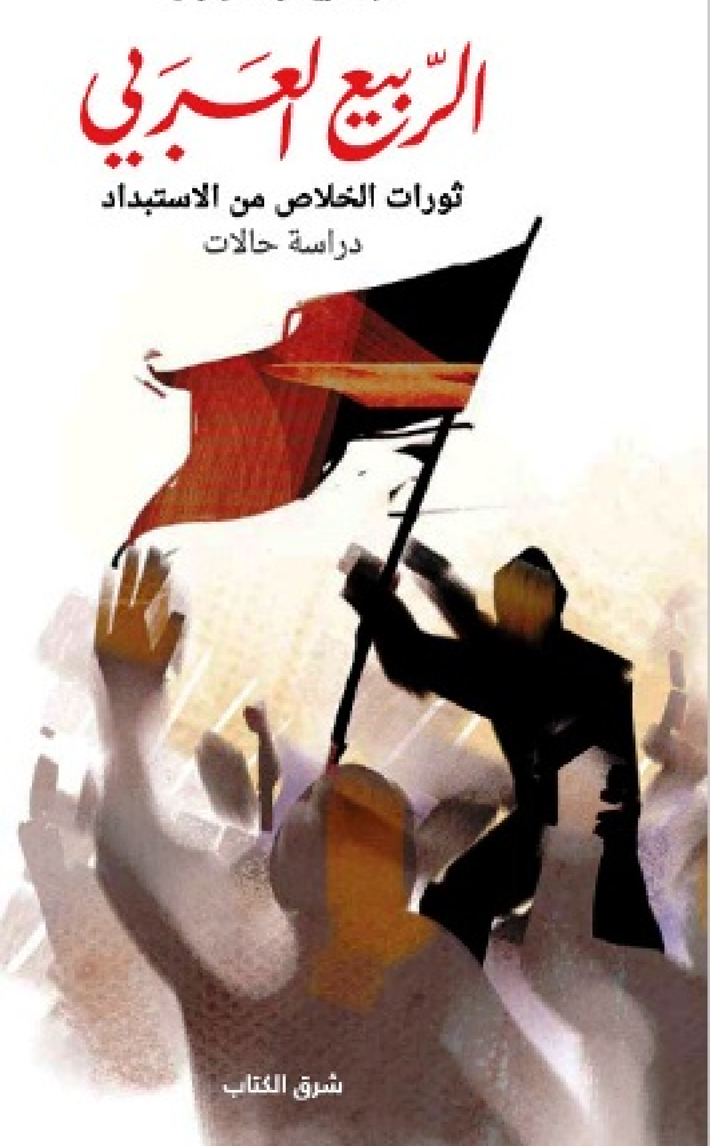
الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

الرّبيع العَرَبي

ثورات الخلاص من الاستبداد

دراسة حالات



شرق الكتاب





الرّبيع العَرَبي



الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية



ثورات الخلاص من الاستبداد

دراسة حالات



الطبعة العربية الأولى تموز ٢٠١٣
ISBN 978-9953-579-09-2

المحتويات

تمهيد ٩

الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية
حسن كريّم ١١

تونس: ثورة «الحرية والكرامة»
أحمد كرعود ٢٩

٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل
عماد صيام ٥٣

ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل
فؤاد السعيد ٧٩

تحديات العملية الانتقالية في ليبيا
بول سالم وأماندا كادليك ١١٣

الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك
عادل مجاهد الشرجبي ١٤٧

البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية
غنية عليوي ١٧٩
في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية
ياسين الحاج صالح ٢١١
المغرب: تحول في إطار الاستمرارية
عبد العزيز قراقي ٢٣٧
«الربيع العربي» في طبعته المغربية
أحمد الخمسي ٢٧٥
الحراك السياسي في الأردن
موسى شتيوي وسليمان صويص ٣١٥
تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيّرات الجارية في العالم العربي
ناجي سفير ٣٦٧
النساء في الثورات العربية
مائلا بخاش ٤١١
نساء مصر: من الثورة إلى العورة
شيرين أبو النجا ٤٣٩
دور الاعلام الاجتماعي في «الربيع العربي»
نزيه درويش ٤٥٥
خلاصات أوليَّة: أي تحدّيات بعد الثورات؟
زياد ماجد ٤٩٣

تمهيد

يحاول هذا الكتاب، وهو مجموعة أوراق عمل ودراسات وشهادات، دراسة الثورات العربية وبعض التحوّلات التي رافقتها بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٣ في سياق ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي».

وهو يستند الى مقاربات كتبها باحثون وباحثات من البلدان التي شهدت ثورات أو حراكاً شعبياً لغاية الإصلاح السياسي. وهو وثيقة أوّلية عن أحداث كبرى تقدّمه «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» ضمن جهد شارك فيه العديد من الباحثين والناشطين في الشأن العام من أعضائها وأصدقائهم.

وإذ لا يدّعي الكتاب الإحاطة بجميع الجوانب ذات الصلة بهذه التحولات وتحدّياتها الجسام، إلا أنه – بتعدُّد أصوات المشاركين فيه وتنوّع خلفياتهم الثقافية والسياسية – يتيح لنا تقديم قراءة متوازنة وغنية لأحداث ما زالت مستمرة وستظلّ آثارها المباشرة وغير المباشرة ماثلة ومتفاعلة لسنوات طويلة.

تشكر «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» مؤسسة «كيترنغ» (Kettering Foun-dation) التي كان لدعمها وتشجيعها فضلٌ كبير في إنجاز هذا الكتاب، علماً أن الآراء الواردة فيه هي آراء الكتّاب الأفراد.

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية

تتكوّن «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية»، وهي جمعية مستقلة غير حكومية تأسّست عام ٢٠٠٧، من مجموعة باحثين وباحثات وناشطين وناشطات من المجتمع المدني من عدّة بلدان عربية.

تُعنى الشبكة برصد عملية التحوّل الديمقراطي في المنطقة وتحليلها، وتسعى لإنشاء أوسع تعاون أكاديمي وإعلامي مع جهودها البحثية.

www.ademocracynet.com

الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية

حسن كريّم*

يعيش العالم العربي، منذ أواخر عام ٢٠١٠، وسط موجة من الانتفاضات والثورات والحراك الغني الهادف الى اسقاط التسلط بنماذجه المتعددة، والدخول في عملية انتقال الى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط، ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقعة ومتعددة ومختلفة حسب اوضاع هذه البلدان ومستوى قدرات الجمهور والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة الى الديمقراطية.

بادئ ذي بدء، لا بد من نقاش مسألة أساسية تتعلق بطبيعة ما يجري وكيف وهل هو حراك نحو الانتقال الى الديمقراطية؟

لقد مرّ زمن طويل على اعتبار أن العالم العربي شكّل استثناءً لموجات الديمقراطية العالمية، وآخرها الموجة الثالثة في ثمانينات القرن المنصرم[١]. ثم كانت هذه الاحداث غير المتوقّعة والصادمة في العالم العربي، كرمزية إحراق محمد البوعزيزي نفسه في تونس اواخر عام ٢٠١٠، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية من جهة، وتسلط أجهزة الدولة من جهة اخرى.

---

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت ومدير برامج الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

وإذا نظرنا بتمعّن الى خارطة الحراك الاجتماعي والسياسي في العامين المنصرمين فإننا أمام موجة رابعة للديمقراطية يمكن الاستدلال عليها بسقوط أنظمة تسلطية عبر ثورات جماهيرية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، مع تغيّر رأس السلطة على الأقل، الى تغيير أعمق طال الدستور والمؤسسات التمثيلية. وتتجه التطورات بشكل متسارع للإطاحة بالنظام الاكثر دموية وعنفاً في تسلّطه وهو النظام السوري. من جهة اخرى، جرى حراك شعبي اهتزّ له نظام مملكة البحرين ولكن هذا الأخير قمعه بشدّة وقمع المطالبات الاصلاحية معه، مستعينا بالدعم السعودي، وما زال الصراع مفتوحاً على المستقبل[٢]. لقد أدخلت بعض الاصلاحات المحدودة وتمّ تغيير الحكومات تحت ضغط التحركات الشعبية التي اندلعت في كل من المغرب والاردن وسلطنة عمان وموريتانيا والكويت. اما في الجزائر والعراق والسودان فقد تمّ قمع تحركات شعبية عديدة مطالبة بالإصلاح او التغيير. ووصل صدى هذه التحركات الى السعودية ولو على نحو خجول فقامت الحكومة بتقديم «عطاءات» سخيّة بلغت اربعين مليار دولار من التقديمات الاجتماعية المختلفة طمعاً بتهدئة الامور. وقرر الملك عبد الله بن عبد العزيز في شباط ٢٠١١، عبر برنامج أطلقته وزارة العمل السعودية، تقديم إعانات للعاطلين عن العمل المسجلين في البرنامج الذي بلغ عددهم نحو ٧٠٠ ألف سعودي وسعودية؛ وذلك بصرف إعانات لكل منهم قدرها ٥٣٣ دولاراً شهرياً، حتى إيجاد فرصة وظيفية.[٣]

لا شك أن هذا التنوع في التجارب المختلفة، على اختلاف الانظمة العربية ومستوى استخدامها للقوة العارية او الاساليب السلمية الحوارية وتقديم التنازلات، أو اللجوء الى منظومة اقليمية للدفاع عن النظام وتأخير الاصلاحات، شكل مصدر غنى لكثير من الباحثين حول اساليب الانتقال الى الديمقراطية[٤]. فهناك الثورة السلمية (تونس ومصر) والثورة المسلّحة (ليبيا)، والاشتباك الاهلي المسلّح مع نظام التسلّط (على شكل حرب أهلية) (سوريا) والتدخل السياسي الاقليمي لانتقال السلطة أو رأس السلطة وتأمين إطار للحوار الداخلي حول استكمال الانتقال الى الديمقراطية (اليمن). كذلك هناك حالات التجاوب الفوقي مع المطالب الاصلاحية ومحاولة تطويعها للحفاظ على النظام الملكي مثل حالة المغرب والى حدّ أقل حالة الاردن وسلطنة عمان. وهناك كذلك

الاستمرار في مقايضة مطالب الحرية والديمقراطية بتقديمات اجتماعية في الدول النفطية الغنية مثل حالة المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الاخرى في محاولة لتأجيل البحث في الديمقراطية او تقنينه والسيطرة عليه من قبل الأسر الحاكمة.

مع الاسف، نذكر ايضاً القمع المستند الى القوة العارية والأجهزة الأمنية وكافة أدوات التسلط القائم في وجه المطالب الإصلاحية والديمقراطية في كثير من البلدان، والذي بلغ ذروته في الجزائر والعراق والسودان (دون احتساب حالتي سوريا والبحرين كما أسلفنا)، رغم إعلان انتهاء حالة الطوارئ في الجزائر، وإعلان رئيس وزراء العراق نور الدين المالكي أنه لن يترشح لولاية ثالثة، وكذلك الرئيس عمر حسن البشير بعد انتهاء ولايته عام ٢٠١٥.

بتلخيص مكثف، تتجه كل المنطقة العربية نحو الخروج من نظام متكامل ذي أشكال متنوعة من التسلط، او من باراديم التسلط الذي حكم المنطقة لعقود طويلة وبدأ يسقط مع هذه الانتفاضات الشعبية، لتدخل المنطقة العربية في مرحلة انتقالية طويلة ومعقدة تسعى خلالها إلى تلمّس الديمقراطية. لكنها مرحلة مليئة بالصراعات التي ستطال كل الانظمة بأوقات ودرجات مختلفة، وستشمل كل المنطقة، رغم صعوبة الحسم في مآل الأمور نتيجة التعقيدات المعروفة والمختلفة حسب اوضاع هذه البلدان التي سنعرض لها لاحقاً.

لماذا الآن؟

لا شك أن موجة التحرر من التسلط في المنطقة العربية قد تأخّرت وكان لهذا التأخر أسبابه[٥]. ولدى البحث في سؤال لماذا انطلقت اواخر عام ٢٠١٠ ولا تزال تتفاعل، فإننا نقع على تفسيرات تشمل بعض أو كل العناصر التالية: التغيير الذي طرأ على دور الدولة وأدى إلى تراجع وظيفتها «الرعائية» في المجالات الاجتماعية، وارتفاع اسعار الغذاء، والازمة المالية العالمية، فضلاً عن أثر الثورة المعلوماتية وتغير الثقافة السياسية لدى فئات واسعة من الشباب خصوصاً، الى أثر التغيير في العراق والثورة الخضراء

الايرانية[٦]. ولكن ما هو بنيوي وأكثر اقناعاً إنما يعود الى ظاهرة ازدياد اعداد فئة الشباب المتراوحة اعمارهم بين **١٥** و**٣٥** سنة الذين لعبوا الدور الرائد في هذه التحركات. وتشير الاحصاءات إلى ان عدد هذه الفئة قد قفز من حوالي **٤٠** مليون في عام **١٩٨٠** الى أكثر من **٩٠** مليون عام **٢٠١٠**[٧]. والاهم أن معدل العمر في العالم العربي هو **٢٢** سنة مقارنة بمعدل العمر في العالم وهو ٢٨ سنة[٨]. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦٠ في المائة من السكان في المنطقة العربية هم ما دون **٢٥** سنة.

ينعقد العامل الديموغرافي على عامل اقتصادي-اجتماعي أدّى إلى تفجير ثورة الشباب. ذلك أن وتيرة تزايد فئة الشباب كانت دوماً أسرع من وتيرة تطوير الموارد وتأمين فرص العمل. هذا الواقع فاقم معدلات البطالة في أوساط فئات واسعة من المتعلمين وخريجي الجامعات خصوصاً مع التوسع الكمي في التعليم الذي بدوره لم يوفر نوعية تعليم جيدة للجميع. وبحسب تقارير الامم المتحدة، وصلت نسبة البطالة بين الشباب في المنطقة العربية الى **٢٤** في المائة في الفترة الممتدة بين عامي **٢٠٠٥–٢٠٠٨**، وهو ما يربو على ضعف المتوسط العالمي الذي بلغ **١١,٩** في المائة[٩] في الفترة عينها. كما تشكّل شريحة الشباب حوالي **٥٠** في المئة من اجمالي معدّل العاطلين من العمل في المنطقة العربية. ويكمن أحد الاسباب الرئيسة لذلك في صعوبة إيجاد الوظائف الملائمة بعد الانتقال من الدراسة الى العمل، لا سيما لدى خريجي الجامعات. ولقد بيّنت دراسة وضعها برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مصر، اعتمدت على بيانات وإحصاءات رسمية لعام **٢٠١٠**، ان معدل البطالة يزيد طرديا مع نسبة التعليم فيصل الى **١٤,٧** في المائة لدى خريجي التعليم الثانوي ويرتفع الى **٢٥,٦** في المائة لدى خريجي الجامعات[١٠]. يزيد معدّل البطالة هذا بين الشابات فيبلغ حوالي **٣٥** في المائة. هذا الواقع يعكس كذلك التحيز الاجتماعي الموروث في الثقافة السائدة ضد المرأة[١١]. وعوضاً عن اعتبار الزيادة في معدل المشاركة في قوة العمل فرصة للتنمية والنمو الاقتصادي، تم التعامل معها كنمو مقلق. وفيما شهد العالم العربي أعلى معدلات نمو لدى القوى العاملة تجاوزت نسبة **٣** في المائة، لم يتغير كثيراً معدل المشاركة في قوة العمل الذي ما زال يعتبر الادنى في العالم، خصوصاً مع تدني معدلات مشاركة المرأة العربية.

وتشير التقديرات الى حاجة الاقتصادات العربية إلى خلق **٥٠** مليون فرصة عمل بحلول عام **٢٠٢٠** بغية استيعاب الشباب المقبل على سوق العمل. وقد حصل هذا خلال العقود الثلاثة الاخيرة حيث تراجعت معدلات الانجاب الى **٣,١** أطفال لكل امرأة والى حوالي طفلين في كل من تونس ولبنان وبقيت بحدود **٣** الى **٣,٥** أطفال في بلدان مثل مصر وسوريا والاردن. اما أعلى معدل فيصل الى **٥,٩** أطفال في اليمن[١٢]. إذن لم تختلف المنطقة العربية عن باقي المناطق، بالنسبة إلى حصول مزيج من التمدن الزائد، ولو مصحوباً ببناء العشوائيات وترييف المدن كما في العديد من الدول النامية، والانتقال الى اقتصاد الخدمات دون تطوير الاقتصاد المنتج، إضافة إلى التوسع الكمّي في التعليم، وتأخّر سن الزواج، وارتفاع تكاليف الحياة وبالتالي إنجاب عدد أقل من الاولاد. ترافق كل ذلك مع ضعف قدرات الدول العربية بعد انحسار الطفرة النفطية عن مواصلة تأمين الدعم الاجتماعي للمواد الغذائية والسكن وخدمات الرعاية الصحية والتعليم المجاني وغيرها. وترافق ذلك ايضاً مع اعتماد هذه الدول سياسات انسحاب تدريجي من تلك الوظائف وإفساح المجال أمام المجتمع الاهلي كي يقوم بدور اوسع وأكبر تأثيراً، خصوصاً الشبكات المنظمة التي بناها الاسلام السياسي في مختلف تشكيلاته لا سيّما في الأرياف وأحزمة الفقر والعشوائيات في المدن[١٣].

ويمكن إضافة عوامل أخرى تختلف بالدرجة من دولة الى اخرى في المنطقة العربية نذكر منها: اصطدام الفئات المحبطة من الشباب بواقع تفشّي الفساد المعمّم، وبتخلّف النظام السياسي وتسلطه، واستشراء استثمار مواقع المسؤولية في الدولة لصالح المنفعة الخاصة بفئات اجتماعية ضيقة، اقتصرت على العائلة المحيطة بالرئيس في أنظمة مثل تونس وسوريا وليبيا، ولا يختلف المشهد كثيراً عنه في مصر. أدى هذا الأمر الى تعاظم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، وإن لم تبادر في ذلك، مثل اصحاب رؤوس الاموال في القطاع الخاص من تجّار ومستثمرين صغار وحتى بعض الصناعيين والمصرفيين الذين تضرّروا من ضيق القاعدة الاجتماعية للنظام، فالتحقوا او أيدوا التحركات الشعبية التي بادر اليها الشباب، ناهيك عن فئات اجتماعية متضررة اصلاً مثل العمال وذوي الدخل المتدني والعاملين في الاقتصاد الموسمي والموازي وصولاً إلى

العاطلين عن العمل عموماً، ما سمح باتساع القاعدة الاجتماعية لهذه الثورات. وقد برز ايضاً عامل جديد له علاقة بتأثير الثورة المعلوماتية وانفتاح وسائل الاتصال على توفير معرفة واسعة بالعالم وبالقيم الانسانية، ادى الى تغير الثقافة السياسية عند فئات واسعة من الشباب المتعلم لتصير ثقافة واقعية غير شعبوية وغير ايديولوجية (من الايديولوجيات التي كانت سائدة وتبرّر استمرار الانظمة التسلّطية)، تتبنّى مطالب معنية بالحرية والخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية انعكست في معظم الشعارات التي رفعت مع بدء التحركات في مصر وتونس واليمن وليبيا وغيرها[١٤]. الى ذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التنوع الغني الذي تقدمه التجارب المختلفة والاوضاع المتفاوتة في المنطقة العربية يدفع الى التركيز على الظواهر المشتركة والظواهر المختلفة قبل الدخول في استشراف آفاق المرحلة الانتقالية وخصائصها، كما شهدت تجارب دول أخرى وكما تظهر المؤشرات الأولية لبعض تجارب الدول العربية.

الظواهر المشتركة

لعلّ أبرز ما هو مشترك في الحراك الاجتماعي العربي الذي تسبب بظاهرة التأثير المتدحرج او تأثير الدومينو، هو اشتراك الجميع في التطلّع نحو الحرية عبر إسقاط الأنظمة التسلطية وصولًا الى نوع من إحلال الديمقراطية وضمان الحريات الواسعة والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكما سلف ذكره، كان لافتاً هذا التوحد في الشعارات الواقعية والمتجذّرة محلياً ووطنياً بالمطالبة بالحرية والكرامة والخبز والعدالة الاجتماعية.

كان واضحاً أن فئة الشباب اضطلعت بالدور الأبرز في إطلاق وتنظيم التحركات الشعبية، التي تجاوزت العفوية بعد وقت من انطلاقتها واكتسبت قدرة على الضبط والتنظيم، ما سمح لقوى سياسية منظمة كانت تراقب التحركات في البدء، (بعضها قوى من المعارضة التقليدية التي تكلست وأصبحت هامشيةً، مثل معظم قوى المعارضة التقليدية المصرية، وحتى قوى اسلامية ترددت في البدء بالانخراط) بركوب موجة الثورة. الا أن دخول قوى الاسلام السياسي بشبكاته الاجتماعية الواسعة وقدراته

التنظيمية كان مؤثرا وحتى مهيمنا في بعض الحالات، وفي المراحل اللاحقة. في هذا الصدد، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في توفير المعلومات والحشد والتنظيم وإثارة الرأي العام المحلي والاقليمي والعالمي. ورغم تفاوت دورها بتفاوت توفرها وانتشارها، الا أنها حضرت دائماً كعامل مهم وأساسي للحشد والتنظيم لا سيما في الإعلام، على غرار ما حصل في مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا والبحرين وغيرها من البلدان[١٥].

وقد وقع عبء بدء التحركات وانطلاقها على عاتق فئات شابة جديدة وحديثة العهد بالعمل السياسي المنظم، تملك خطاباً جديداً وشعارات جديدة تعبّر عن تطلعات مشتركة توحّدها ضد غول التسلط وتطمح الى نظام أكثر ديمقراطية وعدالة وحداثة. الا أن تطور سير الأمور في معظم هذه البلدان، أدخل قوى سياسية منظمة الى الحراك أبرزها القوى الاسلامية وحركة الاخوان المسلمين بتنوعها وفروعها المختلفة في مصر وتونس واليمن وسوريا والى حدّ ما ليبيا. ورغم أن الدور الأولي الذي اضطلعت به هذه القوى الاسلامية كان محدوداً الا أن حسن تنظيمها وشبكاتها الواسعة المنتشرة والتعاطف الذي حصلت عليه نتيجة وقوفها الدائم في صفوف المعارضة السياسية لأنظمة التسلط وتعرضها للقمع والعنف والسجن، ذلك كله ساهم في انتشار واتساع دورها في عملية الصراع، وفي استثمارها لهذا الحضور بأشكال ودرجات متباينة في الانتخابات التي تلت هذه المرحلة، خصوصا وأن الشعب منحها فرصة الاختبار. وهكذا تمكن حزب «العدالة والحرية»، وهو الاسم السياسي لحركة الاخوان المسلمين في مصر، من الحصول على أكثر من ٤٥ في المائة من مقاعد مجلس الشعب المصري بعد الثورة ومن ثم تم انتخاب مرشحه رئيساً للجمهورية[١٦]. كما نجحت «حركة النهضة التونسية» بالحصول على نسبة مماثلة، والدخول في ائتلاف مع القوى الأخرى الليبرالية والعلمانية التي نجحت بفضل اعتماد النظام النسبي في الانتخابات، وتمكنت بالتالي من تشكيل حكومة ائتلافية بقيادتها[١٧]. وجاءت نتائج انتخابات ليبيا مثيرة من حيث انها حسرت دور الاسلاميين وأعطت أغلبية لليبراليين في الانتخابات التي اعتمدت لوائح انتخابية على الصعيد الوطني[١٨].

بكل الأحوال، تعطي الصورة العامة انطباعاً مزدوجاً. فمن جهة أولى، سقط منطق التخويف من الاسلام السياسي العنفي المتطرف الذي استخدمه العسكر لتأبيد التسلط في المنطقة العربية، أي ما سمي حالة الجزائر وتكرر في مصر في تسعينيات القرن المنصرم؛ ومن جهة أخرى، برز اسلام سياسي معتدل الخطاب في الظاهر، يقبل بأصول اللعبة الديمقراطية. إلى ذلك ظهرت أنواع عديدة منها المتطرف ومنها المتخلف، إضافة إلى خطاب مزدوج، ما يفتح الباب على صراعات عديدة ومعقدة، ليس فقط مع التيارات الليبرالية والعلمانية بل كذلك فيما بين الاطراف الاسلامية نفسها، كما هو حال الصراع الذي نشب بين السلطة المصرية والاسلام المتطرّف في سيناء[١٩]، او الصراع مع بعض الفصائل الاسلامية في ليبيا[٢٠]، وكذلك الصراعات التي فتحها وما زال السلفيون في تونس[٢١]. في كل الأحوال، هناك صراع مفتوح مع الاسلام السياسي حول أسس الدولة والدستور والمشروع الحضاري الممكن والنظام العام والقوانين والثقافة والتعليم والمرأة ودورها، وسيبقى مفتوحاً في هذه المجتمعات لعقود من الزمن.

هناك ظاهرة مشتركة، وان بتفاوت، تتمحور حول وجود مناخ اقليمي ودولي، إما مشجع للحراك الاجتماعي وداعم له، او متعاطف معه، او محيّد نفسه عن آثاره ونتائجه بحسب تعقيدات الوضع التي سنعرض لها في القسم اللاحق. ولا شك أن تراكماً تاريخياً قد حصل في المنطقة بغية التصالح مع منظومة من القيم والاهداف الانسانية التي تتضمنها شرعة حقوق الانسان والمطالبة بالحرية والديمقراطية. وكان للمجتمع المدني والمثقفين، بعيداً من الانظمة والاحزاب الرسمية، دورٌ في صوغ خطاب أكثر انفتاحاً على أوروبا والغرب عموماً، وأكثر تواصلاً معهما. ولقد شهدت الولايات المتحدة أيضاً تغيراً في خطابها في عهد الرئيس اوباما الذي ما زال يحاول تأسيس تواصل يحاكي تطلعات المنطقة العربية نحو الحرية والديمقراطية، ولو أن الانحياز الأميركي التقليدي إلى اسرائيل يبقى ملقياً بثقله على مسعى أوباما. فموقف اسرائيل الرافض والمتحفظ والخائف من التغيير أثر ويؤثر سلباً على تطور هذا الحراك العربي، لا سيما بتأثيره على الإدارة الأميركية (اضافة الى تأثير سنة الانتخابات الرئاسية والادارة الجديدة) في ما يتعلق بموضوع إسقاط النظام السوري بالتحديد أكثر من غيره من بلدان المنطقة.

قبل الختام، لا بدّ من الإشارة في هذه المقدمة الى بروز ظاهرة المشاركة الواسعة للمرأة في الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض البلدان العربية، إذ اعتمدت في حراكها طرقاً وأساليب مختلفة بينها التظاهرات. إلا أنّ حضورها تفاوت في المراحل اللاحقة الى درجة الانعدام أحياناً، الأمر الذي يخلق حالة صراعية مستقبلية واضحة حول المرأة وحقوقها ودورها في مجتمعات ما بعد الثورات الديمقراطية في كل المنطقة العربية، حيث تتشابه أوضاعها المجحفة الى حدّ بعيد في كل هذه البلدان وخصوصاً في ما يتعلّق بالحقوق السياسية والتمثيل، ناهيك عن حصتها في القوى العاملة والقوانين لا سيما قوانين الاحوال الشخصية.[٢٢]

الظواهر المختلفة

لقد برز من تناول التجارب المختلفة ومساراتها أن ثلاثة عوامل اساسية ميزت الاختلاف من حيث نجاحه وفشله او تعثره او حتى دخوله تعقيدات تحرفه عن مساره. هذه العوامل الثلاثة هي: مدى وجود وتأثير الانقسامات العمودية في المجتمع (انقسامات اثنية او قبلية او طائفية)، مدى قدرة نظام التسلّط على استغلالها لصالحه من جهة أو أثرها السلبي في استدعاء تدخلات اقليمية خارجية على حساب التغيير الداخلي. ويتعاظم أثر هذا العامل إذا كان منعقدا اصلاً في كثير من البلدان على العامل الثاني الرئيسي المتعلق بتركيبة نظام التسلط، ألا وهو الدور الذي يضطلع به الجيش والقوى الامنية في الدفاع عن النظام او التزامهم الحياد في هذا الصراع. أما العامل الثالث فهو تاريخي ويتعلّق بمدى توفر شرعية تقليدية تاريخية للأنظمة، او بمدى تماسك المواثيق الاجتماعية المعقودة قبليا او طبقيا، مثل تلك المعقودة مع عائلات التجار في بعض دول الخليج. وقد تبيّن أنّ هذه الأخيرة، ما زالت فاعلة في الانظمة الملكية لا سيّما في المغرب والاردن والى حدّ ما في بعض دول الخليج والسعودية. في المقابل يمكن القول أنّ شرعية الأنظمة التسلطية، بطابعها العسكريتاري والأمني، ومع انحسار قاعدتها الاجتماعية الى جماعة وأسرة وفرد، قد تآكلت كليا.

نشير إلى أنّ التجربة الاسرع والاكثر انتقالًا نحو مهمات بناء نظام بديل هي تلك التي حدثت في تونس، حيث لم تستغرق المدة بين اندلاع الانتفاضة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ وفرار الرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، سوى أربعة اسابيع. ولقد برز دور العامل الاول بتجانس المجتمع التونسي وغياب الانقسامات العمودية، كعامل مؤثر، الى جانب حياد الجيش كمؤسسة لا بل قيامه بدور ضاغط على زين العابدين بن علي كي يتنحّى، ما قلّص حجم الأضرار، وأمّن سرعة الانتقال الى ما بعد سقوط رأس النظام.

على غرار تونس حاولت المؤسسة العسكرية في مصر الاستغناء عن رأس النظام لتحافظ قدر الإمكان على النظام نفسه وتعيد إنتاجه. تسبب هذا الأمر في اطالة مدة الصراعات، لكنه في النهاية ساهم الى حد معين في انفصال الجيش عن رأس النظام واجهزته الأمنية، وفي إطلاق دينامية انتقال اقل عنفاً مع المحافظة على مؤسسة الجيش.

اما في اليمن، فقد ساهمت الانقسامات القبلية وانقسام الجيش والمؤسسات الامنية في تعقيد الاوضاع وإطالة الصراع وارتفاع عدد الضحايا. هذه الصراعات الداخلية أدت الى محاولة اغتيال الرئيس علي بن صالح ومن ثم، عبر التدخل السعودي، اقناعه بالرحيل حفاظاً على ما تبقّى من النظام الذي أسّسه. ولا يزال الصراع مستمراً بكل تعقيداته في هذه المرحلة الانتقالية، يضاف اليها الانقسامات الجهوية بين شمال وجنوب اليمن[٢٣].

في ليبيا، برز الخلاف القبلي والجهوي لاسيّما بين شرق ليبيا ومدينتها بنغازي وبين غرب ليبيا ومدينتها طرابلس الغرب بالتحديد، ما اطال الصراع الدموي المسلح. استمرت هذه الصراعات رغم هزيمة القذافي ومقتله، وتمثّلت بانتشار الميليشيات المسلحة وارتفاع الجهوية التي يرجّح أنها ستبقى تلعب دوراً مؤثراً في المرحلة الانتقالية. في حالة ليبيا لم تكن القوى العسكرية منتظمة في مؤسسة الجيش بل كانت أقرب الى ميليشيات وكتائب داعمة للقذافي وعائلته. ولولا دعم حلف الناتو لقوى المعارضة المسلّحة، لكان أمد الصراع بقي مفتوحاً على المجهول ولكانت الخسارات أكثر كلفة وعنفاً من الجانبين.[٢٤]

نصل إلى حالة سوريا حيث نظام التسلط غذّى الانقسامات التي بجوهرها من صنعه ومسؤوليته. وقد ساهمت الانقسامات الطائفية مثلًا في تعقيد وضع المعارضة لكنها لم تشكل عائقاً أمام تناميها واتساع سيطرتها على ارض الواقع؛ إذ تمكنت من استقطاب تعاطف السواد الاعظم من السوريين في وجه بطش وتعسّف ووحشية النظام القمعي وعنفه المتزايد. وكان العنف المتزايد للنظام كمّاً ونوعاً، السبب الرئيس لتحول الثورة بعد ستة أشهر على اندلاعها، من سلمية الى مسلحة كي تتمكن من مقاومة هذا العنف غير المسبوق وحماية المدنيين والثورة. كذلك ادى هذا العنف الى انشقاق عشرات الالاف من العسكريين عن الجيش الرسمي السوري وانضموا إلى صفوف الجيش السوري الحرّ. وعليه، فإنّ من بقي في الجيش الرسمي ينتمي إلى ميليشيات لصيقة بالنظام ورأسه. هذ الارتباط العضوي بالنظام التسلطي وحلقته الضيقة حال دون تحييد المؤسسة العسكرية او الاجهزة الأمنية المرتبطة بالنظام عن الصراع، ما أدّى الى استخدام العنف واشتداده على كامل الاراضي السورية. بيد أنّ مآل الأمور يتجه نحو سقوط هذا النظام، مهما ارتفعت الكلفة الانسانية على الشعب السوري، الذي لا يمكن له ولا خيار له الا الحرية ولا عودة له الى نظام التسلط.[٢٥]

مع الاسف الشديد، فإن الانقسام الطائفي الذي لعب عليه النظام في البحرين، وارتباطه بالصراع الاقليمي السعودي – الايراني، إضافة الى طبيعة تركيبة الجيش والمؤسسات العسكرية والامنية البحرينية الطائفية، كل هذه العناصر ساهمت في إجهاض حركة الاحتجاج في البحرين الى حين، وقمعها بشدة واعتقال قادتها. الا أن مسار الامور، كما بيّنت التطورات اللاحقة حيث حركة الاحتجاج مستمرة وإن دوريا، لا يفضي على ما يبدو إلى طريق للخروج من المأزق، الا في حال أعادت السلطة دينامية حوار جدي وحقيقي وقدمت اقتراحات او قبلت باقتراحات توسيع الحريات واحترامها، ما يسمح بالعبور الى نظام ديمقراطي[٢٦].

نضيف إلى هذه العوامل المذكورة آنفاً، أن الانظمة الملكية اعتمدت على شرعية تاريخية متوارثة فيما سقطت شرعية الانظمة العسكريتارية، كما اعتمد بعضها على انقسامات عمودية مضمرة مثل الانقسام الاردني – الفلسطيني في الاردن،

وقدرته على توظيف المنظومة القبائلية – العشائرية لصالحه. هذا مع ابداء استعداده لتقديم بعض التنازلات الشكلية مثل تغيير الوزراء والحكومة لتفادي طرح ومناقشة المواضيع الاهم مثل الدستور وصلاحية الملك والانتقال الى الديمقراطية[٢٧]. وهذا ما حصل مثلًا في المغرب حيث تم تقديم تنازلات أكثر اهمية إلا أنها أدت الى انقسام في الموقف بين أطراف المعارضة المغربية نفسها وأعطت جرعة إصلاح قد تطيل عمر النظام[٢٨].

اما في المملكة العربية السعودية ومعظم دول الخليج الغنية، فإن المنطق السائد ما زال يقايض الحريات والديمقراطية بإعادة توزيع القليل من الموارد على شكل عطايا ومنح وتقديمات وهبات ملكية واميرية، وباعتماد الصراع الاقليمي مع إيران غطاءً مانعاً ومؤجلًا لإدخال الإصلاحات الديمقراطية ولو الى حين. وإذ لا تختلف هذه الدول الغنية كثيراً عن بقية الدول العربية، لجهة وجود فئات شابة متعلمة تطمح الى حياة حرّة وكريمة إلا ان أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تختلف نسبياً عن الآخرين بحكم قدرة أنظمتها على احتواء بعض المطالب الاجتماعية عبر إعادة توزيع محدود للريع النفطي. لا شك بأن ذلك لا ينسحب على المطالب المتعلقة بفصل السلطات وتعميق الحريات واستقلال القضاء والحد من الفساد، لا سيما موضوع المرأة وحرياتها وحقوقها في هذه المجتمعات التي ما زالت منغلقة ومتخلفة على هذا الصعيد الذي سيشكّل أحد محاور الصراع المستقبلية[٢٩].

في ختام هذه الفقرة، نضيف عاملين آخرين أثرا، على اختلاف دورهما، في الحراك الاجتماعي: ١– دور الأجهزة الإعلامية والفضائيات في تسليط الضوء على بعض التحركات او إخفاء حركات احتجاجية اخرى. وقد أثر ذلك سلباً على الحراك في البحرين حيث استأثرت فضائيات موالية للنظام على الفضائيات العربية عموماً. ٢– مستوى تداخل الصراعات الاقليمية وتأثيرها على الصراعات الداخلية؛ وهو ما كان له اثرٌ سلبيّ كبير على الحقوق المشروعة للجمهور البحريني مثلًا، كما أثّر بدرجة أقلّ على الوضع السوري، ولكنه زاد هذا الأخير تعقيداً من حيث إطالة أمد البطش بالمدنيين.

خصائص المرحلة الانتقالية

استناداً إلى تجارب العديد من البلدان في جنوب وشرق اوروبا واميركا اللاتينية واسيا وافريقيا، هناك ثلاث مراحل يجب التنبه لها في عملية الانتقال الى الديمقراطية. المرحلة الاولى: إسقاط النظام التسلطي كما أسلفنا من خلال اعتماد أساليب مختلفة ومتنوعة، حسب ظروف هذه البلدان[٣٠]. المرحلة الثانية: انتقالية وسيطة تهدف إلى وضع أسس الانتقال الى الديمقراطية وتتناول تغييرات تطال الدستور والقوانين، وتحضير الاحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، وإجراء الانتخابات لقيام سلطات بديلة. وتعتبر هذه المرحلة صراعية بامتياز، وتختبرها حالياً تونس ومصر وليبيا. المرحلة الثالثة: ترسيخ الديمقراطية ببناء مؤسساتها الثابتة ونشر ثقافتها. وهذه هي المرحلة النهائية لترسيخ الحكم الديمقراطي[٣١]. ونظرا لاختلاف عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية واختلاف مساراتها، من عمليات إصلاحية داخلية تدريجية الى عمليات إسقاط كامل للأنظمة، ونظرا لوجود عوامل تدخل اقليمية وخارجية دولية كذلك، فإن طبيعة المرحلة الانتقالية ستكون طويلة ومعقدة ومتأرجحة، حيث تشهد صعودا وهبوطا، تقدما وتراجعا، كما تتأثر خلالها مسارات بعض البلدان بجيرانها. ويتوقع ان تؤثر هذه العملية الطويلة التي قد تصل الى عقدين من الزمن، على أنظمة محيطة غير عربية، على رأسها النظام في إيران.

من المهم في هذه الخلاصة الإشارة الى أربع من أهم القضايا التي سيدور الصراع حولها في هذه البلدان التي تعيش مخاض التخلص من النظام التسلطي ووضع أسس الانتقال الى الديمقراطية. هذه القضايا مشتركة في الفضاء الثقافي العربي المشترك وان اختلف ترتيبها من بلد إلى آخر لجهة الأولوية.

اولا: الصراع حول هوية الدولة ما إذا كانت مدنية أم اسلامية. يتمحور هذا الصراع على الدستور والقوانين الناظمة له؛ وهو صراع مجتمعي واسع، الا أنه يعبر كذلك عن اختلافات فكرية عميقة بين تيارين هما الاسلام السياسي بتنويعاته والليبراليون بتنويعاتهم. وتشهد تونس ومصر وليبيا نقاشات وصراعات فكرية حول

هذه المسألة في الدساتير المقترحة، خصوصا بين التيارين المشار اليهما. ما برح الصراع في مراحله الاولى، على الرغم من احتدامه في مصر ووضوحه في تونس. يدور الصراع، بشكل رئيسي حول موقع ودور الاسلام والشريعة الإسلامية في القوانين والتشريع، بما يطال الحقوق الاساسية، وحقوق الأنسان، وحقوق المرأة وحقوق الأقليات، بالإضافة الى شرعية الحكم والمؤسسات المنتخبة والاساس المدني للدولة. وعبر عن ذلك خالد الحروب بالقول: «إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الفكر الإسلامي الراهن هي مسألة الدولة الحديثة وتعريفها وتعريف المواطنة الدستورية، وهذه كلها بنيات جديدة تحدد الولاء والعلاقة بين الفرد والدولة على أسس غير دينية. بمعنى آخر فإن الفرد الموجود في الدولة الحديثة هو الفرد المواطن التابع لهذه الدولة دستورياً وقانونياً، وبسبب تبعيته تلك فإنه يتمتع بحقوق كاملة ومتساوية مع بقية الأفراد بصرف النظر عن لونهم أو عرقهم أو دينهم. هذا باختصار شديد هو جوهر الدولة المدنية ومعناها.» [٣٢]

ثانيا: الصراع حول إعادة تحديد دور الجيش والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وضبطها ضمن الأصول الديمقراطية. لقد شهدت مصر فصلا من هذا الصراع انتهى بإعادة تشكيل المجلس العسكري. لكن هذا لا يعني نهاية الصراع؛ إذ من المتوقع أن يستمر التجاذب مستقبلا خصوصا مع الحضور القوي لحركة الاخوان المسلمين، ومع التوازن الآخذ بالتشكّل بين القوات المسلحة والرئاسة المصرية بعد فوز مرشح الاخوان المسلمين محمد مرسي، حيث أتاح الدستور الجديد للقوات المسلحة الحفاظ على الحيّز السابق من الاستقلالية والامتيازات والصلاحيات القديمة العهد –بل وزيادتها في بعض النواحي– من أجل ضمان انصياعها، فيما أعطى جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفاءها فرصة تعزيز حكمهم لمصر، وإدارة دفّة البلاد عبر المراحل المقبلة من عملية الانتقال الديمقراطي[٣٣].

في حالة اليمن، تعتبر هذه المسألة بحكم المنسية؛ إذ لم يتم التطرق إليها بعد في التسوية التي جرت، وتم تأجيل الموضوع الى مرحلة لاحقة. في المقابل، حافظت المؤسسة العسكرية على دورها الذي يتناقض مع عملية التحول الديمقراطي ويقلّص

من صلاحيات وقدرات الرئيس المنتخب للمرحلة الانتقالية، ويؤدي الى توترات مع القوى السياسية والمجتمع المدني بعامة[٣٤]. اما في حالة ليبيا فإن الصراع، بعد انهيار كتائب النظام، يتمحور حول بناء مؤسسة عسكرية وطنية والتخلص من الميليشيات التي نشأت.

ثالثاً: حسب المؤشرات الوافدة من تونس ومصر، البلدين اللذين انطلق منهما قطار التغيير، فإن الصراع حول حقوق المرأة، لا سيّما لجهة مساواتها في القوانين وإلغاء التمييز والقوانين المجحفة بحقها مثل التمييز الموروث في العادات والمعاملة، سيشكّل صراعاً محورياً ليس فقط بين التيارين السياسيين الليبرالي والاسلامي، بل كذلك بين القوى الاجتماعية الإسلامية والتقليدية المحافظة من جهة، وبين منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الحركات النسائية من جهة ثانية. وهذه الأخيرة يتفاوت نشاطها وقوة تنظيمها من مكان الى اخر، فيصل في تونس والمغرب والجزائر الى قوة لا يستهان بها، ولكنه أضعف في المشرق العربي عموما، وإن كان نشاطها وتنظيمها يتّجهان إلى مزيد من التبلور مع التطورات الجارية.

رابعاً واخيراً: ثمة صراع ما زال في بداياته يتمحور حول دور الدولة في الاقتصاد والتوزيع، او اعادة تحديد هذا الدور وتطوير السياسات الاجتماعية، من توفير فرص العمل، الى تحسين مستوى الخدمات الصحية ونوعية التعليم وغيرها من القضايا التي ستتبلور في البرنامج التنموي. لن تقتصر هذه القضية على الفترة الانتقالية الحالية، كما أنها ستساعد على الأغلب في تطوير البرامج السياسية وتنظيم العمل الحزبي على اساس هذه البرامج في الانتخابات المقبلة في مجمل تلك البلدان، على أمل أن تصبح الديمقراطية اساسا لصيغة الحكم، حيث يشارك الشعب في رسم السياسات العامة، وحيث تخضع الحكومات للمحاسبة على قراراتها وأعمالها. لقد أدى غياب الديمقراطية في العالم العربي الى فشل عملية التنمية بشكل عام، وأدى تمركز السلطة وشخصنتها إلى الفساد والتوزيع غير العادل للموارد، كما إلى الهدر وتخلّف الإدارة؛ وذلك باستخدام جهاز الدولة من قبل النخبة الحاكمة على نحو مستمر كأداة أساسية لإعادة إنتاج السلطة ذاتها.

وكان تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ «نحو الحرية في الوطن العربي»، أكد على مسؤولية غياب الحرية عن الفشل الذي أصاب، ليس فقط التنمية، بل كذلك عملية بناء الدولة في المنطقة العربية. لذلك تبدو المهام في المرحلة المقبلة صعبة وشاقة ومعقدة، رغم أنها تسير في الاتجاه الصحيح.

الهوامش

١. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century, University of Oklahoma Press, 1991.

٢. في مناسبة اليوم العالمي للديمقراطية في ١٥ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢، ردد المتظاهرون من المعارضة «مطلبنا الديمقراطية»، ورفعوا شعارات تدعو الى استقالة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ال خليفة عم الملك والذي المنصب منذ ١٩٧١ يتولى هذا

٣. حسان أبو صلاح، «السعوديون و«الربيع العربي»: تحولات هادئة.» ٥ كانون أول ٢٠١١ جريدة الحياة.

٤. Samuel P. Huntington, "How countries Democratize" Political Science Quarterly, V. 106, No. 4. Winter 1991–1992, PP. 579–616.

٥. Hassan Krayem, "Social Structural Limitations of Democracy in the Arab World", http://www.ademocracynet.com.

٦. For discussion of causes, see Foreign Policy, Revolution in The Arab World, 11 February, 2011.

٧. روجر أوين، «الشبان في مواجهة المسنين»، الحياة ١٠ أب ٢٠١٢.

٨. For more details, see Jean Pierre Filiu, The Arab revolution: The Lessons from the Democratic Uprisings, Hurst, London 2011.

٩. Arab Development Challenges Report, UNDP, 2011, p.41.

١٠. Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future, UNDP and Institute of Planning, Egypt, 2010.

١١. Arab Development Challenges Report, UNDP, 2011, p.41.

١٢. Arab Development Challenges Report, UNDP, 2011, p.11.

١٣. Janine A. Clark, Islam, Charity and Activism: Middle Class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan and Yemen. Indiana University Press, 2004.

١٤. ومن هذه الشعارات: تغيير ... حرية ... عدالة اجتماعية، الشعب يريد اسقاط النظام، أرحل، الموت ولا المذلة، سلمية سلمية، حرية الى الأبد

١٥. راجع نزيه درويش، دور الاعلام الاجتماعي في «الربيع العربي».

١٦. وكان فوزا صعبا لمرشح «الاخوان المسلمين» محمد مرسي بنسبة **٥١,٧٣** في المئة من الأصوات على منافسه الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك، الذي حصل على **٤٨,٢٥** في المئة.
وكان فوزا صعبا لمرشح «الاخوان المسلمين» محمد مرسي بنسبة **٥١,٧٣** في المئة من الأصوات على منافسه الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك، الذي حصل على **٤٨,٢٥** في المئة.

١٧. حصل حزب حركة النهضة الاسلامي بزعامة راشد الغنوشي، على **٩٠** مقعداً (**٤١,٤٧** في المئة) في المجلس الوطني التأسيسي المؤلف من **٢١٧** مقعدا النهار، **٢٨** نوفمبر **٢٠١١**

١٨. حصل تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل في انتخابات القوائم على **٣٩** مقعدا من أصل ٨٠ بينما حصل حزب العدالة والبناء الاسلامي على ١٧ مقعدا فقط http://elections2012.ly/home/statistics.

١٩. أثيرت تساؤلات خلال شهر أيلول **٢٠١٢**، حول الأوضاع الأمنية في مصر، بعد حادثة رفح التي راح ضحيتها **١٦** جنديًا من حرس الحدود واعترفت الحكومة بوجود جماعات مسلحة تتبنى الفكر الجهادي ولكن الأوضاع ما زالت تحت سيطرة الدولة.

٢٠. تخوض السلطات الليبية الجديدة حملة شعبية متواصلة على «أنصار الشريعة» وسائر السلفيين والمتطرفين، وتهدف الى حل الميليشيات المسلحة كافة بدءاً بالتجمعات الاسلامية، بعد الهجوم الذي حدث على السفارة الأمريكية وأدى الى مقتل السفير وثلاثة أخرين يوم **١٢** ايلول **٢٠١٢**

٢١. من الاعتداءات التي نسبت مؤخرا إلى السلفيين في تونس، الهجوم على السفارة الأمريكية الذي أوقع **٤** قتلى وتحركاتهم العنيفة في عدة مدن تونسية كبنزرت ومنزل بورقيبة وسيدي بوزيد والمرسي لمنع عروض فنية أو تظاهرات ثقافية ومهاجمة صحافيين وإعلاميين

٢٢. راجع مايلا بخاش، النساء في الثورات العربية.

٢٣. تم انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا لمرحلة انتقالية في **٢١** شباط **٢٠١٢** بعد نجاح المبادرة الخليجية بإقناع على عبد الله صالح بمغادرة السلطة واليمن

٢٤. حسب روجر أوين «فإن المفتاح يكمن في سيطرة الجيش على الطريق الساحلي مما سمح للطائرات المدمّرة التابعة لحلف شمال الأطلسي بالدفاع عن الثورة في بنغازي بسهولة من خلال منع قوات القذافي من الوصول إلى الممرات الجبلية التي تتصل بها من الغرب.» – روجر اوين، التحديات أمام ليبيا الجديدة، الحياة ١ ايلول ٢٠١١

٢٥. ولقد عبر الكاتب السوري ياسين الحاج صالح عن ذلك بوضوح، حيث يقول: «وفي سورية اليوم ثورة واسعة جغرافياً وبشرياً، سقط خلالها فوق ال**٢٥** ألفاً من السوريين الذين يبدون ماضين في ثورتهم لا يوقفهم شيء. ما يعني أن شجاعة الشعب الثائر وآلامه تؤازر المنطق في وجوب أن يرحل السيد بشار الأسد، وكلما تحقق ذلك في وقت أبكر كان أحسن.» – ياسين الحاج صالح ما يستقيم وما لا يستقيم في معالجة «الأزمة السورية، ١٧ أيلول ٢٠١٢.

٢٦. وحتى نيويورك تايمز كتبت في افتتاحيتها «لكن تتعذّر العودة إلى الحالة السويّة ما لم تتّفق الحكومة والمعارضة على إجراء تغييرات تعالج المطالب المشروعة للبحرينيين كافة. ومن المؤكّد أنه لا يمكن

الشروع في حوار ذي صدقيّة فيما لا يزال قادة المعارضة في السجن وتستمرّ الحكومة في الاستقواء على شعبها وتهديده.» نقلا عن جريدة النهار، ٢ حزيران ٢٠١١.

٢٧. عبر عن ذلك مروان المعشر حين كتب عن ميثاق وطني جديد بالقول: «الالتزام بعدد من التشريعات، التي تؤدي الى إعادة تقاسم السلطة وتوسيع قاعدة صنع القرار، ضمن خريطة طريق زمنية واضحة، تشمل قوانين الانتخاب (للنواب والأعيان) والاحزاب والحريات العامة والحريات الفردية وعدم جواز سن تشريعات تحد من الحريات، وسن تشريع واضح وصريح بمنع تدخل الأجهزة الامنية في الحياة السياسية، والالتزام بالتعددية السياسية والثقافية والدينية من قبل الجميع. وذلك تحت قيادة الملك». مروان المعشر، ميثاق وطني أردني جديد مدخل لحل الأزمة. موقع عمون الأردني، ١٨ أيلول ٢٠١٢.

٢٨. أنظر محمد الأشهب، التغيير الهادئ في المغرب، الحياة ٣ تموز ٢٠١١.

٢٩. ويؤكد خالد الدخيل ان «ليس هناك فروق جوهرية بين الملكيات والجمهوريات العربية في ما يتعلق بالحقوق السياسية للمواطن، وطبيعة العلاقة السياسية للدولة بالمجتمع، ومدى وجود وفعالية المجتمع المدني، وحجم الفساد المستشري داخل الدولة... الخ»، خالد الدخيل، أفق الملكية الدستورية والأفق الجمهوري، الحياة، ٣ تموز ٢٠١١.

٣٠. Samuel P. Huntington, the Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), 37–38.

٣١. «مداخل الانتقال إلى نظم حكم دمقراطية»، د. عبد الفتاح ماضي www.arabsfordemocracy.org

٣٢. خالد الحروب، الدستور المصري الجديد بين الدولة المدنية والدولة الدينية، الحياة ٩ ايلول ٢٠١٢.

٣٣. في خطوة مفاجئة وبسهولة غير متوقعة أطاح الرئيس المصري محمد مرسي في أب ٢٠١٢، بالمشير محمد حسين طنطاوي، الحاكم الفعلي للبلاد ورئيس المجلس العسكري الذي قاد مرحلة انتقالية فاشلة اتسمت بالغموض والتخبط والصدام مع القوى الثورية والتحالف القلق مع «الإخوان. للمزيد راجع: يزيد صايغ، العلاقة المدنية العسكرية الجديدة في مصر، جريدة الحياة، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣.

٣٤. نصر طه مصطفى، اليمنيون يقتربون من تحقيق حلمهم بدولة مدنية، «لم يكن أمام المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي إزاء الحالة الثورية اليمنية سوى خيار واحد هو الوقوف مع هذه الثورة ودعمها باتجاه تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في إسقاط الرئيس علي عبد الله صالح وعائلته من السلطة دون إسقاط نظامه. فهو في نظرهم سبب ما وصل إليه اليمن من انهيار تام لكن إسقاط نظامه بالكامل قد يؤدي إلى وصول تيارات إسلامية متشددة للحكم قد يصعب التفاهم معها جميعاً. وهكذا تبلورت خيارات البدائل حتى وصلت إلى الخيار الذي صاغته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بإسناد السلطة الرئاسية إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي فيما يتقاسم الحكومة حزب صالح مع المعارضة برئاسة أحد قادتها.»، الحياة، ٢٦ كانون الاول، ٢٠١١.

تونس: ثورة «الحرية والكرامة»

أحمد كرعود*

وكل جبّــار إذا طغــى   وكان في طغيانــه يسرفُ
أرســله الله إلى تونــس   فكل جبّار بهــا يُقصَفُ

الشاعر التونسي محمّد العيد الجبّاري (١٩١١–١٩٤٢)

كانت شرارة «الانتفاضات» التي شهدتها بعض البلدان العربية قد انطلقت من تونس في نهاية سنة ٢٠١٠؛ وهي البلد الصغير الواقع في شمال القارة الأفريقية، على ضفاف البحر المتوسط، والذي عرف طيلة عقود باستقرار سياسي، في ظل سلطة حظيت بدعم البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي نفس الوقت لم يتحرّج الكثير من وسائل الإعلام الغربية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وبعض السياسيين من وصف تلك السلطة بال «دكتاتورية» و«النظام البوليسي».

* خبير في مجال حقوق الانسان – تونس

كيف انقلب المجتمع التونسي «المستقر» إلى بؤرة للاحتجاج بل و«التمرّد والعصيان» بعد أن اعتقد الكثير من المحللين أنه «استثناء عربي» في مجال النضال من أجل الديمقراطية واختيارها نظاما سياسيا ومجتمعيا.

ستحاول هذه الورقة تقديم عرض تحليلي للأحداث التي جرت في تونس كمنطلق لما عرف في الإعلام العالمي «بالربيع العربي» وما هي الأسباب المباشرة لهذه «الثورة» وكذلك الأسباب الهيكلية، ثم نعرض بعد ذلك لأهم خصائص المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس باعتبارها جزءا من «المرحلة الثورية».

تسعة وعشرون يوما غيّرت مجرى الأحداث في تونس وفي العالم العربي

يوم ١٧ يناير ٢٠١٠، وفي مدينة سيدي بوزيد الواقعة في الوسط الغربي للبلاد التونسية، أحرق الشاب محمد البوعزيزي، بائع الفاكهة والغلال المتجوّل، نفسه أمام مقر الولاية (المحافظة)؛ وذلك احتجاجا على إهانته من موظفين حكوميين. إن حادثة تضحية البوعزيزي بنفسه حرقا ليست الحادثة الأولى التي شهدتها تونس. فقد سبقتها قبل أشهر حادثة إحراق الشاب تريميش نفسه أمام مقرّ ولاية المنستير الواقعة على البحر المتوسط؛ وذلك احتجاجا أيضا على مضايقات مهينة تلقّاها من موظفين إداريين.

كان يمكن أن تمرّ مثل هذه الحوادث دون أن يتجاوز الاهتمام بها الوقت المخصص لقراءة الخبر في صفحات الجريدة. ولكن ما حدث في سيدي بوزيد كان مختلفا، حيث شكّلت حادثة موت البوعزيزي حرقا «الشرارة التي أشعلت النار في الحقل كله» وهذه الشعلة لم تنطفئ بعد بالرغم من «هروب» رئيس للجمهورية في تونس (يناير ٢٠١١) بعد ان حكمها طيلة ٢٣ سنة، و«تنحي» رئيس جمهورية مصر العربية بعد حكم دام ٣٠ سنة على أثر تنادي شباب مصر للتظاهر والاحتجاج في عيد الشرطة يوم ٢٥ يناير، وبالرغم أيضا من سقوط نظام العقيد القذافي بصورة عنيفة، و«تسليم» علي عبد الله صالح مهام رئاسة الجمهورية لنائبه، وتواصل القمع الذي تتعرض له الاحتجاجات في

المغرب والبحرين، واستمرار المجازر بحق المدنيين في سوريا منذ أكثر من سنة ونصف السنة.

١٤ يناير ٢٠١١ انتصار لإرادة شعب

تميّز هذا اليوم بوصول غضب المحتّجين والمنتفضين إلى الذروة. فقد عمّت المصادمات مع أعوان الشرطة وأجهزة الأمن المختلفة الأحياء الشعبية من العاصمة وضواحيها، وحتى الأحياء القريبة من القصر الجمهوري بقرطاج. وكان التجمّع البارز قد جرى في أشهر شوارع تونس، شارع الحبيب بورقيبة وتحديدا أمام وزارة الداخلية التي كانت ترمز لدى الشعب التونسي للتعذيب والقمع والإذلال الذي مارسه النظام طيلة عقود. وقد عبّر الشعار الذي رفعه المتظاهرون «وزارة الداخلية، وزارة إرهابية» عمّا يختزنه التونسيون من كره لأجهزة الأمن خاصة وللنظام عامة. وفي عشية اليوم ذاته غادر بن علي البلاد صحبة زوجته. وقد فر بعض أصهاره فيما تمّ اعتقال عشرات من أفراد عائلتي الرئيس وزوجته.

لقد مثّل «هروب» بن علي بعد **٢٩** يوما من انتفاضة شعبية وسلمية لحظة فارقة في حياة التونسيين والتونسيات، عبّر عنها بأجمل صورة خروج المحامي عبد الناصر العويني إلى شارع الحبيب بورقيبة في وقت «منع التجوال» وهو يصيح «بن علي هرب... بن علي هرب»! صورة بثّتها المحطات التلفزيونية وأعادتها محطة الجزيرة عدة مرات. إنها لحظة التحرّر من كابوس الخوف والقهر والإذلال التي طاولت فئات واسعة من الشعب التونسي ولعدة عقود.

الأسباب المباشرة والهيكلية للثورة التونسية

لا شك أن الوضع السياسي في تونس يشترك مع الأوضاع السياسية السائدة في البلدان العربية لا سيما من حيث الحكم التسلّطي وانتشار الفساد. ولكن توجد جوانب

خصوصية للحالة التونسية. وفي هذه الورقة سوف نحاول التعمق في دراسة الأسباب التي تفسّر سرعة انتشار التحركات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد بل واستمرارها إلى حين «سقوط» الرئيس، بعد أن ظن الكثير من السياسيين والمراقبين وحتى أجهزة الاستخبارات أن التونسيين قد «استكانوا» للظلم والقمع، مثلهم مثل كل العرب، وقد أصبحوا «طيّعين» يقبلون العيش في ظل نظام حكم تسلّطي وآلة قمعية باطشة وضعت البلاد والعباد تحت رقابة بوليسية صارمة.

يمكن تقسيم الأسباب الكامنة وراء اتساع رقعة الاحتجاجات واستمرارها إلى اسباب مباشرة وأخرى عميقة او هيكلية.

الأسباب المباشرة

أولا: تفاقم أزمة **البطالة**، وخاصة في صفوف الشباب، وتحديدا أصحاب الشهادات، أي خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين أصبحوا يعدّون بعشرات الآلاف (٢٠٠,٠٠٠ من حملة الشهادات في سنة ٢٠١٠ كانوا عاطلين عن العمل) مع استمرار حالة البطالة بالنسبة لأغلبهم على امتداد سنوات يظلّون فيها عالة على عائلاتهم، مما فاقم الأزمة الاجتماعية والنفسية لشريحة واسعة من الشباب، ذكورا وإناثا، الذين سدت في وجوههم آفاق التطور الاجتماعي في بلد كان الترقّي الاجتماعي فيه مرهوناً بالنجاح في التعليم والحصول على «شهادة البكالوريا أو الليسانس». لقد أصبح التخرّج من الجامعة كابوسا للشباب وللعائلات، لأنه يفتح الباب لفترة من البطالة الطويلة ولمحاولات يائسة للهجرة السرية إلى أوروبا عبر البحار (الحرقة) وما يصاحبها من موت مئات الشباب في البحر الأبيض المتوسط. وقد كان شعار «الشغل (العمل) استحقاق يا عصابة السُّرّاق» الذي رُفع في جلّ التظاهرات في المدن التونسية أبلغ تعبير عن هذه المعضلة.

ثانيا: انتشار ظاهرة **الفساد** على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتيسير

عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.

ثالثا: كشف وثائق **ويكيلكس** انتقاد الديبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، علما ان حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة كانت تُعتبر السند القوي لنظام بن علي إلى جانب بعض الحكومات الأوروبية التي مثّل لها حليفا في «محاربة الإرهاب والهجرة السّرية». وبذلك جاءت «الوثائق الأمريكية» لتُؤكّد ما كان يتناقله التونسيون منذ سنوات من أخبار و«إشاعات» حول حجم الفساد الذي ينخر الإدارة والمجتمع.

رابعا: ظهور نوعية مختلفة من الشباب في صفوف المحتجّين يتميزون بروح عالية من العطاء والاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة، واستمرارهم في التظاهر وتنظيم المسيرات لأسابيع ليلا ونهارا بالرغم من عمليات القتل التي كان يُنفّذها قنّاصون مدربون تدريبا عاليا؛ وهو ما تدل عليه التقارير الطبية التي سجّلت الإصابات الدقيقة التي أدت إلى وفاة عشرات الضحايا.

خامسا: استخدام مفرط للقوة **في قمع** الاحتجاجات والمسيرات حيث استخدمت الذخيرة الحية لقتل المحتجين ومن مسافات قريبة جدّا. وقد انتشرت أخبار عن وجود عناصر من القناصة المدربين استهدفوا الشباب بقصد القتل وليس لتفريق المسيرات السلمية، مما زاد في تأجيج مشاعر الحقد على الشرطة والنظام ككل. وقد شهد يوم **٢٤** ديسمبر **٢٠١٠** سقوط أول شهيدين في مدينة منزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد. أما الخسائر الأكبر في الأرواح فقد حدثت في الفترة ما بين ٨ و١٠ يناير (كانون الثاني) **٢٠١١** في المناطق الداخلية من البلاد، تالة والقصرين والرقاب، وفي الفترة ما بين **١٢** و**١٣** يناير (كانون الثاني) في تونس العاصمة وضواحيها وفي المدن الساحلية.

سادسا: خرق **المدونين والمدونات** للحصار الإعلامي الذي فرضه النظام منذ عقود بمنعه إيصال المعلومات للناس ولوسائل الإعلام الجماهيرية. فالمدوّنون والمدوّنات لم يكتفوا بالجلوس أمام الحاسوب بل نزلوا إلى الميدان لأخذ الصور وإنتاج الأفلام وجمع الشهادات من الناس، ثم نقل أخبار المظاهرات والاشتباكات مع أجهزة الأمن وتوزيع صور القتلى والجرحى أولا بأول عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة الفايسبوك،

التي أصبحت المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للفضائيات ووسائل الإعلام العالمية وفي المقدمة محطة الجزيرة ثم محطة فرنسا ٢٤. وهنا لا بدّ من التأكيد على دور تكنولوجيا المعلومات في تأجيج الحماس بين المحتجين والمنتفضين. وتعدّ تونس، بالرغم من المراقبة الصارمة لشبكة الأنترنت، من البلدان العربية التي شهدت نموّا كبيرا في عدد مستعملي الفايسبوك في فترة قصيرة: في سنة **٢٠٠٩** كان عدد التونسيين الذين لهم حساب على الفايسبوك ٨٦٠,٠٠٠ وفي يناير **٢٠١١** أصبح العدد **٢,٤٠٠,٠٠٠**

سابعا: احتضان **الاتحاد العام التونسي للشغل** للاحتجاجات؛ والاتحاد يجمع في صفوفه نقابات العمال والموظفين التونسيين المنتشرة في كل أنحاء البلاد. وقد جرى العديد من التظاهرات والمسيرات بمشاركة نشيطة من النقابيين وفي مقرات الاتحادات المحلية (على مستوى المدينة) والاتحادات الجهوية (على مستوى الولاية) وكان بارزا أثر المظاهرات والتجمعات الجماهيرية التي شهدتها ساحة محمد علي، امام المقر المركزي للاتحاد بتونس العاصمة، وأمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس، المدينة الاقتصادية الثانية في البلاد.

ثامنا: رفض قيادة **الجيش** استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واقتصار دور وحدات الجيش على حماية المرافق والمؤسسات العامة. وقد كان للتوتر الحاصل في العلاقة بين الأجهزة الأمنية نتيجة اتساع رقعة الاحتجاجات ودخول فئات متعددة من الشعب (محامون، موظفون...) دور في زيادة الإرباك في أعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد الثورة التي توحدت حول شعار وحيد «ارحل»، وهو نداء موجه للرئيس بن علي، دوّى طيلة ساعات يوم ١٤ يناير في شارع الحبيب بورقيبة، أمام وزارة الداخلية رمز القمع وامتهان كرامة عشرات الآلاف من التونسيين طيلة عقود.

الأسباب الهيكلية

لقد أجمع أغلب المراقبين السياسيين والدارسين للوضع السياسي والاجتماعي في تونس في السنوات الأخيرة على وجود مفارقة تستدعي الدرس. فتونس امتازت بوجود

تغييرات اجتماعية وبعض النجاحات الاقتصادية الهامة، ولكن نظام الحكم السياسي فيها كان تسلّطيا، لا يمكّن الفئات الواسعة من الشعب من الاستفادة من نتائج النجاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ولمحاولة تفسير هذه المفارقة سوف نعتمد طريقة التحليل التاريخي الاجتماعي؛ وذلك بهدف تحديد الأسباب الهيكلية «للثورة» التونسية.

فبعد **٧٥** سنة تحت «الحماية» الفرنسية، استقلت تونس سنة **١٩٥٦** وشرع الحزب الذي قاد حركة التحرر الوطني من الاستعمار الفرنسي في بناء «دولة وطنية» على أساس دستور صاغه مجلس قومي تأسيسي منتخب انتخابا مباشرا من الشعب (الذكور فقط)، كرّس نظاما جمهوريا وأعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية.

وفي ظل هذا النظام الدستوري تغوّل الحزب الحاكم، وهو حزب الرئيس، وأصبحت كل القرارات والسياسات تنبع من إرادة الرئيس والأقلية التي تحيط به من القيادات السياسية والأمنية وحتى أفراد عائلته وفي المقدمة **الزوجة** (وسيلة بن عمار في عهد بورقيبة وليلى الطرابلسي في عهد زين العابدين بن علي).

وبالرغم من احتكار الرئيس وجماعته سلطة القرار (في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي) انتهج نظام الحكم سياسات طيلة خمسة عقود غيّرت البنية الاقتصادية والاجتماعية في تونس بصورة عميقة. فقد تمّ تعميم التعليم وتخريج آلاف الإطارات (الكوادر) الكفؤة في مختلف مجالات المعرفة، وتركّزت المرافق الصحية الحكومية في جلّ المدن، وكذلك المؤسسات الثقافية، وأنشئت في البلاد مؤسسات اقتصادية جيّدة ذات قدرة تنافسية عالية، وتمّ التحكّم بالنمو الديموغرافي للسكان، وارتفع الدخل السنوي للفرد من **٩١** دولارا سنة **١٩٥٦** إلى قرابة **٥٠٠٠** دولار سنة **٢٠٠٩**، وارتفع متوسط الأعمار من **٥١,١** سنة **١٩٦٦** إلى٧٢ سنة في **٢٠٠٩**، وشهدت البلاد نسبة نمو اقتصادي بمعدل **٥,٦** في العقود الثلاثة الأولى وبـ**٤,٧** في العقدين التاليين.

وبالرغم من هذه النجاحات والتغيير العميق في بنية المجتمع التونسي الاقتصادية والاجتماعية فقد شهدت البلاد ثلاث هزّات اجتماعية عنيفة: الإضراب العام الذي قاده

الاتحاد العام التونسي للشغل سنة ١٩٧٨ و«انتفاضة الخبز» سنة ١٩٨٤ وأخيرا «ثورة الحرية والكرامة» لسنة ٢٠١١. وقد لجأ النظام في هذه المناسبات إلى الجيش لقمع الانتفاضات الشعبية بسبب عجز أجهزة الأمن عن القيام بذلك. ولئن نجح النظام في الخروج بسلام من أزمتي ١٩٧٨ و«انتفاضة الخبز» سنة ١٩٨٤ فإن الأزمة الثالثة لسنة ٢٠١١ كانت «ثابتة» وقد أدت إلى انهيار المنظومة السياسية للحزب الحاكم ورئيسه.

لقد تميّزت كل هذه الانتفاضات التي شهدتها تونس طيلة نصف قرن بطابع التحركات الشعبية الشاملة والسلمية، وقد جاءت تعبيرا صارخا عن الإخفاقات التي سجلتها السياسات الحكومية المتعاقبة في مجالات توزيع الثروة وتقليص الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الواقعة على ساحل البحر المتوسط (شرق البلاد) والمناطق الداخلية (وسط البلاد وغربها). ولفهم أسباب إخفاق تونس في بناء نظام سياسي تتأسس الشرعية السياسية فيه على المشاركة الشعبية ويعتمد مبدئي المساءلة والعدل، نظام سياسي يتلاءم مع ما حققته من تقدم اجتماعي واقتصادي، لابد من تحليل خصائص النظام السياسي السائد ونمط التنمية والسياسات التعليمية التي اتبعت طيلة العقدين الأخيرين.

أولا: نظام سياسي سلطوي

استند نظام الحكم طيلة ٣ عقود إلى دستور سنة ١٩٥٩ الذي صيغ على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري /رئيس الجمهورية بحيث احتكر الرئيس أغلب السلطات (التنفيذية والقضائية) في ظل حكم الحزب الواحد الذي يعيّن أعضاء السلطة التشريعية عبر «انتخابات» صورية لا وجود فيها لمنافسين. وفي سنة ١٩٨٧ أقيل الرئيس بورقيبة وخلفه الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر النظام (رئيس يحتكر السلطات وحزب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية) مع إضفاء عمليات تجميلية بحيث جرت المحافظة على انتظام «الانتخابات» الرئاسية والتشريعية وسُمح لعدد من الأحزاب السياسية «الصديقة» لحزب الرئيس بالتواجد في السلطة التشريعية بنسبة صغيرة ومحددة بالقانون، وتمكين بعض الأصدقاء من تأسيس منابر إعلامية خاصة.

ولكن هذا الديكور «التعددي» لم يفلح في تغطية الطابع البوليسي الشرس للنظام والذي فضحته طيلة سنوات التقارير التي أصدرتها مختلف منظمات حقوق الإنسان الوطنية (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمجلس الوطني للحريات والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية حرية وإنصاف...) والعربية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) والدولية (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية) وكذلك هيئات الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. أجمعت كل هذه الهيئات والمنظمات على انتهاج النظام التونسي سياسة قمعية ممنهجة حيال كل المعارضين، مستخدما التعذيب والاعتقال كأداة للبطش بهم؛ وذلك لبث الخوف في المجتمع. وقد استعان النظام لممارسة هذه السياسة القمعية بعدد من الأجهزة البوليسية والاستخبارية، وسخّر القضاء لإجراء محاكمات جائرة، كما استعمل الإعلام للبروباغندا السياسية ولتشويه كل المعارضين. واستعمل الحزب الدستوري الحاكم، والذي أصبح يعرف بالتجمع الدستوري الديمقراطي، كجهاز لمراقبة المواطنين وخاصة في الأحياء الشعبية، ولشراء الذمم عبر تطوير شبكات الزبائن. لقد كانت لهذه السياسة الأمنية والقمعية نتائج كارثية على المجتمع والنظام أيضا، فلم يعد الاهتمام بالشأن العام يستهوي أو يجذب المواطنين وخاصة الكوادر المتعلمة، وأصبح الانخراط في العمل السياسي وخاصة في الحزب الحاكم يهدف إلى تحقيق المصلحة المادية للشخص أو اتقاء شرّ المخبرين وكتبة التقارير البوليسية. وبذلك خسر النظام سبل التواصل الحقيقي مع الناس وبالتالي فَقَد أهم مصدر لمعرفة الشواغل الحقيقية للمواطنين وخاصة الشباب وسكان المناطق المُهمّشة. وعندما هبّت الجماهير في المدن الداخلية والأحياء الشعبية تريد رحيل «عصابة السراق» لم يجد النظام من يحميه. فلا مؤسسات دستورية منتخبة تمثّل حقيقة المواطنين، ولا هياكل حزبية تُؤطّر الجماهير (كان التجمع الدستوري الديمقراطي يتباهى بعدد محازبيه الذين بلغوا مليوني عضو) ولا منظمات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط بين السلطة والمجتمع (كان النظام يتحدث عن وجود ٧٠٠٠ منظمة غير حكومية في «تونس بن علي»). وحتّى الأجهزة الأمنية المتغولة لم تسعفه في أحلك

الأوقات. لقد بيّنت الاحتجاجات والمواجهات مع أجهزة الأمن المختلفة افتقاد النظام لأية شرعية: لا شرعية تاريخية (خلافاً لحال الرئيس بورقيبة في النصف الأول من حكمه) ولا شرعية ديمقراطية (انعدام أية انتخابات نزيهة وشفافة) ولا شرعية شعبية مع تقلّص الموارد المخصصة للهبات والمنح الاجتماعية «للعائلات المعوزة».

إن ما يميّز النظامي السلطوي في تونس هو اعتماده الأساسي على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لفرض سلطانه على «العباد والبلاد»، كما كان لهياكل الحزب الحاكم و«أجهزة الإعلام» الحكومية من إذاعة وتلفزة و«وكالة الاتصال الخارجي» أدوار بارزة للتسويق للنظام والتعتيم على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي البائس. أما الجيش فقد ظّل دوره في الحياة السياسية هامشيا. وقد أراده رئيس الجمهورية الأول الحبيب بورقيبة «على شاكلة النمط الفرنسي» أي «الصامت الأكبر». وقد بقي الجيش بعيدا عن الإدارة المباشرة للحياة العامة في البلاد، قليل العدد والعتاد بالمقارنة بجيوش البلدان المجاورة، الجزائر وليبيا والمغرب، ولم يتم اللجوء إليه إلا في حالة عجز الأجهزة الأمنية عن قمع الانتفاضات الشعبية الكبرى أو في انتقاء بعض الضباط الكبار للاضطلاع بمهام حكومية وإدارية خاصة في عهد بن علي.

ثانيا: نظام اقتصادي عمّق الفوارق الاجتماعية وبين المناطق

عرفت تونس في ظل حكم الرئيسين بورقيبة وبن علي سياسات اقتصادية متعددة. ولكن يمكننا أن نتحدث عن ٣ مراحل كبرى.

- **١٩٥٦–١٩٦٩**: مرحلة استرجاع السيادة وتونسة الاقتصاد.
- **١٩٦٩–١٩٨٦**: مرحلة تحرير الاقتصاد وإنشاء الصناعة الكيمياوية الثقيلة.
- **١٩٨٦–٢٠١١**: التسريع في الخصخصة وتطوير الشراكة مع أوروبا.

إن ما يميّز العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال عن فرنسا (١٩٥٦–١٩٨٦) هو الدور المركزي للدولة كفاعل اقتصادي أساسي، من حيث إقرار السياسات الاقتصادية وتنفيذها. فقد كانت الدولة طيلة هذه الحقبة هي الممول والمنتج والمشغّل الأول في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات. وبالرغم من النجاح،

في فترة أولى، في تحديث البنية الأساسية للاقتصاد والإدارة وتوسيع قاعدة القوى المنتجة، فإن المنحى البيروقراطي في تسيير المؤسسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية واحتكار حزب واحد للحياة السياسية وانشغال قيادة هذا الحزب والدولة بالصراع حول خلافة رئيس مريض، الحبيب بورقيبة، قد عمقّت أزمة الاقتصاد التونسي في أواسط الثمانينات وهيّأت الظروف الملائمة «لانقلاب» بن علي واستلامه السلطة يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ودخول تونس تجربة اقتصادية جديدة لمدة عقدين عمادها القطاع الخاص والانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة وتقليص دور الدولة تدريجيا في مجال الاقتصاد وتقديم الخدمات وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل. وبالرغم من أن متوسط النمو الاقتصادي قد بلغ طيلة فترة التسعينات ٥,٦ وفي العقد الأول من الألفية الثالثة ٤,٥ وجرى تدعيم البنية التحتية (مطارات جسور وطرقات وربط المدن والقرى بشبكة الكهرباء) فقد انتهت هذه الحقبة مثل الأولى بأزمة حادة كان محورها عجز الاقتصاد التونسي عن توفير نسبة عالية من فرص العمل وخاصة للشباب المتعلم والحامل للشهادات الجامعية. فنمط التنمية الذي اتّبع في تونس منذ أواسط السبعينيات قد اعتمد أساسا على تمويل قطاع صناعي معّد للتصدير ويُشغّل يدا عاملة رخيصة ومحدودة التعليم حتى يمكن للشركات المصدرة منافسة المؤسسات الأوروبية، وعلى تطوير قطاع سياحي، أغلب زبائنه من الموظفين والعمال الأوروبيين. لقد وصل هذا النمط إلى مأزق حقيقي بسبب منافسة الصناعة الصينية وبلدان جنوب شرق آسيا، كما لم يصمد هذا النمط أمام تبعات الاتفاقية التونسية الأوروبية القاضية بتكوين سوق للتبادل الحر بين تونس والبلدان الأوروبية؛ وذلك تدريجيا على مدى ١٢ سنة بداية من سنة ١٩٩٨ حتى سنة ٢٠١٢. وقد أدت السياسات الاقتصادية لنظام بن علي إلى تآكل الطبقة الوسطى وتعميق أزمة البطالة، وخاصة بطالة أصحاب الشهادات العليا والعمال المسرحين نتيجة خصخصة المؤسسات، وزادت في نسبة الفقر حيث وصلت نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين ٢٨٪ سنة ٢٠١٠. وجاء اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ٢٠٠٨ وخاصة في أوروبا زبون تونس الأول، ليزيد من حدة أزمة الاقتصاد وبالخصوص أزمة التشغيل في تونس.

ثالثا: سياسة تعليمية تنتج البطالة

يعّد تعميم التعليم من أبرز الإنجازات التي تحققت في تونس في العقود الخمسة الماضية. على المستوى الكميّ، فقد تضاعف عدد التلاميذ (تعليم أساسي وثانوي) والطلبة (تعليم جامعي) ٩,٤ مرات في غضون نصف قرن (بلغ العدد سنة ٢٠٠٨ مليونين و٤٤٠ ألف تلميذ وطالب من عدد السكان البالغ عشرة ملايين). فقد وصل عدد التلاميذ من الفئة العمرية (١٢–١٨ سنة) في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١,٠٦٩,٦٠٠ وبذلك يكون عددهم قد تضاعف ٣٤,٥ مرة بالمقارنة بعددهم عند استقلال البلاد سنة ١٩٥٦. أما عدد الطلبة الجامعيين فقد تضاعف في نصف قرن ١٦٠ مرة بحيث بلغت نسبة الانتظام الجامعي في الفئة العمرية (٢٠–٢٤ سنة) ٣٧,٧٪.

اما عن توزيع التلاميذ والطلبة حسب الجنس فيلاحظ تفوّق الإناث على الذكور. فنسبة الإناث بين تلاميذ التعليم الثانوي تصل ٥٣,٢ ٪ وتصل نسبتهن بين طلبة التعليم الجامعي ٥٩,١٪.

إن هذه الأرقام الدالة على نجاح السياسة التعليمية من الناحية الكمية لا يمكنها أن تخفي المشاكل العميقة المتعلقة بنوعية التعليم (نسبة تأطير التلاميذ من قبل المدرسين ضعيفة، جودة التأطير) من جهة وظاهرة التسرب من التعليم من جهة أخرى. فقد أصبحت المدارس تلفظ سنويا قرابة ١٤٠٠٠٠ تلميذ لتلقيهم في سوق العمل أغلبهم لم يُنهِ تعليمه الأساسي، فتكون البطالة هي مصيره على الأرجح.

من ناحية اخرى، نشرت اللجنة الوطنية الاستشارية للشغل تقريرا سنة ٢٠٠٨ توصّلت فيه إلى نتيجة مفجعة مفادها «أن ثلثي الشباب التونسي هم أقرب إلى الأميين وأبعد ما يكونون عن اكتساب القدرات المطلوبة للعمل في اقتصاد مُعَوْلم». ويضيف التقرير أن «قرابة ٩٠٪ من المترشحين لامتحان الباكالوريا (الثانوية العامة قسم الآداب) لم يحصلوا على متوسط العلامة أي ١٠ على ٢٠ في اللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية». وبالنسبة لمستوى التلاميذ في مادتي الرياضيات والعلوم، فإن دراسة قام بها معهد امريكي للتربية سنة ٢٠٠٦ أكّدت أن ٤٨٪ من التلاميذ التونسيين (الفئة

العمرية ١٥ سنة) لم يحصلوا على المستوى الأساسي المطلوب في مادة الرياضيات بينما تصل هذه النسبة في الأردن إلى ٣٣٪ وفي كوريا إلى ٢٪.

إن المفارقة الواضحة بين نسبة الانتظام المدرسي العالية وتدني نوعية التعليم والمتخرّجين هي من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة التشغيل في تونس. فالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها أصبحت «مصانع» لتسرّب أعداد متزايدة من تلاميذ او طلبة غير مهيّئين لخوض مغامرة العمل.

وما يلفت الانتباه هو تصاعد نسبة البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمي. ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس، وحسب أرقام سنة **٢٠٠٩**، فإن نسبة العاطلين عن العمل من الأميين كانت ٦,١ ٪ وترتفع النسبة إلى ١٤٪ بين من حصلوا على مستوى تعليم ثانوي وتصل نسبتهم إلى ٢١,٩٪ من خريجي التعليم العالي. وقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات في غضون ١٥ سنة ٢٢ مرة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة ٢٠٠,٠٠٠ في النصف الثاني من سنة ٢٠١٠، أي قُبَيْل «ثورة الحرية والكرامة» التي اندلعت من سيدي بوزيد.

وترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين من الجامعات في المناطق الداخلية للبلاد أكثر من المناطق الساحلية. فقد وصلت نسبتهم ٤٤,٨ ٪ في مايو/أيار ٢٠٠٩ في ولاية قبلي بالجنوب التونسي و٤٤,٤٪ في ولاية قفصة و٤٢,٢ ٪ في ولاية سيدي بوزيد.

ومن المهم التأكيد ان نسبة البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات هي أعلى بمرتين ونصف في صفوف الإناث منها في صفوف الذكور (إحصائيات ٢٠٠٩).

إضافة إلى ظاهرة البطالة يعاني أصحاب الشهادات العليا من ظاهرة العمل في مواطن شغل لا تتطلب أيّ اختصاص أو لا علاقة لها بما تعلموه، وبأجور متدنية، مما يزيد إحباط هذه الفئة من الشباب.

وتشكل هذه الظواهر (بطالة متمادية أو اعمال متدنية لأصحاب الشهادات العليا) تحولًا دراماتيكياً في دور التعليم من أداة للترقيّ والتماسك الاجتماعيين في تونس على مدى عقود ليصبح أداة لتهميش وإحباط القوى الحية في المجتمع (الشباب المتعلم ومناطق بكاملها).

المرحلة الانتقالية

عقب «هروب» بن علي ولجوئه إلى المملكة العربية السعودية يوم **١٤** يناير **٢٠١١**، دخلت تونس مرحلة سياسية انتقالية، امتدت فترتها الأولى إلى يوم **٢٣** أكتوبر **٢٠١١**، يوم إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وبعد الإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات تشكّلت حكومة من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في المجلس؛ وهو ما يمكن اعتباره بداية الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية التي من المتوقع ان تنتهي بانتخابات جديدة للسلطة التشريعية والتنفيذية على أساس دستور جديد.

الفترة الأولى: ١٤ يناير – ٢٣ اكتوبر ٢٠١١

عقب «هروب» بن علي استلم الوزير الأول (رئيس الحكومة) مهام رئيس الجمهورية عملا بالفصل **٥٦** من الدستور القائم الذي يخول الوزير الأول القيام بمهام رئيس الجمهورية في حالة غياب الرئيس. غير ان الأحداث التي جرت في الليلة الفاصلة بين **١٤** و**١٥** يناير **٢٠١١** والمتمثلة في اعتقال بعض الوزراء والقيادات الأمنية وتدهور الوضع الأمني العام بالبلاد (هروب مساجين جنائيين وحرق مراكز للشرطة ومرافق عمومية وعمليات نهب للمحلات التجارية) قد فرضت نقل مهام رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب حسب الفصل **٥٧** من الدستور. وعليه سرى شعور بالاطمئنان إلى أن سقوط الرئيس بن علي قد حسم دستوريا. هكذا شهدت تونس في خلال **٤٨** ساعة انتقال السلطة بين ثلاثة رؤساء (زين العابدين بن علي ومحمد الغنوشي وفؤاد المبزع) بعد أن عاشت على مدى يزيد عن نصف قرن في ظل رئيسين فقط (الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي).

غير أن هذه اللحظة التاريخية وقعت في ظل سريان منع التجوال وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وصاحبتها أحداث امنية خطيرة تمثّلت في «هروب» او «تهريب» مئات من المساجين الجنائيين وامتناع أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية عن ممارسة مهامّهم

في حفظ أمن الناس والممتلكات، ولم يبقَ في الشوارع سوى وحدات الجيش لحماية الممتلكات العامة.

لقد عاشت البلاد طيلة أسبوع بعد هروب بن علي أوقاتاً عصيبة على المستوى الأمني، فاستمرت عمليات القتل، وراجت إشاعات عن مصادمات بين الحرس الجمهوري ووحدات من الجيش. ولكن التونسيين لم يستسلموا للخوف، فواصل الموظفون في الإدارات والمرافق الحيوية عملهم، ولم ينقطع التيار الكهربائي، ولم تتوقف وسائل النقل العامة، واستمرت الحياة عادية في الأوقات التي كان يسمح فيها بالتجوال.

إلى ذلك شكّل الشباب والسكان «لجانا شعبية» لحماية الأحياء والممتلكات، وتسلّحوا بالعصي والحجارة، ونصبوا المتاريس في مداخل الأحياء «حماية للثورة» من «أعدائها».

وما يلفت الانتباه أن الأسابيع الأولى التي تلت يوم ١٤ يناير تميّزت بحالة من التضامن والتآخي والاحترام المتبادل بين المواطنين والمواطنات، وتحرّرت الألسن من الخوف، فأصبح كل واحد يريد التعرف إلى الآخر ويتبادل معه التعليقات السياسية التي كانت «محرّمة» سابقاً، وحلّت الثقة بين الناس محّل الريبة.

مسألة شرعية المؤسسات الدستورية

بعد استلام رئيس مجلس النواب، فؤاد المبزّع، مهام رئيس الجمهورية وتعيين محمد الغنوشي وزيرا أوّل، وهو المنصب ذاته الذي كان يشغله في ظل حكم بن علي، طرحت على الطبقة السياسية مسألة شرعية مؤسسات الحكم. وسريعا حُلّ البرلمان المؤلف من غرفتين: مجلس النواب ومجلس المستشارين وأُسندت صلاحية إصدار مراسيم تشريعية إلى رئيس الدولة، وبُعثت **٣** هيئات لتدير ملفات ساخنة وذات أولوية في المرحلة الانتقالية. فتخصصت اللجنة الأولى في «الإصلاحات السياسية» والثانية في «التحقيق في التجاوزات» الحاصلة أثناء التظاهرات والاحتجاجات، أما الثالثة فقد اهتمت بالتحقيق في «ظاهرة الفساد والرشوة».

وصدر حكم قضائي بحلّ هياكل الحزب الحاكم: التجمع الدستوري الديمقراطي.

ولكن هذه الإجراءات لم توقف التوتر السياسي والجدل حول أفضل السبل لتنظيم الحياة السياسية في الظرف الانتقالي التي تمر به البلاد، من حيث غياب سلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح له الدستور القائم بأداء مهامه لفترة تتجاوز ستين يوما.

لقد طرحت على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحلّ مسألة الشرعية وهي:

١. أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.

٢. أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء.

٣. أن تنظم انتخابات رئاسية وتعيّن هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.

٤. أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية.

ونتيجة لضغط الشارع – وخاصة الاعتصام الذي نظّمه الشباب القادمون من عدة مدن داخلية وبعض الأحياء الشعبية في العاصمة، والذي عُرف بـ «اعتصام القصبة» ٢ الذي شهد توافد الآلاف من المواطنين والمواطنات لساحة الحكومة بالقصبة – استقالت حكومة محمد الغنوشي الثانية وكلّف الباجي قايد السبسي بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا مع بن علي. وقد عرضت هذه الحكومة خطة طريق جديدة للخروج من أزمة الشرعية حيث أعلن رئيسها إجراء انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد وتعهّد أعضاء الحكومة بعدم الترشّح لهذه الانتخابات.

لقد كان اختيار انتخاب مجلس تأسيسي ذا رمزية هامة؛ إذ دلّل على استمرار سياق «الثورة» وإصرار «الثوّار» على القطيعة مع نظام الاستبداد وكل التشويهات التي لحقت بدستور الجمهورية الأولى لسنة ١٩٥٩ على يدي الرئيسين بورقيبة وبن علي لتشريع التفرّد بالحكم دون مساءلة أو رقابة.

دور الهيئات الثلاث في تنظيم الحياة السياسية في المرحلة الانتقالية

بُعثت ٣ هيئات في الأسابيع الأولى بعد الثورة لإدارة ملفات مهمّة في المرحلة الانتقالية وهذه الهيئات هي:

- اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدة من ١٧ يناير ٢٠١٠ حتى سقوط بن علي؛ وترأسها المحامي توفيق بودربالة.
- اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد خلال الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إلى ١٤ يناير ٢٠١١.
- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؛ وترأسها الأستاذ عياض بن عاشور.

وبالرغم من أن هذه الهيئات الثلاث قد واجهت في البداية موجة من الانتقادات والتشكيك في عملها، فإنها أنجزت بعض الأعمال الهامة التي طبعت المرحلة الانتقالية وفتحت النقاش والتفكير في قضايا مصيرية مثل النظام السياسي والقانون الانتخابي وتفكيك نظام الفساد ودور الأجهزة الأمنية في استمرار النظام التسلطي.

وجمعت لجنة «تقصي الحقائق حول التجاوزات» معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة الممتدة من يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، تاريخ إقدام البوعزيزي على إحراق نفسه، إلى ١٤ يناير ٢٠١١ والأيام التي تلته، من قتل وجرح واعتقالات وغيرها من الانتهاكات. وأعلنت اللجنة في تقريرها النهائي في أبريل/نيسان ٢٠١٢ نتائج عملها. وقد توصلت إلى نتائج من بينها أن عدد حالات الوفاة كانت ٣٣٨، منها ٨٦ من بين السجناء و١٤ من قوات الأمن و٥ من الجيش الوطني؛ وكانت سنّ ٨٢٪ منهم دون الأربعين. ولاحظت اللجنة أن قوات الأمن كانت مسؤولة حتى تاريخ ١٤ يناير (يوم «هروب» بن علي) عن ٩٨,٨٩٪ من حالات الوفاة، كما أحصت اللجنة ٢١٤٧ جريحا.

أمّا اللجنة الوطنية الخاصة بالرشوة والفساد فقد قدمت تقريرا نهائيا أفادت فيه أنها درست ٥ آلاف ملف وأحالت ٣٠٠ ملف على القضاء لاعتقادها أنها تحمل شبهة الفساد. كما صادرت الحكومات بعد الثورة أملاك الرئيس المخلوع وعائلته وعائلة زوجته، وكلّفت هيئة بالتدقيق في مصادر ثروات العائلتين وعدد من السياسيين ورجال الأعمال الذين استفادوا من علاقاتهم بالرئيس لتحصيل ثروات

بطرق غير قانونية وبالاعتداء على الأملاك والأموال العامة والخاصة. وقد وضعت الأملاك المصادرة تحت إشراف القضاء ليديرها إلى حين البتّ النهائي في وضعيتها القانونية.

وأعدّت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة عددا من مشاريع المراسيم التي وقّعها رئيس الجمهورية وأصبحت لها قوة القوانين. ومن أهمها قانون انتخاب مجلس وطني تأسيسي على أساس النسبية، وإقرار المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم المترشحة، وكذلك استحداث هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات عوض وزارة الداخلية. كما أقرت الهيئة مشاريع مراسيم تخص تأسيس الأحزاب والجمعيات (حسب نظام «العلم والخبر» وليس الترخيص المسبق) ومرسومين لتنظيم الإعلام العمومي وممارسة حرية الصحافة (استحداث هيئة مستقلة تشرف على الإعلام العمومي).

انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

بعد إصدار رئيس الجمهورية المؤقت مرسوماً يدعو فيه «المواطنين لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يقوم بصياغة دستور للبلاد في غضون سنة من بعد انتخابه» وتوافق القوى السياسية على قبول النتائج المترتّبة على هذه الانتخابات التي تشرف عليها هيئة عليا مستقلة للانتخابات، دخلت تونس فترة هامة في ثورتها؛ وذلك بالمرور عبر صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء الهيئة التأسيسية الجديدة. وحدد يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ لإجراء الاقتراع. لقد جسّد هذا اليوم في نظر غالبية التونسيين النهاية الحقيقية لنظام سياسي حرمهم لعقود من ممارسة مواطنتهم عبر الاقتراع الحر واختيار ممثليهم في المجلس التأسيسي دون تزوير او ترهيب. لقد كان وقوف الآلاف من المواطنات والمواطنين ولمدة ساعات في طوابير طويلة في انتظار دورهم للإدلاء بأصواتهم تجسيدا حيّا «لإرادة الشعب» في أن تكون له سلطة القرار.

لقد تابع مئات من المراقبين والإعلاميين المحليين والأجانب هذه الانتخابات، وقد أجمعوا كلهم، كما أجمع المرشحون، على انها كانت في مجملها انتخابات حرة ونزيهة على

الرغم من انها الأولى من نوعها التي تجرى في تونس، وأن التجاوزات التي حصلت لا ترقى إلى مستوى إبطال نتائجها العامة والنهائية.

وجاء التقرير النهائي للهيئة العليا للإشراف على الانتخابات ليعلن أن نسبة المشاركة بلغت **٥٤٪** (داخل البلاد وفي المهاجر) من الذين لهم الحق في التصويت (أي ممن بلغوا سن ١٨ سنة فما فوق). وقد حصلت **٣** أحزاب، من جملة أكثر من ٨٠ حزبا قدمت مترشحين، على أكثر من **٥١٪** من الأصوات. وهكذا حصلت على **٦٣٪** من المقاعد في المجلس التأسيسي. وبذلك تمكنت أحزاب «حركة النهضة» و«المؤتمر من أجل الجمهورية» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» من الحصول على الأغلبية في المجلس، الأمر الذي مكنها من تشكيل حكومة «ائتلافية» برئاسة الأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي، كما انتخب المجلس مصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتل رئيسا للمجلس الوطني، واختير منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر رئيسا للجمهورية.

وكانت أولى أعمال المجلس صياغة قانونه الداخلي وإصدار قانون «تنظيم السلطة المؤقت» الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية، وأعطى صلاحيات تأسيسية (بما في ذلك تشكيل مجلس القضاء الأعلى) للمجلس دون أن يحدّد المدة التي ستستغرقها صياغة الدستور ولا تاريخ إجراء الانتخابات الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية الجديدتين على أساس الدستور الجديد. بذلك يكون المجلس الوطني التأسيسي قد أحتكر سلطات واسعة في ظل حصول أحزاب «الترويكا» الحاكمة على أغلبية الأصوات فيه.

القضايا الخلافية في المرحلة الانتقالية

لقد تمكّن التونسيون بعد عقود من القمع السياسي وطيلة هذه المرحلة الانتقالية من طرح كل القضايا الخلافية والخوض في مناقشتها، في مناخ من حرية التعبير، وتشكيل ما يزيد عن المائة حزب ومئات المنظمات والجمعيات لم تعرفها البلاد سابقا؛ ولكن أيضا

في ظل تراجع كبير لما سمّاه البعض بـ «هيبة الدولة» ودورها، باعتبارها ضامنة لتطبيق القانون على الجميع دون تمييز ورادعة لمن يعتدي على حريات الاخرين.

وفي ظل هذه الأوضاع خاضت النُّخب السياسية والإعلامية والفكرية نقاشات وجدلا حول كل القضايا التي تتعلّق بماضي البلاد وحاضرها ومستقبلها. وقد كانت قضايا «مساءلة» النظام السابق (ملف العدالة الانتقالية)، وما يتصل بهوية الشعب، وموقع الإسلام من السياسية والمجتمع، ونمط النظام السياسي القادم، هل هو برلماني ام رئاسي، ونمط التنمية والعدالة الاجتماعية، وإصلاح القضاء وأجهزة الأمن والإعلام... كانت هذه القضايا المطروحة دليلًا على دقة المرحلة التأسيسية وخطورة المواضيع التي تناقش وصعوبة التوافق حول أسلم الطرق للخوض فيها بأقل كلفة سياسية واجتماعية على المجتمع والبلاد وفي ظل أزمة اقتصادية.

لقد غلب إلى حد الآن الجدل والتجاذبات السياسية والإيديولوجية على المناقشات، وأنتجت انقساما كبيرا في النخبة والمجتمع. وممّا يلفت الانتباه في هذه المرحلة الانتقالية هو بروز «التيّار السلفي» المفاجئ كطرف في الحياة العامة (تأسيس الجمعيات الدينية والخيرية وأحزاب سياسية وتنصيب أيمّة للمساجد والجوامع). لقد أصبح أفراده يعّدون بالآلاف بعد أن كانوا يعدّون بالمئات تحت حكم بن علي الذي اضطهدهم وقمعهم مستهدفا خاصة «الجناح الجهادي» الذي استخدم العنف في مواجهة النظام.

إن تبني بعض أجنحة هذا التيار العنف منهجا في التعامل مع خصومهم والمختلفين معهم كان له تأثير سلبي على الحياة السياسية وعلى النقاش الدائر حول القضايا المصيرية وزاد في تأجيج الخلافات و«الانحراف» بالنقاشات السياسية إلى دائرة «الحلال والحرام» و«الكفر والإيمان» عوض دائرة الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وبعد عامين من «انطلاق» شرارة الثورة وانتخاب مجلس وطني تأسيسي وتشكيل حكومة، فإن الحصيلة لم تكن في مستوى انتظارات التونسيين. فما زال التونسيّون يعيشون في ظل سلطة مؤقتة، حيث نجد في قمة الهرم «مجلسا وطنيا تأسيسيا» يحتكر جلّ السلطات. فهو يقوم بصياغة قانون «تنظيم السلطات المؤقت» ويصوغ الدستور الجديد، ويصدر قوانين (تشريعية ورقابية)، وهو ينتخب رئيس الجمهورية ويصادق

على التشكيلة الحكومية. وتوجد حكومة مؤقتة مكوّنة من وزراء من الائتلاف الثلاثي وبعض الـ«الكفاءات الوطنية».

فيما يخص صياغة الدستور، وبعد ١٥ شهرا من انتخابه، قام المجلس الوطني التأسيسي عبر لجان متخصصة بصياغة مسودة دستور ونشرها للرأي العام في ديسمبر ٢٠١٢. وبالرغم من أن هذه الصياغة قد أخذت بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات والانتقادات التي وجّهت للتقرير التأليفي للجان المجلس الصادر في أغسطس ٢٠١٢، فإن منظمات المجتمع المدني التونسي ومنظمات حقوقية دولية وخبراء في القانون الدستوري وبعض أحزاب المعارضة مازالوا متمسّكين بانتقادات جوهرية للصيغة المطروحة وتحديدا فيما يتعلّق بغياب التنصيص على المرجعية «الكونية» لحقوق الانسان ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. كما عبرت هذه الأوساط على خشيتها الكبيرة من تمرير «الصبغة الدينية» على الدولة على حساب «الطابع المدني» الذي يحظى بتوافق كبير بين أبرز مكوّنات القوى السياسية في تونس.

وفيما يخصّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فان السمة الأساسية هي تفاقم معضلة البطالة في صفوف الشباب وتدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من التونسيين. وبالرغم من إعلان الحكومة عن توفيرها لعشرات الآلاف من المواطنين فرص عمل جديدة، إلا أن حالة الإحباط لدى الشباب في ازدياد. وقد تواترت في الأسابيع الأخيرة من شهر مارس/آذار ٢٠١٣ حوادث انتحار الشباب، بما في ذلك اقدام شاب على الانتحار حرقا في شارع الحبيب بورقيبة الذي شهد أكبر الاحتجاجات طيلة السنوات الماضية.

ومن ناحية أخرى، تميّزت الأشهر الأخيرة بصعود الحركات «السلفية» في الساحة السياسية والاجتماعية عدديا ونوعيا، وذلك عبر العديد من الجمعيات الخيرية والدعوية والسيطرة على العديد من الجوامع والمساجد وايضا عبر تحركاتهم التي تستهدف الجماعات «العلمانية والحداثية».

كما ازدادت في الآونة الأخيرة أعمال العنف ضد المعارضين وضد النقابيين. وقد بلغت هذه الأعمال ذروتها في حادثتين: الأولى في جنوب البلاد، حيث قتل دهسا

أحد القادة المحليين لحزب «نداء تونس» المعارض لطفي نقض؛ والثانية اغتيال شكري بلعيد رميا بالرصاص، وهو أحد قادة «الجبهة الشعبية» التي تشكل ائتلافا لأحزاب معارضة يسارية وقومية.

في بداية شهر مارس/آذار **٢٠١٣**، تشكلت الحكومة المؤقتة الخامسة؛ وقد نالت مصادقة المجلس الوطني التأسيسي، وهي تستند لنفس التحالف الثلاثي الحاكم منذ انتخابات اكتوبر **٢٠١١**.

وقد أعلن رئيس الحكومة، علي العريض، الذي خلف زميله حمادي الجبالي، وهو من نفس الحزب (حركة النهضة) أن اولويات حكومته هي توفير الأمن والحدّ من البطالة وارتفاع الأسعار وتفعيل العفو التشريعي العام، أي جبر الضرر لضحايا الاستبداد من المساجين السياسيين السابقين.

اما المجلس الوطني التأسيسي فقد أعلن مكتبه عن خارطة طريق تضمن تحديد تواريخ الانتهاء من صياغة الدستور وقانون الانتخابات، وثم اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل انتهاء سنة **٢٠١٣**.

خلاصة

فتحت «ثورة الحرية والكرامة» عهدا جديدا ليس في تونس فحسب وإنما في العالم العربي. وقد أتاحت وضع العديد من نظريات العلوم السياسية موضع نقاش وجدل. لقد كانت «استدامة» الدكتاتورية و«استمرار» حياة النظم السياسية التسلطية في البلدان العربية لعقود دافعا لعدد من علماء السياسة لاعتبار هذه الظاهرة دليلا على «الاستثناء العربي» ووجود عوامل «ثقافية» خاصة بالشعوب العربية تجعلها تقبل العيش في ظل مثل هذه الأنظمة القامعة للحريات العامة ولحقوق الإنسان وتجعل من الصعب الحديث عن انتقال ديمقراطي في المنطقة العربية.

وبالنسبة للحالة التونسية فقد أرجع علماء السياسية مثل «كامو» و«هيبو» ديمومة النظام التسلطي لأسباب تخص المجتمع التونسي، حيث ساهم في بناء هذا النظام

كل من السلطة والنخبة والمواطنين. فبالرغم من إقرار هذين الكاتبين بشراسة القمع السلطوي، إلا أنهما يؤكدان أن تسلط النظام و«طاعة» المواطنين لحاكمهم مرتبطان بنظام مجتمعي وسياسي قد شرع في بنائه في تونس منذ القرن الثامن عشر.

إن ما حدث في تونس في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وخاصة سنوات ١٩٩٨/٢٠١٠ من انتفاضات عمالية (إضراب الحوض المنجمي) واحتجاجات شعبية وصلت ذروتها في ثورة انطلقت في نهاية سنة ٢٠١٠ من مدن وقرى الداخل المهمّش منذ عقود لتصل إلى قلب العاصمة، وتنتهي بـ «هروب» رئيس الجمهورية، يستدعي إعادة النظر في تحليل ظاهرة «النظم التسلطية» واستمرارها في السلطة. وكذلك يجب إعادة النظر في تحليل ظاهرة «الانتفاضات الشعبية» في البلدان العربية ودورها في تغيير الأوضاع السياسية. لقد حاولت هذه الدراسة عبر تحليل اجتماعي وتاريخي فهم الأسباب المباشرة والأسباب العميقة لثورة الشعب التونسي ولتحليل ظاهرة عدم نجاح المجتمع التونسي في الانتقال إلى الديمقراطية بالرغم من الانجازات الهامة في مجالات اجتماعية (مكانة متقدمة للمرأة) واقتصادية (مؤسسات صناعية وسياحية ذات منافسة عالية) ومتوسط دخل فردي سنوي فاق ٥٠٠٠ دولار.

لقد تبيّن من تحليل الأوضاع في تونس أن احتكار أقلية تحيط بفرد، هو الرئيس، للقرار السياسي وحرمان المواطنين والنخبة من المشاركة في إدارة الشأن العام وقمع المعارضين بشدة وانتشار الفساد وتردّي نوعية التعليم، ذلك كلّه يؤدّي إلى خلق شروط كافية لقلب الأوضاع برمتها وإلى إحداث تغيير عميق في البنية السياسية للنظام، مدشّنا مرحلة جديدة من تاريخ تونس؛ وهي مرحلة انتقالية دقيقة، قد تحمل الكثير من المفاجآت في التعامل مع قضايا شائكة، تأتي في مقدمتها إدارة البلاد من قبل حزب سياسي يتخذ من الدين الإسلامي مرجعية له، وإيجاد الحلول الملائمة والفعالة لقضايا الانتقال الديمقراطي من بناء مؤسسات دستورية واقتصاد قويّ وحلّ معضلة التشغيل وتطوير التعليم.

الهوامش

١. الهادي التيمومي، «تونس في التاريخ من جديد، ١٤ يناير ٢٠١١»، دار محمد علي الحامي للنشر،٢٠١١، تونس.
٢. التهامي الهاني، «الثورة في تونس ١٧ ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل» المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، ٢٠١١، تونس
٣. صلاح الدين برهومي، «في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا»، دار سحر للنشر، ٢٠١٢، تونس.
٤. منظمة العفو الدولية، «تونس في خضم الثورة، عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة» لندن، ٢٠١١.
٥. إمام عبد الفتاح إمام، «الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي»، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤، الكويت.
٦. منظمة العفو الدولية، «تونس، دوامة الظلم» لندن ٢٠٠٣.
٧. وحيد الفرشيشي، «العدالة الانتقالية في تونس»، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠١١، تونس.
٨. التقارير النهائية للهيئات الثلاث الخاصة بالتجاوزات والفساد والانتقال الديمقراطي، تونس ٢٠١١.
٩. Mahmoud Ben Romdhane, "Tunisie, Etat, économie et société", Sud Editions, 2011, Tunis.
١٠. Lina Ben mhenni, "Tunisian Girl, Blogueuse pour un printemps arabe" Indigènes éditions, 2011 France.
١١. Michel Camau & Vincent Geisser ,"Le syndrome autoritaire, Presses de sciences Po, 2003, France.
١٢. Hibou Beatrice , "La force de l’obéissance.Economie politique de la répression en Tunisie "Editions La Découverte, 2006, Paris.

٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل[١]

عماد صيام*

شكل الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية بمصر الكتلة الرئيسية التي قادت ثورة **٢٥** يناير[٢]، وجعلت منها ثورة شبابية على نظام سياسي ليس استبداديا وفاسدا فحسب، ولكنه يعاني أيضا من الشيخوخة والهرم إلى حد جعل صراع الأجيال أحد مستويات الصراع الدائر في مصر وإحدى النقاط المنهجية في تفسيره. فمصر تعتبر ديموغرافيا مجتمعا شابا[٣]، كما أن الخريطة التعليمية لسكان مصر تشير إلى أن حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية وفوق الجامعية، والذين يشكلون عصب الطبقة الوسطى من المهنيين والموظفين بجهاز الدولة أو العاملين بالقطاعات الاقتصادية الحديثة والخدمية مثل قطاع الاتصالات والسياحة، تشير إلى أن هؤلاء قد ارتفعت نسبتهم إلـى ١٢,٠٨٪، بعد أن كانت في تعداد **١٩٩٦** ٧,٦٨٪[٤].

تزامن تنامي أعداد الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى المدينية المتعلمة مع تأزم الوضع الاجتماعي في مصر، والذي انعكس في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب،

---

* مستشار بمكتبة الاسكندرية وخبير في مجال التربية المدنية وحل النزاعات بمعهد سلام للعدالة والسلام بواشنطن

حيث تشير إحصائيات ٢٠٠٦ إلى أن البطالة تصل إلى ٩,٧٢٪ من إجمالي عدد الشباب وتقدر بحوالي ٢,١٣٩,٩٦٩ نسمة[٥]، ويشير العديد من الدراسات إلى أن ٨٨٪ من العاطلين عن العمل هم في الفئة العمرية ١٥–٤٠ عاما[٦]. ليس هذا فقط بل تشير الدراسات أيضا إلى تزايد معدلات البطالة في الحضر (١٣,١٪) عن الريف (٨,٨٪)[٧] كما أن معدل البطالة بين الحاصلين على التعليم الجامعي وصل في ٢٠٠٦ إلى ٢٦,٨٪، وارتفعت معدلاته على نحو خاص بين المتعلمين من أبناء المدن لتصل إلى ٣٣٪ خاصة بين الحاصلين على درجات جامعية في الطب والصيدلة والتمريض والزراعة والتجارة والاقتصاد والهندسة والعلوم والدراسات التربوية والقانون والآداب والآثار. وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن ٩٠,٤٪من هؤلاء المتعطلين لم يسبق لهم الالتحاق بسوق العمل وبالتالي فمعظمهم يقع في فئة الشباب. وتقدر بشكل عام نسبة الشباب المتعطل بين ٢٠–٣٠ سنة بحوالي ٧٤,٣٪ من إجمالي المتعطلين؛ وهي الفئة العمرية التي شكلت الكتلة الأساسية من شباب ميدان التحرير وميادين الاحتجاج الأخرى في محافظات الإسكندرية والدقهلية والسويس وبورسعيد وغيرها من عواصم محافظات مصر[٨].

كانت هذه هي الملامح الأساسية لنواة كتلة المحتجين. فهم شباب ينتمي للمدن من أبناء الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة معظمهم حصل على تعليمه الجامعي بل أن منهم من حصل على تعليم جيد وتعاني نسبة كبيرة منهم من البطالة[٩]، تنامت لديهم أزمة الثقة تجاه المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية الرسمية... وهو ما عبّر عنه تدني إقبال المواطنين بشكل عام والشباب بوجه خاص على قنوات المشاركة المحدودة والخاضعة لسيطرة نظام مبارك وأجهزته الأمنية[١٠] خاصة الانتخابات العامة او الانضمام للأحزاب السياسية. وفي المقابل برزت مؤشرات عكسية خلال السنوات السابقة مباشرة على الثورة، تعكس توجه الشباب نحو البحث عن قنوات ومسارات أخرى للمشاركة المجتمعية، وتجسدت على سبيل المثال بظهور نماذج جديدة من منظمات المجتمع المدني الضخمة مثل جمعية «رسالة» التي استجاب لها مئات الآلاف من الشباب[١١] او بانخراط الشباب في حركات اجتماعية ذات طابع احتجاجي مثل حركة «كفاية»، وجماعة «٦ ابريل» وروابط «الالتراس».

وعلى عكس المجموعات السياسية التقليدية في مصر من الأجيال الأكبر سناً، استطاعت هذه الكتل الشبابية في بحثها عن مجال آخر للمشاركة، خاصة من خلال شبكة التواصل الاجتماعي، أن تنطلق من أرضية توافقية تتجاوز الايديولوجيا بدرجة كبيرة. فرغم تباين اتجاهاتهم وتنوع اهتماماتهم إلا أنه كان يغلب عليهم التوجه الديمقراطي والاحتجاجي بوجه عام.

إن نجاح شباب الطبقة الوسطى المتعلم، والذي شكل رأس الحربة في ثورة **٢٥** يناير، في إسقط رأس النظام السابق وأبرز معاونيه، يرجع في الحقيقة إلى قدرة هؤلاء الشباب المتزايدة على كسب تعاطف وثقة ومشاركة قطاعات أخرى من سكان المدن، لا سيما فقرائها من شباب العمال والحرفيين وأسرهم من سكان المناطق الشعبية والفقيرة الذين حصلوا على قدر من التعليم في مؤسسات التعليم الحكومية والذين يعانون هم أيضا من البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعاطف ومشاركة صغار الموظفين في جهاز الدولة وأسرهم الذين يعانون أيضا من تدنى أجورهم بشكل فاضح[١٢].

هناك أيضا العديد من العوامل والمؤثرات العالمية التي ساهمت في انفجار ثورة هؤلاء الشباب بشكلها السلمي، بجانب نجاحهم في كسب تعاطف الملايين حولهم في ميادين محافظات مصر المختلفة[١٣]، وكذلك تطور الظروف الموضوعية للواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري في سنوات العقد الأخير[١٤]؛ وهى العوامل التي أنتجت بترابطها وتداخلها تأثيرا تراكميا على امتداد العقد الأخير، ساهم في خلق واقع موضوعي مكّن الشباب من الانطلاق بثورته السلمية، نتيجة ما أحدثته هذه العوامل من تطور نوعي في وعي وقدرات الشباب أنفسهم، وكان أبرز مؤشراته:

أولا: نجاح حركة الشباب في تحويل مشاركتهم السياسية من المجال الافتراضي عبر شبكة الانترنت (Facebook/المدونات/تويتر/الإذاعة الالكترونية/غرف الدردشة/المجموعات البريدية /المجلات الالكترونية..الخ) إلى المجال الواقعي[١٥]. ولعل الانضمام الى حركة كفاية عبر التوقيع الإلكتروني على بيانها التأسيسي والدعوة لتظاهراتها والمشاركة فيها هو المحاولة الأولى لتحويل المشاركة السياسية الافتراضية إلى مشاركة واقعية[١٦].

ثانيا: كانت الخطوة الأكثر تقدما في هذا المجال هى ظهور التشكيلات والحركات المستقلة للشباب والتي خرج الكثير منها من رحم حركة كفاية[١٧]، وكانت بدايات تشكيلها الأولى والحوار حول توجهاتها بل والتعبئة للمشاركة في فعالياتها تتم أيضا عبر شبكة الانترنت.

ثالثاً: اختبار الأدوات التي وفرتها لهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال الحشد والتعبئة السياسية ميدانيا؛ وهو ما حاولوا تجربته على امتداد خمس سنوات[١٨] وساهم في تعبئة الجماهير (خاصة قطاعات الشباب) تحت شعارات ومطالب واضحة، وبناء بؤر نشطة وعلاقات ميدانية بين قطاعات متزايدة من الشباب.

رابعاً: تنامي قدرة الشباب على تجاوز الحواجز الأيديولوجية؛ وهو ما ساهم في صياغة شعارات ثورة **٢٥** يناير بشكل بسيط وواضح وبروح التوافق الوطني العام، وفي مقدمتها شعارات «سلمية..سلمية»، «حرية..حرية..حرية.»، «كرامة..حرية.. عدالة اجتماعية» «عيش..حرية..كرامة إنسانية» والشعار الأشهر «الشعب يريد إسقاط النظام»؛ وهو ما خلق حالة من الإجماع حولها طمست أي محاولة لبروز الاختلافات الأيديولوجية والسياسية. ساعد في هذا الأمر أن معظم النشطاء الذين شاركوا بفاعلية في قيادة الفعاليات الميدانية للثورة وكذلك القطاع الأعظم من جمهورها لم يكن لهم ارتباط مسبق بشكل أو بآخر بنشاط سياسي منتظم.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة، خاصة مع بدء تفجر أحداث الثورة وخلال أيام الاعتصام في ميدان التحرير، في تراجع دور القوى السياسية المنظمة بقيادتها ذات الخبرة؛ وهو ما خلق واقعا موضوعيا افتقدت فيه الثورة لقيادة سياسية موحدة ومعروفة، ولكنه قلل في الوقت نفسه من إمكانية تصفية الثورة؛ عبر تصفية قادتها أو احتوائهم. إذ أصبحت روح جماهير الميدان وشعاراتهم هى المعيار الحاسم في الموقف من محاولات نظام مبارك سواء لتصفية الثورة أو لتلبية مطالبها، كما غابت أي إمكانية لسيادة تيار سياسي بعينه على ميادين الثورة، وهو ما أتاح فرصة خالية من التربص والترصد طوال أيام الثورة أمام الشباب المنتمي لمختلف المدارس الفكرية والسياسية، وللمذاهب والطوائف الدينية، كي يتعارفوا ويتفاعلوا مع بعضهم البعض ويتشاركوا كتفا إلى كتف فتيان

وفتيات في الدفاع عن الثورة ومطالبها. وهو ما كذلك ساهم إلى حد كبير في تحطيم الصور النمطية المتبادلة سواء بين اليسار واليمين، أو بين المسلمين والمسيحيين، أو بين العلمانيين والمرتبطين بتيارات الإسلام السياسي؛ وهي الصور الذهنية السلبية التي حاول النظام السابق، بل والقوى السياسية التقليدية، تثبيتها في أذهان الشباب والتي كانت قد فرضت حالة من الانقسام والتشرذم على القوى السياسية التقليدية نفسها.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إبراز الوجه السلمي للثورة وساعدت على تحويل ميدان التحرير طوال أيام الاعتصام إلى منطقة آمنة تحول فيها النضال السياسي والاعتصام في مواجهة أعلى النظم قمعاً وفساداً إلى كرنفال احتفالي تشارك فيه الأسر بأطفالها، حيث الموسيقى والغناء والمسرح والحوار الحر ومعارض الكاريكاتير والبالونات والأعلام، بل وإتمام مراسم الزواج أحيانا. وهي حالة لم تسهم فقط في خلق حيز آمن استطاع المصريون فيه لأول مرة أن يتنفسوا بحرية ويمارسوا إنسانيتهم وحقوقهم كمواطنين بدون خوف، بل أن هذا المناخ أزال وإلى الأبد تراث الرهبة والخوف من ممارسة السياسة والاهتمام بالشأن العام لدى قطاعات واسعة من المصريين، وفتح شهيتهم للعمل السياسي، وهو ما تُرجم بمزيد من الدعم الشعبي للثورة وصل إلى مشاركة الملايين في أيام الاعتصام.

لهذا كانت سلمية ثورة الشباب هي نقطة ارتكازها ومصدر قوتها، والعامل الأساسي الداعم لالتفاف الجماهير حولها رغم ما قدمته من مئات الشهداء والمفقودين وآلاف الجرحى؛ وهو ما تنبهت له قوى النظام القديم، وعلى رأسها المجلس العسكري، والتي سعت جاهدة للوقوف بحجم التغيرات التي أحدثتها الثورة عند حدود تغيير رأس النظام، مستغلة في هذا السبيل شبق تيارات الإسلام السياسي للسلطة، وعدم وجود فوارق نوعية في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية عن توجهات النظام القديم. وعلى هذا تشكلت جبهة معادية لثورة الشباب، قوامها الحكام الجدد من إسلاميين وعسكريين، تسعى إلى إعادة إنتاج النظام القديم في صورة محسنة تستبعد أشكال الانحراف والفساد (الفج) الذي ميَّز أداء النظام السابق واستفز الناس. وهم بذلك أقرب لمفهوم الإصلاح المحدود منهم إلى مفهوم الثورة، بينما اعتبر الشباب أن خروج المصريين في **٢٥** يناير هو ثورة شعبية كاملة ينبغي أن يليها تغيير جذري في بنية السلطة السياسية والنظام الاجتماعي

الاقتصادي في المجتمع، بما يمكّن قوى الثورة من الإمساك بمراكز الفعل الحقيقية في البلاد، وينقل مصر من الشكل البدائي في إدارتها إلى دولة عصرية ديمقراطية. هذا الصراع بين نهج إعادة إنتاج النظام القديم المحسن ونهج الثورة هو جوهر الصراع الدائر الآن في مصر، والذي بدأ عشية تنحي مبارك ويسعى من خلاله خصوم الثورة إلى عزل الشباب عن حاضنهم الاجتماعي الواسع المتمثل في الجماهير الغفيرة التي أيدتهم، من خلال طمس هذا الوجه السلمي الديمقراطي للثورة وتهميش قواها الشبابية عبر:

أولا: تصعيد ممارسات العنف ومحاولة إثارة الفوضى التي تمارسها عناصر الأمن السرية والعناصر الإجرامية المرتبطة بها، والمليشيات المسلحة المرتبطة بجماعة الإخوان وباقي تيارات الإسلام السياسي ضد شباب الثورة:

فالتواطؤ والصمت الواضحين من قبل المجلس العسكري طوال مدة إدارته لشؤون البلاد، بل ومشاركته ومن بعده سلطة الرئيس مرسى في أحداث العنف وعمليات القتل التي يتعرض لها الشباب، أصبحت عنوانا يوميا للممارسة السياسة منذ تنحي مبارك،[١٩]. هذا الصمت انتقل بدوره إلى قوى الإسلام السياسي التي انشغلت بالحفاظ على مكاسبها من الانتخابات بالسيطرة على البرلمان، هذا البرلمان الذي طوال مدة انعقاده وحتى حله بحكم المحكمة الدستورية، لم يقم بأي إجراء حازم في مواجهة هذه الممارسات التي كانت تقتضي، في أضعف الإيمان، سحب الثقة من وزير الداخلية بعد مجزرة بورسعيد التي راح ضحيتها عشرات الشباب، والتي وصل فيها مستوى العنف إلى ممارسات تشبه عمليات القتل الجماعي تجاه فئة محددة من الشباب هم «شباب الألتراس» الذين لعبوا دورا بارزا في نجاح الثورة وحمايتها[٢٠] بهدف الانتقام منهم وكسر إرادتهم. وهو ما شكل عامل ضغط رهيب يسعى للنزول بمستوى الصراع السياسي إلى مستوى الثأر الشخصي والجماعي[٢١]. ومما يضاعف خطورة هذا التحدّي وجود قطاعات واسعة من الشباب، مثل شباب الالتراس، تفتقر إلى الوعي السياسي الكافي بخطورة الانزلاق إلى طريق العنف[٢٢]، الأمر الذي إن حدث سوف يطلق يد

البطش والعنف الأمني والعسكري على أوسع نطاق للتنكيل بقوى الثورة بحجة وقف انتشار الفوضى، بل ووفقا لبعض السيناريوهات لفرض الحكم العسكري المباشر بقبضته الخشنة.

ثانيا: تنامي حالة الإحباط بين قطاعات واسعة من الشعب وبين الشباب على نحو الخصوص:

فبعد عامين من الثورة ما زال نظام مبارك، بالعديد من رجاله وبكل سياساته، حاكما رغم شلالات الدماء التي قدمها الشباب، بل إن أبرز ثمار ثورتهم كان استيلاء جماعات الإسلام السياسي وجماعة الإخوان تحديدا على البرلمان ومجلس الشورى، ثم مؤسسة الرئاسة والحكومة. وقد بادرت هذه الجماعات إلى التصالح مع رموز المتهمين بالنهب والفساد، بل وتمت تبرئة كل رجال الأمن المتهمين بقتل المتظاهرين، بينما همش واستبعد شباب الثوار بتياراتهم السياسية والفكرية المختلفة[٢٣] من التواجد في كل مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية. وسنجد أن الأغلبية المسيطرة في هذه المؤسسات والتي دانت لتيارات الإسلام السياسي لم يشارك أبرزها(الإخوان) في الثورة إلا بعد اندلاعها وتأكده من صمودها ونجاحها، كما أن بعضها الآخر (التيارات والجماعات السلفية) عمل بشكل مباشر ضد الثورة واعتبرها عملا من أعمال الكفر والتخريب والفوضى لخروجها على ولى الأمر الشرعي للبلاد. هذا في الوقت الذي مازال شباب الثورة يراوحون مكانهم في ميادين التحرير بمحافظات مصر، يحتجون ويطالبون «بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية»، بينما لم تتقدم البلاد أي خطوة على هذا الطريق، ناهيك عن الحملة التي شنت ضدهم عبر آلة الإعلام الحكومي والقنوات الفضائية الدينية الخاصة، والتي قادها المجلس العسكري وشاركت فيها كل قوى الإسلام السياسي بدرجات مختلفة، متهمة إياهم بالخيانة والعمالة وإثارة الفوضى والوقوف ضد عجلة الإنتاج بل ومعاداة الثورة[٢٤] بل واعتبارهم عملاء ومأجورين. إن حالة اليأس والإحباط المتصاعدة بين صفوف الشباب نتيجة ما آلت إليه الأوضاع من سرقة الثورة وتهميشهم والتنكيل بهم كلها أسباب مهيئة او مشجعة على اتخاذ وسائل أخرى لتحقيق

أهداف الثورة قد يكون العنف أحدها، بعد أن انعدمت البدائل الأخرى، كما أخذت ترى قطاعات واسعة من الشباب.

ثالثا: تلويح جماعات الإسلام السياسي التي سيطرت على البرلمان وأصبحت قاب قوسين او أدنى من إقامة مشروعها السياسي بالكامل باستخدام العنف ضد شباب الثورة المخالفين لها والمطالبين بتحقيق أهداف الثورة:

ويمكن ملاحظة تهديدات قوى الإسلام السياسي باستخدام القوة ضد شباب الثورة من خلال:

أولا: التصريحات العلنية لبعض قيادات تيار الإسلام السياسي، خاصة تلك المنتمية تاريخيا للتيار الجهادي المؤمن بالعنف[٢٥].

ثانيا: بعض الممارسات ذات الدلالة على امتلاك قوى الإسلام السياسي جماعات منظمة ومدربة يمكن دفعها لقمع الثوار إذا لزم الأمر[٢٦].

ثالثا: إصدار فتاوى دينية تهدر دم المعارضين، خاصة من قيادات جبهة الإنقاذ، والدعوة لإقامة حد الحرابة على المتظاهرين والمحتجين من الشباب[٢٧]

وهي التصريحات والممارسات والفتاوى التي يدفع تراكمها الشباب على الجهة المقابلة إلى الاستعداد للدفاع والحماية، ثم الرد، وأخيرا السعي للتعامل بالمثل والانتقام، خاصة وأن الجميع يعرف أن جماعات الإسلام السياسي في مصر هي الجماعات الوحيدة التي يمتلك شبابها وكهولها خبرات في أعمال العنف واستخدام السلاح[٢٨]. يزيد من خطورة هذا الأمر مقاطعة جماعات الإسلام السياسي لمعظم الأنشطة الاحتجاجية التي يمارسها شباب الثورة المنتمي للقوى المدنية بل ومناهضتها. هذا الفصل والتباعد أعاد للأسف بناء الصور الذهنية المسبقة التي كانت سائدة قبل الثورة والتي فيها كثير من التوجس والحذر والرفض في ظل زيادة حالة الاستقطاب الديني/المدني، خاصة أن جماعات الإسلام السياسي بعد تصاعد مشكلاتها الداخلية مع شبابها من المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية، أصبحت تلجأ في الحشد وعمليات حماية منصاتها او شيوخها

ورموزها نهاية بالاعتداء على شباب الثورة إلى شباب ريفي أكثر محافظة ورفضا لحياة المدن[٢٩]، تعليمهم بسيط او محدود، لم يشاركوا بفاعلية في أحداث الثورة، وبالتالي مازالت لديهم الصورة النمطية المسبقة والعدائية عن مخالفيهم، مما يجعل من اليسير عليهم ممارسة العنف ضدّ غيرهم.[٣٠]

رابعا: غياب قيادة موحدة للثوار الشباب:

ونحن هنا لا نتحدث عن تنظيم واحد ولكن عن قيادة ميدانية او سياسية موحدة قادرة على صياغة تكتيكات للنضال السلمي يلتزم بها الجميع او التيار الرئيسي لقوى شباب الثورة، قيادة قادرة على بلورة قطب يمكنه أن يفاوض ويفرض إرادته. غياب هذه القيادة الميدانية الموحدة البارزة والمعروفة، والتي يمكن الالتفاف حول توجيهاتها ومواقفها، هذا الغياب من شأنه أن يخلق على الأرض واقعا غاية في الخطورة يسمح أولا بتعاظم تأثير بعض الجماعات الفوضوية المحدودة العدد والتأثير والتي غالبا ما تجنح إلى فكرة هدم البناء القديم للدولة؛ وهي فكرة سياسية تترجم عمليا عبر اللجوء للعنف لهزيمة الخصم وكسر شوكته. من جهة أخرى فإن غياب هذه القيادة الميدانية الموحدة يتيح لبعض الجماعات والأفراد المشبوهين والمرتبطين بالأمن جرّ آلاف المحتجين الذين لا توجد أي رابطة تنظيمية او سياسة بينهم إلى أعمال العنف التي تتيح للشرطة العسكرية ولرجال الأمن استخدام أقسى درجات العنف، ولتيارات الإسلام السياسي اتهام الشباب بالعنف وجر البلاد إلى الفوضى؛ وهو ما يلحق بالشباب خسائر لا لزوم لها، تدفع قطاعات منهم لمزيد من الإحباط وتهيئ الأرضية لاستخدام العنف الذي يصبح في الحقيقة نوعا من الانتقام، خاصة في ظل الحملة الدعائية التي قادها المجلس العسكري وجماعة الإخوان لشيطنة الثوار واتهامهم بالعمالة والبلطجة وتعطيل عجلة الإنتاج، والتي مازالت مستمرة في مؤسسات الإعلام الرسمية التي سيطر عليها الإخوان. وقد بدأت هذه الدعاية تؤتي ثمارها في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية لمعظم المصريين، وخلقت فجوة حقيقية بين الثورة والفئات الاجتماعية التي ساندتها بعد أن صور الإعلام لهم أن الشباب الثائر

هو السبب وراء تدهور أوضاعهم، مما ساهم في تزايد حالة العزلة الجماهيرية لشباب الثورة، وشكل بدوره دافعا لارتكاب حماقات سياسية بهدف جذب الانتباه؛ وهي في الغالب حماقات أدخلت الشباب في مواجهات عنيفة مع الجيش والشرطة. ورغم توقعها إلا أنه يتم الانسياق وراءها ربما للاعتقاد بقدرتها على تحقيق التأثير المطلوب في ظل العزلة الجماهيرية التي بدأ يعاني منها شباب الثوار[٣١]، وهو الشيء المرشح للتزايد بعد سيطرة الإخوان على السلطة التنفيذية.

خامسا: غياب عمليات النقد الذاتي والمراجعة لتكتيكات وأساليب النضال السلمي بين جماعات الشباب من الثوار:

يضاعف من تأثيرها غياب ثقافة الحوار وغلبة روح المزايدة السياسية بين الجماعات الشبابية، بل وبين أفراد الجماعة الواحدة. وهو مناخ لا يشجع على مراجعة الأخطاء والتوقف عن تكرارها. ليس هذا وحسب، بل يتم فيه الانجرار والتورط في أكثر الأطروحات راديكالية بصرف النظر عن صحتها او مدى ملائمة الظرف الراهن لها[٣٢]، فضلًا عن تكرار الأخطاء والخوف من إعلان التراجع عنها خشية الاتهام بالضعف او التخاذل او الخيانة. لكن النتيجة الحتمية هي تزايد الفجوة مع الجمهور الحاضن للثورة وعزلة شبابها وتزايد إحباطهم، الأمر الذي قد يهيئ لبعضهم أن العنف هو المخرج الأخير[٣٣]. هذه العزلة تشدّدها الحملة الإعلامية التي تخوضها جبهة خصوم الثورة الممثلة في تيارات الإسلام السياسي ومن قبلهم المجلس العسكري، والتي تتبنى إستراتيجية دعم خيار «الاستقرار والهدوء» بهدف التخفيف من حجم الضغوط على شبكات المصالح التي كانت قائمة قبل الثورة؛ وذلك من خلال المبالغة في حجم الخراب الاقتصادي الذي تركته الثورة. وفي مواجهة تحركات الثوريين الذين يعتبرون المرحلة الانتقالية حلقة من «الثورة الدائمة»، اعتمد التنسيق العسكري الإخواني/السلفي على تأويلات وقراءات محافظة لمفهوم الثورة ذاته، من أجل إشاعة ثقافة سياسية تكفر مفهوم «الثورة المستمرة»، مع التأكيد أن الثورة مجرد «هبة شعبية» لحظية مؤقتة انتصرت بفضل الله ويجب أن يعود بعدها الهدوء.[٣٤]

سادسا: تديين الصراع السياسي وتزايد حدة الاستقطاب المجتمعي على خلفية دينية

وهي العملية التي بدأت منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبرزت بشكل فاضح خلال الانتخابات البرلمانية وحملات الانتخابات الرئاسية، واستمرت خلال عملية صياغة الدستور والاستفتاء عليه. هذا الاستقطاب أخذ يفرض حالة من الحدة على الخطاب والممارسات السياسية لدرجة دفعت بعض المنتسبين لتيارات الإسلام السياسي إلى التهديد الواضح بممارسة العنف إذا لم تتمّ الاستجابة لمطالبهم او إذا لم تنجح خططهم في إقامة دولة الخلافة أو تطبيق الحكم بالشريعة[٣٥]. وتتمّ تعبئة هؤلاء بشكل مستمر. لصدّ أي موقف او ممارسة تعرقل مشروع الإسلام السياسي وسيطرته على الدولة او حتى على وعي الناس. وقد انتهجت تيارات الإسلام السياسي في ذلك ميدانيا أسلوبين واضحين:

الأول: تنظيم مليونيات إسلامية يتم الحشد لها من مختلف المحافظات كأحد أساليب الضغط وإثارة الرعب؛ وهي المليونيات التي نظمتها قوى الإسلام السياسي بمفردها، وفي مواجهة القوى المدنية في معظم الأحيان مثل:

اسم المليونية	التاريخ	الهدف
مليونية تسليم السلطة والمعروفة بجمعة كندهار	٢٠١١/١١/١٨	المطالبة بسرعة تسليم المجلس العسكري للسلطة.
مليونية لا لوثيقة السلمي	٢٠١١/١١/١٨	الاحتجاج على وثيقة السلمي نائب رئيس الوزراء المتضمنة بعض المبادئ فوق الدستورية التي تضمن مدنية الدولة واعتبارها واجبة الالتزام عند صياغة الدستور الجديد.
مليونية تطبيق الشريعة	٢٠١٢/١١/٩	نظمتها الجماعة الإسلامية والجماعات الجهادية وجماعة حازم أبو إسماعيل بهدف الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية.
مليونية حماية الشريعة والشرعية	٢٠١٢/١٢/١	لدعم الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي لحماية وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وهما مؤسستان يسيطر عليهما الإسلاميون، من الحل بحكم المحكمة الدستورية العليا.

الثاني: حصار الإسلاميين، من جماعة الإخوان وحازم أبو إسماعيل، للمؤسسات الرسمية وتعطيلها. من الأمثلة على ذلك حصار المحكمة الدستورية ومنعها من الانعقاد خشية أن تصدر حكما بحل الجمعية التأسيسية التي تصوغ دستورا منحازا للمشروع السياسي للتيار الاسلامي، وكذلك خشية إصدارها حكما بحل مجلس الشورى الذي يسيطر عليه التيار ذاته، وتكرار حصار مدينة الإنتاج الإعلامي من قبل مجموعات حازم أبو إسماعيل لإرهاب القنوات الفضائية التي تنحاز للتيار المدني ومنع ضيوفها من الظهور في البرامج الحوارية بل والاعتداء على بعضهم.

سابعا: الفجوة الثقافية والصراع الفكري بين الأجيال

كشفت وقائع أيام الثورة المصرية عن الفارق النوعي الكبير في الثقافة السياسية بين جيلين متناقضين يعبر كل منهما عن توجهات سياسية واقتصادية مختلفة: الأولى ثقافة جيل شاب استوعب أساليب الإدارة الحديثة للفعل الجماهيري، واستطاع الاستفادة كثيرا من التقدم في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيف هذا التقدم في الحشد والتعبئة وتنظيم المبادرات والتحركات الشعبية. والأخرى ثقافة الإدارة المركزية التقليدية البطيئة ذات الطابع الهرمي الأوامري البيروقراطي. فبينما كان الجيل الشاب على امتداد فعاليات الثورة يتخذ قراراته السياسية والاستراتيجية والتكتيكية بشكل أفقي ديمقراطي، تشارك فيه قاعدة واسعة على شبكة الإنترنت عبر الرسائل القصيرة على الموبايل ومن خلال الاستفتاءات السريعة في الميدان وخارجه، بينما مازال جيل الشيوخ الهرم المتمترس في مؤسسات الدولة يتخذ قراراته بين عدد محدود من أهل الثقة عديمي الخيال السياسي. وبينما كانت قرارات شباب الثورة سريعة ومطالبهم المتجددة تملك ناصية المبادرة، كانت قرارات الطرف الآخر بطيئة ومتأخرة دائماً عن الوقت المناسب.

والملاحظ أن هذه الثقافة السياسية الجديدة التي تتسم بالحداثة لا تقتصر على الشباب الليبرالي أو اليساري الذي لعب الدور الأساسي في الثورة، بل ضمت أيضاً طيفا واسعا من الشباب متنوع الاتجاهات، منهم القومي الناصري والإسلامي، بل أن تأثيرها وصل إلى حد تشكيل خطر كبير على تماسك الكتل السياسية الدينية

التقليدية كالإخوان المسلمين والجماعات السلفية وجماعات الأقباط المرتبطة بالكنيسة أيضا وكذلك الأحزاب التقليدية ؛ إذ كثيرا ما اصطدم شباب هذه الكتل بتوجهات قياداتهم وأصروا على المشاركة بقوة في فعاليات الثورة، وهى الخلافات التي استمرت بعد الثورة وأدت إلى خروج بعضهم من أطره الحزبية او التنظيمية او الفكرية القديمة[٣٦]، وباتوا يشكلون مكونا عضوياً رئيسيا إلى جانب الشباب الثوري غير المنتمى سياسيا والمفعم بالحيوية والحوار حول السياسة ومنظومة القيم التي ينبغي على مصر أن تتبناها بعد الثورة. كل هذه التطورات كانت تعد جزءاً من المناخ الديمقراطي الذي نشأ مع ثورة **٢٥** يناير، وهي تفتح الطريق أمام تطورات تشير الى إمكانية تغيير بنية النظام التسلطي في اتجاه التعددية السياسية. غير أن هذا التوجه أصبح يشوبه كثيرٌ من المخاطر في ظل سعى جماعة الإخوان إلى إعادة إنتاج النظام الشمولي ومحاولة أخونة مؤسسات الدولة[٣٧]، التي تعني تهميش وإقصاء قطاعات واسعة من الشباب وإبعاده عن تلك المؤسسات بشكل فظ لعدم ضمان ولائه. يضاف إلى ذلك مؤشرات على قمع حرية التعبير والإبداع في مواجهة ما فجرته الثورة لدى قطاعات واسعة من الشباب من طاقات إبداعية وفنية، وهو ما يضاعف من احتمالات الصدام.

ثامنا: البدء في إعداد حزمة من القوانين المقيّدة للحريات الديمقراطية

إذا كان أحد مستويات الصراع التي فجرت ثورة **٢٥** يناير يتمثل في السعي لتحرير المجال العام من قبضة الدولة، وهو ما نجحت فيه بجدارة من خلال حزمة النضالات السلمية والحقوق المدنية التي انتزعها المصريون وفي مقدمتها حق الاعتصام والتظاهر والإضراب، وممارسة حرية النشر والتعبير، وممارسة حق التنظيم، إلا أن مسار الأحداث أخذ توجها معاكسا ومقيدا لحرية المجال العام، بإصدار سلسلة من التشريعات والقوانين المقيدة، خاصة بعد نجاح الإخوان في السيطرة على المؤسسات التشريعية بمشاركة تيارات إسلامية أخرى، واقتناص مؤسسة الرئاسة، والانفراد بالجمعية التأسيسية وعملية صياغة الدستور:

- إصدار رئيس الجمهورية إعلانا دستوريا يحصّن قراراته[٣٨]

- إعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ وفرض حظر التجول على محافظات بور سعيد والسويس والإسماعيلية[٣٩]
- دعوة وزير العدل لتعديل قانون الطوارئ[٤٠].
- إعداد حكومة الإخوان لمشروع ينظّم حق التظاهر، أو بتعبير أصح يقيّد حق التظاهر، والدفع به إلى مجلس الشورى لإقراره[٤١].
- إعداد مشروع خاص بمنظمات المجتمع المدنى يفرض الرقابة الأمنية والإدارية على حركتها والدفع به إلى مجلس الشورى لإقراره[٤٢].

والخلاصة أن سلمية ثورة **٢٥** يناير التي كانت أهم أسباب نجاحها تتعرض بعد عامين من اندلاعها لكثير من التحديات التي تبتعد بها عن منحاها السلمي[٤٣]، وهو ما يجب أن يتنبّه له شباب الثورة ورموزها الفاعلة، عبر وضع التكتيكات اللازمة للتعامل مع العنف بهدف الحفاظ على الوجه السلمي للثورة، كشرط لنجاحها في نهاية المطاف في إقامة مجتمع العدل والحرية؛ وهو ما يستلزم:

- الإيمان الحقيقي برفض العنف كمنهج.
- الإيمان بأن طريق الثورة السلمية طويل لأن نجاحها مرتبط بتغيير حقيقي في الثقافة السياسية، وهو ما يتم عبر التراكم، بمعنى أن الثورة سوف تكسب بالنقاط وليس بالضربة القاضية الفنية.
- ضرورة بناء القيادة السياسية الموحدة للثورة، والبحث عن أكثر الأشكال مرونة وفاعلية، او على الأقل بلورة قطب جاذب للكتلة الرئيسية من شباب الثوار المؤمن بقضية التحول الديمقراطي
- الممارسة الفعلية لعمليات المراجعة والنقد الذاتي في جو بعيد عن التخوين او المزايدة، ويتّسع لتعدّد الرؤى.
- حاجة شباب الثورة للتواصل الجدي مع الأجيال الأكبر سناً التي تمتلك قدرا أكبر من الخبرة والوعي والتي ناضلت على امتداد عقود نظام الاستبداد والفساد.
- نقل روح وثقافة ميدان التحرير التي تجسد الثورة السلمية بتوجهها المدني الديمقراطي المنحاز للعدالة الاجتماعية من ميادين التحرير إلى قرى وأحياء مصر

الفقيرة حيث الحاضن الاجتماعي الأوسع لقوى الثورة بدلا من تركها «لجيوش» التخلف والعنف.

- المواجهة الحاسمة لتوجهات تديين الصراع السياسي.
- العمل على الأرض بين الفئات الاجتماعية الحاضنة للثورة لاستعادة دعمها، خاصة التواصل مع الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي.

الهوامش

١. أعدت هذه الورقة بشكلها النهائي في مارس ٢٠١٢ أي قبل عام تقريبا. ونتيجة لتطور الأحداث، فقد تمّ تحديث الورقة بإضافة مزيد من المعلومات والوقائع الواردة في الهوامش؛ وهو ما لا يتعارض مع التحليل الوارد في الأصل، بل يؤكده (الباحث).

٢. استطاعت الطبقة الوسطى على امتداد السنوات الأخيرة من حقبة مبارك الصعبة تحقيق ما يشبه المعجزة، إذ لم تتخل أبدا عن تقاليدها الراسخة في الاهتمام بتعليم أبنائها وتخصيص النسبة الأكبر من مداخليها المحدودة لهذا الغرض. وقد استفاد جزء كبير من أبناء هذه الطبقة، خاصة شرائحها العليا والمتوسطة، من مؤسسات التعليم الخاص التي قدمت خدمة تعليمية أفضل نسبيا. وهم الفئة نفسها التي أتيح لها الاستفادة من البنية الاتصالية الحديثة التي تم إنشاؤها أساساً لخدمة قطاعات الاقتصاد الحديث، والذي كان قد بدأ في مصر خلال الفترة ذاتها، هذه البنية الاتصالية وضعت هذا الجيل من الشباب على طريق الثقافة الديمقراطية الحديثة للعولمة، وشكلت منظومة قيمهم الثورية التي تجسدت سياسياً في خيار الثورة السلمية.

٣. تشير نتائج التعداد السكاني الأخير عام ٢٠٠٦ نقلا عن موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg إلى أن الفئة العمرية الشابة تكاد تصل إلى ٥٠٪ من تعداد السكان في مصر.

سنة التعداد	٪ للفئة العمرية ١٥– اقل من٤٥ لاجمالى السكان	٪ لسكان المدن الكبرى والحضر
٢٠٠٦	٤٩,٨٥٪	٤٣,٠٩٪
١٩٩٦	٤٦,١٣ ٪	٤٢,٦٣٪

٤. رغم التخلُّف الذي أصاب مستوى التعليم الرسمي، شهدت مصر في السنوات العشرين الأخيرة تزايد أعداد المدارس الأجنبية والجامعات الخاصة الأجنبية التي وفرت لقطاعات متزايدة من أبناء الطبقة الوسطى خاصة الشرائح العليا تعليما أفضل.

٥. هناك العديد من الإحصائيات والأرقام التي ترفع معدلات البطالة بين الشباب بما يتجاوز المعدلات الرسمية حيث تصل مثلا إلى ١٠,٦٪ في عام ٢٠٠٦ وفقا لدراسة بحث العمالة بالعينة الصادر أيضا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٦. عماد عواد «الانعكاسات السلبية لظاهرة البطالة «في كتاب: البطالة، الواقع والحلول، الذي يتضمن أعمال مؤتمر نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان فبراير ٢٠٠٨.

٧. بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠/٢٠٠٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نقلا عن آمال فؤاد محمد «حجم البطالة وتوزيعها في مصر» في البطالة، الواقع والحلول، أعمال مؤتمر نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان – فبراير ٢٠٠٨.

٨. المرجع السابق.

٩. هذه السمات يمكن رصدها بسهولة من خلال:

– تحليل الخلفية الاجتماعية للشباب الذين برزوا في الحركة السياسية بعد**٢٥** يناير كقادة للتجمعات والائتلافات الشبابية.

– تحليل الخلفية الاجتماعية لشهداء الثورة.

– الرصد المباشر للمشاركين في اعتصامات التحرير وميادين الثورة الأخرى على امتداد أيام الثورة.

– الدور الذي لعبه Facebook والمدونات وشبكة الانترنت على وجه العموم والتي تستلزم وجود أجهزة الكومبيوتر غير المتوفرة أساسا إلا لدى أبناء الطبقة الوسطى، وأصبحت جزءا من حياة أبناء هذه الطبقة من الشباب.

١٠. في أخر انتخابات برلمانية حظيت بقدر من المشاركة وهي انتخابات **٢٠٠٥**، تدنّت نسبة التصويت إلى ٢٦٪ بعد أن كانت ١٤,٤٣٪ في انتخابات ١٩٨٤. لمزيد من التفاصيل راجع: المشاركة السياسية في مصر، المشكلات ومداخل التفعيل، د. عماد صيام وآخرين، إصدارات الشبكة العربية لدراسات الديمقراطية. القاهرة ٢٠٠٨.

١١. Emad Siam "the Islamist vs the Islamic in welfare of Egypt" IDS Bulletin, Volume 43, January 2012, page 87.

١٢. يشير أخر تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم صناعة القرار التابع لمجلس الوزراء إلى أن قوة العمل في مصر يبلغ تعدادها حوالي **٢٥,٣** مليون نسمة، (المصري اليوم **٢٠٠١/٦/٢٤**) في الوقت الذي يشير الموقع الالكتروني الرسمي للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلى أن عدد العاملين بالجهاز الادارى للدولة (الموظفين) وصل في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى **٥٦٩١٩٩٩** أي أنهم يشكلون ما يقرب من ٢٢,٨٪ من إجمالى قوة العمل، معظمهم ينتمون إلى الشريحة الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى.

١٣. هناك بلا شك تأثير واضح لموجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم بعد سقوط حائط برلين وتحول الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية. وهي العملية التي لعبت فيها الحركات الاجتماعية الجديدة ومنظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا. مما طرح على المجتمع المصري نماذج جديدة للتحول الديمقراطي السلمي. وكان شباب الطبقة الوسطى تحديدا أكثر الفئات الاجتماعية احتكاكا بها واطلاعا عليها من خلال ما وفرته ثورة الاتصالات والمعلومات

من إمكانيات وأدوات (شبكة الانترنت/التليفون المحمول/الفضائيات) جعلت من العالم قرية صغيرة أتاحت لهم التعرف على ما يجرى في العالم من تحولات ديمقراطية ومقارنتها بأوضاعهم، والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، الى جانب مساهمة وسائل الاتصال الحديثة ذاتها في إنهاء حالة العزلة أو انفراد النظم السياسية الاستبدادية بشعوبها. فما يحدث في أي بلد يعرفه العالم في نفس اللحظة، وهو ما قيد إلى حد كبير حرية النظم الاستبدادية في قمع شعوبها.

١٤. من أبرز تطورات الواقع السياسي والاجتماعي في مصر والتي مهدت لاندلاع ثورة الشباب:

أولا: توحش سيفاجر، لخصخصة المرتبطة باقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية في مصر وما صاحبها من فساد فاجر، انعكس بشكل مباشر على تراجع دور الدولة في ما تقدمه من خدمات وأشكال رعاية وحماية في مجال التعليم والصحة والإسكان والتوظيف والرعاية الاجتماعية.. الخ، وهو ما أدى إلى الاتساع المتزايد لنطاق الفقر والكتل السكانية المهمشة.

ثانيا: رغم ذهاب النظام السياسي المصري بعيدا في مجال التحول إلى الاقتصاد الحر إلا أنه ظل جامدا وعاجزا عن إحداث التغيرات الموازية في بنيته التسلطية وإتاحة الفرصة لتمثيل سياسي متوازن لكل القوى الاجتماعية، بل أنه في انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية تخلى حتى عن ديمقراطيته الشكلية من أجل تمرير مشروع التوريث، ولجأ إلى تزوير فاضح وفج استبعد بموجبه كل القوى السياسية حتى تلك التي لا تتعارض مصالحها استراتيجيا مع توجهاته الاقتصادية وترضى بشروطه المقيدة لحركتها السياسية والمهشمة لتأثيرها، وهو ما زاد من حالة الاحتقان السياسي.

ثالثا: حالة الحراك السياسي المتصاعد في السنوات الأخيرة والتي تعكس في الحقيقة صراعا بين المجتمع من جهة والدولة والنظام السياسي من جهة أخرى حول إعادة ترسيم حدود المجال الخاص وحمايته وتحرير المجال العام من احتلال الدولة ؛ وقد شكل بروز حركة كفاية ٢٠٠٥ (التي قادها أبناء جيل السبعينيات المنتمين للطبقة الوسطى) لحظة فارقة نوعيا في تطور الصراع الديمقراطي في مصر، خاصة وأنها كانت التجربة الميدانية الأولى التي أتاحت للشباب المصري النزول إلى الشارع واكتساب خبرة التظاهر السلمي والصدام مع أجهزة الأمن دفاعا عن مطالب التغيير الديمقراطي والمطالبة برحيل نظام مبارك؛ وهو ما فتح الباب واسعا أمام ممارسة ثقافة الاحتجاج السلمي لكل فئات المجتمع المصري، ورفع سقف المطالب السياسية والاجتماعية، مما شكل تدريبا ميدانيا طوال خمس سنوات شاركت فيه كل فئات المجتمع المصري تقريبا.

لمزيد من التفصيل حول سمات وأشكال الاحتجاجات السلمية طوال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٥ يمكن الرجوع إلى: «د. عماد صيام: خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر، مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد» منشورة في كتاب: عودة السياسة، الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، تحرير د. دينا شحاتة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠.

١٥. منذ ٢٠٠٥ ومع ظهور حركة كفاية حوّل الشباب المجال الافتراضي إلى مجتمع شبابي مواز يهتم بالشأن العام ويناقش قضاياه بمنتهي الحرية؛ وهي الحوارات التي شارك فيها ملايين الشباب كما يشير الجدول:

المجال	أعداد المشاركين
عدد مستخدمي الانترنت	٥,١٤ مليون مستخدم
عدد المدونات (في ٢٠٠٨)	١٦٠٠٠٠ مدونة
نسبة المدونات السياسية (٢٠٠٨)	١٨,٩٪ من إجمالي المدونات
نسبة الشباب (٢٠/٣٠سنة) بين المدونين	٥٣,١٪
عدد مستخدمي Facebook	٢,٤ مليون مستخدم
نسبة الشباب (١٩/٣٠ سنة) بين مستخدمي Facebook	٦٤,٨٪

لمزيد من المعلومات انظر الإعلام الالكتروني في مصر.. الواقع والتحديات» تقارير معلوماتية صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء/فبراير ٢٠١٠

١٦. يمتلك الباحث قاعدة بيانات خاصة بالموقعين الكترونيا على بيان حركة كفاية والذين اعتبروا أنفسهم من نشطائها تصل أعدادهم إلى ١٨٠٠٠ ناشط معظمهم من الشباب.

١٧. من هذه النماذج: اتحاد البيطريين المظلومين/اتحاد سيناء للعدالة والمساواة/اتحاد محامي الجيزة/اتحاد معلمي الجيزة/الاتحاد الطلابي الحر بجامعة المنصورة/اللجنة الشعبية لحقوق المواطن بشمال سيناء/اللجنة الشعبية للحفاظ على البيئة في دمياط/اللجنة الشعبية للدفاع عن ارض مطار إمبابة/الطلاب الديمقراطيون بجامعة طنطا/المبادرة الوطنية للإفراج عن المعتقلين السياسيين/المنبر الدستوري/تجمع أطباء بلا حقوق/تجمع الدفاع عن الحق في الصحة/تجمع المدونين الطامعين في وطن بلا قيود/جماعة أطباء نفسيون لحماية المهنة/جماعة المحامين الديمقراطيين/جماعة صحفيون بلا حقوق/حركة «حقي»لطلاب جامعة القاهرة/حركة أدباء وفنانين من اجل التغيير/حركة المعلمون الأحرار/حركة بيطريون بلا حدود/حركة شايفينكم/حركة شباب ٦ ابريل/حركة شباب من اجل التغيير/حركة صحفيون من اجل التغيير/حركة غاضبون/حركة مصريون ضد التعذيب/حركة مصريون ضد التمييز/حركة مصريون ضد الفساد/حركة معلمون بلا نقابة/حركة المقاومة الطلابية بجامعة حلوان/حركة مواطنون ضد الغلاء/حركة ودنا نعيش لبدو سيناء/حركة وفديون ضد التوريث/رابطة عاطلي مصر/رابطة عمال المحلة/رابطة محامون ضد الفساد/رابطة محرري التعليم/رابطة معلمون بلا وطن/لجنة أطباء ضد التلوث/لجنة المطالبة بالإفراج عن إسراء ورفاقها/لجنة تقصي الحقائق حول الانتهاكات المرتبطة بانتخابات اتحاد الطلبة /ملتقى الدفاع عن سجناء حرية الرأي وحقوق الإنسان/منتدى آفاق الإصلاح الدستوري.

١٨. من أبرز المبادرات التي جسدت هذا التدريب الميداني على استخدام Facebook كأداة للحشد والتعبئة السياسية:

١. الدعوة للإضراب العام في ابريل ٢٠٠٨ والذي كان أول دعوة تعرفها مصر منذ ٢٣ يوليو١٩٥٢ واستجاب لها عمال المحلة إحدى أكبر القلاع الصناعية في مصر ونتج عنها

تأسيس إحدى أبرز الحركات الشبابية وهي حركة ٦ ابريل والتي استمرت أنشطتها الاحتجاجية الشبابية طوال تلك الفترة وبأشكال جديدة ومتنوعة وامتدت تشكيلاتها إلى معظم محافظات مصر.

٢. مجموعة «كلنا خالد سعيد» على Facebook التي تشكلت سنة ٢٠١٠ في أعقاب مقتل الشاب خالد سعيد بالإسكندرية على يد رجال الأمن، وخاضت حملة واسعة في مواجهة التعذيب ومن أجل محاكمة القتلة ونظمت عشرات الفعاليات الميدانية التي شارك فيها مئات الشباب في العديد من محافظات مصر وبأشكال احتجاجية سلمية جديدة ومتنوعة.

٣. مجموعة دعم البرادعي التي دعت إلى حشد الجماهير لاستقباله عند عودته إلى مصر كرمز للتغيير ونجحت في ذلك إلى حد كبير، كما تطورت أنشطتها بعد ذلك لقيادة حملة التوقيع الشعبي على وثيقة مطالب التغيير وقع عليها نحو مليون مواطن.

١٩. يشير الجدول التالي إلى أبرز المواجهات الدامية مع رجال الشرطة والجيش والعناصر الإجرامية ومليشيات الإخوان والعناصر المنتمية لجماعة حازم أبو إسماعيل، والتي كانت في جوهرها محاولات جادة لقمع إرادة شباب الثوار، وكلها تمت بعد تنحى مبارك وفي ظل حكم المجلس العسكري وحكم الرئيس مرسى من بعده:

الاعتداء	تاريخه	الجهة التي اعتدت على الشباب	الضحايا
أحداث البالون	٢٠١١/٦/٢٨	عناصر إجرامية + الشرطة العسكرية	١١٤٠مصاباً
أحداث العباسية	٢٠١١/٧/٢٣	عناصر إجرامية في حماية الجيش	شهيد + ٢٣١ مصاباً
أحداث السفارة الإسرائيلية	٢٠١١/٩/١	الجيش + الشرطة	٥ شهداء+١٠٤٩ مصاباً
أحداث ماسبيرو	٢٠١١/١٠/٩	قوات الجيش والشرطة العسكرية	٢٨ شهيداً + ٣٢١ مصاباً
أحداث محمد محمود	٢٠١١/١١/١٩	قوات الجيش + الشرطة	٤١ شهيداً + آلاف المصابين
أحداث مجلس الوزراء	٢٠١١/١٢/١٦	قوات الجيش + الشرطة	١٧ شهيداً + ٩٠٠ مصاب
أحداث إستاد بورسعيد	٢٠١٢/٢/١	عناصر إجرامية في حماية رجال الشرطة	٨٤ شهيداً + مئات المصابين
أحداث وزارة الداخلية	٢٠١٢/٢/٣	الشرطة + الجيش	١٢ شهيداً +المئات من المصابين

الاعتداء	تاريخه	الجهة التي اعتدت على الشباب	الضحايا
أحداث وزارة الدفاع والعباسية	٢٠١٢/٥/٢	الجيش + عناصر إجرامية	١١ شهيد اً +٢٠٠ مصاب
أحداث الاتحادية	٢٠١٢/١٢/٥	مليشيات الإخوان	٨ شهداء + ٦٤٤ مصاب اً + ١٣٤ معتقل اً
أحداث الذكرى الثانية لثورة يناير	منذ٢٠١٣/١/٢٥– ٢٠١٣/٢/٩	الشرطة + عناصر مجهولة يقال إنها تنتمي لأجهزة الأمن السرية او ميلشيات الإخوان	٥٧ شهيدا في مدن بورسعيد/ السويس/ الإسماعيلية/ القاهرة + ٣٦٤ مصابا في بورسعيد/

أعداد الشهداء والمصابين جاءت في إعلانات وزارة الصحة الرسمية وتقارير لجان تقصي الحقائق لنقابة المحامين الخاصة بأحداث بورسعيد والعديد من تقارير المنظمات الحقوقية، وجمعت بمعرفة الباحث.

٢٠. شباب روابط الالتراس: هي روابط مشجعي أندية كرة القدم الذين أعلنوا انحيازهم للثورة ومشاركتهم فيها أثناء الدعوة إليها على شبكة التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، ولعبوا دورا بارزا في إنهاك رجال الأمن المركزي وإرباك تكتيكات أجهزة الأمن في مواجهة المحتجين يوم ٢٥ يناير وحتى جمعة الغضب يوم ٢٨ يناير، بما لهم من خبرات في التعامل مع أجهزة الأمن، اكتسبوها من شغب الملاعب، بالإضافة لامتلاكهم خبرات تنظيمية جيدة من خلال هذه الروابط مكنتهم من الحشد والتعبئة والتوجيه المنظم على عكس المجموعات الشبابية الأخرى الأكثر تسييسا.

٢١. في دلالة واضحة على الهبوط بمستوى الصراع السياسي الى حالة الثأر والانتقام الشخصي شهدت شوارع كل محافظات مصر حملة واسعة من رسوم الجرافتى وكتابة الشعارات على الجدران قام بها شباب الالتراس وذلك قبل ٣ أسابيع من صدور أحكام القضاء في قضية مقتل شباب الالتراس في بورسعيد يوم ٢٦ يناير ٢٠١٣ كان ابرز شعاراتها «الدم بالدم»، «القصاص او الفوضى»، كما نظموا عشرات الاحتجاجات التي شهدت الكثير من الاشتباكات ووقوع العديد من الضحايا بين قتلى ومصابين، بل محاولات إثارة الفوضى مثل قطع الطرق والكباري وحركة مترو الأنفاق.

٢٢. لا يبدو هذا التوجه واضحا فقط من تكرار المجازر التي دبرت للشباب على امتداد العام الاول منذ اندلعت الثورة، ولكن ايضا من نوعية التعذيب وأشكال الإهانة التي يتعرض لها الشبان والفتيات

الذين يتم اعتقالهم أثناء الاحتجاجات او خطفهم من الشوارع وتعذيبهم، او إلقاء القبض عليهم من منازلهم. وهي الممارسات التي يتورط فيها رجال الشرطة العسكرية، وأجهزة أمن سرية لا يعرف احد هويتها حتى الآن، تطور الأمر مع بدايات عام ٢٠١٣ إلى اختطاف النشطاء المعارضين واحتجازهم وتعذيبهم إلى حد الموت في معسكرات الأمن المركزي او من قبل ميلشيات الإخوان وإلقائهم في الشوارع او على أبواب المستشفيات كما حدث مع الشهيد الشاب محمد الجندي الناشط بالتيار الشعبي، والناشط العمالي محمد جمال من المحلة، بل وتمت عمليات اغتيال متعمدة من أفراد مجهولين خلال بعض المظاهرات السلمية لعدد من النشطاء البارزين بصفحاتهم المناهضة لجماعة الإخوان مثل محمد كريستي أدمن مؤسس صفحة (إخوان كاذبون)؛ وجابر جيكا أدمن صفحة (لا للإخوان)، وعمر سعد الناشط بالتيار الشعبي.

٢٣. تمت عملية استبعاد الشباب عن المشاركة في العملية السياسية السلمية والديمقراطية حتى لا تتاح لهم فرصة تحقيق مطالب الثورة والنفاذ إلى مواقع مؤسسات الدولة؛ وذلك عبر عدة آليات كان أبرزها:

١. تهميش واستبعاد المجموعات والقيادات الفاعلة بينهم من أي حوارات حول مستقبل الوطن او خريطة المرحلة الانتقالية، بل وصل الأمر إلى اصطناع عشرات التجمعات والائتلافات والحركات الوهمية من قبل المجلس العسكري وأجهزة الأمن ودعوتها للحوار الذي استهدف في الحقيقة دعم المجلس العسكري ومخططاته..

٢. إصدار قانون تأسيس الأحزاب الذي يتضمن شروطا تعجيزية (مالية/وتنظيمية) تحول تماما دون قدرة هؤلاء الشباب على تأسيس أحزاب سياسية تعبر عنهم. والبعض الذي جاهد في هذا الاتجاه استنفد كل موارده المتواضعة على الانتخابات البرلمانية وفي مساعي التأسيس القانوني للحزب ولم يتح له أي وقت للعمل وسط الجماهير او حتى التحضير لحملة انتخابية.

٣. إصدار المجلس العسكري لقانون جديد يجرم الإضراب والتظاهر.

٤. إصدار قانون انتخابات معيب اعتمد الدوائر الانتخابية الكبيرة بحيث لم يتح للشباب المنضم لأحزاب فقيرة او حتى المستقلين منهم تنظيم حملة انتخابية حقيقية تحتاج إلى عدة ملايين من الجنيهات، بينما توفرت موارد مالية ضخمة لقوى الإسلام السياسي والقوى السياسية التقليدية. وهو القانون ذاته تقريبا الذي أقر بعد الدستور الجديد.

٥. إطلاق حملة دعاية سوداء قادها بعض جنرالات المجلس العسكري ووظفت كل الآلة الإعلامية المملوكة للدولة من تلفزيون / إذاعة/صحف، هدفها تلطيخ سمعة الثوار الشباب، خاصة أبرز تجمعاتهم مثل حركة ٦ ابريل، كفاية؛ وذلك بحجة العمالة للخارج وتلقي أموال أمريكية، والتدريب على إثارة الفوضى في صربيا، بغية إضعاف تأثيرهم وعزلهم عن الجماهير. وهى الحملة التي طالت منظمات المجتمع المدني التي ساهمت بدور كبير في دعم شباب الثورة خاصة المنظمات الحقوقية التي كشفت عن الانتهاكات وجرائم القتل التي يمارسها العسكر ضد شباب الثورة ثم امتدت الحملة لتشمل اتهام كل المحتجين في ميدان التحرير بأنهم بلطجية وأنهم ليسوا هم الثوار الحقيقيين؛ وهي الحملة التي مازالت تخوضها القنوات الدينية المحسوبة على التيارات السلفية وجماعة الإخوان مثل قناة «الناس» و«الحافظ» و«**٢٥ يناير**».

٦. إلى ذلك بدأت عمليات الفرز التي تشبه عمليات التطهير، داخل جماعات الإسلام السياسي خاصة الإخوان، مستهدفة عزل/فصل/استبعاد كل القوى الشبابية التي انحازت للثورة؛ وهو ما أدى إلى خروج الكثير من شباب الإخوان الذين شاركوا في الثورة خاصة من أبناء الحضر والذين كان بإمكانهم الضغط على القيادات التقليدية لفك ارتباطها بالمجلس العسكري (ومنهم عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد السابق والذي فصل من الجماعة وترشح لرئاسة الجمهورية وأسس حزب مصر القوية؛ جماعة الشباب التي شكلت حزب التيار المصري الذي انضم إلى تحالف «الثورة مستمرة» اليساري في الانتخابات البرلمانية؛ مجموعات أخرى انضمت إلى حزب مصر المستقبل الذي أسسه الداعية عمرو خالد والذي دخل مجال الدعوة من باب الانتماء للإخوان.

٧. على الرغم من تعدد التشكيلات الرسمية بعد التنحي، وحق المجلس العسكري في تعيين ١٠ نواب للبرلمان، ثم رئيس الجمهورية في تعيين **٩٠** عضوا بمجلس الشورى، وتأسيس صندوق قومي لرعاية جرحى الثورة ورعاية اسر الشهداء، وإقامة مجلس استشاري، وتغيير قيادات الصحف الحكومية، إلا أن كل تلك المؤسسات استبعد منها بشكل كامل كل الشباب الذين انحازوا الى الثورة ومطالبها. وفي ظل سلطة الرئيس مرسى تم استدعاء العناصر الاخوانية لشغل العديد من المواقع التنفيذية في جهاز الدولة في ظل ما يعرف بأخونة الدولة.

٨. ملاحقة العديد من نشطاء الثورة من الشباب بالقضايا والاعتقال والتقديم للمحاكمات العسكرية التي أصدرت أحكامها بالسجن لمدد متفاوتة ضد أكثر من **١٢٠٠٠** شاب. ووصلت الملاحقات إلى اعتقال الأطفال حيث ألقي القبض على أكثر من **١٤٠** طفلاً في الاحتجاجات التي صاحبت الذكرى الثانية للثورة من محافظات القاهرة والإسكندرية وتعرض معظمهم لعمليات تعذيب (لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة جريدة التحرير أيام ٦، ٧ فبراير **٢٠١٣**)

٩. خلال فترة حكم المجلس العسكري تم اصطناع وتمويل تجمعات تحت أسماء ذات دلالة سياسية مثل «الأغلبية الصامتة»، «ابناء مصر الشرفاء» وغيرها لتنظيم احتجاجات موازية لاحتجاجات الثوار. ورغم هزال هذه الاحتجاجات ومحدودية تجمعاتها إلا أنه يتم تغطيتها إعلاميا للإيحاء بأن الثوار لا يمثلون بما يطالبون به غالبية الشعب المصري، وأصبح هناك في مواجهة ميدان التحرير ميادين أخرى مضادة تتجمع فيها هذه المجموعات مثل ميدان مصطفى محمود، ميدان العباسية، ميدان روكسي. ثم تطور الأمر في ظل حكم الرئيس مرسي لتنظيم مليونيات إسلامية في مواجهة الثوار.

وكان لتنامي هذا المخطط وتكامله بالإضافة لقلة الخبرة السياسية لشباب الثورة أثره في المساهمة بدرجة كبيرة في تزايد عزلتهم عن قطاعات كبيرة من المجتمع كانت مساندة لهم.

٢٤. على سبيل المثال تصريحات المهندس عاصم عبد الماجد، المتحدث الإعلامي للجماعة الإسلامية، التي جاء في بعضها «هناك تحالف بين بعض رجال الأعمال وبقايا النظام السابق وبعض الحركات الثورية مثل ٦ أبريل وكفاية والاشتراكيين الثوريين؛ والهدف منه إشاعة الفوضى وهدم الدولة (٥/ ٢/ ٢٠١٢ المصري اليوم)

٢٥. على سبيل المثال تصريحات عاصم عبد الماجد القيادي والمتحدث الإعلامي للجماعة الإسلامية، التي دعا فيها جميع القوى السياسية إلى التصدي لأي مظاهر وتصرفات تخرج عن الشرعية،مضيفا «إننا لا نريد الوقيعة بين الجيش والشعب»؛ متهماً شباب الثورة بأنهم «يريدون سرقة الثورة وخراب البلد ولن نسمح لهم بالاستمرار أكثر» – انظر خطبة عاصم في مؤتمر بمسجد الفتح» ٦/٢٢/ ٢٠١١ – بوابة جريدة الشروق الالكترونية – او اتهامه شباب الثورة بأنهم شكلوا جماعات فوضوية حاولت شراء متفجرات من محاجر إدفو بأسوان لإثارة الفتن والفوضى؛ وذلك في مناسبة استعداد شباب الثورة من القوى المدنية للاحتفال بذكرى مرور عام على ثورة ٢٥ يناير. وشدد عبد الماجد، في مداخلة هاتفية مع برنامج الحياة اليوم التلفزيوني، على أن نواب الجماعة في البرلمان الجديد، سيستخدمون «حق الدفاع الشرعي ضد من يحاول منعهم من دخول مجلس الشعب». (٢٢ يناير ٢٠١٢ بوابة جريدة الشروق) وفي تصريح آخر أكد أن الجماعة الإسلامية لن تشارك في المليونية التي دعا إليها شباب التحرير تنديداً بممارسات القوات المسلحة ضد المتظاهرين، قائلًا: «ولو حصل أي عنف أو تداعيات في المليونية والجيش ما قدرش يسيطر على التحرير، الجماعة الإسلامية هي اللي ح.تطهره من البلطجية الموجودين فيه والتي تقود الاشتباكات هناك» اليوم السابع، ٢١ ديسمبر ٢٠١١.

٢٦. من الممارسات الواضحة في هذا المجال ما قام به شباب جماعة الإخوان في مليونية يوم الجمعة التي صلى فيها الشيخ يوسف القرضاوى احتفالا بتنحي مبارك، حيث قاموا بمنع شباب الثورة من التيارات الأخرى من الصعود للمنصة الرئيسة في الميدان، مستخدمين في هذا قدرا واضحا من الغلظة والخشونة، او صدامهم واشتباكهم مع شباب القوى المدنية في ميدان التحرير أثناء تظاهرات الذكرى الأولى للثورة، او لجوء الجماعة إلى توفير بضعة مئات من شبابها المدربين كحراسة خاصة لحماية أعضاء البرلمان المنتسبين إليها والذين احتشدوا أمام البرلمان يوم افتتاحه لمنع وصول شباب الثورة إليه او التظاهر أمامه. وكذلك قيام المئات من شباب الإخوان بالاعتداء على شباب القوى المدنية في جمعة كشف الحساب بميدان التحرير التي نظمتها هذه القوى المدنية بمناسبة مرور ١٠٠ يوم على تولى د. مرسي منصب الرئاسة وفشل خطته لحل مشاكل المرور والخبز والأمن والقمامة والوقود، والتي قارب عدد المصابين فيها ٢٠٠ مصاب وفقا للتصريحات الرسمية، كما حاول الإخوان فيها البروز بشكل واضح كقوة صدام وردع من خلال شعارهم «حرية.. عدالة.. مرسي وراه رجالة».

وأخيرا قيام مليشيا الإخوان بشكل واضح وعلني بالهجوم على الشباب المعتصم امام قصر الاتحادية، مقر الرئيس مرسي، وحرق خيام المعتصمين وضربهم وتعذيبهم بشكل احترافي والقبض عليهم واستجوابهم. وقد راح ضحيتها ٨ شهداء وأكثر من ٦٦٤ مصاباً.

٢٧. من ذلك فتوى الشيخ محمود شعبان أحد شيوخ السلفية والأستاذ بجامعة الأزهر على قناة الحفاظ التلفزيونية الدينية (المصري اليوم/التحرير ٧، ٨ فبراير ٢٠١٣) والتي أهدر فيها دم د. محمد البرادعي، وحمدين صباحي قادة جبهة الإنقاذ والتيار الشعبي... وفتوى الشيخ أسامة قاسم مفتي تنظيم الجهاد (٢٠١٣/٢/٨ جريدة المصري اليوم).

٢٨. بالنسبة للإخوان سنجد أن الرموز الرئيسية في مكتب الإرشاد والتي تسيطر على أهم مواقعه، وعلى رأسهم المرشد الحالي، كانوا أعضاء في التنظيم السري المسلح الذي قاده سيد قطب في منتصف

الستينيات وقضوا سنوات طويلة في السجون وينتمون جميعا لما يعرف بالتيار القطبي الأكثر تشددا. أما شبابهم فيكفي هنا أن نشير إلى قضية مليشيات الأزهر التي قام فيها شباب الجماعة بجامعة الأزهر بتنظيم عرض شبه عسكري للرياضات العنيفة في ديسمبر **٢٠٠٦** وهم ملثمون ويرتدون زيا موحداً بساحة جامعة الأزهر مما دفع النظام الى التعامل معهم بقسوة وتقديم عدد من رموز الجماعة للمحاكمة في القضية رقم **٩٦٣** حصر أمن دولة عليا، المعروفة بقضية «ميليشيات طلاب الأزهر»، والتي ألقي القبض فيها على نحو **١٤٠** متهماً من جماعة الإخوان المسلمين، على رأسهم محمد خيرت الشاطر، النائب الثاني لمرشد الجماعة، والدكتور محمد علي بشر، عضو مكتب الإرشاد والوزير الحالي، وحسن مالك، وبينهم نحو **٩٧** طالباً بجامعة الأزهر؛ كذلك ما أشيع أخيرا عن الفرقة **٩٥** وهي إحدى الفرق العسكرية للإخوان والتي أشار إليها وزير الشباب الاخوانى الحالي أسامة ياسين في بعض احاديثة (جريدة الوفد٢٠١٣/١/١١)

أما معظم قادة الجماعة الاسلامية فقد تورطوا بشكل مباشر في قيادة تنظيمات العنف منذ مقتل السادات مرورا بمئات من جرائم العنف المسلح طوال الثمانينيات والتسعينيات التي صدرت فيها ضدهم أحكام بالسجن والإعدام، وكانت موجهة ضد الأقباط ورموز الأدب والثقافة من التيارات الليبرالية ومنهم نجيب محفوظ وفرج فوده.

أما بالنسبة للجماعات السلفية فسنجد على سبيل المثال تصريحاً للشيخ «سليمان أبو أيوب» مؤسس الجماعة السلفية بسيناء، أعلن فيه إنشاء لجنة لرد المظالم، بعد إخفاق لجنة الحكومة؛ وذلك للحكم بين سكان سيناء حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة عن طريق عدد من شباب الدعوة المنضمين إليها وتتراوح أعدادهم بين **٥** و٦ آلاف كلهم مسلحون»، مضيفا أن «اللجنة مكونة من خمسة أفراد سيتولون فض المنازعات، وهناك لجنة عليا نطلق عليها لجنة الحكماء وتتكون من **١٠** أعضاء من كبار السن يتولون فض المنازعات إذا فشلت اللجنة الأولي في ذلك».جريدة صوت الأمة: **١٨/ ٢٠١١/٨**. هذا بالإضافة إلى دعوة القوى السلفية إلى إنشاء جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإعلانها منح راتب شهري للشباب المنضم للجماعة يصل الى **٥٠٠**جنيه.

٢٩. تشير الشهادات الموثقة لعمليات التعذيب التي نفذتها ميليشيات الإخوان لعناصر شباب الثورة المنتمى للقوى المدنية والذين تم احتجازهم أثناء أحداث قصر الاتحادية، وجمعة رد الكرامة أمام مقر الجماعة الرئيسي بالمقطم إلى حالة شديدة القسوة من ممارسات التعذيب الوحشية للمحتجزين والتي تعكس كراهية لا محدودة.

٣٠. في المظاهرة المليونية التي نظمها الإسلاميون في **٢٩ /٧/ ٢٠١١** والتي عرفت بجمعة كندهار، وكانت نوعا من استعراض القوى لتيار الإسلام السياسي، والتي أطلقت فيها الشعارات الرافضة لأي حديث عن الدولة المدنية باعتباره خروجاً على الإسلام،بجانب الدعوة للجهاد «ضد الكفار والملاحدة الذين يخرجون على الإسلام ويتحدثون عن البدع المستوردة كالديمقراطية والليبرالية والأحزاب والانتخابات والعياذ بالله !» كانت الكتلة الرئيسية للمتظاهرين في ميدان التحرير من أبناء الريف الذين تم حشدهم بمئات الأتوبيسات من محافظات الصعيد والوجه البحري والذين كانت نسبة كبيرة منهم تزور القاهرة ربما لأول مرة في حياتها.

مؤشر آخر على الاعتماد على حشد شباب التيار الاسلامى من أبناء القرى ما تمخضت عنه أحداث العنف يوم جمعة كشف الحساب ٢٠١٢/١٠/١٢ من حرق أتوبيسين تابعين للإخوان تم استخدامهما في نقل شباب الإخوان من خارج القاهرة.

٣١. من هذه الحماقات او الأخطاء السياسية على سبيل المثال: الانجرار وراء محاولات التظاهر واقتحام السفارة الإسرائيلية؛ الدعوة للاعتصام الدائم بميدان التحرير؛ التوجه لوزارة الدفاع والتظاهر أمامها؛ تعطيل خطوط القطارات او الطرق، الاعتصام والهجوم على قصر الاتحادية.

٣٢. من الأمثلة على ذلك ابتذال فكرة الاعتصام والمليونيات، او الدعوة للإضراب العام والعصيان المدني دون وجود شروط موضوعية تسمح بتنفيذه.

٣٣. يمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال التقلص المستمر في أعداد المستجيبين لدعوات جبهة الإنقاذ للتظاهرات المناهضة لسيطرة الإخوان على الحكم والتي ترفع شعار إسقاط النظام عبر الاحتجاجات التي بدأت منذ **٢٥** يناير **٢٠١٣**، ومازالت مستمرة للأسبوع الثالث على التوالي، او من خلال اعتصام ميدان التحرير الذي بدأ منذ إقرار الاستفتاء على دستور الإخوان.

٣٤. في هذا السياق تم استدعاء تسجيل تلفزيوني قديم لأبرز الدعاة الإسلاميين وهو الشيخ الراحل محمد متولي الشعراوى تحت عنوان «الثائر الحق»، وإذاعته بشكل متكرر للتأكيد أن «آفة الثائر أنه يظل ثائراً بينما الثائر الحق هو من يثور من أجل هدم الفساد وليس عقاب الفاسدين، من أجل رد الظلم عن المظلومين وليس عقاب الظالمين. وعلى الثائر الحق بعد هدم الفساد ورد الظلم ألّا يركز اهتمامه على المظلومين فقط دون الظالمين، بل عليه أن يشملهما برعايته وذلك بهدف أن يعود الأمن والاستقرار للبلاد، حتى لا يقال إنه قام ضد طائفة بل ضد ظلم طائفة!!».

٣٥. النموذج الواضح في هذا السياق بعض شعارات المجموعات السلفية من أنصار المرشح الرئاسي المستبعد حازم صلاح أبو إسماعيل والتي هددت باللجوء الى العنف: «يا مشير أتلم أتلم لنخليها دم في دم»، «على الجنة رايحين شهداء بالملايين»

٣٦. يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في العديد من الانشقاقات التي طالت جماعة الإخوان والتي أثرت على تماسكها (خروج جماعة كبيرة لتأييد عبد المنعم أبو الفتوح/وجماعة أخرى لتأسيس حزب التيار المصري/انشقاق وتميز مجموعة سلفيّي كوستا على سبيل المثال عن مجمل جسم التيار السلفي/ خروج العناصر الفاعلة من حزب التجمع وانخراطها في عملية تأسيس حزب يساري جديد هو حزب التحالف الشعبي/بروز خلافات واضحة بين مواقف شباب الوفد وقيادته التقليدية. وحتى محاولات بناء الأحزاب الجديدة طالتها نفس الحالة حيث انشق حزب النور السلفي وخرج منه حزب الوطن بزعامة رئيس حزب النور د.عماد عبد الغفور، أما حزب الدستور بقيادة د. محمد البرادعي فقد تعرض لصراع جيلي وصل إلى حد اعتصام بعض شباب الحزب داخل مقراته احتجاجا على تركيب القيادة ونهجها في عملية بناء الحزب.

٣٧. هناك العديد من المؤشرات على ذلك منها السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية ووضع الموالين للإخوان في قمتها/ومنع بعض كبار كتاب الصحف من الكتابة/والحملة الشديدة على الفن والفنانين/وتولية وزارة الإعلام لأحد كوادر الإخوان وكذلك وزارة الشباب ووزارة القوى العاملة

لفتح باب سيطرة الإخوان على مراكز الشباب (اكثر من ٤٠٠٠ مركز شباب) والتنظيم النقابي للعمال/وما جاء في الدستور الجديد مما يقلّص حرية النشر والتعبير/وإنشاء مليشيات الكترونية اخوانية تقوم بالتعريض والتشهير بكل معارض او منتقد للإخوان/محاصرة مدينة الإنتاج الاعلامى والتلويح والتهديد بغلق الفضائيات المعارضة، إزالة رسوم الجرافيتي التي تؤرخ لأحداث الثورة/ومطاردة الإعلاميين والصحفيين بالبلاغات. فقد ذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أن عدد الدعاوى التي تم رفعها ضد الإعلاميين، بتهمة إهانة الرئيس، في عهد الرئيس محمد مرسي، بلغ أربعة أضعاف مثيلاتها على مدار فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

٣٨. صدر في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ وتسبب في موجة احتجاجات ضخمة.

٣٩. صدر في ٢٧ يناير ٢٠١٣ مصاحبا الاحتجاجات التي نظمت في الذكرى الثانية لثورة يناير، واحتجاجا على الأحكام الصادرة بإحالة أوراق ٢١ من أبناء بورسعيد المتهمين في قضية قتل مشجعي النادي الأهلي إلى المفتي لاستطلاع الرأي في إعدامهم

٤٠. المصري اليوم ٢٠١٢/٩/٩ تصريحات لوزير العدل في الحكومة التي شكلها مرسى برئاسة هشام قنديل.

٤١. راجع تصريحات رئيس الوزراء المنشورة في جريدة المصري اليوم في ٢٠١٢/١٢/٣٠، ونص مشروع القانون المنشور في جريدة الإخوان الالكترونية في التاريخ نفسه.

٤٢ راجع البيان الصادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان «تصفية المجتمع المدني «بالقانون»! على حكومة د. مرسي أن تسحب مشروعها لتأميم النشاط الأهلي» الصادر في ٢٠١٣/٢/٦ بخصوص المناقشات التي دارت حول مشروع القانون بوزارة العدل وموقف المنظمات الحقوقية من القيود الواردة في مشروع القانون.

٤٣. يمكن ملاحظة هذا الأمر بشكل واضح من خلال تزايد جرعة العنف في الاحتجاجات التي تبدأ غالبا سلمية وتنتهي بصدامات تستخدم فيها قنابل المولوتوف، وإشعال الحرائق. وأخيرا ظهور جماعات البلاك بلوك Black Block على صفحات التواصل الاجتماعي وفي الاحتجاجات السلمية بأقنعتها السوداء داعية لاستخدام العنف الدفاعي في مواجهة عنف الشرطة، ومليشيات الإخوان بشكل خاص بعد اعتدائهم السافر على المتظاهرين السلميين أمام قصر الاتحادية.

ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل

فؤاد السعيد*

مقدمة

لسنوات طويلة عرفت الدراسات السياسية نظرية «الاستثناء العربي» للتعبير عن استعصاء هذه المنطقة من العالم على موجات التغيير الديمقراطي – ثورةً أو سلماً – تلك التي اجتاحت أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية. حتى آسيا الإسلامية عرفت التحول الديمقراطي، وإن بطريقتها الخاصة. منذ عامين استبشر العالم بنهاية الاستثناء العربي وبداية الربيع، ولكن التطورات التالية كشفت تدريجياً أدوار الجيش والطائفية والقبلية كمعوقات أمام ازدهار الديمقراطية خاصةً في اليمن وليبيا ثم سوريا، وخلال المراحل الانتقالية بعد الانتفاضات الثورية في دول المنطقة، ظهرت الحركات الإسلامية كمعوق إضافي في نظر البعض، وكموجه ثقافي لمسار الربيع العربي في نظر البعض الآخر. دفع هذا كله المحللين لتوخى الحذر قبل إصدار أحكام نهائية متسرعة بانتهاء «الاستثناء العربي».

* باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، مهتم بدراسات الثقافة السياسية.

أُعتبرت تونس خارج السياق – نسبياً – نظراً لحداثة بنيتها المجتمعية التي تأثرت بأوروبا أكثر من غيرها؛ نخبة حديثة ومجتمع مدني قوى وحركة عمالية وطلابية منظمة ومستقلة عن الدولة، والأهم حركة إسلامية تجديدية أقرب لاستيعاب الديمقراطية مقارنة بغيرها في المنطقة، إضافة لجيش غير ضالع في الحياة السياسية. حتى القيادات الأمنية لدولة بن علي البوليسية أظهرت «حداثةً» من نوع ما، تمثلت في سرعة تقبلها لإعادة هيكلة حقيقية للأجهزة الأمنية ضمن مسار أقرب للوصفة العالمية المعتمدة للعدالة الانتقالية.

في المقابل، ظهرت مصر كحالة وسط بين فرص الفشل والنجاح، بسبب وجود أطراف قوية سياسياً ذات طموح بالانفراد بالسلطة؛ كالجيش في مرحلة وكالإخوان المسلمين حتى الآن، وبسبب نوع من العداء الأيديولوجي المعوق للتوافق بين الإسلاميين وأنصار الفكر المدني والعلماني. يفسر ذلك درامية الصراع خلال المرحلة الانتقالية وتعقد سيناريوهات المستقبل في البلاد.

بدا الجيش المصري كتعبير عن حالة وسطية لا تخلو من الازدواجية؛ فلا هو جيش بشار القاتل لشعبه ولا هو جيش تونس المحايد، وعلى الرغم من أنه اضطر في النهاية إلى تأكيد عدم رغبته في الاستمرار في الحكم تحت وطأة صمود الشباب الثوري في الميادين، إلا أن وضعه الطبيعي وأدواره التاريخية تجعله ركناً أساسياً في النظام السياسي، ولو بالتأثير عن بعد، كما أن موقع مصر والمخاطر على حدودها تعطيه وزناً لا يستهان به في صياغة سياستها الإقليمية والدولية. كذلك الإخوان الذين لم يكونوا قوة مثبطة للثورة كالتيار السلفي مثلاً، إلا أنهم لم يثبتوا كونهم قوة مؤمنة بالديمقراطية في الممارسة حتى الآن على الأقل، بدليل تجاسرهم على امتهان الدستور والقضاء واتباعهم لمبدأ المغالبة لا المشاركة ولسياسة أخونة الدولة منذ يومهم الأول في الحكم. أما الكتلة الثورية الشابة فلم تجد منذ بداية الثورة مجتمعاً مدنياً ولا معارضة سياسية قوية تسندها في فرض مسار العدالة الانتقالية، وهو ما سمح للمجلس العسكري ثم الإخوان –أو لتحالفهما المتوتر معاً– بالسير بالبلاد في مسار متعرج طوال عامين، تضمَّن التهاون مع فلول النظام السابق لاستجلاب دعمهم للاقتصاد المصري المتهاوي، والتلكؤ في إعادة هيكلة

حقيقية للأمن، حين أصبحت الأولوية لقمع حركة الاحتجاج الشبابي والجماهيري التي ضربت معظم المحافظات المصرية خلال الشهور الأخيرة.

إرهاصات الثورة: جيل جديد يتشكل

خلال السنوات السابقة على ثورة **٢٥** يناير **٢٠١١**، كانت كافة المؤشرات تشير إلى وصول الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في مصر إلى مستويات منذرة بالخطر، ووصول السياسات المتبعة إلى مستوى الفشل السياسي نتيجة التركز المتزايد للثروة في أيدي نخبة ضيقة فشلت في أن تكون قاطرة للتنمية التي لم تصل عوائدها إلى الطبقات الدنيا والوسطي. ولكن رغم ذلك فإن الثورة لم تحدث بسبب فشل نخبة المعارضة السياسية القديمة –رغم دورها التاريخي في التمهيد للثورة– في الوصول بأعداد أنصار الثورة إلى مستوى الكتلة الحرجة القادرة على اقناع الجماهير بالنزول إلى الشارع، وهو ما نجح فيه الثوار الشباب يوم **٢٥** يناير **٢٠١١**، ذلك أن الطبقة الوسطى تحديداً حققت ما يشبه المعجزة خلال هذه السنوات الصعبة، إذ لم تتخل أبداً عن تقاليدها الراسخة وأهمها تخصيص النسبة الأكبر من دخولها المحدودة لتعليم أبنائها. واستفاد جزء من هذه الطبقة من التحسن النسبي في مؤسسات التعليم الخاص، كما استفاد أبناؤها من تلك البنية الاتصالية الحديثة التي تم انشاؤها أساساً لخدمة قطاعات الاقتصاد الحديث الذي كان قد بدأ في مصر خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك. هذه البنية الاتصالية وضعت هذا الجيل من الشباب على طريق الثقافة الديمقراطية الحديثة للعولمة، وشكلت منظومة قيمهم الثورية التي تجسدت سياسياً في خيار الثورة السلمية.

كشفت العديد من المؤشرات وجود أزمة ثقة وهوة كبيرة بين المجتمع المصري –وخاصة قواه الشبابية– وبين المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية الرسمية في مصر. كان المجتمع المصري قد مر بمرحلة طويلة من ضعف العمل التطوعي في مؤسسات العمل الأهلي، وضعف المشاركة السياسية بداية من عضوية الأحزاب وانتهاءً بالإقبال على التصويت في صناديق الانتخاب.

في المقابل برزت مؤشرات عكسية خلال السنوات السابقة على الثورة مباشرة، أكدت حدوث تحول جوهري في المشاركة الاجتماعية ثم السياسية لدى قطاعات من الشباب وتمثل ذلك في ظهور نماذج جديدة من منظمات المجتمع المدني التي استجاب لها مئات الألاف من الشباب؛ سواء في مجال العمل الاجتماعي الخيري أو في المجال الثقافي وكذلك روابط «التراس» كرة القدم. في هذا السياق المجتمعي الجديد ولدت روح وطنية جديدة تجلت بشكل مفاجئ وأكدت بروز طبقة مهمة جديدة نشطة وفاعلة من شباب المدن من كافة الطبقات خاصة الطبقة الوسطي المتعلمة، عبرت عن حساسية جديدة تعكس منظومة قيم سياسية مستحدثة تختلط فيها القيم المدنية والوطنية والإنسانية مع وضع ضوابط ذاتية مرنة لاحترام الأخلاق العامة للطبقة الوسطي المدينية.

هذه النوعية من الشباب والشابات هم من مثلوا العمود الفقري والإرهاص الأول للثورة، قبل أن ينضم إليهم الشعب بكافة طبقاته. وعلى العكس من المجموعات السياسية التقليدية في مصر والعالم العربي، لم تنطلق مجموعات الشباب الجديدة على شبكة الإنترنت من أي أيديولوجيا كاملة وموحدة، بل كانوا يضمون اتجاهات متباينة يغلب عليها التوجه الديمقراطي بوجه عام وبعضهم ذوي مسحة يسارية ديمقراطية ولكنهم يقفون جميعاً على أرضية التحول الديمقراطي وعلى انتهاج استراتيجية الكفاح السلمي للتظاهرات الشعبية كثيفة العدد وطويلة النفس، وذلك كبديل للاستراتيجيات التقليدية للثورة العنيفة سواء كان العنف بالانقلاب العسكري أو عنف جماعات مسلحة أو عنف المتظاهرين في الشوارع.

كشفت الثورة المصرية الفارق النوعي الكبير بين ثقافة الإدارة الحديثة للحدث من قبل شباب الثورة وبين ثقافة الإدارة التقليدية البطيئة له من قبل النظام السابق في مصر. فبينما كان الطرف الأول يتخذ قراراته السياسية والاستراتيجية والتكتيكية بشكل أفقي ديمقراطي تشارك فيه قاعدة واسعة على الشبكة وعلى الرسائل القصيرة على الموبايل وعبر الاستفتاءات السريعة في الميدان وخارجه، كان الطرف الآخر يتخذ قراراته بين عدد محدود من أهل الثقة منعدمي الخيال السياسي. وبينما كانت قرارات شباب الثورة

سريعة ومطالبهم المتجددة تملك ناصية المبادرة، كانت قرارات الطرف الآخر بطيئة ومتأخرة وبعد الوقت المناسب دائما.

ويلاحظ أن هذه السمات التي تتسم بالحداثة لا تخص الشباب الليبرالي أو اليساري فقط، بل إنها تضم طيفا واسعا من الخيارات الثقافية والاجتماعية والسياسية لشباب متنوع الاتجاهات، بل إن تأثيرها وصل إلى حد تشكيل خطر كبير على تماسك الكتل السياسية الدينية التقليدية كالإخوان المسلمين والجماعات السلفية والكنيسة أيضا، حيث رفض شباب هذه الكتل الأوامر التي صدرت عن قياداتهم وأصروا على المشاركة بقوة في الثورة، بل إنهم باتوا يشكلون مكونا عضوياً رئيسيا إلى جانب الشباب الثوري الليبرالي واليساري في زخم التواصل الإلكتروني الشبابي المفعم بالحيوية والحوار حول السياسة ومنظومة القيم التي ينبغي على مصر أن تتبناها بعد الثورة، فمنهم حزب التيار المصري الذي تشكل من شباب الإخوان الذين طردوا من الجماعة بسبب إصرارهم على مشاركة الشباب الليبرالي في الثورة ومنهم مجموعات شبابية سلفية تحاول التوافق مع الحداثة كمجموعة «سلفيو كوستا» (نسبة إلى المقهى العولمي المعروف). كل هذه التطورات تعد جزءاً من المناخ الديمقراطي الذي نشأ مع ثورة **٢٥** يناير، وهي تطورات تشير الى أن التركيبة السياسية في مصر ستتغير في اتجاه التعدد السياسي، وأن احتكار نخبة سياسية للدين واتهامها للآخرين بالكفر لم يعد ورقة يسهل التلاعب بها كما كان الوضع في الماضي.

من «الثورة» إلى الصدام الثقافي:
الأرياف تنتفض ضد المدن

خلال أسابيع قليلة من الثورة، كشفت التطورات التالية عن صدام ثقافي –كان مخفياً – بين الثقافة التقليدية للأرياف وثقافة المدن التي تبلورت سياسياً مع أيام يناير. في مقابل أيام «الجمع الثورية» التي تجمع جمهور «ثقافة المدينة» –نخبة وشعباً– وتكشف «جُمع» الإسلاميين بجلاء، التركيبة الاجتماعية النقيضة الداعمة لـ«ثقافة الأرياف»

التقليدية؛ جمهور ريفي يتحرك للسفر لميدان التحرير في أتوبيسات جماعية من كافة قرى مصر، بعضهم جاء بأسرته النووية أو الممتدة، دعما «للإخوان» أو «السلف»، يُضاف لهؤلاء أمثالهم ممن سبق أن طردهم فقر الريف ودفعهم لمغادرة محافظاتهم الريفية بحثاً عن الرزق فاستقروا على أطراف المدن ومناطقها العشوائية وأحيائها الفقيرة ضمن ما يعرف بظاهرة «ترييف المدن»، أو ظاهرة التراقص السكاني، حيث ينتقل بعضهم يومياً من قريته لعمله في المدينة. ليس لدي أدنى تردد أو شك في اعتبار عشرات بل مئات الآلاف الذين توافدوا للميادين في هذه «الجُمع» بمثابة الخروج الثاني أو الثورة الثانية للمصريين بعد ثورة ٢٥ يناير. عادة ما يعجز هؤلاء الريفيون عن الاندماج في مجتمع المدينة ومنظومة قيمها الحديثة وسرعة إيقاعها والأهم غطرسة سكان المدينة الأصليين، ما يدفعهم للاحتماء بجماعاتهم الريفية، في مناخ نفسي واجتماعي يستدعي منظومة قيم ثقافية تساعدهم على التماسك واستعادة الثقة، كما تدين ثقافة «أهل كايرو» الظالمة بقدر ما تشيد بثقافة الريف «الأصيلة» المغلفة بالتدين الشكلي المتشدد بالضرورة. هذه الفئات هي التي ارتاحت للتصور السلفي – بتنويعته الإخوانية المتسلفة – وهي ذاتها التي سبق أن أنتجت لنا «السلفية الجهادية» التي رفعت السلاح في مواجهة المثقفين والمبدعين وفي مواجهة الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي.

في المقابل يصور «أهل كايرو» مدينتهم «الفاضلة» بالتحضر والتحرر وقبول التعددية الثقافية والاجتماعية والدينية، ويرون أن هؤلاء الريفيين غزوها وقضوا على الأخضر واليابس فيها، ما دفعهم لمغادرة مدينتهم التي تريفت إلى مدنهم الجديدة الراقية فوق الهضاب الجافة حول القاهرة القديمة، وبينما نزل مرسي إلى الميدان بعد تأهله لانتخابات الإعادة الرئاسية لاستقبال جمهوره من الريفيين الذين قدموا لدعمه، اختار شفيق أن يعقد مؤتمره في أعلى نقطة لهضبة القاهرة الجديدة وفي أرقى فنادقها العالمية محاطاً بقصور الطبقة الراقية والكومباوندات المسيجة بأسوار «نفسية» عالية لا مبرر هندسي لها.

وخلال الانتخابات الرئاسية كان واضحاً أن «أهل كايرو» من أبناء الطبقة العليا ذات الأصول الإقطاعية والبيروقراطية يشعرون بنوع من عدم الألفة مع الصورة الاجتماعية – الثقافية الريفية لمرشح الإخوان محمد مرسي. في المقابل جسد مرسي في

نظر أهالي الريف ومُتريفي المدن صورة الريفي العصامي الذي تفوق ووصل لأعلى المناصب الأكاديمية وأعلى مكانة سياسية. على العكس أبدى الجمهور الريفي عدم ارتياحه لجمود وغطرسة أحمد شفيق الذي جسد لـ«أهل كايرو» صورة تدمج خيالات برنسات ما قبل يوليو بخيالات السلطة العسكرية بعدها. أخيراً لم تجد الشرائح المتعلمة من الطبقة الوسطى المدينية مرشحها في انتخابات الإعادة بعد غياب صورته الحداثية المدنية (صباحي) وصورته الريفية الإسلامية المعتدلة نسبياً (أبو الفتوح).

والجدير بالملاحظة أن نتائج كافة الاستفتاءات والانتخابات النيابية والرئاسية التالية للثورة جاءت لتؤكد أهمية هذا المدخل الثقافي الاجتماعي في فهم التحولات السياسية في المجتمع المصري؛ حيث صوتت المناطق الحضرية الأكثر تعليماً ودخلاً والأكثر حداثة للتيار المدني عادة وبوضوح وتواتر ملفت، على العكس من الأرياف أو المناطق العشوائية والفقيرة ريفية الطابع في المدن، التي صوتت للتيار السلفي، بينما مالت الطبقة الوسطى، متوسطة الدخل والتعليم –في اتجاهها العام– للإخوان المسلمين بعيد الثورة مباشرة، قبل أن تشهد تحولًا مستمراً في اتجاه التيار المدني، رغم استمرار الإخوان وخياراتهم السياسية في الحصول على الأغلبية حتى الآن. إلا أن الفترة الأخيرة شهدت موجة من التصويت العقابي للإخوان، وهو ما ظهرت إرهاصاته الأولى في نتائج انتخابات طلاب الجامعات المصرية الأخيرة.

الجدل حول تكييف الثورة
ثورة تحرير أم ثورة تحريك

القلق هو عنوان المرحلة الانتقالية في مصر. الكل يراجع أفكاره ويعيد طرح الأسئلة الأولية من جديد: هل كانت ثورة فعلًا أم مجرد انتفاضة؟ هل لا يزال ربيعاً ديمقراطياً ثورياً أم أنه تحول –عبر صناديق الانتخاب– إلى ربيع إسلامي محافظ؟ هل سينتهي الأمر إلى مجرد «إحلال نخبوي» محدود؟ هل يتغير شكل الخطاب السياسي ليتخذ مظهراً إسلامياً مع استمرار نفس هيكل النظام الاقتصادي الاجتماعي كما كان.. إلخ.

في مقابل تشاؤم الكثيرين يبدى البعض تفاؤله. تكمن المشكلة المنهجية لدى المتشائمين في هيمنة نموذج يوليو الثوري على عقولهم: أحد أطراف الصراع السياسي (شباب الجيش) يتمكن من السيطرة على الحكم عقب هزيمة نهائية سريعة للطرف الحاكم، وبالتالي يتمكن الحكام الجدد من إحداث تغييرات جذرية فورية في بنية النظام: الإصلاح الزراعي، تمصير ثم تأميم المصانع والشركات، إلخ.

أصبحت المجتمعات أكثر تعقيداً في زمننا مقارنة بحقبة الخمسينيات، تزايد دعم النظامين الدولي والإقليمي للنظم الحاكمة؛ حماية لشبكة من علاقات المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بحيث لم يعد الإسقاط «الفوري والنهائي» لتلك النظم ممكناً بنفس البساطة السابقة.

لم تعد الثورات الشعبية السلمية الحديثة تعتمد على القوة الباترة العنيفة للجيوش الوطنية. يمكن تقييم مدى نجاح الثورات الجديدة وفق «نظرية الفراشة» التي ترى أن هزة جناح فراشة في أقصى الأرض، يمكن أن تحدث تأثيرات بالغة في الكون كله. هل كان ما حدث في ٢٥ يناير أقرب إلى ثورة تحريك؟ هل كان تأثيرها السياسي والثقافي والمعنوي من القوة بحيث ينتج متواليات «ثورية» عبر فترة زمنية ممتدة؟ هل نجحت الثورة في كسر رأس النظام التسلطي الذي كان ينجح بالتزوير ويمنع الديمقراطية؟ هل نجحت في فرض أول انتخابات ديمقراطية عرفها تاريخ مصر؟ هل فتحت الباب أمام حق تشكيل الأحزاب لكافة القوى السياسية؟

الأرجح انها نجحت وبجدارة، فهي كثورة ثقافية -لا مجرد ثورة سياسية- نجحت في عكس اتجاه التاريخ قبلها، وسأكتفي هنا بمثال واحد لقدرة الثورة على «تحريك» أبعد الأطراف عنها: الإخوان والسلفيون. قبل الثورة بشهور قليلة رصد الباحث الراحل حسام تمام اتجاهاً تاريخياً مستمراً منذ الخمسينيات يتحول معه الإخوان تدريجياً من الوسطية الإخوانية الأولى إلى المزيد من التسلف المتشدد والمنغلق تحت التأثير الوهابي السعودي، وصل إلى ذروته السياسية في الانتخابات الداخلية للجماعة عام ٢٠١٠. أما اليوم وبعد أن فتحت الثورة أبواب المشاركة في الحكم للجميع؛ بمن فيهم القوى الإسلامية التي كانت «محظورة»، تشهد الجماعة تحولًا عكسياً، يدور

داخلها جدل مكتوم بين نزعات متعددة في الفقه السياسي اقتراباً من فقه الواقع، تمثلت إرهاصاته الأولى في خروج تيارات ذات مكون شبابي واضح منها كالتيار المصري ومصر القوية.

والأهم من ذلك أننا نشهد – بفضل الثورة – ظاهرة عكسية هي «تأخون السلف» لا «تسلف الإخوان»، أي قبول السلفيين لأول مرة بالمشاركة السياسية، وظهور نزعات سياسية عملية جديدة غير معهودة في أوساطهم كانت وراء أزمة الفقه السياسي الأخيرة لحزب النور. فتحت الثورة الطريق أمام رياح التغيير التي من المؤكد أنها ستطال الجميع على أرض مصر عبر فترة ثورية ممتدة ما زلنا في بدايتها.

ثورة أم إعادة إنتاج للنظام؟

تنظر بعض القوي السياسية لما حدث في مصر باعتباره ثورة شعبية كاملة ينبغي أن يتلوها تغيير جذري في بنية السلطة والنظام الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع، يمكن قوي الثورة من الإمساك بمراكز الفعل الحقيقية في البلاد، وينقل مصر من الشكل البدائي في إدارتها إلى دولة عصرية ديمقراطية. في المقابل ثمة وجهة نظر أخري تتجلى في أداء المجلس العسكري وكذلك في المواقف السياسية للتيار الديني –كل بغطاء أيديولوجي مختلف– وهي أقرب إلي إعادة إنتاج النظام القديم في صورة محسنة تستبعد الانحراف والفساد الذي أعاق أداء النظام واستفز الناس، وبالتالي هو أقرب لمفهوم الإصلاح منه الي مفهوم الثورة، والفرق بين الإثنين كبير. وفي إطار الحوار بين الطرفين يبدو موقف الثورة هو الأضعف، بينما يبدو موقف الإصلاح هو الأقوى، حيث أنه الطرف الممسك بالسلطة، بالإضافة إلى أنه وجد سنداً من المجتمع يؤيد وجهة نظرة؛ سواءً من أصحاب المصالح أو من النخبة السياسية الإسلامية وبعض أفراد النخبة المدنية أيضاً، إضافة لتأييد ملموس في الأرياف –خاصة الصعيد– والمناطق الفقيرة والعشوائية التي تفتقر للخدمات وللتعليم.

في الحالة المصرية تم القفز مباشرة من مرحلة ثورة الجماهير في الشارع التي انتهت بإسقاط رأس النظام، وبعض من أبرز رموزه، لتدخل مصر بسرعة إلى المرحلة الانتقالية دون اكتمال الإجراءات الثورية المطلوبة والكافية من وجهة نظر من قاموا بالثورة ومن شاركوا فيها، فالوجوه تتغير ليحل محلها رجال من نفس التقاليد وتحديدا من الصف الإداري والسياسي التالي وغالبا بنفس العقلية وذات النهج السياسي. هذه الازدواجية بين المنظورين الثوري الاصلاحي تؤثر على الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية، وتجعل بعض مطالب الشارع تبدو مبالغة في ثوريتها، بينما تبدو بعض إجراءات المجلس العسكري والحكومة محبطة ولا تلبي الحدود الدنيا لطموحات من شاركوا في الثورة.

لم ينجح الثوار في استلام السلطة، وبالتالي لم يتم تجريد قوى النظام من نفوذها السياسي كما لم تتغير أوضاعها الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه كان معروفاً في مصر أن قادة الجيش –الذين آلت إليهم مقاليد الأمور بعد سقوط مبارك– كانوا ينتقدون فساد النخبة السياسية الحاكمة زمن مبارك، وأنهم كانوا يرفضون عملية توريث الحكم لابن الرئيس، إلا أن رؤيتهم لما حدث منذ **٢٥** يناير **٢٠١١** لا تخرج عن كونها انتفاضة غضب شعبي –لا ثورة– أدت إلى وقف مشروع التوريث، لتعود السلطة إلى مكانها الطبيعي أي الجيش. وتنطلق القوى الإسلامية من تحليل مشابه؛ حيث نظرت للثورة التي قادها الشباب الديمقراطي باعتبارها محض حدث طارئ قطع الطريق على سنوات طويلة من سيطرتهم على قواعدهم الشعبية.

المرحلة الانتقالية الأولى:
المجلس العسكري يدير البلاد

الالتفاف على الثورة: نظام يغير جلده

نجحت الانتفاضة الشعبية في إسقاط رأس النظام ونخبة الحكم المحيطة به، ولكنها افتقرت للقيادة الثورية القادرة على استلام السلطة. أسقطت الانتفاضة أيضاً نزعة مجموعة مبارك لاحتكار السلطة، وهو ما كان يعنى تقليص الدور السياسي للجيش

واستبعاد الإسلاميين من النظام السياسي رغم كونهم التيار صاحب الشعبية الأكبر في البلاد. كان طبيعياً أن يرضخ مبارك لتسليم إدارة البلاد للقوة الأكثر جاهزية من قلب النظام ذاته أي الجيش، والأرجح أن القرار لاقى قبولًا أمريكياً - إسرائيلياً، على اعتبار أن الجيش -الحامي للأمن القومي المصري- يمكن أن يكون بمثابة الطرف الضامن لعدم مساس «الحالة الثورية» بالترتيبات السياسية والأمنية المستقرة بين مصر وإسرائيل منذ عدة عقود.

كان من الطبيعي أن تبحث الولايات المتحدة -والجيش المصري نفسه- عن شريك مدني (غير عسكري) يحظى بالشعبية لكي يسهم مع الجيش في استعادة الاستقرار للبلاد، وبدا وقتها أن جماعة الإخوان المسلمين أنسب للمهمة كتنظيم مركزي مسيطر على أعضائه وأنصاره وجماهيره مقارنة للكتلة الثورية الهلامية المشتتة التي تفتقر للمأسسة التنظيمية. وبالتالي نشأ نوع من توافق الرؤى والمصالح بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين على أولوية محددة وهي احتواء الثورة وامتصاص اندفاعها وتطويعها بمعنى محاولة التحكم في اتجاهاتها المستقبلية. عمل التحالف الجديد على استعادة الهدوء وإعادة بناء المؤسسات السياسية للدولة، فيما اعتبر انتقالًا من حالة الشرعية الثورية -شرعية الميدان- إلى الشرعية الديمقراطية -شرعية الرئيس والمجالس النيابية المنتخبة. في هذا المناخ كان شبح النموذج الباكستاني يقترب من مصر؛ وهو نموذج يتعايش فيه الجيش والإسلاميين ويتصارعون على نصيب أكبر في الحكم، مع توافقهم في كل الأحوال على إيقاف استبعاد القوى الديمقراطية أو إضعافها وتهميشها على الأقل. في هذا السياق، لعب الجيش الدور الرئيسي في تأمين الانتخابات التي جاءت بالإخوان كأغلبية في أول برلمان بعد الثورة- قبل إسقاطه لعدم دستورية قانون الانتخاب.

كشفت الأحداث التالية للثورة كيف أن التناقض بين نظام مبارك والإسلاميين لم يكن تناقضاً جذرياً في حقيقته، بل كان أقرب للصدام بين متنافسين سياسيين يعبران عن قوى اجتماعية متداخلة، ورؤى اقتصادية متقاربة، رغم التباين الظاهري في الغطاء الأيديولوجي لكل منهما. كلا المشروعين السياسيين، يطرح نفسه باعتباره الواجهة السياسية الأكثر ملائمة وقدرة على تحقيق الاستقرار في البلاد، والمحافظة على نظام

يقوم في جوهره على اقتصاد السوق وإن بصيغة احتكارية لا تحترم المنافسة، وعلى مظهر ديمقراطي شكلي يخفي جوهراً دكتاتورياً في الحالتين. ولذلك لم يكن غريبا أن يجري التنسيق فيما بين الطرفين في لحظات عديدة أثناء المرحلة الانتقالية على هدف واحد هو إجهاض الانتفاضة الثورية الشبابية المدنية الديمقراطية ذات الوجه الاجتماعي التي التف حولها الشعب بكل فئاته، أو الدفع لولادة مشوهة لتلك الثورة على أقل تقدير.

اختفى فلول نظام مبارك (النخبة الحاكمة والأجهزة الأمنية ورجال أعمال المدن ووجهاء الريف والكوادر البيروقراطية في الدولة) خلال مرحلة إدارة المجلس العسكري، ولكنهم لم يكونوا بعيدين في الواقع عن تركيبة الحكم الجديدة الآخذة في التشكل، ليبدأوا في الظهور تدريجيا مع المرحلة الثانية التي وصل فيها الإخوان للحكم، وسيظهرون بشكل أكبر في البرلمان القادم الذي غالباً ما سيتم تقاسمه بشكل متوازن بينهم وبين الإخوان والسلفيين.

المشترك الثقافي بين العسكر والإخوان

لا تزال العلاقة بين المجلس العسكري وبين جماعة الإخوان المسلمين منذ الثورة تحير السياسيين والثوريين في مصر، ففي الوقت الذي يتنبأ فيه بعضهم بحرب تكسير عظام قادمة بينهما لا محالة، يسود «حديث الصفقة» بين أغلبهم.

لا تقدم مقولة تكسير العظام جديداً؛ فهي مقولة تنتمي إلى ألف باء السياسة لتفسير العلاقة المحتملة بين القوتين الأكبر في أي مرحلة صراع على السلطة. ونفس الأمر بالنسبة «لحديث الصفقة» التي «دُبرت بليل»، إذ لا تخرج السياسة -بحكم التعريف- عن صراع ينتهي باتفاق، أي صفقة. يبدو لي الأمر أعقد من ذلك بعض الشيء، إذ ثمة نوعاً من «المشترك الثقافي» بين الطرفين يجعل التفاوض والتفاهم بينهما دائماً أمر مرجح، بينما الأمر نفسه لم يكن ولن يكون قائماً بالنسبة للشباب الذين فجّروا شرارة الثورة.

يشترك المجلس والجماعة في نوع من التقدير المتبادل للقوة، فكل منهما يعرف قدرة الآخر وحجمه، إذ يملك كل منهما أكبر جهازين لجمع المعلومات في البلاد، كما أنهما يصدران عن تقدير عال لمسؤولية القرار، فكلاهما يعرف مغبة اتخاذه لأي قرار

بالتصعيد نحو العنف المفتوح، ويبدو أنهما –نتيجة لطبيعة التكوين الوطني لكليهما– يتوافقان «عُرفاً» على استبعاد انزلاق البلاد للنموذج السوري. أخيراً يستخدم كلاهما مفهوم «الردع» بكفاءة واقتدار وبشكل دقيق ومحسوب، فالإخوان أجادوا توظيف «استعراض القوة» في مليونياتهم –دون إراقة نقطة دم واحدة– كما استخدم الجيش الوسيلة ذاتها من خلال عمليات الاستخدام المحدود –وغير المفتوح– للقوة لتحقيق الهدف السياسي وهو التلويح بامتلاك القوة تحقيقاً للردع السياسي. وبالطبع يمكن مقارنة ذلك بالأداء السياسي المنفلت وغير المحسوب أحياناً لشباب الثورة، رغم نبل مطالبهم الثورية.

يشترك المجلس والجماعة أيضاً في سهولة وسرعة وانضباط عملية اتخاذ القرار في كليهما، وهو ما يجعل التفاوض والتوصل للتوافقات السياسية أمراً ممكناً، فكلاهما منظمتان مركزيتان يُتخذ القرار فيهما في مركز القيادة، وكلاهما تنظيمان هرميان؛ بمعنى أنه من غير الوارد حدوث اعتراضات في القواعد يمكن أن تؤدى لاهتزاز التفاهمات التي توصلت لها القيادة، وذلك على العكس من الطبيعة السائلة الفضفاضة لكتل الشباب الثوري التي يصعب فيها اتخاذ قرار، ناهيك عن التزام الجموع به.

الأهم من ذلك كله، أنه لا يظهر على السطح أن ثمة تنافراً في الثقافة السياسية لكوادر الجيش والإخوان يمكن أن يعوق استمرار التفاهم والتوافق والقدرة على تجاوز الخلافات؛ فعلى العكس من الثقافة السياسية لكوادر الجيش التركي مثلاً، التي ارتبطت منذ أتاتورك بنموذج العلمانية الفرنسية لبناء دولة مدنية حديثة متطورة تتجاوز ما اعتبر معوقات فكرية شرقية ترتبط بالدين، لا تتبنى كوادر الجيش المصري مثل هذه الثقافة، بل يتبنون نهجا مصريا وسطيا لا يعتقد بوجود تناقض حقيقي بين الدين وبين فكرة تحديث الوطن، على ألا تُخفي لافتة الدين أي نوع من الارتباطات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي المصري. وفي ذلك فإن الثقافة السياسية لكوادر الجيش لا تبتعد كثيراً عما يتبناه الكادر الإخواني الوسطي.

لا يختلف السلوك الوسطي الهادئ لكادر الجيش عن مثيله الإخواني في الحياة اليومية. التكوين الثقافي لأسر كليهما متقارب؛ الزوجة محافظة محجبة عادة، والأبناء

غالباً يعكسون سمات الطبقة المتوسطة التقليدي المنضبط بالقيم السائدة في المجتمع دون إشارات على التمرد الثقافي الإيجابي الذي يسم أقرانهم من أبناء نفس الطبقة ولكن ينحدرون من آباء في وظائف أخرى لا تنتمي لثقافة الانضباط (العسكري والديني معاً). لا داعي للقلق، فالتفاهم والتوافق الإخواني – العسكري سيستمر، وهو قادر على تجاوز الخلافات والتوصل لحلول وسط غير ثورية دائماً، وهو ما سيفتح الباب بالتأكيد لثورة أو لضغط سياسي قادم يحقق طموحات ثورة **٢٥** يناير المؤجلة.

المرحلة الانتقالية الثانية:
الإخوان في الحكم

تنسيق وصراع مع الجيش

يبقى التنسيق بين المجلس العسكري والإخوان في كل الأحوال تنسيق بين جبهتين سياسيتين متباينتين؛ إذ سرعان ما بدأت بوادر الخلاف نتيجة تشكك الإخوان في وجود نوايا لدى الجيش في التراجع عن وعد بعدم التدخل في تحديد الطرف المدني الذي ستؤول إليه السلطة في البلاد؛ خاصة الرئيس، وعلى الرغم من التأكيدات بأن المجلس العسكري ناقش بجدية فكرة دعم المرشح الإسلامي الدكتور سليم العوا – لا المرشح الإخواني – إلا أنه مال في انتخابات الإعادة الرئاسية للفريق أحمد شفيق، وفي النهاية اضطر – بضغط أمريكي على الأرجح – للتخلي عن فكرة رئيس من أصول عسكرية وقبل بوصول أول رئيس إخواني لمصر، بناءً على افتراض أمريكي آنذاك بأن الإخوان هم الكيان المدني الوحيد المنظم القادر على ضمان الاستقرار في المجتمع المصري. رد الإخوان الجميل فيما بعد، بإصرارهم على الحفاظ على الامتيازات التقليدية للجيش في الدستور الجديد الذي انفرد الإسلاميون بوضعه، في مواجهة مطالبات الشارع الثوري بإسقاطها، تماماً كما تمت «فرملة» المطالبات الثورية بمحاكمة بعض قيادات المجلس العسكري وفلول نظام مبارك وقياداته الأمنية.

على الرغم من «صفقة تبادل المصالح»، إلا أن الفترة الانتقالية شهدت إطاحة الإخوان بعدد كبير من قيادات الجيش، كما شهدت توافقات وتوترات بين الطرفين من آونة لأخرى، وأحاديث غير مؤكدة عن طموحات لأخونة الجيش ضمن عملية أخونة مؤسسات الدولة عموماً، وردود أفعال من الجيش تتبدى في حملات إعلامية مضادة، تبدو أحيانا وكأنها وصلت لمستوى التوتر الشديد، ما يفتح الباب أمام كل الاحتمالات مستقبلاً.

ارتباك وفشل الإدارة الإخوانية

على الرغم من خطورة فشل تجربة الإخوان المسلمين على شعبيتهم؛ سياسياً وأمنياً وسياسياً، إلا أن سقوط منهجهم الفكري في أول تجربة للممارسة في الواقع سيبقى بمثابة الأثر الأكثر فداحة على مستقبلهم السياسي. سقط الشعار التبسيطي «الإسلام هو الحل»، تتأكد أعداد متزايدة من الجماهير أن مجرد تبني النهج الإسلامي لا يكفل تلقائياً النجاح، وتبدى لهم أن مسائل صناعة القرار أعقد كثيراً من هذا التبسيط المخل، وأن الإطار القيمي والثقافي العام للإسلام يمكن أن يحوي داخله اجتهادات سياسية واقتصادية شديدة التباين. من وجهة نظر رجل الشارع البسيط، اضطر الإخوان للتراجع عن الكثير من مبادئهم «الإسلامية»، وظهروا بمظهر المتناقضين أو المبررين باسم الدين لكل مصلحة سياسية ولعكسها. ويمكن هنا أن نشير إلى مثال واحد وهو قبولهم لقرض صندوق النقد الدولي الذي كانت آثاره على الثقافة السياسية للمصريين أهم بكثير من آثاره الاقتصادية؛ فقد فوجئ من صوتوا للإخوان بطلبهم للقرض، ليس فقط بسبب رفضهم له أيام الحكومة «المدنية» السابقة على حكومتهم «الإسلامية» باعتباره ربا فاحشا محرما.

من شأن التحول المفاجئ في الموقف الإخواني إزاء القرض –وغيره من القضايا– أن يسقط أيضاً الخريطة السياسية المبسطة التي نجحوا في تسويقها لجماهيرهم طوال السنوات الماضية: الإسلاميون الذين سيطبقون شرع الله في جانب، والعلمانيون المعادون لشرع الله في جانب آخر. كشف الموقف الأخير للناس أنه من الخطأ المسارعة بتكفير من يوافق على

قرض بفائدة في ظروف محددة، وإلا كان من الواجب تكفير الإخوان، وتكفير بعض مشايخ السلفية ممن تأرجحوا في الفتوى؛ كالشيخ ياسر البرهامى الذي غير فتواه ثلاث مرات خلال ثلاثة شهور.

كيف سيؤثر اتهام الإخوان بتوظيف الدين من أجل مصالحهم السياسية –أياً كانت– واتهام أكبر مشايخ التيار السلفي لهم بالكذب فيما يتعلق بتفاصيل القرض لاستصدار فتوى منه بتحليله، كيف سيؤثر ذلك كله على مصداقيتهم وجماهيريتهم في الانتخابات المقبلة؟ كيف سيؤثر التأرجح المتكرر لمشايخ السلفيين في فتاواهم على مصداقيتهم السياسية والدينية؟

قبل ثورة **٢٥** يناير، وقبل وصول الإسلاميين إلى الحكم، كان المسلمون من المصريين يقلقون من تعدد الفتاوى، يريدون فتوى واحدة واضحة ثابتة تجاه كل مسألة. بعد الثورة، سيدرك هؤلاء أن الإسلام ليس رأياً واحداً، بل إن ثمة مجال واسع للفهم والتفسير والتأويل في الواقعة الواحدة، وأن تعدد الفتاوى وارد، بل ومرغوب، والأهم أنه ليس من حق مسلم احتكار الرأي وتكفير الآخر. بدأ المصريون يدركون في الممارسة لأول مرة، خطورة الخلط بين الدين والسياسة، وهو ما ينتهي عادة بالحرب الأهلية. بدأوا يدركون عملياً معنى العلمانية السياسية وقيمتها.

أخيرا، كشفت أزمة «القرض» فارق الخبرة السياسية وفارق التوجه الفكري بين السلفيين والإخوان، فعلى عكس الخطاب السلفي الذي يسوده الرفض القاطع لأي قرض له فوائد ثابتة. تفتح الخبرة السياسية الإخوانية الباب لقدر من المرونة في الموقف؛ حيث صرح المرشد السابق مهدى عاكف قبل سنوات بأن أمر الفوائد المصرفية «متروك للفقهاء وقد اختلفوا فيه. أريد أن أقول للناس، ما يطمئن إليه قلبك فلتذهب إليه لأن الفقهاء اختلفوا فيه». وتعكس مثل هذه المواقف وجود توجه جدي بين بعض قيادات الإخوان – في مواجهة قيادات أخرى متشددة– لتحقيق التوازن بين الفقه وبين متطلبات المصلحة الاقتصادية و(السياسية) للبلاد، واختيار أنسب الفتاوى، وأقلها إثارة وإرباكاً.

ولكن ردود الأفعال الرافضة بين قواعد الإخوان والسلفيين لمثل هذه المواقف البراجماتية المرنة، تؤكد أن المستقبل مرهون في نهاية الأمر بطبيعة التكوين الفكري

الأساسي لهذه الجماعات، فهل ستنجح عملية تطوير الخطاب الديني والسياسي للقواعد بعد أن تورط الإسلاميون في مسؤولية الحكم واتخاذ القرار، أم أن الفشل سيكون مصيرها؟ وكيف ستكون صورة صراع الفتاوى المرتقب بين الإخوان والسلفيين مع كل قرار صعب تقتضيه ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال المراحل المقبلة؟

الإسلاميون وخيانة الديمقراطية

ثمة كتلة جماهيرية شبه ثابتة لمؤيدي الإخوان أيديولوجياً، هؤلاء يميلون عادة لتقبل حججهم وتلمس الاعذار لفشلهم في إدارة البلاد، إلا أن المرحلة الانتقالية شهدت تزايد التخوفات من استبعاد الرؤية الإخوانية –والإسلامية عموماً– للعديد من الفئات كالمرأة والمسيحيين، لدرجة مطالبتهم بفهم تاريخ مصر الوطني واحترامه في شموله وعدم اختزاله في رافده الإسلامي فقط، والابتعاد عن الصياغات العامة وإعلان خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضوح، والبعد عن المراوغة وازدواجية الخطاب السياسي.

من ناحية أخرى حظي الإسلاميون بالعديد من الانتقادات والشكوك في التزامهم بقواعد الديمقراطية وأسس الدولة المدنية الحديثة، نتيجة لغموض مفهومهم الإسلامي عن الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية، وهي الشكوك التي تزايدت مع تحولهم مع كافة الاستحقاقات والممارسات السياسية لنهج المغالبة بكل السبل على حساب نهج المشاركة، والأهم إقدام الرئيس على إهدار حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذي تمت انتخابات مجلس الشعب على أساسه، قبل تجاهله لحصار الإسلاميين لها ومنعها من الانعقاد. وأخير إصداره لـ«إعلان دستوري» يحصن قراراته السابقة والتالية، والأهم أن هذه التخوفات انتقلت من نطاقها الضيق المتمثل في النخبة المدنية الليبرالية واليسارية، لتتسع تدريجياً إلى قطاعات من الجماهير العادية، خاصة مع تكشف إصرار الإخوان المسلمين على الاستحواذ على أهم مراكز القرار السياسي؛

المجالس النيابية ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إضافة إلى نفوذهم التقليدي في مؤسسة القضاء، بل وصل الأمر إلى حد انفراد الإسلاميين بكتابة الدستور الجديد للبلاد الذي هو بطبيعته وثيقة توافقية ينبغي أن تعبر عن كافة أطياف المجتمع خاصة في المراحل الانتقالية.

تدريجياً يتسع نطاق التخوف من الإخوان نتيجة سعيهم المتواصل لزرع أعضائهم في كافة مفاصل الجهاز الإداري للدولة، فيما أصبح يعرف في مصر الآن بـ«أخونة الدولة»، كما تتناقص شعبيتهم باستمرار نتيجة فقدانهم للشرعية السياسية بسبب تراجعهم المتكرر عن كافة وعودهم الثورية والديمقراطية والاجتماعية، وفشلهم الواضح في إدارة الدولة خاصة الملفات الاقتصادية والأمنية وكذلك ملف الأمن القومي الذي يختزله المواطن المصري في أوضاع سيناء والحدود الشرقية وانكشاف موقفهم الاجتماعي الحقيقي غير المنحاز للفقراء من العمال والفلاحين وصغار الموظفين ناهيك عن فشلهم المتفاقم في حل مشكلة البطالة، وأخيراً انكشاف موقفهم المناهض لحريات التعبير والتنظيم كما ظهر في مواد الدستور وقوانين التظاهر والصحافة والجمعيات غير الحكومية والنقابات، حيث يتم استعادة خطاب ستيني بصبغة إسلامية للتغطية على إدارة مركزية للدولة والمجتمع.

في المقابل يؤكد الإسلاميون على أنه من الطبيعي أن ينص الدستور علي هوية الأغلبية كما في المادة الثانية من الدستور المصري الراهن، باعتباره تقليدا متوارثا في الخبرة السياسية المصرية الحديثة، خاصة وأن هذه الخبرة لم تعرف العلمانية المتطرفة المعادية للدين منذ ثورة **١٩١٩** وفي دستور **١٩٢٣**، كما يؤكدون أن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية أصلاً، مصدر السلطات فيها هو الشعب، وليست دولة دينية تقوم على فكرة الحق الإلهي التي عرفتها أوربا في العصور الوسطى، وبالتالي فإن الدولة الإسلامية تعرف مبدأ الفصل بين الحاكم وبين السلطة، فهو مجرد حاكم منتخب من الشعب وبالتالي يمكن محاسبته وإقالته من الشعب الذي انتخبه، وأن الأقباط هم مواطنون من الدرجة الأولى ولهم حق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات كالمسلمين. في المقابل يتهم الديمقراطيون الإسلاميون بازدواجية الخطاب وبالتلاعب بالألفاظ والتهرب من

الإعلان صراحة بقبول مفهوم الدولة المدنية الحديثة وشروطها في الممارسة العملية على الأرض، وهو تجلى تدريجيا في ضغوط الإسلاميين لصبغ الدستور بصبغة دينية خاصة من قبل التيار السلفي.

رئاسة بطعم الخلافة!!

شهدت الفترة الأخيرة ضغوطاً إسلامية متزايدة استهدفت تركيز المزيد من السلطات في يد الرئيس؛ فبعد أن آلت إليه السلطة التشريعية، إضافة إلى سلطته التنفيذية الأصيلة، فاجأنا بإعلانه «غير الدستوري» قبل الأخير، الذي حصن قراراته تجاه الطعن عليها أمام أية جهة قضائية. لم يتخل الرئيس عن هذا الإعلان إلا بخلع الضرس، بعد تظاهرات شعبية مؤثرة قادها الشباب الثوري، قدم بعض التنازلات تحت وطأة الضغوط، إلا أنه أصر في المادة الرابعة من الإعلان الأخير على الاستمرار في تحصين إعلاناته «الدستورية» –بما فيها هذا الأخير– تجاه الطعن القضائي أيضاً!!

صحيح أن هذه النزعة لتركيز السلطات في يد الرئيس هي تعبير عن رغبة الإخوان في التمكين، تحسباً لمواجهة أحكام قضائية معاكسة متوقعة، لكن تعنتهم في الأزمة الأخيرة –على العكس من مرونتهم السياسية المعروفة– ظل دون تفسير مقنع، بالإضافة إلى الرغبة في التمكين، يمكن تفسير هذا التعنت بسببين إضافيين: الأول معنوي يتعلق بشعور دفين بالتخوف من التنازل أمام كتلة شعبية مفاجئة آخذة في الاتساع، رافضة لسياساتهم وإدارتهم المرتبكة للبلاد، وهو ما تجسد في حجم التظاهرات المعارضة ونفسها الطويل. أما التفسير الثاني للسلوك الرئاسي والإخوانى المتعنت، فهو أنه جاء استجابة لضغوط الشارع الإسلامي كله –لا الإخوان وحدهم– وهي ضغوط كان من الصعب على الرئيس والجماعة مقاومتها، حتى لو أرادوا تقديم المزيد من التنازلات لأسباب سياسية قد يقدرونها. هذه الضغوط –خاصة من السلفيين– هي تعبير عن حنين ذهني وعاطفي واضح لنموذج الخلافة، بالمعنى السلبي الذي ساد التاريخ الإسلامي منذ تحول نظام الحكم بعد الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض، نموذج يكرس

السلطات كلها في يد الخليفة ويضعه منفرداً على رأس النظام السياسي والاجتماعي كله، متحكماً في جميع المؤسسات تحته، لا رأساً للسلطة التنفيذية وحدها، إلى جانب السلطتين التشريعية والقضائية.

في المقابل، وفي اللحظة التي أرادت فيها الرئاسة والجماعة أن تنزل –تكتيكياً– على رغبة الشارع –ولو بدرجة محدودة– وأن يتنازل الرئيس عن تحصين قراراته التي كانت تنص عليها المادتان الثانية والسادسة في الإعلان قبل الأخير المرفوض، في هذه اللحظة بالذات كان من الطبيعي أن يتم استدعاء شخصيات كالدكتور سليم العوا والدكتور كمال أبو المجد ليتصدرا الواجهة –بعد غياب– باعتبارهما من أبرز رموز التجديد في الفكر السياسى الإسلامى المعاصر، والذين طالما أكدا أنه ليس في القرآن ولا في السنة ما يُلزمنا بما يسمى «نظام الخلافة»، وأن الصحابة لم يقصدوا به نظاماً سياسياً بعينه، وإنما قصدوا فقط مبايعة «خليفة» تالٍ للرسول الكريم، متبع لنهجه، وأن القرآن والسنة لا يتضمنان ما يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات، مما يضمن تفادى الوقوع تحت طائلة مقولة «السلطة المطلقة مفسدة مطلقة». أمن تصدير هذين المجددين رفيعى القائمة تفادى ردود الأفعال الغاضبة من الشارع الإسلامي، خاصة السلفيين، تجاه ما بدا وكأنه هزيمة أو تراجع عن نموذج الخلافة بالمعنى السلطوي، القابع في أذهان القطاع الأكبر منهم. لم يكن الشارع الديمقراطي فقط هو الحاضر والمؤثر والضاغط في عملية الإدارة المتعثرة للأزمة كما قد يظن بعض أنصار التيار المدني وستظل مصر لفترة قادمة أسيرة الصراع والجدل بين نموذجي الخلافة السلطوية والرئاسة الديمقراطية.

أزمة تصريف الطاقة الشعبية

عادة ما يخشى الحاكم من تجمع الطاقات السلبية للقوى الحيوية الشابة ولقوى الاحتجاج كالمهمشين والفقراء. من هنا نشأت سياسات لتصريف تلك الطاقة الكامنة وإعادة توجيهها أولًا بأول في مسارات بديلة لتفادى تراكمها وانفجارها.

من أكثر مسارات تصريف الطاقة مثالية مسار «العدو الخارجي» لقدرته على توحيد الشعب وراء الحاكم، وعلى إخراس أي معارضة حيث «لا صوت يعلو على صوت المعركة». واجه الساسة الأمريكيون مشكلة غياب العدو بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فضخموا من خطر الإسلام و«القاعدة»، واعتادت نظم الحكم العربية الديكتاتورية توظيف العدو الإسرائيلي لإعادة توجيه طاقات شعوبها المحتقنة، تماماً كما استخدمت إيران الإسلامية قائمة من الأعداء الخارجيين ضمت أمريكا «الشيطان الأكبر» وإسرائيل وعراق صدام.

أظن أن الحكم الإخواني في مصر يعاني أزمة حقيقية، نتيجة افتقاده ميزة وجود «عدو خارجي» مناسب لامتصاص طاقة الغضب الشعبي من آن لآخر؛ فلأسباب تتعلق بصعوبة سيطرته على الأوضاع الداخلية – على خلاف إيران القوية الموحدة بعد ثورتها – يحتاج الحكم الإخواني لغطاء دولي يسند وجوده القلق في السلطة، وهو – لسوء الحظ – الشيطان الأمريكي ذاته. في البداية ظن الإخوان أن بإمكانهم استخدام لعبة الخطاب المزدوج كالمعتاد، ولكن لحظة تهييج الشعب تجاه السفارة الأمريكية اعتراضاً على الفيلم المسيء للرسول كانت لحظة فارقة، حيث كان التحذير الأمريكي واضحاً: لا تلعبوا لعبة تحويل طاقة الغضب الشعبي على حسابنا.

لم يكن متاحاً للإخوان استخدام الحركات الصوفية وطقوسها لتوجيه الطاقة في مسار روحي وجداني، نظراً لتوتر العلاقات بين الطرفين ولكون تلك الجماعات أقرب لفلول النظام السابق، أما التيار السلفي فأصبح مستعصياً على التوظيف بعد أن تم تسييسه بسرعة منذ الثورة ليصبح المنافس الأول للإخوان.

كان من المنطقي والمتوقع أن يعتمد الإخوان في إنجاز المهمة على بعض «الدعاة الجدد» على شاكلة عمرو خالد، ولكن يبدو أن نزول «الفكرة الإسلامية» من حالة التبشير إلى معمعة الواقع السياسي أفقد هؤلاء جاذبيتهم وتأثيرهم السابق، ما اضطر الإخوان أحياناً لاستيراد دعاة من الخارج كان أشهرهم الشيخ العريفي الذي لم تتجاوز قدرته على جذب المصريين أيام وجوده المعدودة في القاهرة.

لم يخدم الحكم دعاة سلفيين قادرين على تهييج الشارع الإسلامي الباحث عن عدو، وهو ما تطلب شيطنة رموز المعارضة المدنية بعد أن تم تحميلهم المسؤولية الكاملة عن تأخر الحكم الإخواني عن استحقاقات أسلمة الدولة والمجتمع، وكان من الطبيعي أن يتم وصمهم بالعمالة؛ سواء للغرب أو حتى لدولة الإمارات، لتتكامل حلقة التآمر الداخلي الخارجي.

أخيراً يصعب تفسير محاولات الحكومة الإخوانية المستميتة منذ شهور لاستئناف دوري الكرة إلا من منظور البحث السياسي المتلهف عن أي مسار لتصريف الطاقة المجتمعية، وذلك رغم التوتر الأمني غير المسبوق منذ مذبحة بورسعيد وما تلاها من تطورات درامية. وبدلًا من أن تكون مساراً لتصريف الطاقة، أُضيفت الكرة لأسباب الاختناق الشعبي التي تعددت وتراكمت دون تصريف لفترة طويلة لتصبح مؤهلة للانفجار في وجه الجميع بين لحظة وأخرى.

مشروع أخونة الدولة

ثمة مؤشرات على توجهات لأسلمة وأخونة التعليم من خلال التخطيط لتغييرات جوهرية في المناهج، ووصل الأمر في بعض المدارس الإسلامية (غير الحكومية) لدرجة استبدال أناشيد إسلامية بالنشيد الوطني. من ناحية أخرى بدأ حزب الحرية والعدالة بشكل علني مرحلة «أخونة القضاء»، من خلال نشر إعلانات صريحة عن توفير فرص لخريجي الحقوق للالتحاق بالهيئات القضائية، وطالب الراغبين في التظلم من عدم التعيين بالهيئات القضائية بداية من دفعة **٢٠٠٢** حتى **٢٠١٢** بالتوجه إلى مقر الحزب لإعطاء المتظلم كافة المعلومات الخاصة به. وصف أحد رؤساء المحاكم إعلان الحزب بـ «التدخل الصريح والسافر في أعمال السلطة القضائية»، مؤكداً أنه بداية لتنفيذ مخطط «أخونة القضاء» واختراقه من خلال الدفع بعدد كبير من معاوني النيابة العامة، بجانب تعديل قانون السلطة القضائية بخفض سن تقاعد القضاة لـ **٦٥** عاماً.

وتتحدث المعارضة المصرية عن خطط للإخوان لـ«أخونة الداخلية»، ولكن الأمر المشاهد والمؤكد هو حدوث تحول واضح في التوجه العام لأداء الداخلية، فبعد أن كانت تركز على استعادة الثقة لدى المواطنين، أصبحت أداة مباشرة في يد النظام لمواجهة الاحتجاجات الشعبية والسياسية بشكل قمعي يتجاوز القانون، واختزال لشعار «إعادة هيكلة الداخلية» في إنفاق المزيد من الأموال لاستيراد المزيد من الأسلحة والعتاد لتقوية الداخلية، دونما اهتمام بتغيير جوهر العقيدة الأمنية، وهو ما انتهى بإضراب أعداد متزايدة من الضباط والجنود عن العمل وإغلاق أقسام الشرطة، ما طرح سيناريوهات لعودة الجيش لحفظ الأمن، وهو السيناريو الذي قوبل بإعلان أحزاب سلفية وأخرى (جهادية سابقاً) عن إنشاء لجان شعبية إسلامية لحفظ الأمن بديلاً عن الشرطة المضربة ولقطع الطريق على فكرة نزول الجيش التي يرفضها الإسلاميون. ويلاحظ أن هذه الميليشيات السلفية (والجهادية) هي استكمال لمسلسل هجوم ميليشيات الإخوان على المعتصمين السلميين أمام قصر الرئاسة قبل شهور، واستمرار لمظاهر معاونة الميلشيات الإخوانية والإسلامية للداخلية في مواجهة التظاهرات السياسية والاحتجاجات الشعبية خلال الشهور الأخيرة.

اللجان الشعبية: تطبيق حد الحرابة

لم يتجذر مفهومي «الفرد» و«المسؤولية الفردية» في الثقافة التقليدية للمصريين بعد. لا زلنا نتعامل مع مفهوم الجماعة: القبلية أو الدينية أو الطائفية أو السياسية أو الجهوية، إلخ. وبالتالي فعندما يخطئ فرد في حق فرد آخر، لا تنحصر مسؤوليته في ذاته، بل تمتد مسؤولية خطأه إلى جماعته كلها. وكذلك لا ينحصر الشعور بالأذى أو بالإهانة في الفرد المعتدى عليه فقط، بل يشعر بها كل أفراد جماعته المرجعية. وبالطبع يترتب على ذلك أن يسود مفهوم «العقاب الجماعي». وربما لذلك لم يُأخذ بجدية تأكيد الرئيس مرسي على ضرورة إعمال القانون بكل حزم في عديد الأزمات الطائفية،

فالعرف بمعنى التراضي –أو التواطؤ– الجماعي هو أداة المجتمعات القبلية المتخلفة، بينما تطبيق القانون هو سمة الدولة القانونية الحديثة، حيث كل فرد مسؤول عما اقترفت يداه، والعقاب الجماعي للجماعة التي ينتمي إليها المخطئ هي جريمة تفوق الجريمة الفردية ذاتها.

تحت ضغط شعبي عكسي من مسلمين – قبل المسيحيين – صدر أول حكم بالإعدام على «فرد» إسمه الكموني في قضية نجع حمادي التي قُتل فيها مسيحيون بالرصاص يوم عيد الميلاد المجيد، وفي قضية دهشور طالب مصريون بتحقيق جاد وحكم نزيه على «فرد» مسيحي قتل مسلماً، وعلى «أفراد» مسلمين أنزلوا العقاب الجماعي على مسيحيين لا ذنب لهم. ولكن التطورات السياسية التالية كشفت عن نكوص الرئيس وجماعة الإخوان في التحول بمصر إلى الدولة المدنية الدستورية القانونية، عندما سمحوا لأنفسهم ولأنصارهم وميلشياتهم بخرق الدستور والقانون من أجل هدف واحد هو تمكين الإسلاميين وأخونة الدولة ومؤسساتها.

في السياق ذاته كانت البلاد قد شهدت العديد من وقائع تحطيم إسلاميين لتماثيل بعض رموز الفكر المدني كطه حسين وأم كلثوم والفنانة السينمائية ماجدة وغيرها من التماثيل، ناهيك عن دعوات متطرفين لهدم التماثيل الفرعونية على غرار ما حدث لتماثيل بوذا في أفغانستان.

تقلصات النخبة المدنية:
نزعات انتحارية مقلقة

عرف التاريخ المصري ظاهرة الانتحار السياسي؛ سواء في لحظات الصدمات الخارجية الكبرى كهزيمة يونيو ١٩٦٧، التي كان أشهر منتحريها المبتهج المكتئب العظيم صلاح جاهين، أو لحظات اليأس الوطني في مواجهة حاكم مستبد، كلحظة يناير ٢٠١١ التي بدأت إرهاصاتها المبكرة جداً بنوع من وقائع «الانتحار الثقافي» يأساً من النظام،

التي كان أشهرها مقال الأستاذ هيكل «استئذان بالانصراف»، ورفض المبدع صنع الله إبراهيم جائزة الدولة قبل الثورة بعدة أعوام. في يناير ٢٠١١، كانت مشاعر الإحباط الكامل قد وصلت للمواطن العادي، لا أحد ينسى محاولات الانتحار حرقا أمام البرلمان، التي تطورت نوعياً لتتخذ صورة الصمود الانتحاري أمام الآلة الرهيبة للداخلية التي انكسرت لأول مرة في التاريخ المصري.

خلال عامي الثورة، وبسبب انكسار وتبخر حلم الثورة المدنية الديمقراطية، وتحول مصر إلى غنيمة يتناحر على أشلائها الإخوان والعسكر والفلول، عانى الكثيرون من مثقفينا ومبدعينا ما يسميه الطب الحديث متاعب «نفس–جسدية»، أي أعراض مرضية جسدية ذات أصل نفسي، انتهت برقود المبدع محمد المخزنجي في المستشفى، وبانهيار مناعة المفكر سامر سليمان، الذي فقدناه مؤخراً.

منذ شهور قليلة، شهد ميدان التحرير سلوكاً «شبه انتحاري» لمواطنات أقدمن على قص شعورهن علناً، كما شهدت ساحة قصر الاتحادية أول محاولة انتحار لمواطن حاول حرق نفسه عَوَزاً، كما وزع مواطن بالدقهلية منشوراً يعلن فيه كفره –والعياذ بالله– مطالباً بالهجرة لإسرائيل، بسبب عجزه عن توفير العلاج لزوجته المريضة بالسرطان.

إذا كان انتحار المثقف والمواطن هو انتحار فردي يائس بالمعنى المادي للكلمة، فإن انتحار التيارات أو الأحزاب أو النظام الحاكم هو «انتحار سياسي» بمعنى الكلمة، إنه لحظة الإقدام على اتخاذ قرار سياسي أو اقتصادي خطير، ينطوي على قدر كبير من المخاطرة، قرار إما أن ينتهي بالفوز بكل شيء أو بخسارة كل شيء.

منذ فترة، يتبادل التياران الإسلامي والمدني وصف كل منهما لسلوك الآخر بأنه «انتحار سياسي»، اعتبر إسلاميون أن اتباع قيادات التيار المدني لنهج الرفض المتواصل لكل قرارات الرئيس، ودعوات الحوار، ودعوتهم لمقاطعة الاستفتاء، نوع من الانتحار السياسي، ناتج عن اغترابهم عن الشارع وانعزالهم عن الجماهير وتعاليهم عليها، وخشيتهم من أي احتكام لأصوات الشعب. في المقابل، وجهت قيادات جبهة الإنقاذ الوطني نفس الاتهام بالانتحار السياسي للرئاسة وللإخوان،

نتيجة الإصرار على الإعلان الدستوري الاستبدادي، واتباع سياسة العناد، وتجاهل الحشود المعارضة، والإصرار على المضي في الاستفتاء على الدستور دون توافق وطني، والتهرب من التحقيق الجاد في شكاوى التزوير، وتوفير غطاء إعلامي وسياسي لأنصار النظام السابق الفاسد، ولمحاصرة الإسلاميين لمؤسسات الدولة، والخضوع لشروط صندوق النقد، ورفع الدعم عن المواطنين في هذه الظروف الصعبة.

تشير معظم القرارات السياسية التي تم اتخاذها، من جميع الأطراف إلى احتمال تحول البلاد لحالة انتحار وطني عام؛ تعلن حركة شباب ٦ أبريل يوم **٢٥** يناير **٢٠١٣** يوماً لإسقاط الدستور، وتتواتر أنباء عن نفاد صبر سلفيين وإخوان جراء سيطرة الشباب الثوري على ميدان التحرير، وخطط لإخلائه بالتعاون مع الشرطة. بالتنسيق مع حكومة الإخوان، وزارة الداخلية تتخذ قراراً بتأجيل موعد استئناف الدوري، ليوافق ذكرى مذبحة بورسعيد، تحديداً يوم ١ فبراير، وبعد أيام خمسة فقط من صدور الحكم المتوقع في القضية، وكأن أطرافاً تجهز لمذابح أخرى قادمة لا يعلم مداها إلا الله!

مقابل هذه النزعات الانتحارية المحبطة، وخاصة بعد تزايد استخدام العنف من قبل ميليشيات الإخوان والإسلاميين، ظهرت مؤخراً مؤشرات على نوع من العنف الاحتجاجي المضاد، تمثلت في ظهور مجموعات «البلاك بلوك» الملثمة، التي أعلنت عن دورها في حماية المحتجين السلميين، كما أعلنت مسؤوليتها عن مهاجمة بعض مقرات جماعة الإخوان.

اتساع الكتلة الاحتجاجية وتغير ملامحها

بعد عامين من اندلاع الثورة، وبغض النظر عن التحرك الشعبي الذي تصاعد خلال أيام الثورة الثمانية عشرة، يمكن القول بأن المجموعات الشبابية الثورية النخبوية التي فجرت شرارة الثورة لم تعد وحدها في الشارع اليوم؛ إذ التحقت بها كتلة شبابية

شعبية أوسع، وبعد أن كان الثوري «المنوالى» هو شاب حديث ينتمى إلى عصر العولمة، من زاوية تعليمه وعمله ومرجعيته الأسرية والاجتماعية، أو شاب ينتمي للشريحة العليا من الطبقة الوسطى، زادت نسبة الشباب المنتمين للطبقة الوسطى بكل شرائحها، وكذلك شباب الطبقة الفقيرة والعشوائية وصولًا لأطفال الشوارع الذين اصبحوا الوقود اليومي للحالة الثورية الشعبية المتواصلة منذ عدة شهور في الكثير من المحافظات.

لم تتغير ملامح كتل الاحتجاج الفئوي، بل استمرت بنفس تركيباتها السابقة على الثورة، وإن زاد زخمها واتسع نطاقها لمعظم المحافظات، وأضيف إليها قطاعات جديدة لم يسبق لها الاحتجاج. والجدير بالملاحظة هنا تركيز جبهة الإنقاذ خاصة عناصرها الاشتراكية والناصرية على التنسيق المستمر لربط حركة المعارضة الرئيسية في البلاد بموجة الاحتجاجات الفئوية خاصة في رافدها العمالي.

خلاصات واستشرافات مستقبلية

أولًا: استحالة حرق المراحل الثقافية

بعد سنوات طويلة من الاعتقال والعمل الاجتماعي المضني، وبعد النجاح في «أسلمة المجتمع»؛ بداية من الحجاب والنقاب وانتهاءً بالأفراح الإسلامية والمضاربة في البنوك الإسلامية، وبعد أن أصبحوا قوة المعارضة الرئيسية للنظام، بعد كل ذلك، فوجئ الإسلاميون بالجماهير الغاضبة تخرج –في غفلة من الزمن من وجهة نظرهم– وراء حفنة لا تتجاوز العشرات من الشباب الليبرالي والاشتراكي الذين تجاوزوا كل المعارضة القديمة وتجرأوا بشجاعة على المطالبة برحيل مبارك ونظامه بإصرار. منذ هذه اللحظة بدأ الإسلاميون مسلسل استرجاع «جماهيرهم» باستعادة خطاب التوظيف السياسي لمشاعرها الدينية.

على الجانب الآخر وفي اللحظة الثورية ذاتها، استعاد المثقفون بسرعة «نظرية حرق المراحل السياسية» التي انتشرت في الخمسينيات. اعتقد الشباب الثوري

– وله بعض المبررات – أن تجاوز «الحالة الثقافية الإسلامية» السائدة، وصولًا إلى مجتمع ديمقراطي عادل ودولة مدنية حديثة تسع كل المصريين وتحقق مطالبهم، هو أمر ممكن وفوراً.

منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، كانت قد بدأت في العمق مرحلة تشكل المشروع الثقافي – الاجتماعي الإسلامي، ولأسباب تتعلق بمصالحها الاستراتيجية – خاصة بعد ظهور النفط – اختارت الولايات المتحدة حليفها الثقافي في المنطقة: الإسلام الوهابي وليس الإسلام الديمقراطي – ولا الثوري طبعاً – وحليفها الاقتصادي: طبقة رجال الأعمال، وحليفها السياسي: نظم الحكم الدكتاتورية. ساهم هذا التحالف في تأخير الربيع العربي كاستثناء بين مناطق العالم كافة، ولكن الربيع بزغ أخيراً من رحم هذا التحالف ذاته؛ حيث أدى ارتباط شركات الأعمال بالعولمة الاقتصادية إلى تأثرها – خاصة أبناءها حديثي التعليم – بثقافة العولمة أيضاً، وهي ثقافة ديمقراطية بطبيعتها، تناقضت مع الشمولية العسكرية والبيروقراطية التي كانت تحكم المنطقة، وهي التي تتناقض أيضاً مع الشمولية الدينية التي تحكم الآن. في هذا المناخ، كان طبيعياً ألا يشهد الفكر الإسلامي في منطقتنا أي نوع من الإصلاح أو التجديد الديني كالذي عرفته أوروبا والغرب، وفتح الباب أمام مفهوم الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة.

على أنصار الثورة أن يدركوا أن ٢٥ يناير – وكل ثورات الربيع العربي – لم تكن من ذلك النوع التقليدي للثورات التي امتلك الثوار فيها القوة الكفيلة بسيطرتهم على السلطة السياسية، ولكن قيمتها التاريخية تكمن في أنها كسرت حالة التجميد المتعمد لحركة تطور المجتمع وتفاعلاته الطبيعية. على أنصار الدولة المدنية أن يستكملوا مشروع التنوير الذي كان قد بدأ منذ نهايات القرن التاسع عشر ثم توقف، من خلال نضال يومي في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والعمل الاجتماعي، وأخيراً العمل السياسي. من شأن وضع الربيع العربي في سياقه ودلالاته التاريخية، إعادة صياغة وعي أنصار الثورة بطبيعة ثورتهم وبالتالي تصحيح اتجاه حركتهم، وبدونها سيستمر مسلسل الإحباط الثوري الراهن، وسيخسر الوطن كله ذلك الجيل الرائع الذي غير بوصلة المستقبل لمصر والمنطقة.

إذا كان حرق المراحل «السياسية» ممكناً في بعض التجارب الثورية في العالم، فإن حرق المراحل «الثقافية» المتجذرة في المجتمع يكاد يكون مستحيلاً. مصر ومجتمعات الربيع العربي لابد أن تنهي «الحقبة الثقافية الوهابية» أولًا، عبر تجديد الفكر الإسلامي ذاته، قبل أن تحلم بالدولة المدنية الحديثة. التجديد الإسلامي المنتظر هو الذي يؤكد الدين كمكون رئيسي لهوية الأمة، كما يؤكد على دوره الإيجابي في صياغة قيم المجتمع، مع الوعي بخطورة خلطه بالسياسة لخدمة احتكار فئة بتفسير سياسي معين للدين، وهو ما انتهي في تجارب عديدة إلى خراب الوطن بعد حروب دينية أهلية. الصراع القادم سيكون بين هذا التصور وبين تصور الدولة الدينية، وهو صراع سيمتد لبعض الوقت قبل أن تسمي مصر حقبتها الثقافية الجديدة.

ثانياً: تآكل شعبية الإخوان وتدهور شعبيتهم

لم يحسن الإسلاميون استثمار تجربتهم الأولى في الحكم، وفقدوا الكثير من رأسمالهم السياسي والأخلاقي الذي كان يمثل رصيدهم الجماهيري الأثمن. بعضٍ ممن صوتوا لهم بدأوا يشعرون بالقلق –لأول مرة– من الإقحام المباشر للدين في السياسة، ومن نسخة متشددة من الإسلام لا تتفق والإسلام الوسطي المتسامح الذي طالما عرفته مصر الأزهر، ومن استخدام الإسلام كشعار للتغطية على قمع أي معارضة سياسية، وعلى التمييز الاجتماعي ضد الفقراء وضد النساء، وعلى تغيير نمط الحياة والتضييق على الحريات الشخصية المعتادة.

اعتبر تنامي هذه المخاوف في المجتمع مؤشراً قوياً على احتمال حدوث تغير في السلوك التصويتي للمصريين في الانتخابات البرلمانية القادمة، في اتجاه نوع من التوازن بين القوى السياسية الرئيسية؛ الإسلامية والمدنية، وكذلك بعض الأحزاب الإسلامية الوسطية المعتدلة، وهو تغير كان يمكن أن يحلحل أزمة الانسداد السياسي بين الحكم الإسلامي والمعارضة المدنية التي وصلت إلى حد مقاطعة الانتخابات.

ثالثاً: حدود الدور المتوقع للجيش

في أواخر يناير الماضي وفي أعقاب تصاعد الاحتجاجات بشكل غير مسبوق في العديد من المحافظات، أُعلن لأول مرة عن اجتماع عاجل لمجلس الدفاع الوطني الذي يضم قيادات الجيش والداخلية إلى جانب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة. كان مجرد عقد اجتماع من هذا النوع إشارة واضحة، لعدم كفاية الرئيس والرئاسة في إدارة العملية السياسية في البلاد، خاصة في هذه المرحلة المضطربة، إشارة تقطع المسار السابق حول انفراد المدنيين؛ إسلاميين وغير إسلاميين بإدارة العملية السياسية، وتفرغ الجيش لمهمته الأصلية في حماية الحدود، وهو المنطق الذي طالما كان الإسلاميون، خاصة الإخوان، يؤكدون عليه. كان الاجتماع إشارة لاستئناف دور ما للجيش، خاصةً في حفظ الأمن السياسي في البلاد خاصة وأن البيان لوح لأول مرة منذ انتخاب الرئيس، بإمكانية فرض «حظر التجول» في مناطق الاضطرابات والعنف، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في منطقة القناة، وبشكل مباشر وواضح بعد انسحاب الأمن الذي تورط في قتل حوالي أربعين مواطناً خلال يومين في بورسعيد. كما تضمن البيان آنذاك ما يشبه الاعتذار للقضاء والإعلام بعد حملة تشويه ومحاولات لهدم استقلاليتهما من قبل الإخوان المسلمين، وهو ما فسرته المعارضة آنذاك على أنه ضغط من الجيش على الرئيس والإخوان لوقف محاولات الهيمنة وأخونة الدولة.

أنهى صمود الثوار ودماءهم في الميادين شبح الحكم العسكري للأبد، وعلى الرغم من دعوات البعض لـ«نزول الجيش»، إلا أن ذلك لا يعنى إطلاقاً قبولًا شعبياً بعودة الجيش للحكم –ولا الجيش أصبح راغباً في ذلك– بل يعنى مطالبته بممارسة الضغط على الجماعة لوقف مسار الانفراد بالقرار وأخونة الدولة وضمان أمن سيناء وعرقلة رغبة الإسلاميين في نزول «لجانهم الشعبية» للشوارع كبديل للأمن ليس أكثر، وهكذا سيبقى تأثير الجيش على مجريات السياسة الداخلية في مصر ولكن بطريق غير مباشر، باعتباره الرادع الأخير امام محاولة أي فصيل سياسي للانفراد بالقرار أو للخروج على الخيارات الشعبية في أي لحظة.

رابعاً: سيناريوهات العملية السياسية في مصر

يمكن تلخيص الوضع السياسي الراهن في أن الإخوان قد أثبتوا فشلهم ولكن البدلاء غير جاهزين وغير قادرين حتى الآن على الفوز بثقة الشعب ولا بثقة المجتمع الدولي؛ خاصة الولايات المتحدة؛ فالمعارضة المدنية، لا تزال ضعيفة مفككة، تركب موجات الغضب الشعبي، ولكنها تفتقر لثقة كتلة جماهيرية تمكنها من الحصول على أغلبية مريحة عبر الانتخابات. ثمة بدايات مبشرة لانتشار الأحزاب المدنية؛ خاصة في أوساط الشباب، ظهرت بشائرها في نتائج انتخابات طلاب الجامعات، ما قد يفتح الباب أمام احتمال حصول تحالف مدني واسع –إن تشكل وقرر خوض الانتخابات– على النسبة الأكبر من الأصوات في الانتخابات القادمة، بتصويت عقابي شعبي للإخوان وللإسلاميين، وفي هذه الحالة قد يعاني المصريون مرحلة جديدة من الارتباك أيضاً، فالكتلة المدنية الوحيدة المؤهلة لمثل هذا التحول الدراماتيكي هي تحالف ليبرالي قادر على حشد وجهاء الريف والمدن من أعضاء الحزب الوطني السابقين غير المُدانين بالفساد ولا مدانين سياسياً، وهو ما يفسر استمرار وجود عمرو موسى وحزب المؤتمر في جبهة الإنقاذ رغم اعتراضات الشباب الثوري داخلها. هذا التناقض الداخلي هو ما يمكن أن يفجر مثل هذا السيناريو من داخله.

ثمة سيناريو آخر محتمل، حصول تحالف سلفي على النسبة الأكبر من الأصوات، وبالتالي سيكون أمامهم فرصة لتسمية أول رئيس وزراء سلفي في تاريخ البلاد، والدخول في مفاوضات شاقة مع الكتلة الإخوانية لتشكيل حكومة ائتلافية، وفي حالة الفشل قد يتجهون للتفاوض مع الكتلة المدنية. ولكن على الرغم مما أبداه حزب النور من مرونة سياسية – خاصة في مبادرته للتوافق الوطني التي وأدها الإخوان بسرعة – إلا أنه يصعب التعويل على ذلك، فهذه المرونة السياسية تتناقض بشكل صارخ مع التشدد الفكري المعروف عن السلفيين والذي ظهر بوضوح أثناء وضع مواد الدستور، وهو ما يرجح أن تلك المرونة الاستثنائية لم تكن سوى مناورة سياسية لإحراج الإخوان، لا نهجاً أصيلًا لدى التيار السلفي. يعنى هذا الاستنتاج أن سيناريو البديل السلفي هو سيناريو مغلق بدوره.

سواء تعلق الأمر بالجيش أو المعارضة المدنية أو البديل السلفي، يمارس الجميع سياسة الضغط المتواصل على الحكم الإخواني، بهدف إجباره على الاعتراف بقوتهم على الأرض والتراجع عن سياسة التجاهل والانفراد بالقرار والانصياع لنهج المشاركة لا المغالبة والامتثال للمطالبات بقانون انتخابات عادل، خاصة فيما يتعلق بتنقية قاعدة الناخبين وتقسيم الدوائر بشكل غير متحيز وإشراف قضائي في ظل حكومة محايدة، وهو ما قد يفتح الباب أمام بديل سياسي مركب، يحظى بفرص أكبر للخروج بمصر إلى بر الأمان.

يتأسس هذا السيناريو المتفائل على تدهور صورة وشرعية القوتين الرئيسيتين في الساحة السياسية؛ الجيش ثم الإخوان، وبالتالي تضاؤل فرص كل منهما في الانفراد بالسلطة إزاء الآخر، والأهم إزاء أطراف سياسية أخرى بدا أنها أصبحت أكثر تبلوراً سياسياً منذ الثورة، ما يرشح لوجود أطراف أكثر توازناً في انتخابات المجالس النيابية القادمة، ويفتح الطريق أمام سيناريو ديمقراطي بامتياز. يريد الجيش الإخوان قوة بين قوى سياسية متعددة متوازنة، لا قوة مهيمنة في النظام السياسي المصري الآخذ في التشكل في هذه المرحلة. بشكل مماثل، وعلى الرغم مما أبدته الولايات المتحدة في أعقاب الثورة من قناعة بقدرة الإخوان –مقارنة بغيرها– على تحقيق الاستقرار السياسي وإدارة المرحلة الانتقالية والخروج بالاقتصاد المصري لبر الأمان، إلا أن فشلهم المفاجيء على كافة هذه المحاور أجبر الولايات المتحدة بسرعة على تبنى سيناريو التوازن السياسي الديمقراطي في مصر، لدرجة إشارة تقرير لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية إلى أن الرؤية الاستراتيجية لأوباما تقوم على توقع سحق الإخوان في انتخابات نزيهة شفافة، لا عبر عنف الشارع الثوري، بل تعتبر أن أفضل تطور على المدى الطويل للثقافة السياسية العربية هو دخول الإسلاميين في عملية ديمقراطية، ثم ولأول مرة في تاريخهم يتم إسقاطهم من جانب الناخبين بسبب أخطاءهم وتجاوزهم، ما يخلق توازن حقيقي للسلطة بين الاتجاهات السياسية المتعارضة في الرئاسة والبرلمان لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر. وهو سيناريو ليس بعيد عن التوقع –نظرياً– بسبب محدودية القاعدة الانتخابية للإسلاميين، حيث أن ٢٥٪ فقط انتخبوا مرسى في الجولة الأولى

في الانتخابات الرئاسية، إلى جانب المستويات العالية من التعبئة ضدهم خلال الأزمة الدستورية، كل ذلك قد أضر بهم سياسياً إلى حدٍ كبير.

في المقابل يتخذ السيناريو الثاني المتشائم والحادث فعلًا على الأرض مسار صدام سياسي صاخب قد يصل لحالة أقرب للحرب الأهلية بين أنصار التيار الاسلامي والتيار المدني والفئات الشعبية الغاضبة في الشوارع، خاصة بعد استمرار تعنت الإخوان وإصرارهم على احتكار مسار العملية السياسية وحدهم، خاصة منذ إقدام الرئيس على إصدار إعلان «دستوري» مخالف للدستور بتحصين قراراته السابقة واللاحقة وكذلك تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لكتابة الدستور من أي أحكام بعدم دستورية أي مما سبق، ما زاد من احتقان الشباب الغاضب، واضطر جبهة الإنقاذ المعارضة لاتخاذ قرارات بمقاطعة أي حوارات مع الرئاسة لعدم جديتها، ومقاطعة أول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس مرسي. وللأسف فإن ثمة مؤشرات عديدة تدعم هذا السيناريو، ففي مقابل فوز الطلاب المعارضين في الجامعات يستعيد الإخوان مشروع قانون من زمن مبارك لمنع العمل الحزبي في الجامعات، وفي مواجهة الاحتجاجات العمالية يستعيدون مشروعاً لتجريم الإضراب، وفي مواجهة أزمة شباب «الألتراس» مع الأمن يعدون مشروع قانون بإلغاء وتجريم إنشاء روابطهم، وهكذا في قانون الجمعيات الأهلية وقوانين المرأة والأسرة والطفل...إلخ. يتمسك الإخوان بنهج سياسي وفكري يعبر عن حالة من عدم الإدراك لمفاهيم الدولة المدنية والحديثة ومدلولات وشروط واستحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالدرجة التي توفر غطاءً دينياً تقليدياً لأنصارهم لاستخدام العنف المجتمعي ضد معارضيهم السياسيين، ما ينذر باحتمالات قوية واقعية للحرب الأهلية.



تحديات العملية الانتقالية في ليبيا*

بول سالم وأماندا كادليك

ملخص

بعد مرور أكثر من سنة على اندلاع الانتفاضة ضد حكم الزعيم الليبي معمر القذافي، تخو ض ليبيا مرحلة انتقالية صعبة. فقد مات القذافي، وأُسقِط نظامه الذي استمرّ **٤٢** سنة، وتحرّرت البلاد.

والآن يمهّد الليبيون لإجراء انتخابات يفترض منها أن تضع بلدهم على الطريق لصوغ دستور جديد ونظام سياسي ديمقراطي.

بيد أن ثمّة غياباً لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفاً في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على السلام، وليس ثمة ما يكفي من الوحدة الوطنية لضمان انتقال آمن. لقد وضع المجلس الوطني الانتقالي جدولًا زمنياً للمرحلة الانتقالية، غير أن

(*) نُشرت هذه الورقة ضمن سلسلة «أوراق كارنيغي» – حزيران/يونيو **٢٠١٢** التي تصدر عن «مركز كارنيغي للشرق الأوسط»؛ ويعاد نشرها هنا بالاتفاق مع المركز المذكور.
بول سالم باحث لبناني ومدير «مركز كارنيغي للشرق الأوسط». أماندا كادليك محلّلة رئيسة لقضايا الشرق الأوسط.

شرعيّته لدى الجمهور ضعيفة، لابل هو يفتقر إلى البنية المؤسّسية لضمان تنفيذ خريطة الطريق ضمن المهل التي وضعها وبشكل ناجح.

ولعلّ ما يزيد من تحديات المرحلة وجود عشرات الآلاف من الثوار المسلّحين الذين رفضوا التخلّي عن أسلحتهم حتى تُلَبّى مطالبهم المختلفة، وتواصُل الأعمال القتالية بين سلسلة من الجماعات القبلية وبين الميليشيات التي تصفّي حسابات من الماضي القريب أو تتصارع على السلطة والنفوذ. لايزال البلد مفتّتاً على أسس مناطقية تفتّتاً شديداً. ويقابل القوة العددية لسكان المنطقة الغربية، القوة الثورية لإقليم برقة الشرقي – الذي يشمل معقل الثوار في بنغازي – والقبائل الجنوبية المنقسمة في فزان.

ومع ذلك، فرص نجاح العملية الانتقالية ليست قاتمة. وماقد يعزّز هذه العملية مشاعر الفخر السائدة بإطاحة القذافي، والإحساس بالهوية الليبية، والتوافق العام حول الخطوات الرئيسة التالية التي يتم اتّخاذها: إجراء الانتخابات، وصياغة دستور جديد، وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية. ربما تكمن الخلافات القبلية والمناطقية في صلب الصراع القاتل، لكنها أقل ضراوة من الانقسامات الطائفية والعرقية التي غذّت الحروب الأهلية الممتدّة في بعض البلدان الأخرى في الشرق الأوسط. والبيئة الجيو – سياسية في محيط ليبيا إيجابية إلى حدّ ما، خصوصاً عندما تُقارَن مع دول في بلاد الشام أصبحت ساحات للصراع الدولي الحادّ. ثم هناك عائدات ليبيا الوفيرة من النفط، والتي إذا تمّت إدارتها بشكل جيد يمكن أن تساعد في إعادة بناء الدولة والمؤسسات الوطنية بسرعة وعلى نحو غير متاح لبعض الدول الأخرى في المنطقة في حقبة مابعد الثورة.

ثمة العديد من السّبل التي يمكن ألا تسير فيها المرحلة الانتقالية في ليبيا كما يجب. لكن إذا واصل قادة ليبيا وأصدقاؤهم في المنطقة وخارجها مسيرتهم على الرغم من الصعاب، فستكون لدى ليبيا فرصة جيدة للانتقال من الديكتاتورية إلى دولة ذات مقوّمات ديمقراطية، والقيام بالخطوات الأولى نحو إعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد في ذلك البلد المنكوب.

من التحرير إلى الدستور

أعلن المجلس الوطني الانتقالي، في الإعلان الدستوري الذي أصدره في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، عن جدول زمني طموح مدّته ثمانية عشر شهراً لمرحلة انتقالية تبدأ مباشرة بعد الإطاحة بالنظام. بدأ العدّ التنازلي عندما تحرّرت طرابلس يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وكان من المقرّر أن تكتمل المرحلة الانتقالية بحلول أيار/مايو ٢٠١٣. شملت المرحلة الأولى تعيين حكومة مؤقّتة، وإصدار قانون انتخابي، وإنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت مقرّرة في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢. من المفترض أن يجري حلّ المجلس الوطني الانتقالي في الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية، على أن تُعيِّن الهيئة المنتخبة آنذاك حكومة جديدة ولجنة لصياغة الدستور الجديد بحلول آب/أغسطس. ومن ثم يُعرَض الدستور على الشعب الليبي للموافقة عليه، حيث سيمهّد الطريق أمام جولة جديدة من الانتخابات ونظام سياسي جديد في أيار/مايو ٢٠١٣.

ولئن كانت هناك بعض الخلافات في ليبيا حول الخطوط العريضة لخريطة الطريق هذه، فإن ثمّة شكوكاً كبيرة في داخل ليبيا وخارجها على حدّ سواء حول ما إذا كان يمكن تطبيقها بنجاح، وخاصة في إطار زمني معقول. فقد أُجِّلَت بالفعل انتخابات حزيران/يونيو إلى ٧ تموز/يوليو بسبب عمليات تأخير مردّها أسباب فنية وطعون من قبل بعض المرشّحين. ومن بين التحدّيات الأخرى القدرة المحدودة للمجلس الوطني الانتقالي، والحالة الهشّة للأمن الداخلي، وإحجام الكتائب المسلّحة عن تسليم السلاح، والتساؤلات الجدّية حول ما إذا كان يمكن إجراء الانتخابات بنجاح في ظل غياب الأمن الانتخابي والإدارة الفعّالة.

المجلس الوطني الانتقالي: ما له وما عليه

تأسّس المجلس الوطني الانتقالي في الأسابيع الأولى للثورة، بعد أن سعت المجالس المحلّية التي ظهرت في المدن والبلدات المتمرّدة –بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق وغيرها– إلى

تنظيم تمثيلها في مجموعة أوسع من شأنها تمثيل الثورة المناهضة للقذافي والوصول إلى المدن والمناطق التي لاتزال تحت سيطرة النظام. كما عمل المجلس الوطني الانتقالي، الذي كان مقرّه أصلاً في بنغازي، على بدء التواصل والسعي إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي. وعيّنت المنظمة مكتباً تنفيذياً للقيام بمهام الحكومة في المناطق الخاضعة ليسيطرة المتمرّدين.

في البداية، تولّى قيادة المجلس الانتقالي في الغالب قادةٌ من المنطقة الشرقية، لكنه ضمّ أعضاء من جميع المناطق. وقد تشكّلت مجموعة قوية من المسؤولين السابقين في نظام القذافي كانوا انشقّوا في وقت مبكر، ضمّت رئيس المجلس الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، وهو وزيرسابق للعدل في عهد القذافي؛ ووزير الاقتصاد السابق علي العيساوي؛ ووزير الداخلية السابق عبدالفتاح يونس، الذي أصبح قائداً عسكرياً للمتمرّدين إلى أن اغتيل في تموز/يوليو ٢٠١١، وثلاثتهم من شرق ليبيا. ثمة مجموعة ثانية كانت أيضاً جزءاً من دولة القذافي، غير أنها كانت مرتبطة بجهود ابنه سيف الإسلام المفترضة للإصلاح والتحديث من الداخل. ضمّت هذه المجموعة محمود جبريل، الذي ترك منصبه في إحدى الجامعات في الولايات المتحدة ليترأّس المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية في ليبيا في العام ٢٠٠٧، وأصبح رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي؛ وأحمد الجهاني، ونائبه محمد العلاقي، وهو وزيرسابق للعدل، إضافةً إلى آخرين. وتألّفت المجموعة الثالثة من المغتربين الليبيين الذين عادوا إلى البلاد عندما اندلعت الثورة، وضمّت علي الترهوني، الذي غادر الولايات المتحدة لرئاسة قسم الاقتصاد والمالية في المجلس الانتقالي، ومحمود شمّام، الذي عاد من منصبه في مجلس ادارة قناة الجزيرة في قطر ليعمل في منصب مسؤول الإعلام والمعلومات في المجلس الانتقالي. وضمّت الفئة الرابعة أساتذة ومحامين وناشطين ليبيين، مثل المتحدث باسم المجلس عبدالحفيظ غوقة، وفتحي باجا، وفتحي تربيل، وآخرين.[١]

في الأقاليم التي كانت لاتزال تحت سيطرة النظام، عمل المجلس الانتقالي مع الجماعات السرّية التي رشّحت ممثلين عنها إلى الهيئة؛ وبقيت أسماء هؤلاء الأعضاء سرّية بالضرورة حتى تحرّرت مناطقهم. خلقت هذه الطبيعة السرّية في المراحل المبكرة، فضلاً عن ضعف الاتصالات العامة واتّخاذ القرارات وراء الأبواب المغلقة، نقصاً في الشفافية في المجلس، عاد ليقوّض مصداقية المجلس الانتقالي. خلال الثورة وفي

أعقابها، تمتّع المجلس الانتقالي بـ«شرعيّة ثورية» مؤقّتة لدى الرأي العام بسبب قيادته عملية إسقاط النظام بنجاح. لكن حالما انتقلت البلاد من الثورة إلى العملية الانتقالية، برزت إلى الواجهة قضايا شفافية المجلس الانتقالي وشرعيته وأداؤه.

بما أن المجلس الانتقالي في جوهره هيئة نصّبت نفسها بنفسها، فقد كان مفتوحاً على التساؤلات حول كيفية اختيار أعضائه، والسلطة التي يمتلكها هؤلاء للحكم. وقد تسبّب هذا في حصول مشاكل بين المجلس وبين الجماعات المحلية المختلفة والكتائب المسلّحة ممَّن لا يشعرون بالرضا عن حجم تمثيلهم أو عدمه فيه، أو ينازعونه سلطته عليهم. رداً على ذلك، نظّم المواطنون أنفسهم في عدد من الأحياء والبلدات في أنحاء البلاد، التي لم يكن لكثير منهم دور في انتخاب أو ترشيح مَن يمثّلهم في المجلس الانتقالي، وأجروا انتخابات محلية خاصة بهم بهدف استبدال ممثّليهم. كما ضغطت جماعات المجتمع المدني على الدوام على القادة الانتقاليين بشأن مروحة من القضايا الإصلاحية، من زيادة الشفافية إلى حقوق الإنسان وتمثيل المرأة في البرلمان. وفي أحيان أخرى، تعرّض المجلس الانتقالي إلى التهديد من الميليشيات المطالبة بتنازلات وامتيازات مختلفة. حاول المجلس التعامل مع هذه التوتّرات من خلال التفاوض وزيادة الشفافية في عملياته، وتوسيعه ليمثّل مجموعة أشمل من الجماعات والمناطق. وقد نما حجمه بشكل مطّرد منذ الأيام الأولى للثورة. وحتى كتابة هذه السطور، كان فيه ٨١ عضواً.

نقل المجلس الانتقالي عملياته من بنغازي إلى طرابلس، وعين حكومة مؤقّتة بعد سقوط القذافي. مع مرور الوقت، تحوّل توازن القوى في المجلس أيضاً من أعضاء المناطق الشرقية إلى الغربية. وقد خلق هذا التحوّل شعوراً بالإحباط والتهميش بين الجماعات الشرقية، ماغذّى جزئياً الدعوات إلى إقامة دولة فدرالية وحكم ذاتي في المنطقة الشرقية. كما يمنح المجلس تمثيلاً ضعيفاً جداً للمرأة على الرغم من دورها الكبير في الثورة، حيث لايوجد فيه سوى امرأتين، ولم تكن الحكومة المؤقّتة المكوّنة من أربعة وعشرين وزيراً تضمّ سوى وزيرتين.

قام المكتب التنفيذي والحكومة المؤقّتة التي عيّنها المجلس الانتقالي، من ناحية، بعمل جيّد ثَمثَّل بحشد الدعم الدولي للثورة وإدارة العملية الانتقالية حتى الآن. وقد تجنّب

المجلس والحكومة عملية انهيار كبيرة على الرغم من ظروف الانتقال الصعبة للغاية من الثورة والحرب الأهلية إلى بداية حقبة مابعد القذافي. ومن ناحية أخرى، واجهت الهيئتان انتقادات شديدة، حيث جادل البعض بأنهما ليستا تمثيليتين كما يجب، وليستا خاضعتين إلى المساءلة على نحو كافٍ، فيما جادل آخرون أنهما تتحرّكان ببطء شديد في إعادة بناء الأمن، وتسيئان إدارة الأموال العامة، وتنفّذان أجنداتهما السياسية الخاصة.

مع ذلك، وعلى عكس السلطات الانتقالية في تونس أو مصر، لم تكن لدى المجلس الانتقالي، فضلاً عن المكتب التنفيذي والحكومة المؤقّتة، مؤسسات دولة قوية كي يقودها. خلال فترة حكمه، ومع أن الجزء الأكبر من القوى العاملة كان على جدول الرواتب العام، أضعف القذافي معظم مؤسسات الدولة، وحكم من خلال شبكة من العلاقات الشخصية والوحدات الأمنية. وقد زادت الثورة وسقوط النظام من ضعف هذه المؤسسات الضعيفة أصلاً. واجهت السلطات الانتقالية أيضاً صعوبات مالية وأمنية وسياسية. فبعد سقوط مدينة طرابلس، واجهت الحكومة المؤقّتة على الفور تحدّيات عدّة: العمل على استعادة ١٧٠ مليار دولار من الأصول الليبية المجمّدة في الخارج، واستئناف إنتاج النفط،[٢] وإعادة الأمن من خلال نزع السلاح وإدماج الثوار المسلحين، وإعادة بناء الجيش الوطني والشرطة، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، والاستعداد لإجراء انتخابات في منتصف العام ٢٠١٢.

الشؤون المالية والسياسة

كانت الإيرادات هي الشاغل الأكثر إلحاحاً. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أمر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٠٠٩ بالإفراج عن الأصول الحكومية التي تعود الى المؤسسة الليبية الوطنية للنفط، والمصارف الليبية، والمؤسسة الليبية للاستثمار، والمؤسّسات الوطنية أخرى. كانت هذه الأصول قد جُمِّدت في بداية الحرب بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٠. وفي حين أُفرِج الآن عما يقرب من ١٠٠ مليار دولار بعد أن رُفِع ماتبقّى من عقوبات الأمم المتحدة، تواصل الدول الأعضاء منفردة الإفراج

عن الأموال بشكل تدريجي وفقاً للقوانين المحلية. وكان الإفراج عن أكبر دفعة تبلغ في مجموعها نحو ٤٠ مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، هو الذي أتاح أخيراً للحكومة المؤقّتة استئناف دفع الرواتب لمئات الآلاف من موظفي القطاع العام، الذين لم يحصل البعض منهم على رواتبهم منذ اندلاع الانتفاضة. وفّرت التدفّقات المالية للحكومة المؤقّتة الأموال اللازمة لإطلاق خطة إعادة إدماج المتمرّدين.

كانت البلاد فقدت أيضاً مصدر تدفّق إيراداتها الرئيس في أعقاب الحرب. فليبيا تملك أكبر احتياطيات نفطية مؤكّدة في أفريقيا تصل إلى ٤٦,٤ مليار برميل. قبل الانتفاضة، كان مايقرب من ٩٥ في المئة من إجمالي عوائد الصادرات يأتي من النفط، فيما شكّلت الطاقة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. وقد عانى القطاع النفطي من أضرار كبيرة بسبب الغارات الجوية وعمليات النهب والإهمال أثناء الثورة، لكن عمّال النفط تمكّنوا من العودة إلى العمل بعد الثورة، وبدأوا في إعادة إنتاج النفط والغاز إلى ماكان عليه تدريجياً. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، وصل الإنتاج إلى حوالى ١,٥ مليون برميل يومياً،[٣] وهو يقترب من مستويات ماقبل الحرب البالغة ١,٨ مليون برميل يومياً.

ومع ذلك، أحيت عودة التدفّقات النقدية أيضاً المخاوف من الفساد، وهو سمة مميّزة للنظام السابق هدّدت بأن تطفو على السطح من جديد في نظام مابعد القذافي. وفي ظل عدم وجود نظام ملائم للرقابة المالية والشفافية، لم يكن في وسع المجلس الانتقالي والحكومة المؤقّتة دحض الاتّهامات بسوء الإدارة المالية بصورة عملية.

لا يعدّ نقص الموارد مصدر القلق الرئيس في ليبيا، بل يأتي القلق من مسألة القدرة على إدارتها بفعالية. ومن الأمثلة على ذلك توفير الرعاية الطبية للثوار الذين قاتلوا في الحرب. فقد كان في وسع المرضى الذين يسعون إلى الحصول على العلاج من إصابات طفيفة أو حالات لا تَمتُّ للانتفاضة بصلة، التظاهر بأنهم من ضحايا الحرب، والبقاء في مستشفيات مكلفة في أوروبا والبلدان العربية المختلفة لفترات طويلة، في حين جرى إيواء أقاربهم في فنادق قريبة. وفي الوقت الذي أدركت فيه الحكومة المدى الذي وصلت إليه عمليات الغش والخداع، وبدأت تحاول الحدّ منها، كانت مئات الملايين من الدولارات قد تدفّقت بالفعل إلى خارج البلاد.

سوف تنتج الانتخابات الوطنية الجمعية التأسيسية التي ستنتخب بعد ذلك حكومة تحلّ محلّ المجلس الانتقالي والحكومة المؤقّتة. وإلى أن تُجرى الانتخابات بنجاح ويجتمع أول برلمان في ليبيا، سيستمرّ المجلس الانتقالي والحكومة المؤقّتة في مواجهة النقص الكبير في الشرعية والثقة العامة الذي ميّز قيادته في المرحلة الانتقالية.

التحدّي الأمني

الكتائب والسلطات المركزية

يمثّل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحدٍّ مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا. إذ يشكّل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، المنظّمين في عشرات الميليشيات ذاتيّة القيادة –أو الكتائب كما يسمّون أنفسهم– شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد. وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلّحة أمراً في غاية الصعوبة. في المراحل الأولى من القتال، أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني، لكنه لم يعمل بوصفه جيشاً بقدر ماكان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلّة شكّلها ضباط سابقون ومواطنون عاديّون. وفي بيئة مابعد الثورة، أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة، لافي الحكومة المؤقّتة وحسب، بل بين بعضها البعض أيضاً.

في طرابلس، تسبّب تداخل عشرات الكتائب في بروز ظروف عالية التوتر. فقد تعايش المجلس الثوري في طرابلس بقيادة عبدالله ناكر، الذي ادّعى أنه يقود مجموعة من أكثر من ٢٠ ألف عنصر، بصعوبة مع المجلس العسكري في طرابلس الذي يقوده عبدالحكيم بلحاج (حتى استقالته في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢)، وهو الذي تحالف في السابق مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، التنظيم المتشدّد الذي يعود تاريخه إلى التسعينيات، وكان يُشتبَه في السابق بأن له صِلات بتنظيم القاعدة. وبدورها تفوّقت الكتائب الزنتانية والمصراتية على مجموعة بلحاج من حيث العديد والعتاد. إن كتيبة سعدون سويحل من مصراتة وائتلاف من خمس ميليشيات من الزنتان هما أقوى المجموعات التي لاتزال في طرابلس.

قدّمت كتيبة سعدون سويحل آلاف الضحايا في معركة ربما هي الأكثر دموية في الحرب التي استمرّت تسعة أشهر، وهي تتميّز بأنها أسرت القذافي وقتلته. حارب الزنتانيون شمالًا، واستولوا على المطار، وفي الطريق وجدوا سيف الإسلام. توفّر الميليشيا الزنتانية الحماية لبعض المؤسّسات الحيوية في طرابلس، مثل حقول النفط والمصافي.

في مناورة ذكيّة، عيّن المجلس الانتقالي قادة هذه الكتائب في وزارات حكومية رئيسة، وهو الإجراء الذي لم يؤدّ إلى موازنة الحساسيات السياسية وحسب، بل أيضاً نقل بنجاعة قيادة هذه الكتائب إلى فلك المجلس الانتقالي. ويتولّى اثنان من قادة الكتائب، هما فوزي عبدالعال من مصراتة وأسامة الجويلي من الزنتان، وزارتي الداخلية والدفاع. ومع ذلك، تجاهلت الجماعتان نداءات المجلس الانتقالي المتكرّرة لنزع السلاح وإخلاء مواقعهما.[٤] وإدراكاً منهما للحاجة إلى تجنّب المواجهة المباشرة، انضمّت الجماعتان وحوالى ١٠٠ من الجماعات المسلّحة الأخرى، إلى تحالف أطلق عليه اسم المجلس العسكري لغرب ليبيا، والذي أنشئ بموجب اتفاق بين الميليشيات في شباط/فبراير ٢٠١٢، وكان يهدف إلى الحفاظ على الأمن في منطقة طرابلس.

تشكّل الجماعات المسلحة في منطقة برقة الشرقية أيضاً جزءاً من تحالفات أكبر، حيث أن المجلس العسكري في برقة واتحاد الكتائب الثورية هما الجماعتان الأقوى. وكان اندلاع أعمال العنف في الشرق أقلّ منه في الغرب لأن الكتائب هناك توحّدت في وقت مبكر من الثورة وتحمل قدراً أقلّ من التوترات القبليّة. وعلى الرغم من الخلافات السياسية حول اللامركزية والأدوار التي قد تلعبها تلك القوى في طرابلس وبنغازي إذا استمرّت الا تّجاهات الحالية، فإن حدوث مواجهة مسلّحة خطيرة بين الشرق والغرب لايبدو مرجّحاً في الوقت الراهن.[٥]

إن الكتائب المتواجدة في المنطقة الجنوبية صغيرة ومحلّية في تركيبها وأكثر ارتباطاً بالقبيلة ممّا هو عليه الحال في الشمال. لكن الانفجارات لاتزال تقع في الجنوب مع زيادة تواترها وشدّة فتكها، فقد أدّت الخلافات بين القبائل في سبها والكفرة إلى مقتل المئات وإصابة مئات آخرين.

عموماً، في المناطق التي تكون فيها للكتائب جذور اجتماعية وعائلية، يتم قبولها ويُنظر إليها على أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارج قاعدتها

الاجتماعية الأساسية –على سبيل المثال، أبناء مصراتة والزنتان في طرابلس– تزداد فرصة الاحتكاك مع المجتمعات المحلية. وفي حالة انعدام القانون التي سادت البلاد، بدأ بعض من الجماعات المسلحة يشبه العصابات حيث تورّطت في أعمال التهريب والابتزاز والمخدرات والدعارة وسوى ذلك من أنواع السلوك الإجرامي. ويقدّر العدد الإجمالي للأشخاص الذين يدّعون بأنهم ثوّار بحوالى **٢٠٠** ألف، على الرغم من أنه من المرجّح أن العديد من الليبيين يدّعون بأنهم ثوار للاستفادة من تقديمات مابعد الثورة.

فضّل المجلس الانتقالي والحكومة المؤقّتة الصبر على المواجهة، حيث بدأ برنامجاً لوضع عدد متزايد من الثوار على جدول الرواتب الحكومية، وإدماج من يرغبون في قوات الجيش أو الشرطة، وتوفير تدريب بديل على الوظائف أو فرص التعليم المستمرّ لمن يرفضون. وفي آذار/مارس **٢٠١٢** أعلنت الحكومة أنها ستقدّم رواتب تتراوح بين **١٩٠٠** دولار أميركي (للذكور العزّاب) و**٣١٠٠** دولار (للمتزوجين ولديهم أطفال) إلى المتمرّدين الذين لديهم استعداد للانضمام الى برنامج الدمج.[٦] وقد سجل ٨٠ ألفاً تقريباً أسماءهم للتطوّع والحصول على الأموال، ومع ذلك لاتزال سيطرة الدولة عليهم ضعيفة. من بين أولئك الذين سجلوا أسماءهم، لم تُدمَج بالفعل سوى أقلّية في الجيش والشرطة، فيما لايزال آخرون كثر يعملون في كتائب الميليشيا، بحجّة أن التعويضات التي يحصلون عليها هي مقابل الخدمة الأمنية التي يقدّمونها في منطقتهم.

في محاولة أخرى لكبح جماح هذه الميليشيات، تتولّى وزارتا الداخلية والدفاع إدارة المجلس الأعلى للأمن الذي يحاول التعامل مع هذه الكتائب ضمن إطار وطني منسّق من دون دمج جميع أعضائها فوراً في مؤسّسات الدولة أو برامج أخرى ترعاها الدولة. بهذه الطريقة، تريد الحكومة المؤقّتة نزع فتيل المشكلة تدريجياً، في حين تأمل أن يوفّر إجراء انتخابات وطنية وسيلة سياسية لتمثيل الجماعات الساخطة، ويشجّعها على السعي لتحقيق مصالحها ضمن العملية السياسية.

إعادة بناء القوات النظامية

إن عملية إعادة بناء الجيش الوطني مهمّة شاقة. إذ كانت هناك وزارة دفاع رسمية خلال حكم القذافي، بيد أن ملف الأمن كان يُدار من خلال وحدات مختلفة – مثل لواء خميس (رسمياً اللواء الثاني والثلاثين)، واللواء السابع والسبعين، ووحدات مختلفة يقودها أبناء القذافي، المعتصم والساعدي. وقد أُبقي على الجيش الوطني ضعيفاً لصالح هذه الوحدات لتجنّب خطر وقوع انقلاب. وتضرّر الجيش أيضاً خلال الثورة بسبب عمليات الفرار منه وهجمات حلف شمال الأطلسي (ناتو). ذابت الوحدات الخاصة مع زوال النظام، وبعد الثورة، لم يكن الجيش في وضع يسمح له بفرض سلطته على الجماعات المتمرّدة المسلحة، أو توفير الأمن بشكل كافٍ في المرحلة الانتقالية.

لم يجد المجلس الوطني الانتقالي سوى حفنة من الضباط والجنود لبدء عملية اعادة بناء الجيش. وتسبّبت إعادة إدماج بعض الضباط والجنود من عهد القذافي في جيش مابعد الثورة بالكثير من الجدل. لكن في سياق الدفاع عن أنفسهم، ذكّر العسكريون أن بعضهم فرّ خلال الثورة وقاد وحدات للمتمرّدين، وأن كثراً منهم كانوا عملياً رهائن في نظام القذافي مثل بقيّة السكان، وبالتالي ينبغي أن يعاملوا كضحايا، وليس كمستبدّين سابقين. أما التحدي الأساسي، فكان في دمج الثوار في القوات النظامية، ومضى المجلس الانتقالي قُدُماً في برنامج الدمج هذه، وبحلول أيار/مايو **٢٠١٢** أكّد الجيش أن عديد أفراده نما إلى حوالى **٣٥** ألفاً. الجزء الأكبر من تلك القوة من المتمرّدين الذين سجّلوا للانضمام إلى الجيش لكن حتى الآن لم يُدرَّبوا ويُدمَجوا بشكل كامل.

مع أن سجلّ الجيش حتى الآن كان متبايناً ولايزال حجمه صغيراً مقارنة بعدد المتمرّدين المسلّحين والحجم الهائل لمساحة ليبيا، ثمّة دلائل على أن تطوّره يسير في الاتجاه الصحيح. في كانون الثاني/يناير **٢٠١٢**، اجتاحت جماعات محلية مسلّحة موقع للجيش في بلدة بني وليد واستولت على المدينة. لكن في أواخر شباط/فبراير تمكّنت قوات الجيش من التدخّل لوقف اشتباك في بلدة الكفرة في الجنوب الشرق بين قبيلتي التبّو والزوي. وفي حادث آخر في أواخر آذار/مارس، أُرسِل **٣٠٠٠** جندي إلى مدينة

صباح الجنوبية لمنع تدهور العنف القبلي الذي أدّى بالفعل إلى مقتل أكثر من ١٠٠ شخص. وأسفر وقف إطلاق النار الذي توسّطت فيه جهات محلية بقيادة الحكومة عن وقف الاشتباكات، وإعادة النظام إلى المنطقة بشكل نسبي.

عملت قوات الشرطة النظاميّة بشكل أفضل بقليل من الجيش في عهد القذافي لأن مهامها كانت تتركّز إلى حدّ كبير على حركة المرور وما شابه، وكان تجهيزها خفيفاً، ولذلك لم يكن لدى النظام سبب للخوف منها أو إضعافها. إضافة إلى ذلك، كانت تأثيرات الفرار في زمن الحرب وتدخّل حلف شمال الأطلسي (ناتو) على وظائفها أقلّ منها في الجيش. ثم أن صورتها العامة إيجابية إلى حدّ ما، لأنها لم تشارك في الشبكة السياسية والاستخباراتية، حيث تركت هذه المهمة لأجهزة أخرى. مع ذلك، عانت هذه القوة أيضاً من مشاكلها الخاصة. فقد أُعيد ضباط الشرطة إلى الشوارع بعد الثورة مباشرة، لكن مع قليل من السلطة على الكتائب المسلحة. وهي تفتقر أيضاً إلى الخلفية المؤسّسية والقدرات الفنية لتصبح قوة أمن داخلي فعّالة. ولتعزيز الشرطة، يدمج المجلس الانتقالي بعض الثوار في قوة الشرطة، ويتعاون مع الحكومات الصديقة لتحديث عمليات الهيكلة والتوظيف والتدريب وضبط الممارسات والتجهيز الخاصة بالشرطة.

يمثّل بناء الجيش الوطني والشرطة أولوية ملحّة، وقد وضعت الحكومة خطّة لإصلاح قطاع الأمن تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدّات وذلك بمساعدة وتعاون من الحكومات الصديقة، مثل الأردن وقطر وتركيا. لن يعاد بناء القوات المسلحة بسرعة كافية لضمان انتقال آمن عبر مرحلة الانتخابات وصياغة الدستور الجديد، لكنها يجب أن تكون جاهزة بعد ذلك للمساعدة في ترسيخ الأمن القومي والحفاظ عليه بعد هذه الفترة من انعدام الأمن والاستقرار.

المخاوف العابرة للحدود

في الأشهر المقبلة، تواجه ليبيا أيضاً مهمات ملحّة لتأمين حدودها، وخصوصاً في الجنوب، واستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي التي تعبر هذه الحدود وتزيد من عدم الاستقرار في الدول المجاورة. الحدود البرية والبحرية الليبية واسعة، والقوات المسلحة الليبية في حاجة إلى مساعدة عاجلة لتطوير قدراتها للسيطرة

عليها على نحوٍ كاف. ومع أن التزام الحكومة في الآونة الأخيرة توفير ٨٠٠٠ جندي لمراقبة الحدود على وجه التحديد أمر مثير للإعجاب نظراً إلى الظروف الصعبة لتشكيل جيش وطني،[٧] إلا أنه يبقى غير كافٍ.

لعل مايثير قلقاً خاصاً هوصواريخ أرض – جو الحرارية السائبة أو المفقودة المعروفة باسم «أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (MANPAD)» التي أخذها الثوار من مستودعات أسلحة القذافي خلال الحرب. هذه الأسلحة قادرة على إسقاط الطائرات التجارية، وقد استخدمها لهذا الغرض بالضبط أحد فروع تنظيم القاعدة في كينيا لمحاولة إسقاط طائرة ركاب إسرائيلية في العام ٢٠٠٢. لقد التزمت الولايات المتحدة حتى الآن بتقديم مبلغ ٤٠ مليون دولار لجمع مايقدّر بـ٢٠ ألفاً من هذه الأسلحة وغيرها التي تشكّل تهديداً للاستقرار الإقليمي. وجُمِع حتى الآن ٥٠٠٠ منها وأُتلِف، بمساعدة من الخبراء الفنيين على الأرض في ليبيا وقرب الحدود مع الدول المجاورة.[٨] وخصّصت بريطانيا وكندا وهولندا وألمانيا مجتمعة أيضاً مبلغ ٥ ملايين دولار في مجال الدعم الفني لتأمين أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

كما تمثّل عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة الأخرى عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا وماوراءها قضيّة أمنيّة حرجة. الجيران القريبون والبعيدون لديهم مخاوف مشروعة حول مخاطر الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية التي تنشأ في منطقة الساحل وتنتقل إلى ليبيا وغيرها من دول شمال أفريقيا ومن ثمّ إلى أوروبا. وقد ناشدت بعثة للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التي تسلّط الضوء على الآثار المترتّبة على الوضع الليبي على المنطقة، وكالات الأمم المتحدة المساعدة في إدارة الحدود في المنطقة. وفي الواقع، كان الإلحاح واضحاً عندما تسبّب أبناء قبيلة الطوارق المدجّجين بالسلاح، عبر استخدامهم الطرق العابرة للحدود الليبية جزئياً، في سلسلة من الأحداث التي أدّت، في آذار/مارس ٢٠١٢، إلى وقوع انقلاب عسكري في مالي المجاورة.

وفي حين أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن تشاد وموريتانيا والنيجر حقّقت «نجاحا نسبياً» في الحدّ من تدفّق الأسلحة منذ بدء الانتفاضة الليبية في شباط/فبراير من العام

الماضي، ثمّة احتمال بأنه يجري ضخّ أسلحة من أصل ليبي إلى تنظيمات إرهابية. وقالت بعثة الأمم المتحدة أن الأسلحة الليبية التي تعبر النيجر تصل إلى الجماعة الإسلامية المتشدّدة «بوكو حرام» في نيجيريا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يتّخذ من مالي مقرّاً له.

أجرى المجلس الانتقالي مشاورات مع تونس والسودان ومصر المجاورة بشأن جهود أمن الحدود متعدّدة الأطراف، ويساهم المجتمع الدولي في هذا المجال أيضاً. فقد وقّعت إيطاليا اتفاقاً في كانون الثاني/يناير لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود. وتبرّعت الحكومة الكندية بمبلغ ١٠ ملايين دولار خصّيصاً لنزع السلاح، ويساعد الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن وإدارة الحدود.

تبقى مسألة ما إذا كان يمكن للهدوء الهشّ الذي ساد إلى حدّ كبير منذ سقوط القذافي أن يستمرّ، وما إذا كان يمكن إجراء انتخابات في ظل الظروف الراهنة أسئلة مفتوحة جداً. إذ سيبقى الأمن خلال الفترة الانتقالية في أيدي عشرات الآلاف من المتمرّدين المسلحين الموزّعين على عشرات الكتائب في سائر أنحاء البلاد، وبالتالي لايمكن ضمانه.

العدالة الانتقالية والمصالحة

وصفت الميليشيات الثورية، خلال الثورة ومابعدها، مجموعات عدة في البلاد بأنها مؤيّدة للقذافي واتّهمتها بارتكاب جرائم حرب. وكان العديد من هؤلاء «المتهمين» أشخاص من ذوي البشرة الداكنة، يُزعم أنهم مرتزقة أتى بهم القذافي من جنوب الصحراء الكبرى للدفاع عن النظام. وأشار تقرير أصدرته في شباط/فبراير **٢٠١٢** منظمة العفو الدولية إلى عمليات اعتقال وتعذيب متكرّرة للعمال المهاجرين الذين زُعِم أنهم من أنصار القذافي ببساطة بسبب لون بشرتهم.[٩] قبيلتا المشاشيّة والقوالش من جبال نفّوسة وسكان معاقل القذافي السابقة مثل بني وليد وسرت هي أهداف تلقائية للاعتقال التعسفي والعنف.[١٠] فقد تعرّض أشخاص من قبيلة تاورغاء على وجه الخصوص إلى الاعتقالات المستمرّة والعشوائية وسوء المعاملة والتعذيب من

قبل المقاتلين المصراتيين أنفسهم الذين ساعدوا على تحرير طرابلس. ومن المرجّح ألا تُعالَج في الغالب مسألة الاغتصاب، الذي كان أداة للحرب أثناء القتال من جميع الأطراف، بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة به بالنسبة إلى الضحية وعائلتها، أو عائلته. وتواصل كتائب مسلّحة مختلفة في ليبيا احتجاز مابين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ معتقل بصورة تعسّفية ممن يُزعم أنهم مؤيّدون للقذافي في أنحاء البلاد حيث تعرّض الكثير منهم إلى التعذيب.[١١]

ربّما تتمكّن الحكومة المؤقّتة، بمساعدة وتشجيع من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، من إخضاع معظم مراكز الاعتقال التابعة للميليشيات والتي تعمل بشكل مستقل، إلى سيطرة وزارة العدل قبل موعد الانتخابات العامة. بالإضافة إلى ذلك، صاغ المجلس الانتقالي قانون العدالة الانتقالية بدعم كبير من، وتشاور مع، بعثة الأمم المتحدة. يهدف هذا القانون إلى التصدّي للفترة مابين بداية عهد القذافي في العام ١٩٦٩، مروراً بثورة العام ٢٠١١ والانتقال إلى حكومة جديدة بعد انتخابات ٢٠١٢. جرى اقتراح تشكيل مجموعة من اللجان، وتقديم الاعتذارات العامة والتعويضات والمحاكمات، والقيام بعمليات تطهير في أجهزة الخدمة المدنية والأمنية، وكُلِّفَت لجنة لتقصّي الحقائق والمصالحة بالتحقيق في حوادث انتهاكات حقوق الإنسان وحالات اختفاء الأشخاص. وسيتولّى صندوق التعويضات إدارة عمليات تعويض الضحايا، على أن يحدّد المجلس الانتقالي مصادر التمويل والمبادئ التوجيهية الخاصة بها. يجب أن تكون كل جريمة تُعرض على لجنة التحقيق مدعومة بالأدلّة، ويجب أن يُسمَّى الأشخاص المحدّدون المتّهمون بالمسؤولية عن هذه الجريمة، والسماح بإجراء تحقيق شامل قبل أن يُنظر في إجراء المحاكمة أو إصدار حكم.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدّم السريع الذي أُحرِز من الناحية النظرية، سيستغرق تغيير وعي الجمهور باتجاه احترام العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية سنوات عديدة. على سبيل المثال، رضخ المجلس الانتقالي مؤخّراً إلى ضغوط من الكتائب المسلحة لحمايتها من المحاكمة بسبب جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق

الإنسان التي ربّما ارتكبها أفرادها خلال الحرب وذلك بإقرار القانونين **٣٥** و**٣٨** في أواخر نيسان/أبريل. يمنح القانونان العفو عن أي أعمال قد تُعتَبر «ضرورية» خلال ثورة ١٧ فبراير، عسكرية كانت أم غير عسكرية. ووفقاً للقانون الرقم ٣٨، نُشِرَت قائمة من **٣٣٠** شخصاً في منتصف أيار/مايو يمكن طردهم من منازلهم وحرمانهم من الحق في الطعن في الإجراء في محكمة قانونية. وقد سمح هذا القانون بمصادرة أراضي وممتلكات المتّهمين بالارتباط بالزعيم السابق. قوبِل القانونين بإدانة قاسية وسريعة من جماعات حقوق الانسان داخل ليبيا وخارجها على حدّ سواء. كما أُقِرّ القانون الرقم ٣٧، لتجريم الأفعال أو الكلام الذي يعتبر «ضاراً» بجهود ثورة ١٧ فبراير، بما في ذلك «تمجيد» القذافي أو نظامه. لكن هذا القانون أُلغي الأخير في ٦/١٤/ ٢٠١٢. في حين يُعَدّ وضع قانون العدالة الانتقالية واحدة من خطوات عديدة اتّخذها المجلس الانتقالي باتجاه تعزيز سيادة القانون منذ تحرير ليبيا، فلن تكون له قيمة تذكر إذا لم تُتَّخَذ خطوات ملموسة لتنفيذه أو فرض تطبيقه. وبالإضافة إلى افتقارها إلى أنظمة الشرطة والمحاكم القادرة على إدارة إجراءاتها التفصيلية، فإن أحكام القوانين **٣٥** و**٣٧** و**٣٨** تناق ض عملياً الكثير مما يسعى قانون العدالة الانتقالية لتحقيقه.

يتعيّن على الحكومة أيضاً التعامل مع المشكلة الهائلة المتمثّلة بالدعاوى والدعاوى المضادّة المتّصلة بالممتلكات التي صودِرَت ووُزِّعَت خلال حكم القذافي.[١٢] ففي أواخر سبعينيات القرن الماضي، نفّذت حكومة القذافي برنامجاً ضخماً «لإعادة توزيع» الأراضي والممتلكات أثّر على عشرات الآلاف من المواطنين. هؤلاء الأشخاص أو أحفادهم يلوّحون الآن بسندات تمليك قديمة من العهد العثماني أو الإيطالي، ويثيرون ضجّة لاستعادة ممتلكاتهم أو يستخدمون القوة لطرد العائلات من الممتلكات التي يصرّون أنها لهم. هذا وازدادت الأمور تعقيداً بعد إحراق مكتب السجلات المركزية في أوائل الثمانينيات. لم تضع الحكومة حتى الآن مقاربة فعّالة لهذه المشكلة الآخذة في الاتّساع، والتي تؤثّر على سكن ومعيشة الآلاف من الأسر وأمن العديد من البلدات والأحياء.

التحدّيات الانتخابية

كان من المقرّر تلقائياً إجراء الانتخابات في حزيران/يونيو **٢٠١٢** بعد تحرير طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر **٢٠١١**، وهي فترة إعداد قصيرة للغاية بالنسبة إلى بلد خرج للتوّ من ثورة وحرب أهلية، ولايتوفّر على أي خبرة حقيقية سابقة في الانتخابات. ومع ذلك، تحرك المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة بسرعة. طُرِح مشروع قانون الانتخابات، وعُيِّنَت المفوّضية الوطنية العليا للانتخابات، وبدأت الاستعدادات لتسجيل الناخبين، ونُشِر في نهاية المطاف قانون للأحزاب السياسية أيضاً.

أصدر المجلس الانتقالي المسوّدة الأولية لقانون الانتخابات بمشورة ودعم فني من بعثة الأمم المتحدة وخبراء في مجال الانتخابات، وعُرض المشروع الأصلي على الجمهور لإجراء مناقشة مفتوحة في مطلع كانون الثاني/يناير. اقترح القانون نظاماً انتخابياً أكثرياً بسيطاً في دوائر انتخابية فردية أو صغيرة، لملء **٢٠٠** مقعد في الجمعية التأسيسية، وخصَّص حصّة للمرأة بنسبة **١٠** في المئة. طالب جزء من المجتمع المدني والجماعات السياسية المختلفة بإدخال التمثيل النسبي، واحتجت الجماعات النسائية أن حصة **١٠** في المئة ليست كافية.

بعد ذلك أصدرت اللجنة مشروعاً منقّحاً في آذار/مارس اقترح نظاماً مركباً، حيث يَملأ **١٢٠** من المقاعد الـ**٢٠٠** في البرلمان عبر النظام الأكثري ومن مرشحين مستقلين، فيما تُملأ المقاعد الـ٨٠ المتبقية عن طريق التمثيل النسبي من بين قوائم حزبية متنافسة؛ ويُشترَط في القوائم الحزبية تناوب المرشحين من الذكور والإناث. إن إدراج التمثيل النسبي سيسمح بتمثيل المجموعات السياسية والمدنية الصغيرة، والتي قد تُهمَّش في النموذج الأكثري. وتمثيل الجنسين بالتناوب على القوائم الحزبية سيزيد تمثيل المرأة من **١٠** في المئة إلى حوالي **٢٠** في المئة.

من حيث تقسيم الدوائر، قسمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجموع المقاعد الـ**٢٠٠** إلى ثلاث مناطق تندرج تقريباً في المحافظات التقليدية: **١٠٦** مقاعد للمنطقة الغربية (طرابلس)، و**٦٠** مقعداً للمنطقة الشرقية التي تضم بنغازي (برقة)، و**٣٤** مقعداً

للجنوب (فزان). ومن ثم تُقسَّم تلك المناطق إلى دوائر انتخابية مختلفة، يعتبر عددها مرتفعاً، لأن من المقرّر انتخاب شاغلي معظم مقاعد الأكثرية الـ**١٢٠** من دوائر انتخابية فردية أو صغيرة. في بعض المدن والمناطق، يبدو تقسيم الدوائر واضحاً وصريحاً، لكن في مناطق أخرى، ثمّة خلاف بشأن المكان الذي يتم فيه رسم الخطوط. يزداد هذا التحدّي صعوبة لأن ليبيا لم يكن لديها دوائر انتخابية حقيقية خلال نصف قرن، وغُيّر هيكلها اللامركزي عشرات المرات، لذلك ليست هناك خريطة إدارية واضحة ومفصّلة موروثة أو مُتوافق عليها.

وستكون إدارة العملية الانتخابية تحدّياً بحد ذاتها. إذ يقدّر مسؤولون ليبيون أنهم يحتاجون إلى حوالى **٤٥** ألف شخص في يوم الانتخابات لإدارة عملية الاقتراع والفرز، بما في ذلك قضاة في أماكن رئيسة، فضلاً عن موظفي الخدمة المدنية وأفراد الأمن. ومع أن عمليات التدريب تجري على قدم وساق بمساعدة من المجتمع الدولي، ومع أن الانتخابات أُجِّلَت إلى ٧ تموز/يوليو، من المؤكّد أنه ستكون هناك الكثير من المشاكل الإدارية والمخالفات في يوم الانتخابات.

تحديد الأهليّة

على صعيد آخر، كانت عملية تحديد من سيُسمح لهم بالترشُح والتصويت في الانتخابات عملية معقّدة. ففي الوقت الحالي، تحظر قوانين المجلس الانتقالي الترشح للمناصب العامة على الليبيين الذين ثبت بحكم قضائي أنهم تورّطوا في ممارسات فاسدة أو كانوا ينتمون مباشرة إلى المؤتمرات أو اللجان الشعبية أو الحرس الثوري في النظام السابق (ما لم يكونوا أظهروا تأييدهم لثورة ١٧ فبراير في بدايتها). كما يمنع من الترشُح الأعضاء الحاليين أو السابقين في المجلس الانتقالي أو الحكومة المؤقّتة أو المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، أو رؤساء المجالس المحلية.

لاتنتهي الشروط عند ذلك الحدّ. فالأشخاص الذين ارتكبوا «أعمالًا غير قانونية ضد الليبيين سواء في الداخل أو في الخارج»، والذين لهم «علاقات مهنيّة أو تجارية

مؤكّدة مع الزعيم السابق، وكبار المسؤولين في إدارته أو عائلته»، والذين «تعاونوا مع النظام في مقابل الحصول على عمل» لايمكنهم الترشّح. ونظراً إلى إدماج آلاف الليبيين في دولة القذافي، وبعضهم ذو كفاءات جيدة، تهدّد هذه الشروط باستبعاد شريحة واسعة من المرشّحين المحتملين قد تحتاجها البلاد في المرحلة الانتقالية ومابعدها. والآن، يمكن لعدد من الطعون المرفوعة من المرشّحين الذين ينازعون حرمانهم من الترشّح أن تحرف العملية الانتقالية عن مسارها، وخاصّة إذا ما أُجبر المجلس الانتقالي على تأجيل الانتخابات مرة أخرى.

ثمّة حظر آخر أثار انتقادات في ظل الظروف الراهنة يتعلّق بالجيش الوطني، الذي لم يُمنع أفراده من الترشّح وحسب –وهو مايعتبر أمراً طبيعياً– بل مُنِعوا من التصويت كذلك. في هذه الأثناء، يظل الثوار المسلّحون، الذين تحاول الحكومة المؤقّتة إدماجهم في الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، أحراراً في ممارسة هذه الحقوق. وغني عن القول أن هذا المنطق يعمل على تقويض جهود الدولة لتسريح الميليشيات ودمج أعضائها في الجيش الوطني.

فضلاً عن ذلك، هناك جدل حول مسألة مَن هو ليبي ومن هو ليس كذلك، بالنظر إلى أن القذافي منح الجنسية لآلاف الأشخاص ممن لم يولدوا في ليبيا، ومعظمهم من أصل أفريقي من جنوب الصحراء، بزعم أن يتمكّنوا من دخول البلاد لدعم النظام والقتال من أجله. ثمّة جرح آخر مفتوح هو جرح قبيلة تاورغاء. فقد أُخلِيَت بلدتهم، التي يبلغ عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة، بعنف على يد الكتائب المصراتية، التي اتّهمت أفراد القبيلة آنذاك بارتكاب أعمال وحشيّة. ويعترض المتمرّدون المصراتيون ومتمرّدون آخرون على إدراج تاورغاء أو أي مجموعة يزعم أنها موالية للقذافي في عملية التصويت. إضافةً إلى ذلك، لايزال الكثير من هؤلاء الأفراد وغيرهم ممن يعتبرهم الثوار متحالفين مع النظام السابق رهن الاعتقال التعسّفي على أيدي الميليشيات، وبالتالي يجري استبعادهم من عمليات تسجيل الناخبين.

على الرغم من هذه النقاط الخلافية، مضت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قُدُماً في برنامج نشيط لتسجيل الناخبين، وتلقّت المساعدة من منظمات المجتمع المدني،

وكذلك من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمعهد الوطني الديمقراطي الأميركي. وفي أوائل حزيران/يونيو، أعلنت مفوضيّة الانتخابات أنها سجّلت **٢,٧** مليون ناخب، أو ما يزيد عن ٧٠ في المئة من الناخبين «المؤهّلين». كما أعلنت عن تسجيل واعتماد **٢٦٣٩** من المرشحين الأفراد، للدوائر الانتخابية التي تعتمد النظام الأكثري، و**٣٧٤** قائمة حزبية لدوائر التمثيل النسبي. ولم يُعلن عدد المرشحين الأفراد والقوائم الحزبية التي منعتها المفوضية من خوض الانتخابات، لكن من الواضح أنه كبير، وهؤلاء المرشّحون الذين مُنِعوا هم الأشخاص الذين يقدّمون شكاوى يمكن أن تؤخّر الانتخابات.

الانتخابات المحلّية

في حين تمضي قُدُماً الاستعدادات لإجراء انتخابات وطنية، عقدت بلدات ومدن عدة انتخاباتها المحلية مؤخّراً، وذلك من دون تنسيق مع المفوّضية الوطنية العليا أو السلطات المركزية. وهذا قد يُنظر إليه على أنه يمثّل تحدّياً للسلطة المركزية، أو أنه أمر مفيد للفوضية العليا لأن هذه البلدات أعدّت قوائم الناخبين، واكتسبت خبرة في إدارة العملية الانتخابية. وحتى كتابة هذه السطور، نظّمت كل من زوارة وتاجوراء ومصراتة وبنغازي والأبيار انتخابات ناجحة لاختيار أعضاء المجالس المحلية، ويجري التحضير لعقد انتخابات محلية في ثلاث بلدات أخرى على الأقلّ هي درنة والبيضاء وترهونة.

في جميع الحالات، ارتُجِلَت العمليات الانتخابية من خلال مبادرات قام بها المواطنون. ولم يكن الهدف تأسيس مجالس منتخبة وحسب، بل أيضاً أن تسمّي هذه المجالس ممثّل البلدة إلى المجلس الانتقالي ليحلّ محلّ الممثّلين غير المنتخبين. عقدت أولى هذه الانتخابات المحلية في زوارة في صيف العام **٢٠١١**، وذلك قبل نهاية الحرب. كانت تلك الانتخابات ذات طابع تقليدي جرى فيه تسمية رئيس المجلس من جانب مجموعة من المواطنين الذين يرفضون المجالس التي نصّبت نفسها والتي نشأت في بداية الحرب. ومن ثم عيّن رئيس المجلس هذا أعضاءً إضافيين في المجلس وفقاً للأعراف المحلية. ونظراً إلى صغر حجم المدينة (حولى ٤٠ ألف نسمة)، والمستوى العالي من الثقة

المجتمعية المحلية، تمّت العملية في غضون أسبوعين؛ ومع أن **٣٠٠٠** فقط من أبناء زوارة شاركوا في التصويت، فقد لقيت النتائج قبولًا حسناً بشكل عام.

مع إجراء المزيد من الانتخابات المحلية، كان ثمّة اتجاه ملحوظ نحو عمليات أكثر تنظيماً لتسجيل الناخبين وتأهيل المرشّحين. فقد طالب السكان في المدن التي تضم أعداداً أكبر من السكان، في تاجوراء مثلًا، إحدى ضواحي طرابلس الجنوبية (**١٢٠** ألفاً)، ومصراتة (**٢٧٠** ألفاً)، بأن تكون العملية أكثر تنظيماً، مع أن هذه العمليات نشأت بالطريقة نفسها كما حدث في زوارة. وفي كلتا المدينتين، سُمِّيَت لجان الانتخابات التي وَضعت المبادئ التوجيهية لتنظيم الانتخابات والمشاركة فيها من جانب مجموعات من المواطنين الساعين لاستبدال المجالس التي تشكّلت خلال الثورة.

نظّمت تاجوراء عملية انتخابية على مرحلتين: في الخطوة الأولى، سُمِّي المرشّحون من كل واحدة من الدوائر الانتخابية السبع التي حدّدتها اللجنة، وسُجِّل الناخبون باستخدام بطاقات الهوية الشخصية كمراجع ومايسمى بـ«دفتر العائلة»، وهو وثيقة كانت تُستَخدَم في عهد القذافي لتوزيع الإعانات والحصص التي تقدّمها الحكومة على الأسر؛ وفي الثانية، أجريت عملية التصويت على المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم.

في مصراتة، دُعي د. محمد بروين، وهو شخصية أكاديمية بارزة، من مواليد مصراتة، ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تكساس الأميركية، إلى قيادة العملية الانتخابية. وبفضل خبرة بروين، كانت مصراتة أول بلدة تطوّر عملية انتخابية محدّدة بوضوح. سُجِّل خمسة وستون في المئة من المواطنين في المدينة، ونُظِّمَت عملية فرز لاستبعاد أعوان النظام السابق أو غيرهم ممن قد يكونوا غير مؤهّلين لأسباب قانونية. كانت كل اجتماعات اللجنة علنيّة، وبسبب درجة الشفافيّة والصّرامة التي أصرّ عليها بروين، نظر المصراتيون والليبيون إلى الانتخابات على أنها مشروعة تماماً. فقد صوّت ما يقرب من **٥٠** ألفاً، أو **٥٩** في المئة، من المسجَّلين. وأصبحت قصة نجاح مصراتة نموذجاً للانتخابات المحلية الأخرى في جميع أنحاء البلاد، ووفّرت زخماً للانتخابات الوطنية.

عقدت بنغازي انتخاباتها في أيار/مايو، واعتمدت على نموذج مصراتة في استعداداتها، بيد أن عدد سكانها الكبير (مليون نسمة) والمتنوّع طرح تحدّيات خاصّة.

فقد استخدم المنظّمون في بنغازي مساعدة دولية لتنظيم عملية الانتخابات الخاصة بهم. وقامت منظمة غير حكومية تتّخذ من السويد مقرّاً لها هي «المؤسسة الدولية للمساعدة الانتخابية IDEA International» بتدريب نحو **٥٠٠** من السكان المحليين لتنظيم وتنفيذ العملية في الوحدات الانتخابية الـ**١٣٥** في المدينة، وقدّمت منظمات الاتحاد الأوروبي الحبر وصناديق الاقتراع. ويشارك عدد من منظمات المجتمع المدني الليبي أيضاً في مهام تتراوح مابين تثقيف الناخبين ورسم الخرائط الانتخابية.

عموماً، يمثّل تنظيم هذه الانتخابات المحلية عرضاً للديمقراطية مثيراً للإعجاب يقوده مواطنون عاديون. وإذا ما أظهر الليبيون الالتزام نفسه إزاء الانتخابات الوطنية كما فعلوا في بعض الانتخابات المحلّية الأخيرة، فستتحسن فرص نجاح انتخابات الجمعية التأسيسية وتؤتي ثمارها، وستقبل الغالبية العظمى من السكان النتائج. ومع ذلك، وفيما تجري الاستعدادات للانتخابات على قدم وساق، فإن نجاح أو فشل الانتخابات الوطنية يعتمد في نهاية المطاف، كما هو حال معظم الأمور في ليبيا اليوم، على الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر.

مشهد الأحزاب السياسية

بعد أن ألغى المجلس الوطني الانتقالي القيود التي كانت مفروضة في عهد القذافي على تشكيل الأحزاب السياسية في أعقاب الثورة، ظهرت عشرات الأحزاب ذات التوجهات المختلفة. وشكّلت النزعات الإسلامية المعتدلة والسلفية والقومية والليبرالية واليسارية أحزاباً، في حين عكست أحزاب أخرى مرجعيات محلية أو قبلية أو إقليمية. وستلعب هذه الأحزاب السياسية دوراً مهماً في انتخابات البرلمان كجزء من نظام التمثيل النسبي. ومع ذلك، أخّر المجلس الانتقالي كثيراً صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية، ماحَدَّ من نموّ الاحزاب وقدرتها على تأطير النقاش الوطني في الفترة التي تسبق الانتخابات. وجرت الموافقة في نهاية المطاف على قانون الأحزاب السياسية الرقم **٢٩**، يوم **٢٤** نيسان/أبريل **٢٠١٢**، لكن وكما كان الحال مع العديد من أجزاء

التشريعات الصادرة عن المجلس الانتقالي، جرى بعدها تعديل القانون إثر ضغوط مارستها مجموعات مختلفة، وهم الإسلاميون في هذه الحالة.

نصّت النسخة الأولى من قانون الأحزاب السياسية على ألا تمارس الأحزاب التمييز على أساس الانتماء القبلي أو المناطقي أو الديني. هذا لم يمنع تشكيل أحزاب لديها هذه الهويات في جوهرها، لكن لم يسمح للأحزاب بأن ترفض قبول عضوية أي مواطن بناء على المعايير القبلية أو المناطقية أو الدينية. وبعد أسبوع، وفي أعقاب ضغوط مارستها الأحزاب الإسلامية التي شعرت أنها مستهدفة، صدر مشروع ثانٍ أسقط شرط عدم التمييز.

عدا ذلك، يحظر قانون الأحزاب الحصول على تمويل أجنبي أو أن يكون الحزب «امتداداً لجماعة خارجية». وينصّ القانون على أن توفّر الحكومة الدعم المالي للأحزاب: يجري توزيع نسبة ٥٠ في المئة بالتساوي بين الأحزاب، وتوزَّع نسبة ٥٠ في المئة أخرى وفق نسبة الأصوات التي ينالها في الانتخابات، شرط أن يحصل على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات والبالغ ٣ في المئة. وتحتفظ الدولة بالقدرة على طلب القيام بعمليات التفتيش والمصادرة أو تعليق نشاط الحزب بقرار من المحكمة، وهي سلطة تدعو إلى الريبة نظراً إلى الحالة الراهنة المتردّية للمحاكم في ليبيا. وينصّ القانون على أنه يحظر على أفراد قوات المسلحة النظامية وعلى السلطة القضائية المشاركة في الحياة السياسية الحزبية، لكنه لايمنع أفراد الميليشيات المسلّحة من المشاركة. وهذا يعيد إلى الأذهان المادة المثيرة للجدل في إذا ما أظهر الليبيون الالتزام نفسه إزاء الانتخابات الوطنية كما فعلوا في بعض الانتخابات المحلية الأخيرة، فستتحسّن فرص نجاح انتخابات الجمعية التأسيسية وتؤتي أكلها، وستقبل الغالبية العظمى من السكان النتائج. قانون الانتخابات التي تمنع الفئة الأولى السابقة، ولكنها لاتمنع الفئة الأخيرة، من التصويت أو الترشُّح للمناصب.

تعدّ جماعة الإخوان المسلمين الليبية بحزبها، الذي أسّسته مؤخّراً «حزب العدالة والبناء» أكثر الأحزاب السياسية تنظيماً.[١٣] فقد أعلنت جماعة الإخوان بالفعل أنها ترحّب بغير الإخوان كأعضاء في الحزب، وهذا يظهر بالفعل مؤشّرات على أنها تعلّمت من

حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان المصرية من خلال تبنّي التحوّل الديمقراطي، والتحضير للانتخابات، والانتقال نحو مواقف أكثر وسطيّة وبراغماتية. ومن المرجّح أن يُحسِن حزب الإخوان المسلمين صنعاً بطرح مرشّحين في الدوائر التي تعمل وفق نظام الأكثرية ذات العضو الواحد، وكذلك في نظام قائمة التمثيل النسبي. شُكِّل حزب الإصلاح والتنمية، على الرغم من تشابهه في الاسم مع حزب الإخوان المسلمين، على يد مجموعة من العلماء المسلمين في بنغازي، الذين يؤيّدون أيضاً دولة قائمة على المبادئ الإسلامية. وبما أنه متميّز عن حزب العدالة والبناء، فإنه قد يحقّق أيضاً نتيجة طيّبة على المستوى المحلي إن لم يكن على المستوى الوطني.

في طرابلس، تعاونت شخصيتان بارزتان، عبدالحكيم بلحاج الذي سبق ذكره، والشيخ علي الصلّابي صاحب النفوذ والتأثير، لتشكيل حزب إسلامي آخر هو التجمع الوطني للحرية والعدالة والتنمية. ومن المرجّح أن يكون لهذا الحزب وجود كبير في طرابلس، ويمكن أن يكون إما منافساً محتملاً أو شريكاً لجماعة الإخوان المسلمين. إذ يؤكّد الصلّابي أن أهداف التجمع الوطني تستند إلى تفسير معتدل للعقيدة، وأن الحزب أكثر وطنية في نواياه من الإسلاميين. ويقول المنتقدون أن روابط قادة الحزب مع قطر تخفي أجندة اجتماعية وسياسية أكثر محافظة.

إن السلفية قوة جديدة ومتنامية بسرعة في ليبيا، وربما تحقّق نتيجة انتخابية مفاجئة كما حدث في مصر. وقد شارك السلفيون الليبيون في الثورة، واشتبكوا مع جماعات ومؤسسات أخرى أكثر اعتدالًا أو غير إسلامية، منذ سقوط نظام القذافي. لم يظهر في الساحة أي حزب سياسي سلفي مهيمن حتى الآن، بيد أن التيار السلفي قوي. وحتى من دون وجود حزب قوي، يمكن للسلفيين أن ينافسوا على المقاعد الـ ١٢٠ التي لاتشترط تسجيل الحزب، ومن المرجح أن يفوزوا بتمثيل كبير في البرلمان.

نسّقت جماعة الإخوان المسلمين الليبية والجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا الأكبر من حيث الحجم، والتي تأسّست في العام، ١٩٨١ أنشطتهما في الخارج حتى بداية الثورة. ومع اقتراب موعد الانتخابات، أظهرت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بعض الجاذبيّة على الصعيد الوطني، غير أن جذورها الاجتماعية أضعف من جذور منافسيها الإسلاميين.

إن الجبهة مرتبطة على نحو فضفاض بجماعة الإخوان المسلمين لجهة أن كثيراً من أعضاء جماعة الإخوان الأصليين انشقّوا عنها لتشكيل الجبهة الوطنية.[١٤]

كما شُكِّلت جماعات أخرى ذات ميول ليبرالية، مثل حزب ليبيا الديمقراطي، وحزب التغيير الليبي، والحملة الليبية للحرية والديمقراطية. ومع أن الجذور الاجتماعية لهذه الجماعات محدودة، فمن المرجّح أن تحقّق حضوراً ضئيلاً على الأقلّ من خلال نظام التمثيل النسبي، ووجودها في البرلمان في المستقبل سيساعد على ضمان وجود ثقل، مايحاول الحد من هيمنة الإسلاميين، والحفاظ على بعض الاهتمام بقضايا المر أة والحقوق المدنية.

في حين يرجّح أن يكون في الجمعية الجديدة فريق إسلامي قوي، من المحتمل أيضاً أن تتميّز بتمثيل محلّي وقبلي، وهو مايؤدّي بالتالي إلى خلق جمعية تأسيسية مفكّكة ومناطقية إلى حدّ بعيد. إضافة إلى ذلك، إن هذه الأحزاب مهمة على المستوى الوطني، لكن لم يكن لها تأثير كبير في الانتخابات المحلية، سواء من حيث التنظيم أو الإدارة أو النتائج.

صياغة الدستور

إذا ما استُكمِلَت الانتخابات بنجاح، ستكون الجمعية الجديدة أمام مهمتين: تعيين حكومة انتقالية جديدة، والأهم من ذلك، تعيين لجنة لصياغة الدستور، لم تُحسَم إلى الآن مسألة حجمها وتركيبتها. غير أن مجرّد تشكيل لجنة لصياغة الدستور ربّما يشكّل تحدّياً. فقد كانت آخر مرة صاغت فيها ليبيا دستوراً في العام **١٩٥١**، حيث تألّفت اللجنة التي ضمّت ٦٠ عضواً من عدد متساوٍ من ممثّلي المناطق الرئيسة الثلاث في ليبيا، واستغرقت عملية التفاوض على الدستور واستكماله **٢٥** شهراً. واليوم، يرغب العديد من الشرقيين والجنوبيين في الحفاظ على هذا التمثيل المناطقي المتساوي، ويخشون من أن المنطقة الغربية، التي يزيد عدد سكانها أضعافاً على مناطق أخرى، قد تحاول فرض أغلبية. كما أنه لم يُتَّفَق على ما إذا كانت اللجنة ستتألّف من أعضاء الجمعية المنتخبين أو من الخبراء من خارج الجمعية.

ستكون أمام اللجنة، بمجرد تشكيلها، مهمّة شاقة لصياغة الدستور في غضون شهرين. وعلى الرغم من الإجماع الكبير حول الخطوط العريضة للدستور –أن ليبيا ستكون ديمقراطية دستورية تحترم حقوق الإنسان والتعدّدية السياسية– ثمة عدد من القضايا التي ستتطلّب نقاشاً واسعاً، وأخرى ستتطلب ببساطة وقتاً للتفاوض عليها وإدخالها في النصوص النهائية. ومن بين القضايا التي يمكن أن تجتذب نقاشاً خاصاً هي قضايا الفدرالية واللامركزية، وتفاصيل السلطة التنفيذية، ومكانة الدين.

الفدرالية واللامركزية

بينما يضغط الزعماء من الشرق والجنوب عموماً لتحقيق اللامركزية، أو الفدرالية في بعض الحالات، فإن زعماء من طرابلس والغرب يفضّلون عموماً بناء دولة أكثر مركزية. في الواقع، ثمّة العديد من العوامل التي تجذب ليبيا في كلا الاتجاهين المركزي واللامركزي. وما يدفع في اتجاه اللامركزية هي جغرافية البلاد الشاسعة، والتاريخ المختلف للمناطق الغربية والشرقية والجنوبية؛ وأسبقية الشرق في الثورة، وتوزيع موارد النفط والغاز، ولامركزية السلطة العسكرية في جميع أنحاء البلاد للميليشيات المحلية. وتدفع في اتّجاه المركزية الحاجة إلى إعادة بناء دولة فعّالة بسرعة؛ وفرض الأمن والسلطة الوطنية؛ وتأسيس مؤسّسات فعّالة للرقابة المالية والحوكمة؛ وإقامة علاقات دولية قوية، وزيادة صادرات الطاقة.

لا شكّ أن الهويات المناطقية قوية في ليبيا. تاريخياً، كانت البلاد تتألف من ثلاث مناطق منفصلة: طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب. وكان الملك إدريس، الذي حكم ليبيا غداة استقلالها، مهتماً في البداية في أن يكون ملكاً على برقة فقط، وكان في حاجة إلى مَن يقنعه بقبول حكم الإقليمين الآخرين. بدأت الملكية كنظام فدرالي، وبالتالي حافظت على الهويات الإقليمية، وفي وقت لاحق فقط جرى صهرها في دولة موحدة. وفي ظل حكم القذافي، حدثت تغييرات مستمرة في سلطات وحدود الهيئات المحلّية، وفي الطريقة التي يجري بها انتخاب تلك السلطات

أو اختيارها، وفي استقلاليتها أو تبعيّتها المالية. انتقلت السلطة بالتأكيد من الشرق إلى طرابلس والغرب، وتعزّزت مركزية الحكم. وطوال فترة حكم القذافي، تسبّبت سيطرة الغرب في حدوث توتّرات مع بنغازي والشرق، ما أدّى إلى اضطرابات وانتفاضات متكرّرة. ولذا ليس من المستغرب أنه مع بدء هبوب رياح الربيع العربي، بدأت الثورة في بنغازي والشرق. ولحسن الحظ، لا تتعزّز الهويات المناطقية بسبب الهويات العرقيّة أو الطائفية، كما هو الحال في بعض الدول العربية الأخرى، ولكن التوتّرات المناطقية تشكّل بالتأكيد جزءاً كبيراً من التحدّيات الانتقالية الحالية في ليبيا.

كما تلعب الموارد دوراً كبيراً في كيفية توزيع السلطة على المستوى الوطني، وتمتلك كل منطقة أدواتها الخاصة للضغط من أجل الحصول على حصة في السلطة. يحوي الجنوب الجزء الأكبر من احتياطيات المياه الجوفية، والتي تمثّل مورداً لاغنى عنه في واحدة من الدول الأكثر جفافاً في العالم. ويقع الجزء الأكبر من صناعة النفط في البلاد في حوض سرت الأوسط ومنطقة بنغازي في الشرق، ويحوي الغرب معظم احتياطيات ليبيا المحدودة من الغاز. وفي حين أن الشرق يحوي نحو ٧٠ في المئة من الثروة النفطية في البلاد، يعادل سكان طرابلس سكان المنطقة الشرقية بأكملها. تستطيع منطقتا برقة وطرابلس الاستفادة من مواردهما لفرض وزنيهما من الناحية السياسية على المستوى الوطني بسبب تشابه أهالي كل منهما على المستوى العرقي واللغوي، وعلى مستوى التضامن القبلي والنَسَبي، والشبكات المجتمعية القوية فيهما. أما قبائل فزان فمنقسمة بشدّة بشكل يمنعها من ممارسة تأثير فعّال على المستوى الوطني.

يفضّل زعماء طرابلس والغرب عموماً بناء دولة مركزية، في حين تضغط قيادات الشرق والجنوب عموماً باتجاه اللامركزية، أو حتى الفدرالية. وفي اجتماع حضره ٣٠٠٠ من الزعماء القبليين والمحلّيين في بنغازي في أوائل آذار/مارس، دعا المجتمعون الى الفدرالية، وأعلنوا، من جانب واحد، إنشاء منطقة برقة الفدرالية التي تضم بنغازي وبرقة التاريخية في شرق البلاد. وفي خطوة لاتخلو من الرمزية عيّنوا أحمد السنوسي ممثّلاً لهم، وهو من سلالة الملك إدريس. قوبل هذا الإعلان بانتقادات

حادّة من المجلس الانتقالي ومن جهات أخرى في غرب ليبيا بل وحتى في شرقها. وأصدر مفتي ليبيا فتوى ضدّه، وحذّرت مصر وتونس وجامعة الدول العربية وآخرون منه كذلك. وفي استطلاع للرأي على المستوى الوطني، قال ٨٠ في المئة أنهم ضد الفدرالية في ليبيا.[١٥]

لم تكن هذه النتيجة غير متوقعة. فكثيراً مايرتبط مفهوم الفدرالية في العالم العربي بالانقسام الوطني والتفكّك، كما أن التجربة المضطربة في العراق لم تساعد. لكن إعلان برقة كشف أنه على الرغم من عدم ترجيح اعتماد الفدرالية في الدستور، سيكون النقاش الدائر حول اللامركزية جدّياً. ويمكن أيضاً أن يُربَط بالنقاش حول وجود نظام من مجلسين يمكن أن تُمثّل فيه المناطق في مجلس الشيوخ بينما يُمثّل مجلس النواب عامة الناس.

سيتعيّن على واضعي الدستور الجديد إيجاد توازن بين دور الحكومة المركزية، ودور الإدارات الإقليمية (المحافظات على سبيل المثال)، ودور السلطات المحلية (البلديات). سيتعّين عليهم أيضاً التعامل مع مسألة عاصمة ليبيا، التي جرى التنازع عليها تاريخياً. فبين العامين **١٩٥١** و**١٩٦٣**، كانت لليبيا عاصمتان. ودستور العام **١٩٦٣** لم يُسَمِّ عاصمة رسمية، حيث أقام الملك إدريس حكومة في بلدة البيضاء الصغيرة الواقعة إلى الشرق من بنغازي. كما لم يعلن القذافي عن عاصمة رسمية، لكنه نقل ثقل الحكومة أولّا إلى طرابلس، ثم في العام **١٩٧٧** إلى المدينة الأكثر مركزية – سرت. وعندما انخرط النظام من جديد مع المجتمع الدولي، أعاد سيف الإسلام معظم الوزارات إلى طرابلس. بدأ المجلس الانتقالي متّخذاً من بنغازي مقرّاً له، لكنه انتقل إلى طرابلس بمجرد أن تحرّرت، وأصدر إعلاناً يقول إن بنغازي ستكون هي «العاصمة الاقتصادية.»

ربما يكمن جزء من الحلّ في تطبيق اللامركزية حتى على أجهزة الحكومة المركزية من خلال، على سبيل المثال، ألا يكون مقرّ الحكومة المركزية في أي من المدن الغربية أو الشرقية الرئيسة، أو وضع السلطة التنفيذية في مدينة ووضع البرلمان في مدينة أخرى. هناك نماذج مختلفة من البرازيل إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن تستخدم للاسترشاد بها.

لكن حتى مع وجود سوابق يمكن اعتمادها، من المرجّح أن يكون الجدل الدستوري حول مدى وتفاصيل اللامركزية معقداً ومسهباً.

شكل السلطة التنفيذية وتفاصيلها

شهدت البلدان العربية الأخرى التي تمرّ في مرحلة انتقالية مثل تونس ومصر واليمن جدلًا حول نظامي الحكم الرئاسي والبرلماني. ومع أن الأحزاب السياسية الرئيسة لم تعلن مواقف حاسمة حيال هذه المسألة، فقد انقسم الرأي، في ورش عمل ضمّت أحزاب سياسية وناشطين من المجتمع المدني، بين ثلاثة نماذج: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، والنظام شبه الرئاسي.[١٦]

يشير أنصار النظام البرلماني إلى ويلات السلطة التنفيذية المركّزة في ظل حكم القذافي، مع العلم أن القذافي لم يعلن نفسه رئيساً للبلاد. وهؤلاء يخشون من أن رئاسة قوية سوف تعيد خلق الأنماط القديمة للاستبداد، ويؤكّدون أن الطبيعة التعدّدية للثورة تتطلّب آلية للمشاركة الواسعة في السلطة تتحقق بالشكل الأفضل من خلال نظام برلماني.

أما أنصار النظام الرئاسي فيقولون أن ليبيا في حاجة ماسّة إلى سلطة تنفيذية قوية وفعّالة، وأن أفضل وسيلة لتأمين ذلك يكون غبر النظام الرئاسي. وهم يجادلون بأن تفتيت السلطة في الوضع الراهن مابعد الثورة هو بالضبط نقطة ضعف ليبيا، ويتعيّن التغلب عليه من خلال سلطة تنفيذية قوية منتخبة شعبياً. ويقولون أيضاً أن النظام الرئاسي سيكون الأكثر كفاءة في اتّخاذ العديد من القرارات والمبادرات التي ينبغي اتّخاذها بسرعة كي تتعافى الدولة والاقتصاد.

ويحاول أنصار النظام شبه الرئاسي أخذ الموقف الوسطي بين الاثنين السابقين. فهم يشيرون إلى النموذج الفرنسي الذي يتقاسم فيه الرئيس المنتخب شعبياً السلطة التنفيذية مع رئيس وزراء يكون مسؤولًا أمام البرلمان، ويؤكّدون أن هذا المزيج هو الأفضل لليبيا في مرحلة مابعد القذافي.

مكانة الدين

إن أكثر من **٩٥** في المئة من سكان ليبيا هم من المسلمين السنّة الذين يتبعون المذهب المالكي، وبالتالي فإن الدين هو أحد عوامل الوحدة عموماً. وفي حين تمثّل السلفية اتجاهاً مهماً، تجري موازنتها بحضور واسع لجماعة الإخوان المسلمين الأكثر اعتدالًا، وتيار صوفي قديم العهد. وعلى الرغم من وجود تدرّج للتفسيرات المحافظة والأكثر ليبرالية للإسلام السني في ليبيا، ليست هناك انقسامات دينية أو طائفية كبيرة كما هو الحال في المشرق العربي أو حتى في مصر. ومع ذلك، هناك جماعات علمانية وليبرالية وجمهور أنصار لها، وإن كان صغيراً، قلقون من الاتجاه الإسلامي القوي، وسيسعون إلى الحدّ من الإشارة إلى الإسلام في الدستور.

أعلن المجلس الوطني الانتقالي، في الإعلان الدستوري الذي أصدره في آب/أغسطس، أن «ليبيا دولة ديمقراطية، وأن الشعب مصدر السلطة؛ والإسلام دين الدولة، والشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع». ومن المرجح أن تبقى هذه اللغة في الدستور الجديد، لكن الجماعات العلمانية والليبرالية ستكون حريصة على منع الإشارات إلى الإسلام والشريعة من التوسّع أكثر في أجزاء أخرى من الدستور. إذ أن المجتمع المدني والفئات الاجتماعية الأخرى قلقة بشكل خاص، كما هو الحال في الدول العربية الأخرى التي تمرّ بمرحلة انتقالية، بشأن حقوق ومكانة المرأة وحرية المواطنين الليبراليين والعلمانيين في اختيار نمط حياتهم.

عندما تنتهي اللجنة الدستورية من إنجاز مسوّدة الدستور، ستمضي المفوّضية العليا للانتخابات قُدُماً في تنظيم استفتاء وطني على ذلك. في حال قبول الدستور، فإنه يصبح قانوناً، وإذا رُفِض، فسوف تكون أمام لجنة الصياغة مهلة ثلاثين يوماً لتعديل مسوّدة الدستور وإعادة تقديمه للاستفتاء. وبعد أن تتم الموافقة على الدستور، ستجرى انتخابات لمجلس تشريعي جديد في غضون **٢١٠** أيام، وستُنتَخَب السلطات التنفيذية الجديدة وتُشكَّل. وإذا نجحت ليبيا في تخطّي هذه الخطوات كلها، فستكون بذلك قد أكملت المرحلة الأولى من الانتقال الصعب من الدكتاتورية إلى أول طريق الديمقراطية.

ما بعد المرحلة الانتقالية

إذا ما أكملت ليبيا المرحلة الانتقالية الأولية – إجراء الانتخابات وصياغة الدستور وتشكيل سلطة جديدة – فستواجه بعد ذلك العديد من التحدّيات على المدى الطويل. فأمامها تحدي بناء مؤسّسات دولة فعّالة وشفّافة قادرة على إدراة شؤون البلاد وتقديم الخدمات اللازمة، وإكمال عملية دمج الثوّار واستعادة احتكار الدولة للقوة. ويتع على قادة ليبيا الجدد أن يحدّدوا كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوّع، يمكنه خلق فرص عمل ودَخْل للأجيال الصّاعدة. ولا بدّ من رعاية المجتمع المدني، الذي ازدهر خلال الثورة، والذي يعتبر أساسياً لخلق مجتمع ليبي أكثر ديمقراطية على نحو مستدام. هذه القضايا ذات أهمية كبيرة، لكنها لاتزال وراء الأفق بالنسبة إلى معظم الليبيين الذين يشعرون بالقلق تجاه احتياجاتهم الأمنية وسبل عيشهم المباشرة، لأنهم يسعون إلى تجاوز غموض الفترة الانتقالية الى دولة أكثر ديمقراطية وفعّالية.

تواجه ليبيا تحديات عميقة الجذور ومعقّدة. لكن في النهاية، يبقى مايمكن أن يقوم به العالم الخارجي من أجل ليبيا محدوداً. فنجاح أو فشل عملية الانتقال الليبية يعتمد على القرارات التي يتّخذها الليبيون أنفسهم، كما ينبغي أن يكون عليه الحال. إن فرصة تطوير ديمقراطية مستدامة في ليبيا موجودة بالتأكيد. وفي حين أن غياب مؤسسات الدولة الناجزة أدّى إلى تعقيد جوانب العملية الانتقالية، فقد يكون أيضاً فرصة لإعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد من صفحة بيضاء، بدل التصارع مع القوى المؤسّسية الراسخة من النظام القديم، كما هو الحال في مصر.

ومع ذلك، المرحلة الانتقالية في ليبيا في وضع حرج وصعب: البلاد لديها فرصة جيدة للخروج من واحدة من أسوأ الدكتاتوريات في العالم، وبدء الطريق لبناء دولة ديمقراطية ومزدهرة. لكن العثرات كثيرة، والأخطاء التي يمكن ارتكابها على طول الطريق عديدة. يعود الأمر إلى القيادة الانتقالية الليبية والشعب الليبي لاجتياز طريقهما من خلال خوض التحدّيات المباشرة المتمثّلة بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وصياغة

دستور جديد. وبعد ذلك يمكنهما أن يلتفتا إلى التحدّيات طويلة الأمد لبناء ليبيا مستقرّة وآمنة ومزدهرة، وديمقراطية مستدامة.

الهوامش

١. Barak Barfi, "Who Are the Libyan Rebels? Inside Their Leadership Structure," New Republic, April 30, 2011, www.tnr.com/article/world/87710/libya–rebels–gaddafintc–saif.

٢. Chris Blanchard, "Libya: Transition and U.S. Policy," Congressional Research Service (CRS), March 28, 2012, 22, http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf; Sophie Quinton, "The Quest for Libya's Frozen Assets," Atlantic, August 26, 2011, www.theatlantic.com/international/archive/2011/08/the–quest–for–libyas–froze-nassets/ 244171.

٣. "Libya Rises Fast From the Ashes," National, May 20, 2012.

٤. Amanda Kadlec, "Disarming Libya's Militias," Sada, February 16, 2012, http://carnegieendowment.org/sada/2012/02/16/disarming-libya-s-militias/9of5.

٥. Wolfram Lacher, "Is Autonomy for Northeastern Libya Realistic?" Sada, March 21, 2012, http://carnegieendowment.org/sada/2012/03/21/is–autonomy-for-northeasternlibya-realistic/a431.

٦. Robert Worth, "In Libya the Captors Have Become the Captive," New York Times, May 9, 2012.

٧. "8,000 Libyans Enlist to Protect Borders, Oil," Agence France–Presse, March 31, 2012, www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5jPlD9BMuNsChs0UHqh9PYGb pAYSA?docId=CNG.5ba00d350acdc99f903fb64f33d3cb13.891,

٨. Blanchard, "Libya: Transition and U.S. Policy," 5.

٩. المرجع السابق.

١٠. المرجع السابق.

١١. المرجع السابق، ١٤.

١٢. Robert Worth, "Libyans Consider Recovery of Property Confiscated by Qaddafi," New York Times, May 14, 2012.

١٣. Omar Ashour, "Libyan Islamists Unpacked: Rise, Transformation and Future," Brookings Policy Briefing, May 2, 2012, www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/201220%02/5/libya%20ashour/omar%20ashour%20policy%20briefin g%20english.pdf

١٤. المرجع السابق.

١٥. أنظر http://twitter.com/#!/ilibico/status/177440917068845056/photo/1

١٦. "Libya's New Constitution: Towards an Inclusive and Democratic Social Contract," Forum for Democratic Libya in Partnership With Beyond Reform and Development, Briefing Report, May 2012.

بول سالم مدير «مركز كارنيغي للشرق الأوسط».

أماندا كادليك محلّلة رئيسة لقضايا الشرق الأوسط ومساعدة باحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط.



الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن
من التشكل إلى التفكك

عادل مجاهد الشرجبي*

مقدمة

منذ انتصاره في حرب صيف **١٩٩٤** بدأ الرئيس علي عبد الله صالح التفكير في تحويل النظام السياسي إلى نظام عائلي، بتأبيد بقائه في منصب رئيس الجمهورية، وتوريث نجله الأكبر أحمد علي عبد الله صالح بعد وفاته. وقد أخذ في إقصاء كل القوى السياسية من المجال السياسي، وإضعاف المجتمع من خلال تفتيته إلى كيانات صغيرة على أسس طائفية ومذهبية وقبلية، وتأجيج النزاعات بين أقسام المجتمع، وانفرد باتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع السلطة والثروة، فبات على خصومة مع كل الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع اليمني، ومع معظم شيوخ القبائل الكبرى، والقادة الدينيين. ومنذ عام **٢٠٠٣** بدأت قوى اللقاء المشترك تطالب بتغيير النظام الانتخابي، واعتماد نظام الانتخاب النسبي عوضاً عن نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة في دوائر صغيرة، غير أن الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة لم يتوصلوا إلى توافق كامل

* أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء عضو مجلس أمناء المرصد اليمني لحقوق الإنسان – اليمن

حول تعديل النظام الانتخابي. وفي نهاية عام ٢٠١٠ وضع الحزب الحاكم مشروعاً لتعديل الدستور، يتضمن تعديل المادة ١١٢ منه، بحيث يتم إلغاء تحديد الولايات الرئاسية المنصوص عليها في المادة المذكورة. وأقر مجلس النواب مشروع التعديل مبدئياً، ووافق على تعديل قانون الانتخابات وفقاً للرؤية التي قدمها الحزب الحاكم، دون التوافق مع أحزاب المعارضة.

رداً على الإجراءات المنفردة التي اتخذها الحزب الحاكم، أصدر تكتل أحزاب اللقاء المشترك في ١٣ ديسمبر ٢٠١٠ بياناً، «دعا فيه المناضلين وأنصاره وشركاءه وجميع أفراد الشعب إلى هبة غضب شعبية متواصلة وشاملة لا تهدأ إلا باستعادة خياراته الوطنية الديمقراطية المشروعة وحقه في التغيير وتحقيق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة وفي العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وحقه في مشروعه الديمقراطي التعددي وفي حياة حرة وكريمة»[١]. وفي نهاية الأسبوع الأول من يناير ٢٠١١، دعت أحزاب اللقاء المشترك الجماهير إلى «تصعيد الاحتجاجات الشعبية في مختلف المحافظات، وبناء حركة شعبية وطنية واسعة في مجابهة السياسات والتوجهات التي تعتمدها السلطة (..)، وتهيئة أنفسهم لتحمل تبعات نضالهم السلمي، وتقديم ما يحتاجه الوطن من تضحيات»[٢]. وقد حدد تكتل اللقاء المشترك يوم ٣ فبراير لتنظيم اعتصامات احتجاجية في محافظات الجمهورية. مع ذلك لم يكن هدف هذه الاحتجاجات إسقاط النظام، بل من أجل الضغط على الحكومة للقبول بتأجيل الانتخابات، حتى يتم التوافق على تعديل النظام الانتخابي، وإنجاز الحوار بين السلطة والمعارضة حول طبيعة النظام السياسي.

أولًا: إطار مفاهيمي

الثورة ممارسة سياسية لتغيير النظام تغييراً جذرياً وشاملًا، وليست تغييراً في إطار النظام القائم، وتستخدم أساليب وآليات غير تلك التي يقرها النظام القائم. لذلك «لا توصف الثورة بأنها ثورة إلا حين تنجح في إحداث تغيير شامل، وتكوين شكل مختلف للحكومة، أو تأليف كيان سياسي جديد»[٣]. فهدف الثورة كان ولا يزال هو

الحرية[٤]. لذلك فإن الثورة هي في الحقيقة هدم لنظام قائم وبناء نظام جديد، يحقق حرية المواطنين، عبر بناء نظام يقوم على المساواة أمام القانون، وإفساح المجال لجميع المواطنين للمشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على قدم المساواة وعلى أساس تكافؤ الفرص، دون تمييز على أساس الجنس، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو العرق، أو العنصر، أو الانتماء الاجتماعي أو المستوى الاقتصادي، أو أي اختلافات طبيعية أو اجتماعية أخرى. ذلك يعني أن الدولة المدنية هي هدف الثورة، وهي ليست هدفاً بحد ذاته، بقدر ما هي هدف إجرائي، أي هدف وسيلي لتحقيق هدف غائي، يتمثل في المساواة والحرية.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الثورة في هذه الدراسة لا تقتصر دلالاته على الدلالات التقليدية التي أضفيت عليه خلال القرون الماضية، والتي غالباً ما تجسّدت في الأعمال العسكرية المسلحة لإسقاط الأنظمة. فالثورات المعاصرة هي ثورات سلمية أو حركات اجتماعية. هذا الاختلاف في دلالات مفهوم الثورة يستتبع تغيراً في طبيعة القوى الاجتماعية التي تنفذ الثورة، وفي طبيعة الآليات التنظيمية. فلم تعد القوات المسلحة أو مليشيات حرب العصابات، ولا حتى النخب السياسية والحزبية، هي الرافعة الاجتماعية للثورة، بل الطبقات الاجتماعية الجديدة. ولم تعد الأحزاب السياسية هي الآليات الملائمة لحشد الجماهير، بل الحركات الاجتماعية، التي تحشد المواطنين لتنفيذ هبة شعبية لإسقاط النظام القائم، وإحداث تحول ديمقراطي، وذلك يتطلب تنظيم المجتمع المدني وتعبئته بأساليب مختلفة وجديدة.

لا تتحقق التحولات الاجتماعية الكبرى بناء على رغبات أو آمال، بل تتحدد في ضوء طبيعة الصراع والقوى المنخرطة فيه. فلا ينجح الثوار في إسقاط النظام، وبناء الدولة المدنية إلا إذا استطاعوا تفكيك النظام، وبناء كتلة تاريخية تتبنى أهداف الثورة وتناضل من أجل تحقيقها، والحفاظ على وحدتها وتماسكها. أما إذا لم يستطيعوا بناء الكتلة التاريخية، أو لم يستطيعوا الحفاظ على وحدتها، واستطاع النظام الحفاظ على وحدته، فإن النظام ينجح في القضاء على الثورة. وأما إذا تفككت كتلتا الثورة والنظام، فإن الاحتمال الأكبر يغدو حسم نتيجة الصراع لصالح طرف ثالث. فتفكك النظام مؤذن دائماً بسقوطه، ولكن

ليس لصالح الثوار، بل لصالح طرف ثالث، يكتفي بإسقاط شخوص النظام السابق، لكنه يعمل للحفاظ على مؤسساته وتشريعاته، وإعادة إنتاجها.

ثانياً: الكتلة الحرجة لثورة الحرية والتغيير

منذ عام ٢٠٠٧ كان الشباب والطلاب في اليمن قد فقدوا الثقة بالنخب السياسية والأحزاب، وباتوا ينظرون إليها باعتبارها غير ممثلة لهم، ولا تشكل قناة لإيصال أصواتهم، فراحوا يبحثون عن آليات جديدة في العمل السياسي. وقد اهتدى شباب الجنوب إلى التحول من النضال عبر الأساليب النظامية للأحزاب السياسية، إلى النضال عبر الحركات الاجتماعية، وشكلوا الحراك الجنوبي. وقد استطاع الجمهور الحرج للحركة الجنوبية تحويلها إلى حركة شعبية واسعة خلال فترة قصيرة، لاسيما بعد عقد مهرجان التصالح والتسامح، فالتفت الجماهير في المحافظات الجنوبية حول الحركة. أما في المحافظات الشمالية فلم يستطع الشباب تشكيل كتلة تاريخية للثورة، بسبب طبيعة البنى والعلاقات القبلية السائدة في معظم محافظات الشمال، وكانوا يعولون على محافظة تعز التي بدورها خيّبت أملهم، بعد أن فقدوا الأمل بالأحزاب. وقد عبرت الناشطة بشرى المقطري عن خيبة الأمل هذه في مقال نشرته في نهاية الأسبوع الأول من يناير ٢٠١١ بعنوان: «أوهام الزمن الجميل»، قالت فيه: «كنت اعتقد أن الشارع التعزي وبعيداً عن أحزابه المتخاصمة، له القدرة الفذة على امتلاك مفاتيح الفهم والبناء والمدنية. ومهما كان متعباً ومحطماً، فإنه قادر على تغيير مستقبل اليمن الكالح كعملاق نائم ينتظر الفرصة في اللحظات الحرجة ليهب من رقاده، وينتفض ضد البدائية والهمجية التي نعيشها(...)، صحوت من خيالاتي القديمة مذعورة وأنا أرى المسيرات المؤيدة للرئيس تتوافد من كل القرى كقطيع من الخراف، يسوقها ممثلو الدوائر الانتخابية وقادة الحزب الحاكم(...) وكنت أسأل نفسي هل انتهى ذلك الزمن الذي كان يعول فيه على أهل هذه المدينة باعتبارهم الشرارة الأولى التي ستقود البلاد إلى التغيير وتحقيق العدالة والتنمية؟، هل انتهى

ذلك الزمن إلى الأبد وأن الحياة تغيرت والأحلام تغيرت وأن هذه المدينة التي عاش فيها الإمام أحمد أواخر أيامه ها هي تهب في دورة تاريخية عمياء لتعلن إماماً جديداً ومن سلالة أخرى لليمن لتعيدنا هذه المدينة البائسة إلى ألف سنة سابقة»[٥].

ربما كان هذا الحدث هو الذي ولد لديها ولدى زملائها قناعة بأن رفض الأحزاب ورفض الحركات الشعبية غير المنظمة يشكل نوعاً من العبثية، واهتدت إلى ضرورة التنظيم، ولكن بأسلوب جديد، فأسست مع زملائها حركة شباب من أجل التغيير (إرحل) في مدينة تعز، التي قال أحد ناشطيها: إن أحزاب اللقاء المشترك التي دعت إلى هبة شعبية في الثالث من فبراير ٢٠١١ «كانت تنوي إقامة اعتصام فقط، دون السير في مُظاهرة لرفض الوضع القائم؛ وهذا ما أزعجني كثيراً. لذلك شاركت مع زملائي في تحويل الاعتصام إلى مُظاهرة كبيرة جابت شوارع مدينة تعز، واتجهت إحدى تفريعاتها إلى أمام مُحافظة تعِز»[٦]. ولعبت الكاتبة الصحفية بشرى المقطري* دوراً أساسياً في تأسيس حركة شباب نحو التغيير (ارحل)، ووصفت تأسيسها بأنه جاء «ردة فعل لسياسة المسكنات التي تتخذها السلطة من جهة، ولإقصاء المُشترك للشباب والمثقفين من جهة أخرى»[٧]، وطالبت الشباب بالالتفاف حول الحركة لأنها «تهدف لإشراكهم في صياغة مستقبلهم»[٨]. وفي صنعاء قالت توكل كرمان إن على الأحزاب عموماً والتجمع اليمني للإصلاح بشكل خاص، «النزول للشارع والالتحام بالجماهير للمطالبة بإسقاط النظام ومحاسبته على ما ارتكبه من جرائم بحق المال العام والممتلكات العامة والسكينة العامة ولماذا غدونا دولة فاشلة بعد ثلاثة عقود من حكمه، وليس في الحوار معه أو منافسته»[٩].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن بداية ثورة الحرية والتغيير اليمنية بدأت من خلال نشاط عدد من الحركات الاجتماعية الجديدة، التي شكلت كتلة حرجة للثورة، وفي مقدمها «حركة ١٥ يناير الطلابية» بجامعة صنعاء، وحركة شباب من أجل التغيير (إرحل) في مدينة تعز، وحركة ٣ فبراير «الثورة الشبابية الطلابية» في صنعاء، وهما الحركتان الرئيستان اللتان رفعتا شعار: «ثورتنا ثورة شباب لا حزبية ولا أحزاب». فقد أدرك ناشطوهما حقيقة عجز الآليات النظامية عن تغيير النظام، وفشل الآليات

الديمقراطية في تحقيق التداول السلمي للسلطة، عبر عمليات انتخابية نزيهة وعادلة وحرة، وأن لا مفر أمام الشعب من تغيير النظام عبر ثورة شعبية سلمية، وهبة شعبية تعمل على تبخير سلطة الحكومة، عبر تفكيك النظام من الداخل، لا عبر هدمه من الخارج كما هو الحال في الثورات المسلحة[١٠]. في المقابل لم تكن النخب الحزبية تثق بقدرة الشباب على التغيير، وكانت تعتقد أن الثورة الشبابية لن تصمد، لذلك لم تعلن أحزاب المعارضة عن التحاقها بالثورة.

١. حركة ١٥ يناير الطلابية

بعد ساعات قليلة من إعلان هروب زين العابدين بن علي مساء **١٥** يناير **٢٠١١** أصدرت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء بياناً قالت فيه: «يا شباب اليمن الأحرار: إننا إذ نحيي بإكبار وإجلال رمز البطولة والثورة التونسية شهيد الحرية والديمقراطية العربية البطل محمد البوعزيزي، ندعو الشباب العربي وفي مقدمتهم الشباب اليمني إلى أن يستلهم مضامين الثورة من تجربة الشعب التونسي الذي قدم نموذجا حياً للعالم في الانتصار لحقه في الحرية وكرامة العيش[١١]، وأضاف البيان: «إن تاريخ شعبنا في التصدي للاستبداد والطغيان تاريخ حي وناصع ومثال للاقتداء. ونحن اليوم أمام مشهد يستدعي منا التحرك العاجل للإطاحة بالنظام العسكري القبلي المتسلط على رقابنا منذ ثلاثة وثلاثين عاماً، متمسكين بخيار النضال السلمي الديمقراطي للانتصار لإرادتنا وتحمل تبعات هذا الخيار الأجدى للتخلص من الطغيان»[١٢]، واختتمت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي بجامعة صنعاء بيانها، بدعوة الشعب اليمني بكافة أطيافه ومؤسساته ونقاباته للاضطلاع بدوره التاريخي والانطلاق نحو استرداد الحقوق المصادرة والحفاظ على ما تبقى من الثورة والجمهورية والوحدة[١٣].

في صباح اليوم التالي نفذ القطاع الطلابي للحزب الاشتراكي اليمني مسيرة إلى السفارة التونسية بصنعاء للتهنئة بنجاح الشعب التونسي في إجبار الرئيس بن علي على الهروب، وتعبئة الجماهير اليمنية في العاصمة صنعاء لتنفيذ أعمال احتجاجية شعبية مماثلة

للأعمال الاحتجاجية التي نفذها الشعب التونسي. وعلى الرغم من محدودية المشاركة الشعبية في المسيرة، إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني استجابت للدعوة، فشاركت في المسيرة السيدة توكل عبد السلام كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا حدود، وبعض قادة الحزب الاشتراكي اليمني[١٤]، وبعض المثقفين والإعلاميين[١٥].

كان بيان **١٥** يناير الذي أعلنت فيه المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء الثورة على النظام بداية كرة الثلج للثورة اليمنية، لذلك اعتبر بعض وسائل الإعلام تلك المسيرات أعمالًا احتجاجية مدعومة من الحزب الاشتراكي اليمني، واعتبرتها وسائل إعلام أخرى مجرد مظاهرات تأييد للثورة التونسية، ما دفع (هاني الجنيد) سكرتير المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء إلى إصدار تصريح قال فيه: «إن الثورة ليس لها أي علاقة بالحزب الاشتراكي أو أي حزب سياسي أخر، وأن الشباب خرجوا من ذات أنفسهم دون صدور أي أوامر حزبية بخروجهم. فالناس فقدوا ثقتهم بالأحزاب سواء أحزاب اللقاء المشترك أو الحزب الحاكم وباتوا يبحثون عن بديل أخر، تمثل في الثورة التي أشعلوها من داخل الجامعة. ودعا وسائل الإعلام إلى النزول إلى الميدان لتغطية الأخبار بمصداقية تامة وبمهنية، بدلًا من تناقلها عبر الهواتف وتحويلها لمصلحة الثورة التونسية[١٦].

على الرغم من تواصل الأعمال الاحتجاجية الطلابية بشكل شبه يومي، إلا أنها لم تنجح في حشد الجماهير، وظلت محصورة في طلاب جامعة صنعاء، وبعض المثقفين والناشطين السياسيين والمدنيين. ومع انطلاق الثورة المصرية في **٢٥** يناير استلهم طلاب جامعة صنعاء أسلوباً جديداً في نشاطهم الاحتجاجي، يتمثل في تحويل المظاهرات والمسيرات إلى اعتصام دائم، فخططوا لاستغلال فعالية كانت أحزاب اللقاء المشترك تعتزم إقامتها في **٣** فبراير في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، للاعتصام في الميدان بعد انتهاء فعالية اللقاء المشترك، وأسسوا حركة أطلقوا عليها اسم «حركة **٣** فبراير: الثورة الشبابية الطلابية»، كان عمادها ناشطي حركة **١٥** يناير الطلابية. إلا أن الحزب الحاكم استبق أحزاب اللقاء المشترك، وأقام أنصاره اعتصاماً في الميدان مساء **٢** فبراير. وقد قال الدكتور ياسين سعيد نعمان: منعونا من إقامة المؤتمر الجماهيري في ميدان التحرير فتحولنا

إلى ميدان التغيير. ومن يومها باتت ساحة مسلة جامعة صنعاء تعرف بساحة التغيير. وحاول شباب **٣** فبراير الاعتصام فيها بعد انتهاء الفعالية فبدأوا بعد ظهر يوم الخميس **٣** فبراير **٢٠١١** اعتصاماً، استمر حتى عصر يوم الجمعة **٤** فبراير، عندما واجهته الأجهزة الأمنية بالقمع، واعتقلت ثمانية منهم[١٧].

٢. حركة ٣ فبراير «الثورة الشبابية الطلابية»

في **٣٠** يناير **٢٠١١** أصدرت حركة **٣** فبراير بياناً قالت فيه: «نحن شباب اليمن الأحرار، نعلن عن سعينا لإعادة مبادئ الثورة اليمنية **١٩٦٢–١٩٦٣**، ودستور دولة الوحدة، بالنضال السلمي، وسنبذل أنفسنا من أجل تحقيق هذا الهدف (...). وفي هذا اليوم ونحن نحضر لإطلاق انتفاضتنا الشعبية في **٣** فبراير القادم نطرح أمام المسؤول الأول في السلطة علي عبد الله صالح المبادرة التالية: **١**– إقالة قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة أحمد علي صالح وتسليم القيادة لأي لواء عسكري لديه ثقة لدى الشعب كلواء العمالقة. **٢**– استقالة الرئيس من المؤتمر الشعبي العام. وتعهده بعدم الترشح مرة أخرى. **٣**– تعهد الرئيس بتسليم ما نهبه من المال العام وجيره لملكيته الخاصة أو لصالح أقربائه أو متنفذين لديه. **٤**– إقالة الحكومة وحل البرلمان وتعيين حكومة إنقاذ وطني من الشخصيات الوطنية ذات الكفاءة والولاء للشعب أينما كانت. **٥**– إقالة كبار المتنفذين والفاسدين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية للتحقيق في المنهوبات التي نهبوها من الشعب وتسليم المتورطين للقضاء»[١٨].

أسس شباب الثورة في جامعة صنعاء في الخامس من فبراير **٢٠١١** صفحة على الفايسبوك باسم «تنظيم المظاهرات السلمية في اليمن»[(١٩)]، طالبوا في أول منشور على الصفحة بتحويل المظاهرات إلى اعتصامات دائمة[(٢٠)]. وعندما أعلن حسني مبارك تنحيه عن السلطة نشرت إعلاناً قالت فيه: «تدعوكم الثورة الطلابية والشبابية في التاسعة من صباح غد للحضور والمشاركة في المسيرة الاحتفالية بانتصار الثورة المصرية، سيكون التجمع أمام الجامعة الجديدة بصنعاء، نرجو نشر هذه الدعوة إلى أكبر عدد ممكن من الأصدقاء»[(٢١)].

وفي التاسع عشر من فبراير استطاع طلاب جامعة صنعاء تحويل مظاهراتهم إلى اعتصام دائم في الميدان الذي باتوا يطلقون عليه تسمية ميدان التغيير، أمام جامعة صنعاء، وأسسوا ثاني ائتلاف ثوري أسموه «ائتلاف شباب الثورة اليمنية السلمية».

٣. حركة شباب من أجل التغيير (ارحل)

عندما أعلنت أحزاب اللقاء المشترك الهبة الشعبية كان سقف مطالبها غير مُلَبٍّ لمطالب الشباب في التغيير، فأسست مجموعة من الطلاب والشباب والمثقفين اليساريين والليبراليين في **٢٥** يناير **٢٠١١** في مدينة تعز حركة ثورية باسم شباب من أجل التغيير (إرحل). وقد وصفتها المتحدثة باسمها الكاتبة الصحفية والناشطة السياسية اليسارية (عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني) بشرى المقطري، بأنها: «جماعة مدنيَّة خالِصَة، وأن الوجود النسائي الفاعل والقيادي فيها يعكِس التوجُّه الذي يرفضُ تماماً زئبقية القوى السياسية تجاه مشروع الدولة المَدنية»[٢٢] وقالت إن تأسيسها جاء «ردة فعل لسياسة المسكنات التي تتخذها السلطة من جهة، ولإقصاء المُشترك للشباب والمثقفين من جهة أخرى»[٢٣]، وطالبت الشباب بالالتفاف حول الحركة لأنها «تهدف لإشراكهم في صياغة مستقبلهم»[٢٤].

رفع ناشطو الحركة شعار الشعب يريد إسقاط النظام، وفي موازاة ثورتهم على النظام أعلنوا التمرد على الأحزاب من خلال رفع شعار «لا حزبية ولا أحزاب ثورتنا ثورة شباب»، ورتبوا لتحويل فعالية اللقاء المشترك المقرر تنفيذها في **٣** فبراير **٢٠١١** إلى مسيرة غضب. ورغم اعتراض المشترك على المسيرة وشعاراتها، إلا أن الشباب نظموا عدداً من المسيرات في ذلك اليوم، في أماكن مختلفة من مدينة تعز، وفي اتجاهات مختلفة، ما يشير إلى أن فكرة الثورة قد بدأت بالنضوج[٢٥]. وردد المشاركون في المسيرات أهزوجة «ارحل ارحل يا علي» التي باتت فيما بعد أنشودة الثورة اليمنية، ورددوا هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام». يقول أحد الشباب المشاركين في مسيرة الغضب التي نظمتها الحركة في **٣** فبراير: أزعجني كثيراً عدم إعلان أحزاب اللقاء المشترك رفضها

النظام القائم والمطالبة بتغييره خلال مؤتمرها الجماهيري، لذلك شاركت مع زملائي في مُظاهرة كبيرة جابت شوارع مدينة تعز، واتجهت إلى أمام المُحافظة(٢٦).

استطاعت الحركة جذب كثير من الشباب والمثقفين وأفراد الطبقة الوسطى للالتحاق بها، وحفزت أخرين من أفراد هذه الفئات الاجتماعية إلى تأسيس حركات وجماعات ومجموعات ثورية مستقلة، سواء في مدينة تعز أو في ساحات الحرية والتغيير في المحافظات الأخرى، اشتقَّ بعضها أسمه من اسمها، مثل أكاديميون من أجل التغيير، وقبائل من أجل التغيير.

في الثامن من فبراير نظمت الحركة مسيرات احتجاجية أخرى ردّدت خلالها شعارات تدعو إلى الثورة، منها: «يا شباب الحالِمة.. شدوا شدوا العزيمة»، و«يا تعز إحنا شبابك.. با نفتح للثورة بابك»[٢٧]، «زاد الظلم زاد الجور فليسقط الديكتاتور»، «يا يمن ثوري ثوري ضد الحكم الديكتاتوري»، «يا شباب يا ضحية أخرج شارك في القضية»[٢٨]، «لا حزبية ولا أحزاب.. ثورتنا ثورة شباب». ورداً على خطاب الرئيس أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى في الثاني من فبراير، والذي قال فيه: أن لا نية لديه لتوريث منصب رئيس الجمهورية، ولا للترشح مرة أخرى بعد انقضاء ولايته الرئاسية، وأعلن عن تجميد مشروع التعديلات الدستورية، ودعا أحزاب المعارضة إلى استئناف الحوار، أصدرت حركة (إرحل) بياناً في الثامن من فبراير، حددت فيه ١١ مطلباً ملحاً، لإثبات مصداقية هذه التوجهات[٢٩]، تتضمن: استقالته من منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن رئاسة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) وعزل أبنائه ومقربيه من كل مناصب الجيش والدولة والاقتصاد[٣٠]، إقالة وزيري الداخلية والإعلام وإحالتهما للمحاكمة، إلغاء قانون التظاهر المقيد لحرية التعبير، حل قضية الجنوب مع شركاء الوحدة في الداخل وفي الخارج وعدم إقصائهم أو تخوينهم، إعادة أراضي وممتلكات الجنوب المنهوبة وفتح تحقيق في إطلاق النار والاعتقالات غير المشروعة لإخواننا من أبناء الجنوب، فتح تحقيق فوري في المجازر الدموية البشعة في صعدة والتي ذهب فيها خيرة أبنائنا من الجيش ومن المواطنين، تفعيل مجانية التعليم الجامعي واستقلال الجامعات وعدم استخدامها منابر للدفاع عن السلطة، القضاء على

البطالة وفق برنامج زمني مدروس وفاعل وبمشاركة لجنة من الشباب تحقيقاً لمبدأ الشفافية، وإشراك الشباب في مستقبل اليمن.

نظرت الأحزاب إلى دعوة الحركة إلى الثورة وإسقاط النظام على أنها نوع من الشطط والتطرف غير محسوب العواقب، ولم تتجرأ وسائل الإعلام على نقل الشعارات التي رفعتها الحركة في مسيرات الثالث من فبراير، وحاولت تقديمها على أنها مسيرات لتأييد الثورة المصرية، فكتب موقع مأرب برس الشهير خبراً حول مسيرات الثامن من فبراير قال في مقدمته: «اعتصم اليوم الثلاثاء عشرات الشباب أمام مبنى محافظة تعز تضامنا مع الثورة المصرية ومطالبين بتغير رموز النظام الحاكم في اليمن، وقد ردد المعتصمون شعارات مطالبة برحيل الرئيس المصري حسنى مبارك ومندد بالفساد والاستبداد»[٣١].

شكل إعلان الرئيس المصري السابق حسني مبارك تنحيه عن السلطة مساء الجمعة ١٠ فبراير ٢٠١١، دافعاً قوياً لشباب تعز للاستجابة لمطالبة الحركة بالثورة على النظام. فمع إعلان تنحي حسني مبارك خرجت جماهير تعز إلى الشوارع، والتحقوا بشباب الثورة في ميدان التحرير بمدينة تعز. وعندما اعتدت عليهم قوات الأمن وبلاطجة النظام، تحولوا إلى ميدان أخر كان يسمى ميدان صافر، وأطلقوا عليه تسمية ساحة الحرية، واستطاعوا الثبات فيه، فكانت ساحة الحرية بمدينة تعز أول ساحة اعتصام دائم لثوار اليمن. وفي ١٧ فبراير ٢٠١١ أسسوا صفحة على الفايسبوك باسم «المركز الإعلامي للثورة ساحة الحرية تعز»[٣٢].

استعاض شباب الحركة وشباب الثورة عموماً عن الفضاء الحزبي المغلق أمامهم والمحتكر من قبل النخب التقليدية، بالفضاء الافتراضي الذي وفرته شبكة الإنترنت، لاسيما صفحات التواصل الاجتماعي «فايسبوك» على شبكة الأنترنت[٣٣]، ومارسوا من خلاله الحشد والتعبئة للجماهير. وقد لاحظت بشرى المقطري النجاحات التي حققها شباب الفايسبوك، فتيقنت أن ثورة الفايسبوك قادرة على إسقاط النظام، وأن علي عبد الله صالح ونظامه لم يستوعبوا قوة وسائل الإعلام الجديدة، فكتبت قائلة: «هناك تحولات في الشارع لم يفهمها الرئيس بعد ولا مستشاروه، ولا المطبّلون لحكمه،

وإن ثورة الفايسبوك اليمنية قادرة على قلب كل معادلات الساحة السياسية الراكدة، المسرحية التي أنتجها الرئيس وظهر فيها كممثل هزلي»[٣٤].

دعت حركة شباب من أجل التغيير إلى إقامة صلاة الجمعة التي توافق ١٨ فبراير في ساحة الحرية بتعز، تحت اسم «جمعة البداية»، ورفعت خلالها شعار» لا تفاوض لا حوار استقالة أو فرار». وقد حضر الصلاة مواطنون من مختلف مديريات محافظة تعز، ومن المحافظات المجاورة، وخاصة محافظتي إب ولحج. وفي السادس عشر من فبراير تأسست ساحة الحرية بمدينة المنصورة في عدن، وساحة الحرية بمدينة إب. وأطلق على الجمعة التالية (٢٥ فبراير) اسم «جمعة الوفاء للشهداء».

في ١٥ فبراير ٢٠١١ تشكلت في ساحة الحرية بتعز أول فرقة إنشاد ثورية باسم «فرقة الأحرار»، ضمت عدداً من المطربين والشعراء والملحنين والمصورين وفنيي المونتاج، وغنت أول أنشودة في ١٩ فبراير ٢٠١١، بعنوان «أرحل فشعبي اليوم هذه ثورته»[٣٥]. واستطاعت الحركة من خلال الأنشطة الثقافية والفنية التي نفذتها في ساحة الحرية جذب أعداد كبيرة من شباب مدينة تعز، ومن شباب أرياف المحافظة، وعبر هؤلاء الأخيرين مدت النشاط الثوري إلى الريف، فكانت حركة شباب من أجل التغيير هي الحركة الوحيدة التي استطاعت مد الثورة إلى الأرياف. ففي يوم السبت ١٩ فبراير شهدت بلدة النشمة في مديرية المعافر بمحافظة تعز أول مظاهرة احتجاجية خارج المدن الرئيسية، احتجاجاً على اعتقال الأمن تسعة من الشباب العائدين من ساحة الحرية بتعز[٣٦].

ثالثاً: مشاركة المرأة في الثورة

كل الحركات الاجتماعية في مرحلة النشأة أو البداية تحتاج إلى وجود شخصية كاريزمية[٣٧]. لذلك كان الطلاب اليساريون والقوميون الذين أعلنوا الثورة في ١٥ يناير يبحثون عن شخصية كاريزمية، تكفل لهم امتداد انتفاضتهم الثورية إلى قطاعات شعبية أوسع، فوقع اختيار شباب تعز على المناضلة اليسارية بشرى المقطري، التي كان لها دور بارز في تأسيس حركة شباب من أجل التغيير (ارحل) في تعز، وكانت المتحدثة باسمها، ووقع اختيار شباب الثورة في صنعاء على المناضلة توكل كرمان، التي كانت بدورها تبحث

عن قاعدة اجتماعية خارج القاعدة الاجتماعية المحافظة والتقليدية لحزبها (التجمع اليمني للإصلاح)، الذي لم يمكنها من استغلال طاقتها النضالية، فشاركتهم مسيرتهم الأولى إلى السفارة التونسية يوم ١٦ يناير، ثم شاركت في كل مسيرات الطلاب ومظاهراتهم التالية.

لم يكن التجمع اليمني للإصلاح في البداية راضياً عن نشاط توكل كرمان، ويبدو أن القطاع الطلابي للتجمع اليمني للإصلاح كان أكثر التزاماً بالتوجهات الحزبية. ففي ٢٢ يناير ٢٠١١ وصف رئيس الاتحاد العام لطلاب اليمن (المنتمي إلى التجمع اليمني للإصلاح) مشاركة توكل كرمان في المظاهرات الطلابية بأنه تدخل في شؤون طلاب جامعة صنعاء، واتهمها «بركوب موجه الاحتجاجات الطلابية»[٣٨]، وقال: «إن طلاب جامعة صنعاء لا يريدون أوصياء عليهم، ويرفضون ابتزاز أي جهة عليهم»[٣٩].

تمتلك توكل كرمان قدرات كبيرة على التعبئة، لاسيما لرجل الشارع العادي. فقد كانت محرضة من الدرجة الأولى. مع ذلك لم يكن لديها تصور عن بناء الدولة، أو بناء النظام الجديد. أما بشرى المقطري فتتبنى مشروعاً للتغيير، فكانت أول من طرح فكرة الدولة المدنية في حديث مع صحيفة المدينة، ووصفت الحضور اللافت للمرأة في قيادة الحركة بأنه: «يعكس توجهها المدني، ومشروعها لبناء الدولة المدنية الحديثة، خلافاً للقوى السياسية التقليدية، التي تتبنى مواقف زئبقية تجاه مشروع الدولة المَدنية»[٤٠].

لم تجد بشرى المقطري والثائرات في تعز والحديدة وعدن التلميع الإعلامي الذي وجدته توكل كرمان، بسبب المركزية الإعلامية. فلا يوجد أي مراسل لأي وكالة أنباء خارج العاصمة اليمنية، وكانت قناة الجزيرة هي الوحيدة التي أوفدت مراسلها حمدي البكاري إلى تعز. فعندما اعتقلت توكل كرمان في صنعاء اعتقلت طالبة أخرى من جامعة الحديدة، وهي التي قادت أول مظاهرة في الحديدة، ولم تجد الدعم من وسائل الإعلام، كما وجدته توكل كرمان في صنعاء، ولم يتضامن معها سوى زملائها في جامعة الحديدة، الذين واصلوا الاعتصام من يوم اعتقالها.

ظلت توكل كرمان أقرب إلى الشباب منها إلى تنظيمها الحزبي، وكان الشباب بما في ذلك المنتمون إلى الأحزاب القومية واليسارية والليبرالية أكثر استجابة لتوكل كرمان،

وكانت الشخصية الأكثر قدرة على تعبئة الشباب. وقد نظمت عدداً من المسيرات الشبابية، أبرزها المسيرة التي توجهت إلى مجلس الوزراء. وكانت النخب الحزبية متبرمة من اندفاع الشباب واندفاع توكل كرمان، ورددوا دعاية تتهم توكل كرمان بأنها تدفع الشباب إلى الانتحار، وبأنها تسوقهم إلى القتل، لذلك لم تتوفر عربات الإسعاف لإسعاف الشباب الذين أصيبوا خلال مسيرة مجلس الوزراء، واضطر الشباب لإسعاف المصابين على الدراجات النارية.

تم تقسيم ساحة الاعتصام إلى ساحتين: رجالية ونسائية. وقد كان للنساء في ميدان التغيير بالعاصمة صنعاء وفي ساحة الحرية بمدينة تعز مشاركة مشهودة في حركة الاعتصامات.شاركت بعض النساء مشاركة فاعلة من خلال الائتلافات القطاعية والتجمعات المهنية في الساحة، فكان لكثير من الأكاديميات مشاركة فاعلة في مخيمات الأكاديميين، والإعلاميات، والطبيبات. من بين النساء اللاتي شاركن بفعالية في الثورة في أمانة العاصمة: توكل عبد السلام كرمان، وكذلك الدكتورة ابتسام المتوكل، أستاذة اللغة العربية وآدابها في جامعة صنعاء، وهي ليبرالية تتبنى فكراً تحديثياً، واضطلعت بالعمل التوعوي والإعلام الداخلي في ساحة التغيير بصنعاء، وفي تعز برزت بشرى المقطري، وهي كاتبة صحفية تنتمي للحزب الاشتراكي اليمني. وعلى الرغم من أن المشاركة النسائية الفاعلة في الثورة تركزت في العاصمة صنعاء، وفي عدن وتعز والحديدة، فقد شهدت المحافظات التي يغلب عليها الطابع القبلي بعض التظاهرات النسائية، لاسيما في محافظتي مأرب وعمران.

شاركت ربات البيوت الحضريات والريفيات في إعداد الطعام والكعك للمعتصمين، وشاركت النساء الأكاديميات والمهنيات في الجهود التطوعية لاسيما في المجال الطبي وفي مجال إسعاف الجرحى، كما شارك كثير من الممرضات.

ساهمت اليمنيات اللواتي يعشن في الخارج في الثورة. فالمخرجة نوال فضل المقحفي، التي نشأت في المملكة المتحدة، ذهبت عام ٢٠١١ لزيارة أهلها في اليمن، ولم تكن تعلم أنها سوف تشهد أياماً تاريخية في بلدها الأصلي، وكانت تزور ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء بشكل يومي[٤١]. وقد خلصت إلى إخراج فيلم وثائقي بعنوان «رجل الرئيس وابنه

المعارض»، تعرض فيه الانقسام على المستوى الاجتماعي بين مؤيد للرئيس ومعارض له؛ وهو عبارة عن دراسة حالة لعبده الجندي وابنه أبو ذر، «تقول نوال: لم اصدق عندما رأيت عبده الجندي يدلي ببيان على التلفاز بأن تلك الجثث التي شاهدتها بعيني كانت جثثاً مزيفة، وبعد لحظات طلع ابنه أبو ذر الجندي، وقد بدا عليه التأثر الشديد بالأحداث، يتبرأ من أقوال أبيه، ويحمل النظام الذي يدافع عنه أبوه المسؤولية عن قتل الثوار»[٤٢].

شنت وسائل الإعلام الرسمية حملة ضد النساء المشاركات في الثورة، ونظم جهاز الأمن القومي حملة تشهير ضدهن، تضمنت ترويج شائعات كثيرة على شبكة الأنترنت، وفي أوساط المواطنين، تطعن في شرف المعتصمات، وتدعي أنهن يختلطن بالمعتصمين، ويتعرضن لتحرش جنسي، بل وصل الأمر إلى درجة أن رئيس الجمهورية ذاته وجه بعد صلاة الجمعة **١١** جماد الأول **١٤٣٢** الموافق **١٥** أبريل **٢٠١١**، وجه قذفاً علنياً جماعياً للنساء اليمنيات المشاركات في الثورة، والمعتصمات في ساحة التغيير بالعاصمة بشكل خاص، حيث طالب في كلمة ألقاها أمام حشد من أنصاره في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء بإنهاء الاختلاط، الذي قال بأن الشريعة الإسلامية لا تقره.

لم يقتصر عنف النظام تجاه النساء الناشطات في ساحات الحرية والتغيير على العنف اللفظي، بل تجاوزه إلى العنف المادي. فقد تعرض كثير من الناشطات في تعز للضرب: تعرضت الناشطة بساحة الحرية في مدينة تعز حياة الذبحاني يوم **١٦** فبراير **٢٠١٢** لاعتداء بالضرب من قبل ثلاث سيدات، وقالت إن «إحداهن رفعت السلاح في وجهها وهددتها بالقتل في المرة القادمة إن لم تكف عن مناكفاتها السياسية»[٤٣]، وعلى مستوى الجمهورية سقط خلال الثورة عدد من الشهيدات، كلهن تقريباً استشهدن إما من خلال استهداف قناصة النظام لهن، أو من خلال الاستهداف المباشر للأماكن المخصصة لهن في ساحة الحرية في تعز.

على الرغم من التعبئة الواسعة في صفوف النساء للمشاركة في الثورة التي قام بها التجمع اليمني للإصلاح، إلا أنه عمل على فصل المشاركة النسائية عن المشاركة

الرجالية، فلم يكن يسمح بمظاهرات ومسيرات مشتركة، والنساء اللواتي اخترقن هذا الفصل وشاركن في مسيرات مشتركة تمت مضايقتهن، وتعرضن للضرب أحياناً. ففي يوم ١٦ أبريل تعرض عدد من الناشطات اليساريات والليبراليات للاعتداء بالضرب من قبل جنود الفرقة الأولى مدرع والمتشددين أمام جامعة العلوم والتكنولوجيا، ما دفع الكاتبة أطياف الوزير إلى التساؤل: «هل يريد الناس إسقاط الرئيس فقط، أم إسقاط بنية النظام بكاملها؟ تلك البنية التي أعاقت التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في اليمن. هل المتظاهرون مجرد مجموعة معارضين للرئيس؟ أم مجموعة تطالب بالتغيير الحقيقي؟»[٤٤]. إن «ضرب النساء من قبل نفس الأشخاص الذين يدعون أنهم يريدون التغيير، هو إشارة إلى أن الدعوة إلى التغيير شيء، واستيعاب وتنفيذ التغيير شيء أخر. كما يكشف أن الدعوة إلى التغيير السياسي لا يمكن فصلها عن الدعوة إلى التغيير الثقافي والاجتماعي. إن مطلب قيام دولة مدنية حديثة لا يعني تغيير الأشخاص وأركان النظام السياسي فقط، وإنما يجب تغيير النظام بكل مكوناته وهياكله، وهذا يشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية التي أفقرت اليمن لفترة طويلة»[٤٥].

إضافة إلى مشاركة النساء في الحركات الاجتماعية والسياسية المشتركة، تأسست في الثالث من فبراير ٢٠١١ في مدينة تعز «حركة المرأة الحرة»، التي وصفت نفسها، بأنها: «أول حركة ثورية نسوية، تحمل همّ الوطن وهم المواطن اليمني، جنباً إلى جنب مع كافة الحركات الثورية في العمل الثوري، ليكن صوت المرأة مسموعاً ومساهماً بشكل فعال في عملية الدفع بمطالب الشعب اليمني لبناء يمن مدني حديث»[٤٦]. في **١٩** أبريل **٢٠١١** أسست الثائرات في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء صفحة على الفايسبوك باسم «ائتلاف يمنيات»[٤٧]، وفي الخامس من يوليو **٢٠١١** أعلنت ثلاث حركات نسائية في ساحة الحرية بمدينة تعز (حركة حرائر التربية والتعليم، حركة الأمهات الثائرات، حركة طالبات الحرية) الاندماج في كيان عريض أطلق عليه اسم تكتل «مناضلات ثورة اليمن». وقد ضم التكتل نساء من مختلف الأحزاب، ومختلف المستويات الاجتماعية، ومختلف المهن، فضم طالبات، ربات بيوت، معلمات، محاميات، ناشطات وحقوقيات، إعلاميات، طبيبات، ومهندسات.

عندما أحرق النظام خيم ساحة الحرية في **٢٩** مايو **٢٠١١**، كتبت الناشطة وداد الضلعي مقالًا قصيراً في صحيفة «حديث المدينة» الإلكترونية، بعنوان «الثورة ليست خيمة»، قالت فيه: «إن أحرقوا خيمتي ففي قلبي ألف خيمة، وإن أغلقوا ساحتي ففي عقلي ألف ساحة، وإن قتلونا ففي الموت شهادة، وإن أصابونا بالجروح والإعاقة فهي وسام الحرية والكرامة، وإن بكيت ففي بكائي رحمة، وإن غضبت ففي غضبي ثورة. الثورة بقاء، الثورة بناء، والثورة إخاء، وإباء. ليست الثورة خيمة وليست ساحة. الثورة قرار وكلمة، الثورة شعب وأمة. فإن أردتم القضاء على الثورة فأفنوا الشعب والأمة إن استطعتم. اسألوا أنفسكم يا من ظننتم أنكم أطفأتم شعلة الثورة. تعز مدينة وشعب وأمة، تعز أمل وهمة، تعز هي حروف لآلاف الكلمات. إن استطعتم القضاء على الحروف والكلمات، عندها فقط قولوا إنكم أطفأتم الشعلة[٤٨].

عمدت بعض السيدات إلى توظيف الثورة وساحات الاعتصام لتعليم أطفالهن قيم الحرية بأسلوب التعليم بالمشاركة. فعلى سبيل المثال اصطحبت السيدة ندى حسن سلطان (الطالبة في السنة الثالثة في كلية التجارة) أطفالها الثلاثة (أمجد وإبراهيم ومريم) لتقيم إقامة شبه دائمة في ساحة الحرية منذ الشرارة الأولى للثورة، معتبرة أن حضور أطفالها في الساحة يعلمهم الحرية والنضال وحب الوطن. كما اعتبرت ساحة الحرية بالنسبة لها ولأطفالها بمثابة المنزل والمدرسة والوطن، فلم تتخلف عن مسيرة واحدة في جامعة تعز وبذلت جهوداً جمة في إقناع زميلاتها بالمشاركة في الثورة والتخلف عن الدراسة حتى تتحقق أهداف الثورة التي ستصنع النهاية الحتمية لنظام عبث بالوطن طيلة **٣٣** عاماً، وستصنع مستقبل «أمجد وإخوانه» ليعيشوا الحياة الكريمة ويشعروا بشيء اسمه وطن»[٤٩].

تجاوزت بعض النساء الفصل بين النساء والرجال في الأنشطة الثورية، فشاركن في بعض المسيرات، وفي تنظيم فعاليات مشتركة في الساحات، وشارك بعض الناشطات في مسيرة الحياة الراجلة التي انطلقت من مدينة تعز إلى العاصمة صنعاء. فقد «بلغ عدد المشاركات في المسيرة ٨٨ امرأة»[٥٠]، منهن **٢١** امرأة شاركن في المسيرة من بدايتها عند انطلاقها من تعز، عادت إحداهن (أنيسة العلواني) بعد أن وصلت المسيرة

إلى مدينة القاعدة[٥١]، فيما وأصلت الباقيات المشاركة في المسيرة حتى نهايتها، وهن: «إلهام القدسي، نادية الهمداني، شيناز الأكحلي، ألفت الدبعي، بشرى المقطري، مها الشرجبي، رحمة الأغبري، بدرية الجراش، ابتسام المهيوب، وداد الضلعي، دلال البعداني، سيمون عبد الجبار، سهير الجلال، أم مروان (أم الأحرار)، سهى الأديمي، عتاب أحمد، عهود أحمد، هدى الشرعبي، سارة الهتار، وحاكمة أبو الغيث»[٥٢]. والتحقت بالمسيرة في ذمار ثماني ناشطات، هن: «وفاء الوليدي، ياسمين الصبري، نورية وابل، حورية وابل، كفا وازع، تهاني البعداني، أسمهان الأشبط، وسميرة النجار»[٥٣].

بعض هؤلاء مستقلات وبعضهن الأخر منتميات إلى الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية (اليسارية والقومية والليبرالية والإسلامية). وإذا كانت مشاركة النساء عموماً في المسيرات المختلطة تمثل تحدياً للمعايير السلوكية التقليدية، فإن مشاركة النساء المنتميات لأحزاب الإسلام السياسي، تمثل خطوة أكثر جرأة في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة للدكتورة ألفت الدبعي، التي شاركت في مسيرة الحرية، والمناضلة السيدة توكل عبد السلام كرمان، التي قادت المظاهرات، وباتت زعيمة لتيار في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء.

يوم ٢٠١١/١٠/٢٦ سارت مسيرة نسائية حاشدة في شارع الستين بالعاصمة صنعاء، وقام خلالها بعض النساء بإحراق مقارمهن (أغطية الرؤوس)، وهو أسلوب قبلي لطلب الإنصاف أو لطلب النجدة. وقد لبت قبائل خولان هذا النداء، فوصل في اليوم التالي (٢٧ أكتوبر) وفد من قبائل خولان إلى ساحة التغيير بصنعاء أعلن بياناً من على منصة الساحة عبر فيه عن وقوفه مع المرأة اليمنية في وجه جرائم نظام صالح بحقّها من قتل وتنكيل وإساءة، واعتبر البيان أن ما يمارسه النظام في حق النساء اليمنيات يُعَدُّ «عيباً أسوداً» وتعدياً على الدين والأخلاق والعرف، ودعا القبائل اليمنية لمساندة المرأة اليمنية، التي تتعرض لأبشع أنواع الجرائم من نظام صالح.

سقطت خلال الثورة ١٩ شهيدة، هن: عزيزة عبده عثمان غالب، تفاحة صالح العنتري، ياسمين سعيد سيف علي، زينب حمود قائد مهيوب، راوية علي عبد الرحمن

الشيباني، نظيرة ردمان غالب عثمان العبسي، كفاية العمودي، أسماء محمد أحمد سعيد الحاج، إيمان طه ثابت، جميلة علي أحمد، سحر يحيى بن يحيى، بلقيس محمد عياش دبوان، فوزية عبد الله الدبعي، رجاء علي شمسان، نجوى مقبل قائد، ندى حمود محمد قائد، أمال عبد الباسط محمد عياش دبوان، رهف خالد اليوسفي، شهد ناصر البهلولي.

رابعاً: تشكل الكتلة التاريخية

يوم الاثنين ١٤ فبراير أصدر زعيم جماعة أنصار الله (عبد الملك الحوثي) بياناً طالب فيه الشعب اليمني أن يستغل الفرصة في الوقت الراهن للتحرك الجاد والواعي والمسؤول لتغيير الواقع وإزاحة هذه السلطة المجرمة. وفي ١٥ فبراير وفي كلمة ألقاها بمناسبة المولد النبوي في صعدة طغى عليها الجانب السياسي، أعلن عن خروجه إلى الشارع ومطالبته السلطة بسرعة الرحيل من البلاد، مؤكدا أن إرادة الشعوب هي القادرة على التغيير، وأن إرادة الله تعالى ستنضم إلى إرادة الشعب اليمني في حال خرج إلى الشارع بصدق وجدية وبشكل واسع وشامل. وحرض الحوثي كافة أبناء اليمن على الخروج ضد السلطة والاستفادة من ثورتي مصر وتونس، وقال: «إننا سنكون في طليعة الشعب اليمني في حال خروجه بشكل واسع» حاثا الجماهير على سرعة الخروج. وقد شكل الحوثيون حركة خاصة بهم في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وفي ساحة الحرية بمدينة تعز، أطلقوا عليها اسم حركة شباب الصمود.

في ٢٠ فبراير، خرجت أحزاب اللقاء المشترك عن الصمت الذي خيم عليها خلال الفترة السابقة، مع لجنة الحوار الوطني، للدعوة إلى الالتحام بالشباب المطالبين برحيل النظام. وذلك عقب اجتماع استثنائي جرى بين المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية المصغرة للحوار الوطني. وقد تأسست أول خيمة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء في نفس اليوم، الأمر الذي يشير إلى أن أحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية وفرا الحماية السياسية للشباب. والتحق شباب الأحزاب بالساحة. وفي ٢١ فبراير، أهاب حزب الحق بمحافظة ذمار –في بلاغ صحفي–

بأعضائه الوقوف مع أبناء الوطن في الفعاليات السلمية واستلهام مبادئ ثورة الأمام زيد بن علي في رفض الظلم وعدم مهادنته بموجب الحقوق التي كفلها الدستور في النضال السلمي. وفي ٤ مارس، أكدت أحزاب اللقاء المشترك استمرارها في دعم انتفاضة الشباب اليمني ومطالبه بالتغيير، مجددة –في بيان صادر عنها– تأكيدها على مواصلة عملها السياسي الداعم والمعزز للنضال السلمي للشعب في سبيل التغيير وتقرير المستقبل الذي طالما حلم به وتطلع إليه أبناء اليمن، ورفضها المطلق لأي حديث عن اتفاقات انفرادية.. وأن أي أفكار يتم طرحها في الساحة في سياق العمل السياسي المساند لانتفاضة الشعب السلمية إنما يجب أن تكون أفكاراً مطروحة للنقاش مع كافة شركاء الحياة السياسية.

على الرغم من أن إعلان أحزاب اللقاء المشترك بشكل صريح عن مشاركتها في الثورة على نظام الرئيس علي عبد الله صالح لم يتم إلا في منتصف مارس، إلا أنها كانت حاضرة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء منذ الأسابيع الأولى لتأسيسها. ففي ٧ أذار مارس ٢٠١١ تم تشكيل اللجنة التنظيمية لساحة التغيير بالعاصمة صنعاء على أساس المحاصصة بين أحزاب اللقاء المشترك، وبعض القوى التي أعلنت انضمامها للثورة[٥٤]، ومارست أحزاب اللقاء المشترك بشكل عام والتجمع اليمني للإصلاح بشكل خاص هيمنة واضحة عليها[٥٥].

استجابت مدينة عدن لاعتصامات تعز، فبدأت التظاهرات فيها في اليوم التالي. وفي ١٦ يناير سقط أول شهيد في ساحة المنصورة بعدن[٥٦]، فتم تحويل التظاهرات إلى اعتصام دائم في ٢٠ فبراير، وأطلقوا على الساحة اسم ساحة الشهداء. وتشكلت في الساحة حركة شبابية منظمة باسم حركة شباب ١٦ فبراير[٥٧]، رفعت نفس الشعارات التي كانت ترفعها حركة ١١ فبراير في تعز، وفي مقدمها شعار الشعب يريد إسقاط النظام. وفي أواخر فبراير بدأ الحراك الجنوبي في تبني شعار الشعب يريد إسقاط النظام، ولم يعد يرفع شعارات فك الارتباط. وأعرب قياديان بارزان في الحراك الجنوبي (الدكتور ناصر الخبجي وعبد الله حسن الناخبي) عن تضامن الحراك مع ثورة الشباب المطالبة بإسقاط النظام، وطالبا أتباعهما بالالتحام بثورة الحرية والتغيير، المطالبة بإسقاط النظام، وأعلن

الأمين العام لحزب الرابطة (محسن محمد أبو بكر بن فريد) في مؤتمر صحفي عقده في محافظة عدن في **١٩** فبراير **٢٠١١** انضمام حزب الرابطة لثورة الحرية، وقال: «نعلن الانضمام إلى صفوف شعبنا تابعين لحركته متفهمين لتطلعاته إلى حياة يستحقها ووطن يستحقه مرددين مع هذه الجماهير وهؤلاء الشباب الشعار الذي يجب أن تقف تحته كل القوى وكل الاتجاهات: لا سبيل ولا بديل للنظام إلا الرحيل.

خلال النصف الأول من شهر مارس **٢٠١١** حاول الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ضرب الثورة بالقوة، وتمثلت قمة هذه الإجراءات في مذبحة جمعة الكرامة في ١٨ مارس **٢٠١١**، التي راح ضحيتها أكثر من **٥٠** شهيداً ومئات الجرحى من ثوار ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء. مع ذلك فقد أثبت الثوار صلابتهم، وإيمانهم بثورتهم، وعدم تراجعهم، وألقوا القبض على عدد من منفذي المذبحة. هذا الصمود الأسطوري أقنع الرئيس السابق، والنخب التقليدية المتحالفة معه، والفاعلين الإقليميين والدوليين، باستحالة القضاء على الثورة، فأعلن الجنرال علي محسن الأحمر (قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الاولى مدرع) في **٢١** مارس انشقاقه عن النظام، ودعمه للثورة وحمايته للثوار. وفي اليوم نفسه أعلن عدد من شيوخ قبائل اليمن عن دعمهم للثورة.

خامساً: تفكك الكتلة التاريخية

بعد جمعة الكرامة، وبعد فشل محاولة علي عبد الله صالح في القضاء على الثورة الشعبية اليمنية بالقوة العسكرية المسلحة، تيقنت المملكة العربية السعودية أن علي عبد الله صالح لن يستطيع البقاء في السلطة في اليمن، وباتت على قناعة بضرورة مغادرته السلطة. ويبدو أن الشيخ صادق بن عبد الله بن حسين الأحمر استشف تشكل هذه القناعة لدى القيادة السعودية، فأقسم لشباب الثورة بأن علي عبد الله صالح لن يستمر في حكم اليمن، فباتت المملكة السعودية قابلة برحيل صالح من السلطة، لكنها لا تقبل بإسقاط النظام. فهي تريد أن يتم نقل السلطة لا تغيير النظام. لذلك صاغت المبادرة الخليجية على هذا الأساس، والتي تقوم على النظر إلى ما يحدث في اليمن على أنه أزمة سلطة، بين النخب السياسية والاجتماعية، لا باعتبارها ثورة شعبية وصراعاً بين النظام

والشعب اليمني. فالمبادرة الخليجية لم تقدم لليمن سوى نقل السلطة، وأجلت هدف الثورة اليمنية في تغيير النظام،

مارست المملكة العربية السعودية ضغوطاً على النخب السياسية والعسكرية والقبلية المناوئة لصالح، للقبول بالمبادرة الخليجية في صيغتها الأولى، ثم في القبول بالنسخ الثلاث التالية، وبقبول تقديم التنازلات لعلي عبد الله صالح. فإلى جانب علاقات الموالاة التي أسستها المملكة العربية السعودية مع شيوخ القبائل ورجال الدين السلفيين، ربطت كثيراً من النخب السياسية والعسكرية والاجتماعية اليمنية بمصالح مادية مباشرة، وأسست مكتباً لهذا الشأن في الخارجية السعودية، كان يديره منذ عقود الأمير سلطان، ويمنح مرتبات لهذه النخب، فبات لها تأثير على الرئيس علي عبد الله صالح وعلى معظم النخب المناوئة له. هكذا استطاعت السعودية إقناع النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية التي أعلنت دعمها للثورة وحماية الثوار، بتبني مقاربتها للتعامل مع الثورة اليمنية. ويبدو أن استراتيجية المماطلة والتهرب التي اتبعها الرئيس صالح في التعامل مع توقيع المبادرة الخليجية كان وراءها السعودية، وليس هو فقط، وذلك من أجل ترتيب أوضاعها، ومن أجل البحث عن بديل ملائم في اليمن.

شكل التحاق القوى التقليدية بالثورة بذرة تفكك الكتلة التاريخية للثورة، فظهر الانقسام في ساحة التغيير بصنعاء بين الحوثيين والإصلاحيين، وظهر الانقسام بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، وبين القوى المدنية والقوى الدينية. وفي الوقت الذي شكل انشقاق هذه النخب عن النظام إضعافاً له، فإن التحاقها بالثورة لم يؤد إلى تعزيز قوة الثورة، بل على العكس شكل عاملاً لإضعاف وتفتيت الكتلة التاريخية للثورة. فتعهد الجنرال علي محسن بحماية ساحات الثورة من قمع النظام، كان يتضمن تعهداً ضمنياً بحماية النظام، حيث حمى الثوار في ساحات الحرية والتغيير، وحمى النظام من الهبة الشعبية، فلم يسمح للشباب بالخروج من الساحة والاتجاه نحو القصر، وبات بالتنسيق مع الأحزاب واللجنة التنظيمية في ساحة التغيير يتحكم بكل أنشطة الساحة. وفي الحالات التي تمرد فيها بعض الشباب والحركات الثورية على قرارات وتوجهات اللجنة التنظيمية، تركهم جيش أنصار الثورة لمواجهة مصيرهم دون حماية. فمسيرة الثلاثاء

١٩ أبريل في شارع الستين وأمام وزارة الخارجية سقط فيها عدد من الشهداء ومئات الجرحى والمصابين بالاختناقات، دون أن يتدخل أنصار الثورة لحمايتها؛ ومسيرة الملعب الرياضي يوم ٢٧ أبريل، راح ضحيتها ١٣ ثائراً، وعشرات الجرحى؛ ومجزرة وزارة الخارجية ١٥ أكتوبر راح ضحيتها ١٢ شهيداً، وعشرات الجرحى؛ ومسيرة مجلس الوزراء يوم الأربعاء ١١ مايو، راح ضحيتها ١٢ شهيداً، وعدد كبير من الجرحى.

كانت المجزرة التي واجهها شباب الثورة المشاركون في مسيرة مجلس الوزراء التي دعت إليها وقادتها الناشطة توكل كرمان، يوم الأربعاء ١١ مايو هي الأكثر تعبيراً عن هيمنة جيش أنصار الثورة واللجنة التنظيمية وأحزاب اللقاء المشترك على الثورة. فقد دعت اللجنة التنظيمية قبل المسيرة إلى عدم المشاركة فيها، ولم تسمح للناشطين بالترويج لها من على منصة ساحة التغيير. مع ذلك شارك فيها عشرات الآلاف من الشباب والشابات. وعندما واجهتهم قوات النظام وبلاطجته بالرصاص لم يحمهم جيش أنصار الثورة، ولم تسمح اللجنة التنظيمية لسيارات الإسعاف في المستشفى الميداني بمرافقة المسيرة لنقل الجرحى والشهداء، الأمر الذي دفع الناشطة توكل كرمان إلى كتابة منشور على صفحتها على الفايسبوك، قالت فيه: «إن من حق الفرقاء والشباب أن يقلقوا كثيرا حول مستقبل الشراكة الوطنية مع لجنة تنظيمية لأحزاب ترفض الشراكة في المنصة اليوم، ولا نزال نخوض لجج الموج وأهوال النضال، فضلا عما يخلقه ذلك الإقصاء والتصرف المخل الرافض للشركاء من أضرار بليغة بالثورة ومستقبلها وأهدافها إن تم السكوت عنه، وجعل حادث الغدر الذي ألحقته اللجنة التنظيمية بمسيرة الأربعاء يتكرر، والمتمثل بإصدار بيان يدعو الساحات إلى عدم الاستجابة لدعوات الزحف، ووصف الداعين بالعاطفية والانفرادية، ثم التحذير المتكرر من على منصة الثورة من المشاركة في المسيرة، ودعوة المشاركين إلى العودة والبقاء في الساحة، واتهام منظمي المسيرة بالخونة والمرتدين، ثم أخيرا منع الثوار في الساحة من نجدة إخوانهم الذين يتعرضون لاعتداءات البلاطجة والأمن المركزي واللواء الرابع، ثم توبيخ الجرحى أثناء علاجهم، وهي خطيئة كبيرة لا اعتقد ان الثوار سوف يسمحون بتكرارها»[٥٨].

وفي تعز كتبت الناشطة بشرى المقطري قائلة: «ماذا لو لم ينضم علي محسن الأحمر إلى الثورة وظل مع علي عبد الله صالح، يدافع عنه حتى الرمق الأخير، وهو الذي سنده في كل المنعطفات التاريخية الأشد دراماتيكية؟، أليست الثورة حينها ستكون سلمية أمام المجتمع الدولي، الذي لن يضطر لفرض المبادرة الخليجية بالقوة الناعمة؟، ألسنا كنا سنستطيع الدفاع عن سلمية الثورة وتسويقها داخلياً لاجتذاب الفئة الصامتة، وخارجياً كما فعل المصريون والتونسيون مع ثورتهم؟»[٥٩].

في مواجهة هيمنة اللجنة التنظيمية على ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وفي مواجهة هيمنة اللقاء المشترك على ساحات الحرية والتغيير بشكل عام، ومع طرح أول نسخة من المبادرة الخليجية، تشكلت في الساحات تكتلات وائتلافات شبابية مستقلة، وذات نفس ليبرالي ويساري لمناهضة هيمنة القوى التقليدية على الثورة، منها: التّحالف المدنيّ للثّورة الشّبابيّة، الذي تأسس في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١١، يتزعمه النّائب البرلمانيّ المستقل أحمد سيف حاشد، ويتواجد في ساحة التغيير بالعاصمة، وفي ساحة الحرية بتعز، وفي عدن؛ والمجلس التّنسيقيّ لشباب ثورة التّغيير (تنوُّع) الذي تأسّس في تاريخ ١١ مارس/آذار ٢٠١١؛ المجلسُ المدنيّ الدّيمقراطيّ (مدد)، الذي تأسّس في شهر مايو ٢٠١١، كإطار جامع للائتلافات المُستَقِلَّة ذات الطّابع اللّيبراليّ؛ والملتقى العامّ للتّنظيمات الثّوريّة، الذي تأسّس في شهر سبتمبر ٢٠١١، والذي يجمع عدداً من المجموعات الثورية اليسارية والليبرالية[٦٠].

في ظل هذه التطورات أصدرت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بساحة التغيير بالعاصمة صنعاء في ٢٣ أبريل ٢٠١١، بلاغاً صحفياً قالت فيه: «تابعت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية الحراك الدائر في ساحة التغيير من إنشاء مكونات شبابية وائتلافات وتحالفات. واللجنة إذ ترحب بهذه الخطوات التي تمكن الشباب والتيارات الفكرية من إيجاد منابر وأطر يعبرون من خلالها عن أرائهم وتصوراتهم، وفي الوقت الذي تشجع فيه اللجنة التنظيمية إنشاء مثل هذه الأطر، إلا أنها تؤكد أنه لا يحق لأي مكون من المكونات الشبابية والمجالس والهيئات الموجودة إدعاء تمثيل الساحة ومكوناتها المختلفة، بل إن كل مكون أو مجلس يمثل أعضاءه فقط. وتهيب اللجنة بكافة

وسائل الإعلام المحلية والدولية التنبه لهذا الأمر، كما تؤكد اللجنة التنظيمية بأنها تقف على مسافة متساوية من كافة المكونات والمجالس الشبابية الموجودة في الساحة»[٦١].

لم تقتصر هيمنة اللجنة التنظيمية على ساحة التغيير بصنعاء، بل امتدت لتشمل معظم ساحات الحرية والتغيير في كل محافظات الجمهورية، ومارست القمع ضد كل من يتعارض سلوكه مع توجهات أحزاب اللقاء المشترك، بما في ذلك ضد الناشطين الذين ينتمون إلى هذه الأحزاب نفسها، فكتبت الناشطة في ساحة الحرية بتعز رفيقة الكهالي (المنتمية للتجمع اليمني للإصلاح) قائلة: «لا أبالغ إذا قلت إن حزب التجمع اليمني للإصلاح وأداءه في ساحات وميادين التغيير، رغم ما فيه من الايجابيات الكثيرة والجهد الضخم، إلا انه اظهر أن هناك خللاً واضحاً وكبيراً في البنية الإدارية، والتربية التنظيمية، والثقافة الحقوقية لدى الحزب الذي تربى في كنف نظام صالح وتشربت قياداته قيمه السلبية (أدركت ذلك أم لم تدرك) بل وتربى القواعد على ذلك. ثم ان الانحياز التام للحزب بايجابياته وسلبياته والاندفاع للدفاع عنه بالتستر على أخطائه تعد بحق انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فقد وجدنا في ساحاتنا ومسيراتنا، ومن رجالنا ونسائنا المتدينين وغيرهم، من يهرع إلي ضرب المعتصمين أو المتظاهرين لمجرد كلمة أو شعار أو هتاف أو خلاف بسيط؛ ولي تجربة خاصة يوم توقيع المبادرة الخليجية في المسيرة المنددة: رفعت فوق راسي شعار ارحلوا عنا جميعا، كاعتراض على التوقيع وعلى إعطاء الحصانات، فما كان من أخواتنا في الله وإحدى القياديات النسوية إلا التلميح إلى الأمن القومي. وعندما لم ينفع وتمسكت بحقي في التعبير بكل حرية استخدمت أسلوباً عاطفياً بان أنزلتُ الشعار من فوق راسي من اجل خاطر الأخوة. وعندما لم ينفع هُدِّدتُ صراحة بأن انزعيه وإلا عصابة الأربعين في الخلف منتظرة ومتحفزة لانتزاعه بالقوة»[٦٢]. وفي مقال أخر كتبت قائلة: «عمل اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية، التي لا ندري ماذا تنظم، وما شرعيتها، وما هو عملها غير تسمية الجمع، تلك التسميات التي أصبحت مكررة وممجوجة ومملة، وحصرها لخطباء الستين بفلان وعلان فقط، وتهميش بقية الشباب وبقية المكونات الشبابية... هذا العمل يجعلنا نقول لها ولمن يديرها: (قف يكفي)، أنت تمارس الاستبداد باسم الثوار وعليهم. هذه

اللجنة آن الأوان لتعرف حجمها الحقيقي، وآن الأوان لإيقاف كل الممارسات القمعية وغير الأخلاقية التي تقوم بها والتي أكثرت الضحايا والمضطهدين، من محاولة السيطرة والهيمنة، وقيادة المعارك بين الشباب وتفريقهم، وتنصيب نفسها وصية على باقي الساحات من خلال بياناتها التي ترغي وتزبد وتعمل زحمة والسوق فاضي»[٦٣].

عندما تم التوقيع على المبادرة الخليجية في **٢٣** نوفمبر **٢٠١١**، أصدر المكتب الإعلامي للسيد عبد الملك الحوثي بياناً أعرب فيه عن معارضته للمبادرة، واعتبارها تفريطاً بتضحيات الثوار، كما وقف ضد المبادرة شباب الساحات، وسيروا مظاهرات مناوئة لها. وفي اليوم ذاته أصدر التحالف المدني بياناً رافضاً للمبادرة، قال فيه: «إن التحالف المدني المتواجد في ساحات الحرية والتغيير قد أعلن منذ تأسيسه أن هدفه الأساس هو إسقاط نظام علي عبد الله صالح الأسري الاستبدادي، ومحاكمة كافة رموزه المتورطين بالقتل والفساد ونهب الثروات، تمهيدا لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة. ونرى أن أي مبادرة أو تسوية يجب أن ترتكز على مقومات رئيسية، هي: تحقيق أهداف الثورة، وتحقيق عدالة انتقالية فيما يخص الصراعات السياسية السابقة، وتقديم حلول جادة ومسؤولة للقضايا الوطنية الراهنة. ونرى في نتائج الأداء السياسي للأحزاب السياسية حلولًا بعيدة عن واقع ومطالب الثورة، وعاجزة عن تقديم حلول حقيقة للقضايا الوطنية الراهنة، ولا نتفق مع التنازلات التي قدمتها القوى السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية، ونجدد تمسكنا بأهداف الثورة السلمية ونعلن استمرار ثورتنا حتى إسقاط النظام ومحاكمته ووضع اللبنات الصحيحة للدولة المدنية الديمقراطية والحديثة»[٦٤].

بعد توقيع المبادرة تمايز اتجاهان في أوساط شباب الثورة عموماً، وفي إطار حركة **٣** فبراير الشبابية بشكل خاص: تيار الشباب الحزبيين الملتزمين بسياسات الأحزاب من جانب، وتيار الشباب المستقلين المتمردين على الأحزاب الذين كانوا شكلوا قبل ذلك حركة **١٥** يناير من جانب أخر، فأعلن هؤلاء العودة لممارسة نشاطهم الثوري تحت اسم حركة **١٥** يناير، بهدف استعادة الروح الشبابية للثورة. ولعل أخطر ما ترتب على المبادرة الخليجية تخلي حركة **١٦** فبراير عن مطلب إسقاط النظام لتنضم إلى قوى الحراك الجنوبي المطالبة باستقلال الجنوب[٦٥].

مستقبل الثورة

من أهم التحديات التي تقف أمام إنجاز أهداف الثورة الشعبية اليمنية اختلاف القوى الاجتماعية. فقد توحدت حول فكرة إسقاط النظام، رغم الاختلاف حول آلية إسقاطه، إلا أنها لم تتوحد حول رؤية متكاملة لطبيعة بناء الدولة، فضلاً عن تدني مستوى الثقة بين بعض قوى الثورة، بل إن الشباب والقوى المدنية ذاتها تفتقر إلى رؤية موحدة وصلبة لطبيعة الدولة المراد بناؤها، أو غياب مشروع متكامل لبناء الدولة. ومن التحديات أيضاً الاندفاع لدى الشباب وعدم واقعية تقديرهم للوقت الذي تتطلبه عملية بناء الدولة، والجهود التي تتطلبها هذه العملية، تعدد وانقسام الشباب وتفرقهم وعدم وجود ما يوحدهم. فاللجنة التنظيمية لم تمثل إطاراً مقبولاً لكل التكتلات والائتلافات الشبابية، فضلاً عن النزاعات المسلحة التي تنشب بين جماعة الحوثي وجماعات سلفية مسلحة وأخرى مدعومة من التجمع اليمني للإصلاح، الأمر الذي من شأنه المساهمة في حرف مسار الثورة، من خلال خلق معارك جانبية على أساس مذهبي، تؤثر على الصراع الوطني بين الشعب والنظام.

يتوقف مستقبل الثورة على قدرة القوى الاجتماعية الحديثة على مواصلة النضال من أجل التغيير؛ وهو أمر يدركه الشباب والمثقفون بشكل واضح. فقد كتبت وفاء الوليدي قائلة: «الثورة لا تقبل الحوارات ولا المناورات ولا المراوغات، فالثورات كالطوفان يأخذ في طريقه كل شيء طالما هو غير مفيد لها.. كم حلمنا وتمنينا أن تكون ثورتنا هذه كسفينة نوح نأخذ على ظهرها كل شيء جميل وبناء وطاهر ونقي ونذهب بها إلى وطن ينعم بالسلام والخير والحرية، ونترك الباقي للإعصار يدمرهم، وللبركان يحرقهم. ثورتنا حلم جميل لن نتنازل عن تحقيقه ولو طال الانتظار[٦٦]. واختتمت مقالها مخاطبة الشباب قائلة: «الآن أنتم من يسطر تاريخ هذا الوطن وتسطرون معه تاريخ كل منكم. فإما أن يُكتب عنكم أروع جيل أنجبته هذه الأمة أو أنكم أسوأ جيل على مر تاريخ هذا الوطن، فاختاروا أنتم أين تريدون أن تكونوا. والثورات إما تنجح أو تفشل. لا يوجد ثوره مبتورة. هم يحاولون الآن بتر هذه الثورة، هم الآن يحاولون انتزاع

هويتنا وانتمائنا لهذا الوطن من جديد، هم الآن يعودون بنا إلى غربة الروح، ولكن لن نعيش أغراباً في وطننا، فنحن من نصنع الأوطان. إن كان الوطن يتألم، فنحن سبب ألمه ونحن دواه»[٦٧].

الهوامش

١. المشترك يدعو إلى هبة غضب شعبية وينتقد تصرفات السلطة «الغريبة والنكدية»، http://almasdaronline.com/article/14027.

٢. بيان اللجنة التحضيرية للحوار الوطني بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١. http://www.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=29991.

٣. حنة أرندت، «في الثورة»، ترجمة عطاء عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

٤. المرجع السابق، ص ١٤.

٥. بشرى المقطري، أوهام الزمن الجميل، http://marebpress.net/articles.php?id=8736&lng=arabic.

٦. تصريح للثائر رمزي محمد العبسي http://h-almadena.net/index.php?action=showDetails&id=3171.

* بشرى المقطري كاتبة صحفية، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني،

٧. http://marebpress.net/news_details.php?sid=31099&lng=arabic

٨. المرجع السابق.

٩. توكل كرمان: خطابات الرئيس تحتاج الى مختص نفسي. http://www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=8667

١٠. حدد أنطوني جيدنز أسلوبين لإسقاط الأنظمة، الأسلوب الأول هو إسقاط السلطة عبر عمل عسكري تقليدي، الذي يمارسه جزء من النخبة عبر تنفيذ انقلاب عسكري، أو الثورة والاستيلاء على السلطة الذي تقوم به جماعة شبه عسكرية منظمة متمردة. أما الأسلوب الثاني لإسقاط السلطة الديكتاتورية فيتم عبر نشاط سياسي سلمي تمارسه جماعات اجتماعية تقود حركات اجتماعية، تعمل على تبخير السلطة. انظر، أنطوني جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكتاب رقم (٢٨٦)، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٤٦.

١١. المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء، بيان صادر بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١.

١٢. المرجع السابق.

١٣. المرجع السابق.
١٤. شارك في المسيرة الأستاذان عيدروس النقيب وعبد الباري طاهر عضوا المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.
١٥. منهم عضو مجلس النواب القاضي أحمد سيف حاشد، والصحفية سامية الأغبري،
١٦. لليوم الخامس على التوالي جامعة صنعاء تهتف لأحرار تونس وتطالب بالتغيير في اليمن.
http://www.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=30309
١٧. منهم: ريدان نور الدين عقيل، هاشم الاباره (كلية التجارة)، إسكندر شمسان، عبد الناصر الدميني، مكين المليكي، شمسان عبد الواحد،
١٨. للاطلاع على النص الكامل للبيان انظر،
http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=560133
١٩. انظر الصفحة على العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.facebook.com/StartAgainYemen
٢٠. أول منشور في الصفحة يوم ٥ فبراير كان نصه كالتالي: «بعد ان عرفنا كيف كانت انتفاضاتنا في السابق هي الى الساعة ١٢ ظهراً بعدين كل واحد يروح يخزن فلذلك ارجو ان تكون هذه المرة والمرات القادمة غير السابق كي يحصل التغيير لكن إذا كنتم كذا فكيف تشتوا التغيير !!!! قبل ما تشتوا تغيروا النظام غيروا الي في انفسكم وانسوا القات وغيره وخلوها مثل مصر وتونس مع سلامي...». http://www.facebook.com/StartAgainYemen
٢١. http://www.facebook.com/StartAgainYemen
٢٢. انظر صحيفة المدينة الإلكترونية.
http://h-almadena.net/index.php?action=showNews&id=632
٢٣. http://marebpress.net/news_details.php?sid=31099&lng=arabic
٢٤. المرجع السابق.
٢٥. انظر، مقابلة مع ياسمين الصبري رئيسة حركة شباب من أجل التغيير (إرحل)، منشورة في صحيفة الجمهورية، العدد (١٥٧٥٩)، بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٣.
٢٦. تصريح للثائر رمزي محمد العبسي
http://h-almadena.net/index.php?action=showDetails&id=3171
٢٧. لمزيد من المعلومات حول المظاهرات في أسبوعها الأول في تعز، انظر،
http://h-almadena.net/index.php?action=showNews&id=632
٢٨. مقطع فيديو للاعتصام، على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=3znaMA76CeA
٢٩. للاطلاع على النص الكامل للبيان، انظر، شباب من أجل التغيير(أرحل) تطالب الرئيس بإقالة عائلته من مفاصل الدولة.
http://revolutiontaiz.wordpress.com/2011/02/08/2866/#more-2866

٣٠. حددت أسماء ٢٢ منهم، وهم التالية أسماؤهم ووظائفهم: أحمد علي عبدا لله صالح (قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة)، يحيى محمد عبدا لله صالح (رئيس أركان الأمن المركزي)، طارق محمد عبدا لله صالح (قائد الحرس الخاص)، عمار محمد عبدا لله صالح (وكيل جهاز الأمن القومي)، علي محسن صالح الأحمر (قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرع)، علي صالح الأحمر (قائد القوات الجوية وقائد اللواء السادس طيران)، توفيق صالح عبدا لله صالح (رئيس شركة التبغ والكبريت الوطنية)، أحمد الكحلاني، عبد الرحمن الأكوع، عمر الأرحبي (مدير شركة النفط اليمنية)، عبد الكريم إسماعيل الأرحبي (نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط ومدير الصندوق الاجتماعي للتنمية)، خالد الأرحبي (مدير القصور الرئاسية)، عبد الوهاب عبد الله الحجري (سفير اليمن في واشنطن)، خالد عبد الرحمن الأكوع (وكيل وزارة الخارجية)، عبد الخالق القاضي (رئيس شركة الخطوط الجوية اليمنية)، عبد ألإله القاضي (قائد لواء العند)، مهدي مقولة (قائد المنطقة العسكرية الجنوبية) محمد علي محسن (قائد المنطقة الشرقية)، صالح الضنين (قائد قوات خالد سابقا)، علي احمد دويد (رئيس مصلحة شؤون القبائل)، نعمان دويد (محافظ صنعاء)، وجبران مجاهد أبو شوارب (محافظ عمران).

٣١. http://marebpress.net/news_details.php?sid=30861&lng=arabic

٣٢. انظر رابط الصفحة http://www.facebook.com/M.C.Taiz/info?ref=ts

٣٣. أهم المجموعات التي تشكلت على الفايسبوك حتى ١٥ فبراير ٢٠١١: شباب ٣ فبراير (حملة أرحل)، جروب التضامن مع رموز الثورة والتغيير في اليمن، ندعو لإسقاط ديكتاتور اليمن، الشعب يريد اسقاط الرئيس صالح، غضب الشباب اليمني، من أجل اليمن بلا فاسدين، حملة يمن بلا فساد، الاحرار اليمنيون في الفيس بك، الشباب الاحرار، المكافحون من أجل الحرية، ائتلاف شباب التغيير الوطني – اليمن، الهبه الشعبية، ثورة الشباب اليمني، ثورة الشعب اليمني، عشاق اليمن وصناع التغيير، كفاية نهب لثروات اليمن، مجموعة صحوة شباب اليمن، معا لحرية اليمن، ضحايا الفساد والمحسوبية في اليمن، ارواحنا دمائنا تفديك يا يمن اخلاص، اتحاد المجموعات اليمنية الثورية في الفايسبوك ضد النظام، معاً نستطيع، يمن حر، منظمة صوت الشباب – اليمن، الثورة الطلابية الشبابية السلمية في اليمن. انظر،
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=10325

٣٤. بشرى المقطري، عن ثورة الفايسبوك اليمنية، http://marebpress.net/articles.php?id=9125

٣٥. كلمات عبد الرحمن منتظر، ألحان عامر البوصي، أداء عامر البوصي، نور الدين الأصبحي، أيمن ياسين، وشهاب الدين سعيد، توزيع موسيقي طه الصلوي، تصوير عمار الحميري وأكرم عبده عبد الله، مونتاج وإخراج أكرم الراسني. إنتاج شباب من أجل التغيير.

٣٦. هم: رفيق علي البحاح، ذاكر عبد الله سيف الصبري، منصور سعيد، يوسف محمد مهيوب الراعبي، ناصر عبد الله محمد، فلاح سعيد، عبد الله محمد سيف النمر، مختار سالم العبسي، ومنير سعيد.

٣٧. Wendell King, "Social Movements in the United States", Random House, New York, 1959, P.40.

٣٨. http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=1&id=4553&s=1&tab=1

٣٩. المرجع السابق.

٤٠. انظر، http://h-almadena.net/index.php?action=showNews&id=632

٤١. انظر، صحيفة القدس العربي، العدد (٧١٤٩)، بتاريخ ٩–١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٤٢. صحيفة القدس العربي، العدد (٧١٤٩)، بتاريخ ٩–١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٤٣. http://algomhoriah.net/news_details.php?sid=38602

٤٤. أطياف علي الوزير، ساحة التغيير في صنعاء: ترويض الأجنحة، مبادرة الإصلاح العربي، أوراق المتابعة السياسية، مايو ٢٠١١، ص ٩.

٤٥. ن. م. والصفحة.

٤٦. صفحة الحركة على الفايسبوك،
http://www.facebook.com/pages/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9/220572437957068?sk=info

٤٧. انظر الصفحة على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.facebook.com/Yemeniat/info

٤٨. http://h-almadena.net/index.php?action=showDetails&id=3639

٤٩. http://h-almadena.net/index.php?action=showDetails&id=3541

٥٠. أولفت الدبعي، «مسيرة الحياة: الضوء القادم من تعز بعيون ثائرة»، إصدارات مجلس شباب الثورة الشعبية، تعز، ٢٠١٢، ص ٢٨ هامش.

٥١. انظر، المرجع السابق، ص ١٥.

٥٢. ألمرجع السابق، ص ١٩ هامش.

٥٣. المرجع السابق، ص ٢٨.

٥٤. تشكلت من ٢٠ عضواً، سبعة منهم وصفوا بأنهم من رواد الثورة، هم: توكل كرمان، احمد سيف حاشد، خالد الآنسي، عبد الباري طاهر، محمد الظاهري، نائف القانص، علي الديلمي، وثلاثة من الشباب، هم: ميزر الجنيد، فتح العزب، وسيم القرشي، وممثل لاتحاد طلاب اليمن (رضوان مسعود)، وتسعة ممثلين عن الأحزاب والمجموعات السياسية، هم: عبد الهادي العزعزي (التجمع الوحدوي اليمني)، علي العماد (جماعة الحوثي)، حسن شرف الدين (حزب الحق)، حبيب العريقي (التجمع اليمني للإصلاح)، مانع المطري (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري)، عبد السلام الخطيب (الحزب الاشتراكي اليمني)، محمد العماد (اتحاد القوى الشعبية)، ياسر الشيباني (حزب البعث)، عائض احمد عائض كتلة التضامن والبناء المنشقة عن المؤتمر الشعبي العام).

٥٥. فضلاً عن تأسيسه المنسقيّة العليا للثّورة اليمنيّة (شباب) التي تتبعه بشكل مباشر، وتتميز بحضور ملحوظ في معظم السّاحات في المحافظات.

٥٦. الشهيد محمد علي شاعن.

٥٧. انظر، ماجد المذحجي، الثورة من المسيرة الأولى إلى المبادرة، الجزء الثاني: مكوّنات ثوريّة أفرزتها الساحات بعد تعثر الحسم. http://www.yemenat.net/news23338.html

٥٨. وكالةأنباءعنا. http://www.aden-na.org/Display.asp?page=1020&NewsID=4209

٥٩. بشرى المقطري، محاولة لفهم ما قد مضى من هيكلة الثورة، http://marebpress.net/articles.php?id=14693&lng=arabic

٦٠. انظر، المرجع السابق.

٦١. http://hournews.net/news-3665.htm

٦٢. http://algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&aid=28591

٦٣. http://algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&aid=29399

٦٤. مدونة إرحل. http://yemenrevolution.wordpress.com/2011/11/23/26087-3742/#more-26087

٦٥. انظر، ماجد المذحجي، مرجع سابق.

٦٦. http://akhbaralyom.net/articles.php?lng=arabic&aid=66594

٦٧. المرجع السابق.

البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية

غنية عليوي*

نبذة تاريخية

كانت البحرين التاريخية تمتد من الكويت حتى ساحل عمان، ويغلب على سكانها قبائل عربية من عبد قيس وبني بكر بن وائل من ربيعة إلى جانب بني تميم، وكانت جزرها مركزاً للمسيحية قبل مجيء الإسلام، ثم صار إقليم البحرين من أوائل الأقاليم التي اعتنقت الإسلام، وولي عليها العلاء الحضرمي، سنة ٦٢٩ م. وظلت البحرين عرضة للنزاعات في العصر الأموي، ثم العباسي، حتى ظهرت حركة القرامطة التي استولت على شرق الجزيرة العربية سنة ٨٩٩ م، وجعلت الأحساء عاصمتها. وبعد سقوط القرامطة تناوب على حكم إقليم البحرين عدة سلالات عربية. وبعد عام ١٣٣٠م صارت البحرين تدفع الجزية لحكام هرمز. وفي هذه الفترة ظهر ذكر مدينة المنامة في المصادر التاريخية كعاصمة للبحرين بحدودها الحالية.

* أكاديميّة وخبيرة في مجال التنمية البشرية – البحرين

في عام ١٥٢١ م سقطت جزر البحرين تحت الحكم البرتغالي الذي استمر ثمانين عاماً حتى جاء الفرس سنة ١٦٠٢ م. وقد ظلت البحرين تحت الهيمنة الفارسية حتى سنة ١٧٨٣م، عندما قام «العتوب» بقيادة أسرة آل خليفة الذين كانوا مقيمين في «الزبارة» في قطر بهجوم بحري على البحرين، وهزموا نصر بن مذكور والي الفرس عليها آنذاك. بعدها تعرضت البحرين لغزوات عمانية، واضطر حكام البحرين لدفع الجزية لإمارة «الدرعية» لبضع سنوات ودفع الجزية لحاكم «مسقط» لأكثر من ٣٠ عاماً. واتخذ آل خليفة من «المحرق» قاعدة لهم، بينما كانت عاصمة البحرين هي المنامة. وبعد قيام الدولة السعودية الثانية حاول حاكمها فيصل بن تركي السيطرة على البحرين واستطاع فرض الزكاة عليها مؤقتاً. واستمرت النزاعات بين الطرفين وامتد حكم آل خليفة في بعض الأوقات إلى قلعة «الدمام»، إلا أنّ تلك الفترة شهدت دخول الإمبراطورية البريطانية إلى الخليج العربي.

وقع آل خليفة اتفاقية الحماية البريطانية سنة ١٨٦١م وظلت البحرين محمية بريطانية حتى سنة ١٩٧١م. وقد قدّر المقيم البريطاني بالغريف عدد سكان البحرين وقت توقيع الاتفاقية بنحو ٧٠,٠٠٠ نسمة، غالبيتهم من الشيعة العرب، أُطلق عليهم اسم «البحارنة»، وآخرون عرب سنة وفدوا من شبه الجزيرة العربية أُطلق عليهم اسم «العرب» للتمييز بينهم وبين العرب الأصليين. وهناك من قدموا من فارس، أُطلق على الشيعة منهم اسم «العجم»، وعلى السنة منهم اسم «الهولة»، كما يوجد أفرادٌ ينتمون للديانتين المسيحية واليهودية. تاريخياً استخدم النظام السياسي منذ نشوئه بأجهزته الأمنية القمع لأي تحركات إصلاحية[١].

التعليم وتنامي الوعي الوطني

ظل التعليم في البحرين معتمدا على الجهود والمبادرات الأهلية حتى تأسست أول مدرسة حكومية للأولاد عام ١٩١٩ وللبنات عام ١٩٢٨. وبعد تدشين الأندية الوطنية الثقافية والاجتماعية وتنامي الوعي السياسي ظهرت الحركات الوطنية المنادية بالإصلاح. في العام ١٩١٩ قمعت ثورة الغواصين الذين ثاروا على واقعهم المرير ضد نظام التسليف والسخرة

الذي كان سائدًا آنذاك، وانتهى تحركهم باستشهاد الكثيرين منهم. وفي العام **١٩٢٣**، قدم اثنا عشر تاجرًا بقيادة عبد الوهاب الزياني، إلى حاكم البحرين آنذاك وثيقة تتضمن مجموعة من المطالبات السياسية الداعية إلى الإصلاح وعلى رأسها انتخاب مجلس شورى يمثل أهل البلاد. إلا أن النظام بالتعاون مع الإنكليز قام بنفي قادة التحرك الوطني إلى خارج البحرين. وباكتشاف النفط عام **١٩٣٢**م وإنتاجه ظهرت حركة عمرانية وتعليمية كبيرة، وبرزت طبقة جديدة من العمال المتعلمين ساهمت في تطوير المجتمع البحريني على مدى السنوات الخمسين التالية، وأصبحت الحركات المطلبية ظاهرة ملازمة للمجتمع البحريني منذ إدخال الإصلاحات الإدارية من قبل الإنجليز. ففي ثلاثينيات القرن الماضي كانت البحرين على موعد مع أول إضراب عمالي احتجاجاً على تدني المعاشات والظلم الذي كانت تمارسه الإدارة الأجنبية لشركة استخراج النفط، فكان أن نظم العمال أنفسهم وانتخبوا قيادة عمالية من ستة أفراد مناصفة بين السنة والشيعة. وما إن استقام الوضع للعمال حتى كان الخيار الأمني سبيلاً للنظام السياسي، فقام بتهجير أبرز قادة هذا التحرك الوطني إلى خارج البلاد. بعدها جاءت احتجاجات الشيعة المطالبة بتحسين أوضاع المحاكم بين العامين **١٩٣٤** و**١٩٣٥**، ثم أخذت التحركات طابعًا عماليًا وسياسيًا وغدت تحدث بصورة متكررة قادها عمال شركة بابكو في الأعوام **١٩٤٢**، **١٩٤٨** و**١٩٦٥**. وفي الخمسينيات من القرن العشرين سعى الحكم ومن ورائه الإنجليز إلى إحداث فتنة شهر محرم بين السنة والشيعة – حيث تقع على أخ حاكم البلاد المسؤولية المباشرة في اشعالها – وكادت البحرين تتحول إلى بركة دماء، فتحرك أهالي البحرين لتشكيل هيئة سميت بهيئة الإتحاد الوطني، مناصفة بين السنة والشيعة. وكان من نتائج ذلك بروز أكبر حالة مفاوضات في تاريخ البلاد السياسي[٢].

هيئة الاتحاد الوطني

كانت هيئة الاتحاد الوطني أول تشكيل وطني تأسس عام **١٩٥٤**، فكان تجمعا ضم مختلف الفاعليات الوطنية بعيدا عن الطابع الطائفي. وبعد تنامي قوة هيئة الاتحاد الوطني

برئاسة عبد الرحمن الباكر تقدمت الهيئة بمجموعة من المطالب، من أبرزها انتخاب برلمان وطني، يكون الصوت الشرعي الأوحد في البلاد، ووضع قانون مدني وجنائي موحد، وإنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون، والسماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية. ولكن المستشار البريطاني تشارلز بلجريف رفض استقبال الوفد المنتخب من الهيئة، وأعلن وقتها أن الحكومة عاقدة العزم على إدخال بعض الإصلاحات مثل تعيين مستشارين في المحكمة، وإصدار قانون للعمل، وصوغ قانون للعقوبات؛ وذلك بعد خروج المظاهرات الاحتجاجية المؤيدة لمطالب الهيئة. واستمرت الهيئة في قيادة التحركات الشعبية حتى عام **١٩٥٦**، عندما تم اعتقال قادتها الأساسيين وقدموا للمحاكمة ثم نفوا إلى خارج البلاد. وبذلك أجهزت الحكومة على أول حركة سياسية اجتماعية، بحرينية خليجية[٣].

انتفاضة مارس ١٩٦٥

بدأت شرارة الانتفاضة بإضرابٍ عمّالي قام به عمال شركة النفط – بابكو، احتجاجًا على توجه الشركة لفصل **١٥٠٠** عامل، ليهب طلبة المدرسة الثانوية في المنامة بالتظاهرات تضامنًا مع العمال، فكان أن حدثت مواجهات قاسية بين قوات الأمن وطلبة المدارس في حرم المدارس نفسها. وتطورت مطالب الانتفاضة لتتخطى مطالب انتفاضة **٥٤–١٩٥٦** متضمنة إلغاء قرارات فصل العمال كافة والاعتراف بحق تشكيل النقابات، والسماح بعقد اجتماعات سياسية، وإلغاء حالة الطوارئ التي كانت قد فرضت على البلاد منذ العام **١٩٥٦**، وإطلاق سراح السجناء السياسيين كافة، وطرد كل الموظفين البريطانيين والأجانب. وطالبوا بوقف باب الهجرة الأجنبية ونادوا بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. وقد بلغ العنف أوجه في المواجهات التي شهدتها البحرين آنذاك، والتي سقط فيها كوكبة من الشهداء من مختلف مناطق البحرين.

لم تستجب الحكومة لأي من مطالب الانتفاضة، التي ابتدأت عفوية، حيث كانت الحركة الوطنية تحاول اللحاق بها ومواكبتها. فهي لم تكن مهيأة لقيادتها نحو

تحقيق أهدافها، من حيث القوة، والتنظيم، والصدى الخارجي، والمحيط الإقليمي، فقمعت الانتفاضة. ومع ذلك فإن الانتفاضة وضعت مسألة الاستقلال السياسي ومن ثم الإصلاحات السياسية على جدول الأعمال في عقد السبعينيات. وعندما تراجع الدور البريطاني لصالح الدور الأمريكي الذي برز كقوة متعاظمة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أدى إلى إنهاء الوجود العسكري البريطاني المباشر لصالح الوجود الأمريكي الذي حل محله حين قررت بريطانيا الانسحاب من شرق السويس، وهو مما أدى إلى إنهاء وجودها في الخليج. وفي العام ١٩٦٨ أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بإنهاء المعاهدة التي كانت قد عقدتها مع شيوخ دول الخليج العربية. ولقد طالبت إيران بأحقيتها في حكم البحرين منذ أول اتفاقية انعقدت بين البحرين والبريطانيين في القرن التاسع عشر وجددت الحكومة الإيرانية مطالبتها بالبحرين حين رأت نية بريطانيا مغادرة الخليج، إلا أنها قررت التوقف عن ذلك مقابل تنفيذ مطالب أخرى لها في المنطقة. وأجري على أثر ذلك استطلاع لآراء المواطنين في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ م، فكانت فيه غالبية أراء البحرينيين تميل إلى تأسيس دولة مستقلة غير تابعة لأي طرف في المنطقة. واتضح لاحقًا أنّه كان هناك ترتيب لأوضاع المنطقة السياسية بين البريطانيين والأمريكان من جهة والإيرانيين من جهة أخرى، يتم بموجبه تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين، على أن تعطى لها الجزر العربية الثلاث (طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى). جرت محاولات لتكوين اتحاد خليجي يضم البحرين وقطر والإمارات السبع التي شكّلت دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد (وهي أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القوين، والفجيرة، ورأس الخيمة) إلا أنه أعلن فشل[٤] الاتحاد في منتصف ١٩٧١، لأن حكام الإمارات التسع لم يستطيعوا الاتفاق على ذلك لاختلاف المصالح. وبعد الاستقلال برز دور المنظمات الشيوعية واليسارية القومية في قيادة النضال الوطني، واستمر دورها حتى أواخر السبعينيات، عندما برز التيار الديني على أثر انتصار الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني في إيران[٥].

بشائر الاستقلال وحلم ديمقراطي لم يكتمل

بدأت البحرين سنواتها الأولى بعد زوال الاحتلال البريطاني عن أراضيها بخطوات مبشرة تتجه قدمًا نحو إرساء دعائم حكم ديمقراطي، فأصدر الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوما بقانون رقم (١٢) لسنة **١٩٧٢** بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة. انتخب البحرينيون **٢٢** عضوا للمجلس التأسيسي المكلف بوضع الدستور، وعين الأمير ٨ أعضاء وانضم إليهم **١٢** وزيراً بحكم مناصبهم، والأغلبية للمنتخبين، وانعقدت الجلسة الأولى لهذا المجلس يوم ١٦ ديسمبر **١٩٧٢**. وبتاريخ **٣٠** ديسمبر، أقرّ المجلس التأسيسي لائحته الداخلية وأصدرها ونشرها في الجريدة الرسمية. وفي عام **١٩٧٣** صدر أول دستور للبلاد حدد سلطات الأمير ونظم العلاقة بين السلطات الثلاث. ورفع المجلس التأسيسي الدستور الجديد للأمير فصادق عليه وأصدره يوم ١٦ ديسمبر١٩٧٣، وتم نشره في الجريدة الرسمية واشتمل على **١٠٩** مواد. واتسم هذا الدستور بسمات من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني. فالأمير هو رئيس السلطة التنفيذية ويمارس سلطات سياسية إذ يعين بأمر أميري رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم أميري، كما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، وعليه يُسأل الوزراء متضامنين عن تنفيذ سياسة الحكومة. وفي نفس الوقت فإن ذاته مصونة لا تمس، فلا يسأل أمام المجلس الوطني الذي يختص بالتشريع والرقابة على أداء الجهاز الحكومي؛ إلا أنّ هذا الدستور كان مجحفًا بحق المرأة ولم يمنحها الحق في الانتخاب والترشح، وأصبح حق العمل السياسي مقتصرًا على الرجال[٦].

انتخب البحرينيون عام **١٩٧٣** أعضاء المجلس الوطني الذي تمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية أصيلة. فقد كانت أغلبية أعضائه (٧٤٪ تقريبا) نوابًا للشعب منتخبين، في حين كان يمثل الأعضاء المعيّنون بحكم مناصبهم، وهم الوزراء، ما نسبته **٢٦٪** تقريبا من أعضاء المجلس. غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا. فتعرضت التجربة النيابية البحرينية الأولى لانتكاسة عام **١٩٧٥** وذلك بصدور المرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة

١٩٧٥ بحل المجلس الوطني تم تعطيل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور المتعلق بالسلطة التشريعية؛ وهو ما يخالف نص المادة **١٠٨** التي تنص على أنه «لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية، وذلك في الحدود التي يبينها القانون، ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد المجلس الوطني في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه[٧]».

برلمان ١٩٧٤ وقانون أمن الدولة

إن الإجراءات التي تمت كانت موجهة وخضعت لدراسة وتخطيط في غياب المجلس أثناء إجازته الصيفية. وإنّ حل المجلس عام **١٩٧٥** لا علاقة له بسير العمل في جلساته، إذ ساد الوئام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما حدث من اختلاف ونقاشات حادة يدخل في إطار اللعبة البرلمانية. كما أن المجلس الوطني البحريني تمتع بسمعة حسنة في الداخل والخارج؛ إلا أنّ الحكم لم يكن مهيئًا لنظام ديمقراطي يتعرض من خلاله للمحاسبة على خطواته وإجراءاته، فتم الحل بإيعاز من الإنجليز والأمريكان، كما أن الصحافة المحلية في تلك الفترة، ولم تكن مستقلة، قامت بتوجيه من الحكومة بتعزيز التذمر ومنح الأمير مبررات لحل المجلس. وكانت ردود الفعل على المسائل التي كان يثيرها الأعضاء داخل المجلس تشكل ضغوطا على السلطة التنفيذية، نتيجة سنوات الكبت وغياب الحريات، وعدم القدرة على التعبير في ظل الحكم الأجنبي. وبعد ضرب الحركات السياسية التي كان آخرها قبل انعقاد المجلس، وحل هيئة الإتحاد الوطني عام **١٩٥٦**، وقمع انتفاضة **١٩٦٥**، والاعتقالات التي صاحبت كلًا من تلك الإجراءات، لجأت الحكومة إلى طرح مسودة قانون أمن الدولة يسمح باعتقال أي شخص يشك فيه، بدون محاكمة. ولما كانت الحكومة مقتنعة بأن المجلس لا يمكن أن يقبل به وإلا قضى على مبرر وجوده، فقد حاولت استدراج الكتلة الدينية إلى جانبها على أساس أنّ القانون موجه ضد حركات اليسار؛ إلا أن لعبتها انكشفت ولم تفلح في ذلك، حيث رفضه ممثلو الشعب. كما أنّ الحكومة رفضت محاولة بعض أعضاء المجلس

إدخال بعض التعديلات على نص مشروع القانون ليكون نصًا لحماية الدولة وليس سيفًا مسلطًا على رقاب الشعب. والنتيجة كانت صدور أمر أميري رقم (٤) لسنة **١٩٧٥**، بتأجيل انتخاب المجلس الوطني إلى أن يصدر قانون جديد[٩].

سياسة الاحتواء والاختراق

دأبت حكومة البحرين على انتهاج سياسة الاحتواء للحركات الوطنية والفاعلين من أعضائها بنصيحة من مستشاريها البريطانيين الذي خبروا الحركات الثورية في العالم العربي والإسلامي، فقدمت المناصب للكثير من المناضلين الوطنيين، فكان منهم الوزراء، ودعمت العديد منهم ليصبحوا أعضاء في البرلمان، كما اخترقت الحركات الثورية، بشتى أنواعها الديمقراطية والإسلامية، وحاولت ضرب كل حركة بالأخرى. ورغم كل محاولات الاحتواء والاختراق فإن تلك الحركات نمت وقويت سريًا، محليًا وخارجيًا[١٠]، وشكلت تنظيمات قوية في الخارج. من بين تلك التنظيمات، جبهة التحرير الوطني، والجبهة الشعبية التي جاء معظم قياداتها من حركة القوميين العرب، وحزب البعث، وحزب الدعوة، وجبهة العمل الإسلامية، وبعض القوى الناصرية؛ وجميعها شكلت قوى المعارضة. وإلى جانب ذلك كانت هناك تيارات دينية موالية للسلطة مثل حركة الإخوان المسلمين التي كانت تمثل أغلبية التيار الديني في المناطق السنية؛ إلا أنها نأت بنفسها عن الانضمام إلى حركة النضال الوطني تحت مفهوم أن انتصار التيار الوطني أو التيار الديني الشيعي سوف يؤدي إلى تقليص نفوذ السنة. إلى ذلك عملت الحكومة على ترسيخ مفهوم أن مصلحة السنة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصلحة الحكم ولا تنفك عنه، وأنه الحامي لهم والحافظ لمصالحهم. ومنذ سبعينيات القرن الماضي قام التيار السلفي الوهابي بجهود حثيثة لنشر الفكر السلفي وساعده النظام في ذلك. وبهذا نشأت فئة قليلة من حيث العدد، متفوقة في التمويل والإمكانيات والقدرة على التأثير. وركبت الحكومة الموجة برفع راية الطائفية معتمدة على البيئة الحاضنة للحركة السلفية[١١].

أحداث الثمانينيات من القرن الماضي

لم تكن هذه الفترة مختلفة عما سبق، فما برحت القوى الوطنية تعيش أيامها السوداء، حيث بدأت المخابرات البحرينية في رصد بعض مظاهر الحراك الناشئ والجديد بزعامة بعض علماء الدين الشيعة بتوجس كبير. ففي عام ١٩٧٨ رجع رجل الدين الشيعي السيد هادي المدرسي من بعض سفراته المتعلقة بالنشاط الإعلامي لتأييد الثورة الإيرانية، وبعد رجوعه للبحرين، سُحب جواز سفره البحريني بأمر من وزير الداخلية آنذاك، وبشكل عملي وجد المدرسي نفسه في شبه إقامة جبرية. في هذه الفترة أخذ جهاز المخابرات يرصد نشاط السيد المدرسي والمجموعة القريبة منه بقوة. وبعد انتصار الثورة الاسلامية أخذت الجماهير تعبّر عن مشاعرها فخرجت مسيرة تأييد لها، مما حدا بالسلطة أن تفرض رقابة أشد على السيد المدرسي، الذي بدوره بدأ بتصعيد لهجته السياسية، وأخذ يتحدث عن الكرامة، والحقوق، لكنّه لم يكن يشير إلى الوضع البحريني، بل كانت لغة خطاباته تميل الى التعميم. ولكنّ السلطة قرأت خطاب المدرسي على أنه محاولة لتسخين الاجواء ضدها. وحدث في هذه الفترة أن رجع الشيخ محمد علي العكري من إيران وتم اعتقاله، وجرت أكثر من مسيرة تطالب بإطلاق سراحه. ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران بدأ أنصار الصندوق الحسيني الاجتماعي يطرحون بأن السيد هادي المدرسي هو ممثل الإمام الخميني في البحرين. ومع تصاعد الأحداث بين المعارضة الشيعية والسلطة، أقدمت السلطة على اعتقال السيد هادي المدرسي في أواخر عام ١٩٧٩ وإبعاده إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن هناك انتقل إلى إيران حيث نشط المدرسي بالتحريض ضد السلطة في البحرين والدعوة إلى إسقاط النظام السياسي عن طريق التسهيلات التي قدمتها جمهورية إيران الإسلامية من خلال وسائلها الإعلامية. وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦ خرج أبناء البحرين من الطائفة الشيعية في مسيرة جماهيرية احتجاجًا على جريمة الرئيس صدام حسين بقتله رمزاً ومرجعاً دينياً في النجف في العراق هو السيد محمد باقر الصدر. وقامت السلطة بقمع المسيرة، وكان من بين الجماهير المتظاهرة الذين قاوموا عناصر السلطة جميل العلي العضو البارز في الصندوق الحسيني الاجتماعي، والذي تمّ

اعتقاله، ومورس عليه أشد أنواع التعذيب. وبعد خمسة أيام من التعذيب أصبح في حالة احتضار، إلى أن استشهد في السجن بعد ثلاثة عشر يوماً من اعتقاله، فمنعت السلطة أهل الشهيد من استلام جثمانه. وشاع ذلك الخبر في أوساط الناس، مما حدا بأعداد غفيرة من الناس أن تتجمع عند منزل الشهيد في العاصمة، فكانت تلك بداية انتشار الشرارة وانتفاضة الجماهير. وفي نفس العام أقدم جهاز الأمن البحريني على إغلاق مركز الصندوق الحسيني الاجتماعي بالشمع الأحمر ومصادرة محتوياته. بعدها تم اعتقال العشرات من أعضائه بتهمة الارتباط بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، واتهامهم بالتخطيط لانقلاب عسكري لتغيير الحكم، ووصلت أحكام بعضهم إلى السجن لمدة **٢٥** عامًا[١٢].

الحركة الشعبية في التسعينيات من القرن الماضي

الانتفاضة التسعينية أو أحداث التسعينيات، هي حركة احتجاجية في البحرين، امتدت بين عامي **١٩٩٤** و**٢٠٠٠**. كانت الشرارة الأولى يوم انعقاد قمة مجلس التعاون في **١٧** ديسمبر **١٩٩٤**، وضمت الحركة الاحتجاجية حينها القوى اليسارية والليبرالية والإسلامية، وتلخصت نتائجها الرئيسة برفع عريضتين: العريضة الأولى نخبوية، كانت أنجزت في العام **١٩٩٢** ووقع عليها **٢٨٠** شخصية، وتلخصت مطالبها في إعادة الديمقراطية من خلال إعادة انتخابات المجلس الوطني الذي تم حله في **١٩٧٥** بطريقة مخالفة للدستور، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإعادة المنفيين، ومنح المرأة الحقوق المدنية والسياسية، وضمان سيادة العدالة بين جميع المواطنين، وإجراء إصلاحات اقتصادية. وفي **١٥** نوفمبر **١٩٩٢** تم تشكيل وفد لزيارة الأمير عيسى آل خليفة وتسليمه العريضة، فكان رد الأمير كالتالي: «لا تفكير حالياً في عودة المجلس الوطني...إننا أمام تجربة جديدة للشورى». وفي **٢٠** ديسمبر **١٩٩٢**، أصدر الأمير أمره الأميري رقم **(٩)** الذي يقضي بقيام مجلس الشورى، يُعين أعضاؤه من قبل الأمير، وعددهم **٣٠** عضواً، ولمدة أربع سنوات[١٣].

ونتيجة لفشل ذلك اللقاء، وفي بداية الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر **١٩٩٤** بدأ الترويج العلني لمشروع توقيع العريضة الثانية الشعبية الجماهيرية، وتم استكمال توقيع العريضة يوم السبت، الموافق **١٩٩٤/٩/٢٦** في بيت الشيخ عبد الأمير الجمري. ولقد عمت الاحتجاجات في الكثير من المناطق والقرى، وكانت التظاهرات التي جابت شوارع العاصمة أكثرها حدة، مما أدى إلى اندلاع المواجهات بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب وقيام الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وأمام التطورات الخطيرة اضطرت الحكومة إلى الدخول في لعبة سياسية من أجل تحقيق عدد من المكاسب، أهمها: استمالة القيادات الشيعية واستخدامها كأداة لإسكات الشارع السياسي، والقضاء على لجنة العريضة الشعبية عن طريق تحطيم وحدتها بعزل الرموز الدينية عن القيادات الوطنية والعلمانية، وإسكات صوت المعارضة في الخارج عن طريق التسوية مع المعارضة في الداخل، عبر اتفاق غير مكتوب مع القيادات الدينية، التي سميت بلجنة المبادرة، والتي فهمت اللعبة متأخرة وأعلنت في خطبة الجمعة عن فشل المبادرة، ووصفتها بالمناورة السياسية من قبل الحكومة للالتفاف على المطالب السياسية الشعبية. وعمت التحركات الشعبية من جديد، وعادت قوات مكافحة الشغب إلى مواقعها عند مداخل القرى والمدن مستخدمة السيارات المصفحة وناقلات الجنود[١٤]. وفي **٢٣** أكتوبر **١٩٩٥**، قرر أصحاب المبادرة الدخول في اعتصام وإضراب مستمر عن الطعام حتى تحقيق المطالب. وفي **٢٥** أكتوبر **١٩٩٥** عقد اجتماع في مكتب المحامي اليساري أحمد الشملان لتشكيل وفد لزيارة المعتصمين والمضربين عن الطعام مكون من هشام الشهابي وسعيد العسبول وعبد الله هاشم؛ وذلك لإبراز الوحدة الوطنية في هذا الظرف العصيب، وكسر الطابع الطائفي للجنة المبادرة، ومحاولة ثني المضربين عن الطعام، وضرورة العودة إلى لجنة العريضة الشعبية الضامة لمختلف ألوان الشعب البحريني، وتوضيح نية الحكومة التي حاولت تحويل الصراع إلى صراع طائفي، فكان اللقاء في مجلس عبد الأمير الجمري. في **١** نوفمبر **١٩٩٥**. واستمرت الأحداث حتى ١٨ يناير **١٩٩٦**، عندما انفجرت قنابل في المنطقة التجارية في المنامة، واعتقل الشيخ الجمري، رجل الدين الشيعي المعارض[١٥]. وفي

٨ فبراير ١٩٩٦، تم اعتقال المحامي اليساري أحمد الشملان، وتبعه زميله عضو لجنة العريضة سعيد العسبول، وفي ١٥ مارس ١٩٩٦ تم تنفيذ حكم الإعدام في حق عيسى قمبر، وفي ٣ يونيو ١٩٩٦ أعلنت الحكومة أنها كشفت مؤامرة انقلاب من مجموعة مدعومة من إيران تدعى حزب الله البحرين؛ ودخلت البحرين في معترك آخر أكثر تأزمًا[١٦].

مشروع الانفراج السياسي

انتهت حركة التسعينيات مخلفة وراءها أربعين شهيدًا، وانتهت بعد أن وعد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي خلف أباه، وأصبح أميراً للدولة عام ١٩٩٩ وأصبح ابنه الشيخ سلمان وليًا للعهد، بالإصلاحات، وبإلغاء قانون أمن الدولة السيئ الصيت. وبدأ الأمير حمد مشروعه «الإصلاحي» في فبراير ٢٠٠١ باستفتاء حول ميثاق العمل الوطني الذي حدد أسس الإصلاح السياسي ووافق عليه البحرينيون بأغلبية ساحقة وصلت إلى ٩٨,٤٪، وبموجبه أصبحت البحرين مملكة دستورية[١٧]. لكن المشروع «الإصلاحي» الذي بشّر به الملك، جاء على غير ما نص عليه ميثاق العمل الوطني. فقد جاء ببرلمان ٢٠٠٢ منقوص الصلاحيات، عاجزًا عن القيام بدوره التشريعي نتيجة الصياغة الضيقة للدستور، واللائحة الداخلية المكبلة لعمله، وإعطاء صلاحية التشريع لمجلس الشورى الذي أصبح في مرتبة أرفع من مرتبة مجلس النواب، كما أعطى الدستور الجديد صلاحيات واسعة للملك منها صلاحية التشريع؛ وبهذا أصبح الملك مهيمنًا على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. إلى ذلك جاء الملك برزمة من القوانين، تنتهك الحقوق، منها قانون الجمعيات وقانون التجمعات وقانون توزيع الدوائر الانتخابية، وقانون الصحافة، الذي أجهز على ما تحقق من حرية نسبية وألغى كل ما عوّل عليه الناس من إصلاح سياسي. وبهذا ظلت المعارضة والحكومة في حالة عراك سياسي حقيقي مستمر[١٨].

المؤتمر الدستوري

لم تقف المعارضة الشعبية مكتوفة الأيدي. فقد توافق عدد من الشخصيات الوطنية وجمعيات التحالف الرباعي (وهم جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية العمل الإسلامي) على عقد مؤتمر دستوري، هدفه دراسة المسألة الدستورية والالتزام بما سيتمخض عنه هذا المؤتمر من توصيات. وبمجرد الإعلان عن المؤتمر الدستوري، جهدت السلطات البحرينية لعرقلة سير أعماله، فمنعت مشاركة المدعوين من الشخصيات العربية والأوروبية. إلا أنّ المؤتمر الدستوري أقيم بنجاح يومي السبت والأحد، الموافقين ١٤–٢٠٠٤/٢/١٥، تحت شعار «نحو دستور عقدي بمملكة دستورية»، وتم التوافق على أسماء اللجنة التحضيرية للمؤتمر برئاسة المحامية جليلة السيد. وخرج المؤتمر مؤكّدا الالتزام بما نص عليه ميثاق العمل الوطني، بأن يكون نظام الحكم في البحرين ملكيًا دستوريًا وأن يكون التعديل الدستوري حصرًا على مسمى الدولة ونظام المجلسين، وأن يكون المجلس المعين للشورى فقط، كما تمسك المؤتمر بالتعهدات الرسمية الصادرة عن رموز الحكم قبيل التصويت على الميثاق وعلى رأسهم الملك، وولي العهد، ورئيس اللجنة العليا لإعداد الميثاق، والتي تعتبر أساسًا لعملية التصويت على الميثاق واعتبرها المؤتمر الدستوري ملزمة للحكم[١٩]. وأكّد المؤتمر على افتقار الدستور الجديد الصادر في فبراير ٢٠٠٢ للشرعية، كونه لم يحظ بإقرار شعب البحرين لا أصالة ولا وكالة، وبين أنّ توقيع الملك على الرسالة أمام الجماهير في مجلس الغريفي في ٢٠٠١/٢/٦م، وتصريحات ولي العهد المنشورة في الصحافة المحلية بتاريخ ٢٠٠١//١/٢٧ و٢٠٠١/٢/٥م، وتصريحات رئيس اللجنة العليا لإعداد الميثاق للصحافة المحلية بتاريخ ٢٠٠١/٢/٩م، تأكيد على ما جاء في الميثاق[٢٠]. ورفض المؤتمر أي تعديل غير تعاقدي على دستور ١٩٧٣، وتمسك بان يكون أي تعديل قائمًا على أساس التعاقد بين الشعب والحكم وفقاً للآليات الدستورية الشرعية. وقرر المؤتمر تكليف الجمعيات المنظمة له تشكيل لجنة متابعة يناط بها مسؤولية متابعة الملف

الدستوري والتحضير للمؤتمر الدستوري القادم على أن تضم اللجنة شخصيات مستقلة. وانتخبت لجنة المتابعة وكلفت بوضع برنامج عمل لتنفيذ قرارات المؤتمر وتحريك الملف الدستوري. كما عهد المؤتمر إلى لجنة المتابعة استكمال الرؤية المقترحة للتعديلات الدستورية التي عرضت في المؤتمر وقرّر إصدار عريضة شعبية، تعبيرًا عن رأي شعب البحرين فيما يخص مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة[٢١].

من أهم الأخطاء التي لم تعترف بها المعارضة كان تراجعها في موضوع المسألة الدستورية إلى المربع الأول، وموافقتها على دخول انتخابات ٢٠٠٦ التي تيقنت المعارضة بعدها من عدم جدّية النظام في تحقيق الإصلاح؛ كذلك لم تكن من القدرة بحيث تشكل ضغطًا حقيقيًا على السلطة للمضي في عملية الإصلاح، فتصاعدت حدة مطالب المعارضة وقابلتها الحكومة بالاستمرار في القمع، واستمر هذا الوضع حتى نهاية ٢٠١٠. فبعد كل تحرك جماهيري يطالب بالإصلاح والحقوق، تقف السلطات في وجه هذا التحرك، فتعتقل المعارضين والقياديين منهم، وتودعهم السجن وتعرضهم للتعذيب، للاعتراف بتهم ملفقة، وتحاول القضاء على التحركات الشعبية بإصدار أحكام قاسية ضد من يقوم بالتظاهر. إلا أن الوضع لم يكن يهدأ طويلا، إذ ما يلبث بالظهور مجددًا مع استمرار سياسات التمييز وانتشار الفساد بشتى أنواعه. ففي عام ٢٠١٠، قمع النظام تحركًا انتهى بزج قياداته في السجن، بتهمة قلب نظام الحكم[٢٢].

تقرير البندر

ظهرت فضيحة تقرير البندر في عام ٢٠٠٦، وارتبط اسم هذا التقرير باسم المستشار الأمني والاستراتيجي لأحمد بن عطية، صلاح البندر السوداني الأصل والبريطاني الجنسية، الذي أوكلت له مهام عديدة وخطيرة، أبسطها الإشراف على ملف التجنيس والطائفية في البحرين، حسب خطة مرسومة لإنشاء تنظيم سري بقيادة احمد بن عطية الله وإشراف خليفة بن سلمان رئيس الوزراء، وعبر وجه جديد على

البحرين هو صلاح البندر الذي أبعد عن البحرين على أثر تسريبه لهذا الملف الذي يحتوي على كافة المهام القذرة والفتن الطائفية التي مرت وستمر بها البحرين. والمتورطون قائمة طويلة من الصحفيين يكتبون في صحيفة الوطن، ويوجهون أساسا إلى تأجيج السنة ضد الشيعة والنيل من الشخصيات الشيعة وتبرير عمل الأجهزة الأخرى في التنظيم. ومما تفصح عنه أوراق ملف البندر إضافة لأسماء شخصيات، وجود جمعيات سياسية سنية تم إغراؤها بمخطط تعديل النسبة الطائفية في البحرين أو ما اتفق عليه من اصطلاح، بتسنين البحرين. وطوال سنوات مضت كانت الأبواق الإعلامية تؤكد ارتباطهم بالخارج ويتم تخويف السنة من خطرهم. ووفقا لهذه الأجندة كان الشيعة عرضة لكافة أنواع التمييز والاتهامات والطعن والانتهاكات[٢٣].

حركة الرابع عشر من فبراير

في خضم الربيع العربي الذي انطلق من تونس، وبعدها في مصر، وجد شباب بحرينيون إلهاما وأملًا في حركة تونس ومصر. وفي يناير ٢٠١١، قرر عدد من شباب البحرين التحرك السلمي للمطالبة بتحقيق نظام ديمقراطي على غرار الممالك الدستورية العريقة، فنشروا بيانًا على شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك إلى ثورة شعبية سلمية في يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية في نظام الحكم وإدارة البلاد مثل: إلغاء دستور ٢٠٠٢ غير الشرعي والذي تم فرضه على الشعب بشكل غير قانوني، وحل مجلسي النواب والشورى[٢٤].» خرجت مسيرات سلمية في عدد من قرى البحرين في الموعد المحدد قابلتها قوات مكافحة الشغب بالقوة، فسقط على أثرها الشهيد الأول علي مشيمع. وعند التشييع، قوبل المشيعون بقمع من قوات مكافحة الشغب والقناصة، فسقط الشهيد الثاني فاضل المتروك، مما زاد السخط الشعبي وعمت المسيرات معظم قرى البحرين[٢٥].

اختيار مكان التجمع للاحتجاج

عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك، طرح شباب التحرك، أكثر من مكان للتجمع، تشبهًا بما حدث في ميدان التحرير – مصر، وغلب الرأي على اختيار دوار مجلس التعاون، المعروف بدوار اللؤلؤة، الذي تبلغ مساحته نحو ٣١٠٠ متر مربع، ويتوسط موقعه مدينة المنامة وتمتد منه الشوارع بسهولة إلى المحرق ومختلف مدن وقرى البحرين. وعلى الرغم من إصدار الملك حمد يوم الجمعة، الموافق ١١ فبراير ٢٠١١ م قرارًا يقضي بصرف ألف دينار بحريني (٢٦٥٢ دولارا أميركي) لكل أسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني، إلى جانب منح أخرى، والإعلان عن مشاريع خدماتية بمختلف المناطق، وذلك تحسبًا من السلطة لما قد يحدث من قلاقل في البحرين، إلا أنّ الزحف بدأ بالتجمع في دوار اللؤلؤة، المكان المتفق عليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، منذ صباح ١٤ فبراير ٢٠١١. وأخذت المطالب تتبلور في إقامة الملكية الدستورية عن طريق صياغة دستور جديد للمملكة يتم بموجبه انتخاب الحكومة من قبل الشعب. وقد طالب المشاركون في المظاهرات بدستور عقدي وبإسقاط دستور٢٠٠٢، الذي أصدره الملك البحريني بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، وكذلك الإفراج عن النشطاء السياسيين، ورجال الدين الذين احتجزوا منذ أغسطس ٢٠١٠، إضافة إلى حل مجلس النواب القائم، وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين، وضرورة تداول السلطة التنفيذية بواسطة إنتخابات حرة، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير، ووقف التجنيس السياسي، وتحجيم دور العائلة المالكة التي تسيطر على مجلس الوزراء، الذي يترأسه عم الملك منذ أكثر من أربعين عامًا[٢٦].

كلمة الملك على شاشات التلفاز لأول مرة بعد الأحداث

ظهر الملك على شاشات التلفاز معزيًا أهالي الشهداء، ووصفهم بالقتلى، ووعد الشعب بالاستمرار في الإصلاح، مما شجّع الناس على زيادة الزحف والتجمع في دوار اللؤلؤة.

وأصدر الملك مرسومًا ملكيًا، بتشكيل لجنة تحقيق خاصة بالأحداث المؤسفة التي وقعت في البلاد يومي ١٤ و١٥ فبراير ٢٠١١ برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء جواد سالم العريض (من الطائفة الشيعية؛ موالٍ للنظام). إلا أنّ كتلة الوفاق النيابية رفضت المشاركة في اللجنة، وذلك بعد أن أعلنت تعليق نشاطها البرلماني احتجاجاً على استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، التي أدت إلى مقتل اثنين منهم وجرح أكثر من ٣٧ آخرين. وبدأت الشعارات الأوليّة المنادية بإصلاح النظام تتعالى، ووجدت الجمعيات السياسية والمؤسسات الأهلية نفسها مضطرة لأن تتبع خطى الشباب الثائر، فعقدت الجمعيات السياسية المعارضة (جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي، وجمعية الإخاء الوطني، وجمعية العمل الإسلامي) مساء الثلاثاء، الموافق ١٦ فبراير ٢٠١١ اجتماعًا طارئا بمقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ناقشت فيه التطورات السياسية والميدانية التي شهدتها البحرين خلال تلك الفترة[٢٧]. وأكّدت الجمعيات في اجتماعها على دعم مطالب الحركة في ديمقراطية حقيقية ومجلس تشريعي منتخب كامل الصلاحيات، وتداول سلمي للسلطة، وشجبت العنف المفرط الذي استخدمته قوات الأمن لتفريق التجمعات السلمية، مطالبة بالكف عن هذه الممارسات القمعية وغير الحضارية[٢٨]. كما شكلت الجمعيات السياسية لجنة تنسيقية لدعم وإسناد الحركة المطلبية، وأثنت على سلميتها، وأصدرت بيانًا بخصوص ذلك[٢٩]. وفي الوقت ذاته تبلورت مطالب مجموعة من الحركات الشبابية فيما عُرف بحركة ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير، والتي عرّفت عن نفسها بأنها حركة مستقلة، لا تنتمي إلى الجمعيات والحركات والتيارات السياسية المعارضة، وتعمل باستقلالية تامَّة عنها، وتحمل على عاتقها تنظيم الحراك الثوري في البحرين، وترفض الغوص في مناقشة عمل الجمعيات السياسية التي شاركت في الاحتجاجات[٣٠]. إنّ ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير يرى أن دور الجمعيات والحركات المعارضة كان مكمّلًا ومسانداً لثورة الشباب منذُ انطلاقتها. وفي الوقت ذاته، قدم تلفزيون البحرين، عصر الأربعاء، ١٦ فبراير ٢٠١١، بثًا مباشرًا، وعلى مدى ساعات لخروج مسيرات مؤيدة للنظام والقيادة السياسية، من ضمنها مسيرتان في مدينتي

عيسى والمحرق، نقلتها على الهواء مباشرةً إلى الجمهور. وشدد أمين عام جمعية الوفاق في مؤتمر صحفي، وهي أكبر جمعية شيعية، أن لا مكان لولاية الفقيه في البحرين، بل إن الشعب لا يطالب بدولة دينية وإنما بدولة مدنية ديمقراطية على النمط المعروف عالميًا، وأنّ الاحتجاجات التي تشهدها البحرين، هي شأن داخلي من منطلق حاجة داخلية للإصلاح، ولم تُمْلَ من أي جهة كانت[٣١]. واستمرت حشود من الناس تزحف نحو دوار مجلس التعاون (دوار اللؤلؤة)، وبدأ اعتصام في ذلك الدوار. وفي الوقت ذاته صرح المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، بأنّ التجمع بدوار اللؤلؤة لم يستوفِ الإجراءات القانونية وأنّ السماح به في البداية كان تعاطفًا مع الحوادث التي وقعت خلال الأيام الماضية. وجاءت المفاجأة باعتقال محمد البوفلاسة – رجل عسكري من الطائفة السنية، بعد إلقائه كلمة في دوار اللؤلؤة، تناول فيها موضوع الفساد الحكومي[٣٢].

الهجمة الأولى على دوار مجلس التعاون – دوار اللؤلؤة

في يوم الأربعاء، الموافق ١٧ فبراير ٢٠١١، وبينما كان المعتصمون نيامًا، هجمت قوات الجيش والشرطة على دوار اللؤلؤة، وكانت الساعة تشير إلى الثالثة فجرًا، حيث كان ممتلئًا بالناس، وأسفر ذلك الهجوم الغادر عن سقوط أربعة شهداء وأكثر من ٢٥٠ جريحا. وقد أكدت روايات عدد من المسعفين أن قوات الأمن والجيش منعتهم من الوصول إلى الجرحى الذين كانوا في دوار اللؤلؤة بعد اقتحام القوات له، وقالوا إن خمس سيارات إسعاف توجهت فجر يوم الهجوم نحو دوار اللؤلؤة، إلا أنهم فوجئوا بنحو خمسة من رجال الجيش ومكافحة الشغب يعترضون طريقهم، وفتحوا باب السيارات وأنزلوا من فيها وقاموا بضربهم من دون اكتراث لكونهم مسعفين، وذكروا أن هناك أوامر من جهات عليا في الوزارة بمنع خروج سيارات الإسعاف. ووقع عدد كبير من أطباء مجمع السلمانية الطبي عريضة بأسمائهم يطالبون فيها باستقالة وزير الصحة فيصل الحمر بعد أن منع سيارات الإسعاف من الذهاب لإنقاذ الجرحى، ولسكوته عما تعرض له الطبيب صادق العكري وعدد من المسعفين من اعتداء بالضرب من قبل

قوات الجيش ومكافحة الشغب. وتوالت ردود الأفعال المحلية على الأحداث التي وقعت، وأدان عدد من القوى السياسية والأهلية ما اعتبره اعتداء خطيراً ضد المعتصمين المسالمين في دوار اللؤلؤة، فيما بعثت سبع جمعيات سياسية بحرينية رسائل استنكار، وأعلنت كتلة الوفاق النيابية التي تضم ١٨ نائبًا من أصل أربعين نائبا انسحابها الكلي والنهائي من مجلس النواب البحريني ابتداء من الخميس، الموافق ١٧ فبراير ٢٠١١[٣٣].

وبينما أعلن وزير الخارجية بأنه يجب في هذه اللحظات أن نقف مع بعضنا البعض ونعمل سياسياً مع بعضنا البعض في كل المواقف، أصدرت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بياناً أسمته البيان رقم ١، وكان في يوم الخميس ١٧ فبراير٢٠١١، أعلنت فيه انتشار قوات عسكرية في محافظة العاصمة، ونقلت القيادة عن الناطق الرسمي باسمها قوله «إن قوات عسكرية من قوة دفاع البحرين قد أخذت في الانتشار في محافظة العاصمة بدواعي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين وتأمين حرياتهم وممتلكاتهم من أعمال العنف. وسرد المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية الرواية الرسمية لفض اعتصام دوار اللؤلؤة في تسجيل مصور عرضه تلفزيون البحرين مساء نفس اليوم، ذكر فيه أن قوات الأمن عثرت في خيام المتجمهرين أثناء العملية الأمنية على ٤ قطع من الأسلحة النارية وذخيرة حية من عيار ٩ مم وسيوف وسكاكين وأعلام لما يسمى بحزب الله. ووصفت جمعية الوفاق الوطني البحرينية المعلومات التي أوردتها وزارة الداخلية البحرينية بأنها مسرحية سخيفة، وتقدم نواب من كتلة الوفاق النيابية وعدد من المحامين ببلاغ جنائي ضد كبار مسؤولي وزارة الداخلية بما في ذلك الوزير والوكلاء وقائد قوات الأمن العام ومساعدوه ورؤساء المناطق الأمنية بشأن المجزرة التي ارتكبتها قوات الأمن ضد المواطنين العزل في دوار اللؤلؤة. وأدانت جمعية الأطباء البحرينية وجمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية العنف غير المبرر تجاه المواطنين المسالمين والطواقم الطبية التي تقدم للمصابين الإسعافات اللازمة. وبانتشار قوات الجيش في الشوارع، تعرض عدد من الأهالي للاعتداءات من قبل قوات الجيش. وفي ١٩ فبراير، أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال الإضراب عن العمل ما لم تنسحب قوات الجيش والأمن من الطرقات وتضمن الحكومة حرية التظاهر.

الرجوع الثاني للدوار– دوار اللؤلؤة

اتجهت جموع المعزين حاملين أعلام البحرين فقط، عصر السبت، الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١، في نهاية كسار فاتحة الشهيد الأول، نحو دوار اللؤلؤة المحصن بالجيش. وعلى الأثر دوت أصوات الرصاص الحي بمواجهتم، واستقبل قسم الحوادث والطوارئ بمجمع السلمانية الطبي ٩٦ إصابة بينها إصابات بالرصاص الحي أدخلت ست منها إلى غرفة العمليات، وفي حالة حرجة، وبينهم الشهيد رضا أبو حميد.

وأعرب الرئيس الأميركي باراك أوباما عن رفضه استخدام الحكومة البحرينية العنف ضد المتظاهرين، كما عارض قمع التظاهرات السلمية التي شهدتها المنطقة، فيما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتقديم المسؤولين عن العنف في البحرين إلى العدالة، وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إن الولايات المتحدة تدعم إجراء تغيير حقيقي وملموس للشعب البحريني.

وفي تطور ملموس بتاريخ ٢٠ فبراير ظهر على شاشات التلفاز الرسمي ولي العهد – نائب القائد الأعلى، وهو يقول بأحقية الناس بالتجمهر وتسيير المسيرات السلمية، وأعلن للجميع مبادرته بالحوار وإقرار التهدئة، والجلوس على طاولة الحوار مع الجميع دون استثناء. وكلل الملك حمد بن عيسى آل خليفة مبادرة ابنه ولي العهد بإصدار أمر ملكي بتكليف ولي العهد رئاسة دفة الحوار مع المعارضة[٣٤]. وفي نفس اليوم انسحبت قوات الجيش والأمن بأمر من ولي العهد، وتدفق الناس على دوار اللؤلؤة. وخلال ثلاثة أيام فقط امتلأ دوار اللؤلؤة بالناس من مختلف الطوائف والفئات، أكثرهم من الشباب المتحفز، الباحث عن آليات وتقنيات العصيان المدني[٣٥]. وفي ٢٠١١/٢/١٧ عقدت مجموعة من الشخصيات الوطنية اجتماعًا شكّلت فيه تجمعًا سمته اللقاء الوطني، ضمّ شخصيات من الجمعيات السياسية؛ لكنها كانت بصفتها الشخصية، محاولًا خلق كيان جامع للشعب[٣٦].

أمر الملك بالإفراج عن عدد من السجناء السياسيين المتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم، والذين تم نشر صورهم في شكل مسرحي سخيف على شاشات التلفاز

في صيف ٢٠١٠. وكان قرار الإفراج عن السجناء في ٢٢ فبراير٢٠١١. كذلك أمر الملك بوقف كل القضايا التي تنظرها المحكمة. وفي اليوم التالي، ٢٠١١/٢/٢٣، أعلنت الحكومة البحرينية في بيان رسمي الإفراج عن ٣٠٨ أشخاص وذلك بعد العفو الذي أصدره الملك بشأنهم، كما أعلنت الحكومة بأنها ستباشر التحقيق في مزاعم تتصل بتعرضهم لعمليات تعذيب. ومن بين المفرج عنهم ٢٣ شيعيا اعتقلوا في أغسطس بتهمة التخطيط للإطاحة بالنظام الملكي باستخدام العنف. وفي يوم الجمعة، الموافق ٢٠١١/٢/٢٥، أقال الملك أربعة وزراء بوصفهم «وزراء تأزيم» على خلفية الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البلاد. والوزراء هم وزير شؤون مجلس الوزراء أحمد بن عطية الله آل خليفة، ووزير الصحة فيصل الحمر، ووزير الإسكان إبراهيم بن خليفة آل خليفة، ووزير شؤون الكهرباء والماء فهمي الجودر[٣٧]. وفي يوم السبت ٢٠١١/٢/٢٦، أمر الملك بإسقاط ٢٥٪ من القروض الإسكانية عن المواطنين، وذكرت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية أن قرار الملك جاء خلال تأدية خمسة وزراء جدد اليمين الدستورية أمامه. ورغم كل هذه المخدرات المادية للشعب كي يتراجع عن مطالبه الأصلية في الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، تشجّع الناس وضاعفوا أعدادهم يوماً بعد يوم أثناء التجمهر في دوار اللؤلؤة، وتحول الدوار إلى مناطق متعددة، كل منطقة مكونة من عدد من الخيام، وكل خيمة لها وظيفتها المتخصصة لخدمة أهل الدوار؛ فهناك الخيمة الإعلامية والطبية والتعليمية وخيمة النظافة، وأهالي المدن والقرى... وبلغ الحلم مداه حتى كادت تختفي تلك الفوارق الطبقية والعرقية والثقافية والاجتماعية[٣٨].

كان المنظمون شباب قاربوا مبتغاهم في تحويل ما يدور في دوار اللؤلؤة إلى ما عرفوه في «المدينة الفاضلة»: الكل يعمل ويخدم من قلبه، والكل له حريته في المعتقد، وأصبح الدوار مكانًا لم يعد يفرق بين البشر في الجغرافيا والتاريخ. واستمرت الاعتصامات والفعاليات وازداد زخمها، وكانت عيون النظام منتشرة في الدوار ترصد كل شاردة وواردة طوال تلك الفترة، وكان يوثق كل شيء ويصور كل الوجوه والحركات وصفوف المسيرات. ومن تلك المسيرات والاعتصامات السلمية،

مسيرة المثقفين من كتاب وفنانين وناشطين ومنظمات مجتمع مدني، والتي تمت يوم السبت، الموافق ٢٠١١/٢/٢٦. وإذ أصبحت الصور دليلا للسلطة على المشاركة في الاحتجاجات فقد تمّ على أساسها فصل الآلاف من العمال والموظفين من مختلف المهن والوظائف[٣٩].

في ٢٠١١/٢/٢٧، سمح لبعض قيادات المعارضة بالرجوع من المنفى، وفي ٢٠١١/٢/٢٨، كون النشطاء سياجًا بشريًا حول البرلمان والتليفزيون احتجاجًا على مواقفهما المخزية من الحركة المطلبية. وفي ٥ مارس٢٠١١، شارك الآلاف في سلسلة بشرية لمناهضة الطائفية امتدت من منطقة الفاتح حتى دوار اللؤلؤة، وفي ٦ مارس، اعتصم الآلاف أمام مقر الحكومة مطالبين بإسقاطها، وفي ٢٠١١/٣/٧، كان الاعتصام أمام السفارة الأمريكية، انتقادًا لصمت الولايات المتحدة تجاه المطالب المحقة لشعب البحرين مقارنة بموقفها من احتجاجات تونس ومصر[٤٠].

كان شباب اللؤلؤة كشباب الربيع العربي يعتزون بأن ثورتهم ليست حركة دينية بل مدنية؛ لكن الليبراليين خذلوا الثورة خذلانا فاضحا. فيما عدا مجموعة من قيادات «وعد» و«التقدمي» وبعض الأحزاب الصغيرة والشخصيات الوطنية، فقد تعامل معظم الليبراليين بنذالة وبراغماتية خسيسة لم تكن تليق بتاريخ الليبراليين واليساريين الذين طالما وقفوا مدافعين عن سجناء الحركات الإسلامية منذ بدء حركة الإسلام السياسي في البحرين. ولما حسمت قوات درع الجزيرة الأمر لصالح النظام[٤١]، وقفوا مع النظام، وشذ عن هذه القاعدة المحامون منهم، فظل المحامون الأكثر إيمانًا بحقوق المناضلين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بغض النظر عن هويتهم المذهبية والسياسية.

إعلان الائتلاف من أجل الجمهورية

في ٢٠١١/٣/٨، أعلن الائتلاف من أجل الجمهورية، وشكّل ذلك منعطفًا خطيرًا في تجاوز المطالب الإصلاحية المرفوعة نحو المطالبة بإسقاط الملكية، ولصرف الأنظار عن

المطالب الإصلاحية للمعارضة التي تمثل الأغلبية الساحقة والتي تنادي بالإصلاحات التي بدأ التحرك من أجلها.

إلا أن النظام أخذ شعار إقامة الجمهورية ذريعة لبطشه بعد ذلك، وادعى كما تعود في الماضي، بأنّ هناك تدخلًا خارجيًا، كما نتج عن ذلك تبعات، انعكست في نوع المسيرات والاعتصامات التي خرجت بعد ذلك. ففي ٢٠١١/٣/١١ كانت مسيرة الديوان الملكي، وفيها أطلق الأمن والبلطجية على الناس رصاص الشوزن ومسيلات الدموع؛ ليفتعلوا معركة أهلية. وزاد الطين بلة دور الإعلام الرسمي الذي عمل لصالح النظام، بل أجج نيران الطائفية. وفي ٢٠١١/٣/١٢ زحف الآلاف من الشعب إلى قصر الصافرية الملكي هاتفين بسقوط النظام، وفي يوم ٢٠١١/٣/١٣ هجمت قوات الأمن على المعتصمين في منطقة المرفأ المالي، وفي الوقت ذاته كان هجوم البلطجية وقوات الأمن على طلبة الجامعة وافتعال اشتباكات ليتهم فيها الطلبة المعتصمين بالتخريب، كما رافقه هجوم على طلبة المدارس الحكومية وافتعال اشتباكات فئوية بين الطلبة على أسس طائفية، وانتشرت أعمال عنف من أناس ملثمين يحملون السلاح، فتم الاعتداء على عدد من القرى التي يسكنها غالبية شيعية، كما تم تكسير وسرقة بعض المحلات التي تعود ملكيتها إلى تجار من الطائفة الشيعية، وتم الاعتداء على مقار جمعية «وعد» المعارضة ذات التوجه العلماني وجريدة «الوسط»، وهي الجريدة الوحيدة غير المحسوبة على النظام.

كل ذلك لخلق التوتر الطائفي بين فئات الشعب. ولهذا دعا الاتحاد العام لنقابات العمال إلى الإضراب العام مرة أخرى، واستفاد النظام من ذلك كذريعة لتحقيق المزيد من الابتزاز السياسي والمالي من دول مجلس التعاون، باعتبار أن من هم وراء التحركات، هدفهم تحطيم اقتصاد البلد. وفي بداية شهر مارس، قررت دول مجلس التعاون الخليجي التبرّع بعشرين مليار دولار أمريكي للبحرين وعمان لإصلاح أوضاعهما، ورافق ذلك إصدار عدد من القرارات، منها : يوم السبت، الموافق ٢٠١١/٣/٥، أعلن وزير الداخلية البحريني راشد بن عبد الله آل خليفة في مؤتمر صحفي عن خطة لتوظيف ٢٠ ألف شخص لتغطية احتياجات مختلف أجهزة وزارة الداخلية، في محاولة لامتصاص غضب المحتجين الشيعة الذين يتهمون الحكومة

بعدم توظيفهم في السلك الأمني والعسكري، وفي يوم الأحد ٢٠١١/٣/٦ أعلن وزير الإسكان البحريني عن خطط لبناء ٥٠ ألف مسكن في البلاد بتكلفة لا تقل عن ملياري دينار (٥,٣٢ مليار دولار).

الأصوات الداعية للحوار، وقبول مبادرة ولي العهد

أكدت الجمعيات السياسية المعارضة (وهي الوفاق، ووعد، والمنبر التقدمي، والإخاء، والتجمع القومي، والتجمع الوطني) في مؤتمر صحفي عقدته يوم الاثنين، الموافق ١٤ مارس ٢٠١١ في مقر جمعية الوفاق، تمسّكها بمبادرة ولي العهد، كما شاركهم تأييده للحوار الائتلاف الوطني، الذي يضم عددًا من الشخصيات الوطنية، من مختلف التوجهات، وانتقدوا في اجتماعهم تلويح نواب (مواليين للنظام) بالأسلحة في تجمهر دوار الساعة، ورفعوا خطابهم لولي العهد، مؤكدين دعمهم مبادرته بنقاطها السبع : مجلس نواب كامل الصلاحيات، وحكومة تمثل إرادة الشعب، ودوائر انتخابية عادلة، ومعالجة التجنيس، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وتصحيح وضع أملاك الدولة وتخفيف الاحتقان الطائفي.

ودعت جمعية الرابطة الإسلامية إلى سرعة البدء في الحوار الوطني الشامل، والسعي إلى التهدئة وحقن الدماء، وعدم تحويل القضية المطلبية السياسية إلى قضية أمنية أو طائفية. في الوقت ذاته رفضت الجمعيات السياسية السنية مبدأ الحوار، ووزع النائب حسن الدوسري في جلسة مجلس النواب أوراقاً على أعضاء مجلس النواب مكتوب عليها «لا للحوار» في إشارة للحوار الذي يقوده ولي العهد وآخرون.

قوات درع الجزيرة

في ١٤ مارس٢٠١١، دخلت قوات درع الجزيرة، وقوامها قوات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، رافعة علامة النصر من طريق الجسر الرابط بين

البحرين والسعودية، ومسبوقة بالقول إن هذا التدخل جاء لإنقاذ البحرين من «مؤامرة احتلال مرتبة بين المعارضة والخارج». وعندها أشيع في الإعلام الرسمي بأن ما حدث لم يكن سوى عدوان جماعات ظلامية تريد إنشاء دولة ولاية الفقيه بالتآمر مع إيران. وذهبت قوات درع الجزيرة بلباس القوى المحلية واشتبكت بحسب روايات متعددة مع المحتجين من الناس في القرى وخاصة سترة، وقتل وأصيب عدد من الأبرياء المسالمين. وفي ١٥ مارس، حدثت غارة على قرية سترة، كان من نتائجها سقوط عدد من الجرحى، وقتل فيها الشاب أحمد فرحان بصورة مروعة؛ وكان كل ذلك تكتيكًا لشغل المعتصمين في الدوار بما يحدث في مناطقهم كي يذهبوا لقراهم ومدنهم، كما كان تمهيدًا لما سينفذ في اليوم التالي.

الهجمة الثانية على الدوار – دوار اللؤلؤة، والأحداث التي تلتها

استيقظ البحرينيون في حدود السادسة وعشر دقائق صباحًا، من يوم الأربعاء، الموافق ١٦ مارس ٢٠١١، على أخبار اقتحام قوات الأمن والحرس الوطني لدوار اللؤلؤة ومحاصرة مستشفى السلمانية، بدعم من الجيش، وأربع طائرات عسكرية، وطائرتين تابعتين لوزارة الداخلية، وأسفر الهجوم عن سقوط ستة قتلى، ومئات الجرحى. وسمع الناس أصوات ما استخدمته القوات من أسلحة أثناء اقتحامها لشارع الملك فيصل ومن ثم الجسر المطل على دوار اللؤلؤة، كما شاهدوا أعمدة الدخان الأبيض المنبعث مما استخدمته القوات لاقتحام الدوار، بينما انبعثت أعمدة الدخان الأسود نتيجة لاحتراق الخيام وانفجار اسطوانات غاز الطبخ. ثم إن قوات مكافحة الشغب أحاطت بمجمع السلمانية الطبي، وظل المستشفى محاصرًا ولم يسمح لأي شخص أو سيارة إسعاف بالدخول أو بالخروج حتى وقت متأخر من المساء، بينما نقصت الإمدادات التي يحتاجها الطاقم الطبي، وتوزع الجرحى على المراكز الصحية والمنازل والساحات العامة وفي البيوت، بعد أن منع الجيش إرسال سيارات الإسعاف للمتضررين، وتعرض الأطباء والممرضون للضرب والإهانات.

في مساء ذلك اليوم قدّم وزير الصحة الجديد و١٢ قاضيا و٧ من أعضاء مجلس الشورى ومسؤولون من الطائفة الشيعية استقالاتهم احتجاجاً على قمع المدنيين المسالمين في الدوار، ثم توالت بعدها الاستقالات من مختلف المواقع الرسمية، وأصبحت الدوائر الرسمية شبه مقتصرة ولا زالت على طائفة واحدة. وصدر قرار من وزارة التربية والتعليم بإغلاق جميع المدارس والجامعات الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، ابتداءً من يوم الأربعاء، الموافق ٢٠١١/٣/١٦، وحتى إشعار آخر، وأن هذا القرار يشمل جميع أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية. ونفدت مع انتهاء نهار الثلاثاء، ١٥ مارس٢٠١١، كميات البنزين لدى عدد كبير من المحطات الموجودة في العاصمة المنامة والمناطق الأخرى المحيطة بها، كما تكدست أكوام القمامة في ضواحي المنامة التي اضطر شباب الأحياء لتنظيفها بأنفسهم. وشلت الحياة بشكل عام.

وفي فجر يوم الخميس، الموافق ٢٠١١/٣/١٧، تمت مداهمة بيوت عدد من قيادات المعارضة، وهم حسن مشيمع، أمين عام حركة حق، وإبراهيم شريف أمين عام جمعية وعد، والناشط عبد الوهاب حسين أمين عام حركة الوفاء، والناشط عبد الجليل السنقيس من حركة حق. وفي الصباح الباكر من يوم الجمعة، الموافق ١٨ مارس، جاءت الجرافات وهدمت دوار اللؤلؤة، في محاولة لمحو كل ذكرى في أذهان الناس لذلك الرمز؛ وبرر وزير الخارجية هذا العمل بالتخلص من ذكرى سيئة. وناشدت منظمات المجتمع المدني المجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة وجميع المنظمات التابعة، التدخل السريع لتوفير الحماية لشعب البحرين في وجه ما وصفته قوة البطش الغاشمة التي يمارسها النظام وحلفاؤه الخليجيون ضد الشعب الأعزل.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش، إنّ إعلان البحرين الأحكام العرفية ونشرها القوات المسلحة، لا يعني إسقاط التزامات الدولة باحترام حقوق الإنسان الأساسية القائمة، وهي الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وقالت مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي، إن طريقة تعامل القوات في البحرين مع المستشفيات والمراكز الطبية يشكل انتهاكًا للقانون الدولي.

وفي الوقت ذاته أعرب الملك حمد بن عيسى آل خليفة عن تقديره لقادة دول مجلس التعاون الخليجي شاكرا لهم «جهودهم الخيرة» في تعزيز الأمن والاستقرار في دول المجلس وشعوبها، مؤكدا أن وجود قوات درع الجزيرة على أرض مملكة البحرين إنما جاء في إطار التعاون والتنسيق الدفاعي المشترك وتفعيلاً للعمل المشترك بين دول مجلس التعاون. وأشاد رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة بالدور والأعمال الكبيرة التي قام بها الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية.

فرض حالة السلامة الوطنية وحوار التوافق الوطني

أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة **٢٠١١** بإعلان حالة السلامة الوطنية وفقاً لنص المادة **٣٦** فقرة (ب) من دستور المملكة لسنة **٢٠١١**، وذلك في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتباراً من يوم الثلاثاء، **١٥** مارس**٢٠١١**، ولمدة ثلاثة أشهر. وفوّض الملك القائد العام لقوة دفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة الوطن والمواطنين، فواصلت الأجهزة الأمنية عمليات الاعتقال في صفوف عدد من المعارضين والنشطاء السياسيين والأطباء. وداهمت قوات الأمن فجر الإثنين، الموافق **٢٠١١/٣/٢١**، منازل العديد من النشطاء السياسيين والحقوقيين. وسجلت مداخل الكثير من القرى في شارع البديع والسنابس والديه وجدحفص وسترة وكرباباد مصادمات بين متظاهرين وقوات مكافحة الشغب المدعومة بقوات من الجيش، كما شهدت مداخل القرى مواجهات عنيفة استخدمت فيها قوات مكافحة الشغب القنابل الصوتية والغازات المسيلة للدموع وطلقات الشوزن لتفريق المتظاهرين، فيما تواردت أنباء من عدة مناطق عن استخدام الرصاص الحي؛ وثمة شهادات مروعة عما حدث في شهري مارس وإبريل. فقد حدث ما يشبه «المكارثية البحرينية»، حيث أقدمت السلطات الأمنية على تتبع كل من شارك من قريب أو بعيد في الفعاليات التي حدثت في دوار اللؤلؤة بتعريضه للتنكيل والسجن والتعذيب والتحقيق، كما تم فصل أكثر من **٤٦٠٠** من أعمالهم، وتم التحقيق مع الموظفين وإهانتهم

في مختلف الوزارات والشركات والمصانع والمكاتب؛ وهناك عدة تسجيلات صوتية وضوئية لعسكريين من قوات الجيش والداخلية، دخلوا وفصلوا بين العاملين على قاعدة من شارك ومن لم يشارك في تحركات اللؤلؤة، وكان التمييز بين هؤلاء وأولئك يتم بناء على النظر في الملامح والأسماء.

بدأت حملات التنكيل بمن شارك في الاحتجاجات، وتم التنكيل بهم، وسقط عدد من الشهداء، في السجن، وأثناء المسيرات برصاص الشوزن المحرم دوليًا، كما سقطت أعداد بسبب الاختناق بغاز مسيل الدموع. وكان لماكينة الإعلام الرسمي، وخاصة التلفزيون، الدور الأول والأكبر في إذكاء الأحقاد الطائفية وبث روح الكراهية، فكانت الاتهامات تلصق على صور من شارك في المسيرات، وتعلن في برامج تلفزيونية على الملأ، ويتم وصفهم بالخونة والمتآمرين والانقلابيين وأنهم لا يستحقون العمل في الدولة. وحدث ما سمي بحرب التجويع، حيث فصل الآلاف من الأطباء والمدرسين والمهندسين والأكاديميين والموسيقيين والممثلين والرسامين. وكان القتل خارج القانون وخارج الاعتقال هو الأخطر.

رفع حالة الطوارئ وبدء ما أطلق عليه «مؤتمر الحوار الوطني»

ظهر الملك على شاشة التلفاز يوم الاثنين، الموافق **٢٠١١/٥/٩**، معلنًا رفع حالة الطوارئ في الأول من يونيو، وفي يوم الثلاثاء، الموافق **٢٠١١/٥/٣١**، ظهر ثانية موجهًا السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الدعوة لحوار التّوافق الوطني بشأن الوضع الأمثل لمملكة البحرين، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل ومن دون شروط مسبقة، وبين أن هناك مؤتمرًا سيعقد لحوار التوافق الوطني. والمؤلم في الأمر أنّه حول الإشكالية السياسية إلى مشكلة طائفية. وبناءًا على ذلك، تم دعوة جميع مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات السياسية، والشخصيات الوطنية، وظل هذا الحوار قائمًا لمدة شهر، انسحبت خلاله جمعية الوفاق المعارضة من الحوار بعد قبولها

الأولي بالمشاركة، حيث وجدت أنّ هذا الحوار صمّم لتمييع المطالب الشعبية الأصلية التي كانت وراء الأحداث، تلك المطالب المنادية بالديمقراطية والعدالة والمساواة. وقد تمّ التمييع أيضاً عن طريق تحجيم المعارضة، وتقليصها إلى خمسة مشاركين من بين ثلاثمائة مشارك، وهذه النسبة بعيدة جدًا عن النسبة الحقيقية لمكونات الشعب، وبهذا ستكون مشاركتها في هذا التهريج تنكرًا للتضحيات التي قدّمها الشعب دماءً وشهداء. وهكذا استمر حراك الشارع في النضال ولم يتوقف.

تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

في يوم الأربعاء، الموافق ٢٠١١/٦/٣٠، أمر الملك حمد بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في أحداث فبراير ومارس الماضيين، وتشكيلها من أشخاص ذوي سمعة عالمية وعلى دراية واسعة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ممن ليس لهم دور في الحكومة وبعيدين عن المجال السياسي الداخلي. ويقال بأنّ الملك اتخذ قرار رفع حالة الطوارئ لوحده بعيدًا عن نصيحة الطاقم الأمني المصرّ بأن يطيل أمد الطوارئ حتى سبتمبر. وثار جدل كبير حول مصداقية الهيئة البحرينية المستقلة التي ترأسها أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان السيد محمد شريف بسيوني والتي جاءت كبديل عن لجنة خاصة قرر مجلس حقوق الإنسان تشكيلها كانت ستتخذ موقفا صارمًا تجاه النظام وتجرم كل من ساهموا في انتهاكات حقوق الإنسان وقد تطال مسؤولين كباراً في السلطة التنفيذية[٤١].

بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣، أعلنت لجنة تقصي الحقائق نتائج تحقيقاتها ومنها ما يتعلق بالتعذيب وبالاستخدام المفرط للقوة وبتجاوزات كبيرة وصفها التقرير بأنّها ممنهجة، رميت على صغار المسئولين، مما أعطى السلطة الفرصة لإنقاذ الرؤوس الكبيرة وتقديم بعض الشرطة والمسؤولين الصغار ككبش فداء، مع محاولة تخليصهم من العقاب وتخفيفه؛ وهو ما تبين من خلال المحاكمات التي جرت لهؤلاء المتهمين. وقد نفى التقرير كل ما جاء به النظام حول المؤامرة الخارجية والعمالة لأمريكا وإيران، وأوصى بإرجاع جميع الموظفين الذين فصلوا من أعمالهم[٤٢].

أحداث القُرى

بعد أن قمعت السلطات البحرينية مقر الاعتصام الرئيسي في البحرين – دوار اللؤلؤة، عاد المحتجون إلى الخروج للاحتجاج من قراهم كما تعوّدوا في حراكهم السابق، وركّز المحتجون على القرى التي لها موقع مهم كقريتي الدير وسماهيج (وهما قريتان مجاورتان لمطار البحرين الدولي) وقرى السنابس، وكرباباد والديه (وهذه المناطق متاخمة للعاصمة ويكثر فيها السياح) وشبه جزيرة سترة (وهذه يوجد بها مصانع ومصافي النفط)، كما شهدت أغلب قُرى البحرين احتجاجات يومية كانت تقمع من قبل قوات الأمن. في البداية كانت تلك الاحتجاجات مقتصرة على المسيرات السلمية والمواجهة العنيفة من قبل قوات مكافحة الشغب، ثم لا تلبث أن تتطور بعد ذلك. وقد أدت هذه المواجهات إلى وقوع قتلى وإصابة الآلاف بجروح، مما زاد من تعقيد الوضع في البحرين بدرجة أكبر[٤٣].

وثيقة المنامة

على الرغم مما جاء به تقرير بسيوني من توصيات اعتُبرت منصفة للشعب في نظر الكثيرين، إلا أنها لم تنفذ في الغالب، وظلت في معظمها معطّلة، وظلّ حراك الشارع مستمرًا، وكثيرًا ما يواجه بوابل من مسيلات الدموع وسلاح الشوزن، فيما الماكينة الإعلامية الرسمية تمارس تعميق الطائفية؛ فما يحدث في البحرين أشبه بإعلان حالة الأحكام العرفية. وقد اعتبرت المعارضة أن هناك حالة طوارئ غير معلنة، حيث لا زال النظام ماضياً في التصعيد مغلقًا باب حرية الرأي والتعبير بشكل نهائي؛ والدليل تصعيده للبطش والقمع والاعتقالات والمداهمات واستمرار المحاكمات الصورية والهزلية للمواطنين على خلفية تعبيرهم عن رأيهم. فغياب العدالة بلغ من الوضوح ما لا يمكن تجميله عبر كافة شركات العلاقات العامة التي يُنفق المال العام لها وتستنزف خيرات البلاد من أجلها، وتضطر الحكومة لأن تقترض لسداد فواتيرها عبر السندات التي تطرحها؛ وكل ذلك من أجل التغطية والتعمية على مطالب شعب عادلة في الحصول

على الحرية والكرامة والتحول نحو الديمقراطية.

لذا أطلقت خمس جمعيات سياسية معارضة هي: الوفاق، ووعد، والتجمع القومي، والتجمع الوطني، والإخاء الوطني، وثيقة المنامة تحت عنوان : طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية، وجددت الجمعيات الخمس في الوثيقة التي أعلنت عنها في مؤتمر صحافي عقدته يوم الأربعاء، الموافق ٢٠١١/١٢/١٢، في مقر جمعية «وعد» مطالبها السابقة والمتمثلة في حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية، ونظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين وفق مبدأ صوت واحد لكل مواطن، وسلطة تشريعية تتكون من غرفة واحدة منتخبة تتمتع بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية والسياسية، وقيام سلطة قضائية موثوقة مستقلة. وشددت تلك الجمعيات على ضرورة أن يكون الأمن للجميع عبر اشتراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة. إن الطريق الوحيد لإخراج البحرين من محنته، هو طريق الحل السياسي الذي يستجيب لمطالب الشعب في ديمقراطية عادلة، والحق في العيش بحرية وعزة وكرامة، ووجود مشروع وطني يحقق المصالحة الوطنية، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي.

الهوامش

١. حسن رضي، منتدى التنمية، ص ٣.
٢. سعيد الشهابي، البحرين ١٩٩٢٠–١٩٧١، قراءة في الوثائق البريطانية، ص ٢٣٨.
٣. حسن رضي، م. س، ص ١٠
٤. عبد الرحمن محمد النعيمي، التنظيمات السياسية من ركائز المشروع الإصلاحي الحقيقي
٥. عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين، المهمة غير المنجزة، ص ٥٨.
٦. جريدة الوسط، العدد ٣٠٠٢، الخميس ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠م.
٧. جريدة الوسط، العدد ٣٠٠٢، الخميس ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠م.
٨. عبد الهادي خلف، م. ص ٦٨.
٩. فوزية مطر، الحوار المتمدن، ص ١٤
١٠. عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين، المهمة غير المنجزة، ص ١٠
١١. م. ن. ص ٨٦

١٢. منصور الجمري، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ١٠٦٤، ٥ أغسطس ٢٠٠٥

١٣. منصور الجمري، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٢٣٠، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨

١٤. http://www.karrana.net/Forum/archives

١٥. http://www.karrana.net/Forum/archives

١٦. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A

١٧. http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2005/7/74912.htm

١٨. http://www.karrana.net/Forum/archives

١٩. أوراق العمل للمؤتمر الدستوري، نحو دستور عقدي لمملكة البحرين، فبراير ٢٠٠٤، نادي العروبة.

٢٠. م. ن.

٢١. http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=357&ISSUENO=1539

٢٢. داوود ربيع، جرائم التجسس والإبادة في البحرين.

٢٣. صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٠٨٧، ١٨ فبراير، ٢٠١١.

٢٤–٢٥. م. ن.

٢٦–٢٨. http://ar.wikipedia.org/wiki/

٢٩–٣٠. صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٨٠٥، فبراير ٢٠١١

٣١. مقابلة

٣٢. صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٨٠٥، فبراير ٢٠١١

٣٣. http://www.alwastnews.com/314/news/ read.

٣٤–٣٥–٣٦. شاهد عيان.

٣٧. http://www.alwasatnews.com/3096/news/read/529291/1.html

٣٨. http://www.youtube.com/watch?v=AO2uKEGgtRY

٣٩. http://www.alwasatnews.com/3249/news/read/575145/1.html

٤٠. شاهد عيان

٤١. http://arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/14/GCC.bahrain

٤٢. محمد شريف بسيوني وآخرون، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

٤٣. م. ن.

في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية

ياسين الحاج صالح*

تشكّل سوريا حالة استثنائية بين الثورات العربية.

فالثورة التي بدأت في مارس ٢٠١١ سلميةً واعتمدت التظاهر والاعتصامات أسلوباً رئيسياً لكسر حالة الطوارئ السائدة في البلاد منذ العام ١٩٦٣ وللمناداة بإنهاء حكم آل الأسد القائم منذ العام ١٩٧٠، تحوّلت إبتداءً من سبتمبر ٢٠١١ الى الكفاح المسلّح لحماية نفسها بداية ثم لمحاولة إسقاط واحد من أكثر الأنظمة العربية استبداداً وقمعاً دمويّاً.

وقد ترافق تطوّر الأوضاع الميدانية المرافق للثورة السورية، نتيجة عوامل داخلية وخارجية، الى صراع عسكري مفتوح تداخلت فيه عوامل مذهبية بأخرى مناطقية، وعمدت دول عدّة الى التدخّل فيه لحسابات تخصّها وتخصّ سياساتها ومحاور الاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط.

على أن المسؤولية في ما وصلت إليه الأوضاع في سوريا اليوم تقع على عاتق النظام الذي لم يتورّع في حربه ضد الثورة عن استخدام الطيران والصواريخ الباليستية والغازات السامة، إضافة الى تنفيذه مذابح ألوف السوريين والسوريات من الأعمار جميعها على

---

* كاتب وباحث – سوريا

نحو لم تشهده منطقة الشرق الأوسط إلا نادراً من قبل. ولا يمكن فهم همجية النظام وتوحّشه في التعامل مع المجتمع السوري من دون تحليل جذور العنف السياسي الذي يعتمده فلسفة حكم منذ يوم قيامه.

في الدراسة التالية، يقدّم الكاتب السوري ياسين الحاج صالح قراءة معمّقة في ما يسمّيه «جذور الفاشية السورية»، وهي تلك التي اكتشفها «بالملموس» جزء من السوريّين ومعهم عدد كبير من مراقبي الشأن السوري عند ظهور أولى حالات القتل الجماعي والتعذيب التي مارسها عناصر المخابرات وميليشيات الشبّيحة المرتبطة بهم منذ الأيام الأولى للثورة، والتي تصاعدت مع الوقت لتصبح حملات ذبح وإعدام لسكّان قرى وأحياء سكنية بأكملها.

وقد سمح لنا الكاتب مشكوراً بإعادة نشر نصّه هذا الذي سبق ونشرته مجلّة «كلمن» الثقافية الفصلية في عددها السابع الصادر في بيروت صيف **٢٠١٢**، ولم نعدّل في متنه سوى أرقام الضحايا التي تغيّرت بين تاريخ نشر النص وتاريخ اليوم، والتي يرجّح للأسف أن تكون قد تغيّرت أيضاً لحظة بدء توزيع هذا الكتاب.



إلى ذكرى حمزة الخطيب

سيلزم يوما القيام بتقصّ تفصيلي واسع للجذور الاجتماعية والثقافية للعنف الفاشي الذي يمارسه نظام بشار الأسد في المدن والبلدات والقرى السورية، وقد أوقع حتى اليوم نحو ٨٠ ألفاً من عامة السوريين وفقرائهم وأشجع مكافحيهم، وألحق دماراً هائلاً بعشرات المدن والبلدات، وتسبب بالنزوح الداخلي لما يزيد على ثلاثة ملايين من البشر، وبلجوء إلى البلدان المجاورة فاق المليون. واقترنت الوحشية بكراهية فظة للثائرين وبيئاتهم لم تحاول إخفاء نفسها.

ينظر هذا النص في ثلاثة تكوينات اجتماعية وثقافية يمكن أن تكون غذّت هذا العنف المهول، أو سوغته أو جعلته مرغوبا، وهي العروبة المطلقة أو الصيغة البعثية من القومية

العربية، ثم الطائفية وما يتصل بها من تشكيلات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية، ثم البرجوازية الجديدة، وهي الطبقة التي تكونت في كنف النظام الأسدي، ثم شغلت موقعاً مسيطراً، سياسياً وإيديولوجياً، في عهد الأسد الابن.

ويتطلع النص إلى فتح نقاش في هذا الشأن. السوريون فكروا قليلا جدا في بلدهم، ومثّلوه معرفيا أقل حتى مما مثّلوه سياسياً.

وقبل تناولٍ مجمل للجذور المذكورة نوضح أن المقصود بالفاشية هنا هو العدوان العنيف على العامة واسترخاص حياتهم وحريتهم وكرامتهم، واستخدام منهج الحملات التأديبية في التعامل مع احتجاجاتهم، بما في ذلك القصف الجماعي لبلداتهم وأحيائهم وقراهم، وذلك على يد طغمة حكم ثرية ومتمتعة بالحصانة، وبذرائع تحيل إلى الأمة والوطن وأمن الوطن. لن نجد هنا فكراً فاشياً نسقياً أو تنظيمات اجتماعية فاشية، فقط مزيج من عنف منفلت لا ضوابط له و«فكر» يشبه الهراوات يسكت على العنف في أحسن الأحوال، ويسوغه ويدعو إليه في أسوئها.

القومية المطلقة وعالمها الفكري

يتمثل أول جذور الفاشية السورية في الصيغة البعثية للقومية العربية، أو ما نسميه عقيدة العروبة المطلقة.

تقضي هذه العقيدة بأن سوريا«قطر عربي»، ومثل ذلك البلدان العربية الأخرى التي يشكل مجموعها «الوطن العربي»، وأن عروبة هذه الأقطار ماهوية وثابتة ومستغرقة كلياً لجميعها، سكاناً وأرضاً ودولة. تقول ديباجة دستور حزب البعث (صادر في نيسان ١٩٤٧): «الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلا عن الآخر». وتضيف: «الأمة العربية وحدة ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي»].

ليست هذه عروبة تاريخية أو تعاقدية، وسوريا ليست بلداً عربياً لأسباب تاريخية يمكن توضيحها، آلت عبر القرون إلى أن تكون أكثرية سكانها عرباً ولغتها عربية. لا، الماهية العربية لسورية تقضي أن يكون سكانها كلهم «عرباً سوريين»، على ما يوصف

كل شيء سوري فعلا (الجيش العربي السوري، التلفزيون العربي السوري، النشيد العربي السوري، المواطن العربي السوري...). من ليسوا كذلك إما يجري تعريبهم، أو إجلاؤهم عن البلد على ما كان قضى دستور حزب البعث في مادته الحادية عشرة: «يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري، وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية». هذا التصور أسس لسياسة تذويب قومي، لم تنجح في تذويب أحد، لكنها غرّبت الكرد في سوريا، وإن اقتصرت محصلتها على إجلائهم الكلي من المجال العام السوري، وليس من البلد ذاته. وهناك اليوم ما قد يتجاوز ربع مليون كردي محرومين منذ نحو نصف قرن من الجنسية السورية، وهو واقع ساعدت العروبة المطلقة على إضفاء الشرعية عليه وإضعاف حساسية عموم السوريين حياله. الكردي غير مرئي وغير مسموع في سوريا، ومن المفهوم أن يثير هذا أشد سخط الكرد، وقد يأخذ شكل عداء للعرب، والأكيد أنه سيثير غير قليل من المشكلات السياسية والكيانية في وقت قريب.

على أن الوظيفة الأبرز للعروبة البعثية أو المطلقة في سياقنا تتمثل في فرض مجانسة سياسية وفكرية تامة في الداخل السوري، تتطلع إلى التطابق التام بين السوريين كلهم وحزب البعث بوصفه حقيقتهم وحامل رسالتهم الخالدة كعرب. وهنا أصل التكتم الشديد في سوريا على التمايزات الدينية والمذهبية والجهوية، وحتى على اختلافات الرأي والتفكير. كلها ممنوعة من الولوج إلى المجال العام الذي يعمل النظام على التحكم الكامل به. وفي الوقت نفسه تنصب هذه العروبة المطلقة حواجز عالية جدا بين السوريين و«الخارج». حدود الوطن العربي «طبيعية»، فهو «هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية، والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط»، حسب المادة السابعة من دستور حزب البعث. لقد تشاطرت الطبيعة والثقافة فصل العرب عن غيرهم. الحدود بين البلدان العربية، بالمقابل، مصطنعة، أقامها الاستعمار، وأقام عليها من يحرسها من عملائه من بني جلدتنا.

وثقافة العرب واحدة مثل لغتهم، وجود ثقافات ولغات أخرى غير متصور، ووجود لهجات عربية متنوعة، لا يسهُل التفاهم بينها دوما واقعة محرجة يجري التكتّم

عليها عموما. ومطامح العرب وتطلعاتهم وأشواقهم واحدة. حين لا يكون الأمر كذلك فلأن «الوجدان العربي» لم يستيقظ بقدر ما يجب.

والانفصال الطبيعي والثقافي للعرب عن العالم يؤسس لنظرة مرتابة بالخارج الدولي، الغربي بخاصة، لكن أيضا دول الجوار غير العربية، وتلحقها أكثر الدول العربية باعتبار حكوماتها متآمرة أو خائنة. نظرية المؤامرة شائعة في كل مكان، لكنها في سوريا ركن جوهري لعقيدة النظام السياسية ونظرته إلى العالم.

تركيب هذه العقيدة موجه نحو حظر الانشقاق الداخلي وتجريمه من جهة، ونحو عزل السوريين في «الداخل» عن «الخارج» العدواني والمتآمر من جهة ثانية.

وبالفعل لطالما كان الاختلاط بأجانب في سوريا مثيراً للريبة والشبهات، فهم إما جواسيس، أو منبع تلوث ثقافي. والحصول على جواز سفر ليس أمراً روتينياً، ومثله السفر لبلدان أجنبية، وهما معا بالغا الصعوبة بخصوص المعارضين السياسيين. يحرك سياسة العزل هذه نازع طهر ونقاء ضد عدوى مفسدة، مميز للفاشية في كل مكان.

أما تجريم الانشقاق السياسي والفكري الداخلي فيجد ترجمته العملية في مؤسسة اعتقال سياسي كانت نشطة منذ بداية الحكم البعثي، وتكفل بها في عقود الحكم الأسدي مُركّب أمني مُكون من أجهزة أمنية كثيرة غير متمايزة الصلاحيات، لكنها تشترك في الوحشية. وقد يكون فرع فلسطين في دمشق رمزا لها، لكونه، وعبر اسمه بالذات، الجسر الذي يربط بين العقيدة القومية في صيغتها المطلقة وبين التعامل الوحشي مع الانشقاق الداخلي. الفرع التابع لجهاز الأمن العسكري تشكّل أصلًا من أجل ملاحقة جواسيس إسرائيل المحتملين. لكن التطابق بين النظام والوطنية سهّل تضييق الشقة بين النشاط المعارض وبين التعامل مع العدو. فسوريا في حالة حرب، تعريفاً ودوماً، مع «العدو الصهيوني» وفق العقيدة القومية المطلقة، وكل معارضة داخلية هي إضعاف للوطن أو تواطؤ مع العدو موجب لأشد العقاب. وما تعرض له ألوف المعتقلين السياسيين، وبينهم فلسطينيون كثيرون، في هذا المكان يسوّغ اعتبار فرع فلسطين أحد رموز الفاشية في سوريا.

أسست عقيدة القومية المطلقة للتخوين، أي طرد المعارضين السياسيين من الوطنية، ورفع الحماية القانونية والسياسية والاجتماعية عنهم. وهي تضعهم في وضع دفاعي، يضطرون إلى تبرير أنفسهم ودفع التهمة عنهم، أو الانضواء تحت مظلة هذه العقيدة، الأمر الذي يحكم بالتهافت على اعتراضهم السياسي.

ومن المؤسف أنه قلما مضى معارضون ومثقفون سوريون، وهم الضحايا الأولون لهذه العقيدة، إلى حد نقد الأسس العقدية للتخوين في الإيديولوجية البعثية والوطنية المطلقة التي بنيت عليها. ولا نتصور نقدا مستحقا لاسمه لا يُظهِر أن مجتمعاتنا مركّبة، وأن صفتها العربية تاريخية ومتغيرة الأوجه من جهة، وأننا مندرجون في العالم لا تفصلنا عنه أسوار صينية أو «حدود طبيعية» من جهة ثانية، نقدٌ يُعلي من حقوق الأفراد والجماعات في مقابل الدولة والأمة، عربية كانت أم سورية، ومن الوجود التاريخي العياني لمجتمعاتنا على حساب أية ماهية مفترضة لها.

وفي مفعولها العام، الفكري والسياسي، عملت العقيدة البعثية على نشر حالة من البارانويا في المجتمع السوري، جنون ارتياب منتشر، ولجوء سهل إلى الاتهام، بما يجعل النقاش والثقة بين الناس متعذرين. «الخارج» شرير، وعلينا أن ننعزل عنه، لا أن نشبهه ونتشبه به أو نتعلم منه. وهذا يقلل من شأن ما يتمتع به «الخارج»، والمقصود عموما الغرب، من حريات وتقدم، ويساعد في تطبيع الأوضاع القائمة في البلد. ولا يندر أن يجري الكلام على نظريات مستوردة أو على غزو ثقافي خارجي، وتحديدا من جهة الغرب. نازع الطهر ومقاومة التلوث الثقافي مميز للقومية المطلقة، وللفاشية كنهج سياسي. وذو دلالة أن سيرة الغزو الفكري والثقافي انتشرت في سوريا في مطلع التسعينات، بالتزامن مع ثلاثة أشياء: موجة ديمقراطية في أوروبا الشرقية بفعل تهاوي المعسكر الشرقي، ومفاوضات سلام مع إسرائيل تنتهك عقيدة العروبة المطلقة (إلى جانب الغزو الثقافي، شاع حينها الكلام على مناهضة «التطبيع»)، وبداية ظهور الإعلام الفضائي وانكسار السيادة الإعلامية للدولة. التطعيم ضد الغزو الثقافي ضروري في مواجهة تراجع قيمة العقيدة الرسمية والانفتاح الاضطراري على العالم، واحتمال خسارة النظام ذريعته الرئيسية للتحكم بالسوريين، أعني المواجهة مع العدو المحتل.

وكانت العقيدة القومية المطلقة تلقّت في الستينات والسبعينات رفدا من الفكر الشيوعي ونهجه في مواجهة الامبريالية الغربية، وغالباً ما ارتدّت إلى عداء مبتذل للغرب. الغرب إما عدواني يتعين الاحتماء منه، أو منحلّ لا بد من تجنب عدواه. ثم تلقّت تلك العقيدة رفداً إضافياً من صعود الحركات الإسلامية، إن عبر العداء السياسي والثقافي للغرب أيضاً، أو عبر عقيدة الخصوصية التي تضفي قدرا من الشرعية على أوضاعنا القائمة، وتقلل بدورها من الحاجة إلى التعلم من الغرب. في نزعة الاكتفاء الإسلامية ما يؤسس للعزل السياسي والثقافي للمحكومين، وما هو مهيأ للتحول إلى فاشية صريحة عند تيارات السلفية الجهادية.

عثرت القومية المطلقة على سند واقعي لتطلعها إلى المجانسة الداخلية والانعزال عن الخارج في إنشاء الكيان الإسرائيلي العدواني في المشرق العربي، ومن المحاباة الغربية الشاذة وغير العادلة كلياً لهذا الكيان. لقد سهّلت إسرائيل القوية والصلفة والفائقة التسلح والممنوحة حصانة متطرفة من أقوياء العالم، والقائمة فوق ذلك على أسس دينية، من عسكرة التفكير والحياة العامة في بلداننا، وعقّدت إلى أقصى حد مسألة التغيير السياسي والثقافي في مجتمعاتنا. وإذا كان صحيحاً بلا ريب أن النظام البعثي والأسدي توسل قضية فلسطين أداتياً، فقد وفرت فلسطين سندا واقعياً لادعاءاته. وهي تقلل من الثقة بالغرب وتنظيماته، وتقوّي الدعوى الانعزالية عنه، وتتوافق مع تكوين بارانوئي للسياسة والثقافة. علما أن كل صيغ العداء للغرب الحديث الديمقراطي الليبرالي العلماني صيغ رجعية وغير تحررية، بما فيها الشيوعية (التبعية للغرب السياسي رجعية دوما بدورها).

لم تعد عقيدة العروبة المطلقة البعثية إيديولوجية عمل منذ زمن طويل، منذ السبعينات على الأقل. لكنها مستمرة الفاعلية عبر تحوير بنيوي ووظيفي أجري عليه لتسوّغ هياكل السلطة القائمة على الأمن المطلق للحاكمين، وتستمر في نشر مناخات الارتياب والتخوين.

وبفعل تجريدها الشديد وانفصالها عن أي واقع فعلي وتجمّدها الفكري على ما كان في الأصل إنشاءً بلاغياً فقيراً، مع بقاء محتواها الشعوري البارانوئي، آل الأمر بالعقيدة

البعثية إلى التمركز كلياً حول شخص الحاكم، حافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق. وما كان ينسب للأمة العربية الواحدة من أمجاد يوجد في شكل مكثف في حزب البعث، وهذا محقق على أتم صورة في الرجلين، الأمينين العامين للحزب في بلديهما. هما حارسان للطهر الوطني، وحائلان دون العدوى الغريبة والأجنبية. ولما كان الحزب واحداً تعريفاً، على نحو ما هي الأمة العربية واحدة، لزم أن يكون له أمين عام واحد. لذلك كان كل من الأمينين العامين خائناً في عين نظام الآخر.

وآل الأمر بالثورية البعثية (أو «الانقلابية» بلغة دستور الحزب) إلى حكم سلطاني سلالي يدفع السوريون اليوم أكلافه الهائلة، وسبق للعراق أن دفع أكلافا هائلة بدوره للتخلص من طاغية كان يعتزم هو الآخر توريث الحكم في أسرته.

ليس هذا التحول السلطاني مستغربا. نزعة التجانس الخاصة بالقومية المطلقة تؤول بالأمة نسقيا إلى رابطة عضوانية، أسرة كبيرة، يسودها أب عظيم، «سيد الوطن». وحين نكون كلنا إخوة مثل بعضنا، فإننا نقبل الاختصار في «القائد»، «عظيم هذه الأمة». وحدتنا تتمثل في «الوقوف خلف قيادته الحكيمة صفاً واحداً»، على ما يقضي التعريف المعياري للوحدة الوطنية في سوريا أيام حافظ الأسد. وكان يتواتر أن توصف هذه الوحدة الوطنية بأنها صوفية، «يفنى» الشعب فيها في حب القائد. يحصل أن لا يفنى بعضنا، هؤلاء خونة أو متآمرون أو حاقدون أو مغرر بهم. معاقبتهم أو إفناؤهم واجب.

والخلاصة العامة أن العروبة المطلقة والتخوين المؤسس عليها، وعقيدة المؤامرة، تجرّم الانشقاق والمعارضة، وبالطبع الاحتجاج والثورة، وتبيح سحقها بضمير مرتاح. وقد ظلت لها البنية نفسها بعد تجسد العروبة المطلقة في شخص حافظ الأسد في سوريا.

ورغم أن العروبة المطلقة ليست عقيدة عهد بشّار الأسد، إلا أن القالب الذهني الخاص بها بقي فعالا (التجانس الداخلي، المؤامرة الخارجية، التخوين...). بعض قطاعات ما نسميه البرجوازية الجديدة، المنحدرة من أوساط أقليات دينية ومذهبية بخاصة، منحازة إلى السورية المطلقة التي هي عروبة مطلقة مصغرة، تقوم على الوطن السوري بدل الوطن العربي.

في مواجهة الثورة لا يعرض النظام وجهاً إيديولوجياً محدداً. يهاجم العرب باسم العروبة، لكن غير قليل من طبقته الوسطى سوري مطلق وعلى عداء للعروبة. ويحصل أن يشتم العرب والعروبة معا في وسائل إعلامه. وبدل «التقدم والاشتراكية» في مواجهة الإسلاميين في مطلع الثمانينات، يجري الكلام اليوم أكثر على الاستقرار والأمان، وهي قيم تعلي من شأنها طبقة جنت ثروتها ومكانتها من ارتباطها بالنظام.

يلزم التوضيح، في ختام هذه الفقرة، أن العروبة المطلقة تشكّل خاص للنزعة القومية العربية، وكمونها في أساس الفاشية السورية لا يطال في حالٍ العرب كجماعة بشرية، ولا العروبة كرابطة ثقافية وإنسانية، ولا حتى القومية العربية كدعوة سياسية. هذا التشكل الفاشي ممكن في أي إطار قومي. وهو ممكن في إطار السورية المطلقة بقدر إمكانه في إطار العروبة المطلقة.

الطائفية وبناء الكراهية

ما هو مهم في هذا الشأن ليس الأطر الاجتماعية الموروثة من ماض يقدر بمئات السنين أو أكثر، ففي الشأن الطائفي سوريا ليست مختلفة عن غيرها من بلدان العالم، ربما إلا كمياً. الشيء المهم هو بالأحرى نوعية التنظيمات السياسية والقانونية القائمة في البلد، ومدى ما تتيحه من تحييد هذه التمايزات الموروثة أو تغذيتها وتعزيزها، أو ربما زجّها في مواجهة بعضها. قد تستنفر عناصر من الماضي لبناء الهويات الأهلية وتصليبها، لكن المواجهة بينها تستمد طاقتها من سياسة الحاضر ومن استقطابات ونزاعات راهنة، لا علاقة لها بميراث الماضي وقصصه.

اعتمد العهد الأسدي منذ بواكيره على موثوقيه الأهلين في أمن نظامه. يبدو أن الرجل أولى منذ وقت مبكر جدا من استيلائه على السلطة بانقلاب عسكري، أهمية قصوى لدوام حكمه في بلد كان اشتهر بتقلب حياته السياسية وكثرة انقلاباته العسكرية. ولعله كان واضحا له أن التحدي الكبير في سوريا لا يتمثل في الوصول إلى السلطة، وقد وصل إليها كما وصل قبله كثيرون دونما صعوبة خاصة، بل في الاحتفاظ

بها. ومصدر القلق الأول في هذا الشأن هو تسييس الجيش، وكان عزله حتى قبل انقلابه عن تأثيرات السياسيين، وأولهم رفاقه البعثيون؛ كما أنشأ وحدات عسكرية مستقلة، رأّس على أكثرها أقاربه وأهل ثقته الأهليين، وكان واضحا أنها معنية بالدفاع عن النظام. ومع الوقت جرى تفخيخ الجيش أمنيا وطائفيا بالكامل، بحيث إذا كان قائد وحدة عسكرية ما من الطائفة «س» فإن نائبه يكون من الطائفة «ع» وضابط أمن الوحدة من الطائفة «ص». والصيغ المتنوعة لهذا التركيب الثلاثي روعيت دوما، والغرض منها كفالة انعدام الثقة ضمن الوحدة المعنية بحيث يتعذر أن تتصرف بصورة موحدة.

أما مصدر القلق الآخر فهو القوى والتنظيمات السياسية المعارضة، وقد جايل حافظ الأسد منازعاتها واصطخابها في الخمسينات والستينات، فكان أن توسع في الاهتمام بالأجهزة الأمنية، وثبت على رأسها أيضا محاسيبه وموثوقيه. ولقد جرى تفخيخ الأحزاب أيضا، والمجتمع ككل، بالمخبرين والوشاة، مع تضخم الوظيفة الأمنية لحزب البعث الذي شكل جسما متماديا يخترق المجتمع السوري كله، وكذلك وزعت مقار أمنية في الأحياء والمناطق، فضلا عن خلية أمنية في كل جامعة وإدارة حكومية ومنشأة اقتصادية حكومية.

وأول أهل الثقة جميعاً الأسرة الأسدية. كان رفعت الأسد هو قائد سرايا الدفاع، التشكيل العسكري النخبوي الأفضل تسليحاً في الجيش السوري، والمكون أساساً من علويي المولد. وكان عدنان مخلوف، ابن عم زوجته، قائد الحرس الجمهوري.

هذا التكوين المبكر، غير المسبوق في تاريخ الكيان السوري الحديث، هو المنبع الأول للتوترات الطائفية في مجتمع كان سائراً قبل الأسد وقبل الحكم البعثي نحو تقلص الفوارق الاجتماعية الثقافية، لا نحو اتساعها.

وليس إلا متوقعا أن يكون حكم القانون والنشاط السياسي والثقافي المستقل والحريات الأكاديمية متراجعة في مثل هذه الظروف. متراجعة عن سوريا قبل الحكم البعثي والأسدي، وعما يفترض أن يكون الحال في دولة وطنية معاصرة. وحدها الإيديولوجية القومية المجردة، ومبدأ الوحدة الوطنية (سبق أن أوردنا تعريفها القياسي:

«الوقوف صفا واحدا خلف القيادة التاريخية الحكيمة للسيد الرئيس حافظ الأسد»)، كانا يسدلان ستاراً كثيفاً من البلاغة على وقائع الطائفية، وحجاباً سميكاً من التحريم في وجه أي تناول لها.

وحده شخص الرئيس المقدس كان يشكل مركزا للولاء السياسي وركيزة للتماهي العام. العروبة لم تكن ركيزة. وبما أن العروبة أضحت حزباً سياسياً، البعث، فقد كان محتماً أن تتدهور كهوية جامعة، بما في ذلك بين العرب من السوريين.

يفيد التوضيح هنا أن نظام حافظ الأسد، وإن حافظ على عقيدة العروبة المطلقة، فقد كانت سياسته براغماتية بقدر لا بأس به حيال الكرد. كانت سياسة تأليف قلوب مثمرة عموما. لكن هذه السياسة جاءت في سياق نظرة النظام المرتابة إلى عرب منطقة الجزيرة باعتبارهم موالين للحكم العراقي السابق. كانت مهارة استثنائية أن جمع النظام بين استقطاب الكرد سياسياً، والمثابرة على إنكار وجودهم كقوم وثقافة. في الأمر تفاصيل كثيرة، ما يهمنا منها أن سياسة النظام اعتمدت دوماً على تأليب قطاعات من السكان ضد بعض، أو استغلال أية تمايزات موروثة واللعب بها لتفريق صفوف المحكومين.

أولوية النظام العليا، الدوام، قضت أن كل الأشياء الأخرى، ومنها الاندماج الوطني، واستعادة الأرض المحتلة والتقدم الاجتماعي وتطور التعليم والنظم القضائية العادلة، ستشغل موقعا أدنى، وتكون قابلة للتضحية بها، إن تعارضت مع تلك الأولوية العليا. وهو ما جرى فعلًا ودوماً.

الثابت المستمر كان التجميد السياسي القسري، وتعطيل الحركة السياسية والاجتماعية للنخب، وحصر السلطة العليا في يد الرئيس ورجاله. تعطيل الحركية السياسية، حتى بدون استخدام أدوات طائفية، يمكن أن يحرض تنشيط الروابط الطائفية وتسييسها، فكيف إذا استخدمت أصلا أدوات طائفية في التجميد؟ وكيف إذا كان رجال النظام يقولون صراحة لدروز أو مسيحيين إننا نحميكم من اعتداءات السنيين المتعصبين[٢]؟

طال الأمر عقوداً، وبفعله آل الأمر إلى أزمة ثقة وطنية متعددة المستويات، بحيث يتبادل السوريون مشاعر الارتياب ببعضهم أو الخوف من بعضهم، ولا يثقون إلا بمجموعاتهم الأهلية ولا يأمنون إلا لذوي قرباهم. نطاق الثقة الأضيق هو الأسرة،

والأوسع هو الجماعة الإثنية أو الطائفة. فقلما يقال الكلام نفسه بين مسلمين بوجود مسيحي أو العكس، ولا بين سنيين بحضور علوي أو العكس، أو بين أكراد بوجود عربي أو العكس. هذه خبرة حية يعرفها سوريون كثيرون، وفي الأوساط الأكثر اختلاطاً بالذات. «الشعب السوري» ليس نطاق ثقة عامة. هذا يعادل القول إن الشعب السوري غير موجود.

وتطورت لدى الجماعات كلها سرديات تفوّق وسرديات مظلومية، بسند حديث أو قديم. الجميع مظلومون في عين أنفسهم على أيدي غيرهم (النفس والغير معرّفان أهليا أو طائفيا)، ومتفوقون في عين أنفسهم على غيرهم. نحن الأحسن أخلاقاً أو الأكثر حداثة أو عقلانية أو علمانية أو ديناً، ونحن الأكثر تعرضاً للاضطهاد أو للتمييز أو لتهم حقيرة أو لعدم الاعتراف بحقوقنا. هم بالمقابل الأكثر تخلفاً أو الأقل ديناً أو الأدنى أخلاقاً أو الأشد تعصباً أو عدوانية أو أنانية.

طالبات إحدى المدارس العامة في اللاذقية ينحدرن من أسر مسلمة سنية وعلوية ومسيحية. البنات السنيات محجبات في أكثريتهن الساحقة والبنات العلويات والمسيحيات سافرات. تقول البنات السنيات عن زميلاتهن العلويات والمسيحيات إنهن «فلتانات» (متحللات جنسيا)، فيما تقول زميلاتهن عنهن إنهن «متخلفات». هذه الأحكام تقسّي القلوب حيال بعضها، وتقلل تعاطف «المتخلفات» مع «الفلتانات»، والعكس، إن لم تجعل إيذاء بعضهن للبعض الآخر أمرا مرغوبا.

وعلى مستوى المدرسة (وقد علمتُ بالقصة من إحدى معلماتها في صيف ٢٠١٠)، كما على المستوى الوطني، ليس هناك أية جهود لمعاكسة هذه التنميطات الخطرة، أو للتربية على الاحترام بين المختلفين.

هذا ليس شأناً اجتماعياً لا علاقة له بالسياسة. وراءه ٤٠ عاماً من الحكم الأسدي، وهو يستبطن أزمة الثقة الوطنية وسرديات المظلومية والتفوق المتداولة بين السوريين، وخلو العقيدة الوطنية الرسمية من أي مضمون حي.

في ١٩٨١ اعتدت مجموعة من الشابات المظليات المرتبطات بسرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد على نساء دمشقيات في الشوارع ونزعن أغطية رؤوسهن، في تصرف

يبدو أنه اختلط فيه كره سياسي لبيئتهن الاجتماعية (في سياق الصراع بين النظام والإخوان المسلمين حينها) واحتقار ثقافي لتخلفهن الاجتماعي المفترض. الطائفية ليست بعيدة عن كل هذا.

ولحساسية الأمر حينها خرج حافظ الأسد معتذرا عنه على التلفزيون، مطيّباً خواطر «الشوام».

وانتشار الصور النمطية والتمثيلات الضيقة، وفي غياب آليات تعديل اجتماعية وثقافية وسياسية، يضعف من فرص الاشتراك والتعاطف بين منحدرين من هذه الجماعات، وما يقلل من شأن حرية وحياة الآخرين. ما داموا أشراراً أو متخلفين أو متعصبين أو منحلين، فهل ينبغي التردد في اضطهادهم أو في قتلهم؟ هذه الأحكام من الآليات النفسية والخطابية الممهدة للعنف الجماعي والمجاز الجماعية.

ومن هذه الآليات أيضا إشاعة الاعتقاد بأنهم سيقتلوننا إن لم نقتلهم. وهذا تخوف يبدو مستغرباً ولا أساس واقعياً له في تاريخ سوريا الحديث، لكن يبدو أنه السند الأقصى للتماثل الطائفي والتمييز الحاسم بين «هم» و«نحن». أو هو التأسيس الأصلب لضرب من الطائفية المطلقة التي تحاكي العروبة البعثية المطلقة، وتتطلع إلى ما تطلعت إليه هذه: تجانس داخلي تام، تخارج تام مع الغير، وتخوين الانشقاق. ليس أنسب من متخيل «القتل على الهوية» يؤسس للطائفية المطلقة.

ومثل العروبة المطلقة أيضا تؤسس هذه السرديات لحالة من البارانويا المنتشرة، وتطور كل واحدة من الجماعات خارجها الشرير المتآمر، وداخلها الآمن الموثوق. والانشقاق عن أي منها معادل للخيانة في عقيدة الوطنية البعثية. أثناء الثورة كانت بعض أشد الأحكام قسوة يطلقها منسوبون إلى هذه الطائفة أو تلك بحق منسوبيها الآخرين، ومن جهة الموالين للنظام بخاصة.

وافتقر المجتمع السوري إلى إجراءات تصحيحية من نوع التجمعات الشبابية أو الأحزاب السياسية العابرة للطوائف، أو أطر النقاش العام. حيث وجدت هذه فإنها ضيقة وقليلة، ولا تكاد تعدل شيئا من الجو العام. ولم يعد هناك من يمثل وطنية سورية جامعة، معافاة بقدر ما من هذه التمثيلات المشوهة، أو تعمل على محاربتها. الواقع أن

كثيرين يعرّفون أنفسهم اليوم كسوريين، لا بدلالة أي روابط أهلية، لكن سوريتهم مجردة، ويشيع أن تكون ضرباً من السورية المطلقة أو «سوريا أولا»، أو أيضا «سوريا فوق الجميع»، تنزع مثل العروبة المطلقة إلى التكتم على تعددها الذاتي وإلى الانعزال عن الغير. وسياستها حيال الطائفية أقرب إلى ما نسميه التعفف الطائفي، وهو موقف يتحفظ كثيراً على تناول الطائفية لا على وقائعها، ما يجعله تالياً أضعف من أن ينصب أية حواجز في وجهها.

وبقدر ما إن فرع فلسطين يجسد الاستخدام الفاشي للعروبة المطلقة، فإن سجن تدمر هو ما جسد التقاء الطائفية بالعنف الفاشي المنظم خلال العقدين الأخيرين من حكم الأب، ويبدو أنه أعيد تشغيله بعد الثورة[٣] بعد أن كان القسم السياسي منه أغلق في ٢٠٠١. حرص النظام على أن يكون معظم السجانين علويي المنبت، ورئيس السجن علوي دوماً، وكان معظم السجناء إسلاميين. وما ميز سجن تدمر من دأب في ممارسة التعذيب طوال عقدين، وبخاصة على الإسلاميين، يجعل منه معمل السلطة الأسدية الحقيقي. إنه الخلاصة المكثفة للنظام ووجهه الجحيمي[٤].

ومعلوم أن الطائفية ترتبط بواحدة من الظواهر الأكثر لفتا للانتباه أثناء الثورة السورية وأكثرها فاشية، الشبيحة[٥]. وهي مكونة من مدنيين جرى تسليحهم أثناء الثورة، ويحتمل أنهم مسؤولون عن الجرائم الأشد بشاعة، وبخاصة ذات الطابع الطائفي منها، مثل مجزرة كرم الزيتون في حمص في ١١ آذار ٢٠١٢، ثم مذبحة الحولة في ٢٥ أيار ٢٠١٢.

ارتباط الطائفية (والمركزية الإثنية) بالكراهية والمجازر الجماعية ليس سمة سورية. سبق أن شوهد ما يشبهها في رواندا، وفي يوغسلافيا السابقة، وفي ألمانيا النازية. وقريباً منا في العراق وفي الحرب اللبنانية. لكن سوريا هي البلد الذي يبدو مرشحاً اليوم ليكون مسرحاً لهذا النمط المتكرر.

هنا أيضا لم يظهر المثقفون السوريون أدنى قدر من الشجاعة لإظهار الدور السياسي للطائفية أو لإثارة نقاش عام حول هذه المشكلة العامة التي يزداد سيلان الدماء بسببها اليوم. بالعكس لطالما نفروا ونفّروا من أي تناول لها. وفي هذا ما يشير إلى أن

الإيديولوجية الوطنية للنظام، على غثاثتها، تقوم بدور هيمني مهم، يوفر عليه اضطراراً إلى القمع كان يمكن أن يكون أقوى لولا استبطان أكثر المثقفين محرماته ونواهيه.

البرجوازية الجديدة وثقافتها

يتعلق الأمر هنا بتشكل برجوازية جديدة في سوريا، مكونة في نواتها الصلبة من «أبناء المسؤولين» وأتباعهم، وتكونت ثرواتها في كنف النظام وبالاستفادة الامتيازية من عقوده وصفقاته ومشاريعه، ومما تتيحه السلطة من نفاذ امتيازي إلى الموارد العامة في الداخل السوري، وقبل ذلك للبنان[٦]. رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد وصاحب «سيرياتل» للهاتف الخليوي، هو رمز هذه الطبقة بفعل تجسد التقاء السلطة والثروة فيه[٧]، لكنه ليس إلا الأبرز من عشرات من الحيتان يشبهونه، ويشكلون ما يشبه نادياً مغلقا، أبرز مؤسساته شركة الشام القابضة التي يشغل مخلوف نفسه موقع نائب رئاسة مجلس إدارتها، وشقيقتها الأصغر «سوريا القابضة»[٨].

إيديولوجية هذه الطبقة تسمى «التطوير والتحديث»، وهي العنوان الذي ارتضاه عهد بشار الأسد لنفسه. ومن يعرف شيئا عن أنساب هذا العنوان يدرك كم هي تضميناته محافظة ورجعية. لقد دخل التداول أيام «ربيع دمشق»، وفي علاقة استبعاد صريحة مع مفهوم الإصلاح السياسي الذي كان سقف مطالب المعارضين السوريين يومها. ووفقا لهذا العنوان/الشعار فإن جلّ ما يلزم هو تطوير الأجهزة القائمة وتحديث مظهرها، بحيث تعطي عن النظام وجها أكثر عصرية. وفي الجوار الزمني والإيديولوجي لشعار «التطوير والتحديث» شعار آخر يضيء دلالته، هو «الاستقرار والاستمرار»، وقد كان شائع التداول في أيام بشار الأسد الباكرة. «التطوير والتحديث» مطلوبان من أجل الاستقرار الذي توليه هذه الطبقة الجديدة أهمية حاسمة، والاستقرار يتجسد في الاستمرار، أي في شخص بشار كوريث لأبيه. وتشبه هذه الإيديولوجية السيد بشار الأسد نفسه وزوجته أسماء الأخرس، فهما شخصان «حديثان»، أنيقا الملبس، يتكلمان لغة أجنبية واحدة على الأقل، وعلاقتهما بالكمبيوتر ومشتقاته جيدة، ويحفظان أغاني أجنبية.

نتكلم على برجوازية جديدة لأن المواقع المهيمنة فيها مرتبطة بالنظام ومن صلبه، لكن جرى تدوير غير قليل من البرجوازية القديمة وإدماجها من موقع التابع سياسيا في الطبقة الجديدة[٩]. يجمع الكل الطابع الأسري لمشاريعها من جهة، والارتباط الشديد بالسلطة السياسية من جهة أخرى[١٠]. لهذا تظهر هذه البرجوازية الجديدة، وبخاصة جناحها المتولد من صلب النظام، شراسة شديدة في الولاء للنظام وعداء شديدا لأي اعتراض عليه. جريدة «الوطن» وقناة «الدنيا» التلفزيونية هما المنبران الأشد فاشية في سوريا، تتفوقان كثيرا على الإعلام الرسمي في ذلك[١١].

وبعد الانسحاب السوري الاضطراري من لبنان في ربيع **٢٠٠٥** احتاجت هذه الطبقة إلى لبنان داخلي، فكان أن أطلقت التحول نحو ما سمي في مؤتمر لحزب البعث في صيف العام ذاته «اقتصاد السوق الاجتماعي». وهذا عنوان لسياسة تحرير اقتصادي لمصلحة البرجوازية الجديدة، دون إصلاحات سياسية وقانونية. أطلق هذا التحول صيغة تنمية نيو ليبرالية موافقة لمصالح هذه الطبقة الجشعة والأنانية[١٢].

وبينما لا تتعارض التنمية النيو ليبرالية في أي مكان مع التسلطية السياسية، فإن وراثتها لنظام دكتاتوري ذي ملامح شمولية، يسهل أمر تحولها نحو الفاشية الصريحة في مواجهة انتفاضات العامة. وليس نظام بشار الأسد غير هيئة أركان لهذه الطبقة، إن تكلمنا بلغة ماركسية. وهيئة الأركان هذه هي التي تقود الحرب ضد العامة في سوريا منذ أكثر من عام. وهي التي ألزمت من يفترض أنه مستثمر خاص، رامي مخلوف ذاته، أن يظهر في وسائل الإعلام العامة ليعلن تحوله إلى «العمل» الخيري في مطلع آب **٢٠١١**. التحول غير صحيح ١٠٠٪، لكن ما تدل عليه الواقعة من اندماج السلطة بالثورة صحيح ١٠٠٪.

وبالاتصال مع هذه التحولات الطبقية عرض النظام في سنوات بشار الأسد ملمحاً ليبرالياً، السفر إلى الخارج صار أسهل، وقدوم أجانب إلى البلد وتحركهم فيه أسهل أيضا[١٣]. وكان فقد السيطرة بصورة حاسمة على الفضاء العام الافتراضي. وتراجع وزن حزب البعث والمنظمات الشعبية التابعة له لحساب الطبقة الجديدة.

وبدلا من كادر بعثي يعمل في الحزب والمنظمات الشعبية والنقابات والجامعات، وقد كان كادراً بليد الملامح وسقيم الذوق غالباً (ريفيو الأصل عموما، نظراتهم هاربة، ولهم شوارب غليظة)، كان يشغل صدارة المشهد العام أيام الأب، لدينا اليوم جيل جديد من أثرياء ومهنيي الطبقة الوسطى الجديدة، متطورون متحدثون، يشبهون بشار الأسد في الشكل والمضمون (من عمره وأصغر، درسوا في جامعات غربية، أنيقون ومنعمون...)، يدرِّسون في جامعات خاصة، أو يشغلون مواقع بنوك جديدة، أو يديرون صحفاً ومجلات مستقلة، أو يمتلكون مطاعم ومقاهي لامعة جديدة. وبينما هم على انفتاح نفسي مهم على العالم، الغرب بخاصة، فإنهم على انغلاق نفسي شديد، يتراوح بين الجهل والعداء، حيال قطاع من المجتمع السوري، هو بالضبط الذي قام بالثورة.

وبالتناسب مع ظهور البرجوازية الجديدة وموقعها في السلطة العمومية، تجري اليوم خصخصة جزئية للعنف المضاد للثورة، ليس فقط من حيث القائمون به، «الشبيحة»، بل كذلك من حيث مولوه[١٤]. هذا متصل بتراجع دور المنظمات الشعبية (طلاب، عمال، شبيبة بعثية...) قياسا إلى الثمانينات حيث تولت هذه المنظمات دوراً قمعياً مهماً.

ولعل العنصر التحديثي في حكم بشار الأسد، وصعود البرجوازية الجديدة المرتبطة به، هو ما سهّل أن تنتشر في سوريا خلال العشرية الماضية الإيديولوجية الحداثية، بعد أن كانت شاعت عالمياً وعربياً إثر سقوط المعسكر السوفياتي. يتعلق الأمر هنا بمدرك غامض، اسمه «الحداثة»، يحيل بصورة غير محددة إلى ما يفترض أنها أنماط حياة وسلوك وتفكير حديثة، تتقابل مع ما يفترض أنها أنماط تفكير وحياة قديمة، دون أن يتضح لها مضمون إيجابي، ومع ميل مطرد إلى رد الحداثة والقدامة معاً إلى الثقافة حصراً، ورد الثقافة إلى مكونها الثابت أو الموروث (مقابل الاكتسابي، وكانت الدلالة الاكتسابية لمفهوم الثقافة مهيمنة في ثقافتنا بالذات حتى وقت ما من الثمانينات)، ورد الثقافة الثابتة إلى الدين، والدين إلى الإسلام، والإسلام إلى الإسلام السني حصراً.

لهذه الحداثة ثلاث سمات جوهرية. الأولى إهمالها التام لقضايا القيم، العدالة والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية، لمصلحة مدركات لا مضمون أخلاقيا محددا لها،

كالعلمانية والعقلانية والتنوير، والحداثة ذاتها. السمة الثانية الإهمال الجذري للمشكلات الاجتماعية، ما يتصل بالفقر والبطالة والهامشية ومستويات الحياة والأمية. والسمة الثالثة النزعة المحافظة سياسياً لدعاة هذا التيار، وقربهم من النظام الحاكم (ومن النظم عموما)، وعداؤهم الصريح للديمقراطية التي توصف مرة بأنها «ديمقراطية عددية» (وهو موقف تشاركها فيه الفاشية)، ومرة بأنها قناع لطغيان الأكثرية، ومرة بأنها معادية للدولة (وهو ما يناسب الفاشية بدوره). تتضمن هذه العقيدة نظرية سياسية لا تكاد تكون خفية، ترد مشكلاتنا السياسية والاجتماعية إلى «عقل» معطوب أو «قدامة»، أو تخلف معرّف ثقافيا. لذلك لا غرابة أن تناسب هذه العقيدة النظام وأجهزته الأمنية تحديدا. فالمشكلة هي عقول الناس وفي تخلف المجتمع أو تعصبه أو لاعقلانيته أو عنفه المتأصل، وليس في طغيان الحكم وفساده، ولا في وحشية المخابرات، ولا في استئثار طبقة نافذة بالموارد الوطنية، وليس شيئاً يحيل إلى الفقر مثلا أو تدنى مستوى التعليم أو البطالة، أو إلى أوضاع إقليمية ودولية غير عادلة. وهذا طبعا يتوافق مع خفض قيمة حياة وحرية هؤلاء المتخلفين المتعصبين. ليس هذا هو السبب الأوحد لقتل العامة المتمردة في سوريا اليوم، لكن لو جرى تمثيل هؤلاء الناس بلغة أقل تحقيرا وعدائية، لربما وفر هذا قدرا من الحماية النسبية لهم.

وإذا تكلمنا بلغة ماركسية فإن هذه الحداثية هي الإيديولوجية التي تضع البرجوازية الجديدة في موقع هجومي في صراعها من أجل الاستئثار بالسلطة والثورة والنفوذ ضد العامة. فالعامة متخلفون وأميون وجهلة ومتعصبون، وأوضاعهم نتاج خصائصهم هذه التي تمتد جذورها في عقائدهم وذهنياتهم وليس في أية أوضاع اجتماعية أو سياسية يعيشون في ظلها. وهذا تكميل فكري للنضال الذي تقوم به المخابرات ضد أولئك العوام المتخلفين[١٥].

تعكس الحداثية تشكل البرجوازية الجديدة من أوساط ما كان تحالفاً اجتماعياً من البرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية التي كانت العروبة المطلقة هي إيديولوجيتها. كانت الأخيرة ممزوجة بالاشتراكية، إيديولوجية صعود ذلك التحالف، فيما الحداثية هي الإيديولوجية الأنسب لتسويغ الأوضاع والمواقع الامتيازية للبرجوازية الجديدة. اقتضى

الأمر حرباً اجتماعية حقيقية من أجل سيطرة التحالف المذكور، سوّغت نفسها بمكاسب حقيقية لجمهور متطلب في أمة فتية وقليلة العدد (أقل من خمسة ملايين وقتها)، وليس فقط بحرب معلنة مع العدو الرسمي، إسرائيل. أما اليوم فالحرب الاجتماعية لا تقدم مكاسب لغير شريحة ضيقة من الأغنياء، وتسوغ نفسها بمواجهة السلفية والقاعدة. القاعدة هي إسرائيل النظام الجديدة.

وفي حلول الحداثية محل القومية العربية ما يفسر أن قلة من الإيديولوجيين المدافعين عن النظام اليوم هم بعثيون. أغلبهم اليوم كادر مهني غير بعثي، مجايل لبشار الأسد، سوري مطلق، ومتحرر من الضوابط الفكرية والقيمية للعقيدة البعثية (الكلام على «عربان» مثلا، أو الموقف العنصري من عرب الخليج)، ويشبه أفراده كثيراً قناة «الدنيا».

نجد عينة مثالية على «الفكر الاجتماعي» للبرجوازية الجديدة في مقالة كتبها مهندس سوري عن التكاثر السكاني في منطقة الجزيرة السورية، يقول: «ولنكن صريحين، لسنا مستعدين لمنح أناس غير حضاريين لا هم لهم إلا إنجاب من ٨–١٥ ولداً وأكثر مساعدات من أموالنا ما داموا لا يتصرفون بروح عاقلة ومنطقية وبطريقة حكيمة مع مقدراتهم، وهم السبب في فقر أنفسهم بسبب انعدام الحكمة وقيامهم بهدر أموالهم وثرواتهم في أعوام الخير على تفقيس وتفريخ الأولاد، وما دامت الحكومة تقدم منحاً غذائية (للجائعين من سكان المنطقة التي نُكِبت بأربعة مواسم زراعية سيئة متتالية) فهي تقدمها من أموالنا، وأظن انه يحق لنا أن نتدخل لا منّة تجاه إخوة لنا ولكن بروح الإصلاح، فكل عطاء يجب أن يكون مشروطا لتغيير سلوك هدام ومدمر». وعلى نحو غير مفاجئ يفسر التكاثر السكاني في المناطق الشرقية بـ «انعدام الوعي والثقافة». ويقرر: «لا نريد أن تتحول أرضنا وبلادنا الجميلة لبلاد منكوبة بالفقر والجموع التي لا عمل لها تنقلب لمجموعة من القتلة والهاملين على الطرقات والشحاذين على المفترقات (...) وندعو لتصرفات وإجراءات حاسمة بعيدا عن أي عواطف دينية وقبلية وعشائرية أو مناطقية»[١٦]. هنا كل عناصر التفكير الفاشي المعادي للعامة والذي يحملهم مسؤولية أوضاعهم ويفسر تخلفهم المفترض بقلة وعيهم، ويدعو لإجراءات حاسمة، فضلا عن الداروينية الاجتماعية المميزة لليمين الفاشي في كل مكان.

وتبدو هذه الحداثة الشكلية، المعادية للديمقراطية والعامة على استعداد خاص للتوافق مع إيديولوجية «التطوير والتحديث» السورية. وتحميلها المسؤولية للمجتمع المحكوم عن الاستبداد الواقع عليه وعن أوضاعه الاجتماعية يبدو مناسباً جدا للبرجوازيين الجدد، كما لأجهزة مخابرات دولة التحديث والتطوير. ولا يبدو أن هناك ما هو عارض في العلاقة الطيبة بين بعض كبار ضباط المخابرات (وبخاصة من يحملون لقب دكتور) وبين مثقفين من دعاة هذه العقيدة. عن أحد هؤلاء الجنرالات الدكاترة، فؤاد ناصيف خير بك على الأرجح، يقول كاتب سوري من مروجي الإيديولوجية الحداثية إنه «يستحق من المثقفين الفعليين (...) أن تذكر أفضاله علينا بأنه أول من رعى خلية ثقافية علمانية ديمقراطية فعلية في سوريا». وسياق المقالة ذات العنوان الدال: «**صمت المثقفين المريب في الدفاع عن الحقيقة والمخابرات السورية**»، وعمل الكاتب ككل، يدرج «الخلية الثقافية العلمانية الديمقراطية» في سياق شديد العدائية للإسلام[١٧]. ومن المؤسف والمحرج أن بعضا من المثقفين السوريين المرموقين كانوا شركاء في تلك الخلية الفكرية الأمنية. يجمع بينهم الهوس بـ«الإسلام»، وبحداثة أشياء لا إنسانية، رجعية اجتماعياً وخاوية أخلاقياً.

لم يكن الطابع الرجعي لهذه العقيدة الحداثية خفياً قبل الثورات العربية، لكن وجهه الفاشي انكشف بقوة بعد الثورات، الثورة السورية بخاصة.

يشترك هذا الجذر الثالث من جذور الفاشية في سوريا مع الجذرين السابقين في أنه يخفض من قيمة حياة واعتبار عامة المحكومين، فهم يتناسلون كالأرانب، ويسكنون في أحياء عشوائية قذرة تشوه المنظر الحضاري للبلد (التلفزيون السوري، يوم **١٢** نيسان **٢٠١٢**).

وفي خلفية تحالف البرجوازية الجديدة والمخابرات وإيديولوجيي الحداثية خوف من التغيير وانحياز لدوام الأوضاع القائمة. البرجوازية الجديدة تعلي من قيمة الاستقرار والأمن، والمخابرات تتكفل بحراسة الاستقرار والأمن، والإيديولوجيون يحذرون من الديمقراطية ومخاطر «طغيان الأكثرية» التي تأتي بها صناديق الاقتراع. تجنبا لهذا الطغيان المحدق، كان أحد كبار عقائديي الحداثية اقترح منع الأميين من التصويت في أية

انتخابات حرة، لأن مشكلة مجتمعاتنا تتمثل في الخلل في صناديق رؤوس الناس وليس في غياب صناديق الاقتراع[١٨]. وقد شاعت هذه النظرية كثيراً في سنوات ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وصارت الإيديولوجية القياسية لعدد غير قليل من المثقفين السوريين، أكثرهم اليوم يشغلون المواقع الأقرب إلى النظام ضمن المعارضة، إن لم يكونوا إلى جانب النظام صراحة.

وفي السياق السوري الراهن توفر «الحداثية» ذريعة جاهزة ضد الثورة التي تخرج كثير من مظاهراتها من مساجد. إن عبارات مثل متخلفين أو سلفيين أو عراعير (أو عراعرة)[١٩]، تقولب الثائرين في صورة جمعية سلبية، إن لم تجعل التعامل الصارم معهم أمراً مرغوباً، فإنه ليس بالمشكلة التي تستحق أن يتوقف الأمر عندها.

يتدامج في هذه المدركات محتوى طبقي مع محتوى طائفي، سهلت اللبس بينهما العقيدة الحداثية ذاتها. مدرك «متخلفين» بالذات يتركب من عنصر ثقافي، هو ما اعتنت به الحداثية، ومن عنصر اجتماعي يتضمن التدهور والسكن العشوائي والأحياء غير المنظمة والمستوى التعليمي المتواضع. وحين يوصف المتظاهرون بأنهم «حثالات» و«غوغاء»[٢٠]، فإن الأمر يحيل إلى المزيج الطائفي الطبقي ذاته.

ولالتقاء العقيدة الحداثية بالطبقة والطائفة الفضل في ذلك الضرب الخاص من العنصرية الذي نراه في مجتمعاتنا، الذي يشحن معاداة العامة بمعان ثقافية منحولة، والشائع كثيرا في العالم العربي. ومعلوم أن العنصرية اقترنت في كل مكان بخفض قيمة حياة من يجري التمييز ضدهم، وتقليل الحساسية حيال اضطهادهم أو قتلهم.

خلاصات

خلاصة هذا النقاش أن القومية العربية المطلقة هي القالب الذهني الأساسي والطبقة الأعمق من تسويغات الفاشية السورية، فيما الطائفية هي مصدر التغذية الانفعالي الذي يشحن الفاشية السورية بالهوى والعاطفة ويؤسس للتفاصل بين السكان، أما الامتيازات الطبقية للبرجوازية الجديدة فهي المصلحة التي يجري الدفاع عنها.

وما يمكن بناؤه سياسياً على هذا التحليل هو أن ضرب ركائز الفاشية يقتضي التحول نحو مفهوم دستوري للوطنية، يقر بالتعدد الداخلي لمجتمعنا، وبارتباطه الواقعي والواجب بالعالم، وبحريات الأفراد واستقلالهم. «سوريا أولا» لا تصلح لذلك. أما شعار «سوريا فوق الجميع» فهو نسج على منوال مبدأ فاشي صريح.

سيلزم تفكيك اللغم الطائفي وإبقاء القضية موضع نقاش عام، وبناء الحواجز المؤسسية والقانونية والفكرية التي تحول دون تسرب الطائفية إلى الدولة. وبخاصة تطوير ثقافة مضادة للطائفية، الأمر الذي يوجب قبل كل شيء وضع الموضوع على الطاولة، والكف عن سياسة النعامة التي يثابر عليها عموم المثقفين السوريين، فيما يشكل استبطانا لنواهي النظام وحساسياته.

النظام لا يحكم سوريا بالقوة وحدها، وإنما أيضا بالهيمنة الإيديولوجية التي تحظر تناول المشكلات الطائفية أو التفكير العلني بها. مقاومتنا للنظام متهافتة ولا محصول لها إن هي لم تنتهك هذه الهيمنة وتخوض في ما تفرضه من محرمات وتكشف توظيفها لحراسة الفاشية.

الفاشية ليست مرتبطة في سوريا بالحكم الأسدي حصراً أو بالموقع الامتيازي لعلويين في النظام اليوم. إنها ممكنة على أية أرضية دينية أو مذهبية. ولا يبعد أن تتجدد على أرضية سنية، سلفية بخاصة.

وفي المقام الثالث لا بد من ضرب الترابط بين السلطة والثروة، والتوجه نحو اقتصاد تنافسي ومنتج، وتمكين مجتمع العمل من الاحتجاج، وتطوير مجال عام ديمقراطي يتيح للمجتمع تنظيم قواه والدفاع عن نفسه في وجه الرأسمالية.

ومن المهم دوما أن تستعيد الثقافة والفكر النقدي دورهما السياسي في مقاومة الطغيان وفي الانحياز إلى الضعفاء، وكذلك دورهما الأخلاقي في حياة المثقفين وسلوكهم الشخصي.

الهوامش

١. دستور حزب البعث العربي الاشتراكي متاح على الرابط:
http://www.al-sham.net/1yabbse2/index.php?topic=23528.0

٢. تنظر مقالة سعدو رافع: واقع الدروز في الثورة السورية بين الخوف والدور التاريخي. http://jidar.net/Opinions/1 يقول الكاتب: «بعد الأحداث الدامية التي شهدتها محافظة السويداء عام **٢٠٠٠** (بين سكان السويداء الدروز وبدو في جوارهم، سنيي المذهب) وقتل وجرح واعتقال العشرات فإن النظام روّج لشائعة تفيد بأن من أمر بإطلاق النار على أبناء السويداء المحتجين هو ضابط «حموي» وأن الحمويين لن ينسوا ثأرهم لأديب الشيشكلي من أهل الجبل». كان سليل حماه أديب الشيشكلي، الرجل القوي في الحكم السوري بين عامي **١٩٤٩** و**١٩٥٢**، والدكتاتور الآمر الناهي بين **١٩٥٢ ١٩٥٤**، قمع احتجاجات درزية عام **١٩٥٤**، وبعد سنوات من إقصائه من الحكم اغتيل في منفاه في البرازيل على يد نواف أبو غزالة، الدرزي السوري. يقول رافع أيضا: «وحتى خلال أحداث حماة عام ٨٢ فإن النظام وأعوانه لم يوفروا جهداً في الجبل إلى تمرير مقولة أنها شكل من ردع محاولة «السنة الحمويين المتشددين» من العودة للسلطة والتي سيكون أهل الجبل (جبل العرب أو جبل الدروز) أكبر الخاسرين فيها وفق نظرية الثأر ورد الثأر بين «حموية الشيشكلي» و«الدروز». ويقول آرام كربيت، السوري الأرمني المنبت، الذي اعتقل عام **١٩٨٧** لعضويته في تنظيم شيوعي، إن الضابط الذي حقق معه قال له إن النظام يحميهم من المسلمين المتعصبين. كتابه: **الرحيل إلى المجهول**، دار جدار، الاسكندرية، **٢٠٠٩**. وهناك الكثير من الروايات الشفهية بالدلالة نفسها.

٣. حسب تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش: **بأي طريقة، مسؤولية الأفراد والقادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سورية**، صدر في الشهر الأخير من العام الماضي. متاح على الرابط http://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/15-0. يتحدث التقرير عن وجود **٢٥٠٠** معتقل في السجن.

٤. ينظر كتاب براء السراج: **من تدمر إلى هارفرد: رحلة سجين عديم** الرأي. قضى السراج ١٢ عاما في سجن تدمر، وسافر بعد خلاصه إلى أميركا ليختص في علم المناعة بعد أن كان يدرس الهندسة الكهربائية في جامعة دمشق. الكتاب متاح على الرابط: https://docs.google.com/file/d/0B-lD0xVG1hd6MTBjZDExNDEtYzI5ZS00YjM3LWFmMmEtOTZkNTcxYj-c3YjQ3/edit?hl=en_US&pl. انظر أيضا رواية: **القوقعة، يوميات متلصص** لمصطفى خليفة. متاحة على الرابط: http://www.4shared.com/file/88529577/311b9b71/_online.html?s.

٥. تنظر مقالتي: **في الشبيحة والتشبيح ودولتها**. مجلة كلمن، العدد ٥، بيروت، شتاء **٢٠١٢**.

٦. ينظر للكاتب **السير على قدم واحدة**، الطبعة الأولى، دار الآداب، بيروت، **٢٠١٢**. بخاصة الباب الرابع: اقتصاد سياسي...، ص **١٤٧-٢٠٠**.

٧. شهرة رامي مخلوف ضاربة في الآفاق، لكن تصريحاته بعد أسابيع من الثورة للمرحوم أنطوني شديد في «نيويورك تايمز» أظهرت الرجل سياسياً جداً وناطقاً صريحاً باسم النظام. في سياق هذا المقال، يهمنا

من تلك التصريحات التالي: «إن قرار الحكومة هو أنهم قرروا القتال». و«نحن نؤمن أنه لا استمرارية لنا دون وحدتنا، وكل واحد منا يعرف أننا لا نستطيع الاستمرار دون أن نبقى متحدين». و«لن نذهب من هنا، لن نغادر القارب، ونقامر بمصيرنا». «سنبقى هنا. نعتبر الأمر قتالا حتى النهاية»، و«يجب أن يعلموا أننا حين نعاني فلن نعاني وحدنا». والبديل عن النظام في عين مخلوف، كما هو في عين النظام، ومنذ البداية، هو «السلفيون»: «لكننا لن نقبل بذلك. الناس سوف يحاربونهم. هل تعرف ما ذا يعني ذلك؟ إنه يعني كارثة. فلدينا الكثير من المقاتلين». مقابلة مخلوف متاحة على الرابط:
http://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?_r=3&pagewanted=1&hp

٨. في غياب دراسات اقتصادية واجتماعية جدية، هنا مادة مفيدة، تسمي بعض الأشياء بأسمائها: **من هي البورجوازية الجديدة (الشخصيات الحجم التأثير الاقتصادي)**؟ متاحة على الرابط
http://5oole.mam9.com/t81-topic

٩. لا تبدو العملية مضمونة للنظام دوما مع ذلك. كان ذو دلالة أن الأسواق المحسوبة على البرجوازية القديمة، الحريقة والحميدية ومدحت باشا والبزورية...، هي التي أضربت يوم **٢٠١٢/٥/٢٨** والأيام التالية، احتجاجا على مذبحة الحولة. لحقت بها جزئيا وعلى مضض أسواق الشعلان والصالحية والجسر الأبيض... الأقرب إلى البرجوازية الجديدة.

[١٠] طلاس، شاليش، الأخرس، مخلوف، سليمان...، أسماء رجال سلطة لأبنائهم مواقع مركزية في البرجوازية الجديدة. أبناء عبد الحليم خدام من التركيبة نفسها، قبل أن تخرجهم من هذا المجتمع المخملي طموحات الأب السياسية. عن هيئة أركان البرجوازية الجديدة تنظر مقالة بعنوان: **آل الأسد عشيرة مفترسة**، نشرت في «لوموند». المقالة متاحة هنا:
http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=41189

١١. تعود ملكية جريدة الوطن إلى رامي مخلوف، أما قناة الدنيا فيشترك في تمويلها كل من محمد حمشو (من محظيي ماهر الأسد) وسليمان معروف وعمر كركور. والجميع من البرجوازية الجديدة، أي ممن جنوا ثرواتهم في ظل العهد وبالارتباط به، أو من اندرجوا في شبكاته الاجتماعية والأمنية والسياسية من البرجوازية القديمة.

١٢. في حواره المحال إليه في هامش سابق يقول رامي مخلوف: «هناك أولوية بالنسبة للسوريين، علينا أن نطالب بالإصلاح الاقتصادي قبل أن نطالب بالإصلاح السياسي». يضيف بانعدام تام للحس: «إن كان من تأخر في الإصلاح فإنه ليس نهاية الدنيا». طبعا!

١٣. استفاد من هذا التسهيل معارضون سياسيون أيضا إذا هم ارتضوا توسيط أحد من رجال النظام أو قصدوا بأنفسهم الجهات الأمنية التي تمنعهم وقدموا لها تبريرات للسفر. مع ذلك كانت تلزم لأكثرهم موافقة في كل مرة يعتزمون فيها السفر خارج البلد. وهذا يضعهم عمليا تحت رحمة المخابرات. أما من لا واسطة لهم أو يرفضون الواسطة، فلا «يمشي حالهم» أبدا. مواقع اليوم ومواقفه ليست منفصلة عن هذه الأقنية المفتوحة أو المغلقة.

١٤. تنظر لكاتب هذه السطور: **في الشبيحة والتشبيح ودولتها**. مصدر سبق ذكره.

١٥. ا ترتد الحداثية إلى شروط اجتماعية داخلية، ما دمنا نجد تنويعاتها في أكثر البلدان العربية دون فوارق تذكر بينها. الواقع أنها مرتبطة بتطورات عالمية تمثلت في سقوط المعسكر الشرقي والشيوعية وصعود أفكار صراع الحضارات والنزعات الثقافوية عالميا، وكذلك صعود التيارات الإسلامية، وعالم ما بعد ١١ أيلول. لكن المشترك في جميع تنويعاتها وفي كل البلدان قربها من مراكز السلطة والثورة. ليس هناك حداثية تقدمية وإنسانية، فوق أنها غير ديمقراطية.

١٦. أمجد جاد الله: **ماذا ستفعلون لتخفضوا معدل النمو السكاني إلى ٢,١٪**؟ والمخاطب في المقالة هو عبد الله الدردري، نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية في سوريا. المقالة متاحة على الرابط: http://syriamore.com/fullnews.php?news_id=10840

١٧. نبيل فياض: **صمت المثقفين المريب في الدفاع عن الحقيقة والمخابرات السورية**. المقالة المثيرة متاحة هنا: http://syriamore.com/printNews.php?nid=2400

١٨. جورج طرابيشي: **ثقافة الديمقراطية**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨؛ ص ٢١. ولم يغير المؤلف موقفه حين عاد إلى نشر النص نفسه في كتاب صدر عام ٢٠٠٦، هرطقات، دار الساقي، بيروت.

١٩. نسبة إلى عدنان العرعور، وهو رجل دين سني شعبوي، يظهر على قناة دينية سعودية، وتحول بعد الثورة من مهاجمة الشيعة في سياق الصراع السعودي الإيراني والسني الشيعي إلى مهاجمة النظام والتحريض عليه. نال شهرة واسعة بفضل برنامجه وبفضل الدعاية العدائية له من طرف النظام.

٢٠. على ما يثابر على القول في قناة «الدنيا» وحيثما تسنى له الظهور، من يفترض أنه أستاذ للعلاقات الدولية في جامعة دمشق، بسام أبو عبد الله. وفي يوم ١٢ أيار ٢٠١٢، دعا «الأستاذ» نفسه في القناة نفسها إلى وجوب أن تقوم الحكومة السورية بطرد كل من هو غير سوري من الوظائف العامة، وهو ما لا ينطبق إلا على اللاجئين الفلسطينيين. التعالي على الطبقات الدنيا وعلى «الغرباء» مميز للتيارات اليمينية المتشددة، الفاشية منها بخاصة. وكان قبل ذلك بيوم واحد، وعلى القناة نفسها، دعا إلى قص لسان برهان غليون وحسن عبد العظيم بغرض منعهما من التكلم باسم الشعب السوري.



المغرب: تحول في إطار الاستمرارية

عبد العزيز قراقي*

أفرز الصراع السياسي بالمغرب، الذي استمر لعقود طويلة بين السلطة السياسية وعدد من القوى السياسية المعارضة، نوعا من التساكن المرتكز أساسا على استبعاد العنف من العمل السياسي، وقبول منطق الاختلاف. غير أن الديناميكية التي عرفها المغرب في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، بعد موجات التحضر السريعة واتساع المدن على حساب العالم الريفي، مع ما صاحب ذلك من مشاكل مرتبطة أساسا بالتنمية، ستدفع تلك الديناميكية بالمجتمع المدني إلى الواجهة، كفاعل ثالث ابتكر آليات جديدة لانتزاع قرارات سياسية، وسياسات عمومية تخدم فئات واسعة، مما سيجر السلطة السياسية إلى معارك لم تتعود على إدارتها. غير أنها تحت تأثير السياق الدولي[١]، ستقدم تنازلات عدة، انعكست إيجابا على تطور النسق السياسي، الذي أثبت قدرة في الانفتاح على كل الاختيارات[٢]. ألم يكتب عبد الله العروي «تتعاقب الأجيال، يتتابع الحكام، يتبدل الأشخاص، ويبقى النظام على حاله ثابتا راسخا، وكذلك الذهنية العامة»[٣].

---

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس – المغرب

غير أن هذه الاستمرارية ما كان لها أن تدوم لولا انتهاج المرونة في المواقف، والقبول الدائم بالإصلاحات السياسية، التي لم تتم دفعة واحدة بل بنيت على شكل تراكمي، سمح في نهاية المطاف بالتبلور التدريجي لآليات العمل السياسي السلمي، وساعد على الوصول إلى مرحلة نضج الاختيارات السياسية، ووفّر التطور في إطار الاستمرارية، كما هو شأن كثير من الملكيات في العالم. إن فهم الحراك السياسي بالمغرب يقتضي فحصه من خلال مسار حقوق الإنسان، ومنعطف تداول السلطة، ثم مخرجات الربيع العربي.

مسار حقوق الإنسان

شكلت المسألة الحقوقية تحديا حقيقيا للسلطة السياسية. ذلك أن العديد من التقارير الدولية كانت تشير باستمرار إلى انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، وتعدد المخالفات التي تشهدها[٤]. وإذ لم يجد الكثير من عائلات ضحايا الانتهاكات الجسيمة من ينصفهم على المستوى الوطني، فقد بادروا إلى الاتصال بالمنظمات الحقوقية الدولية، والمجتمع المدني في بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة وفرنسا، مما شكل وسيلة ضغط على السلطة السياسية، بعد انهيار جدار برلين الذي أشّر إلى انتهاء الحرب الباردة، كما أشّر إلى تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان في شموليتها كمرتكز أساسي من مرتكزات الديمقراطية[٥]. وبفضل الاتصال بوسائل الإعلام الدولية أخذت أخبار بعض المعتقلات السرية تتسرب، إلى أن تجرأ أحد النواب[٦] في البرلمان، ووجه سؤالا شفويا لوزير العدل حول معتقل تازمامارت الشهير. ومع ذلك فقد كان الجواب بالنفي وبعدم وجود أي معتقلات سرية بالمغرب. غير أن ذلك لم يضع حدا للنقاش الذي بات يتسع، ليشمل حقوق الإنسان برمتها؛ وهو ما سيظهر من خلال تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة ١٩٨٨[٧]، وذلك بمبادرة من بعض الفعاليات الفكرية والثقافية[٨] والسياسية، التي جمعها الاهتمام بمجال حقوق الإنسان. غير أن انضمام شخصيات قريبة من السلطة السياسية[٩]، أعطى للعملية بعدا آخر، ومكنها من قيمة مضافة، دفعت السلطة السياسية إلى قبولها والسماح لها بالحق في الوجود.

لقد شكل الترخيص للمنظمة بممارسة نشاطها اعترافا ضمنيا بوجود تقصير في مجال حقوق الإنسان، وبات الكثير من القضايا التي يتم تداولها في إطار محدود يناقش بصورة علنية، بما في ذلك المعتقلات السرية، وأخذت تطفو على السطح ملفات الأشخاص الذين اختطفوا في ظروف غامضة، وباتوا من ضحايا الاختفاء القسري. وكانت تلك بداية المطالبة الملحّة بضرورة الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن ظهور المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، يؤشر إلى تحول نوعي لا على المستوى الحقوقي فحسب بل أيضا على مستوى علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية[١٠]؛ وهو ما جعلها تحظى بمصداقية كبيرة على المستويين الداخلي والدولي؛ إذ كانت تضم إلى جانب الأعضاء المستقلين عددا من المنتمين إلى أهم التيارات السياسية. غير أن هذا الأمر عوض أن يشكل عنصر قوة سرعان ما طفا على السطح بوصفه مشكلة؛ إذ أصبحت مجالا للتكتلات التي يحكمها الانتماء السياسي أكثر من أي شيء آخر، وهو ما اضطر الكثير من المستقلين إلى مغادرتها.[١١]

كان لتأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان العديد من الدلالات، أبرزها أن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت قضية مطروحة على الدولة والمجتمع، وباتت مفروضة على السياسي le politique عبر الضغط المستمر الذي ما فتئ المجتمع المدني يمارسه على مراكز اتخاذ القرار؛ فكان من الضروري أن يتم الالتفات إليها، أولا بوصفها إحدى الأولويات على مستوى السياسات العامة التي تنهجها الدولة، وثانيا كقضية أدى تفاعلها داخل المجتمع السياسي إلى إخراج مؤسسة تهتم بهذا المجال وهي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبذلك فإن المجتمع المدني لن يبقى وحده المحتكر لهذه القضايا.

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ٢٠ أبريل ١٩٩٠[١٢]، كأول مؤسسة وطنية ذات طبيعة استشارية، تساعد الملك في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان[١٣]. ويتضح أن الضغط الذي كان يمارس على السلطة السياسية بخصوص المسألة الحقوقية

قد أحدث أثره، وبدا ذلك واضحا عند خطاب تنصيب أعضاء المجلس[١٤]. غير أن السلطة السياسية استبعدت كل المتابعات التي يكون موضوعها المس بالدين والتراب الوطني والملكية من الجرائم ذات الطبيعة السياسية[١٥]. ولعل همها الأساسي ظهر عند تحديدها لمهمة أعضاء المجلس، «ومهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لا زلنا تحت الحماية[١٦]». بيد أنه مع ذلك، أصدر المجلس توصية العفو عن كافة المعتقلين السياسيين. ومن بين ما قام به المجلس، إنشاء لجنة للبحث والتقصي عقب الأحداث التي عرفتها مدينة فاس في ديسمبر سنة ١٩٩٠، ودراسة الوضعية في السجون، واستحداث مجموعة عمل تهتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة التشريع الجنائي من أجل ملاءمته مع معايير حقوق الإنسان، وتشكيل هيئة تحكيمية[١٧] للتعويض عن الاختفاء القسري.... وبعد مرور ١٠ سنوات، تمت إعادة تنظيم المجلس[١٨] بشكل يسمح بتوسيع صلاحياته، حيث أصبح من بين مهامه: التوصية بمواصلة مصادقة المغرب على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبحث ملاءمة مختلف النصوص القانونية الوطنية لتلك التي صادق عليها المغرب، بالإضافة إلى التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر.

لقد تأكد من خلال المجلس الاستشاري أن ملف حقوق الإنسان لا ينحصر في وضع اليد على الانتهاكات بمختلف أنواعها، وإنما يتطلب عملا دؤوبا بُغية تجنب تكرار ما حدث، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها، عبر القيام بتشخيص حقيقي للوضعية الحقوقية. فالمجلس بتركيبته المتنوعة التي ضمت العديد من المعتقلين السياسيين سابقا، ساهمت في وضع مقاربة جديدة في التعاطي مع ملف طالما سبب الكثير من الإزعاج للمغرب. ولعل فحص التقارير السنوية للمجلس يؤكد هذا المنحى، إذ نجد في تقرير سنة ٢٠٠٣ على سبيل المثال اهتماما بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفئوية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان. إلى ذلك كله انصب اهتمامه على عدد من القضايا التي أثارت جدلا واسعا من قبيل تبعات أحداث ١٦ مايو/أيار الإرهابية، ومحاكمات واعتقالات

الصحفيين خلال **٢٠٠٣**، وعدم استجابة التشريع الجنائي لمتطلبات المحاكمة العادلة[١٩]، وقد تبوأ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[٢٠] مكانة بارزة على مستوى المؤسسات الوطنية التي تشتغل وفق مبادئ باريس، حيث تمت إعادة اعتماده ضمن الفئة ألف، من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. بيد أن ذلك لم يقنع كافة الفاعلين الحقوقيين في المغرب بالثقة في المجلس، إذ بقيت بعض الأطراف تشكك في استقلاليته عن الدولة ومدى قدرته على حل الإشكالية الحقوقية بالمغرب.[٢١] وبالرغم من الانتقادات التي وجهت باستمرار للمجلس، فإن إحدى المهام الصعبة التي قام بها هي تلك المتعلقة بهيئة الإنصاف والمصالحة.

هيئة الإنصاف والمصالحة

إن فتح ملف حقوق الإنسان ونقله إلى الإطار المؤسساتي سمح بالوقوف على حجم وفظاعة الانتهاكات الجسيمة، وأثبت أن مقاربة ذلك لا يجب أن تتوقف عند التعويض المادي الصرف، بل لابد من تجاوزه إلى معالجة متعددة الأبعاد، تؤدي إلى إحداث نوع من المصالحة، بكل ما يتطلبه ذلك من جبر للضررين المادي والمعنوي، مع الرهان على المستقبل من أجل عدم تكرار ما حدث. لأجل ذلك أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان توصية تتعلق باستحداث لجنة تسمى هيئة الإنصاف والمصالحة[٢٢]، قصد الطي النهائي لملف انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أنيطت بهذه الهيئة مهام محددة بدقة أبرزها:

- «إجراء تقييم شامل لمسلسل تسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي منذ انطلاقه، من خلال الاتصال والحوار مع الحكومة، وهيئة التحكيم المستقلة المكلفة سابقا بالتعويض، والسلطات العمومية والإدارية المعنية، والمنظمات الحقوقية، وممثلي الضحايا وعائلاتهم؛
- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها؛
- العمل على إيجاد حلول لحالات ضحايا الاختفاء القسري؛

- مواصلة العمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة للتعويض المترتب عن الضررين المادي والمعنوي للضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي؛
- العمل على جبر كل الأضرار التي لحقت بالأشخاص ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي؛
- بذل جميع المجهودات للكشف عن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها، وإصلاح الأضرار ورد الاعتبار للضحايا وترسيخ المصالحة[٢٣]»

وبحثا عن الفعالية تم تحديد مدة عملها في تسعة أشهر، قابلة للتمديد عند الضرورة لمدة ثلاثة أشهر، وألزمت بالكتمان وبسرية المناقشات والمداولات، وعدم إثارة المسؤوليات الفردية.[٢٤]

وقد أنجزت الهيئة عملا قيما على مستوى التحريات والبحث والتقصي، وكشفت الكثير من المعطيات المتعلقة بملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي سبق أن شهدها المغرب منذ حصوله على الاستقلال وإلى حدود **١٩٩٩**. وقد تضمن تقريرها النهائي العديد من التوصيات من بينها:

- تعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان؛
- مواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان؛
- وضع استراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب؛
- إعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين؛
- تأهيل العدالة وتقوية استقلالها؛
- تفعيل توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول السجون؛
- ترشيد الحكامة الأمنية؛
- النهوض بحقوق الإنسان عبر التربية والتحسيس؛
- البحث العلمي المتعلق بالتاريخ الماضي والراهن للمغرب؛
- تقوية اختصاصات المجلس الاستشاري فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات.

يضاف إلى ذلك مجموعة من التوصيات الإجرائية، التي من شأنها أن تسهل تنزيل التوصيات على المستوى العملي.

وبالفعل ساعد تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة على فتح العديد من ورشات العمل الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وعدم تكرار أحداث الماضي الأليمة، كما سرع من وتيرة المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ورفع بعض التحفظات التي سبق أن سجلها المغرب فيما مضى[٢٥]. غير أن وضع حد نهائي للانتهاكات الجسيمة ما زال يتطلب الكثير من العمل؛ ذلك أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أكد في تقريره لسنة **٢٠٠٩** أن العديد منها ما زال موجودا حتى وإن أخذ هذا الامر ينحو نحو التراجع. ويوضح الجدول التالي طبيعة الانتهاكات التي قدمت بشأنها شكايات سنة **٢٠٠٩**[٢٦].

نوع الانتهاك	العدد
ادعاء اختطاف أو اختفاء	٢٩
ادعاء التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز	٢
المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة	١٠٢
الإصابة بالرصاص من طرف القوات العمومية	٢
الحق في بيئة سليمة	٥
حرية التنقل	٣
منع الحصول على وثائق إدارية أو انتخابية	٢٤
الحق في تأسيس الجمعيات	٢
ممارسة الحق النقابي	٢
الشطط في استعمال السلطة	٩
المنع من الترشح لانتخابات اللجان الإدارية	١
المجموع	**١٨١**

إن مسألة حقوق الإنسان لا تتوقف عند الإطار المؤسساتي بل تتجاوزه إلى منظومة القيم التي يستبطنها الأفراد؛ وهو ما يطرح عند مقاربة المساواة.

تحقيق المساواة بين الجنسين

ظل انعدام المساواة بين الجنسين حاضرا في العديد من المجالات. ففي مجال التاريخ مثلا ذهب بعض الباحثين في تاريخ المرأة المغربية في العصر الحديث، إلى أن المصادر التاريخية عندما تشير «إلى أدوار متميزة لبعض نساء المغرب في فترة معينة، فإن ذلك يتم باقتضاب خلافاً للتركيز الذي يتم على أدوار الرجل»[٢٧]. بيد أن اكتساح المرأة لمجالات متعددة عبر التعليم، وتزايد الوعي النسائي، دفعا بها إلى المزيد من الانخراط في المجتمع المدني، وتأسيس جيل من الجمعيات النسائية[٢٨] التي استفادت من اتساع هامش الحريات بالمغرب[٢٩]، وبالتالي ممارسة نوع من الضغط والتأثير على كافة القوى السياسية، قصد تغيير النظرية الدونية للمرأة. وهو العمل الذي انخرط فيه العديد من الأحزاب السياسية ابتداء من عقد الثمانينيات[٣٠]؛ إذ فتح البعض منها جرائده لجمع التوقيعات الداعية إلى تغيير مدونة الأحوال الشخصية. وهذا الأسلوب الاحتجاجي الذي لا تنص عليه القوانين المغربية، دفع السلطة السياسية إلى التفاعل معه بشكل إيجابي، حيث تم تعيين لجنة لتعديل مدونة الأحوال الشخصية سنة **١٩٩٣**[٣١]. إلا أن ذلك لم يرق إلى ما كانت تطمح إليه المرأة، وكل من يناصر قضايا المساواة، فاستمر العمل عبر المنظمات النسائية التي أخذت تتوحد حول الأهداف ذاتها، بالرغم من وجود العديد من الاختلافات الفكرية فيما بينها.

لحظة التحول في مسار قضية المرأة

شكل تعيين حكومة التناوب بقيادة عبد الرحمن اليوسفي سنة **١٩٩٧** لحظة جوهرية في تاريخ المغرب، وفي مسار النضال النسائي بصفة عامة. ذلك أن المنظمات النسائية استطاعت أن تقحم قضايا المساواة في برنامج الحكومة، وبات من الضروري وضع سياسة عامة تنهض بذلك، حيث تم وضع مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية[٣٢]، والتي كانت تتوخى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان مشاركة فعلية ودائمة للنساء في التعليم والتنشئة؛
- النهوض بالصحة الإنجابية وتحسين الوضعية الصحية للنساء؛
- ضمان مشاركة عادلة ودائمة للنساء في التنمية الاقتصادية؛
- تعزيز الأهلية القانونية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
- تعزيز السلطة السياسية للنساء وتشجيع وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار؛
- وضع آليات مؤسساتية خاصة بالنساء.[٣٣]

لقد أقحمت قضية المرأة في المغرب في صلب المعارك السياسية؛ وبقدر ما استفادت من ذلك على مستوى طرح قضيتها، تأثرت أيضا بشكل سلبي، إذ لم يبق حولها إجماع، وإنما بات يحكمها الاختلاف، كما هو الأمر بالنسبة لكافة القضايا السياسية التي تسمح بإمكانية اختيار حل دونما إقناع الجميع بنجاعته. وتكتلت حولها كتلتان كبيرتان تضم الأولى التيار العلماني، والثانية تجمع مختلف التيارات الإسلامية[٣٤]. وسعى كل طرف لحشد الدعم لموقفه، وتعبئة أكثر ما يمكن من القوى الاجتماعية خلف موقفه، وتحول الأمر إلى نوع من استعراض القوة، ظهرت معالمه وفهمت رسائله الموجهة إلى السلطة السياسية، من خلال مسيرتين: الأولى في الرباط شارك فيها ما يقارب ٧٠٠ ألف شخص، تمثل الاتجاه العلماني؛ والثانية في الدار البيضاء حضرها ما يفوق المليون ونصف من المتظاهرين، أطرها التيار الإسلامي،[٣٥] فكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر للسلطة السياسية التي تدخلت عبر تأسيس لجنة استشارية ضمت بعض الفعاليات النسائية، معتمدة مقاربة تشاركية، مكنت من الاستماع إلى جميع الفعاليات ذات الصلة بالموضوع. وبعد نقاش وصل في بعض المراحل إلى الباب المسدود[٣٦]، تم إخراج مدونة الأسرة إلى حيز الوجود، إذ قُدّمت إلى البرلمان في أكتوبر **٢٠٠٣**، وتمت المصادقة عليها بالإجماع.

لقد كان مسلسل إعداد مدونة الأسرة غنيا بالدلالات، وأكد ضرورة استمرارية الوظيفة التحكيمية للسلطة السياسية، حيث أصبحت تدعو إلى ذلك كافة القوى السياسية، حتى تلك التي كانت تتبنى اختيار ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم،[٣٧] خاصة عندما اشتدت الأزمة بين الطرفين، والتي كانت نتائجها مهمة على

مستوى النقاش السياسي العام. ويمكن القول إنها كانت امتحانا عسيرا للنسق السياسي المغربي برمته، وأكدت أن الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخله لا يمكن حسمها إلا عن طريق التوافق والتفاوض السياسي بين كافة القوى السياسية؛ وهي حالة لا ينهزم أحد فيها بل ينتصر الجميع[٣٨]. غير أن المنهجية التي تم بها تقديم المدونة تؤكد حدوث تحول حقيقي أيضا على مستوى عمل المؤسسات السياسية. فلا شيء كان يمنع الملك حسب مقتضيات الدستور، من تقديم المدونة وإصدارها باسمه. غير أنه قرر عرضها على البرلمان، بالرغم من أن مجال القانون حسب الفصل **٤٦** من دستور **١٩٩٦** لا يشمل ذلك. وقد ترتب على هذا الأمر نتائج مهمة، من بينها:

- ظهور بوادر انطلاق التحولات السياسية في إطار استمرارية المؤسسات السياسية؛
- إعادة الاعتبار للبرلمان على مستوى التشريع كسلطة تجسد الإرادة العامة؛ وهو ما ينسجم أكثر مع تبني الاختيار الديمقراطي؛
- رفع طابع القدسية عن مجال الأسرة، الذي كان يعتبر في إطار مدونة الأحوال الشخصية التشريع المغربي الوحيد الذي يخضع برمته للشريعة الإسلامية؛
- تكريس التفاوض كآلية للعمل السياسي في القضايا الكبرى التي تشغل بال المجتمع، قبل صياغة نصوص تشريعية خاصة بها؛
- اعتماد المقاربة التشاركية التي تستحضر دور كافة القوى السياسية في بلورة السياسات العامة.

ولكن ما الذي تغير من الخطة الوطنية لإدماج المرأة إلى مدونة الأسرة؟

ذلك ما يمكن فحصه من خلال التعرف على أهم مستجدات المدونة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- إقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة؛
- تقييد إمكانية تعدد الزوجات بشروط صارمة تجعله شبه مستحيل؛
- إقرار مبدأ العدل والإنصاف بين الزوجين؛
- الحفاظ على حقوق الطفل وضمان متطلبات النفقة والحضانة؛
- تبسيط القواعد الإجرائية.

والملاحظ أنه فيما كانت الخطة تسعى إلى المقاربة الشاملة لوضع المرأة، اختزلته المدونة في مجال واحد هو الأسرة، الذي اعتبر موضوع خلاف بين القوى السياسية. غير أن دخول المدونة حيز التنفيذ سمح ببروز عدد من المؤشرات التي تبين أن هناك تطورا نوعيا حصل على هذا المستوى. ذلك أن نسبة تعدد الزوجات تراجعت سنة **٢٠٠٩** لتصل إلى **٠,٣٠**٪ أما بالنسبة للطلاق فقد كان بواقع **٤٤٩٢٢** طلاقاً في سنة **٢٠٠٣** فتراجع إلى **٢٤١٧٠** طلاقاً سنة **٢٠٠٩**، بينما ارتفعت طلبات التطليق للشقاق سواء من طرف الزوج أو الزوجة. وكذلك حدث ارتفاع في الطلاق الاتفاقي وفق إحصائيات[٣٩] **٢٠٠٩**.

غير أن هذا لا يعني أن القضايا الأخرى تم استبعادها بشكل نهائي، بل تم تحويلها إلى المجالات العادية للسياسات العامة مادام حولها إجماع وتحظى بالأولوية. من هنا يمكن أن نفهم سلوك الحكومة التي باتت تقدم الميزانية السنوية وفق مقاربة النوع.

لقد اتضح جليا أن مسألة انعدام المساواة بين الجنسين في المغرب لا تحكمها السياسة لوحدها، بل هي متجذرة أيضا في تصورات المجتمع. ومن ثم كان الحل في إقرار نوع من التمييز الإيجابي الذي يمنح المرأة حقّ التمثيل السياسي في المؤسسة التشريعية، عبر نظام «الكوتا» الذي بمقتضاه تم تخصيص ثلاثين مقعدا في البرلمان المغربي للنساء؛ وهي مقاربة يتوخى من خلالها المغرب محاولة التأثير على المجتمع عبر حضور المرأة في المؤسسات السياسية للبلاد، بغية مساعدة المجتمع على استبطان أفكار المساواة واستبعاد الدونية. ولعل ما ساعد على التفاعل بكامل الجدية مع قضايا المرأة هو تجربة حكومة التناوب، التي تعد مدخلا حقيقيا للإصلاح، قلب الكثير من المفاهيم، ومنح ديناميكية جديدة للحياة السياسية بالمغرب.

منعطف التداول على السلطة

أدركت السلطة السياسية بالمغرب في التسعينيات من القرن العشرين، بل تيقنت بعد أن انتصر تيار الاختيار الديمقراطي على غيره من الاختيارات الأخرى، أن التحول أمر ضروري بل حيوي، سيمكن من معالجة المشاكل بمقاربات مختلفة، خاصة وأن دولة

القانون لابد من أن يكون فيها تداول وتناوب على السلطة[٤٠]. وهذا الأمر يتجاوز ما هو مؤسساتي ليجد تأصيله الحقيقي في منظومة قيم المجتمع، حيث يسود الانفتاح وقبول الآخر واستبعاد كل ما هو مطلق من الحياة السياسية، مما يساعد على التعايش بين مختلف التيارات والقوى السياسية، فتستبعد فكرة الإقصاء ليحلّ محلّها البحث عما يجمع بين الناس والأفكار وليس عما يفرّق. ولهذا ارتبط التناوب على الدوام بمسألة التراضي، إذ بدونه قد يتحول إلى نوع من استبداد الأغلبية الذي يولّد «شعورا بالاغتراب السياسي تنتج عنه لا مبالاة متزايدة بالشؤون العامة تقود في نهاية المطاف إلى العزوف عن المشاركة السياسية»[٤١]. وعند الحديث عن تداول السلطة، فإن الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع يكون لها دور أساسي في بلورة الأفكار، والتحكم في المواقف[٤٢].

لقد أجمع العالم على أن المدخل السليم إلى التناوب على السلطة هو انتخابات حرة ونزيهة، وإلا فإنه لن يكون إلا منحة سياسية من طرف السلطة، ووجها من وجوه اللاديمقراطية. غير أن التعيين قد يقبل استثناء في فترة معينة تكون سمتها الأساسية بداية التحول، أو الانتقال الديمقراطي[٤٣] ولكن من الصعب أن يتحول التعيين إلى قاعدة، فالعالم اليوم لم يعد يقبل بأية مشروعية أخرى عدا المشروعية الديمقراطية.

انطلق التناوب في المغرب بناء على اتفاق بين الملك الراحل الحسن الثاني وعبد الرحمن اليوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي؛ وهو التناوب الذي ألصقت به الصفة التوافقية في انتظار تنظيم انتخابات نزيهة من الممكن أن تقود إلى الانتقال الديمقراطي الحقيقي[٤٤]. ذلك أن انتخابات ١٩٩٧ التي سبقت الاتفاق لم تحصل فيها المعارضة على الأغلبية؛ لذا تم اللجوء إلى حزبين تعودا التواجد في السلطة وهما الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار، لتبنى أغلبية عددية، وبقيت حكومة التناوب خاضعة لمقتضيات الدستور الذي كان يعطي الملك صلاحيات واسعة[٤٥]. وبالرغم من أن الكثير من الباحثين لم يعتبروا ذلك تناوبا، بل هيمنة للسلطة الملكية بطرق ووسائل أخرى، إلا أن مقاربة موضوعية لهذا المسار تقتضي القول بأنه إن لم يكن تحولا حقيقيا فهو على الأقل نقطة بداية، تأكد من خلالها انتصار الاختيار الديمقراطي، وأدركت فيها السلطة السياسية والمعارضة أن الديمقراطية تقتضي التنازلات، وتدبير الاختلاف. وقد كانت الأحزاب

المعارضة تعي أهمية اللحظة وخطورتها، فعملت على التصرف بشكل حذر، واختارت التأني في معالجة الكثير من القضايا الكبرى، كما استفادت الإدارة من وصول نخبة جديدة من الأطر ذوي التكوين الرفيع في مجالات متعددة، مما أحدث ديناميكية حقيقية داخل المغرب، ظهرت على مستويات متعددة. وقد ساعد ذلك الكثير من فعاليات المجتمع المدني على الاقتراب والتواصل مع مراكز صناعة القرار، والمشاركة في بلورة السياسات العامة. ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار التناوب بمثابة إعادة تشكل الحقل السياسي المغربي[٤٦]، فيما اعتبره آخرون بداية الابتعاد عن التسلط.[٤٧]

ومهما قيل أو كتب عن هذه اللحظة التاريخية، فلا أحد يستطيع أن ينكر أنها أحدثت ديناميكية في الحياة السياسية المغربية، ودشنت بداية عودة الكفاءة إلى المنظومة المعيارية بالمغرب، بعدما كان الولاء المطلق للسلطة هو المحدد الأساسي والأول لبلوغ عدد من مناصب المسؤولية.

وإذا كان التناوب التوافقي قد عجز عن إنتاج الانتقال الديمقراطي الحقيقي، فإن الانتخابات التي نظمت في سنة ٢٠٠٢ لم تسمح للحزب الذي حصل على الأغلبية بقيادة الحكومة. وأمام استغراب الجميع تم الاحتكام إلى قراءة للدستور، تفيد أنه لا توجد مقتضيات تلزم بتعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بالأغلبية، في حين أن الديمقراطية تقتضي عكس ذلك تماما؛ إذ لابد من أن تقود الأغلبية المنبثقة من صناديق الاقتراع الحكومة، مع احترام تام لحقوق الأقلية[٤٨] التي تقوم بدور المعارضة؛ وهذه قاعدة كونية من الضروري إعمالها في دولة القانون حتى ولو لم ينص عليها الدستور.

غير أن القوى السياسية التي كان من المفروض فيها أن تحتج على هذا الوضع وترفضه، قبلت به[٤٩]، الأمر الذي سيعرضها لنقد لاذع، جعل البعض يقسو على التجربة برمتها معتبرا «أن الآمال العريضة التي دشنتها حكومة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي سنة ١٩٩٨ صنعت ورطة اليسار المغربي المشتت، الحالم، المتناقض، المغتبط بورشات العمل التي فتح، والمنجزات التي حقق، دون عناية واضحة بمقتضيات ما يتطلبه واقع الأغلبية الحكومية ذات التركيبة السياسية الهشة، ومقتضيات الالتفات إلى قضايا الوضع الحزبي الذاتي في علاقته بتفاعلات ما يجري داخل أجنحة اليسار

المتخاصمة، وكذا في علاقاته بالأداء الحكومي..لقد فاقت غبطة – إن لم نقل نشوة – العمل الحكومي، سواء في جوانبه الإيجابية أو في مستوياته المحاصرة، ما كان مطلوبا في مجال البحث عن كيفية تحصين التجربة والتفكير في سبل تطويرها...»[٥٠]

إن المرحلة التي تلت إصدار تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، تميزت بظهور نقاش جدي حول المسألة الدستورية، وضرورة القيام بتعديل دستوري يمكن من الانتقال إلى مرحلة سياسية أخرى. غير أن أحداث ١٦ ماي ٢٠٠٣ الإرهابية الأليمة، ستحول الأنظار إلى وجهة أخرى وستدفع بالمسألة الاجتماعية إلى الواجهة؛ إذ اتضح أن الفقر والهشاشة بالمغرب باتا يشكلان خطرا حقيقيا، وهما بيئة ملائمة في كل مكان لترعرع فكر متطرف، يوظف الحرمان والتفاوتات الاجتماعية، كما اتضح أن «**شرائح وفئات عريضة من الشباب ومن السكان الحضريين المهمشين تتجه نحو الأفق الطوباوي الكلياني الذي يمثله تأويل معين للإسلام**[٥١]» الأمر الذي فرض بلورة سياسة عامة اجتماعية جديدة، تنتقد النموذج التنموي القطاعي، وتسعى إلى البحث عن الإلتقائية[٥٢]؛ ويتعلق الأمر بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أحدثت ديناميكية حقيقية على المستوى الاجتماعي، خاصة وأنها جعلت من المجتمع المدني الآلية الأساسية لتنفيذ البرامج التنموية، فكان ذلك بمثابة تكريس للمقاربة التشاركية على مستوى بلورة البرامج الاجتماعية، مما سمح بتحول فعلي تدريجي للمجتمع المدني من الترافع إلى الانخراط في بلورة مشاريع تنموية واتضح أن هناك صعوبات حقيقية على هذا المستوى، خاصة فيما يتعلق بإنتاج أفكار يمكن تحويلها إلى أنشطة مدرة للدخل تساعد على التخلص من الفقر. من هنا اختلط الأمر على البعض واعتقد أنه يكفي تأسيس مقاولة صغرى أو تعاونية للقول بأنه تم إحداث نشاط مدر للدخل، في الوقت الذي تتطلب التعاونية فكرا تعاونيا والمقاولة الصغرى تشبعا بروح المقاولة بينما تأسيس نشاط مدر للدخل يسبق الإثنين معا.

وقد خفت حدة المطالبة بالتغيير وأصبح الاقتناع لدى الكثيرين بأن حل المعضلة الاجتماعية هو أولى الأولويات. ودخلت الحياة السياسية في نوع من الرتابة، التي لم تعد تغري بالمتابعة. وتأكد أن غياب الديمقراطية قد يشكل «منبتا خصبا لأكثر أشكال

العنف المنظم ضررا»[٥٣] وبرزت على السطح قوى سياسية جديدة تستحضر الدين كعنصر للتعبئة، وطورت لنفسها آليات اشتغال جعلتها تقترب من فئات اجتماعية ومناطق نائية لم تكن تعيرها الأجندات السياسية أهمية تذكر.

في خضم ذلك ستنظم انتخابات ٢٠٠٧ التي سجلت نسبة ضعيفة على مستوى المشاركة، وتبخرت معها آمال الحالمين بأن تكون هي البوابة الرسمية للمغرب نحو الديمقراطية؛ فنتائجها أكدت أنه يصعب التخلص من إرث الماضي السيء في مجال الانتخابات، مما قد يكون دفع بأغلب المسجلين في اللوائح الانتخابية إلى اتخاذ قرار المقاطعة، مؤكدين من خلال سلوكهم أن الانتخابات لم تعد شأنا يعنيهم، واتضح أن ثقافة المشاركة لم تعرها الأحزاب ولا السلطة أية أهمية، وإن كان الكثير من المتفائلين يعتبرون أن الإعلان عن ضعف المشاركة يعتبر في حد ذاته نصرا على تزوير الانتخابات.[٥٤] ولكن ما ميز الانتخابات في ٢٠٠٧ هو أن الحزب الفائز فيها سمح له هذه المرة بقيادة الحكومة.[٥٥] غير أنه اتضح . بل تأكد مرة أخرى، أن المنظومة الحزبية بالمغرب ونمط الاقتراع لا يمكنان من بناء حكومة منسجمة، بل لا بد من عقد تحالفات، مما يعني أن العمل الحكومي يبقى مرهونا بتقديم التنازلات لبناء توافقات هشة، أكثر من سعيه إلى البحث عن الفعالية؛ وهو في نهاية المطاف أمر مضعف بل منهك للحكومات. وفي مقابل الأحزاب السياسية التي رأى البعض منها النور منذ زمن الحركة الوطنية، طورت القوى الإسلامية بمختلف تفرعاتها أساليب عملها وأصبحت أكثر استقطابا للشباب والنساء.

القوى السياسية الإسلامية

عرف المغرب لفترات طويلة انسجاما تاما بين الدين والسياسة[٥٦]؛ وحتى قبل حصوله على الاستقلال، اعتبرت السلطة السياسية الراعية للمجال الديني دونما منازع. ألم يكرس الدستور المغربي باستمرار الفصل التاسع عشر الذي اعتبر الملك كأمير للمؤمنين[٥٧]. منذ دستور ١٩٦٢ وإلى حدود دستور ١٩٩٦[٥٨]، لدرجة يمكن معها القول بأنه الفصل الذي

حظي بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث[٥٩]، بل اعتبره بعض الباحثين بمثابة مظلّة للحياة السياسية والدستورية المغربية بأكملها[٦٠]. إذا كان الأمر كذلك فما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور حركات إسلامية في المغرب، تنازع السلطة السياسية في مجال ظل حكراً لها زمناً طويلًا ؟

أكدت التجارب أن ظهور الحركة الإسلامية في بلد ما، هو نتيجة تفاعل شروط داخلية مع ظروف عامة مرتبطة أساسا «بالنظام الإقليمي العربي والإسلامي»[٦١]، ومن ثم ارتبطت كافة القوى السياسية الإسلامية المغربية بالتحولات التي شهدها العالم العربي. فالشبيبة الإسلامية[٦٢] ظهرت نتيجة ما عاشته الحركة الإسلامية في مصر مع الناصرية، وجماعة العدل والإحسان[٦٣] ارتبط ظهورها بوصول الخميني إلى السلطة، حيث نجد لديها حضور الزعيم الذي ينتج فكرا يتم من خلاله تأطير الجماعة وبناء مواقفها،[٦٤] عكس الشبيبة الإسلامية التي غلب عليها طابع النضال الجماعي، وأثقلت منذ البداية بدم عمر بنجلون[٦٥]، ولم يفلح زعيمها فيما نجح فيه عبد السلام ياسين، أي بناء جماعة سياسية ذات حضور قوي، تعلن صراحة أنها تنتظر تحقق «الحكم الإسلامي»[٦٦]. بيد أن المنشقين عن حركة الشبيبة الإسلامية،[٦٧] الطامحين إلى ولوج العمل السياسي، سيلتحقون بحزب الحركة الشعبية الدستورية، الذي سيحمل في ما بعد اسم العدالة والتنمية، وهم من سيقود مرحلة سياسية جديدة في تاريخ المغرب، بدأت مع تنزيل أول مقتضيات دستور ٢٠١١، والمقصود بذلك إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.

إن تعدد القوى السياسية الإسلامية بالمغرب، وحضور الإسلام على مستوى الخطاب السياسي حتى من طرف قوى غير إسلامية، يؤكد أنه من غير الممكن «اختزال الإسلام في مشروع اجتماعي وحيد»[٦٨] ففي الوقت الذي انخرطت فيه جماعة العدل والإحسان في حركة ٢٠ فبراير بقوة، وعززت مسيراتها واجتماعاتها التنظيمية في كافة المدن المغربية، رفض حزب العدالة والتنمية[٦٩] ذلك، بينما نزلت الحركة\الزاوية البودشيشية التي تمثل الإسلام الصوفي[٧٠] إلى الشارع مناصرة لمشروع الدستور. أما السلطة السياسية التي كانت ترفض أن ينازعها أحد في السلطة الدينية، وينتقدها في ذلك الكثيرون، فقد

أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى، من طرف العديد من القوى السياسية، باحتكار الاختصاص الديني[٧١] والتفرد بإمارة المؤمنين[٧٢]. فكيف حدث التحول؟

مخرجات الربيع العربي

أكدت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة **٢٠٠٧** التي لم تتعد **٣٧** في المائة أن الحياة السياسية تشهد ركودا حقيقيا، كما وجهت الانتقادات إلى الأحزاب السياسية، على أنها لم تعد قادرة على التأطير السياسي. ويمكن القول بشكل موضوعي، أن ما بات يطلب منها، من قبيل إخضاع تسييرها للمبادئ الديمقراطية، أصبح يتجاوز قدراتها؛ إذ إن دورها السياسي كان محددا خارج ما تنص عليه القوانين، والسلطة السياسية هي التي كانت لوحدها تقرر في مصيرها، توصل من تشاء إلى الحكومة وتبعد عنها من تريد، وتؤازر داخلها من يجب أن يصل إلى القيادة[٧٣]، ووحدها تعرف الوقت الذي يجب فيه الحد من قوة حزب سياسي عبر تقسيمه، بل تعدى الأمر ذلك إلى استحداث أحزاب سياسية في سرعة قياسية تقود أغلبيات برلمانية وحكومات[٧٤]. وفي مثل هذا المناخ يغيب التنافس السياسي، ويتعطّل كثير من القواعد التي تحكم الشأن السياسي[٧٥]، بحيث تصبح السلطة السياسية هي الفاعل الأساسي، بينما تتراجع كافة القوى الاجتماعية الأخرى وتصبح ذات أدوار ثانوية.

لم يكن من الممكن أن يبقى المغرب في منأى عن التحولات التي أحدثتها الثورة في تونس[٧٦]، حتى وإن كانت ظاهرة الاحتجاج في الشارع بالمغرب عرفت قبل الثورة وتحولت في العديد من المدن، بما فيها العاصمة، إلى نوع من العمل اليومي لفئات ذات مطالب اجتماعية[٧٧]. وقد جسدت حركة **٢٠** فبراير التعبير المغربي عن ذلك. فقد بدأت بشكل متواضع، وسرعان ما تحولت إلى حركة يشارك في مسيراتها الآلاف[٧٨]، بعد أن انضم إليها بعض القوى الباحثة عن دور جديد لليسار المغربي، وإخراجه من حالة الوهن،[٧٩] والعديد من شبيبة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى جماعة العدل والإحسان، التي شكلت قوة حقيقية داخل الحركة ومكنتها من زخم جماهيري ملحوظ، ومن

تجربة راكمتها في مجال التظاهر والانضباط. غير أن تبيئة الربيع العربي في المغرب لم تفرز شعار الشعب يريد إسقاط النظام، بقدر ما أنتجت شعار الشعب يريد الإصلاح والقضاء على الفساد.

لم تأخذ السلطة السياسية جانب الانتظار، بل أطلقت مبادرة لتعديل الدستور[٨٠] تمحورت حول سبعة مرتكزات أساسية؛ وهي:

- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية؛
- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان؛
- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة؛
- توطيد مبدأ فصل السلطات وضمان توازنها؛
- تعزيز الآليات الدستورية الضامنة لحقوق المواطنين؛
- تقوية آليات تخليق الحياة العامة؛
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان والحريات.[٨١]

وإذا كانت مسألة تعديل الدساتير السابقة في المغرب تعتبر ممارسة ملكية صرفة[٨٢]، عادة ما كان يغلب عليها طابع التكتم، فلا يعرف من هم التقنيون الذين أنجزوها، ولا طبيعة المناقشات التي سبقت ذلك، باستثناء ما كانت تعلنه بعض الأحزاب السياسية عبر جرائدها حول تقديم مذكرات للملك بهذا الصدد أو ذاك. لكن المغرب وصل هذه المرة إلى مرحلة أصبح فيها الدستور عاجزا عن مجاراة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وظهرت محدودية التعديلات التي كانت تلحق به من وقت لآخر، وأصبح خيار وضع دستور جديد واجبا[٨٣].

قبل فحص ما طرأ على قاعدة تحضير دستور **٢٠١١** من تغيير، تفرض بعض الأسئلة نفسها، من قبيل: ما الدافع إلى إدخال تغيير على هذا المستوى؟ أهو تحويل الضغط الذي كان يشهده المغرب، وتوجيهه نحو مخارج اختزلت في إجراءات دستورية، ذات طبيعة تقنية، تحول حرارة الشارع نحو نقاش نخبوي، يدور أساسا في ردهات الجامعات بين أساتذة القانون الدستوري؟ أم هو مواجهة وتحد للتيارات التي ظلت تطالب باستمرار

بالجمعية التأسيسية[٨٤]، كمدخل لأي تعديل دستوري سليم،[٨٥] وحرمانها من استمالة الجماهير المنتشية بنسمات الربيع العربي؟[٨٦]

لقد سمحت فترة إعداد الدستور لجميع التيارات السياسية بالتعبير عن مواقفها منه ومن قضايا أخرى بشكل غير معهود، وبرزت مسألة الملكية البرلمانية كاختيار بديل، وضع له البعض مرتكزات محددة وهي:

- الاعتراف الصريح بأن الشعب هو صاحب السيادة والمنبع الأصلي للشرعية، ومصدر كل السلطات.
- يجب أن تخضع جميع المؤسسات والسلطات لأحكام الدستور وحده...
- التنصيص على أن المغرب دولة مدنية ديمقراطية تفصل مجال القداسة عن مجال السياسة، وأن ديانة غالبية سكانه هي الإسلام، مع الاعتراف بحرية معتنقي الديانات الأخرى من المغاربة والأجانب في ممارسة شعائرهم الدينية وبحرية العقيدة للجميع.
- الالتزام بتوفير الضمان التام للحريات وحقوق الإنسان وكرامته...
- التنصيص على ألا يمارس الملك وأفراد أسرته الذين يحملون لقب أمراء وأميرات أعمالا تتصل بالمال، وعدم الجمع بين السلطة وأعمال المال في كل مستويات المسؤوليات التنفيذية والإدارية والقضائية.
- إنجاز المطلب الذي مرت عليه سنوات عديدة، والمتمثل في دسترة كل مطالب هيئة الإنصاف والمصالحة.[٨٧]

رسم خطاب التاسع من مارس خارطة طريق لوضع أول دستور في عهد الملك محمد السادس، حيث نص على لجنة خاصة أحدثت لهذه الغاية، مكونة في أغلبها من أساتذة بكليات الحقوق المغربية[٨٨] طلب منها «الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية ومع الفعاليات الشبابية والجمعوية والفكرية والعلمية المؤهلة وتلقي تصوراتها في هذا الشأن...»[٨٩] دونما إغلاق مجال الاجتهاد أمامها لتمكين المغرب من نص دستوري. وأحدثت إلى جانبها آلية سياسية لمتابعة التشاور حول مشروع الدستور، تضم رؤساء الهيئات السياسية والنقابية[٩٠].

وقد تم تقديم الدستور في الوقت المعيّن، وسمح ذلك بمقاربة طبيعة الفكر السياسي لدى الأحزاب السياسية المغربية، من خلال تقديمها مذكرات خاصة بها تعكس تصورها للمسألة الدستورية.

فحزب الاستقلال الذي كان يقود الحكومة حين هبوب رياح الربيع العربي أكد تثمينه اللامحدود لخطاب ٩ مارس، معتبرا إياه «خطابا تاريخيا وثورة شمولية وتوجيها محكما للإصلاح المرتجى في ترسيخ قيم الديمقراطية الحقة في المجتمع،...»[٩١] مع الإشارة إلى أن أبرز مشكل يواجه الحياة السياسية المغربية هو تزوير الانتخابات، غير أنه طالب بضرورة التأكيد في الديباجة على أن «قوانين البلاد يجب أن لا تتعارض مع تعاليم الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع للقانون بالمغرب»[٩٢]. أما حزب الاتحاد الاشتراكي فأصر على أن «الإصلاح الدستوري لن يكون فعالا... إلا إذا ارتبط في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية عميقة، تطاول مدونة الانتخابات، والقوانين الانتخابية، وقانون الأحزاب، كما تطاول محاربة الفساد الانتخابي وتؤكد على إرادة سياسية واضحة لاحترام استقلالية الحقل الحزبي، ولحماية الانتخابات والمؤسسات المنتخبة من العبث واستعمال المال، ولملاحقة المفسدين...»[٩٣]

أما حزب العدالة والتنمية فوضع سبعة توجهات لذلك وهي:

١. دستور يرتقي بمكانة المرجعية الإسلامية؛
٢. ملكية ديمقراطية قائمة على إمارة المؤمنين؛
٣. تقدم رائد في صيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان؛
٤. ديمقراطية منتجة لفعالية السلطات ولفصل يضمن التوازن؛
٥. الارتقاء بسلطة القضاء وإقرار استقلاليته؛
٦. جهوية متقدمة بضمانات دستورية واسعة؛
٧. الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية الاقتصادية والمنتجة للفعالية العمومية في تدبير الشأن الاقتصادي.[٩٤]

والتأمت بعض مكونات اليسار وأصدرت إعلانا من أجل ملكية برلمانية ينسجم مع مطالب حركة ٢٠ فبراير. وقد تضمن الإعلان:

- التنصيص على أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية والسلطة ولا توجد سلطة أو صلاحيات إلا ما ينص عليه الدستور؛
- أن يكون كل التشريع لبرلمان حقيقي من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛
- أن تكون كل السلطة التنفيذية لحكومة حقيقية مع ربط كل مسؤولية بالمحاسبة والمراقبة؛
- أن يكون القضاء سلطة مستقلة تماما عن كل سلطة أخرى، يتمتع بكل شروط الاستقلال والنزاهة والكفاءة والفعالية لتطبيق القانون وحماية الحريات والحقوق؛
- المغرب دولة مدنية ديمقراطية لا مركزية، نظام الحكم فيه هو الملكية البرلمانية حيث الملك يملك ولا يحكم، وهو رمز الدولة ولا تنتهك حرمته وفق ما ينص عليه الدستور؛
- رفع القداسة عن مجال السياسة والمسؤولية؛
- لا يمكن الجمع بين ممارسة السلطة وأعمال المال.

ولم يكتف الإعلان بذلك بل سعى إلى تقديم تصوره حول قضايا أخرى تتعلق بالفساد وتحرير الإعلام، وإنهاء بقايا الاعتقال السياسي والنقابي، وإلغاء «العمل بكل المظاهر العتيقة والمخلة بالكرامة الإنسانية من البروتوكول الملكي كتقبيل اليد والركوع...»[٩٥]

وفي حين بادرت تنظيمات وأحزاب إلى تقديم مقترحاتها حول مضامين الدستور توقفت أخرى عند طريقة إعداده، نورد منها في هذا الصدد نموذجين:

الأول: يتعلق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي أكدت أن «المرتكزات السبعة التي قدمها الملك كأرضية لصياغة الدستور الجديد تبقى غامضة في العديد من جوانبها وقابلة للتأويل حسب موازين القوى، وهي في جميع الأحوال لا ترقى إلى متطلبات الدستور الديمقراطي المنشود التي تطرحها الجمعية. وأن اعتمادها قاعدة لتعديل الدستور الحالي لن يمكن من نزع الطابع المخزني والاستبدادي عن الدستور المعدل...[٩٦]»

الثاني: يخص العصبة المغربية لحقوق الإنسان[٩٧] التي اعتبرت «أن أي دستور ديمقراطي لا بد وأن ينطلق من ركائز أساسية، وفي مقدمها أن هذه الوثيقة يجب أن تشرف على وضعها هيئة أو مجلس يحظى أولًا برضا وموافقة جميع مكونات المجتمع، ويعكس تنوع المشارب الفكرية والعقيدية للمجتمع المغربي...»[٩٨].

إن الاطلاع على مواقف الهيئات والأحزاب التي تقدمت بتصوراتها حول مضامين الدستور أو طريقة إعداده، يؤكد أن المجتمع المغربي عرف تحولا حقيقيا وما عاد من الممكن تأطيره بعيدا عن المقاربة التشاركية. فخطاب يبوِّأ السلطة السياسية مكانة المحتكر للفعل والخطاب السياسي، اتضح أن عهده قد ولى. لقد سبق للمغرب أن عاش توترات اجتماعية وسياسية عديدة[٩٩] تعرض الكثير من الفاعلين فيها لقمع شرس[١٠٠]، وتركت آثارها على مستويات عدة، بيد أنها دفعت كافة الفاعلين السياسيين في المغرب إلى الاستبعاد التدريجي لخيار العنف من ساحة العمل السياسي، وإحلال مسألة قبول الآخر محلَّ الاستبعاد، كما أصبحت السلطة السياسية التي لم يكن يتسع صدرها للكثير من الأمور تتقبّل مبدأ المشاركة في السلطة. وقد اتضح أن الكثير من الملاحظات والآراء التي قدمت تم تضمينها في متن الدستور. فالملك الذي كان يعتبر منذ دستور **١٩٧٠** شخصا مقدسا لا تنتهك حرمته[١٠١]، رفعت عنه القدسية وأصبح الفصل ٤٦ من الدستور الجديد يضمن له «واجب التوقير والاحترام». فهل يمكن القول إن دستور **٢٠١١** هو بداية الانتقال الديمقراطي بالمغرب؟

لعل منطق الأشياء يقتضي فحص أهم مضامينه والوقوف على أهم المستجدات التي جاء بها.

دستور البداية

كان من الطبيعي أن يحمل الدستور مضامين جديدة، وما كان من الممكن أن يرتدَّ إلى الخلف، مثلما حدث مع دستور **١٩٧٠** الذي شكل تراجعا حقيقيا مقارنة بدستور**١٩٦٢**.

ذلك أن النسق الاجتماعي المغربي شهد الكثير من المتغيرات وعلى مستويات عدة، وانعكس ذلك أيضا على النسق السياسي الذي انخرط في عملية تحول حتى وإن كانت أحيانا بطيئة ولكنها كانت تبعده شيئا فشيئا عن أساليب «المخزن»[١٠٢]. ثم إن طبيعة مكونات لجنة تعديل الدستور كانت تدرك أكثر من غيرها – انطلاقا من الممارسة لسنوات طويلة في مجال التدريس أو في مجالات حقوقية – سقف المطالب وطبيعتها، ناهيك عن ملاحظات الأحزاب والمجتمع المدني التي قدمت أثناء فترة الإعداد، ثم ضغط حركة **٢٠** فبراير التي ظلت تنظم مسيراتها دون كلل أو ملل طيلة فترة الإعداد، مما شكل تحديا حقيقيا لمسار إعداد الدستور.

وبتاريخ ١٧ يونيو**٢٠١١** قدم مشروع الدستور، وحدد موعد الفاتح من يوليو كموعد لتقديمه للاستفتاء. وقد تبنت بعض القوى المعارضة موقف المقاطعة وعدم الذهاب أصلا إلى مكاتب التصويت،[١٠٣] محاولة بذلك استثمار ارتفاع نسبة المقاطعة في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، في الوقت الذي تجند الكثير من أعوان السلطة لتعبئة المواطنين قصد التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع. وإذا كان قد سمح لمعارضي الدستور بالتظاهر في الشارع العام والتعبير عن مواقفهم، عبر وسائل الإعلام، فإن الأمر لم يخل من مناوشات مع مناصري الدستور. وفي نهاية المطاف تم تقديمه للاستفتاء وحظي بموافقة **٩,٩٠٩,٣٥٦** وعارضه**١٥٤,٠٦٧**[١٠٤] الأمر الذي استفز الكثير من المتابعين، الذين اعتبروا أن يد التزوير امتدت إلى تشويه هذا الاستحقاق، وشككوا في عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن النسبة التي تم التصويت بها لم تكن تختلف كثيرا عما كان يحدث في الدساتير السابقة التي كانت السلطة هي المتحكمة في كافة مسار إعدادها[١٠٥]، بينما ذهب آخرون إلى تفسير ذلك انطلاقا من كون مشروع الدستور قدمه الملك وصرح علانية على أنه سيصوت لصالحه[١٠٦]، ومن ثم فإن كافة المشاريع التي يقدمها الملك تستمد قوتها من الإجماع الذي تحظى به الملكية.

يعتبر الدستور الجديد تحولا نوعيا على مستويات عدّة، ويظهر هذا التحوّل من خلال المقارنة الكمية مع دستور **١٩٩٦** ؛ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

دستور ١٩٩٦	دستور ٢٠١١
عدد الفصول	
١٠٨ فصول	١٨٠ فصلا
الديباجة	
٢ الزاميان	٩ إلزامية
الأحكام العامة	
١٨ فصلا	١٨ فصلا
الحريات الأساسية والحقوق	
١١ فصلا	٢٢ فصلا
الملكية	
١٧ فصلا	١٩ فصلا
البرلمان	
٢٢ فصلا	٢٧ فصلا
الحكومة	
٨ فصول	٨ فصول
العلاقة بين السلطات	
١١ فصلا	١٢ فصلا
المجلس الدستوري	**المحكمة الدستورية**
٤ فصول	٦ فصول
السلطة القضائية	
٦ فصول	٢٢ فصلا
المحكمة العليا	
٥ فصول	ألغيت
المجلس الأعلى للحسابات	
٤ فصول	٤ فصول
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	**المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**
٣ فصول	٣ فصول
الجماعات المحلية	**الجهات والجماعات الترابية**
٣ فصول	١٢ فصلا
الحكامة الجيدة	
غير موجودة	١٨ فصلا
مراجعة الدستور	
٤ فصول	٤ فصول
أحكام خاصة	**أحكام انتقالية وختامية**
فصلان	٥ فصول

ولعل نظرة موضوعية على مضامينه تؤكد حدوث تحول على مستويات عدة أبرزها:
سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية؛
إدراج الاختيار الديمقراطي والحريات ضمن الثوابت التي لا يمكن أن تطالها أية مراجعة دستورية؛

- اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية؛
- الاعتراف بالتعدد الثقافي على مستوى الهوية؛
- تعزيز مكانة المعارضة؛
- تبني المقاربة التشاركية في مجال التشريع؛
- التفصيل في الحريات والحقوق الأساسية؛
- تعزيز فصل السلطات؛
- تقوية مكانة السلطة التنفيذية المنبثقة عن البرلمان؛
- توسيع مجال القانون؛
- تعزيز استقلال السلطة القضائية وتكليفها بحماية الحقوق والحريات؛
- اعتماد الجهوية على مستوى التنظيم الترابي؛[١٠٧]
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة والنهوض بحقوق الإنسان؛

إلى جانب ذلك احتفظ الدستور للملك بعدد من الاختصاصات أهمها إمارة المؤمنين التي تم ضبطها وحصرها في المجال الديني، ورئاسة الدولة، وقيادة الجيش، ورئاسة مجلس الوزراء والمجلس العلمي الأعلى، والمجلس الأعلى للأمن، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. في المقابل أصبح لزاما تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر للانتخابات، الذي أصبح بإمكانه، بالتفويض من الملك، أن يترأس مجلس الوزراء ومجلس الأمن بناء على جدول أعمال محدد. أما السلطة التنفيذية فقد أصبحت مهمة حكومية صرفة، حيث تم توسيع وضبط اختصاصات مجلس الحكومة الذي تحول إلى مؤسسة دستورية.

بيد أن هذا لم يمنع بعض القوى المعارضة من توجيه الانتقادات إلى الدستور، واعتباره بعيدا «عن قيم الديمقراطية الحقة»[١٠٨] و«لم يغير من الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي»[١٠٩].

كان من الضروري بعد المصادقة على الدستور أن يتم تفعيل مقتضياته، لا سيما تنظيم انتخابات تشريعية. وقد كان من اللازم الامتثال لمقتضيات الدستور الذي جعل «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي»[١١٠] وألزم السلطات العمومية «بالحياد التام إزاء المترشحين وعدم التمييز بينهم»، وبات المساس بشفافية الانتخابات ونزاهتها يعتبر فعلا مخالفا للقانون.[١١١] ولتحقيق ذلك تم استدعاء البرلمان في دورة استثنائية لمناقشة القوانين التي ستؤطر العملية الانتخابية.[١١٢] وبالفعل أجريت الانتخابات بتاريخ **٢٥** نوفمبر **٢٠١١** في جو طبعه الحياد الإيجابي للسلطة ومواصلة حركة **٢٠** فبراير مسيراتها المطالبة بالمقاطعة. وأكدت تقارير الجهات التي راقبت الانتخابات على سلامتها[١١٣]، كما أن الإعلان عن النتائج تم في مهلة قصيرة مقارنة بما كان يحدث في الماضي. وقد تم تبني التمييز الإيجابي لصالح النساء والشباب في هذه الانتخابات، التي تبوأ فيها حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية موقع الصدارة، حيث حصل على ١٠٧ من المقاعد وهو عدد لم يكن أشدّ المتفائلين يتوقعه، بينما تراجع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قاد مرحلة التناوب إلى المرتبة الخامسة بتسعة وثلاثين مقعدا. أما حزب الأصالة والمعاصرة الذي قاد تحالفا. كان هو المستفيد الأكبر منه، يتكون من ثمانية أحزاب فيها التقدمي والإسلامي واليميني ومن تعود على التموقع في الوسط، فقد حصل على المرتبة الرابعة بسبعة وأربعين مقعدا.

بعد تشكيل الحكومة التي تكونت من تحالف يضم أربعة أحزاب، هي بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية: حزب الاستقلال، والحركة الشعبية ثم التقدم والاشتراكية، اتجهت الأنظار نحو حركة **٢٠** فبراير، التي اتضح أنها تفتقر إلى عنصر الانسجام الفكري الذي يبقى ضروريا لنجاح واستمرارية الحركات السياسية؛ إذ سرعان ما انسحبت منها جماعة العدل والإحسان التي كانت تمدها بزخم جماهيري كبير، منتشر في عدد من المدن والأقاليم المغربية، وتراجع عدد من رجال المال عن الظهور في مسيراتها[١١٤]. غير أن ما أرخى بظلاله على تماسك صفوفها هو انضمام أحد نشطائها إلى حزب الأصالة والمعاصرة[١١٥] الذي سبق أن اتهمته الحركة في أوج قوتها بالفساد السياسي.

ثم عاد الاهتمام إلى البرلمان بوصفه الآلية التي ستفعّل تنزيل الدستور عبر القوانين التنظيمية والعادية، كما أخذت بعض مكونات المعارضة داخله تتلمس طريق العمل السياسي الجديد عليها، بينما لم تعد مكونات أخرى تشعر بالألفة بعدما استأنست بردهات الحكومة ومكاتب الوزارات، وتصر على قيادة المعارضة باسم أحزابها. هذا فيما انبرى اليسار غير المشارك إلى عقد مؤتمراته للانسجام مع مقتضيات قانون الأحزاب الجديد، وإعادة تحليل تجربة حركة ٢٠ فبراير.

لقد أكد الربيع العربي أن «البلاد التي كانت فيها إمكانية الحوار منعدمة أو تكاد، والتي بوغت حكامها بالحركة، شهدت سقوط أولئك الحكام أو على الأصح الرموز الأبرز للحكم في تلك البلاد. أما البلاد التي توفرت فيها إمكانيات الحوار، والتي دلّل حكامها عن نصيب لا بأس به من القدرة على الاستشراف، فقد كانت الثمرة هي تحقيق مكتسبات هامة على طريق ترسيخ الديمقراطية»[١١٦].

الهوامش

١. المتميز أساسا بثورة الاتصال التي تعتبر المدخل السليم لفهم العولمة الرافضة لأية حدود انظر: سلامة كيلة: العولمة الراهنة، السلسلة السياسية الفكرية، العدد ٨، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٦ ص١٣.

٢. استطاع النسق السياسي المغربي أن يستمر في الزمن لامتلاكه قدرة كبيرة على التكيف مع كافة المتغيرات، ألم يتجاوز نظام الحماية الذي اختفى في حين استمر هو بمشروعية جديدة؟ ألم يتأقلم مع الحرب الباردة التي كثيرا ما فرضت غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان؟ ألم يتفاعل على المستوى الديني مع كافة الإيديولوجيات الإسلامية من خوارج وشيعة ومعتزلة ووهابية. إن موقعه الاستراتيجي حوله إلى ملتقى يؤثر ويتأثر «بكل التيارات والتقلبات التاريخية التي همت كل المناطق المحيطة به.» انظر: الدكتور إدريس أبو إدريس: الثابت والمتغير في بنية الدولة المغربية المحمدية ٢٠٠٠ ص ٧.

٣. عبد الله العروي: من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ٢٠٠٩ ص٣١.

٤. نذكر على سبيل المثال لا الحصر تقارير منظمة العفو الدولية التي كانت تعدد انتهاكات المغرب في مجال حقوق الإنسان انظر في هذا الصدد التقارير السنوية التي كانت تصدرها المنظمة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات.

٥. Norberto BOBBIO : Le futur de la democratie, SEUIL,PARIS 2007 p 91

٦. يتعلق الأمر بالسيد محمد بنسعيد أيت يدر الذي كان يترأس حزب منظمة العمل الديمقراطي المتحالف بعد انقسامه مع قوى سياسية أخرى في إطار حزب يحمل اليوم إسم حزب اليسار الاشتراكي الموحد. لم يعد يتحمل هذا الرجل أية مسؤولية حزبية على المستوى التنفيذي، ولكنه كان من المناصرين علانية لحركة **٢٠** فبراير.

٧. لا يعني هذا أن المسألة الحقوقية في المغرب لم تكن مطروحة قبل هذا التاريخ. ذلك أن السيد عبد السلام بنونة سبق له أن قام بتأسيس فرع للعصبة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب بتطوان بتاريخ **٢١** دجنبر **١٩٣٣**، وهي العصبة التي كان من بين أعضائها أجانب. للتوسع أكثر انظر: مجلة الوثائق الوطنية تطوان العدد **٢** يونيو **١٩٨٨** تصدرها جمعية أسمير تطاون.

٨. من بين الشخصيات المستقلة نذكر الدكتور المهدي المنجرة والسيد عمر عزيمان الأستاذ بجامعة محمد الخامس الذي سيشغل فيما بعد عدة مناصب كرجل دولة. وهو اليوم مستشار للملك.

٩. نذكر على سبيل المثال السيد أحمد عصمان الذي كانت تربطه علاقة مصاهرة بالملك الراحل الحسن الثاني وسبق له أن كان وزيرا أول ثم رئيسا للبرلمان وزعيما لحزب التجمع الوطني للأحرار.

١٠. قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ظهرت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان. غير أن قربها الشديد من حزب الاستقلال جعلها تتأثر كثيرا بمواقفه السياسية، مما أثر على مصداقيتها.

١١. إدريس برهون: إشكالية دولة الحق والقانون في المغرب، دار الفرقان للنشر الحديث|، الدار البيضاء، أبريل **٢٠٠٢** ص ١٢٦.

١٢. أسندت رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لرئيس المجلس الأعلى أي أعلى سلطة قضائية في المغرب، ويضم في عضويته كلًا من وزراء العدل والخارجية والداخلية والأوقاف والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى ممثل لكل من الأحزاب السياسية، النقابات المركزية، جمعيات حقوق الإنسان، رابطة القضاة بالمغرب، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، هيئة الأساتذة الجامعيين، وهيئة الأطباء الوطنية، ثم بعض الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان.

١٣. تمت إعادة تنظيم المجلس في ١٠ أبريل سنة ٢٠٠٠.

١٤. يؤكد ذلك ما ورد في خطاب الملك الراحل الحسن الثاني عند تنصيب المجلس «إن آذاننا وآذان المغاربة كلهم قد ملت وكلت من أن تسمع أن في المغرب أناسا مسجونين لأسباب سياسية» انظر خطاب ٨ ماي ١٩٩٠.

١٥. نفس المرجع السابق الذكر.

١٦. ن.م.

١٧. أصدرت هيئة التحكيم المستقلة للتعويض مقررات تحكيمية قاضية بالتعويض المالي لفائدة ٧٧٨٠ مستفيدا بمبلغ إجمالي قدره ٩٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ درهم ومستفيدين بدرهم رمزي هما أحمد شوقي بنيوب ومحمد عبد المنعم الديلامي. ولمعرفة أسماء كافة الأشخاص الذين تلقوا تعويضا ماديا يرجى العودة إلى التقرير المتعلق بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الملحق **٢** المتعلق بجبر الضرر الفردي ضمن منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

١٨. بمقتضى هذا التعديل في ١٠ أبريل ٢٠٠٠ أصبح المجلس يتألف من الرئيس وأربعة وأربعين عضوا على الأكثر يتمتعون بالصفة التقريرية ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المشهود لها بالتجرد والنزاهة والعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان. انظر النص المتعلق بإعادة تنظيم المجلس بالجريدة الرسمية عدد ٤٩٢٦ بتاريخ ١٦ اغسطس ٢٠٠١.

١٩. للتفصيل أكثر انظر التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب سنة ٢٠٠٣.

٢٠. تم تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مؤسسة تحمل اسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك بتاريخ فاتح مارس ٢٠١١ من أجل أن ينسجم مع توصيات لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي انصبت على عدد من الشروط أبرزها دسترة المؤسسة الوطنية؛ وهو ما تم بالفعل عبر التعديل الدستوري الذي تم التصويت لصالحه في فاتح يوليو ٢٠١١.

٢١. تبقى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي رفضت العضوية بالمجلس الاستشاري لتعارضه مع استقلاليتها، أكبر منتقد له.

٢٢. حدث ذلك في الاجتماع العشرين للمجلس المنعقد في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٣. انظر النص الكامل للتوصية في الكتاب الوثائقي الذي أصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمناسبة الذكرى ٢٠.

٢٤. أسندت رئاسة الهيئة للراحل المرحوم إدريس بنزكري، وضمت في عضويتها ٨ أعضاء من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وثمانية أعضاء مستقلين. وأبرز ما يلاحظ في تركيبتها هو أن رئيسها والبعض من أعضائها سبق لهم أن قضوا مدة طويلة في السجن وكانوا من بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، غير أن المرأة لم تمثل داخلها إلا بالسيدة لطيفة أجبابدي.

٢٥. نذكر على سبيل المثال سحب التحفظات التي سبق أن سجلها المغرب بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي تم رفعها بمناسبة إحياء الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي نفس المناسبة التي أعلن فيها المغرب المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٦. انظر تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السنوي لسنة ٢٠٠٩ إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرباط ٢٠١٢ ص ٤٨.

٢٧. د.عثمان المنصوري: تاريخ المرأة المغربية في العصر الحديث «مقاربة أولى» مجلة أمل عدد ١٣\١٤ ١٩٩٨ ص١٥١.

٢٨. عقد أول مؤتمر نسائي في المغرب في ٢٣ مايو، ١٩٤٧ ويتعلق الأمر بلحظة تأسيس منظمة «أخوات الصفا» بمدينة فاس، الذي حضرته أيضا ممثلات عن جمعية نساء المغرب انظر: د. محمد معروف الدفالي: أخوات الصفا تنظيم نسائي رائد في تاريخ الحركة الوطنية ن م ص ١٨٨.

٢٩. سالم تالحوت: مدونة الأسرة مسالك الحركة النسائية المغربية، مجلة مسالك العدد الأول ربيع ٢٠٠٤ ص١٤.

٣٠. محمد موقيت: القضية النسائية في إيديولوجية الأحزاب المغربية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب الدار البيضاء ٢٠٠٨ ص٢٢.

٣١. نشر اتحاد العمل النسائي بلاغا صحفيا يجعل من ٨ مارس ١٩٩١ تاريخ انطلاق حملة وطنية لتغيير المدونة كما دعا مجلس النواب إلى الانخراط في دعم حركة المنظمات النسائية.

٣٢. تم تحضير الخطة بناء على مقاربة تشاركية ساهم فيها ممثلو القطاعات الحكومية والجمعيات النسائية، والمنظمات الحقوقية وجمعيات التنمية المحلية ونخبة من الأساتذة والمهتمين بقضايا المرأة والمنظمات النسائية التابعة للأحزاب السياسية والهيئات النقابية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية. وقد قاد هذه العملية كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة التي كان يقودها السيد سعيد السعدي أحد ممثلي حزب التقدم والاشتراكية داخل حكومة التناوب.

٣٣. انظر مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية الصادر عن كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة ص ٩.

٣٤. كتب حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية في مقدمة نشره لأعمال اليوم الدراسي حول مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية المنظم بتاريخ ٣١ يوليوز ١٩٩٩ ما يلي: «وفي المغرب الذي من المفروض أن ينطلق من المرجعية الإسلامية في النهوض بالمرأة طلعت علينا كتابة الدولة للرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة بمشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية؛ وهو رجع صدى لتوصيات مؤتمرات بكين والقاهرة، توصيات أجمع علماء المسلمين على أن كثيرا من بنودها يعارض أحكام الشريعة، وتحفظت عنه الدول الإسلامية وبعض الدول الغربية أيضا...»

٣٥. سالم تالحوت م س.

٣٦. ترأس اللجنة الاستشارية في البداية السيد إدريس الضحاك غير أنه لم يوفق في قيادة اللجنة إلى الحسم في عدد من مضامين المدونة، فتم الاستعاضة عنه بالسيد محمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الاستقلال الذي وفق فيما فشل فيه سلفه.

٣٧. سمير بلمليح: مدونة الأسرة بين رهانات أطراف اللعبة السياسية وخطورة التحديات السوسيو اقتصادية مجلة مسالك م س.

٣٨. صرحت السيدة بسيمة الحقاوي عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية الإسلامي لمجلة نساء من المغرب في عدد خاص صدر في أكتوبر ٢٠٠٣ بمناسبة صدور مدونة الأسرة «أعتقد أن المغرب يسير نحو التحديث والتطور دون أن يخالف في ذلك شرع الله. وإذا كان في هذه التعديلات نوع من الجرأة القانونية، فهي لا تعدم احترام الشريعة الإسلامية.» وفي نفس السياق صرحت فطوم قدامة عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية «نحن سعداء بهذا المشروع وأعتقد أن الطريق التي يجب أن نمشي فيها هي الآن واضحة وهي طريق التنمية وسياسة القرب والمسؤولية والتماسك الأسري... كما أن التوجه العام يستجيب لطموحاتنا ويشكل قفزة نوعية على جميع المستويات التشريعية والقانونية.» وهو ما يؤكد أن كافة الأطراف التي كانت ترفع الشعارات المناهضة لبعضها البعض على مستوى الشارع قرب بينها التوافق حيث بات كل طرف يجد ذاته في مدونة الأسرة.

٣٩. زهور الحر: مدونة الأسرة والاستقرار الاجتماعي، مجلة الودادية الحسنية للقضاة، العدد الثالث ص ٣٥.

٤٠. تحدد مرتكزات دولة القانون عادة في خمسة وهي: سمو الدستور، وضمان الحقوق الفردية والجماعية، ممارسة السلطة من طرف الأغلبية، حق المعارضة في إمكانية الوصول إلى السلطة، ثم اختيار الحاكمين عن طريق الأغلبية. انظر: Jean-François SCHAAL : Le pouvoir ellipses PARIS 1994 p 177

٤١. العميد عبد الرزاق مولاي رشيد، كلمة افتتاح ندوة التناوب والانتقال الديمقراطي ٢٠ . ٢١ أبريل ٢٠٠٠ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط ص ٩.

٤٢. يعرف سيدني فيربا وكابرييل ألموند الثقافة السياسية بأنها مجموع المواقف والأفكار والتصورات التي يكونها الأفراد عن النسق السياسي ومختلف عناصره وعن دورهم داخله انظر:
Gabriel A. ALMOND et Sidney VERBA : Le concept de culture politique la comparaison international en sociologie politique LITEC PARIS 1980 p 34

٤٣. يذهب بعض المتخصصين إلى اعتبار فكرة الانتقال الديمقراطي من صميم الإيديولوجيا ولا تربطها بالعلم أية صلة. انظر: Robert CHARVIN : La transition démocratique des pays de l'est ou la nature de l'évolution des régimes post communistes in Alternance et transition démocratique collection droit public Omar Bendourou et autres RABAT 2000 p 48

٤٤. Rkia EL MOSSADEQ: Acteurs politiques dans l'espace constitutionnel 1ere édition 2011 P 56

٤٥. Omar BENDOUROU : Les rapports entre le roi et le gouvernement op cité p 100.101

٤٦. Abdelmoughit Benmessoud TREDANO : Alternance et recomposition du champ politique op cité p109

٤٧. عبد الله حمودي: الرهان الثقافي وهم القطيعة، دار توبقال للنشر ص ١٧٠

٤٨. Jean Luis QUERMONNE : L'alternance au pouvoir APPROCHES éditions CASBAH ALGER 1998 p10

٤٩. لعل مظهر الاحتجاج الوحيد هو استقالة عبد الرحمان اليوسفي من قيادة الاتحاد الاشتراكي فيما واصل حزبه العمل الحكومي.

٥٠. كمال عبد اللطيف: ورطة التناوب التوافقي، الانتخابات التشريعية ٧ سبتمبر ٢٠٠٧، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، الرباط ٢٠٠٨ ص٦٣

٥١. عبد الله حمودي: الإسلام الراديكالي بالمغرب أحد أوجه الحداثة الكليانية مرجع سبق ذكره ص ٢٧٤

٥٢. المقصود بذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت في ١٨ من ماي ٢٠٠٥ سنتين بعد أحداث ١٦ ماي مما يعني أن السلطة السياسية اختارت الشمولية في محاربة الإرهاب وعدم الاكتفاء بالمقاربة الأمنية.

٥٣. موروتون ه. هالبيرين وآخرون: مزايا الديمقراطية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى يوليوز ٢٠٠٩ ص ١٠٣.

٥٤. عبد العزيز قراقي: الانتخابات التشريعية اللعبة والرهان، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الإجتماعية م س ص ٨.

٥٥. يتعلق الأمر بالسيد عباس الفاسي زعيم حزب الاستقلال الذي قاد الحكومة ٢٩ في تاريخ المغرب.

٥٦. يرى برهان غليون أن المجتمعات الإنسانية لم تكن تعرف لفترات طويلة أي تعارض بين الدين والسياسة، مؤكدا أن المسألة لا تخص دينا بعينه بل تعرفها كل المناطق التي تهيمن فيها الديانات التوحيدية انظر: Burhan GHALIOUN : Islam et politique la modernité trahie Editions CASBAH ALGER 1997 p 15

٥٧. أثيرت حول هذه المسألة الكثير من النقاشات لدرجة أن الكثير من المثقفين كانوا يعتبرونها باستمرار بمثابة تجاوز حتى للسلطات التي خولها الدستور للملك انظر: Rkia ELMOSSADEQ : Acteurs politiques dans l'espace constitutionnel RABAT 2011 page 33

٥٨. لم يختف هذا الاختصاص في دستور **٢٠١١** بل تم تفصيله وتغيير ترتيبه، وأصبح يتبوأ الفصل **٤١** من الدستور.

٥٩. لعل هذا هو ما دفع أحد الباحثين إلى القول بأن الدستور لا يقيد الملك «ففصل السلطات يتم في مستوى أدنى من الملك وكل المؤسسات الأخرى تمارس صلاحياتها بتفويض من الملك لأنه مصدر السلطة الأصلي، وله بالتالي حق «استرجاع» سلطته، دون أن يكون بذلك قد خرق الدستور، لآن الاسترجاع سيفسر دائما على أنه إعمال للفصل **١٩** من الدستور نفسه» انظر: محمد الساسي: العلاقة بين الدستور والانتقال الديمقراطي في المغرب: مرحلتان، رؤيتان، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد ١ الجزء ١ خريف شتاء **٢٠١٠ . ٢٠١١** ص **٢١**.

٦٠. الدكتور محمد معتصم: النظام السياسي الدستوري المغربي، مؤسسة إيزيس للنشر، الطبعة الأولى مارس **١٩٩٢**، الدار البيضاء ص **١٢٤**.

٦١. محمد ضريف: الحركة الإسلامية النشأة والتطور، منشورات الزمن، الطبعة الثانية **٢٠٠٨** ص **١١**

٦٢. تزعم هذه الحركة عبد الكريم مطيع الذي يعيش في المنفى بليبيا، وهي الحركة التي تورطت في مقتل الزعيم الاتحادي عمر بن جلون، وهي حركة ممنوعة في المغرب.

٦٣. يقود هذه الجماعة منذ أن تأسست عبد السلام ياسين الذي سبق أن وجه رسالة إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة **١٩٧٤** تحمل عنوان: الإسلام أو الطوفان، وهي الرسالة التي يعتبرها الكثيرون بمثابة اللحظة التي ظهرت فيها الجماعة، بينما يربط ذلك المتخصصون في شؤون الجماعة بسنة **١٩٧٢** التي أصدر فيها الشيخ ياسين كتابه «الإسلام بين الدعوة والدولة» انظر: الدكتور محمد ضريف: جماعة العدل والإحسان قراءة في المسارات، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى **١٩٩٥** ص **٩**.

٦٤. يعتبر عبد السلام ياسين من بين الزعماء السياسيين المغاربة الذين أنتجوا الكثير من الكتابات الرامية إلى تعزيز تواجد الجماعة على المستوى الفكري. من أبرز كتاباته كتاب حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، يعلن من خلاله موقفه من الديمقراطية: «ليس لنا مع الديمقراطية نزاع إن نحن عرفنا حقيقة ظواهرها وبواطنها، وإن نحن شرحنا لأنفسنا ولغيرنا لوازمها كيف تتلاقى مع المطالب الإسلامية أو تنافي...» انظر: عبد السلام ياسين: حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، مطبوعات الأفق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء **١٩٩٤** ص **٥٨**.

٦٥. عمر بن جلون هو مناضل يساري كبير كان عضوا قياديا في الاتحاد الاشتراكي وقد اغتيل أمام بيته في دجنبر **١٩٧٥** من طرف عناصر من الشبيبة الإسلامية، ومنذ ذلك التاريخ دخلت الحركة عالم

السرية بعد أن هرب زعيمها إلى خارج المغرب وانفصل عنها الكثير من العناصر الذين سيقودون الحركة الإسلامية بالمغرب مثل عبد الإله بن كيران ومحمد المعتصم ومحمد المرواني.

٦٦. محمد ضريف : المرجع السابق ص ١٠٦.

٦٧. سينضم هذا التيار أولا لحزب الحركة الشعبية الدستورية الذي سيتحول فيما بعد لحزب العدالة والتنمية الذي يقود أول حكومة في إطار دستور ٢٠١١.

٦٨. عبد الله حمودي م س ص ٢٧٥.

٦٩. وإن كانت بعض عناصره مثل مصطفى الرميد وحامي الدين وغيرهم قرروا المشاركة في الحركة بشكل فردي.

٧٠. يمكن اعتبار هذه الحركة أقوى الحركات الصوفية في المغرب ويوجد مقرها بالقرب من مدينة بركان وبالضبط في قرية مداغ وتعقد موسما سنويا هناك يتزامن مع عيد المولد النبوي يحج إليه الآلاف من أتباعها ليس من المغرب فحسب بل من الكثير من مناطق العالم.

٧١. يمكن في هذا الصدد أن نستشهد على سبيل المثال بما ورد في مذكرة أولية أصدرها حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المنتمي لمكونات اليسار بشأن مراجعة الدستور مقدمة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور حيث ورد فيها: «التنصيص على أن الملك أمير المؤمنين يشرف ويدبر الشأن الديني ويضمن حقوق المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية...».

٧٢. يمكن ملامسة إرهاصات ذلك حتى قبل الربيع العربي، إذ سبق مثلا لحركة بدائل التي أسسها مجموعة من اليساريين، يقودهم السيد عبد العالي بن عمور، رئيس إحدى هيئات الحكامة التي ينص عليها دستور ٢٠١١. والتي كانت تسعى إلى إحداث ديناميكية في الحياة السياسية، أن قدمت في بيانها سنة ٢٠٠٥ تصورا حول ذلك حيث نقرأ «ففيما يتعلق بالسلطة الدينية، فإن استقلالها عن السلطة السياسية يتطلب إعادة تدوين تنظيمي... وبما أنه لا رهبانية في الإسلام، للملك أن يكون على رأس هذه السلطة الدينية. يمكنه أن يضطلع بهذه المهمة خصوصا وأن الملكية لن تبقى متنفذة على المستوى السياسي بالمعنى الذي نعطيه حاليا. أخيرا نقول إن هذه السلطة الدينية لن يكون لها إلا دور الوعظ والإرشاد بدون أن تلزم أحدا أبدا...» انظر: بيان بدائل: من أجل إقلاع المغرب ٢٠٠٥ ص ١١.

٧٣. بالرغم من أن الكثير من الأشياء تغيرت على المستوى السياسي والحزبي فإن بعض الأطراف المتنافسة حول منصب الأمين العام في حزب الاستقلال زعمت في مؤتمره الأخير أن ترشيحها يحظى بدعم ملكي، غير أن ذلك لم يقبل من طرف المتنافسين الآخرين، ومن عدد من أطر الحزب.

٧٤. ابتدأت التجربة مع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في الستينيات من القرن العشرين، وتواصلت مع حزبي التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، وكاد أن يسير في نفس الاتجاه حزب الأصالة والمعاصرة لولا أن رياح الربيع العربي كانت معاكسة ففرضت عليه مرسى آخر، وفرضت على فؤاد عالي الهمة زعيمه الأبرز العودة إلى جانب الملك كمستشار، والابتعاد عن الحياة السياسية.

٧٥. إن القواعد التي تحكم السياسي le politique والظواهر السياسية بصفة عامة هي نفسها التي تحكم مختلف الظواهر الاجتماعية، ومن ثم تخضع لتفاعلات النسق الاجتماعي أكثر مما تخضع لرغبات السلطة

السياسية. انظر: Jean –pierre cot et Jean –pierre MOUNIER : Pour une sociologie politique tome 1 SEUIL PARIS 1974 p 18-21

٧٦. لقد أهدت تونس للعالم العربي ابن خلدون الذي وضع اليد على البداوة كعنصر متحكم وفاعل في التحولات الاجتماعية في العالم العربي، وأبا القاسم الشابي المتغني بإرادة الحياة، ثم البوعزيزي الذي أشعل نار ثورات استعادت من خلالها الشعوب ملكيتها للشرعية.

٧٧. يمكن لزائر العاصمة أن يرى يوميا مظاهرات أمام البرلمان يطالب أصحابها بالشغل.

٧٨. يعتبر تاريخ **٢٠** مارس لحظة أساسية في مسار حركة **٢٠** فبراير حيث شارك الكثير من القوى السياسية والاجتماعية في مسيراتها، حتى إن بعض الأحزاب التي رفضت مساندة الحركة، أعلن بعض أعضائها تمردهم على قياداتهم الحزبية وشاركوا بشكل فردي كما جرى لحزب العدالة والتنمية.

٧٩. أدرك اليساريون أكثر من غيرهم حالة الضعف التي باتت تعيشها تنظيماتهم ولعل هذا ما دفع أحد مفكري اليسار إلى كتابة : «إن اليسار قد مات، سواء في المغرب أم عبر العالم، لم يعد اليسار بمقوماته المعهودة موجودا، ولا تتوفر بقايا اليسار على الوضوح الفكري اللازم، وعلى مشروع مجتمعي معدل أو جديد. بل إن أية قوة سياسية قديمة أو جديدة لم يعد بإمكانها في الفترة الحالية أن تتموقع إلا في الوسط أو اليمين، وليس في اليسار. لأن البرنامج النضالي اليساري، والمشروع المجتمعي اليساري، أصبحا معلقين بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية...» انظر: عبد الرحمان النوضة: نقاش اقتراح تأسيس إطار سياسي جديد اليسار... مات؟ مجلة أمل، العدد **٣٤**، السنة السادسة عشر **٢٠٠٩** ص**١١٤**.

٨٠. تجسد ذلك من خلال الخطاب الملكي في التاسع مارس **٢٠١١**، أعلن من خلاله عن تعديل الدستور وعن آليات وظفت لأول مرة في ذلك.

٨١. نفس المرجع.

٨٢. يمكن أن ندرج في هذا الصدد مقتضيات دستور **١٩٩٦** التي كانت تنص في الباب الثاني عشر على أن التعديل الدستوري يمكن اتخاذه بمبادرة من الملك والبرلمان بمجلسيه، غير أن الملك يمكن أن يقوم بذلك مباشرة عن طريق استفتاء الشعب، ويتوجب على مبادرة مجلس النواب أو مجلس المستشارين أن تحظى بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس المعروض عليه الاقتراح، ثم يحال بعد ذلك على المجلس الآخر ولا تصح الموافقة عليه إلا بأغلبية ثلثي أعضائه. ومن ثم يمكن القول بأن هذه القاعدة كانت معقدة ولم يسبق أن لجأ إليها البرلمان قط.

٨٣. إكرام بن عمر: السلطة التأسيسية بين وضع الدستور وتعديله، دار محمد علي للنشر، تونس **٢٠١١** ص **٥**.

٨٤. كان من بين أبرز المنادين بذلك عند حصول المغرب على الاستقلال عبد الله إبراهيم زعيم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي سينشق عنه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

٨٥. تنادي بذلك اليوم أحزاب سياسية أخرى كالنهج الديمقراطي، والطليعة.

٨٦. لقد طرحت هذه القضية باستمرار في المغرب وصاحبت جميع المحطات الدستورية وفي هذا الصدد كتب محمد حسن الوزاني زعيم حزب الشورى والاستقلال وأحد رجالات الحركة الوطنية حول

الأسلوب المتبع في صياغة دستور ١٩٦٢ ما يلي: «الطريقة الطبيعية والوسيلة الديمقراطية، والأسلوب الدستوري المألوف والمنشود هو المجلس التأسيسي المنتخب انتخاباً حقيقياً عاماً، وحراً نزيهاً... أما الطريقة التي اختيرت للمغرب فهي نقيض الطريقة الديمقراطية...» انظر: محمد حسن الوزاني: في الدستور والبرلمان، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس ١٩٨٦ ص٧–٨.

٨٧. إبراهيم ياسين: التغيير الدستوري من أجل ملكية برلمانية منطلقات ومبادئ. مجلة أمل. أي دستور لمغرب الغد العدد ٣٧.٣٦ السنة التاسعة عشرة ٢٠١١ ص ١٥.

٨٨. ترأس اللجنة عبد اللطيف المنوني أستاذ للقانون الدستوري (كلية الحقوق الرباط، أكدال)، عضو سابق بالمجلس الدستوري، وبهيئة الإنصاف والمصالحة، وباللجنة الاستشارية للجهوية، وعضو لجنة البندقية (اللجنة الأوربية للديمقراطية بالقانون)، مؤسس ورئيس سابق للجمعية المغربية للقانون الدستوري، ورئيس سابق للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

٨٩. انظر الخطاب الملكي الذي ألقي يوم ٩ مارس ٢٠١١.

٩٠. أسندت رئاسة هذه الآلية الثانية لمحمد معتصم أستاذ القانون الدستوري بجامعة الحسن الثاني بمدينة الدار البيضاء وصاحب أطروحة دكتوراه الدولة «التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي» سنة ١٩٨٨ وسبق له أن اشتغل كوزير للعلاقات مع البرلمان في عهد الحسن الثاني قبل أن يتحول إلى الديوان الملكي كمستشار للملك.

٩١. تصورات واقتراحات حزب الاستقلال بشأن مراجعة الدستور.

٩٢. نفس المرجع السابق.

٩٣. نفس المرجع السابق ص ١٩٣.

٩٤. مذكرة أولية لحزب العدالة والتنمية، مجلة أمل م س ص ٢١٠.

٩٥. شارك في صياغة هذا الإعلان إلى جانب أحزاب اليسار بعض المنظمات النقابية، والفعاليات الوطنية بالإضافة إلى بعض مكونات الحركة الإسلامية. ويتعلق الأمر بحزب البديل الحضاري وحزب الأمة.

٩٦. نص البيان الصادر عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول الإصلاحات الدستورية: بيان حول المراجعة الدستورية.

٩٧. تعتبر العصبة المغربية لحقوق الإنسان أقدم منظمة حقوقية بالمغرب تأسست سنة ١٩٧٢ من طرف شخصيات تنتمي في معظمها لحزب الاستقلال حيث تشكل أول مكتب مركزي للعصبة من الأستاذ أمحمد الدويري كأول رئيس لها والأستاذ النقيب عباس الفاسي الفهري وهما شخصيتان قياديتان في حزب الاستقلال ومازالت إلى اليوم قريبة من الحزب غير أن موقفها إزاء قاعدة تحضير الدستور كان نوعا ما غريبا بالمقارنة مع ما تبناه حزب الاستقلال وكذلك مع موقعه.

٩٨. نص البيان الصادر عن العصبة المغربية لحقوق الإنسان حول المراجعة الدستورية.

٩٩. حدث ذلك في ١٩٦٥ و١٩٧٣ و١٩٨١ و١٩٩٠ أي أنه في كل عشرية كانت تقع أحداث عنيفة يسقط بسببها العديد من الضحايا وتترك بصماتها على مستوى الذاكرة الجماعية.

١٠٠. أبرز هذه التوترات ما حدث في سنة ١٩٦٥ حيث سقط في يوم واحد هو يوم ٢٣ مارس ٥٥٠ ضحية انظر:
Ahmed BOUKHARI : Raisons d’Etats Editions maghrébines Casablanca 2005 p 75

١٠١. لم يكن يوجد هذا الفصل في دستور ١٩٦٢ إذ أضيف إلى متن دستور ١٩٧٠ ومنذ ذلك التاريخ أصبح يحمل الرقم ٢٣.

١٠٢. اعتبر المؤرخ محمد بن الحسن الحجوي أن لفظ المخزن إذا أطلق «انصرف إلى رجال الدولة من غير احتياج إلى قرينة»، استعمل هذا اللفظ في البداية للدلالة على المستودعات المحلية الخاصة بخزن الأموال، وأطلق في مرحلة ثانية للتعبير عن خزينة المغرب. ومع الدولتين السعدية والعلوية اكتسى طابعا إداريا حيث أصبح يطلق على كل الجهاز الإداري الذي يتقاضى أجوره من الحكومة.» مع مرور الوقت شحن لفظ المخزن بمعان ودلالات ليس بالضرورة لنعت مؤسسة معينة قد تستمد مشروعيتها من الحقل الديني فقط، بل انضافت إليها عناصر انتزعت من حقلها العلماني لتطعيم مؤسسة المخزن التي أصبحت في إدراك المغاربة تمثل مبدأ السلطة أو أعوانها «انظر: الطيب بياض: مفهوم المخزن، مجلة أمل، العدد ٣٣ ص ١٠٢.

١٠٣. نذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر، حزب الأمة، جماعة العدل والإحسان، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تحالف اليسار المشكل من الحزب الاشتراكي الموحد، والمؤتمر الوطني الاتحادي، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، هذه المكونات هي التي كانت تتشكل منها أغلبية حركة ٢٠ فبراير.

١٠٤. انظر قرار المجلس الدستوري الصادر في ١٤ يوليوز ٢٠١١.

١٠٥. للوقوف على بعض الخروقات التي طالت عملية الاستفتاء على الدستور انظر ملخص التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس على الرابط الإلكتروني.
http://www.ccdh.org.ma/spip.php?rubrique765

١٠٦. ورد في الخطاب الملكي بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١١ بهذا الخصوص ما يلي «ومن هذا المنطلق فإن خديمك الأول عندما سيقوم بواجبه الوطني، بالتصويت بقول نعم لمشروع الدستور الجديد المعروض على الاستفتاء الشعبي، إنما لاقتناعي الراسخ بأن مشروع هذا الدستور يعتمد كل المؤسسات والمبادئ الديمقراطية والتنموية، وآليات الحكامة الجيدة، ولأنه يصون كرامة كل المغاربة وحقوقهم في إطار المساواة وسمو القانون...»

١٠٧. طرحت مسألة الجهوية كاختيار في تدبير الشؤون الترابية بالمغرب من طرف الحماية الفرنسية حيث أصدر الرئيس الفرنسي قرارا في ٣ أكتوبر ١٩٢٦ قسم المغرب بمقتضاه إلى جهات مدنية وأخرى عسكرية. ومنذ حصول المغرب على الاستقلال طرحت الجهوية غير مرة كاختيار لتنظيم اللامركزية.
للاطلاع على تفاصيل تقسيم الحماية انظر: Fréderic BREMARD : L'organisation régionale du MAROC, Institut des hautes études marocaines, librairies générale de droit et de jurisprudence, PARIS 1949

١٠٨. أصدرت جماعة العدل والإحسان أقوى التيارات الإسلامية المعارضة في المغرب ورقة صادق عليها المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان حول الموضوع تحمل عنوان «وفاء وعصرنة لروح الاستبداد» من بين ما ورد فيها: «إن منهجية الدستور وشكله ومضمونه بعيدة كل البعد عن مبادئ الدين الإسلامي، مبادئ الشورى والحرية والعدل والكرامة، وبعيدة كل البعد عن

قيم الديمقراطية الحقة، فهل سيكف أصحاب القرار عن التغني بثوابث حرفوها تحريفا لتكريس استبدادهم واستمراره»

١٠٩. ذلك ما أكده الحزب الاشتراكي الموحد في وثيقة أصدرها بمناسبة انعقاد مؤتمره الثالث تحمل عنوان – الملكية البرلمانية الآن –

١١٠. المادة ١١ من الدستور.

١١١. نفس المادة.

١١٢. يتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم ١١,٢٧ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، وقانون رقم ١١,٣٦ المتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية، والقانون التنظيمي ٢٩,١١ المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون ١١,٣٠ الخاص بملاحظة الانتخابات بالإضافة إلى عدد من المراسيم التي اتخذتها الحكومة.

١١٣. نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال تقرير المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي الذي شارك في عملية المراقبة إلى جانب منظمات وطنية أخرى.

١١٤. من بينهم نذكر كريم التازي أحد رجال المال الذين أعلنوا مند البداية الانضمام إلى حركة ٢٠ فبراير

١١٥. يتعلق الأمر بأسامة الخليفي الذي اعتبر أحد أبرز نشطاء الحركة.

١١٦. أحمد حرزني: أي صيف بعد الربيع العربي، الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي ٢٠١١–٢٠١٢، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ص٩.



«الربيع العربي» في طبعته المغربية

أحمد الخمسي*

الجزء الأول: القوى الفاعلة وتطورات الحدث

أظهرت حركة «الربيع الديمقراطي» في المنطقة العربية، أن حركة التغيير كانت بمثابة تسونامي عاتية بمفاعيل ما فوق وطنية، كما أبرزت قوى فاعلة تجاوزت ميكانيزمات الطبقة السياسية المحلية.

أولا: القوى الفاعلة

بالرغم من أن الخميرة الأساسية تكونت داخل العجينة المجتمعية والسياسية المحلية، غير أن مؤثرات العولمة أصبحت شاملة دول المنطقة بأسرها، في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، بل وفي السياسات العمومية في المغرب ودول المنطقة. وقد تجلت خميرة التغيير المجتمعية في بطالة الشباب. أي نواة مكونة من التفاعل بين الشباب كقوة والبطالة كضعف. بين النوترون والاليكترون.

* كاتب وصحفي – المغرب

مقابل ذلك تقهقر الدور التأطيري للأحزاب السياسية، وتناسل دور الحركات الدينية بين الطبقات الدنيا والمتوسطة، ولولا رصيد الإصلاحات الفرعية، الذي صاغته المؤسسة الملكية، لغلب عنصر الاحتجاجات على عنصر المؤسسات، مما وفر للسفينة المغربية الدراية في مجاراة التيار العارم والخروج إلى بر الاستقرار.

١. اختمار الأوضاع

كل الإحصائيات تفيد انحدار معدلات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية.

ففي التنمية البشرية، يوجد المغرب ضمن الثلث الأخير للدول المستقرة في آخر الترتيب العالمي[١] دول الأمم المتحدة، سواء من حيث الصحة أو التعليم أو الدخل الفردي؛ وهي المؤشرات الثلاثة التي تضعها تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة معياراً لاستفادة السكان من سياسات حكوماتها.

وفي التنمية الاقتصادية تشير الإحصائيات إلى أن المغرب لم يستفد من مؤهلاته المحلية ولا من قربه من أسواق العالم ولا من الاستقرار السياسي الذي بقي غالباً في البلاد. ورغم ذلك فالتنمية على المستوى الاقتصادي وإن كانت تعتبر أحسن من مستويات البلدان الإفريقية ما وراء الصحراء، إلا أنها أقل ترديا (الترتيب العالمي للمغرب من حيث الدخل الفردي ١١٨ من أصل ١٨٢) منها على مستوى التنمية البشرية (الترتيب العالمي للمغرب من حيث الدخل الفردي ١٣٠ من أصل ١٨٢)[٢] بحيث لم يتعد معدل النمو مابين ١٩٧٠ و٢٠٠٤ نسبة ٠٣,٠٪ كمعدل سنوي. كما أن معدل مساهمة العمل بقي منخفضا عن معدل مساهمة الرأسمال. وفي الوقت الذي استفادت بعض دول الجنوب من انطلاق فرص العولمة، وعلى الرغم من مساندة المغرب للسياسات الغربية في مختلف المجالات، اعتبر المحللون أن المغرب أضاع فرصة التنمية الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي. هذا مع العلم أن علماء الاقتصاد في العالم لم يسجلوا للمغرب دفعة نمو اقتصادي طيلة فترة الاستقلال السياسي سوى مرة واحدة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٦[٣]. أما تحليل التطورات الاقتصادية طيلة العشرين سنة

الأخيرة تحديدا، فمنذ الحملة التطهيرية ضد رموز الأعمال في منتصف التسعينات[٤]، وبعد تجربة حكومة التناوب (١٩٩٨–٢٠٠٢)[٥]، ظلت التحاليل متضاربة[٦]، ولو أن الاتجاه العام[٧] يعتبر استفراد المؤسسة الملكية بالقرار الاقتصادي ما زال ساريا[٨]، بهدف تعزيز حظوظ التحكم بالقرار السياسي.

أما في التنمية السياسية، فلم تتمكن الدولة من استثمار رصيد الثقة التي بلغت أوجها عند استقلال المغرب. وحتى لما انتهجت الدولة إستراتيجية المشاركة الشعبية عبر الانتخابات منذ ١٩٧٥، ظلت المشاركة تنحدر من مشاركة الثلثين في منتصف السبعينيات إلى نصف الكتلة الناخبة بداية الألفية الثالثة (٥١٪ سنة ٢٠٠٢) إلى حدود ثلث الكتلة الناخبة سنة ٢٠٠٧[٩].

٢. تراجع الدور التأطيري للأحزاب السياسية

استمرت الدولة في اعتبار المخزن، كدائرة محيطة مباشرة بالمؤسسة الملكية، أكثر تمثيلية للأمة من أي فاعل سياسي آخر. لذلك اشتهرت فترة وزير الداخلية الأسبق، إدريس البصري (١٩٧٩–١٩٩٩) بكونها فترة بلقنة الأحزاب وشقها في كل استحقاق انتخابي، ولم يفلت من هذه الإستراتيجية لا الأحزاب الإدارية ولا أحزاب الحركة الوطنية والديمقراطية، بحيث أصبحت نتائج كل حزب انتخابيا رهنا بالمسافة التي تفصل قيادة الحزب المعني عن وزير الداخلية المذكور.

كذلك ظلت البادية المغربية في كل استحقاق انتخابي تحت الإشراف المباشر للسلطات الوصية التابعة لوزارة الداخلية، وأصبح المرشحون في البوادي رهن الارتباط العضوي المصلحي مع قيادات وزارة الداخلية. أما المؤتمرات التي تنظمها الأحزاب «الكبرى»، فقد بقيت تحت أعين السلطة التي تحكمت بوصول القيادات، مما «أبّد» معظم الأمناء العامين على رأس أحزابهم، وأفرغ مبدأ الديمقراطية الداخلية من محتواه. وقد وافق ذلك الطابع الأبوي والذكوري للمجتمع المغربي، كجزء من المجتمع الشرقي، الذي ربط القيادة بالكاريزما الفردية وبالدور التاريخي للزعيم. كذلك فإنّ البنية الحزبية، رغم حداثتها كفاعل سياسي في مؤسسات

الدولة العصرية، لم تختلف عن العلاقات العمودية الهرمية للزوايا الصوفية الموروثة عن القرون الوسطى.

تلك العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه، اجتمعت لترسم توجهاً محافظا نقيضا في الدولة وفي المجتمع. هذا فيما عرف المغرب نموا ديمغرافيا غير مسبوق. فقد ظل عدد سكان المغرب طيلة قرون والى حدود بداية القرن العشرين ودخول الاستعمار لا يتجاوز خمسة ملايين، بسبب متوالية: الجفاف والمجاعة والطاعون، ثم الحروب المحلية والقبلية، وكذا بين جيش المخزن وثورات القبائل، في حين انتقل من خمسة ملايين إلى ثلاثين مليونا في قرن واحد(١٩٠٠–٢٠٠٠).

هذا التحول الكمي الديمغرافي، جعل الشباب فئة غالبة عدديا في المجتمع، ولكنها ظلت الفئة الغائبة في السياسة أو الحاضرة بموقف المقاطعة والرفض، مما حفر هوة سحيقة بين السياسيين وبين الناخبين، فانخفضت نسبة المنتمين، بل المتعاطفين مع الأحزاب من ٥٠٪ بداية الاستقلال سنة ١٩٥٦، إلى أقل من ٥٪ كمنخرطين في الأحزاب سنة ٢٠٠٠. ولأن الشباب المتعلم تضاعف عدده كفئة بين السكان كلما ابتعدنا عن بداية الاستقلال السياسي للمغرب واقتربنا من لحظة «الربيع العربي»، فقد ارتفعت درجة تأثيره على نسبة مشاركة السكان في الانتخابات، بحيث يتجه الشباب المتعلم العاطل عن العمل نحو اللامبالاة السياسية إن لم يساهم في التعبئة للمقاطعة.

أما سنوات حكم محمد السادس فقد شهدت تفاعل كل هذه العوامل، يُضاف إليها توجه العولمة الذي يوصي بتوسيع دور المنظمات غير الحكومية والتكنوقراط. وقد لاحظ باحثون أجانب عديدون توجه الدولة لتقوية حضورها عبر هذين الطرفين الوسيطين.[١٠]

٣. تراكم الخبرة التأطيرية للشباب عبر تنسيقيات العاطلين عن العمل

لم توجد الهوة الفاصلة بين الأحزاب والشباب تلقائيا، ولم يحدث نفور ذاتي من طرف الشباب تجاه الأحزاب، لكن الدولة، منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، عملت على تطويق وتدجين الحركات الطلابية عندما أدخلت إلى «حرم الجامعة» ما كان

يعرف ومازال بإسم «الحرس الجامعي». بعد انتفاضتي الخبز سنتي ١٩٨١ و١٩٨٤، توصلت الدولة إلى إغلاق دور الشباب، التي كانت مقراتها مكانا لتسييس الشباب، عبر جمعيات وطنية ارتبطت بالأحزاب السياسية منذ نشأتها أواخر الخمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي.

ومقابل هذه المتاريس الرسمية التي أغلقت المسالك أمام الشباب نحو التسييس الحديث، ظهرت الحركات الدينية، كتجاوب عام مع الثورة الإيرانية وحركة مجاهدي أفغانستان منذ ١٩٧٩، وأصبحت المساجد المشاتل الأولى لتخريج أفواج المؤطرين تحت مسميات: «الدعوة، الرحمة، القرآن...»

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، عاشت المنظمات الشبابية الحزبية الوطنية والديمقراطية اليسارية فترتها الأخيرة خلال تسعينيات القرن الماضي.

وطيلة السنوات العشرين الأخيرة المواكبة لنشوء ثقافة العولمة، ولانتشار التكنولوجيا الجديدة للاتصال (الفضائيات والهاتف المحمول والانترنت)، تقلص تدريجيا الدور التأطيري للأحزاب وللأيديولوجيا اليسارية، لتصبح الحركة الدينية المقابل الرئيسي المحلي للثقافة المعولمة الصاعدة.

ولأن التطبيق الاقتصادي للعولمة جرى تحت عنوان الليبرالية (المتوحشة، أو الليبرالية الجديدة)، فقد انتقل هذا التطبيق إلى السياسات العمومية في المغرب والدول المشابهة تحت عنوان خفض حصة الأجور ضمن نفقات الدولة من ١٣٪ إلى ٩٪ كأحد الأهداف الكبرى للإصلاحات الماكرو اقتصادية المملاة من طرف البنك الدولي، وكشرط من شروطه للتوسط لدى الدول المانحة للقروض والمساعدات. وبالتالي أصبح التناقض مطلقا وحادا ما بين أفواج المتخرجين من الجامعات والمدارس والمعاهد العليا المغربية التي تزيد عن المئة، في ٢٠ مدينة مغربية، وبين انسداد منافذ التشغيل[١١]. هذا من حيث دور السياسة الاقتصادية.

أما من حيث العملية السياسية نفسها، فانتقال العرش سنة ١٩٩٩ جرى بمساعدة أكبر حزب معارض كان قد دخل الحكومة قبل سنة من ذلك (١٩٩٨)، مما تسبّب بانفصال جزء هام من شبيبته عن سياسته الرسمية، وبالتالي انهار الدور الحزبي

في ربط الشباب بالمؤسسات، خصوصا وإن الاتحاد الاشتراكي معروف بجاذبيته لأجود الكفاءات الشبابية، الجامعية والمدرسية، والمنقطعين في منتصف الدراسة. وقد اتجه الجزء الأكبر من الشباب المؤهل لممارسة السياسة آنذاك نحو الحركات الدينية، بفعل المؤثرات الخارجية، لا سيما الحروب بين الغرب وامتدادات الانتماء اللغوي والديني للمغاربة: فلسطين والعراق وأفغانستان، والصومال والبوسنة والشيشان....

ووجد خريجو الجامعة أنفسهم وحيدين، محملين بمصائرهم المجهولة، بعدما انسدت في وجوههم كل المسالك: مسالك التوظيف بسبب تحول الأحزاب إلى هيئات «للحكم»، ومسالك الليبرالية واليسار بسبب الاستقطاب العام ضد التيارات الدينية باسم الحرب على الإرهاب.

فابتكر الشباب المتخرج من الجامعة، والعاطل عن العمل أسلوب تنظيم تنسيقية لكل فوج ولكل تخصص، كما انتهج أسلوب التظاهر أمام البرلمان والمؤسسات الحكومية، لعرض مطالبه والدفاع عنها.

وأصبحت مقرات بعض النقابات والجمعيات الحقوقية والأحزاب اليسارية الصغيرة مكانا للاجتماعات الشبابية، كما أصبحت الجماعة الدينية المعارضة خارج المؤسسات (جماعة العدل والإحسان) متنبّهة للأطر الجديدة.

واضطر جزء هام من الشباب الجامعي إلى التحول باعة متجولين، يجمعون بين البحث عن القوت اليومي وبين مواصلة النضال من أجل الشغل.

أما شبكة التواصل فأصبحت شيئاً فشيئاً هي الشبكة العنكبوتية، حسب درجة الانتشار التي تسمح بها سياسة الدولة في هذا المجال نفسه[٢٦].

٤. اشتعال فتيل التغيير من خارج الحدود

إن التمرس على تنسيق الجهود الفردية وتحويلها إلى طاقة تنظيمية عبر الهواتف المحمولة، وكذا استحداث طاولة افتراضية للنقاش الجماعي عبر الرسائل الالكترونية، منحا الشباب مساحة للعمل الجماعي، سهلة المنال، متحررة من بيروقراطية السلطات

التي تتطلب منهم تحديد المواعيد والوقوف أمام أبواب المسؤولين قصد ترتيب أمور اجتماع قد لا يتوفر فيه النصاب العددي الكافي، وقد يؤجل لأن الممسك بمفتاح المقر لم يحضر في الوقت المحدد لسبب أو لآخر.

وهذا مما قصر المسافة بين الشباب وبين لحظات التظاهر في الساحات العمومية أو أمام الإدارات العمومية المعنية بسماع المطالب الملحة، كما وفر للشباب فرص اكتشاف قدرات بعضهم البعض، في التذكير وفي التغيير وفي التدبير. فبرزت بينهم قيادات شابة وتميزت بالحركة والمبادرة على مساحات افتراضية.

هذا التمرس الافتراضي، شطب من نفسية الشباب تعقيدات المجتمع التقليدي المحلي المغلق، وخلق لديهم تلقائية وإنسانية في التواصل»بلا حدود»، مما جعل تلقيهم للدرس التونسي يستوعب فصاحة العمل الميداني التي قلصت في مخيلتهم التلعثم النفسي والتردد أمام التهديدات البوليسية المعهودة. وقد زاد الدرس المصري التالي من شحذ طاقاتهم، بحيث امتلأ الزمن القريب بالطاقة المعنوية الكافية لتحويل ارتباطاتهم الافتراضية ولقاءاتهم المباشرة إلى إرادة نضالية، حسمت في عقولهم قرار الخروج إلى الساحات العمومية في أواخر فبراير. فلقد واجهوا التشويش على قرارهم بالخروج يوم ٢٧ فبراير من طرف القريبين من السلطة، ليس كالمعتاد بتأجيل الخروج إلى الأسبوع التالي في أوائل مارس، بل بتعجيل خروجهم أسبوعا قبل ذلك» أي في ٢٠ فبراير٢٠١١.

لم تعد حركة الشباب للخروج يوم ٢٠ فبراير معزولة بفعل التعتيم الذي تمارسه السلطة، بل أصبحت الفضائيات التلفازية مشدودة إلى الحدث المتوقّع. وهكذا أخذت الفضائيات تتناقل الخبر وتذيعه قبل ساعة الصفر.

كما أن الدعم للموعد المحدد جاء من خلال مقالات سياسية لأسماء معروفة في المغرب ولمحللين في الفضائيات التلفازية. وقد شكل وجود الصحافة المستقلة في المغرب دعما عمليا رغم تعدد زوايا النظر إلى حركة الشباب ما بين مع وضد.

ومثل المساحات الإعلامية الافتراضية، بل قبلها، شكلت مقرات الجمعيات الحقوقية والأحزاب المعارضة أرضية مادية يقف فوقها الشباب المستقل، وكذا

الشباب المنتمي للعمل السياسي المعارض من خارج المؤسسات. وهو ما وفر للحركة الوليدة نسيجا اجتماعيا وتنظيميا، عبر ٥٠ تجمعا سكنيا في أول خروج لها يوم ٢٠ فبراير.

وكان مراسلو الصحافة الأجنبية في الرباط العاصمة المغربية، على أهبة المتابعة الصحافية بحيث ظهرت التغطيات في باريس ومدريد في اليوم التالي، بل في المساء ذاته على الفضائيات، مرفقة بأعداد المتظاهرين، وبلقطات تظهر نوعية الشباب وعبارات الشعارات المرفوعة وسلوك مجموعات البوليس المرافقة للتظاهرات.

٥. سلوك المؤسسة الملكية[١٢] تجاه حركة ٢٠ فبراير

بغض النظر عن دور المخابرات وردود فعلها تجاه الاستعدادات الشبابية[١٣] منذ أول دعوة على صفحات الفايسبوك للنزول إلى الشارع أسوة بتونس ومصر، تميّز سلوك الدولة بمستويين: مستوى التكيف مع الاحتجاجات، ومستوى تحريك المؤسسات وخلق أجهزة أو تعديل مسميات قديمة بأسماء جديدة لاستيعاب الرأي العام الناتج عن الاحتجاجات وإبقائه محصورا داخل غرف الاجتماعات، قصد الإحاطة بالمستجدات من كل جانب لتبقى الدولة سيدة المبادرة السياسية.

فأمام المفاجأة الآتية من تونس ومصر، حيث تأكد إصرار المتظاهرين في البلدين على مواجهة نظامين بوليسيين قويين، بل نموذجيين بهذا المعنى، جاء خبر انتقال الملك في رحلة خاصة إلى باريس للراحة. ولم تكد تنقضي المدة الزمنية التي سقط خلالها كل من بن علي ومبارك، حتى خرج الملك بخطاب رسمي أمام شاشة التلفزة، طرح فيه برنامجا جريئا للإصلاح السياسي عنوانه العريض: الإصلاح الفوري للدستور وما يتبعه من إصلاحات سياسية[١٤]، من حيث توسيع اختصاصات الحكومة والبرلمان والقضاء، على أرضية أفضل من حيث الحقوق والحريات ودور المجتمع المدني بل ودور المعارضة البرلمانية، بما يوسع الديمقراطية التمثيلية ويعمق مكاسب المجتمع ضمن مظاهر من الديمقراطية التشاركية.

ولأن الامتداد الجغرافي للحركة الاحتجاجية الشبابية ظهر فعليا، فقد جاء الجزء الثاني من الخطاب مؤسسا لمشروع الجهوية، الذي يخفف من ثقل البيروقراطية المركزية للدولة[١٥].

وقد سبق للملك أن أظهر التجاوب الفوري مع حركة **٢٠** فبراير، فظهر على شاشة التلفزة المغربية وهو ينصب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اليوم التالي: **٢١** فبراير، حيث برزت أسماء الفاعلين في النقابات والجمعيات الحقوقية والثقافية والتنموية والنسائية والشبابية. كذلك أحاط الحاضن الاجتماعي للشباب باهتمام مادي عندما أعلن في ٢٧ أبريل ٢٠١١ عن الزيادة في أجور موظفي القطاع العام وشبه العام.

التجاوب الموصوف أعلاه، أظهر أن الملك ومستشاريه، لديهم الاستعداد السياسي للتجاوب مع مرحلة «الربيع العربي» بمستجداتها العنيدة.

لكن الخطاب والتحاليل والتعليقات السياسية والصحافية المرافقة، ربطت بين الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف الدولة وبين السياق الإصلاحي الذي تراكم في المغرب طيلة العشرية السابقة، في أهم القضايا التي كانت تحملها شعارات الحركات الإصلاحية، سواء الحركة الامازيغية، أو الحركة النسائية، أو الحركة الجهوية، أو الحركة الحقوقية المطالبة بالإصلاح السياسي لدعم ما تم من بنود العدالة الانتقالية.

وقد تحرك الإعلام العمومي، السمعي البصري، وكذا المحطات الإذاعية الخاصة، في حوارات وريبورتاجات، أظهرت أن الدولة تجاوبت من حيث فتح مساحة غير مسبوقة لحرية التعبير والصحافة.

استمر شهر العسل الإعلامي ذاك، طيلة فترة اشتغال لجنة صياغة مشروع الدستور[٣١]، بحيث تضاعفت الحصص الزمنية للبرامج السياسية، في التلفزة والإذاعة، كما استمرت الصحافة المكتوبة في تغطية التظاهر أيام الآحاد من كل أسبوع.

وبذلك تحولت المؤسسة الملكية إلى قيادة سياسة فاعلة في الجزء المغربي من «الربيع العربي»، عندما سمحت بنوع من الندية لحركة **٢٠** فبراير وبعض رموزها من الشباب: نجيب شوقي والخليفي وغزلان بنعمر بالبروز كفاعلين سياسيين جدد من صلب الحركة والاحتجاج.

غير أن اكتشاف مُنفّذ تفجير مقهى اركانة، ألقى الضوء على مدينة أسفي، المدينة الساحلية على المحيط الأطلسي المجاورة لمدينة مراكش[١٦] بل سلط الضوء على حضور الحركات الدينية ضمن حركة ٢٠ فبراير، ومكن الدولة من توجيه إصبع الاتهام للتيار الديني المشتغل من خارج المؤسسات الرسمية، ومن خلاله، وجهت الضربة لحركة ٢٠ فبراير دون أن يحسب ذلك سلوكا قمعيا. وهكذا عاد حضور فرق الدرك والشرطة إلى مداخل المدن المغربية، بما يبعث في ذهن المواطن «العادي» وفي ذهن الفاعلين الشباب أن أولوية الاستقرار الأمني فوق ورغم كل اعتبار ظرفي.

ومن العوامل الاقتصادية الاجتماعية المتراكمة، تحولت مدينة أسفي من مدينة بثلاث خصائص مشرقة: مدينة فوسفاتية حيث معامل إنتاج حامض الفوسفور، ومدينة صيد السمك (السردين) الأولى في المغرب، ومدينة صناعة الخزف الثانية في المغرب (بعد فاس)، إلى مدينة حيث يتراكم التهميش والبطالة والفقر. يضاف إلى ذلك أن آسفي توجد ضمن تشكل جهوي ديمغرافي عاصمته مراكش، حيث يحضر العنصر الأمازيغي ذو الثقافة العربية المتينة والرصيد السياسي منذ فترة الاستعمار.

ما تقدّم جعل تنسيقية ٢٠ فبراير بأسفي من أقوى التنسيقيات. وقد سبق أن اشتهرت أسفي بالأطر السياسية والتكنوقراطية، سواء في صفوف المعارضة أو صفوف الدولة طيلة نصف قرن من الاستقلال السياسي.

ولأن الدولة تحسّبت لما قد ينشأ من تحول خطير في تجربة الحركة الاحتجاجية بأسفي كنموذج لمدن أخرى، فقد شددت سلطات البوليس المعاملة العنيفة مع المتظاهرين هناك، مما أدّى إلى سقوط أول قتيل من حركة ٢٠ فبراير منذ انطلاقها، ولو أن التعتيم وملابسات التحقيق جعلت خمسة قتلى في شمال المغرب بالحسيمة منذ مساء أول يوم من حركة ٢٠ فبراير، وكأنهم مجرد حريق شب في وكالة بنكية أثناء مهاجمتها من طرف مجموعة من المشردين والمهمشين من مراهقي الشارع.

إن الحركة الدينية من حيث مشاركتها في احتجاجات حركة ٢٠ فبراير ظهرت بوجهين: وجه متردد وسط التيار الديني المعتدل: حزب العدالة والتنمية؛ ووجه مشارك بقوة يوفر الحجم الكمي للمتظاهرين كل أحد: جماعة العدل والإحسان.

ففي الوقت الذي استنكفت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية عن الخروج مع حركة ٢٠ فبراير بتصريحات رسمية قبل الموعد، ظهر بعض قيادييه ضمن أول يوم احتجاجي، كما نظمت شبيبة الحزب الخروج الرسمي مع الحركة بشكل تنظيمي متقدم بعد شهرين. أما التيار الديني المتشدد (جماعة العدل والإحسان)، فقد وجد نفسه في ظروف «الربيع العربي» كما يجد السمك نفسه في الماء.

ثانيا: تطورات الحدث

لو أردنا رسم خط بياني لما جرى وصفه أعلاه، فسنجد أنفسنا أمام تداخل مستويي التغيير بين الاحتجاجات الميدانية، والمبادرات المؤسساتية. كما أننا نجد تطورات الحدث مابين سقف الثورة المحافظة في العالم والمنطقة العربية، وبين يقظة ونهضة وانتفاضات الشباب فوق الأرض. علما أن القوى الأكثر تنظيما وتمكّنا في الدولة والمجتمع، اثنتان لا ثالث لهما: المؤسسة الملكية من خلال الدولة، والحركة الدينية من صلب المجتمع، بحيث لم تخرج دينامية الحدث عن هذا السياق المزدوج. أما ثورة الشباب فهي فورة مشتعلة؛ لكنها ومن خلال شدة الحماس الملتصق نفسيا واجتماعيا بمرحلة الشباب من حياة الأفراد، وبسبب ترهل القيادات اليسارية المساندة له افتراضا، تبقى أقل قدرة على إدارة التناقضات، وأقل حكمة في التعامل مع الزمان والمكان، وأقل بصيرة من حيث تجميع الأنصار وتشتيت طاقة الخصوم.

لقد تبدلت القضية المركزية من شعار «الانتقال الديمقراطي» الذي فقد جاذبيته، نحو شعار «التغيير هنا والآن» بمسميات ملموسة: إسقاط الفساد والاستبداد.

مصير الحدث كان يعني السباق في الزمن، حول زمام المبادرة بين طرف «التغيير هنا والآن» وبين مواصلة أجندة الإصلاح السابق مع تسريع مؤسساتي للنقط المتبقية.

وقد برزت ثنائية في مجريات الحدث السياسي، ما بين التغيير من خلال الاحتجاجات في الشارع العام «بقيادة» حركة ٢٠ فبراير، والتغيير من خلال مؤسسة الإصلاح في أجزائه المتبقية، بقيادة المؤسسة الملكية، عبر التكيف مع الشعارات المطروحة، والدائرة

حول إعادة هيكلة الدولة نفسها ومراجعة اختصاصات الملك والبرلمان والحكومة والقضاء.

من جهة حركة التغيير الشبابية، تم الاعتماد على تعميم برنامج كل تظاهرة عبر ندوات صحفية في الرباط، ومن خلال اليوتيوب. ورغم أن الرأي العام المحلي بقي شبه لا مبال بالمبادرة، إلا أن النتائج الحاصلة في كل من تونس ومصر، بقدر ما شحذت العزيمة في صفوف الشباب المبادر، بقدر ما دعت الدولة إلى عدم التصرف الأمني التقليدي العنيف وفق الظرفيات المحلية الصرفة، مما وفر لمبادرة الشباب مساحة استثنائية من حرية التنسيق والتنظيم والتعبئة والاحتجاج بأفق وطني، خارج القواعد الإدارية والقانونية المعتادة.

وقد برزت تنسيقات المدن: الدار البيضاء، الرباط، طنجة، مراكش...وبدرجة اقل تنسيقات المدن الأقل حجما من الناحية الديمغرافية والسياسية.

وقد تأثر عمل حركة ٢٠ فبراير بمركزية الفضاء الإعلامي في ذهن المغاربة، مما سلط الضوء على المدن المذكورة أعلاه، بينما كانت تنسيقات مدن أصغر، بل ومراكز قروية أقل حجما، أكثر عنادا وإصرارا على التنظيم والاحتجاج وإصدار البيانات المواكبة، بل وحضورا من الناحية العددية نسبة إلى مجموع السكان.

كانت قيادات الهيئات السياسية المساندة لحركة ٢٠ فبراير مقيمة في الرباط والدار البيضاء، مما وفّر لتنسيقية هاتين المدينتين صدى أقوى مقارنة مع مثابرة التنسيقيات في المدن الداخلية أو الشمالية الأخرى...كما أن مراسلي الصحف الأجنبية وكذا الفضائيات مقيمون في الرباط، لذلك بقيت التغطية الإعلامية منحصرة في ما يجري في الرباط والدار البيضاء.

إلى هنا، وعندما نستجمع عناصر الظروف السياسية، نجد أن الحدث السياسي في المغرب مال لصالح المؤسسة الملكية التي خطفت الضوء من حركة ٢٠ يناير بعد خطاب ٩ مارس، فيما جاءت التطورات العربية لصالح المحتجين، بحيث واجه البوليس المتظاهرين بقسوة غير مسبوقة منذ ٢٠ فبراير، وذلك يوم ١٧ مايو ٢٠١١، أي يومين بعد السلوك القمعي في اسبانيا.

ما جرى في المغرب، جاء لصالح العمل المؤسساتي الإصلاحي الهادئ والمقاطع من طرف حركة ٢٠ فبراير. فالأحداث الدموية كمظهر رئيسي يومي في ليبيا وكمظهر يتردد بين الفينة والأخرى في اليمن والبحرين وسوريا، جعل الحالة المغربية نقطة ايجابية لصالح الدولة. هكذا بدت لجنة تعديل الدستور والمتابعة السياسية، بما رافق عملها من تغطية إعلامية ونقاش عمومي ومواقف حزبية وتعليقات في الصحافة الأجنبية، وكأنها أفضل من التسويف والالتفاف الذي ظل الرئيس اليمني يمارسه تجاه المعارضة الحزبية والحركة الشبابية في ميادين المدن اليمنية، ولو أن سقف المطالب مختلف والموقف الدولي مختلف، وموازين القوى فوق الأرض لا مجال للمقارنة بينها، سواء من حيث حجم المتظاهرين، أو من حيث حجم التضحيات اليومية من الشهداء والجرحى هناك.

وكان أن وقع انفجار أركانة في مدينة مراكش السياحية، تحت اسم الإرهاب الإسلامي، مما فتح الباب أمام القمع الشرس يوم ١٧ مايو، بالإضافة إلى السابقة الاسبانية المذكورة أعلاه يوم ١٥ مايو ٢٠١١.

الجزء الثاني: الخريطة السياسية

حل «الربيع العربي» على الساحة السياسية في المغرب وقد تشكلت السماء الايديولوجية من ثلاث سحب رئيسية: السحابة الليبيرالية، والسحابة اليسارية، ثم السحابة الأصولية. ومن حيث الموسم الفلاحي/السياسي إن جاز التشبيه، لم تعد السحابتان الليبيرالية واليسارية تفيد الحقل السياسي بما يحتاج كفاية من المطر لتخصيب موسم الحرث/الانتخابات بما يكفي لتوفير إنبات المشاركة السياسية الموسعة.

انعكس ذلك على النخب القيادية المترهلة في التيارين الليبيرالية واليسارية. بينما أصبح التيار الأصولي مشتلا لاستقطاب الأطر الشابة ومزرعة تستعمل مربعات المساجد لتنشئة كتلتها الناخبة المستقرة بل المتنامية.

أما من حيث البرامج السياسية، فقد انبسطت شبكة القراءة السياسية الواحدة المستمدة من طرف الدولة من مختلف مراكز القرار الدولية، البنك الدولي والحلفاء

الغربيين والمنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة. ولأن المؤسسة الملكية بقيت الفاعل السياسي المحوري فقد أصبحت الأحزاب البرلمانية الكبرى، من بين التيارات الثلاثة، تدعي أنها تدافع عن البرنامج السياسي للملك. كما روجت في الإعلام أنها تتبنى المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي أعلن عنه الملك في خطاب له سنة **٢٠٠٤**. وقد ضاقت مساحة الاختلاف السياسي بعد تفجيرات **١٦** مايو **٢٠٠٣** في الدار البيضاء. بحيث صوتت الأحزاب الكبرى من التيارات الثلاثة في البرلمان على قوانين مدونة الأسرة وقانون الارهاب في نفس السنة. كما سعت إلى تبني الأجندة التي طرحها الملك جملة.

أولا: مثلث التيارات الإيديولوجية

رعت الدولة منذ تولى الحسن الثاني العرش سنة **١٩٦١** الاختيار الليبرالي. مقابل ذلك، اعتبرت الشيوعية والاشتراكية أفكارا مستوردة وغريبة عن المجتمع المغربي، كما دعمت الدولة الغرب الرأسمالي طيلة مرحلة الحرب الباردة، وجعلت من فرنسا حامل الملفات المغربية في الاستثمار الاقتصادي والشراكة العسكرية والتنسيق في القضايا السياسية الإقليمية.

أما التيار اليساري، فبرزت معالمه منذ انقسام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة **١٩٥٩**، بدعم من الاتحاد المغربي للشغل وبتموقع الزعيم الاتحادي المهدي بن بركة مع اليسار العالمي المعتدل في منظمة مؤتمر القارات الثلاث. وبعد الأزمة السياسية منتصف ستينيات القرن الماضي، تدعم وجود الحزب الشيوعي بتجذّر تيار الماركسية اللينينية داخله وداخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المذكور، ليستوي تياره الأساسي منذ منتصف السبعينيات على أطروحة الاشتراكية الديمقراطية المعتدلة والعاملة من داخل المؤسسات.

وقد عرف المغرب حدة التوتر في العلاقة ما بين التيارين الليبيرالي، المدعوم من طرف الدولة، والتيار الاشتراكي، بسبب مرور خط التماس الصدامي بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي كتناقض أساسي في الجيوسياسية العالمية طيلة

الحرب الباردة، على الحدود الفاصلة ما بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبين المملكة المغربية. ولم يخف الصراع سوى بعد انهيار الناصرية في مصر مع السادات وتبني الدولة ملف الصحراء (صيف ١٩٧٤) وتأثير الدمقرطة في أوربا المتوسطية (اليونان والبرتغال واسبانيا) على سياسة الدولة المغربية (١٩٧٥).

وأما التيار الديني الأصولي فقد برز منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي لمواجهة اليسار أساسا، كامتداد لسياسة السادات في مصر لاجتثاث اليسار. ثم جاءت الثمانينيات ليصير التيار الديني الأصولي حركة أساسية في الساحة الجامعية بين الطلبة، ومثل ما جرى في أغلب البلدان العربية والإسلامية، بعد إشعاع الثورة الإيرانية وحركة مجاهدي أفغانستان، وتوجه المملكة العربية السعودية إلى خلق توازن جهادي سني في مقابل انتشار الإشعاع الشيعي الإيراني.

إلا أن العداء المتبادل هو الموقف الذي طفا على السطح بين التيارات الثلاثة، بسبب احتضان الدول للتيار الليبرالي واستمرار اليسار بعيدا عن الحكومة ربع قرن من الزمن(١٩٧٥-١٩٩٨)، وانطلاق التيار الديني في المغرب منتصف السبعينيات بعدما قام أحد فصائله باغتيال قائد بارز في اليسار[١٧].

في مرحلة العولمة، رعت الدولة الجزء المعتدل من التيار الأصولي داخل الأحزاب ثم البرلمان، في استدراج نحو المأسسة والإدماج بطيء لكنه منتج وفعال، من حيث تقسيم الحركة الأصولية في الداخل، ومن حيث فصل التيار الاسلامي المغربي عن تأثيرات الاخوان المسلمين والسلفية العالميتين. ليأتي «الربيع العربي» فيحمل هذا الجزء المعتدل إلى رئاسة الحكومة(يناير ٢٠١٢). بينما توقفت جماعة العدل والإحسان عن مساندة حركة ٢٠ فبراير الربيعية، وكأن السباق الاحتجاجي الربيعي كان من صنف الماراتون (يقتضي بذل الجهد المتواصل على مسافة ٤٠ كلم) بينما لم تتهيأ جماعة العدل والإحسان سوى لسباق سياسي من مسافة ١٥٠٠ مترا.

وقد تم الاعتراف المتبادل بين التيارين اليساري والليبرالي أواخر التسعينيات عندما تحمل اليسار المسؤولية الحكومية إبان انتقال العرش بعد وفاة الحسن إلى الملك محمد السادس(١٩٩٨-٢٠٠٢). كما اعترفت الدولة باكتساح التيار الاسلامي المعتدل من

خلال القبول السياسي بوجوده النيابي ضمن الأحزاب الخمسة الكبرى بين ٣٧ حزبا سياسيا في المغرب الرسمي.

ثانيا: تجديد النخب لم يتم

١. النخب الحزبية[١٨]

منذ فترة الاستعمار، نشأت الحركة الوطنية المغربية كتيار ليبرالي محلي بحمولة دينية باهتة. بعد الفرز الإيديولوجي الذي نجم عن استقطابات الحرب الباردة، انفصل اليسار عن الحركة الوطنية.

ولما نشأت الاشتراكية الديمقراطية، مشخصة في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان قادته من زعماء الحركة الوطنية[١٩] المغربية نفسها.

ولأن الدولة ارتبطت برعاية الأحزاب الليبرالية من بين التكنوقراط، فقد كان عمر القياديين في التيارين اليساري والليبرالي من نفس الجيل الذي ولد مبكرا قبل حصول المغرب على الاستقلال في منتصف الخمسينيات.

ورغم وفاة أغلبية زعماء الأحزاب ورموز الحركة الوطنية فقد تحمل المسؤولية الحزبية بعدهم زعماء مخضرمون، من حيث القرابة العائلية أو المهنية الطبقية أو الجغرافية، كما بقيت البنية التنظيمية في الأحزاب قائمة على خلود الزعماء في كراسي الأمانة العامة.

وقد تساوى في ذلك كل الأحزاب، التي استقطبت عناصرها من المهن الحرة (المحامين في الغالب). بينما بقيت الطبقة العاملة غير ممثلة في المكاتب السياسية، رغم ادعاء اليسار تمثيلها سياسيا.

وقد تمكن الملك الراحل الحسن الثاني من هزم القيادات الحزبية اليسارية باعتماده على تقوية الدولة باستمرار واستقطاب الموظفين السامين ومسؤولي المؤسسات الإدارية والمالية من بين صفوف القيادات الحزبية المنهكة. أما سياسة الإنهاك نفسها فكانت مدعمة بازدواجية الجزرة والعصا، الأمر الذي أدخل الأحزاب في تكتيكات البقاء، ثم انتقلت هذه التكتيكات من القرارات الحزبية القيادية إلى سلوك فردي بين القياديين،

وأصبح الاعتدال في العمل الحزبي تنازلا لا حد له ومسلسلا ضمن مفهوم «الواقعية السياسية»[٢٠].

ولسوف يظهر أن صعود أمين عام شعبوي على رأس حزب العدالة والتنمية الإسلامي ونجاحه في ترؤس أول حكومة (يناير ٢٠١٢) وليدة الدستور الجديد (١ يوليوز ٢٠١١)، دفع أوساطا متعددة، في الحزبين العتيدين الوريثين لتراث الحركة الوطنية الديمقراطية المغربية وفي الدولة، إلى تشجيع صعود أمينين عامين من نفس الصنف الشعبوي في كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، خلال مؤتمريهما، في النصف الثاني من سنة ٢٠١٢.

وبغض النظر عن الشعبوية لدى رئيس الحكومة وأمين عام الحزب الاسلامي المعتدل، فقد أظهر الحزب بوضوح، قدرته على تجديد مساطر فرز القيادات للمناصب الحزبية وللدوائر الانتخابية وللحقائب الحكومية. بحيث تجتمع قيادته وتختار وتتفق على المعايير بقرار جماعي. ثم تطبق عبر الشفافية الإعلامية من خلال التغطيات الصحفية ونشر مراحل التداول وكذا الترشحات ونتائج التصويت بالأرقام المحصل. كما أن متوسط عمر القيادة في الأمانة العامة والمكتب السياسي والمجلس الوطني وكتاب الفروع، أصغر منه في الأحزاب الأخرى المنافسة. مما يعني تطبيقه معايير الكفاءة والاستحقاق. وهذا لا ينفي دور الأمين العام في اختيار المقربين منه فكريا وسياسيا للأمانة العامة. وبالتالي تفوق حزب العدالة والتنمية من خلال هذه الميكانزمات على نتائج أفضل في قضية تجديد نخبه السياسية. فالعنصر التنظيمي هو النقطة المميزة الآنية له بين مختلف الأحزاب. وتمكنه من «التعويض» ولو جزئيا وآنيا عن ضعف الخبرة في التدبير الحكومي وعن ضبابية برنامجه السياسي الكفيل بالحد من طموحاته على المدى المتوسط.

٢. النخب النقابية

من المعروف أنه مقابل هيمنة المحامين على القيادات الحزبية، حصلت هيمنة أطر التربية والتعليم على مجمل القيادات النقابية القريبة من حزب الاستقلال (الاتحاد العام

للشغالين بالمغرب) والاتحاد الاشتراكي (الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل) وحزب العدالة والتنمية (الاتحاد الوطني للشغل). وكذلك الأطباء وأطر الصحة العمومية، بسبب اعتماد العمل النقابي في القطاع العام على تعبئة القطاعين المذكورين.

ومثل ما قيل عن تفوق حزب العدالة والتنمية في تجديد النخب الحزبية، فقد تجاوز الخط الأحمر المألوف لدى حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من حيث تطعيم القيادات النقابية للاتحاد الوطني للشغل الذي جعل منه الذراع النقابي للدفاع عن توجهاته وللضغط ولتمتين حضوره في الساحات النضالية.

وقد ساهم تغير قواعد العلاقة بين نقابة أرباب العمل (الاتحاد العام لمقاولات المغرب) والنقابات العمالية بعد حملة التطهير ضد المقاولين منتصف التسعينات في تغيير الأهداف الرئيسية للعمل النقابي من الطابع الصدامي والانخراط في تحالف معارض ضد الدولة في منتصف التسعينات عملت الولايات المتحدة على خلق حوار مع النقابات الأكثر معارضة (ك.د.ش)، فالتقى السفير الأمريكي بقيادة الكونفدرالية، قصد مراجعة الاستراتيجيا النقابية الموروثة عن فترة الحرب الباردة والتي كانت المدرسة الفرنسية الصدامية غالبة على التفكير النقابي في المغرب.

٣. بقي الجزء المتجدد أقلية

من الناحية الديمغرافية، ما زالت الطبقة السياسية والنقابية ممثلة للعهد السابق، ولو لو في جهة المعارضة التقليدية السابقة. بحيث تكون النتيجة هي مرور القيادات الحزبية والقيادات النقابية بما يتركه الزمن على الأفراد، من حيث العياء والخواء الفكري وتقلص عنصر التوقع المستقبلي الذي لا يمكن لأية قيادة أن تنجح دونه، الأمر الذي اوهن حماسة القيادة وهدر فرص تجديد نخبها. هذا هو الاتجاه السلبي العام للطبقة السياسية الحزبية والنقابية. ورغم ذلك، كتب الطاهر ابو الفرح بعد مرور مائة يوم على حكومة عبد الاله بنكيران وحزب العدالة والتنمية[٢١] أن الإقبال على الانخراط في الحزب أكبر من أي وقت مضى. وهذا هو الاستثناء، والذي شكل ٢٧ ٪ من النخب البرلمانية بعد

«الربيع العربي» في طبعته المغربية (انتخابات ٢٠١١/١١/٢٥). مما يترك الكتلة النخبوية الغالبة اليوم في مجلس النواب (الغرفة الأولى) بنسبة ٧٣٪.

وهكذا تمكنت الدولة، ولو عبر واجهات باسم التعددية، من الانفراد بالمبادرة السياسية، مسنودة بأغلبية قديمة استعادت المواقع البرلمانية بالنسبة المشار إليها. فمن حيث الهندسة الدستورية الجديدة لتوزيع السلطة، يعتبر البرلمان صاحب السلطة التشريعية بمفرده دون الملك. وهو أحد المبادئ الجديدة المتقدمة في دستور ما بعد «الربيع العربي». لكن المنتخبين في البرلمان الموجود إلى حدود ربيع ٢٠١٣ يتكون من منتخبين في أغلبهم من الطبقة السياسية القديمة في الغرفة الأولى وبحجم ثلثي حقائب الحكومة المنبثقة عنه، مقابل ثلث فقط لحزب رئيس الحكومة. ناهيكم عن استمرار وضع شاذ فيما يتعلق بالغرفة الثانية (مجلس المستشارين) من البرلمان والتي ما زالت قائمة وهي منتخبة في ظل الدستور السابق عن «الربيع العربي». مما يعني أن حزب رئيس الحكومة وإن كان بالمواصفات التنظيمية والديمغرافية المشار إليه أعلاه، ليس إلا رهينة وواجهة متقدمة، تخفي استمرار الطبقة السياسية القديمة في القبض على زمام المؤسسات. ولما كانت وما زالت القضية الوطنية الترابية (اي وحدة التراب الوطني) غير محلولة ومن اختصاص الملك بموجب الدستور الجديد، من حيث كونها ضمن الاستراتيجيات التي يختص بالنظر فيها مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك، فمن حيث الموضوع السياسي يبقى للملك واقع التفوق المزدوج، من حيث القوة العددية للطبقة السياسية التي باتت منذ زمن مضى خاضعة لسياساته بلا قيد ولا شرط، ومن حيث استمرار القضايا الاستراتيجية المزمنة والتي تبقى أولوية الأولويات، أي من اختصاص الملك. من هنا يصبح الدستور الحالي بكل عناصره المتقدمة محاطا بعناصر سياسية ومادية تحول دون تطبيقه تطبيقا ديمقراطيا.

ولأن فقدان المبادرة السياسية وتقلص عنصر التوقع المستقبلي يضعفان الفاعل السياسي، فقد بلغ ضعف القيادات الحزبية في العشرية السابقة (١٩٩٨–٢٠١٠) حد التحول إلى جزء من ميزان القوى القائم يدل القدرة على التأثير فيه وزعزعته لصالح الطبقات المتضررة منه. وقد أصبحت الدولة المغربية بذلك رابحة داخليا وخارجيا.

ورغم فشل السياسات العمومية في الاقتصاد وفي التنمية السياسية والتنمية البشرية، أصبحت أصابع الاتهام توجه أكثر للقيادات الحزبية، لأنها لم تعد قادرة على موقف مغاير للدولة، سوى الدفاع عن السياسات العمومية نفسها، خصوصا ما عرف الإصلاحات الماكرو اقتصادية ونتائجها السلبية على التشغيل والتعليم والصحة.

ولم تستطع الطبقة السياسية أن تنفصل عن استراتيجية الدولة[٢٢] في أي من عناصرها الثلاثة: –الحرب على الإرهاب كاستراتيجية سياسية عالمية بزعامة أمريكا، – الإصلاحات الماكرو اقتصادية كاستراتيجيا اقتصادية برعاية البنك الدولي ومن خلاله أمريكا والغرب.– أهداف الألفية وبندها الأساسي التنمية البشرية كسياسة ترقيعية لواقع التفقير والتهميش والإقصاء، برعاية الأمم المتحدة وبرنامجها الخاص بالتنمية[٢٣].

إن الجهد الجهيد الذي بذلته الدولة في سبيل العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، إنما كان يرمي إلى ربط الدبلوماسية المغربية ومن ورائها السياسات العمومية بالأجندة الدولية التي يتحكم الغرب الرأسمالي في إقرارها.

أما واقع السياسة في السلطة والاقتصاد والديمغرافيا فلم يتعد الحفاظ على الماكينة الاستقطابية للدولة؛ فنشأ عن ذلك اقتصاد الريع المغلق والديمقراطية المعلّبة أي المعروفة نتائجها الانتخابية سلفا، وكذلك تدمير قطاعات الشغل والتعليم والصحة باسم تقليص نسبة الأجور ضمن النفقات العمومية للدولة.

إن اصطفاف الطبقة السياسية وراء الدولة في هذا التوجه العام حفر هوة بين المجتمع والطبقة السياسية. وأصبح من انتظارات المجتمع المأمول تحقيقها عبر الإصلاحات التي جرت في أجواء «الربيع العربي» هو تغيير الجيل القيادي في الطبقة السياسية.

لذلك ارتبط شعار إسقاط الفساد الاقتصادي بشعار إسقاط الاستبداد والذي كان يعني لدى الرأي العام المغربي إسقاط القيادات الحزبية والبيروقراطية الإدارية، وليس إسقاط النظام الملكي.

غير أن رفع شعار تحويل الملكية التنفيذية المقررة في الدساتير المغربية إلى «ملكية برلمانية «بقدر ما كان واضحا من حيث الهدف، أي عزل الطبقة السياسية الفاسدة

والمختبئة وراء الدفاع عن الملكية، بقدر ما دفع الملك إلى الحذر من الشعار وبالتالي خسرت حركة الاحتجاج –من حيث لم تحتسب سياسيا– فرصة التحالف مع الملك ضد الطبقة السياسية الفاسدة، في الوقت الذي بقيت ضعيفة بسبب هيمنة التيارات الدينية واليسارية، الموجودة خارج النظام. وهو مما وفر للطبقة السياسية النافذة وفق نظام الريع في السلطة والاقتصاد، فرص البقاء بعد «الربيع العربي» رغبة من النظام في تقليص عوامل تجذير الحركة الاحتجاجية.

وقد قلت فرص تغيير الطبقة السياسية الفاسدة، بسبب انفصال الحركة الاحتجاجية الاجتماعية عن الحركة الاحتجاجية السياسية، حركة ٢٠ فبراير. فكانت الحركة الاجتماعية ظاهرة عبر تظاهرات منفصلة في التوقيت الأسبوعي عن الحركة الاحتجاجية السياسية. فلقد اقتصرت التظاهرات ذات المطالب الاجتماعية على العاصمة وحدها تقريبا، أيام الخميس والجمعة طيلة سنة ٢٠١١.

وقد زادت السلطة من الفصل بين الحركتين باعتمادها أسلوب تعامل بوليسي مختلف من واحدة إلى أخرى، بحيث نالت الحركة الاحتجاجية ذات المطالب الاجتماعية قدرا أكبر من القمع، باعتبارها الرافد الاحتياطي في المستقبل للحركة الاحتجاجية السياسية. كما تعاملت السلطة بعنف أكبر مع التنسيقيات العاملة ضمن حركة الاحتجاج السياسية (حركة ٢٠فبراير) في بعض المناطق البعيدة عن أعين مراسلي الصحافة الدولية: مثلما جرى في الحسيمة وخريبكة وأسفي وبني ملال.

إن العملية الإصلاحية في المغرب، في ظروف «الربيع العربي»، جرت بعيدا عن التيارات الجذرية (اليسارية والإسلامية) المهيمنة على حركة ٢٠ فبراير. فهذه الأخيرة ظلت خارج المؤسسات، إذ قاطعت لجنة تعديل الدستور، وقاطعت الاستفتاء على الدستور وقاطعت الانتخابات التشريعية، ولم تتمكن بالتالي من مزاحمة الطبقة السياسية التقليدية على خشبة لعبة المؤسسات.

هذا الأمر أعطى الدولة ذريعة لمباشرة عملية الإصلاح بمعية القيادات السياسية التقليدية. وهو ما أضعف الحزب الأصولي المعتدل الذي ربح الرتبة الأولى في الانتخابات دون أن يتمكن من الحصول على أغلبية مطلقة، فتحالف مع أحزاب يزيد عمرها عن

نصف قرن، أي أحزاب جاءت من مرحلة الحرب الباردة وهرمت قياداتها وانعدمت أفكارها السياسية وانتفى دورها في زعزعة ميزان القوى.

لذلك، لم يربح المغرب من «الربيع العربي» تجديد الطبقة السياسية، وبالتالي لم تتغير الخريطة السياسية في مجملها التنظيمي ولا في طبيعة برنامجها الاقتصادي. إذ لم يوجد في الساحة الاحتجاجية طرف ينافس الحزب الديني المعتدل الصاعد (حزب العدالة والتنمية)، وبالتالي لم يرافق النقاش السياسي حول المؤسسات نقاشٌ حول ميزان القوى الاقتصادي، إلا في حدود النقد لما هو سائد، على طريقة نقاش الانتليجنسيا المفرنسة، القريبة من الاتحاد الاشتراكي، والمهمشة في أوساطه الانتخابية والسياسية والتنظيمية، داخل مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد.

رغم ذلك، وبفضل «الربيع العربي» أصبح الموقف لدى الطبقة السياسية من المؤسسة الملكية يتجه في الغالب نحو القبول بمبدأ العمل من اجل إحلال «الملكية البرلمانية» بدل «الملكية التنفيذية» في ظل ميزان القوى الحالي. لكن النقاش السياسي بهذا الصدد مازال محصورا في ثلاث دوائر منفصلة عن بعضها: دائرة ميزان القوى القائم حيث الدفاع عن الملكية، وهي دائرة المستفيدين من ريع السلطة والاقتصاد؛ وهناك دائرتان تقولان بالملكية البرلمانية: أولاهما معتدلة حيث موقف الاتحاد الاشتراكي الذي يدعو إلى الاستفادة من ايجابيات دستور ٢٠١١ لإحلال الملكية البرلمانية عبر مراكمة الثقة. والثانية دائرة الموقف الداعي إلى «الملكية البرلمانية هنا والآن» وهي التيارات اليسارية والإسلامية، الأقلّ تأثيرا من الاتحاد الاشتراكي.

لكن المواقف السياسية والعملية قلصت إمكانيات التعاون والتفاعل بين جناحي الملكية البرلمانية. إذ عانى الاتحاد الاشتراكي من الترهل التنظيمي والقيادي فلم يجدد نخبه، وعانت التيارات اليسارية والإسلامية المعنية بالملكية البرلمانية هنا والآن من مواقفها المغلقة المرتهنة لمواقف حلفائها العدميين والأصوليين.

كل هذه القضايا البرنامجية والمنهجية تعني أن الطبقة السياسية بكل أطرافها الأساسيين وأطيافها الهامشيين مازال سقفها النظري وثقافتها السياسية محافظين بأكثر من معنى، ومازالت بعيدة عن مكتسبات العصر في التفكير والفهم والتعبير والتفسير.

الجزء الثالث: التحول الديمقراطي والاصطفافات التالية

أولا: التحول الديمقراطي وحدوده:

١. مفهوم التحول الديمقراطي

إن الحالة المغربية تشابه الحالتين اللبنانية والأردنية، وربما السودانية أيضا، من حيث تجذر التعددية الحزبية منذ حصول المغرب على الاستقلال. فلم يسبق للمغرب أن أقر نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية. ومن هذه الزاوية، تتوفر الحالة المغربية على مسالك وطيدة نحو التقاليد الليبرالية والتعددية الفكرية. فحتى الحظر الذي طال الحزب الشيوعي المغربي بداية الاستقلال لم يكن بسبب ضيق في المناخ الفكري للدولة. فقد ورث المغرب عن الحماية الاستعمارية الفرنسية عقلية التسامح مع الأفكار المغايرة للتدين. وحدها ظروف ١٩٥٩، دوليا وإقليميا وداخليا فرضت احتراز الدولة تجاه التيار الشيوعي في الخريطة الحزبية للبلاد آنئذ.

لكن الشرعية التاريخية والدينية والسياسية للمؤسسة الملكية تثقل سقف النظام السياسي، ولا تترك للتمثيلية الشعبية بالصيغة الحزبية سوى هامش ضيق، يزيد ضيقه عندما نجد الأحزاب السياسية عاجزة عن تطبيق الديمقراطية الداخلية وخاسرة رهان صناعة النخب أمام نجاح المؤسسة الملكية والدولة.

فالتحول الديمقراطي في ظرفية «الربيع العربي» هو ذاك الميكانزم/التحول، الذي من شأنه أن يبث في المجتمع بذور دمقرطة الفرد والجماعة لتصبح الديمقراطية آلية مركزية لصناعة القوة السياسية لدى الفاعل السياسي وبالتالي آلية لتغيير ميزان القوى بين التكتلات السياسية الطامحة إلى السلطة.

أخذا بالاعتبار الحيثيات المذكورة أعلاه، يقتضي بحث التحول الديمقراطي طرح التساؤل التالي: هل تغيرت قواعد اللعبة السياسية في المغرب نتيجة ظرفية «الربيع العربي»؟ هل انتقلت نقطة الارتكاز في العملية السياسية من محور المؤسسة الملكية إلى ساحة التنافس بين الأحزاب السياسية؟ هل أصبح مصدر السلطة والسياسات العمومية

صندوق الاقتراع وشرعية الانتخابات أم مازالت المؤسسة الملكية تدير العملية السياسية برمتها؟

للجواب عن هذه الأسئلة، يقتضي بحث رزنامة المطالب السياسية التي رفعت من طرف حركة التغيير الناشئة بفعل ظرفية «الربيع العربي» أي حركة ٢٠ فبراير، وبحث القوى التي التفت حول تلك المطالب، ثم بحث الاصطفافات والتحالفات السياسية، ثم بحث درجة تغيير ميزان القوى وما يبدو على السطح من حركية وسط الطبقة السياسية. وبالتالي، الإجابة بوضوح عن سؤال: من هي القوة السياسية الرئيسية التي تمسك بزمام المبادرة ما بعد «الربيع العربي»مقارنة بتلك التي كانت تمسك بزمام المبادرة ما قبل «الربيع العربي»؟

٢. شعار التحول الديمقراطي

إن قياس درجة التحول الذي أنتجته ظرفية «الربيع العربي»في المغرب يقتضي الرجوع إلى سُلّم الشعارات الأساسية التي رفعتها حركة ٢٠ فبراير كما يلي:

- من اجل الملكية البرلمانية
- إسقاط الفساد والاستبداد
- حل البرلمان والحكومة
- تغيير الدستور بما يثبّت أسس الملكية البرلمانية.

لو تساءلنا عن شواهد أو دلائل شكلية وميدانية على انتقال «الربيع العربي» فعلا من الساحات العربية الأخرى إلى الساحة المغربية كفعل سياسي أفرز فاعلين سياسيين جددا من صلبه وبالتالي أثر على الحياة السياسية المغربية، سنجد عناصر عينية مادية للإجابة.

فقد نشأت المبادرة السياسية لخلق حركة ٢٠ فبراير من طرف الشباب وعبر الشبكات الاجتماعية في الانترنيت، وانتقلت إلى مقرات الجمعيات الحقوقية والأحزاب اليسارية الصغيرة. ولم تكرر هذه الحركة طرق المناورة السابقة بالتفاوض مع السلطات، بل نزلت رأسا إلى الساحات العمومية في اليوم المحدد:٢٠ فراير٢٠١١.

وبالتالي خلقت ظرفية «الربيع العربي» مولودا سياسيا شرعيا من صلبها الشبابي، انعكاسا لمعجزة سيدي بوزيد وميدان التحرير بالقاهرة، واستلهاما لروح البوعزيزي ولشهداء موقعة الجمل.

النتيجة السياسية المباشرة لهذه الولادة الجديدة والجدية هي أخذ الدولة مولد الحركة مأخذ الجد، مما أدى إلى ظهور روح جديدة في الحياة السياسية بين المغاربة في الشارع العام وفي الحديث بين مختلف الأوساط المؤسساتية. وهذه هي النتيجة السياسية الثانية والملمح الثاني من ظلال «الربيع العربي» على الحياة السياسية داخل المغرب. النتيجة السياسية الثالثة الناشئة عن ميلاد حركة ٢٠ فبراير هي انتقال أفق الانتظار السياسي نحو توقيت المظاهرات أيام الآحاد وتتبع منحى المشاركة الجماهيرية في الحركة الوليدة، وبالتالي تبدل الأجندة السياسية في الزمن/الأمد المباشر. النتيجة السياسية الرابعة هي تداول الشعارات الأربعة المذكورة أعلاه على الألسنة بين عموم الجمهور، بحيث لم يعد ذكر عبارة المطالبة بكون «الملك يسود ولا يحكم» مصدر خوف في الحديث بين الناس وسط العائلات وفي المقاهي وفي النقاشات في مختلف الأماكن. فقد أخذ الناس يتداولون نلك الشعارات، مما أظهر الاتفاق الضمني على مطالب حركة ٢٠ فبراير بضرورة إقرار الملكية البرلمانية، وبالتالي تفهموا واقعية مطلب حل البرلمان والحكومة، مما يقتضي تغيير الدستور، وفهموا أن الحركة الوليدة جاءت أداة للضغط على الدولة لتذهب في اتجاه تحقيق المطالب والشعارات الأربعة. والمضمون السياسي الذي فتح الباب ليتفهم الناس واقعية الحركة هو أنها لم تمس النظام السياسي الملكي ولم تدع إلى إسقاط الملكية في المغرب، خصوصا بالنظر إلى سمعة الملك لدى الرأي العام. من هذا كله، يمكن اعتبار النتيجة السياسية الخامسة «للربيع العربي» داخل المغرب، هي تحول دور المؤسسة الملكية كفاعل سياسي، من الفاعل الذي يعتمد على القداسة والصرامة الأمنية تجاه أي نوع من تداول السلطة في الساحة العمومية، إلى الفاعل السياسي عبر السياسة نفسها، المعتمدة على النقاش العمومي. ولو أن هذا التحول ناشئ عن التكيف الظرفي مع زخم «الربيع العربي» وليس تحولا نوعيا ثابتا في الحياة السياسية المقبلة.

٣. دهاء الملك وسرعة التجاوب

لقد عمل الملك طيلة العشرية السابقة (١٩٩٩–٢٠١٠)على خلق رأي عام شعبي متضامن حول خطابه السياسي، وعبر مبادرات تستجيب للحركات الاجتماعية السياسية الموروثة عن فترة والده:

- الحركة الامازيغية
- الحركة النسائية
- الحركة الحقوقية ومسيرة العدالة الانتقالية
- الحركة الدينية كفاعل سياسي جديد.

وهذا السياق الممتد في الزمن جعل الطبقة السياسية تعترف للملك بأنه صاحب ترسانة من الإصلاحات أنجزت طيلة العشرية الأولى من حكمه ووافقت العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

- هذا في الوقت الذي عملت الدولة على ملاءمة السياسة الداخلية مع الأجندة الدولية، في محاورها الثلاثة:
- الحرب على الإرهاب، وما رافقها من إصدار القانون الشهير[٢٤].
- الإصلاحات الماكرو اقتصادية كما يدعو إلى ذلك البنك الدولي لملاءمة الاقتصاد المغربي مع شركائه في العالم: الاتحاد الأوربي[٢٥] والولايات المتحدة[٢٦].
- أهداف الألفية وصيغها الاجتماعية في السياسات العمومية، مثل مقتضيات التنمية البشرية ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء وإجراءات التمكين للفئات والمناطق المتضررة.

العنصر الثالث من دهاء الملك هو عنصر إدارة بيروقراطية الدولة. فقد عمل على تغيير القيادات العسكرية وقيادات الشرطة، كما عمل على تحديث قوة عمومية كانت مهمشة تسمى قوة المخزن المتنقل، وعمل على تجديد هياكل ووسائل قوة الوقاية المدنية. وهذه القوى الأربع هي الذراع الضارب للدولة والجاهز للحفاظ على النظام والاستقرار والأمن.

وقد تمكن من التوفر على درجة عالية من الدهاء، بناء على التحصيل العلمي الأكاديمي في عهد والده، ثم من خلال مقاربته القضايا السياسية للدولة ولو بالتدرج

وعلى مسافة إنما بانتظام في عهد والده. وبناء على كونه أيضا قد عانى وهو ولي للعهد من تسلط وزير الداخلية الأسبق على عهد والده: إدريس البصري، مما وفر لديه صورة واضحة عن الجبروت الذي يخيف الناس من السياسة ومن المشاركة ودور البيروقراطية في إبعاد الإدارة عن هموم ومصالح الناس.

كما ورثت الإدارة المغربية، منذ عهد الحسن الثاني التنسيق مع الإدارات الغربية في ميادين التحديث وتجديد الأساليب والوسائل، بما في ذلك صناعة الصورة النمطية لدى الجمهور عن رموز الدولة.

هذه الجوانب التي تلخص دور الملك في الحياة السياسية للدولة والمجتمع، وفرت لديه ذكاء استباقيا يمكنه من تحديد التوقيت المناسب للمبادرة السياسية.

وعندما انتقلت أجواء «الربيع العربي» من خارج الحدود إلى صلب الحياة السياسية المغربية، كان الملك جاهزا لاتخاذ الموقف المناسب. هذا مع العلم أن رصيد المعرفة لدى المغاربة بالملكيات الأوروبية والملكيات العربية، جعلهم يقارنون بين ما ترد به الدولة الأوربية على الفاعلين السياسيين وبين القمع الشرس الذي ترد به الأنظمة العربية. ولأن السياسة هي فن الممكن، فقد عرف الملك كيف يرد على حركة الاحتجاجات بأسلوب مختلف عما ردت به السلطات في تونس وفي مصر على الحركات الاحتجاجية هناك.

وقد لاحظ المؤرخ بنجمان ستورا أن الجوهري في موقف الملك عندما رتب أفكاره في خطاب ٩ مارس هو أنه انتبه إلى مطالب الحركة الاحتجاجية أكثر من خوفه من حجمها الكمي أو امتدادها على الأطراف الجغرافية للمغرب، بحيث تمكن الملك من الاستجابة لمطالب الحركة من حيث العمل على صياغة دستور جديد، يمكن من إعادة ترتيب الاختصاصات لصالح الحكومة والبرلمان والقضاء.

أما قدرة الملك على خلق المبادرة الملائمة في الخطاب السياسي، ثم جدولة الإصلاح المؤسساتي، ثم تنزيل الدستور إلى الأرض وتشكيل السلطات الجديدة وفقا لما تنتجه الانتخابات السابقة لأوانها...فلأنه يمتلك كادرات بشرية من خيرة الخبرات، ويتوفر على الجرأة السياسية للاستجابة للمطالب بما لا يصيب المغرب بخلل مع التوازنات الخارجية المطلوبة منه، كما أنه يعير الزمن ما يكفي من الأهمية بما يسهّل عليه التحكم

في وتيرة المبادرة السياسية. هذا يعني في الخلاصة أن الملك أظهر القدرة على التجاوب مع التحولات السياسية بمرونة، مما ترك مسؤولية النتيجة النهائية لدرجة الإصلاح على الفاعلين الآخرين[٢٧].

ثانيا: الاصطفافات والتحالفات الحالية

١. بالنظر إلى المعيار السابق عن التناوب التوافقي الأول، كانت الخريطة الحزبية الرسمية في المغرب تنقسم إلى قسمين: من جهة أحزاب الحركة الوطنية الديمقراطية التي خرجت من صلب حزب الاستقلال (على رأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) وكذا الحزب الحالي حزب التقدم والاشتراكية وريث الحزب الشيوعي المغربي، والتي شكلت حصن المعارضة في أغلب الفترات من مرحلة الحسن الثاني على رأس الدولة. ومن جهة ثانية الأحزاب المنعوتة سابقا «الإدارية» كونها خرجت من جبة النظام لملء المؤسسات في ظل اليد الحديدية للنظام بقيادة الحسن الثاني سابقا (١٩٦١–١٩٩٩)، والتي استعملها الملك الراحل لملء المؤسسات المنتخبة التي لم تكن المعارضة السابقة تعترف بشرعيتها. بحيث كان نعت التزوير يلصق بمجمل الانتخابات التي جرت في عهد الحسن، ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٣. خصوصا بعدما شكل حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي الكتلة الوطنية التي قاطعت الانتخابات والاستفتاءات (١٩٧٠ و١٩٧٢) وكذا الاحزاب المذكورة والتي شاركت منفردة في الانتخابات (١٩٧٦–١٩٨٩) وبعد تشكيل الكتلة الديمقراطية (١٩٩٢).

٢. لكن خبر مرض الملك السابق سنة ١٩٩٦، دفع الدولة والمعارضة السابقة إلى التوافق حول الدستور السابق (١٩٩٦) وحول الانتخابات الموالية (١٩٩٧) مما أفضى إلى تشكيل حكومة الانتقال التوافقي (١٩٩٨). والتي بموجبها اعترف زعيم اليسار، الذي ترأس الحكومة، بالأحزاب الادارية المحسوبة على الدولة. وبمجرد ما أصبح محمد السادس ملكا، أصبح الحزب الاسلامي المعتدل حزب العدالة والتنمية في أول انتخابات تشريعية في عهد الملك الحالي (٢٠٠٢)، حزبا ثالثا بين الأحزاب الخمسة الكبرى الممثلة في البرلمان. ساعتها انقلبت الاصطفافات وارتبكت أحزاب الكتلة الديمقراطية. مما فتح

باب الفرصة الذهبية للملك، لينقلب على الاتحاد الاشتراكي الذي قاد الحكومة أثناء انتقال العرش (١٩٩٩)، فعين أحد التكنوقراط (ادريس جطو) وزيرا أولا.

٣. كانت العشرية الأولى من الألفية الثالثة مطابقة للعشرية الأولى من حكم محمد السادس على رأس النظام السياسي المغربي. وقد ورث عن أبيه سياسة تدبير الهندسة الحزبية في الحقل السياسي المغربي. كما وجد نفسه في ريعان العطاء والممارسة، مقارنة مع زعماء طاعنين في العمر، استنفذوا القدرة على التفكير والتوجيه والتأطير. مقابل التحدي الصاعد جهة الحركات الدينية المهيمنة على الصعيد المغربي والمغاربي والمشرقي. وبعدما تأكد عجز الأحزاب السياسية عن توسيع نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات، اعتبر الثلثين من الدائرة الحزبية (بتياريها الليبيرالي واليساري) لا تضمن مستقبل التوازن الاستراتيجي تجاه الثلث الصاعد ضمن الدائرة المذكورة والمملوء من طرف الفيض الأصولي الذي تطفو موجاته وتياراته من جانب.

مما جعل النموذج التونسي والمصري يغريان الأوساط النافذة في الدولة المغربية بمحاولة استنساخ التجربة في البلدين. بحيث استقال كاتب الدولة في الداخلية (صديق الملك في الدراسة فؤاد عالي الهمة) ونزل للمشاركة في الانتخابات التشريعية فحصد المقاعد الثلاثة بمفرده في الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها بمسقط رأسه (قرب مدينة مراكش). وفور ذلك، بدأ الحديث عن «جمعية لكل الديمقراطيين». ولم تمر سنة على الانتخابات حتى اشتعلت فورة «الترحال» البرلمان والتحق به حوالي ٩٠ نائبا برلمانيا، وذلك تحت إسم «حزب الأصالة والمعاصرة». ثم حصد ترتيبا مميزا في الانتخابات البلدية والقروية (٢٠٠٩). فأصبح هذا «الوافد الجديد» على الساحة الحزبية صانعا للحديث السياسي وقوة دافعة للتحالفات ولاستصدار المواقف السياسية من هنا وهناك. علما أن برنامجه السياسي، في ظل حديث الرأي العام عن كونه حزبا للملك، استند على مواجهة صعود الإسلاميين. وقد وجد الرأي العام الوطني نفسه بعد هذا التحول منجرّاً إلى سجال بين «حزب الأصالة والمعاصرة» من جهة وبين حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي من جهة ثانية. بل ساهم حزب الاستقلال بين الفينة والأخرى إلى التنديد بالأساليب المتبعة من طرف الحزب الجديد لاكتساح البرلمانيين ورؤساء الجماعات المحلية المنتخبة.

ومنذ ظهوره سنة ٢٠٠٨ وإلى حدود انطلاق حركة ٢٠ فبراير، ظل حزب الملك، حزب الأصالة والمعاصرة الفاعل الحزبي المحوري في الساحة.

٤. آخر اصطفاف حزبي موجود على الساحة السياسية الحزبية في المغرب، يجعل من حزب العدالة والتنمية الفاعل غير المشكوك في احتفاظه برصيده الانتخابي رغم مرور ما يقارب سنة ونصف من تحمله المسؤولية الحكومية. فرغم انخفاض معدل مشاركة الناخبين في الانتخابات الجزئية في الدوائر التي صدر بصددها قرار المجلس الدستور بالطعن في مجريات الانتخابات بها، فقد تمكن من حصد أعلى الأصوات مقارنة مع المعارضة بجناحيها الليبيرالي واليساري على حد سواء.

ولو أن السجال الإعلامي والحزبي وفّر إلى الآن صورة إجمالية سلبية عن دور حزب العدالة والتنمية في مستويات تفعيل الدستور الحديد وفي خضوعه الطوعي والعاجز معا لإرادة الملك ولو ضد المقتضيات الدستورية الجديدة وكذا في غياب استراتيجية اقتصادية مغايرة. كما تتهمه الحركات الليبيرالية واليسارية بالعمل على التراجع عن المكتسبات الحقوقية لفائدة النساء والحريات الفردية عموما. مما سيدفع الناخبين في المستقبل إلى المزيد من الابتعاد عن صناديق الاقتراع. اللهم إذا لعبت المجموعات السلفية الجديدة وكذا جماعة العدل والإحسان (بعد وفاة مرشدها مؤسسها) لعبة الانتخابات مستقبلا.

بحيث يظهر في الأفق عجز الحزب الديني المعتدل –بمفرده– عن صنع تحول نوعي في الحياة السياسية بالمغرب.

الخلاصات: هل دخل المغرب مرحلة تأسيسية جديدة؟

١. **تدبير المواجهة:** سادت النقاشات حول من شارك بفعالية في تنظيم وتأطير الاحتجاجات في تونس. هل الفقراء المعدمون أمثال البوعزيزي؟ أم الطبقة المتوسطة سواء المندمجة في المهن والوظائف، أومشاتلها من الشباب المعطل الميسور عائليا والنساء المناضلات من أجل المساواة؟ وإذا كان الجواب هو تكامل دور المعدمين

(كحطب للتاريخ كما يقال) مع فئات الطبقة المتوسطة، فهو يعني فترة النضال الاحتجاجي السلمي في الساحات والشوارع في مختلف المناطق. أما استكمال مهام شل دور القوات العمومية للنظام السابق بمهام بناء السلطة الجديدة عبر الانتخابات، فقد استنتج المراقبون جميعا، أن الفترة المديدة التي عمل النظام العربي، في كل بلد على حدة، على تجفيف عناصر المعارضة من مؤسسات المجتمعين المدني والسياسي، فقد تحولت المساجد إلى مقرات دائمة ويومية للقوى المحافظة. مما حوّل المصلين المسالمين غير المنشغلين بالسياسة قبل الثورة وخلالها، إلى كتلة ناخبة مستفيدة ومفيدة في العملية الانتخابية، لفائدة القوى الاسلامية. وبالتالي سقطت ثمار الثورة بسهولة في سلال الحركات الاسلامية. وهذا الانتقال الفرعي من قوى الثورة إلى القوى الدينية وإن كانت أقلية أو غائبة عند انطلاق الثورة، يحسم الاتجاه الغالب على وجه الانتقال السياسي الأصلي من النظام السابق إلى النظام الجديد. خصوصا وقد أصبح المرمى النهائي لكل تغيير (منذ سقوط النموذج الشيوعي والماوي) هو صندوق الاقتراع.

في الحالة المغربية، وبناء على الخلاصة الأولى السابقة، ولأن الدولة تبني استراتيجية مواجهة كل طارئ على ما تتوفر منه من معطيات الرأي العام الداخلي بناء على تتبعه مجريات الأمور في المحيط العربي ومن مواقف الغرب، فمراكز القرار فيها، تنطلق من معدل القبول والرفض، وكذا من التيارات الأساسية التي اخترقت المجتمع بعد «الربيع العربي» (الشباب في الاحتجاجات والأحزاب الدينية في الانتخابات). وبذلك تمكنت من استباق التيارين: تيار الشباب عبر خطاب الملك في **٩** مارس **٢٠١١** وتيار الأحزاب الدينية عبر تهيئة الانتخابات بما يستجيب لصعود حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في **٢٥** نونبر **٢٠١١**. وفي الحالتين، تمكنت الدولة من امتصاص القوة الاحتجاجية في البداية والقوة الانتخابية في المرحلة الثانية.

٢. الفصل الاستراتيجي بين ظرفية «الربيع العربي» وبين السياق المغربي الخاص:

أظهرت الحالة المغربية أن الدولة التي عرفت انتقال العرش قبل إحدى عشرة سنة (**١٩٩٩**) من ظرفية «الربيع العربي»، راكمت منجزات جزئية إصلاحية في أربعة

قطاعات: مقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية وامتداده في التنظيم الإداري للدولة تحت شعار: مشروع الجهوية الموسعة وإن لم ينجز إلى حدود انطفاء جذوة ٢٠ فبراير طيلة سنة ٢٠١٢ وبداية سنة ٢٠١٣. وكذا تراجع الحركة الأمازيغية بعد دسترة مطالبها المبدئية في ديباجة دستور ٢٠١١، وتراجع الحركة النسائية منذ صدور قانون مدونة الأسرة والعمل بتقاسم المسؤولية بين الزوجين، ولو أن المحاكم ما زالت حجر عثرة أمام التطبيق الفعلي للكثير من المكتسبات القانونية لفائدة النساء في المغرب، وبعد التنصيص الدستوري على مبادئ المساواة والمناصفة. وأخيرا تبوؤ الحزب الاسلامي المعتدل مسؤولية رئاسة الحكومة، مما نزع فتيل المعارضة الإسلامية الشرسة ضد النظام، خصوصا بعد انشغال جماعة العدل والإحسان بترتيب بيتها الداخلي بعد وفاة شيخها المرشد والمؤسس في دجنبر ٢٠١٢.

كانت الدولة، إذن، قد وفرت لنفسها قبل قدوم «الربيع العربي»، تجديد الشرعية السياسية بين الشرائح المجتمعية الفاعلة. وبالتالي سهل عليها الفصل الاستراتيجي بين الحركة الشبابية الاحتجاجية كوجه نضالي جديد وبين الفئات الشعبية الواسعة. ولم تتمكن حركة ٢٠ فبراير بالتالي من التحول إلى انتفاضة شعبية حقيقية مثل ما جرى في تونس ومصر. ولم يتولد ذاك «الوضع الثوري» المنتظر من حركة ٢٠ فبراير، بل وجدت نفسها داخل فئات الشباب المعطل حامل الشهادات، خصما عنيدا يميز نفسه، بكونه حركة اجتماعية مطلبية وليس حركة سياسية. كما شجعت الباعة المتجولين على نشر بضاعتهم في الساحات المعدة للتظاهر الاسبوعي.

٣. **مكامن الضعف الاستراتيجي داخل حركة التغيير المغربية:** بعد مرور سنة على ميلاد حركة ٢٠ فبراير، أصبح كتاب الرأي في الصحافة المغربية يميزون بين حركة ٢٠ فبراير الأصلية، كوليد مباشر وشرعي لـ «لربيع العربي»، وبين حركة ٢٠ فبراير التالية. وهي الحركة التي خضعت لتأثير المواقف والاستراتيجيات السياسية المعارضة من خارج النظام، والتي طال وجودها في الساحة المغربية بشعارات تدعو إلى إحلال النظام الجمهوري بدل النظام الملكي. مثل منظمة النهج الديمقراطي الماركسية اللينينية وجماعة العدل والإحسان الاسلامية.

فالحركة الأصلية مكونة من الشباب غير المنتمي للأحزاب، رغم ذلك، طرحت شعارات سياسية جذرية من داخل النظام الملكي، داعية إلى إسقاط ثنائي الفساد الاقتصادي الاداري وراعيه الاستبداد السياسي المجسد في الملكية التنفيذية. مما جعلها ترفع شعار تحويل النظام إلى ملكية برلمانية (دستورية بالصيغة المتداولة في الشرق الأوسط)، وبموجبه الدعوة إلى إسقاط الدستور وإحلال محله دستورا يقنن وضع الملكية البرلمانية حيث الملك يسود ولا يحكم. بينما اتجهت التيارات اليسارية والدينية المذكورة في الفقرة السابقة إلى رفع شعارات إسقاط النظام. مما نتج عنه استنكاف الفئات الشعبية عن المشاركة في الشهور الموالية، وسهل على السلطات دفع شكل من «البلطجية» و«الفلول» لاستنكار الدعوة إلى تغيير النظام ورفع شعارات مساندة الملك. ثم سرعان ما انسحبت جماعة العدل والاحسان من الحركة بعيد نجاح الحزب الاسلامي المعتدل في الحصول على المرتبة الأولى في الانتخابات. وتكلفت قوات الشرطة بالباقي هنا وهناك. لنجد أنفسنا اليوم أمام التساؤل المحزن: هل ماتت حركة ٢٠ فبراير، في أجواء الذكرى الثانية لتأسيسها: ٢٠ فبراير ٢٠١٣؟

٤. «**معضلة الملك**»: هذه الأطروحة للفيلسوف الامريكي السموأل هنتنغتون. ومفادها أن البلدان الملكية في البلدان العربية تتلخص في أن «أي إصلاح قد يثير المطالب بتغيير أكثر راديكالية، يقود في النهاية إلى رحيل الملك». هذا ما يفسر الوجه السلبي للدهاء السياسي للملك في المغرب، والذي يتجلى في التناقض داخل دستور ٢٠١١، من حيث الكرم الحاتمي في الديباجة والباب الأول الخاص بالحقوق، وكذا إزالة مواصفة تقديس شخص الملك وحصر التشريع في البرلمان؛ في الوقت الذي احتفظ مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك بالنظر في كل القضايا الاستراتيجية، سواء في السياسة المالية (القانون المالي السنوي) أو الاقتصادية التي رسمها فريق مستشاري الملك (بمعية مكاتب دراسات أجنبية) قبل «الربيع العربي» عبر شعار الأوراش الكبرى والمتجلية فيما يسمى بـ«المغرب الأخضر» و«المغرب الأزرق» و«الإقلاع الصناعي» و«مشروع الطاقات المتجددة». هذا التناقض لا يوجد داخل النص الدستوري فقط، بل ما زالت الغرفة الثانية من البرلمان والتي جرى انتخابها قبل الدستور الحالي (٢٠١١) قائمة

ومشتغلة، بحيث صوتت على قانون المالية للحكومة الحالية التي جاءت بعد تطبيق الدستور الجديد. كما أن امتداد العمل بالدستور الجديد في الحياة السياسية والإدارية لا يتم احترامه. فقد سجل بعض أعضاء لجنة تعديل مشروع الدستور أن الصياغة النهائية التي قدموها للملك ليست هي تلك التي قدمت للاستفتاء بحذافيرها. بل تم استبدال صياغة بعض الجمل في النسخة الصادرة بالجريدة الرسمية لم تكن في النسخة التي قدمت للاستفتاء.

٥. **ميزان القوى لم يتغير**: تمارس الدولة المغربية اليوم تدبير الحياة السياسية وفق منطق ميزان القوى الفعلي وليس وفق المبادئ المسطرة في الدستور على علاتها. بحيث يتصرف القضاء –وهو من ركائز نظام الحكم– بانتقائية في جر المخالفين للحكامة الجيدة إلى المحاكم بل والاجتهاد بصدد مساطر الاعتقال بدل المتابعة في حالة سراح. بكيفية تلقي بالقضايا الشائكة على كاهل الحكومة الحالية في حين تتحين المؤسسة الملكية الفرص لتوريط الحكومة في حالات من الاحتكاك مع الشعب، لتتدخل هي من بعد في اتجاه تخفيف الضغوط.

٦. **بقاء الطبقة السياسية السابقة في المؤسسات**: لعبت الطبقة السياسية المتهالكة، من حيث إهمال مشاركة الشباب في العمل الحزبي (١ ٪من الشباب ينتمي للأحزاب) ومن حيث تأنيث الأجهزة القيادية والتمكين في مواقع القرار الحزبي والحكومي، دورا سلبيا في تجديد النخب. كما يتجسد تهالك الأحزاب الكبرى في البرلمان من خلال الصورة السيئة التي مازالت تصدر عنها في تنظيم المؤتمرات وفي تزوير انتخاباتها الداخلية لفرز القيادات. يجري هذا فيما بعد «الربيع العربي». ويقع في الوقت الذي تدعي الأحزاب الليبيرالية واليسارية معارضتها «الحازمة» ضد الحزب الإسلامي الذي يرأس حكومة ما بعد دستور ٢٠١١.

٧. «**التنزيل الديمقراطي**» **للدستور في قاعة الانتظار**: تتشكل الحكومة الحالية من أغلبية مكونة من أربعة أحزاب، ثلاثة منها كانت في حكومات ما قبل «الربيع العربي». مما جعل ترديد مطلب «التنزيل الديمقراطي» للدستور من طرف الأحزاب المترهلة في المعارضة من باب الديماغوجية التي يتداول الناس عبثيتها في المقاهي وفي التجمعات

الثقافية. بحيث يتردد في الرأي العام أن تلك الأحزاب الثلاثة القديمة، تستفيد من حقائب الوزارات التي تتحمل مسؤوليتها داخل الحكومة الحالية لا غير. وأنها ستكون طيعة إذا ما أشارت عليها الأوساط المقربة من المؤسسة الملكية بإسقاط حكومة الحزب الإسلامي المعتدل في أي وقت يكون مناسبا.

٨. **الشعبوية مكياج جديد للزعماء:** الشعبوية، كتوصيف لزعماء الأحزاب، بمن فيهم زعيم الحزب الإسلامي المعتدل، صارت هي التشخيص المتداول لما أفرزه مؤتمرا حزب الاستقلال في الحكومة وحزب الاتحاد الاشتراكي في المعارضة. مما يعني أن الانقلاب على الثقافة السياسية المنبثقة من صلب «الربيع العربي»، والتي تعني التمثيلية المنتخبة من بين ذوي الكفاءة ومن بين المناضلين المخلصين في الأحزاب بعد طول تهميش من طرف سلطات ما قبل «الربيع العربي»، تأتي القيادات الشعبوية، وفق مؤتمرات جرت خلال الستة أشهر (خريف **٢٠١٢** وشتاء **٢٠١٣**) ليظهر دور الدولة في التأثير على نتائج الانتخابات الحزبية الداخلية قصد صعود القيادات الشعبوية في الحزبين المذكورين.

٩. **هل يعيش المغرب تأسيس مرحلة ديمقراطية جديدة؟** إن التساؤل العريض الذي يطرحه المحللون للوضع في المغرب ما بعد «الربيع العربي»، إذن، هو كالتالي: هل يعيش المغرب مرحلة جديدة يبني بموجبها الأسس الأولى لنظام الملكية البرلمانية على شاكلة الملكيات الأوربية وكذا الحالة الماليزية كمملكة إسلامية تمكنت من الحصول على تصنيف البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة؟ أم يبقى ضمن منظومة الملكيات العربية المحافظة والممسكة بكل السلطات كملكية تنفيذية مهيمنة على الحقل السياسي والمبادرة السياسية؟

إن الإجابة عن التساؤل الأول بنعم تعتبر تبنيا لموقف الاتحاد الاشتراكي في رده على الذين حسموا موقفهم من الإصلاحات التي جرت، واعتبروا أنها لم تحقق أي شرط من شروط الانتقال إلى «الملكية البرلمانية». وهو الموقف الذي استند إليه الحزب المذكور، ليبرر موقفه القاضي بالتصويت بنعم على الدستور الحالي. كذلك انسجم مع موقفه الإيجابي من الدستور عندما شارك في الانتخابات التشريعية الأولى بعد تبني

الدستور في فاتح يوليو ٢٠١١. علما أن الاتحاد الاشتراكي –وقد عاين ما كان يقتضي الطعن في الكيفية التي مارستها الدولة للتعبئة من أجل التصويت بنعم على الدستور، خصوصا جانب المراهنة على رقمي المشاركة الإجمالية والتصويت بنعم على الدستور– أصبح في حرج ما بين موقفه الإيجابي وبين الطريقة المشوبة بالأخطاء المتعمدة. لكنه لم يزد عن رفع تحذير من أي التفاف مقبل بصدد الانتخابات التشريعية لما بعد الدستور. واتضح أن المفاوضات مع الدولة ورطته في مساندة رغبة الدولة في أن تشرف وزارة الداخلية، كسلطة متبقية من عهد ما قبل الدستور وما قبل المنتوج السياسي لـ«الربيع العربي»، على تنظيم الانتخابات. كما أن الاتحاد لم يفرض على نفسه مهمة تجديد نخبه في الترشح للبرلمان غداة «الربيع العربي». وهذا هو التحدي الفعلي لمرحلة ما بعد دور المؤسسة الملكية في إعطاء ما كان ممكنا من تنازلات لفائدة تسريع وتيرة الانتقال الديمقراطي. ولأن الأحزاب الكبرى عبر الهيمنة المتبقية لقياداتها القديمة، لم تساهم في رهان تجديد النخب، فإن الأحزاب الموالية للدولة والتي تختبئ وراء شعار الدفاع عن الملكية استعادت بعض أنفاسها، بعدما رفعت حركة ٢٠ فبراير شعارات رحيل بعض رموزها، وحاولت الاستقطاب من محور الأحزاب المعارضة القديمة؛ إذ انطلق الموسم السياسي لما بعد الربيع العربي وما بعد تبني الدستور الجديد، بإنشاء تحالف من ثمانية أحزاب[٢٨]، حيث التحق ثلاثة أحزاب صغيرة منشقة عن الاتحاد الاشتراكي وعن اليسار الموحد، وحزب رابع صغير منشق عن حزب العدالة والتنمية – التحقوا بالموالاة، مما ألقى بظلال التراجع المطلق عن التنزيل الديمقراطي للدستور.

الهوامش

١. تقرير مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد الصادر في يونيه ٢٠١٠ تحت عنوان: هل للمغرب استراتيجيا للتنمية الاقتصادية؟ يشير إلى أن ترتيب المغرب على الصعيد العالمي من زاوية التنمية البشرية هو ١٣٠ في سلم يضم ١٨٢ دولة. ص ١٥ من التقرير
٢. نفس المصدر نفس الصفحة
٣. التقرير المذكور السابق في الصفحة ١٩.

٤. الباحث الفرنسي سيمون بيران توقف عند حملة التطهير المذكورة واعتبرها عنصرا استراتيجيا في سياسة المخزن وشكلا متجددا لـ «حركة» السلطان لإخضاع القبائل والقادة المحليين. في بحثه حول المقاولين المغاربة وسياسة المخزن

٥. يذكر القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي الحبيب المالكي، في حواره المطول مع الصحفية نرجس الرغاي، أن مقترحاته باعتباره وزيرا للفلاحة في حكومة التناوب، كانت تهمل مرتين: المرة الأولى في الاجتماعات الحزبية القيادية والمرة الثانية في جدول أعمال المجالس الحكومية. وطرحه ذلك على الوزير الأول آنئذ عبد الرحمن اليوسفي، لم يفد في شيء.

٦. من جهته يعتبر الوزير السابق في حكومة التناوب، عبد الله ساعف، أن تقدما في السياسة الاقتصادية أصبح ملموسا: من حيث الإصلاح الذي مس التوازنات العامة والكبرى لمالية الاقتصاد، وفي مرحلة تالية أدخلت إصلاحات لمواءمة الممارسة الاقتصادية مع السوق ودولة القانون.... في تحليل منشور ضمن سلسلة مبادرة الإصلاح العربي.

٧. مجموعة إيكونوميكوس نشرت عددا من مجلتها، ساهم فيه عبر مائدة مستديرة، الباحث الاقتصادي ادريس بنعلي رفقة باحثين فرنسيين ومغاربة آخرين ذهبوا الى اعتبار موقف عبد الله ساعف في الهامش السابق غير صحيح، وقدموا حيثيات وأمثلة عينية على تحكم محيط القصر في القرار الاقتصادي بالمغرب إلى اليوم.

٨. الباحث رشيد يلوح: «خطاب التغيير في المغرب»، يرصد الأرقام التي تؤكد معدلات الربح العالية لأسهم العائلة الملكية في الشركات الكبرى بالمغرب سنة ٢٠١٠ دون التأثر بأي شكل من أشكال الأزمة الاقتصادية المالية العالمية؛ على عكس اختناق القطاع الخاص. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. أكتوبر ٢٠١١. معهد الدوحة.

٩. يشير الباحث الاسباني المتخصص في المغرب لويس بيرنابي لوبيث في كتابه حول الانتخابات في المغرب، أن معدل المشاركة الانتخابية انحدر مما يزيد على ٨٠ في المائة بداية الستينات من القرن العشرين إلى ٣٧ في المائة سنة ٢٠٠٧.

١٠. التطورات السياسية في المملكة المغربية، دوكلاس أي. آشفورد، ١٩٥٨.

١١. في تصريح لأستاذ العلوم السياسية والوزير السابق، عبد الله ساعف، يظل الفارق شاسعا بين عدد الحاصلين على مناصب الشغل من الشباب (٨٠ ألفا) وبين الوافدين على سوق الشغل (٣٠٠ ألف) كل سنة.

١٢. لقد وصف بيل غيتس، على درجة عالية من النبوءة ما تمكن الشباب العربي من تحقيقه كمجتمع افتراضي سنة ٢٠١٠ و٢٠١١، وما له طاقة فكرية وتوقعية وتنظيمية وتعبوية، منذ سنة ١٩٩٨، في كتاب «المعلوماتية بعد الانترنت طريق المستقبل»، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، عدد ٢٣١، مارس ١٩٩٨.

١٣. ولو أن اللغة المستعملة من طرف شباب الأنترنت هي الفرنسية في أكثر من ٩٠ في المائة، والقليل من العربية والأقل من الاسبانية والانجليزية، في القراءة والكتابة على الحاسوب. باستثناء المواقع للفضائيات العربية.

١٤. يصف الباحث والقيادي في الحزب الاشتراكي الموحد، محمد الساسي، سلوك الدولة تجاه حركة ٢٠ فبراير عبر أربع مراحل: أولا التشويش والتشويه، ثانيا بالمجاراة والاعتراف العملي على الإعلام العمومي، ثالثا بالقمع في لحظات الاحتجاج بين الفينة والأخرى تحسّبا لردود الرأي العام المحلي والدولي، رابعا باستعمال نوع من البلطجية سموا أنفسهم بالشباب الملكي وبعض فئات من التجار الصغار الذي ادعوا أن الحركة كانت تعرقل عملهم قرب أماكن الاحتجاج....

١٥. فقد تنبّه المؤرخ بنيامين سطورا، الفرنسي الجزائري الأصل، إلى أن المهم في خطاب الملك يوم ٩ مارس ٢٠١١، هو كون الملك التقط شعارات الحركة واخذها بعين الاعتبار، ولم يتعامل إلا مع الطابع الشبابي للحركة وليس الشعبي. وبذلك أمكن حصر الحركة في الشباب والمسيسين ولم تستطع من بعد أن تتحول إلى حركة شعبية عارمة.

١٦. ما بين ١٠ مارس و١٧ يونيه ٢٠١١ .

١٧. هو المحامي عمر بن جلون عن سن لا يزيد عن ٣٨ سنة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٥، على يد الشبيبة الإسلامية التي ما زال يتزعمها عبد الكريم مطيع خارج المغرب

١٨. اهتم الباحثون المغاربة محمد المنار ومحمد المالكي ويونس برادة ضمن مشروع «المجموعة العربية للديمقراطية» بهذه القضية.

١٩. يجد الباحث دراسة وافية حول الحركة الوطنية المغربية، في كتاب «الحركات الاستقلالية» لزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي، وعند الباحث الأمريكي دوغلاس آي. آشفورد «التطورات السياسية في المملكة المغربية» ١٩٥٨.

٢٠. هذه الحصيلة بين المخزن والأحزاب السياسية المعارضة لا تنقص من حكمة القيادات الحزبية، لكن النظرة الاستراتيجية الثاقبة للملك الحسن الثاني، وقدرته على المبادرة السياسية وتشكيل التحالفات الداخلية والخارجية وإدارة الصراع وتدبير الملفات والاستقطاب من داخل القيادات الحزبية السفراء وكبار المسؤولين، هي التي وفرت للمخزن العدة والعدد لخوض صراعاته مع أحزاب المعارضة.

٢١. الحياة الاقتصادية، أسبوعية مغربية متخصصة في الاقتصاد باللغة الفرنسية، عدد ٢٠١٢/٣/١٢

٢٢. بسبب هذا الاقتراب من السياسات الرسمية للدولة حد التطابق جرت انشقاقات في ثلاثة أحزاب من بين الأحزاب الأربعة المكونة للكتلة الديمقراطية التي شكلت جبهة المعارضة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٦. بحيث أصبحنا بدل أربعة سنة ١٩٩٢ أمام ستة أحزاب من صلب نفس الكتلة سنة ١٩٩٧ بقي منها حزب واحد معارض بينما اتخذت الأحزاب الستة من صلب الكتلة المذكورة مشاركة ومؤيدة للتعديل الدستوري وللمشاركة في «حكومة الانتقال التوافقي» سنة ١٩٩٨. ولم تنتهي حكومة التناوب المذكورة إلا وعانى الحزب الذي قادها من الانشقاق وخرج منه ثلاثة أحزاب إضافية صغيرة، ومعها بدل نقابة واحدة وجدنا أنفسنا أمام ثلاث نقابات. بحيث خرجت من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الفيدرالية الديمقراطية للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل.

٢٣. وهنا ليست برامج الأمم المتحدة مسؤولة عن نهج الترقيع في السياسات العمومية المحلية بالمغرب، بحيث تتصف التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالموضوعية وبالتوجه الديمقراطي. لكن التطبيق العملي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب منذ ٢٠٠٥ عرف توجها تكنوقراطيا

لم يسلم من توزيع الأموال المخصصة للمبادرة من تطبيق معايير الأرقام الشكلية في إحصائيات الاستحقاق، على أساس قرب أو بعد الجمعيات المعنية من السلطات المحلية (حسن طارق أنجز بحثا في الموضوع سنة ٢٠٠٩).

٢٤. مباشرة بعد تفجيرات ١٦ ماي ٢٠٠٣، تمكن الملك من لم مواقف كل الأحزاب الممثلة في البرلمان من التصويت لصالح «قانون مكافحة الإرهاب» بمن فيهم حزب العدالة والتنمية، باستثناء الحزب اليساري الصغير اليسار الاشتراكي الموحد.

٢٥. حصل بموجبها على صفة «الوضع المتقدم»

٢٦. حصل بموجبها على اتفاقية التبادل الحر، والتي توفر له أشكال من الوساطة بين الاقتصادات الأخرى وبين السوق الأمريكية.

٢٧. الآخرون هم المعارضة التقليدية والتي عجزت عن تجديد نخبها. والمعارضات الجديدة اليسارية والإسلامية والتي عجزت عن تنظيم صفوفها وعن تحويل حركة ٢٠ فبراير من حركة شبابية ضيقة إلى حركة شعبية سياسية اعتراضية خانقة.

٢٨. تحالف سمي بمجموعة ٨. يضم الحزب الليبرالي الجديد الذي تزعم إنشاءه صديق الملك فؤاد عالي الهمة: الأصالة والمعاصرة، وثلاثة أحزاب ليبرالية يمينية من إنشاء وزارة الداخلية السابقة في عهد الحسن الثاني: التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية. مضاف إليها الأحزاب الأربعة الصغرى: الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، اليسار الأخضر وحزب الفضيلة المنشق عن حزب العدالة والتنمية.



الحراك السياسي في الأردن

موسى شتيوي*
سليمان صويص**

أولا: المشهد الخلفي للحراك السياسي

عاش الأردن تحت قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٠، تلك الفترة التي كان العمل السياسي العلني ممنوعا فيها، كما تعطلت بالتالي الحياة النيابية في البلاد. يُشار إلى أنه في نيسان من عام ١٩٨٩ وعلى أثر قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وبعد حدوث أزمة اقتصادية خانقة في أواسط الثمانينات، حدثت احتجاجات عنيفة في مدينة معان، نتيجة رفع أسعار المحروقات سرعان ما انتشرت إلى باقي مدن المملكة. بعد ذلك بفترة بسيطة، أعلن الملك الراحل الحسين بن طلال إجراء انتخابات برلمانية، شاركت فيها كافة الأحزاب التي كانت ممنوعة سابقا وتعمل بشكل سري. وتعتبر انتخابات ١٩٨٩ في نظر الكثيرين الأكثر نزاهة، إذ أفرزت برلمانا ضم عددا كبيرا من قيادات المعارضة السياسية الأردنية التاريخية بكافة أطيافها. وقد أعتبر العديد من

* موسى شتيوي أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية
** سليمان صويص ناشط وباحث في حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان – الأردن

المراقبين في حينه أن تلك الانتخابات تمثل نقطة تحول في الحياة السياسية الأردنية، أدت الى إطلاق الحياة البرلمانية من جديد.

لم يحدث هذا التطور نتيجة «هبّة نيسان **١٩٨٩**» كما سميّت لاحقاً. فقط، بل يمكن القول بأنه جاء تتويجاً لمرحلة امتدت نحو عقدين من الزمن كانت أحزاب المعارضة (يسارية وقومية) تعمل فيها بصورة سرية، وفي الوقت ذاته تستغل جميع الأطر العلنية المتاحة من أجل المطالبة بعودة الحياة الدستورية وبالديمقراطية وباحترام الحريات السياسية والنقابية والعامة بشكل عام، وبرفع الأحكام العرفية وإجراء انتخابات نيابية عامة ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية على وجه الخصوص، بالإضافة الى انه كان من الصعب الخروج من الازمة الاقتصادية دون مشاركة سياسية واسعة.

في بداية التسعينات، وبعد حرب الخليج الأولى، بدأت عملية السلام التي شارك فيها الأردن، والتي تمخضت عنها اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية عام **١٩٩٤**. على الصعيد الداخلي، بدأت عملية التحول إلى القطاع الخاص التي تم من خلالها تطبيق برامج التقشف الاقتصادي، والتي أدت إلى تخلي الدولة تدريجياً عن دورها في الحياة الاقتصادية. كان لهذا التطور أثرٌ كبيرٌ على عملية التحول الديمقراطي التي بدأت عام **١٩٨٩**، إذ أدى ذلك إلى ضبط عملية التحول الديمقراطي على وقع هذين التطورين. وبالرغم من أن الدولة شرعت في تطوير البيئة التشريعية الناظمة للحياة السياسية، كقوانين الأحزاب والمطبوعات والنشر والانتخابات وغيرها من القوانين، إلا أنّ تلك القوانين بمقدار ما شرّعت للحياة السياسية، جاءت مقيدة للعمل السياسي والحزبي والتحول الديمقراطي، وبالتالي ظلت تراوح مكانها بين مد وجزر طيلة فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة. يمكن القول هنا بأن الرفض الشعبي الواسع لاتفاقية السلام مع إسرائيل من جهة، وإصرار النظام على احترام وتطبيق هذه الاتفاقية من جهة اخرى أدّيا إلى زيادة حدة التوتر في البلاد؛ وهو ما يفسّر – من بين عوامل أخرى – قيام «ديمقراطية مقيّدة». ولكن عملية الخصخصة غيرت المعادلة في العلاقة بين المواطنين والدولة، وأصبحت الديمقراطية في الحكم مطلبا عاما. وكذلك الحال بالنسبة لعملية السلام. فقد أدت بقوة إلى طرح الأسئلة المرتبطة بالهوية والمواطنة لدى كافة الشرائح.

لم تستطع الدولة الأردنية وعلى مدى سنوات أن تتقدم بشكل جوهري في عملية الإصلاح السياسي، بالرغم من وجود العديد من المبادرات والوثائق الوطنية من مثل «الأجندة الوطنية» ومبادرتي «الأردن أولًا» و«كلنا الأردن» واستحداث وزارة للتنمية السياسية عام **٢٠٠٣**. ومع مرور الوقت، أصبح الإصلاح مصطلحاً بدون مضمون.

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في عامي **٢٠٠٧** و**٢٠١٠**، أن الدولة الأردنية ما زالت متمسكة بمجمل المشهد السياسي والاجتماعي، وأنها غير معنية بإحداث أي تغييرات تقلص من نفوذها في السلطتين التنفيذية والتشريعية. لذا، تدخلت في مجريات العملية الانتخابية بقوة تجاه القوى السياسية المعارضة بعدم السماح لها بالوصول إلى المجلس التشريعي، لئلا تُضعف سلطتها وهيمنتها على هذا المجلس.

وفي سبيل ذلك، حافظت على قانون الصوت الواحد، الذي صُمّم برأي البعض للحؤول دون وصول التكتلات السياسية وعلى رأسها الأحزاب ببرامجها الاصلاحية إلى قبة البرلمان. وقد زادت هذه النزعة في قانون الانتخابات لعام **٢٠١٠** من خلال استحداث ما يعرف لدى النخبة السياسية «**بالدوائر الوهمية**»، التي ليس لها وجود على أرض الواقع، والتي أفضت من ناحية عملية الى بقاء الدوائر الأصلية الموجودة في السابق على ما هي عليه من حيث الواقع الجغرافي والديمغرافي، حيث تنافس المرشحون على الأصوات داخل الدوائر الأصلية دون حدود فاصلة في داخل الدائرة الاصلية الواحدة، لا من حيث الناخبين ولا من حيث الجغرافيا. وأدى إجبار المرشحين على الانقسام على الدوائر الفرعية الى فوز أحدهم على الآخر رغم ان الفائز كان قد حصل على أصوات أقل من مرشح آخر لم يفز. بمعنى آخر، فإنّ هذه الدوائر لم تكن دوائر انتخابية فعلية إلا عند عملية الفرز، حيث أعلن الفوز بناء على الدائرة الفرعية الوهمية التي لم يصوت الناخب بموجبها وكان حق المرشحين بالحصول على الأصوات ليس محصوراً بالدائرة الفرعية الوهمية التي لم يكن لها وجود الا عند الفرز. لذا، عرف القانون الانتخابي الأخير بقانون الصوت الواحد المجزأ (أي صوت واحد لكل مواطن ضمن دائرة متعددة المقاعد)، الأمر الذي أدى لفوز نواب يعملون ضمن فضاء السلطة، والاكتفاء منهم بإيصال الخدمات إلى مناطقهم مع تحجيم دورهم الرقابي على السلطة التنفيذية.

وفي الحديث عن عملية الاقتراع التي رافقت الانتخابات النيابية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠، ورغم التأكيد ومن أعلى المستويات على نزاهة الانتخابات، إلا أنها شهدت تدخلاً مباشراً في مجرياتها، ولم يعد سراً، خاصة بالنسبة للانتخابات البرلمانية، بأن نتائجها قد حسمت في غرف مواقع معينة في صنع القرار، وليس في صناديق الاقتراع وفي قاعات الانتخاب. وقد صرّح أكثر من مسؤول بعد مرور فترة على الانتخابات، بأنها كانت مزورة، وشهدت تدخلاً سافراً من قبل مراكز القوى، كان آخرها تصريح الدكتور معروف البخيت، رئيس الوزراء آنذاك، الذي قال بأن «الانتخابات كانت مزورة».

لم يشكّل التدخل في العملية الانتخابية وتزويرها مفاجأة للناس، ولكن المفاجىء والصادم لهم كان حجم التدخل وأساليبه بحيث أخذت الدولة مواقف إلى جانب مواطنين ضد مواطنين آخرين في هذه العملية، علماً بأن درجة الاختلاف قد لا تكون كبيرة جداً بينهم، مما أدى إلى شعور البعض بأن الدولة تعمل ضدهم من دون مبرر، وبشكل ينافي كل الأصول في اللعبة الديمقراطية.

كانت النتائج المباشرة لهذه الانتخابات فقدان الثقة بالعملية السياسية، وتعميق الفجوة بين الناس والحكومة/الدولة، وانكشاف الدولة أمام المجتمع بحيث أصبحت طرفاً في عملية التنافس السياسي، وانتفت حياديّتها كلية. وعليه، فإن النتيجة المباشرة، كانت ولادة برلمان ضعيف ومسيطر عليه من قبل الحكومة، ومفتقرٍ للشرعية الشعبية. وبالاضافة لعوامل أخرى، تم حل المجلس النيابي لعام ٢٠٠٧، بعد عامين تقريباً على انتخابه والدعوة إلى انتخابات مبكرة في عام ٢٠١٠.

حاولت الحكومة طمأنة المواطنين بأن انتخابات ٢٠١٠ سوف تكون نزيهة، وأنه لن يكون هناك تدخل في مجرياتها، لكن ذلك لم يمنع التدخل حيث – كما ذكر سابقاً – تم تصميم قانون جديد مؤقت، بطريقة تسمح بالتدخل في مفاصل العملية الانتخابية. كذلك، لعب «المال السياسي» دورا كبيرا في هذه الانتخابات كما في غيرها، بالرغم من تشديد القانون المؤقت العقوبة على شراء وبيع الأصوات.

وقد أثار غضب المواطنين منح البرلمان الثقة لحكومة الرفاعي بنسبة غير مسبوقة في تاريخ البرلمان الأردني (١١١ من أصل ١٢٠)، لا سيما وأن الحكومة لم تكن تتمتع

بشعبية كبيرة في الشارع مما زاد من غضب المواطنين على الحكومة والمجلس النيابي في آن واحد، وأدى إلى توجيه انتقادات لاذعة للطرفين، والتعبير عن ذلك من خلال أساليب الاحتجاج المختلفة. فاقم من حالة عدم الثقة بالحكومة والبرلمان بروز حالات الفساد المالي والإدراي وتراجع أداء المؤسسات العامة بشكل عام، بسبب تنامي أدوار بعض الأطراف والجهات خارج سياق الحكومة والبرلمان، مما أضعف سلطة الحكومات المتعاقبة وأضعف مؤسسة البرلمان. وكنتيجة لانتشار أخبار الفساد، خاصة في قضايا كبيرة ظهر بعضها للعلن، ولعدم قدرة الحكومات على عمل أي شيء ذي معنى لمكافحة الفساد، ازداد عدم الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم بشكل عام والحكومة بشكل خاص.

على خلفية هذه الظروف والأجواء المتوترة بعد انتخابات عام ٢٠٠٧، اندلع في نهاية عام ٢٠٠٨، وامتدّ لأكثر من عامين، ما أصطلح على تسميته «**بالعنف المجتمعي**» الذي كان يأخذ شكل العنف الجماعي بين مجموعات متباينة اجتماعيا، وبات يهدد السلم الاجتماعي بسبب لجوء البعض إلى محاولة تحصيل حقوقهم بأيديهم والتعدي على الممتلكات والأموال الخاصة والعامة. وبالرغم من أن أسباب العنف في أغلبها كانت خلافات ومشاكل شخصية إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مشاجرات جماعية من قبل الأطراف التي ينتمي إليها الأفراد المتخاصمون.

لقد تفاقمت بعض حالات العنف لتصبح مواجهة مفتوحة بين المواطنين وخاصة الشباب وبين الأمن العام والجهات الرسمية. لقد بينت الدراسات التي أجريت على هذه الظاهرة ومنها «العنف المجتمعي: الأسباب والأبعاد والحلول – موسى شتيوي وآخرون» بأن لها أبعادا اقتصادية وسياسية مرتبطة بالتحولات التي شهدها الأردن في تلك المرحلة. والنتيجة الهامة: تراجع هيبة الدولة وسلطتها أمام المجتمع وشيوع الفوضى في التعامل مع هذه الحالات.

كنتيجة لمجمل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدأت مظاهر الاحتجاجات على الحكومة وسياساتها تأخذ منحى جماهيرياً في أواخر عام ٢٠١٠، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات وأداء الحكومة، وانتشرت الاحتجاجات المطلبية أيضا قبل اندلاع الثورتين التونسية والمصرية. ولكن عندما اندلعت الاحتجاجات في تونس

ولاحقا في مصر، بدأت الاحتجاجات في الأردن تأخذ أبعادا جديدة، وأخذت المشاركة الشعبية تمتدّ إلى كافة المناطق والأطياف والفئات الاجتماعية في حراك شعبي غير مسبوق. وكما حصل في العديد من البلدان العربية، فإن الاحتجاجات لم تكن منظمة من قبل الأحزاب السياسية. وبالرغم من أن الأحزاب استطاعت قيادة جزء من هذا الحراك لاحقا، إلا أنها لم تستطع أن تؤطر الحراك الاجتماعي في بوتقة واحدة وأن توجّه الأجندة السياسية لهذا الحراك.

ثانياً: أنماط التعبير والاحتجاج

لجأت الحركات الاحتجاجية والقوى السياسية إلى أشكال عديدة للتعبير عن مطالبها ومواقفها تجاه مختلف القضايا المرتبطة بالإصلاح السياسي وبالأوضاع المعيشية والمهنية للعديد من القطاعات والفئات. بعض تلك الأشكال كان مألوفاً في السابق، كإصدار البيانات ورفع العرائض والرسائل وغيرها إلى الملك أو إلى المسؤولين الحكوميين، وبعضها الآخر مستحدث يعكس تطور أمزجة المتظاهرين والمعتصمين، خصوصاً الشباب. وقد تميّز هذا المستحدث بالتجديد والإبداع، وبالميل إلى السخرية والتهويل عند كتابة الشعارات، مثلما حدث عندما رفع تجمع للطلبة والفتيات والشبّان، وهم مكمّمو الأفواه، في اعتصام أمام مقر الحكومة في ٣ نيسان (ابريل) ٢٠١١، يافطات كتب عليها: «نعم للفساد، لا للإصلاح»! و«نعم لتدخل المخابرات في كل مفاصل الدولة»، و«راتبي يكفيني ٥٧ يوماً في الشهر»! وهي في الحقيقة رسائل احتجاج موجهة إلى «من يهمه الأمر»، وتعبّر عن المرارة التي يشعر بها مرسلوها إزاء المنحى الذي أخذت تتطور فيه الأوضاع.

من الأشكال المستحدثة أيضاً، تلك المسيرة التي انطلقت يوم ٢٨ تموز (يوليو) ٢٠١٠ من عمان باتجاه نادي المعلمين في مدينة الكرك (٧٠ كلم جنوب العاصمة) سيراً على الأقدام والتي قام بها معلمون حكوميون من مختلف محافظات الأردن، تضامناً مع ثلاثين معلماً أحالتهم الحكومة على الاستيداع نظراً لدورهم النشيط في النضال

من أجل تأسيس نقابة للمعلمين الحكوميين. وتوجهت المسيرة التي استمرت ثلاثة أيام إلى الكرك نظراً لوجود معلمة هناك اسمها «إدما زريقات»، كانت مشمولة بقرار الإحالة على الاستيداع بالرغم من تفانيها في عملها لعشرات السنين بحيث أصبحت رمزاً للاحتجاج المطلبي للمعلمين. ومن الأشكال المستحدثة التي ظهرت في النصف الثاني من ٢٠١١ تلك «الاهازيج المحرّفة»، والمقصود بها تلك الأغاني المؤيدة أصلًا للملك والتي قام متظاهرون من الحراك الشعبي بتحريف كلماتها الى أغان نقدية لمسؤولين مع الاحتفاظ طبعاً بألحان الأغاني. كان المتظاهرون يتجمعون أمام مؤسسات الدولة المختلفة ويرددون تلك الأهازيج التي تجاوزت «الخطوط الحمراء»؛ وكل ذلك على مرأى ومسمع من رجال الشرطة والدرك (يمكن مشاهدة أفلام فيديو عن هذه التظاهرات والأهازيج على موقع «أخبار الأردن» على الانترنت) الذين اتبعوا ما اصطلح على تسميته بالأمن الناعم الذي كان يعني عدم استخدام القوة في التعامل مع المتظاهرين. استمرت المظاهرات والمسيرات والاعتصامات طوال العام ٢٠١٢ وبداية العام ٢٠١٣، بالرغم من الإعلان عن مخرجات لجنة الحوار الوطني واللجنة الملكية لمراجعة الدستور، والتي قُدمت إلى الرأي العام باعتبارها استجابة لمطالب الشعب في الإصلاح السياسي. لكن وتيرة المسيرات وحجم المشاركة فيها انخفضا لأسباب سيتم التطرق إليها لاحقاً. الاستثناء الوحيد كان الحجم الكبير للمشاركة الشعبية في مظاهرات الاحتجاج على رفع أسعار المحروقات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢). اما التطوّر الآخر الملفت للإنتباه فهو أن سقف الشعارات والهتافات التي كانت تردد خلال المظاهرات قد تجاوز ما يطلق عليه «الخطوط الحمراء»، أي تلك الهتافات التي كانت تتعرض للملك وللأسرة المالكة؛ إذ اعتقل أكثر من مائة من نشطاء الحراك ووُجّه للعشرات منهم تهمة «إطالة اللسان»، ولكن أفرج عنهم لاحقاً نتيجة الضغط الشعبي والسياسي ومناشدات منظمات حقوق الإنسان. وفي أعقاب انتخاب المجلس النيابي السابع عشر (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، خرجت المظاهرات في العديد من المدن الأردنية تطالب برحيل حكومة د. عبد الله النسور وحل المجلس

النيابي المنتخب للتو. كما طالب «الحراكيون» بإطلاق الحريات ووقف محاكمات شباب الحراك، واستعادة «ثروات الوطن المنهوبة» ومحاكمة المتهمين بقضايا فساد وبعدم رفع اسعار الكهرباء، والمطالبة بعدم الرضوخ طلبات صندوق النقد الدولي وعدم اللجوء إلى جيوب المواطنين من اجل سد عجز موازنة الدولة، والمطالبة ايضاً بإصلاح سياسي «حقيقي» وتشكيل حكومة «إنقاذ وطني».

فيما يلي عرض ملخص لأهم أنماط التعبير التي شهدها الحراك السياسي خلال الفترة الماضية:

أ) البيانات والعرائض

١. رفع مذكرات إلى الملك تحمل تواقيع عشرات الشخصيات، وأحياناً شخصية سياسية واحدة. وهي رسائل تحث الملك على الإسراع في تحقيق مطالب الاصلاح السياسي ومعالجة الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين ومكافحة الفساد. وقد تميزت هذه العرائض بجرأتها غير المسبوقة وتعرضها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى السلوكيات المرتبطة بالقصر والعائلة المالكة.

٢. إصدار البيانات الصحفية للتعبير عن مواقف أو للتأكيد على مطالب، أو للكشف عن أشكال من قمع الحريات العامة أو للإعلان عن قيام فعاليات.

٣. البيانات التأسيسية التي تعلن عن قيام تجمعات سياسية أو شبابية جديدة، أو للإعلان عن حركة سياسية لقطاع معين في المجتمع.

٤. تنظيم ندوات تشكل منابر لإعلان المطالب والمواقف من قبل منظمات المجتمع المدني.

٥. البيانات الصادرة عن الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى حول مختلف القضايا السياسية والحركات المطلبية والمعيشية والمهنية.

٦. المؤتمرات الصحفية التي عقدتها لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، أو الأحزاب والمنظمات الأخرى.

٧. المذكرات التي رفعتها بعض النقابات إلى الجهات الرسمية بخصوص مطالب

أعضائها، أو إزاء قرارات حكومية اتخذت بشأن مؤسسات يعمل هؤلاء الأعضاء فيها.

٨ رفع مذكرات جماعية من جانب منظمات المجتمع المدني إلى اللجنة الملكية لمراجعة الدستور من اجل عرض مطالبها حول ضرورة تعديل بعض المواد في الدستور.

سيتم استعراض بعض المضامين لهذه العرائض في الجزء الثالث من هذه الدراسة، وعنوانه: «القضايا والمطالب التي حملها الحراك السياسي».

ب) التظاهرات العفوية/غير المنظمة من مؤسسات قائمة (أحزاب ونقابات)

هي التظاهرات التي تتم بدون تنظيم أو إعداد مسبق ولا يوجد لها قيادات محددة، كما حدث قبل بضعة سنوات خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٠٩)، خصوصاً في الجامعات الأردنية. خلال الفترة الماضية، قام المواطنون الأردنيون، خصوصاً في شهري كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ وكانون الثاني (يناير) ٢٠١١، بتظاهرات عفوية من خارج أطر الأحزاب والنقابات. جرت هذه التظاهرات التي ضمت آلاف المواطنين في عمان ومدن أخرى عديدة، احتجاجاً على البطالة وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وطالبت بـ «إسقاط الحكومة»، رغم الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة لخفض الأسعار واستحداث وظائف جديدة. إحدى هذه التظاهرات جرت في ٢٠١١/١/١٤ وأخرى في ٢٠١١/١/٢٩. ورفع المتظاهرون الأعلام الأردنية ويافطات كتب على بعضها «حذار من جوعي وغضبي»، و«الخبز خط أحمر»، و«لتسقط حكومة الرفاعي». كذلك تجمّع مئات الأشخاص مساء يوم ٢٠١١/١/٣١ بصورة عفوية أمام مبنى بلدية معان القديمة (مدينة في جنوب الأردن) في اعتصام تضامني مع انتفاضة الشعب المصري ضد حكم حسني مبارك. وجرت اعتصامات عفوية مشابهة أمام السفارة المصرية في عمان في الأيام التالية. وكذلك المظاهرات التي اندلعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ احتجاجا على قرار رفع أسعار المحروقات الذي اتخذته حكومة د. عبد الله النسور.

ج) الحراك المنظم (الأحزاب السياسية)

نظمت أحزاب المعارضة العديد من التظاهرات والاعتصامات للاحتجاج على السياسات الرسمية، خاصة في المجال الاقتصادي، أو للتعبير عن مطالبها في الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد. ففي ٢١ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ انطلقت، على سبيل المثال، تظاهرة في مدينة الزرقاء للمطالبة برحيل حكومة سمير الرفاعي، نظمتها أحزاب المعارضة (حزب جبهة العمل الإسلامي، الحزب الشيوعي الأردني، حزب الوحدة الشعبية...).

وجرت تظاهرات حاشدة، ضمت نحو عشرين ألف متظاهر في عمان لوحدها، نظمتها أحزاب المعارضة في العاصمة وفي مدينتي الزرقاء وإربد بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ للمطالبة بالإصلاح السياسي، ورداً على الاعتداءات التي قام بها «البلطجية» في وقت سابق. وفي ٢٠١١/٤/١٥ نظمت تلك الأحزاب تظاهرة انطلقت من المسجد الحسيني في وسط عمان، بعد صلاة الجمعة، مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وبمكافحة الفساد وبوقف تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة العامة، ومنددة بعدم جدية الحكومة في القيام بالإصلاحات التي تحتاج البلاد إليها. وفي اليوم نفسه جرت تظاهرات مشابهة في مدن أخرى. ولوحظ مشاركة حركة جديدة أطلقت على نفسها «حركة ١٥ نيسان» (ابريل) وذلك تيمناً بالانتفاضة الشعبية التي شهدها الأردن في نيسان ١٩٨٩ والتي دخلت البلاد بعدها «العهد الديمقراطي».

لكن الدعوة إلى التظاهرات وتنظيمها لم تقتصر على قوى المعارضة، بل شملت أيضاً قوى مؤيدة للنظام وجماعات سلفية. ففي بداية شهر آذار/مارس ٢٠١١ قام تجمّع أطلق على نفسه «نداء وطن» بحملة إعلانية واسعة عبر الصحف واليافطات في الشوارع، على مدى اسبوعين، داعيا إلى تظاهرة «تأييد وولاء للقيادة الهاشمية» جرت في حدائق الملك حسين في عمان بتاريخ ٢٥ آذار وضمت آلاف المواطنين. ولم يستبعد مراقبون أن يكون بعض أجهزة الدولة وراء هذا التحرك الذي أراد أن يوحي من خلال هتافاته وشعاراته بأن الداعين للإصلاح هم «أعداء للوطن وللقيادة الهاشمية». وفي عام ٢٠١٢ استمرت التظاهرات كل يوم جمعة، بعد انتهاء الصلاة في

المساجد، ولكن عدد المشاركين فيها أصبح أقلّ مما كان عليه في بداية الحراك، فيما اتسع نطاقها بحيث أصبح يشمل عدداً كبيراً من المدن والبلدات ومناطق العشائر، وأحياناً بعض المخيمات. ومن بين المظاهرات البارزة في عام **٢٠١٢** تلك التي دعا إليها الإخوان المسلمون بداية تشرين الاول/اكتوبر، إحتجاجاً على قانون الإنتخاب وللمطالبة بتعديل الدستور؛ كذلك المظاهرة التي دعت إليها الجبهة الوطنية للإصلاح بعدها بشهر.

د) الاحتجاجات المطلبية

كانت هذه إحدى وسائل التعبير الأكثر حيوية وانتشاراً، خصوصاً وأن الحركة المطلبية كانت سابقة للحراك السياسي الأخير ببضع سنوات وحافظت على وتيرة عالية شملت معظم قطاعات العمل ومختلف المناطق. أخذت الاحتجاجات المطلبية منحى تصاعدياً بعد انطلاق الانتفاضات الشعبية العربية واتساعها في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا. وغزت الاحتجاجات المطلبية قطاعات كان محرماً عليها، حتى عهد قريب، القيام بالإضراب أو الاعتصام مثل القضاة وموظفي الحكومة (قطاعات الصحة والتعليم والزراعة، بل وامتدت إلى قطاع الوعاظ في المساجد التابعة لوزارة الأوقاف).

لاحظ تقرير نشره مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والعمالية بأن عدد الاحتجاجات العمالية خلال عام **٢٠١٢** سجل «رقماً قياسياً غير مسبوق» **(٩٠١)** احتجاجاً، بزيادة نسبتها ٨ ٪ مقارنة بعدد الاحتجاجات التي نفذها عمال الأردن في عام **٢٠١١** والتي بلغ عددها **٨٢٩** احتجاجاً. وطوال عام **٢٠١٠** لم يتجاوز عدد الاحتجاجات **١٤٠** احتجاجاً. كان العمال أو الموظفون أنفسهم في القطاعين العام والخاص هم الذين يبادرون إلى تنظيم الاحتجاجات المطلبية، بعيداً عن هيئاتهم النقابية. وكانت الشعارات متماثلة تطالب بتغيير السياسات الاقتصادية ووقف ارتفاع الأسعار وتحقيق المطالب القطاعية المتعلقة أساساً بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.

هـ) الحركات الاجتماعية الجديدة

هي أحد أبرز أشكال التعبير عن الحراك السياسي، وتتكاثر كل يوم تقريباً كالفطر، وأصبحت أشبه بـ«الموضة»! يعود تأسيس بعضها إلى أربع سنوات خلت أو يزيد مثل «حركة اليسار الاجتماعي» وحملة الطلبة المسماة «ذبحتونا». لكن العديد منها ظهر في السنتين الأخيرتين وتحديداً منذ أوائل العام الحالي **٢٠١١** بعد انطلاق الانتفاضات الشعبية العربية. وفي عام **٢٠١٢** ازدهرت «الحراكات العشائرية» ذات الطابع السياسي.

جميع تلك الحركات الاجتماعية تقريباً تملك مواقع الكترونية تعبّر من خلالها عن مواقفها وتنشر عليها أخبار نشاطاتها، بل وانطلق بعضها أساساً عبر صفحات «فايسبوك»؛ وهي تقوم بين الحين والآخر بإعتصامات وتشارك في المسيرات. القاسم المشترك بينها أنها تسعى إلى «التغيير» و«الاصلاح»، وتركزت مطالباتها في الآونة الأخيرة على تعديل قانون الانتخابات النيابية وضرورة التخلص من قانون «الصوت الواحد». يمكن تلخيص طبيعتها وبرامجها تحت العناوين التالية:

- حركات ذات خلفيات ونقاط برنامجية يسارية، مثل «**حركة اليسار الاجتماعي**»، حملة الدفاع عن حقوق الطلبة «**ذبحتونا**» (يشارك بها طلاب من اتجاهات مختلفة وليس فقط يسارية)، وحركة «خبز وديمقراطية»، و«التيار الوطني الديمقراطي».
- حركات ذات خلفيات قومية، ويسارية ووطنية يجمعها هدف أساس وهو «التغيير»، مثل الحملة الأردنية للتغيير «جايين»، والمبادرة الوطنية الأردنية، والجمعية التأسيسة الوطنية الأردنية للتغيير «تغيير»، وحزب المؤتمر الوطني . تحت التأسيس، وهو المنبثق عن «لجنة المتقاعدين العسكريين» التي أصدرت أول بيان لها يطالب بالتغيير في الأول من آيار (مايو) **٢٠١٠**. تطالب هذه الحركات بـ«بناء دولة مدنية حديثة قائمة على فصل حقيقي بين السلطات»، وتؤكد على هوية الأردن العربية، وتدعو إلى إلغاء معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، كما تدعو إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني، وعودة سياسات القطاع العام، وإنشاء محكمة لمكافحة الفساد ووقف تدخل الأجهزة الأمنية في شؤون النقابات والحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.

- حركات تدعو للعودة إلى دستور **١٩٥٢** وإلى «ملكية دستورية مقيدة»: مثل هيئة المتابعة الوطنية للملكية الدستورية (أعلن عنها بداية آذار/مارس **٢٠١١**)، و«التيار الوطني التقدمي». تعتقد هذه الحركات بأن من الضروري إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الشعب والنظام من خلال القيام بإصلاحات دستورية أساسية تعيد الاعتبار لكون «الشعب مصدر السلطات»، بحيث يكون الملك رأساً للدولة وليس رئيساً للسلطات الثلاث.
- حركات أسسها شباب وتعبر عن طموحات ومطالب الشباب الأردني، مثل حركة شباب **٢٤** آذار/مارس وحركة **١٥** نيسان وحركة «شباب من أجل التغيير»؛ وهي حركات يعترف قادتها بأنهم تأثروا بالانتفاضات الشبابية والشعبية في تونس ومصر.

و) مواقع التواصل الاجتماعي

شكّلت هذه المواقع أدوات إعلامية مثلى للتعبير عن مواقف القوى والتجمعات الشبابية والسياسية ولنشر دعواتها للإصلاح، بل إن بعضها كان يعتمد على هذه المواقع للتعريف بنفسه ولإقامة العلاقات مع الجمهور وتوسيع نطاقها. واعتمد بعضها الآخر على هذه الوسيلة للتعبئة والحشد، وللإعداد لتحركات ميدانية، وكذلك حركة **١٥** نيسان التي نشطت عبر الـ«فايسبوك» للدعوة من أجل إحياء الذكرى الثانية والعشرين لانتفاضة نيسان/ابريل **١٩٨٩** في الأردن. وهناك إحصائيات لمدى تصفح هذه المواقع من قبل مرتادي الانترنت، حيث يلاحظ بأن نسبة التردد عليها قد انخفضت كثيراً منذ منتصف نيسان/ابريل الماضي، ربما بسبب انخفاض حدة الحراك السياسي بعامة في البلاد.

يتضح من العرض السريع لواقع الشباب والمواطنة أن هناك حالة انفصال عن السياسة التقليدية والحكومية، وأن ظاهرة عدم الرضا وعدم الثقة من قبل الشباب بالأساليب والقنوات السياسية التقليدية لا تقتصر على الأردن، وإنما هي ظاهرة موجودة في أغلب دول المنطقة وحتى في بعض الدول الديمقراطية المتقدمة. ولكن

هذا الانفصال قد لا يكون نابعا من عدم اهتمام الشباب بالمسائل والقضايا العامة بقدر ما هو انعكاس لعدم قدرة الأطر التقليدية بما فيها الحزبية والمدنية على توفير الوسائل المناسبة لتطلعات وطموحات الشباب وخاصة في عصر الانترنت والثورة التكنولوجية. وهي تعكس كذلك التباين بين الأجيال فيما يتعلق بالهوية الاجتماعية، كما تعكس النمو المتصاعد للشبكات الشبابية والمجتمعات الافتراضية على شبكات التواصل والانترنت. ومن هذا المنظور، فإن تراجع مصداقية المؤسسات العامة التقليدية والثقة بها إنما يعود إلى الأداء الحكومي الضعيف والإعلام التقليدي وليس إلى الشباب غير القادرين على الانخراط فيها.

وبالرغم من أن انخراط الشباب في المجتمعات الافتراضية ليس جديدا، إلا انه اكتسب أهمية استثنائية في الفترة الماضية التي شهدت انخراطا شبابيا غير مسبوق نتيجة للحراك السياسي في المنطقة وفي الأردن. هذه المجتمعات الافتراضية ليست فقط من خارج الأطر السياسية التقليدية كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، بل ربما كانت تمردا عليها بقدر ما هي تمرد على الحكومات.

ثالثا: قضايا ومطالب الحراك السياسي

إن أهم ما يميز الحراك الشعبي في الأردن هو أنه من الناحية الزمنية بدأ قبل اندلاع الثورة في تونس ولاحقا في مصر. وقد جاء في البداية احتجاجاً على الانتخابات البرلمانية التي حصلت في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠١٠، وعلى الإجراءات الحكومية المختلفة قبل وبعد ذلك التاريخ. وقد تصاعدت حدّته مع منح ثقة برلمانية شبه مطلقة وغير مسبوقة لحكومة الرفاعي التي لم تحظ بالقبول الشعبي منذ تشكيلها.

أما الصفة الثانية، فهي أن الحراك لم يكن مؤطراً، ولم يتم تأطيره من قبل الأحزاب السياسية لاحقا، وبقي مبعثراً على أهميته، وكان متنوعا جداً من حيث المطالب الشخصية والجهوية والمهنية والاقتصادية. وقد أصبح هناك مطالب للعديد من الفئات كانت أقرب إلى قائمة من التمنيات منها إلى مطالب وطنية. كان الحراك

العمالي هو أكبر أنواع الحراكات، وكان مرتبطاً بمطالب عمالية، غالباً ما كانت تتركّز على زيادة الأجور، أو مطالب أخرى تليها في الأهمية. كذلك كان هناك ما يسمى بالحراكات الجديدة أو اللجان المؤقتة (كلجنة نقابة المعلمين التي وصلت إلى هدفها وهو قيام نقابة للمعلمين رسمياً) ثم الأحزاب السياسية والحركات الطلابية. وقد سجّل حضور الحركة الإسلامية في هذا الحراك منذ وقت مبكر، إذ قاطعت الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠، وبذلك تكون قد نقلت معارضتها لسياسة الحكومة إلى الشارع دون مشاركة الأحزاب الأخرى. وحتى لاحقا عندما ازدادت وتيرة الحراك السياسي، استمرت في بعض الحالات بإقامة أنشطة خاصة بها بالرغم من انخراطها مع أحزاب المعارضة في أنشطة احتجاجية مشتركة.

وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١، تضاعفت وتيرة الاحتجاجات والتظاهرات أكثر من ثماني مرات، حيث شهد شهر آذار (مارس) لوحده أكثر من ثمانمائة تظاهرة واحتجاج واعتصام. لكن وتيرة الاحتجاجات بدأت بالتراجع بعد أن تم الإعلان عن تشكيل لجنة الحوار الوطني واللجنة الملكية لتعديل الدستور (نيسان/إبريل ٢٠١١)، حيث أخذت بعض الأحزاب المعارضة قرارا بوقف الاحتجاجات والتظاهرات بانتظار نتائج هاتين اللجنتين. بالإضافة إلى ذلك، أبدى الشارع انقساما حول بعض المطالب السياسية، وخاصة تلك المطالب المتعلقة بتحويل النظام إلى ملكية دستورية، مما أدى إلى حدوث مصادمات بين الأطراف المختلفة في الشارع، وبالتالي إلى تراجع حركة الاحتجاجات.

لكن تحوّلًا طرأ منذ آواخر العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ حيث استؤنفت الحراكات الشعبية في العديد من المدن والبلدات الأردنية، أي على نطاق اوسع من قبل، ولكن بمشاركة أعداد أقلّ من المتظاهرين والمعتصمين، كما سبق ذكره. وبعد فترة توقف قصير، خلال الحملات الانتخابية للمجلس النيابي السابع عشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، عادت ميادين وشوارع العديد من المدن الأردنية، بما فيها العاصمة، لتشهد مظاهرات احتجاج في أيام الجمعة إبتداءاً من شباط/فبراير ٢٠١٣.

يقدم الجدول رقم (١) صورة إجمالية للفعاليات المختلفة التي وقعت في مختلف مناطق المملكة على امتداد العام ٢٠١١. ويلاحظ بأن الاعتصامات والتجمعات والاحتجاجات تشكّل ما يقرب من نصف مجموع الفعاليات (٢١٨٥)، في حين شكّلت المهرجانات الخطابية والاحتفالات والندوات والمؤتمرات واللقاءات والاجتماعات والمحاضرات نسبة مهمة أيضاً (٩٥٨). بالمقابل تبدو مسيرات ومهرجانات الولاء والتأييد للنظام محدودة العدد (١٥٥) قياساً بالأشكال الأخرى من الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح (٤٢٠٦). ويلاحظ بأن عدد الفعاليات في الأقاليم الأخرى (٢١٢٩) يزيد قليلًا عن تلك التي جرت في إقليم العاصمة (٢٠٧٧)، وهو ما يعني بأن الحراك كان يغطي جميع المناطق بنسب متقاربة، وأنه كان شاملًا على الصعيد الوطني. وإذا كان من السهل فهم العدد الكبير للفعاليات في إقليم العاصمة (التجمع السكاني الأكبر والحيوية السياسية الأكثر تأثيراً)، فإن إرتفاع العدد في إقليم الجنوب يمكن فهمه في ضوء التهميش والحرمان وحدة المشكلات المعيشية التي تعاني منها أغلبية المواطنين هنا.

الجدول رقم (١) : أنماط الاحتجاج من تاريخ ١ كانون الثاني (يناير) ولغاية ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١

الفعالية	اقليم العاصمة	اقليم الوسط	اقليم الشمال	اقليم الجنوب	اقليم العقبة	البادية	المجموع
الاعتصامات والتجمعات والاحتجاجات	١٠٩١	١٩٧	٢٢٦	٣٦٥	١٩٤	١١٢	٢١٨٥
الانتخابات	٣	٠	١	٤	٠	٠	٨
المهرجانات الخطابية والاحتفالات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات	٧٠٧	٦٩	٧٠	٨٣	١٤	١٥	٩٥٨
الإضراب والتوقّف عن العمل	١٣٣	١١٩	١٦٣	١٧٨	٩٩	٨١	٧٧٣
مسيرات	١٤٣	٢٩	٤٩	٥٦	٥	٠	٢٨٢
المجموع	**٢٠٧٧**	**٤١٤**	**٥٠٩**	**٦٨٦**	**٣١٢**	**٢٠٨**	**٤٢٠٦**
مسيرات ومهرجانات ولاء وتأييد	٣٩	١٨	٤٩	٣١	١٢	٦	١٥٥
المجموع الكلي	**٢١١٦**	**٤٣٢**	**٥٥٨**	**٧١٧**	**٣٢٤**	**٢١٤**	**٤٣٦١**

الجدول رقم (٢) انماط الاحتجاج من تاريخ ١ كانون الثاني (يناير) ولغاية ١٢ شباط (فبراير) ٢٠١٢

الفعالية	اقليم العاصمة	اقليم الوسط	اقليم الشمال	اقليم الجنوب	اقليم العقبة	البادية	المجموع
الاعتصامات والتجمعات والاحتجاجات	١٢٨	٢٤	٣٦	٤٣	٣١	١٩	٢٨١
الانتخابات	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
المهرجانات الخطابية والاحتفالات والندوات	٢	٤	٢	١	١	٠	١٠
التوقف والاضراب عن العمل	٤٢	٣٥	٣٣	٥٠	٢٣	٢٥	٢٠٨
مسيرات	٨	٠	١١	٨	٥	٠	٣٢
المجموع	**١٨١**	**٦٣**	**٨٢**	**١٠٢**	**٦٠**	**٤٤**	**٥٣٢**
مسيرات ومهرجانات ولاء وتأييد	٧	٣	٥	٩	٢	٠	٢٦
المجموع الكلي	**١٨٨**	**٦٦**	**٨٧**	**١١١**	**٦٢**	**٤٤**	**٥٨٨**

يدُّل الجدول رقم (٢) على تراجع عدد الفعاليات خلال الأربعين يوماً الأولى من عام ٢٠١٢، سواء فيما يتعلق بالفعاليات الاحتجاجية والمطلبية أو تلك التي جرت تأييداً وولاءً للنظام. ولكن يلاحظ الارتفاع الكبير لعدد الإضرابات عن العمل (٢٠٨) بحيث يكاد يزيد عن ثلث مجموع الفعاليات خلال الفترة. كذلك يلاحظ استمرار استحواذ اقليمي العاصمة والجنوب على نحو نصف عدد الفعاليات بأشكالها المختلفة.

من بين العوامل التي تفسرّ التراجع العام ازدياد حدة العنف في سورية، والمآل الذي آلت إليه الأزمة هناك، وكذلك تطورات الأحداث في مصر وبروز الاتجاهين الإسلامي والسلفي كقوة رئيسة في الانتخابات التي جرت في تونس ومصر. يضاف إلى ذلك الإحباط الذي أصاب قطاعاً من المواطنين الأردنيين بسبب تباطؤ أو تلكؤ الحكومات المتعاقبة في السير بجدية على طريق الإصلاح، في الوقت الذي كانت تبدي تلك الحكومات الكثير من التسامح والتساهل وغض الطرف تجاه الفساد وقضاياه والشخصيات المرتبطة به. كذلك فإن الانفتاح أو الانفراج الذي شهدته العلاقة بين

حكومة عون الخصاونة والحركة الاسلامية والجبهة الوطنية للإصلاح كان له اثرٌ في خفض وتيرة الاحتجاجات والتظاهرات.

رابعاً: ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك السياسي

اتسمت ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك السياسي بالمرونة ومحاولة احتواء التحركات الاجتماعية والسعي لـ «الاستجابة لأغلب طلبات» المواطنين المحتجين من خلال اتخاذ إجراءات اقتصادية تخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بالبلاد. وقد تمثل ذلك برفع الأجور في القطاع العام، وتثبيت أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية. ومع تصاعد المطالب الشعبية، السياسية والاجتماعية، واتساع نطاق الانتفاضات الشعبية العربية، خطت السلطات الرسمية خطوات هامة اعتبرت استجابة لتلك المطالب. ورافق ذلك إقرار بحق المواطنين في التظاهر والاعتصام، وقيام بجهود مكثفة من جانب الدولة للتفاعل مع الأطر السياسية والمدنية والشعبية. لقد ساهمت هذه الخطوات الإيجابية، وإن كانت تشكل الوجه الأبرز للتصرف الحكومي، في توفير مدى من الحرية لتنظيم الأنماط المختلفة من الاحتجاج او التعبير عن الراي.

في مرحلة أولى، حاولت الجهات الرسمية تنفيس الاحتقان الشعبي والتحرك سريعاً من أجل احتواء الحراك الشعبي والاجتماعي. بدأت الحكومة في محاورة اللجنة الوطنية لتأسيس نقابة المعلمين الحكوميين وأجزلت الوعود بالاستجابة لمطالبها، وتجاوبت مع مطالب العشائر حول «الواجهات العشائرية»، وهي أراض يستعملها البدو كمراع لمواشيهم وكانت الحكومة قد أعلنت عن نيتها في استرجاعها من أجل بيعها لمتنفذين بعد أن ارتفعت أسعار تلك الأراضي. على الصعيد الإعلامي، لجأت الحكومة إلى اسلوب استثنائي، معاكس تماماً لأسلوب التعمية الإعلامية الدارج، إذ ظهر وزراء في حكومة الرفاعي في مناظرات تلفزيونية مع قادة حزبيين يساريين وإسلاميين، كان الهدف منها دحض أطروحات أحزاب المعارضة والرد على اتهاماتها الموجهة للحكومة

وللنظام في المجالين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الرغبة في تشتيت جهودها والتخاطب مباشرة مع الرأي العام المتأثر بحالة الاحتجاج المحلي والانتفاضات العربية. أخيراً، لعبت مواقف رئيس مجلس النواب، فيصل الفايز، المؤيدة للحكومة دوراً في محاولات احتواء الحراك الاجتماعي وتأطيره؛ إذ أخذ على عاتقه ملف التعاطي مع الأحزاب والمعلمين والعشائر والصحفيين في محاولة لـ «تضييق» الهوة بين الحكومة والفئات المؤثرة في ذلك الحراك.

تطور رد الفعل الرسمي إثر تصاعد التحركات الاحتجاجية التي وجدت في الانتصار الوشيك للثورة التونسية مشجعاً لها (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١). فبعدما كانت حكومة الرفاعي تتحدث عن «قرارات صعبة»، مستقوية بالثقة النيابية العالية جداً (١١١ صوتاً من مجموع ١١٩)، سوف تكون «مضطرة» لاتخاذها، في إشارة لنيتها رفع أسعار الكهرباء والمحروقات، للمساهمة في تخفيف العجز في موازنة الدولة، **فجأة عاكست الحكومة موقفها** ربما بفعل توجيهات عليا، وأعلنت يوم ٢٠١١/١/١٢ عن زيادة رواتب موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين بواقع ٢٠ ديناراً لكل موظّف، وعن خفض أسعار الوقود بنسبة ٥٪ وأسعار الرز والسكر بنسبة ١٠ ٪؛ وهو ما كلّف موازنة الدولة مبلغاً إضافياً قيمته ١٦٠ مليون دينار (٢٢٥ مليون دولار). وكان واضحاً بأن الهدف من تلك الإجراءات المفاجئة والمناقضة للتوجه السابق، هو امتصاص غضب الشعب ومحاولة «رشوته» من أجل وقف حدة مظاهر الاحتجاج.

على صعيد آخر، قامت السلطات الرسمية بتقديم «تنازل» آخر تمثل بغض الطرف عن التطبيق الحرفي لقانون الاجتماعات العامة الذي كان موضوع مطالبة بتعديله لأنه كان يفرض قيوداً على الحق في الاجتماعات العامة، بما فيها المسيرات. طوال تلك الأسابيع، كانت التظاهرات تنطلق عملياً بدون الحصول على الترخيص المطلوب من وزارة الداخلية والمنصوص عليه في القانون. وهنا أيضاً كان للفوران الشعبي الداخلي والانتفاضات الشعبية العربية دور في هذا «**التساهل**» الحكومي تجاه التظاهرات.

لكن الإجراءات الاقتصادية المذكورة لم تنجح في تهدئة الشارع الأردني، إذ بدأت سلسلة مسيرات أيام الجمعة ابتداءً من ٢٠١١/١/١٤ من أمام المسجد الحسيني في وسط العاصمة عمان وفي مدن أخرى عديدة. وكانت تلك المسيرات تضم الالاف من المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعارات مثل «الشعب يريد إصلاح النظام»، ويطلقون هتافات معادية لرئيس الحكومة «النيو ليبرالي» سمير الرفاعي؛ في أول شباط/فبراير ٢٠١١ أقال الملك هذه الحكومة بالرغم من حصولها على ثقة قياسية من مجلس النواب قبل أسابيع قليلة. وقد مثل ذلك **استجابة لمطلب سياسي شعبي** حيث استبدلت الحكومة هذه بعد أسبوع بحكومة جديدة برئاسة معروف البخيت، ضمّت في صفوفها عدداً من السياسيين المعروفين بمواقفهم المعارضة. كلّفت هذه الحكومة وفقاً لكتاب التكليف الملكي. باتخاذ «**إجراءات سريعة وفعّالة**» لتحقيق الإصلاح السياسي ومعالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين ومحاربة الفساد. وهنا ايضاً كانت «بصمات» الشارع واضحة في صياغة المهمات الموكلة إلى الحكومة الجديدة.

قامت حكومة البخيت بتعديل قانون الاجتماعات العامة المذكور أعلاه، وبالموافقة على إقرار مشروع قانون لنقابة المعلمين ومشروع قانون معدل للمالكين والمستأجرين، وهي **قرارات تمثل استجابة للمطالب الشعبية ولمطالب العديد من الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والاجتماعية**. بعد ذلك بنحو أسبوع شكلت الحكومة «**لجنة الحوار الوطني**»، برئاسة طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان وعضوية خمسين شخصية تمثل معظم التيارات والقوى السياسية في البلاد. وقد كلّفت اللجنة بالبحث في الخطوات المطلوبة لتحقيق الإصلاح السياسي، وتحديداً إعداد قانون جديد للانتخاب وقانون جديد للأحزاب السياسية. معلوم بأن تعديل أو تغيير هذين القانونين، إضافة لقوانين أخرى، كان مطلباً رئيساً للحراك السياسي والشعبي. وعليه، يمكن القول بأن تشكيل تلك اللجنة وتكليفها بالمهمات الآنفة الذكر يعتبر استجابة رسمية لمطالب القوى السياسية والشعبية، تحققت بفضل الضغط الشعبي المتواصل وتصاعد زخمه.

خطا الملك خطوة أخرى هامة للتجاوب مع المطالب الشعبية في الإصلاح السياسي، وذلك عندما شكل في ٢٠١١/٤/٢٦ «**اللجنة الملكية لمراجعة الدستور**». وقد لاقى

تشكيلها ترحيباً من قبل الأوساط الشعبية والحزبية والسياسية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي اعتبرها «دون طموحات ومطالب الشعب».

كما قامت حكومة البخيت بتحويل عدد من قضايا الفساد التي كان الرأي العام والأحزاب والصحافة تطالب بالكشف عنها ومحاسبة المسئولين عنها إلى هيئة مكافحة الفساد ومن ثم إلى مجلس النواب للتحقيق فيها.

في هذه الأثناء، كان الملك عبد الله الثاني يكثف من لقاءاته مع النواب والأعيان والصحفيين، ويقوم بزيارات للمواطنين في مناطقهم المختلفة، ويلتقي رؤساء العشائر والوجهاء والمسؤولين المحليين، وذلك بقصد توصيل وجهة النظر الرسمية إليهم حيال التطورات.

وإذا كانت الممارسات المذكورة تمثل **الوجه الايجابي لردود الفعل الرسمية** تجاه الحراك السياسي، إلا أن الحكومة كانت اكثر حزما ولجأت للقوة في فض الاعتصام الذي أقيم في ميدان جمال عبد الناصر **(٢٥** آذار/مارس **٢٠١١)**، والذي كان ينوي منظموه أن يكون اعتصاما مفتوحا , وخلال الأسابيع الأولى من هذا العام، اتسم سلوك القوات الأمنية وبالذات قوات الأمن العام بدرجة عالية من الود واتخذ طابعاً حضارياً، إذ لم تتجنب الاصطدام بالمتظاهرين فحسب، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث شوهد أفراد الشرطة، أثناء المظاهرات، وهم يوزعون عبوات الماء والعصير على المتظاهرين أمام المسجد الحسيني بعمان. ولاقى هذا الموقف ارتياحاً وترحيباً من جانب المتظاهرين والأحزاب السياسية والرأي العام، ورأوا فيه تأكيداً من جانب الدولة على حقهم في التظاهر، طالما حافظ على طابعه السلمي.

لكن هذا الموقف تغيّر بصورة ملحوظة منذ منتصف شباط/فبراير تقريباً. فبعد أن اتسع نطاق المسيرات وازداد زخمها، وبعد أن تكاثرت التجمعات والحركات السياسية المطالبة بالإصلاح، شهدت تظاهرة يوم الجمعة الموافق **٢٠١١/٢/١٨** المنطلقة من أمام المسجد الحسيني بعد الصلاة **تطوراً جديداً**؛ إذ ظهر فجأة نحو مائة شخص مسلحين بالعصي والسلاسل الحديدية (والذين أطلق عليهم اسم «البلطجية»)، وبدأوا بالاعتداء على المتظاهرين والاشتباك معهم، مما أدى إلى وقوع ٨ إصابات.

وكان هؤلاء المجهولون يطلقون هتافات استفزازية. ومن الملفت للانتباه، هو أن قوات الشرطة التي كانت مرابطة في المكان وقفت على الحياد ولم تتدخل لحماية المتظاهرين كما كان مفترضاً. وأعلنت الحكومة بعد ذلك عن تشكيل لجنة للتحقيق في تلك الواقعة، لكن نتائجه لم تعلن حتى الآن، بالرغم من إلحاح القوى السياسية وبعض المنابر الإعلامية على ذلك. وقد تكرر موقف وسلوك قوات الشرطة والدرك هذا في الأحداث الدامية التي شهدها ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) مساء يوم الجمعة الموافق **٢٠١١/٣/٢٥** عندما تم الاعتداء بوحشية على شباب حركة **٢٤** آذار، المعتصمين هناك سلمياً والمطالبين بالإصلاح، على يد عشرات «البلطجية»، بالرغم من استغاثة الشباب بالشرطة المتواجدة بالمئات في عين المكان والطلب إليهم حمايتهم من هجوم «البلطجية» عليهم. وقد نجم عن تلك الأحداث وفاة أحد المواطنين (خيري مصطفى سعد) وجرح نحو مائة آخرين. وقد اتهم الشباب المعتصمون لاحقاً رجال الأمن بـ «التواطؤ» مع من وصفوهم بـ «البلطجية»، عندما كان هؤلاء يرمون الحجارة على المعتصمين على مرأى ومسمع من قوات الشرطة والدرك. وتكرر هذا الاتهام من جانب أحزاب المعارضة وبعض السياسيين كأحمد عبيدات رئيس الحكومة الأسبق. لقد زعم هؤلاء بأن «الحكومة تقف وراء أحداث دوار الداخلية». ولوحظ تصاعد التوتر وحملات الشحن والتحريض في الأيام التالية. وبالرغم من دعوة الملك إلى التهدئة «حفاظاً على الوحدة الوطنية»، فقد أقدمت الجهات الرسمية على خطوة لا تنسجم مع تلك الدعوة، وهي تحويل ٨٧ من نشطاء «حركة **٢٤** آذار» الذين شاركوا في اعتصام ميدان جمال عبد الناصر إلى محكمة الجنايات الكبرى بتهم مختلفة.

بالرغم من ان السياسة المتبعة كانت السماح بالتظاهر والاحتجاج وعدم التعرض للمحتجين الا ان الحكومة أظهرت حزما أكبر بفض الحالات التي أراد منظموها تحويلها الى اعتصامات دائمة او تصعيد الاحتجاج ومطالبه. ولكن بالمجمل وباستثناء حالات تُعَدُّ على أصابع اليد لم يتعرض رجال الأمن للمتظاهرين وكانت الغالبية العظمى من الاحتجاجات سلمية بالكامل.

خامساً: مخرجات لجنة الحوار الوطني: كيف تم التعامل معها وردود الأفعال تجاهها

تنفيذاً لتوجيهات كتاب التكليف الملكي الموجّه إلى حكومة معروف البخيت المؤلفة بداية شباط (فبراير) ٢٠١١، شكّلت هذه الحكومة «لجنة الحوار الوطني»، برئاسة طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان وعضوية خمسين جهة وشخصية تمثل معظم ألوان الطيف السياسي في البلاد، باستثناء الحركة الاسلامية التي رفضت المشاركة باللجنة رغم تسمية أحد اعضاء الحركة فيها، وذلك في آذار (مارس) ٢٠١١. كانت المهمة الموكلة إلى اللجنة هي وضع مقترحات خاصة فيما يتعلق بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب، تمهّد الطريق للقيام بالإصلاحات السياسية المنشودة. بعد ثلاثة أشهر من الاجتماعات واللقاءات مع الأحزاب والقوى الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، أي في بداية حزيران (يونيو) ٢٠١١، سلّمت اللجنة وثيقتها النهائية إلى الحكومة.

تألفت هذه الوثيقة من ديباجة وتوصيات حول التعديلات الدستورية (وقد تم رفعها إلى اللجنة الملكية لمراجعة الدستور)، ثم مشروع قانون للانتخاب يستند إلى النظام الانتخابي المختلط ومشروع قانون جديد للأحزاب.

وتضمنت الوثيقة توصية بتشكيل لجنتين، الأولى تتعلق بدراسة الأطر والأبعاد القانونية لقرار فك الارتباط (مع الضفة الغربية ١٩٨٨)، والثانية للبحث في أي ظلم لحق بحملة الجنسية الأردنية الذين تم سحب أرقامهم الوطنية.

وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي المختلط . الذي تم التوافق عليه، كما صرّح المصري، فهو يجمع بين القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، والقائمة النسبية المفتوحة على مستوى الوطن، ويخصّص مقعداً واحداً للمرأة على الأقل في كل محافظة؛ إضافة إلى التوصية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للانتخابات واعتماد القضاء مرجعية للطعن في صحّة النيابة؛ وذلك «للارتقاء بالحياة النيابية وتطويرها وخلق مجلس نيابي تمثيلي وفعّال، يمهد الطريق لإقامة البرلمان مستقبلاً على أسس حزبية ويكون مدخلاً لتشكيل حكومات برلمانية».

وأخيراً تضمنت الوثيقة مشروع قانون جديد للأحزاب يبسّط إجراءات تسجيل الأحزاب مع تأكيد التزامها الصارم قانونياً وذاتياً بالمرجعية الوطنية الخالصة، ويزيل العقبات الإدارية مع توفير الدعم المالي وتبسيط الإجراءات الرقابية على أنشطتها المالية.

بالرغم من النقاط الايجابية التي تضمنتها الوثيقة ونوّهت بها أحزاب المعارضة وقوى أخرى نقابية وشعبية، إلّا ان معظم تلك الأحزاب والقوى أخذ موقفاً منتقداً لتوصيات لجنة الحوار الوطني، واعتبرها «دون الطموح»، وبعضها أعلن رفضه الواضح لها. أما المآخذ التي تقف وراء هذا الرفض، فيتناول أبرزُها تلك التوصية المتعلقة بتخصيص ١٥ مقعداً للقائمة النسبية المفتوحة على مستوى الوطن، وذهب باشتراط تمثيل جميع المحافظات؛ إذ رأى المعارضون أن ذلك لا يلبي الحد الأدنى من مطالب الأحزاب والقوى المجتمعية التي طالبت بتخصيص نصف مقاعد مجلس النواب لقائمة نسبية مغلقة على مستوى الوطن، ولا يساهم في تطوير الحياة السياسية والحزبية. وذهب البعض إلى حد القول بان اعتماد القائمة المفتوحة مع تقسيم المحافظات الكبيرة إلى عدة دوائر يهدّد بعودة مبدأ الصوت الواحد، المرفوض كلياً، بأسلوب آخر. ثم هناك الاعتراض على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات التي يتم تنسيب أكثر من نصف أعضائها (٧ من ١٣) من جانب الحكومة، إذ اعتُبر هذا التوجّه مغايراً للإصلاح المطلوب وطنياً والقاضي بتقليص صلاحيات السلطة التنفيذية وليس التوسع فيها، كما أنه لا يمنح اللجنة صفة الاستقلالية المطلوبة لإدارة العملية الانتخابية. وكانت الاحزاب قد طالبت بأن تشرف اللجنة على الانتخابات النيابية والبلدية وإدارة كافة مراحلها ابتداء من إعداد لوائح الناخبين ولغاية إعلان النتائج، وفق احكام التشريعات النافذة، وطالبت بأن يكون للهيئة مجلس مفوّضين مؤلف من ٩ أعضاء ينسّبهم المجلس القضائي ويقر تنسيبهم مجلس النواب ويعينون بإرادة ملكية.

أما الانتقادات الموجّهة إلى مشروع قانون الأحزاب، فقد ركّزت على إبقائه وزارة الداخلية مرجعيّة للأحزاب «مما يعني ان الحكومة تنظر إلى الأحزاب ونشاطها من زاوية أمنية بحتة، وليس من باب أنها مؤسسات سياسية وطنية تساهم في صياغة القرار الوطني» .

أما النقطة المهمة الأخرى التي لم ترد في انتقادات الأحزاب وفوّتتها لجنة الحوار الوطني في مشروعها لقانون الأحزاب فهي ضرورة الفصل بين السياسة والدين في العمل الحزبي، وعدم السماح بقيام أحزاب سياسية على أسس دينية، كما حدث في مصر بعد الثورة.

ردود الفعل السلبية هذه تكاد تلتقي مع نتائج استطلاع أجراه مركز «الرأي» للدراسات حول مخرجات لجنة الحوار الوطني. فقد أجاب **٥٧** بالمئة من المستطلعين بأنهم لا يتوقعون أن تلبي المخرجات طموحاتهم، في حين أجاب **٣٧،٣** بالمئة بأنها ستلبي طموحاتهم، وظل**٥،٩** بالمئة من العينة على الحياد.

وبالمحصلة، رأى معظم الأحزاب والقوى بأن مخرجات لجنة الحوار الوطني لا تفعّل المبدأ الدستوري الذي ينص على أن «الشعب مصدر السلطات»، ولا تؤدي إلى إصلاح سياسي حقيقي يمكن أن يفضي إلى نظام ديمقراطي يكفل تداولًا سلمياً للسلطة عبر انتخابات دورية ونزيهة وحرّة وتشكيل حكومات برلمانية.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى تصريحات أدلى بها أحد أعضاء لجنة الحوار الوطني، وهو يمثل أحد الأحزاب اليسارية، إذ تحدث عن «التدخلات والضغوط التي تعرّض لها أعضاء اللجنة لإسقاط التمثيل النسبي على المستوى الوطني من أولويات الخيارات المطروحة أمام اللجنة، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي أدخلت بعض التعديلات بخلاف ما تم الاتفاق عليه داخل اللجنة». ولم يصدر أي نفي لهذا التصريح.

لم تشفع هذه المواقف السلبية من مختلف الاحزاب والقوى تجاه مخرجات لجنة الحوار لدى السلطة التنفيذية. فقد تعاملت هذه السلطة، ممثلة بحكومتي معروف البخيت وعون الخصاونة، بتردد ولامبالاة، بل وبتجاهل صريح لتلك المخرجات. وقد عبّر طاهر المصري، رئيس اللجنة عن ذلك بشكل واضح، إذ صرّح مطلع العام الحالي بأن «لجنة الحوار تشعر بتجاهل الحكومة لمخرجاتها» (صحيفة «الغد» **٢٠١٢/١/٧**). والمقصود هنا قانون الانتخاب أكثر من اي شيء اخر خرجت به اللجنة. وفي موقف يكاد يشكل انقلاباً كاملًا على اللجنة ومخرجاتها، أكّد رئيس الوزراء، عون الخصاونة، أن «ضمانة الملك للجنة الحوار الوطني برعاية مخرجاتها ليست دستورية». وقال خلال

لقائه رئيس وأعضاء اللجنة في نادي الملك حسين بعمّان يوم ٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢ بأن اللجنة «ليس لها صفة تمثيلية، وبالتالي فإن مخرجاتها ليست مصدر إلزام للحكومة»! (موقع «المستقبل العربي» ٢٠١٢/١/٧).

بعد ذلك بأسابيع قليلة تبنّت حكومة عون الخصاونة مشروع قانون انتخابي هو خليط من قانون عام ١٩٨٩ وقانون الصوت الواحد ومشروع النظام الانتخابي المختلط الذي اقترحته لجنة الحوار الوطني. وتم إحالة المشروع الجديد إلى مجلس النواب. بطبيعة الحال، فإن هذا المشروع قد وُوجه بحملة واسعة من الرفض والاستنكار من جانب مختلف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية.

كرد فعل على هذه التطورات، انطلقت دعوات وتحركات عديدة من جانب الأحزاب وقوى الحراك الشعبي وشهدت البلاد العديد من الاعتصامات والتظاهرات التي ترددت فيها شعارات تجاوزت «الخطوط الحمراء»، خصوصاً فيما يتعلق بالمطالبة باعتقال ومحاكمة المسؤولين عن قضايا الفساد.

سادساً: مخرجات اللجنة الملكية لمراجعة الدستور الوطني: كيف تم التعامل معها وردود الأفعال تجاهها

شكّل الملك عبد الله الثاني في ٢٠١١/٤/٢٧ «اللجنة الملكية لمراجعة الدستور»، وجاءت هذه المبادرة . كما لاحظ العديد من أحزاب المعارضة التقليدية وقوى الحراك الشعبي استجابة لمطالب القوى السياسية والشعبية في البلاد. وهذا ما أكّده الملك نفسه في الرسالة التي بعث بها إلى أحمد اللوزي (رئيس وزراء أسبق ورئيس أسبق لمجلس الأمة) وهو الشخصية التي أسند إليها رئاسة اللجنة، حيث ذكر أن «الدعوة لمراجعة الدستور تأتي استجابة للمطالب في الشارع الداعية لتعديلات دستورية»؛ كما ألمح الملك إلى تأثير «التطورات في المنطقة» على هذه المطالب، وطلب من اللجنة الأخذ بمخرجات لجنة الحوار الوطني بخصوص التعديلات الدستورية المطلوبة، فيما يتعلق بقانوني الانتخاب والأحزاب.

بالرغم من الترحيب الواسع الذي حظيت به خطوة الملك، إلّا أن تشكيل اللجنة سرعان ما وُوجه بانتقادات وتساؤلات عدد من القانونيين وممثلي الأحزاب السياسية عن سبب خلو اللجنة من أي خبير في القانون الدستوري، وعن سبب اقتصار تشكيلها على سياسيين محافظين بمعظمهم، مع منح اللجنة صلاحية الاتصال بهؤلاء الخبراء دون أن يكون لرأيهم أية صفة ملزمة. ولوحظ غياب ممثلين للتيارات السياسية عن اللجنة، مقابل وجود شخصيات سبق لها ان صرّحت بأنها ضد أية تعديلات، كرئيس مجلس النواب، فيصل الفايز.

أُعلنت نتائج أعمال اللجنة في احتفال رسمي أوائل شهر آب/أغسطس **٢٠١١**. لكن القوى الشعبية المطالبة بالإصلاح استبقت اقتراب إعلان اللجنة لتلك النتائج بالخروج في عدة مسيرات شعبية لرفض التعديلات المتوقّعة تحت مسمى «جمعة القسم». واعتصم الآلاف من مؤيدي الحركة الإسلامية، وما يعرف ب «تنسيقية الحراكات الشعبية والشبابية للإصلاح» في عمّان وعدد من محافظات جنوبيّ المملكة، معبّرين عن رفضهم لأي تعديلات مرتقبة لا تشتمل على تعديلات جوهرية للدستور، بما في ذلك ضمان تشكيل حكومات برلمانية منتخبة. وقد كان للاعتداء الذي تم منتصف تموز/يوليو على عشرات الصحفيين من جانب قوات الشرطة والدرك . فيما عرف لاحقاً بأحداث ساحة النخيل، والتي فُهمت على أنها عودة لقمع الحريات الاعلامية الأثر البالغ في هذا الرفض المبكّر للتعديلات التي أوصت بها اللجنة.

طالت هذه التعديلات **٤٢** مادة من الدستور الأردني.

تركّزت التعديلات الدستورية المقترحة، والتي تمت مراجعتها لاحقاً من جانب اللجنة القانونية في مجلس النواب، حول النقاط التالية:

١. إنشاء محكمة دستورية للبت في دستورية القوانين؛
٢. تشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية؛
٣. تخفيض سنّ المرشح لعضوية مجلس النواب من **٣٠** سنة إلى **٢٥** سنة؛
٤. محاكمة الوزراء فيما يختص بشؤون وزاراتهم أمام القضاء النظامي بدلًا من المحاكم الخاصة؛

٥. البت في طعون نتائج الانتخابات النيابية أمام القضاء بدلًا من مجلس النواب، كما هو في الوضع الحالي؛
٦. حصر حالات إصدار القوانين المؤقتة في حالات حدوث الكوارث العامة والحروب والطوارئ والحاجة إلى نفقات مستعجلة؛
٧. استقلال المجلس القضائي بالشؤون المتعلقة بالمحاكم النظامية؛
٨. تحديد صلاحيات محكمة أمن الدولة في قضايا الإرهاب والتجسّس والخيانة العظمى والإتجار بالمخدرات فقط.

في الأسابيع القليلة التي تلت الإعلان عن التعديلات الدستورية المقترحة، صدرت ردود فعل كثيرة تجاهها بان التعديلات لم ترق إلى مستوى طموح أحزاب المعارضة وحسب، بل وحتى أحزاب «الموالاة» إذا جاز التعبير، إذ صدرت تصريحات عن مسؤولي تلك الأحزاب تؤكد عدم رضاهم أيضاً عن التعديلات. وفي حين نوّهت أحزاب المعارضة ببعض التعديلات التي وصفتها بـ«الايجابية»، كإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات النيابية وبنود أخرى تتعلق بتعزيز حقوق وحريات المواطنين، إلّا انها انتقدت التعديلات الأخرى ورفضتها لأنها لا تكرّس ولا تفضي إلى تطبيق المبدأ الدستوري «الشعب مصدر السلطات»، من وجهة نظرها. هذا ما يستفاد من موقف لجنة التنسيق لأحزاب المعارضة (وتضم سبعة أحزاب) التي أضافت بأن التعديلات الدستورية خلت من نص يؤكد مبدأ تداول السلطة من خلال تكليف الملك للكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة. فقد بقي نص المادة **٣٥** من الدستور كما هو: «الملك يعيّن رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعيّن الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء».

ترى الجبهة الوطنية للإصلاح والتي يترأسها رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات، أن التعديلات لم تمس صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا تلك المتعلقة بالعلاقة القائمة بينهما، كما لم تتعرض لما تضمنته مواد الدستور من **٣٤–٣٨** والمتعلقة بحقوق الملك، بل أضافت إليها مادة جديدة هي م ١/٥٨ التي أعطته حق تعيين

أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها (بدلًا من أن يكون ذلك من اختصاص المجلس القضائي). ولا تقدم التعديلات ضمانات لاستقرار مجلس النواب واستمرار فعاليته، إذ بقي الأمر على حاله في السابق، أي حق الملك في حل مجلس النواب وقتما يشاء. وترى الجبهة بأن حق الطعن لدى المحكمة الدستورية يجب ان لا ينحصر بمجلس الوزراء ومجلسي النواب والأعيان (وهي الجهات التي تلعب الدور الأكبر في عملية التشريع)، بل يجب ان يمتد إلى كل متضرّر من قانون أو إلى كل من له مصلحة في الطعن به، وان يعطى هذا الحق أيضاً للأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني من باب أولى. ويلاحظ أيضاً بأن التعديلات أبقت على محكمة أمن الدولة، وهي محكمة خاصة (عسكرية) تلقى معارضة شديدة منذ أمد طويل من قبل الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وسائر أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. ومن النقاط الأخرى التي طالها الانتقاد نصُّ المادة **٢/٢٣** من الدستور على جواز إبرام معاهدات يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقض في سيادتها يناقض أحكام المادة الأولى من الدستور (والمقصود بذلك تخلّي الأردن عن الضفة الغربية لصالح السلطة الفلسطينية).

ووفقاً للدكتور محمد الحمّوري، فإن التعديل الذي أدخل على المادة **٩٨** التي تنص الفقرة الثالثة منها على أن «للمجلس القضائي وحده حق تعيين القضاة النظاميين»، يتناقض مع الفقرة الأولى من تلك المادة والتي تعطي هذا الحق للحكومة أيضاً. وفيما يتعلق ببقاء مجلس الأعيان معيّناً، رفض كثيرون ذلك ووجدوا أنه لا يتلاءم مع «الربيع العربي» في الحرية والتعددية والانتخاب؛ واقترحوا إما إلغاءه وإبقاء حق التشريع بيد مجلس النواب فقط، او انتخابه في حال الإبقاء عليه، بما يتماشى مع مبدأ «الشعب مصدر السلطات» الذي يتصدر الدستور الأردني.

باختصار، يمكن تلخيص ردود فعل الأحزاب وقوى الحراك الشعبي وقطاع واسع من قادة الرأي بأن التعديلات «إيجابية، لكنها ليست كافية». هذه الخلاصة تفسّر ربما نتائج استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بُعيد الاعلان عن التعديلات (أواخر آب/اغسطس **٢٠١١**). فقد أظهرت النتائج

بأن أغلبية تتراوح بين ٧٢٪ (من مستجيبي العيّنة الوطنية) و٨٢٪ من أفراد عينة قادة الرأي كانت راضية عن التعديلات؛ وعبّر ٧٤ ٪ من مستجيبي العيّنتين عن اعتقادهم بأن تلك التعديلات «ستحرز تقدماً ملموساً في الحياة السياسية في الأردن إذا ما تم الأخذ بها».

لكن هذا التفاؤل الذي أظهره الاستطلاع يمكن أن ينقلب إلى نقيضه إذا لم يفلح مجلس النواب الحالي في إقرار قانون انتخابي متقدم يستجيب لجوهر الإصلاح المطلوب؛ وهو تغيير قواعد اللعبة السياسية وإدخال عنصر المحاسبة الجادة لأداء وأفعال السلطة التنفيذية.

على أية حال، عرفت التعديلات الدستورية «نهاية سعيدة» بالرغم من الملاحظات السلبية عليها. فقد أنهى مجلس النواب مناقشة «مشروع التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١»، وذلك بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٤ حيث أُقر بأغلبية ٩٨ نائباً من أصل ١٢٠، بعد مناقشة استمرت فقط عشرة أيام.

من الواضح أنه كان هناك هيمنة حكومية على قرارات المجلس، وبدا الأمر وكأن هناك رغبة حكومية في إقرار التعديلات مثلما وردت من جانب الحكومة. ولفت انتباه المراقبين ظاهرة غياب أعضاء مجلس النواب عن بعض جلسات المناقشة بدون أعذار.

بعد ذلك حُوّل مشروع التعديلات الدستورية إلى مجلس الأعيان الذي أقرّه بدوره بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨ . أي بعد بضعة أيام من إقراره في مجلس النواب. وأقرّ الأعيان التعديلات بالأغلبية تماماً كما وردت من مجلس النواب، ثمّ رُفعت إلى الملك الذي أصدر مرسوماً يوم ٢٠١١/٩/٣٠ بالموافقة على تعديل الدستور الأردني «بشكله الذي أقرّه مجلس الأمة الأردني بغرفتيه (النواب والأعيان)». وبعد مصادقة الملك، نشرت التعديلات في الجريدة الرسمية ودخلت حيّز التنفيذ. وهنا أيضاً، لاحظ مراقبون بأن التعديلات لم تطرح للاستفتاء الشعبي، كما طالب العديد من القوى السياسية، من أجل إعطائها شرعية شعبية، وليس فقط قانونية.

سابعاً: موقف الرأي العام الأردني من التظاهرات

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعا للرأي العام بعد مرور (١٠٠) يوم على تشكيل حكومة البخيت (شباط/فبراير ٢٠١١)، وكان قد أجرى استطلاعا مماثلا عند تشكيل الحكومة ذاتها. ومن المواضيع التي شملها الاستطلاع مواقف واتجاهات المواطنين، وما يسمى بعينة قادة الرأي حول قضايا الساعة.

فقد أفاد **٩٣٪** من أفراد العينة الوطنية أنهم سمعوا، قرأوا أو شاهدوا مثل هذه التظاهرات، مقابل **٨٢٪** في استطلاع التشكيل.

هذا، وقد أفاد **١٥٪** فقط من أفراد هذه العينة بأنهم يؤيدون مثل هذه التظاهرات، مقابل **٤٧٪** في استطلاع التشكيل. فيما أفاد ٨٠٪ من أفراد العينة الوطنية بأنهم لا يؤيدون مثل هذه التظاهرات، وعزوا السبب الرئيسي في عدم تأييدهم الى أن هذه التظاهرات تؤدي الى الفوضى والتخريب وزعزعة الأمن والاستقرار (٥٥٪)، فيما عزا ١٥٪ من هؤلاء السبب في عدم تأييدهم لمثل هذه التظاهرات، لعدم وجود داعٍ لها، ولأنه لا فائدة منها.

وفيما يتعلق بالمشاركة بمثل هذه التظاهرات، أظهرت النتائج أن **٥٪** من أفراد العينة الوطنية شاركوا بمثل هذه التظاهرات في الفترة الاخيرة، فيما أفاد **٩٢٪** منهم بأنهم لم يشاركوا فيها. بينما أفاد **٢١٪** من أفراد عينة قادة الرأي بأنهم شاركوا بمثل هذه التظاهرات، وأن **٧٨٪** منهم لم يشاركوا فيها.

يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات حول نتائج هذا الاستطلاع، وأهمها تراجع تأييد كل من المواطنين وقادة الرأي لاستخدام الاحتجاجات. قد يعود هذا التراجع إما إلى أن الحكومة استطاعت أن تقنع الناس بأنها جادة في الإصلاح، وأنه لا داعي للتظاهرات، أو إلى أن التظاهرات وصلت إلى حالة من الفوضى لدرجة أن البعض بدأ يساوره القلق من أثر ذلك على الاستقرار وعلى مناخ الأعمال وغيرها.

الملاحظة الثانية تتمثل في أن هذا التحول في اتجاهات الرأي العام موجود، مع الاختلاف بالدرجة، لدى عينة قادة الرأي، مما يعكس نوعاً من التوافق ما بين الرأي العام والنخبة.

أما القسم الثاني من الاستطلاع، فقد تعرض لأهم القضايا التي تواجه الأردن من وجهة نظر مستجيبي العينتين: الوطنية وقادة الرأي وما هي الأولويات الوطنية في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى. وقد أظهرت النتائج أن أولويات المواطنين في العينة الوطنية هي أولويات اقتصادية، إذ جاءت مشكلة «ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة» بوصفها أهم مشكلة تواجه البلاد، وعلى الحكومة معالجتها بنسبة (**٢٣٪**) من مجموع الإجابات، تلتها البطالة (**٢٥٪**)، ثم الفقر (**١٩٪**)، فالوضع الاقتصادي بصفة عامة (**١٢٪**).

وتجدر الملاحظة، أن القضايا المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمواطنين ما زالت تحتل اهتمام المواطنين، وبفرق جوهري عن قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية؛ إذ تستحوذ القضايا الاقتصادية على **٧٩٪** من اهتمام مستجيبي العينة الوطنية. ونظراً لأن المشكلات الاقتصادية هي مشكلات محسومة بالنسبة للمجتمع الأردني وتتكرر دائما وتحصد أعلى النسب، تم سؤال المستجيبين عن أهم مشكلة غير اقتصادية (فقر، بطالة، ارتفاع الأسعار) تواجه الأردن وعلى الحكومة معالجتها.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن مشكلة الفساد المالي والإداري (الواسطة والمحسوبية) هي أهم مشكلة ويجب على الحكومة معالجتها بنسبة (**٢٠٪**)، تلتها مشكلة التعليم والخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية بنسبة (**١٣٪**)، ثم الواسطة والمحسوبية بنسبة (**١١٪**).

أما أهم مشكلة تواجه البلاد، وعلى الحكومة معالجتها، من وجهة نظر عينة قادة الرأي العام، فهي تحسين الوضع الاقتصادي بنسبة ٤٦٪، تلتها مشكلة القضاء على الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية ١٧٪، فالبطالة ١٠٪ ثم الفقر والاصلاح السياسي والاقتصادي ٧٪.

وحول المشكلات غير الاقتصادية، أفاد **٢٩٪** من أفراد عينة قادة الرأي أن مشكلة الإصلاح السياسي والديمقراطي (حريات، أحزاب) هي أولى المشكلات التي يجب على الحكومة معالجتها، تلتها مشكلة الفساد والواسطة والمحسوبية **٢٨٪**، وفي المرتبة الثالثة جاءت السياسة الداخلية والأمن **١١٪**، وفي المرتبة الرابعة جاءت مشكلة العنف المجتمعي

والقضايا الاجتماعية **٤**٪. وهنا يفترق قادة الرأي العام عن الرأي العام نفسه، إذ يرى قادة الرأي أن المشكلة غير اقتصادية، وأن مشكلة الإصلاح السياسي والديمقراطية هي في المرتبة الأولى، تليها مشكلات الفساد والواسطة والمحوسبية. إن هذا التباين هو في غاية الأهمية للحراك السياسي المستقبلي. فمن الواضح أن الرأي العام يستجيب للمطالب الاقتصادية للمواطنين بطريقة أسرع من استجابته للمطالب السياسية. وبذلك يضعف تأثير النخبة على الجماهير في هذا الحراك.

ثامناً: دخول «الإصلاحات» إلى حيز التنفيذ

يمكن إعتبار عام **٢٠١٢** وبداية عام **٢٠١٣**، من وجهة نظر النظام، الفترة التي شهدت «تنفيذ الإصلاحات» التي قدّمها للشعب بإعتبارها «إستجابة» لمطالبه التي نزل الحراك إلى الشارع من أجلها طوال الفترة الماضية. فقد أقرّ مجلس الأمة قانوناً معدّلًا لقانون البلديات في آذار/مارس، تبعه إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية في حزيران/يونيو ثم إقرار قانون معدّل للانتخاب في تموز/يوليو. في هذه الأثناء صدر القانون رقم **١٥** لعام **٢٠١٢** قانون المحكمة الدستورية، وتشكّلت هذه المحكمة، وسبقها إقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات وتشكيل هذه الهيئة، تطبيقاً للتعديلات الدستورية التي كان مجلس الأمة قد أقرّها نهاية ايلول/سبتمبر **٢٠١١**.

في تشرين الاول/اكتوبر **٢٠١٢**، تم حلّ مجلس النواب، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية جديدة، كان الملك يؤكد في تصريحاته بأنها ستجري قبل نهاية **٢٠١٢**، إلّا انها، ولأسباب قانونية وفنية، تم تأجيلها إلى **٢٣** كانون الثاني/يناير **٢٠١٣**. في هذه الاثناء، كان الملك يؤكد في تصريحاته وخطاباته ومقابلاته الصحفية بأن الحكومة القادمة التي ستشكل بعد انتخاب المجلس النيابي السابع عشر ستكون «حكومة برلمانية»، حتى بعدما أقر قانون الانتخاب وراودت الشكوك الكثيرين من إمكانية الوصول إلى حكومة كهذه. وأخيراً، شهد عام **٢٠١٢** تقديم مسؤولين عن قضايا فساد إلى القضاء وتشكيل هيئتين، واحدة لتعزيز «منظومة النزاهة الوطنية» والثانية

لمراجعة وتقييم التخاصّية ؛ إذ كان «القضاء على الفساد» إحدى الشعارات الرئيسة والدائمة للمتظاهرين ولقوى الحراك والأحزاب السياسية طوال الفترة الماضية.

نظراً لأهمية ومفصلية القوانين والهيئات ودورة الانتخابات ومحاكمات بعض المسؤولين المذكورة أعلاه، فسوف يتم التطرق بشيء من التفصيل لكل واحدة منها لتبيان مدى «الشوط» الذي قطعته البلاد على طريق الإصلاح السياسي، وكذلك سنعرض لردود الفعل على تلك الخطوات.

■ **قانون الانتخاب:** رُفع عدد مقاعد مجلس النواب إلى **١٥٠** بعد أن كان **١٢٠**. أغلبية هذه المقاعد، وهي ١٠٨ مقاعد، استمر انتخاب النواب لها وفقاً لقانون الصوت الواحد الذي صرّح مسئولون في وقت سابق بأنه «سيلغى»، وهو القانون المطبّق منذ عام **١٩٩٣** والذي كانت القوى السياسية وقطاعات واسعة من الرأي العام تعارضه وتطالب بتغييره. خُصّص **١٥** مقعدا للكوتا النسائية، بزيادة **٣** مقاعد مقارنة بالقانون السابق ؛ وتم استحداث **٢٧** مقعداً جديداً لما أطلق عليه «الدوائر الانتخابية العامة»، وهو إقتراب جزئي محدود من القوائم النسبية التي كانت تطالب بها الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني. أصرّ واضعو القانون على أن تكون القوائم التي ستشكل للتنافس على مقاعد الدوائر العامة «مغلقة» وليست «مفتوحة».

يتعلق التطور الآخر بإستحداث «الهيئة المستقلة للانتخاب»، لتوفير المزيد من النزاهة والحيادية والشفافية، وذلك كبديل لوزارة الداخلية التي كانت تدير العملية الإنتخابية في جميع مراحلها ومن جميع جوانبها. وبسبب ذلك، كانت الانتخابات السابقة موضع إتهام بالتزوير والتلاعب من جانب جهات رسمية. وأخيراً، أصبح الطعن في صحة الانتخاب في القانون المعدّل من إختصاص القضاء، بعدما كان في القانون السابق من مهمات مجلس النواب المنتخب.

■ **قانون الاحزاب السياسية:** حافظ القانون الجديد على جوهر القانون السابق والذي يجعل من الأحزاب السياسية أطراً محدودة الأثر والتأثير في الحياة السياسية والبرلمانية والعامة، وخاضعة بإستمرار للمنظور الأمني للحكومة ولرقابة اجهزة وزارة الداخلية. إضافة لذلك، لا يزال القانون يتضمن مواداً عديدة، الغرض منها فرض

شروط وإشتراطات وقيود وعقوبات على الأحزاب، الهدف منها التعقيد وعرقلة قيام أحزاب سياسية فاعلة ذات إمتدادات جماهيرية واسعة، ناهيك عن القيود والممارسات السلبية للدولة تجاه الأحزاب[١].

لا يزال القانون الجديد يكرّس تغوّل السلطة التنفيذية على تأسيس الاحزاب ودورها، وذلك من خلال هيمنتها على تشكيل لجنة شؤون الاحزاب في وزارة الداخلية والقرارات الصادرة عنها، ومن خلال تعيين أمين سر اللجنة ومنحه صلاحيات مؤثرة على مصير الحزب.

إنتقدت الاحزاب السياسية قانون الأحزاب الذي أقرّه مجلس النواب، ورأت أنه لم يلتزم بما أوصت به «لجنة الحوار الوطني» في هذا المجال.

▪ **القانون المعدّل لقانون البلديات رقم ٧ لسنة ٢٠١٢** : صدر هذا القانون بتاريخ **٢٠١٢/٣/١٤**، وكانت أبرز التعديلات تلك التي شملت المادة الثامنة التي أكّدت استمرار اللجان المعيّنة لإدارة أعمال البلديات، بممارسة مهماتها وصلاحياتها إلى حين إجراء الانتخاب العام المنصوص عليه في القانون. كذلك حملت المادة **٦٣** تعديلاً أصبحت الحكومة بموجبه ملزمة بإجراء الانتخابات لجميع المجالس البلدية خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ أحكام القانون المعدّل (أي قبل **٢٠١٢/٩/١٥**)، إلّا أن الديوان الخاص بتفسير القوانين اتخذ قراراً بتاريخ **٢٠١٢/٥/٢٧** يفتي بحق الحكومة تاجيل الانتخابات أكثر من مرة لمدة ستة أشهر!

كذلك نص القانون على اعتماد جداول الناخبين على أساس بطاقات الأحوال الشخصية وقيود دائرة الأحوال المدنية التي تستند اساساً إلى مكان الإقامة، مع إعطاء الحق بالإعتراض على هذه الجداول لدى دائرة الأحوال المدنية ومحاكم البداية، والنص صراحة على أنه ستشرف لجنة مستقلة على الانتخابات. حمل القانون في بعض تفاصيله تحقيقاً لمطالب كانت تنادي بها قوى سياسية واجتماعية، كإعتماد كشوفات الناخبين وفق سجلات دائرة الأحوال المدنية.

▪ **المحكمة الدستورية:** تشكلت هذه المحكمة في حزيران/يونيو **٢٠١٢** بموجب القانون رقم **١٥** لسنة **٢٠١٢** «قانون المحكمة الدستورية». جاء إنشاؤها بمقتضى أحكام

الفصل الخامس من الدستور بعد إدخال التعديلات عليه في عام **٢٠١٢**. وبموجب أحكام ذلك الفصل، تختص المحكمة الدستورية ب «الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذه وتصدر أحكامها بإسم الملك وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات وللكافة». وتختص المحكمة التي تنشأ لأول مرة في الأردن كذلك بتفسير نصوص الدستور، بناءً على طلب من مجلس الوزراء أو أحد مجلسي الأمة بقرار يتخذ بالأغلبية. وينحصر حق الطعن في دستورية القوانين والانظمة أمام المحكمة الدستورية بمجلس الوزراء ومجلسي النواب والأعيان وبالمتضررين من أحكام تشريع ما خلال دعوى تنظر بها محاكم البلاد، شريطة إقتناع المحكمة التي تنظر الدعوى بالدفع الفرعي خلال القضية.

يعيّن الملك، بناءً على تنسيب من الحكومة، رئيس وأعضاء المحكمة لمدة ستة سنوات غير قابلة للتجديد. ويلغي دخول قانون المحكمة الدستورية حيّز التنفيذ وجود المجلس العالي لتفسير الدستور الذي نص على تشكيله للنظر في دستورية التشريعات النافذة.

جدير بالذكر أن إنشاء محكمة دستورية كان أحد مطالب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بخاصة المنظمات الحقوقية على مدى سنين طويلة. إلّا أن الطريقة والقانون اللذين تشكلت بموجبهما أثار جملة من الإنتقادات، عبّر عنها قانونيون ضليعون بحيث بدت المحكمة. وكأنها استجابة «شكلية» للمطلب الشعبي والسياسي القديم. أبرز هذه الإنتقادات هي : ١) أن المحكمة لا تشكّل جزءاً من جسم السلطة القضائية، وتعيّن الحكومة أعضائها، وبالتالي فإن شكوكاً تدور حول استقلاليتها. ٢) يؤخذ على قانون المحكمة أنه حصر تقديم الطعون المباشرة بمجلس الوزراء وبمجلسي الامة، بالإضافة إلى الطعن غير المباشر عبر المحاكم (وهو طريق شاق ومعقّد وطويل وغير مضمون، برأي قانونيين). فالأطراف التي لها حق الطعن هي نفسها الأطراف المسؤولة عن وضع القوانين.

بالرغم من هذه الانتقادات التي لا تنقصها الوجاهة، إلّا أنه من السابق لأوانه الحكم على نتائج أعمال المحكمة والدور الذي يمكن أن تلعبه في ضمان

وحماية حقوق وحريات المواطنين. كما أن الحكم على مدى استقلاليتها عن السلطة التنفيذية يمكن أن يتم من خلال القررات التي قد تتخذها، خصوصاً تجاه قضايا بالغة الحساسية، كالبتّ، مثلاً، في مدى دستورية قرار فك الإرتباط بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، والذي كان قد اتخذه الملك الراحل الحسين بن طلال في تموز/يوليو ١٩٨٨، حيث تتجه نية البعض للطعن بدستورية ذلك القرار أمام المحكمة.

■ **الهيئة المستقلة للانتخاب:** تأسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم **١١** لسنة **٢٠١٢**، وجاء هذا التأسيس تطبيقاً لإحدى بنود التعديلات الدستورية وتمشياً مع قانون الانتخاب الجديد. وكانت لجنة الحوار الوطني قد أوصت بتشكيل مثل هذه الهيئة، كما ورد في هذه الدراسة. وشُكّل مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ **٢٠١٢/٥/٦**.

وفقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور «تتمتع الهيئة بشخصية إعتبارية وبإستقلال مالي وإداري»، وتنص المادة الرابعة على أن الهيئة «أ. تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة ؛ ب. على الهيئة إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من اداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد».

يكون للهيئة مجلس مفوّضين مؤلف من رئيس وأربعة اعضاء تختارهم الحكومة ويعيّنون بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد[٢]. أما المادة **٢٣** فتنص على أن «قرارات الهيئة بشأن العملية الانتخابية النيابية قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة وفق أحكام الدستور وقانون الانتخاب».

المواد الأخرى في القانون تتعلق بإعداد الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي في الهيئة وإعداد موازنة الهيئة وإعداد تقريرها السنوي وصلاحياتها في إصدار تعليمات وعلاقتها بالوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية. وتنص المادة **٢٥** على ان الهيئة تخضع لرقابة ديوان المحاسبة.

كانت ردود الفعل على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب إيجابية بشكل عام، إلّا أنه وجهت إنتقادات للمادة السادسة من القانون والتي تعني بأن الحكومة هي التي تعيّن

مجلس المفوّضين. إلّا أن إنتخابات المجلس النيابي السابع عشر (**٢٠١٣/١/٢٣**) والتي أشرفت عليها الهيئة تمتعت –برأي المراقبين– بحيادية ونزاهة وشفافية في مراحلها التحضيرية (التسجيل، الترشيح، الطعون، التحضيرات الإدارية واللوجستية...)، إلّا أنه شاب تلك الانتخابات أخطاء وخروقات وشبهات تزوير في مرحلتي الإقتراع وفرز الأصوات. وأعترف رئيس مجلس المفوّضين، عبد الإله الخطيب، بأن العملية الانتخابية عانت من «الفوضى والإرتباك» و«أنه أرتكبت فيها أخطاء في عدة مناطق، وبأن الانتخابات لم تكن مثالية»، مع تأكيده بأنها كانت «صحيحة» (صحيفة «العرب اليوم» بتاريخ **٢٠١٣/١/٢٩**). وقد أورد التقرير الذي أصدره المركز الوطني لحقوق الإنسان عن الانتخابات وقائع عديدة تؤكد وقوع أخطاء.

يقودنا ذلك إلى التوقف عند هذه الانتخابات بشيء من التفصيل.

■ **انتخابات المجلس النيابي السابع عشر (٢٠١٣ /١/٢٣):** في ظل أجواء الإحباط التي كان يعاني منها قطاع واسع من المواطنين بسبب التزوير والتلاعب اللذين مورسا في الانتخابات النيابية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، وفي ظل إصرار حكومة فايز الطراونة على التمسك بقانون الصوت الواحد (المطّعم بالقوائم العامة)، فُتح باب التسجيل وسحب البطاقة الانتخابية تحضيراً لإنتخابات المجلس النيابي السابع عشر، في ٧ آب/أغسطس **٢٠١٢**. كان الإقبال ضعيفاً جداً في البداية، خصوصاً مع تعمّق عدم الثقة بين الدولة والمواطنين طوال الفترة الماضية، وفي ظل إعلان حزب جبهة العمل الإسلامي عن نيتها مقاطعة الانتخابات المقبلة، بسبب الصوت الواحد. ولاحقاً صرّح رئيس الوزراء، فايز الطراونة بأن الانتخابات ستجري لأول مرة وفقاً لقانون «دائم» للانتخاب، وبانه ستنبثق عنها لأول مرة «حكومة برلمانية» وبأن البلاد مستمرة في السير على الطريق الإصلاحي. لكن ذلك لم يخفف من حدة الجدل حول صوابية إجراء الانتخابات في ظل الإنقسام الموجود في البلاد، إذ رفعت **٥٠٠** شخصية رسالة إلى الملك، نهاية آب/ أغسطس، تؤكد له فيها بأن «المحافظة على الإستقرار أهم من إجراء انتخابات مبكّرة». كانت التوقعات متواضعة جداً، والشعور الذي يطغى لدى كثيرين بأن المجلس النيابي القادم. في ظل الأوضاع القائمة. سيكون شبيهاً بالمجلس السابق وربما أسوأ منه.

في هذه الأثناء، تبلّور رأي عام واسع بضرورة «التسجيل» للانتخابات، دون أن يعني ذلك بالضرورة المشاركة في التصويت ؛ إذ ان عملية التسجيل التي انطلقت كانت تؤسس لإعداد قوائم انتخابية جديدة في ظل التعليمات والإجراءات الجديدة للهيئة المستقلة للانتخاب. وعليه إنخرط حزب جبهة العمل الإسلامي وأحزاب المعارضة الأخرى في عملية التسجيل، في الوقت الذي كانت تؤكد فيه معارضتها لقانون الانتخاب. ولاحقاً أعلنت معظم الأحزاب . بما فيها أحزاب المعارضة القومية واليسارية . عن نيتها المشاركة في الانتخابات، بينما استمر حزب جبهة العمل الإسلامي . وهو الحزب الرئيسي في المعارضة . في رفض في هذه العملية بالرغم من الوساطات غير الرسمية التي جرت في أيلول/سبتمبر من أجل إقناعه بالمشاركة في الانتخابات.

بلغ عدد المواطنين المسجلين في الجداول الانتخابية **٢,٢٧٢,١٧٢** ناخب وناخبة من مجموع اكثر من ثلاثة ملايين وربع المليون الذين يحق لهم التسجيل. واعتبر ذلك العدد علامة إقبال ونجاح للانتخابات في مرحلتها الاولى، وهزيمة للقوى التي كانت تدعو إلى مقاطعتها، خصوصاً حركة الإخوان المسلمين وحزبها جبهة العمل الإسلامي.

عندما تم إقفال باب الترشيح للانتخابات، كان هناك **١٤٢٥** مرشحاً ومرشحة، من بينهم **٦٠٦** رشّحوا انفسهم عن الدوائر المحلية (وعددها **٤٥** دائرة) و**٨١٩** مرشحاً ومرشحة رشّحوا انفسهم في إطار **٦١** قائمة وطنية للتنافس على المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية العامة (وعددها **٢٧**)، إضافة إلى **١٥** مقعداً مخصصة للكوتا النسائية.

انطلقت الحملات الانتخابية للمرشحين وكانت بمعظمها خالية من برامج أو شعارات سياسية واضحة، إذ اكتفى قسم كبير من المرشحين بعرض صورهم واسمائهم في الملصقات الدعائية مقرونة بعبارات عامة مستهلكة. كانت الحملات باهتة ولم تستوحي إلا القليل من شعارات الحراك الشعبي والسياسي التي ركزت الانظار على المطالب الشعبية الأساسية خلال العامين الماضيين. كان المتوقع او المأمول أن ينعكس الحراك بحيويته وإرتفاع سقف شعاراته على الحملات الانتخابية فتثير حركة جدل

سياسي حول أبرز القضايا الوطنية والاجتماعية خصوصاً مع استحداث القوائم الوطنية لأول مرة والتي كان يعوّل على إنخراط الأحزاب بها من أجل رفع سوية الحياة السياسية والبرلمانية. إلّا أن شيئاً من ذلك لم يحصل واستمرت مقرّات المرشحين، بمعظمها تعاني من عزوف الناخبين عن إرتيادها. تشكلت ٦١ قائمة للتنافس على مقاعد الدوائر الانتخابية العامة؛ إلّا أن المفارقة أن الاغلبية الساحقة منها شكلتها القوى العشائرية وقوى المال السياسي. في الواقع، لم تكن تلك قوائم بالمعنى الفعلي للكلمة، ولم تعكس تكتلات سياسية أو حتى برنامجية. وبالمحصلة، أعادت القوائم إنتاج «الصوت الواحد» بطريقة مواربة، وتحولت – بمعظمها – عملياً إلى «حيلة» أمام البعض للفوز بمقعد نيابي، ليقينه بعدم إمكانية فوزه عبر الترشيح الفردي! أما الأحزاب فإن عدد القوائم التي شكلتها لم تزد عن الإثنتي عشرة.

منذ الأيام الأولى لبدء الحملات الانتخابية، برز دور «المال السياسي» في تلك الانتخابات حيث كانت عمليات بيع وشراء الأصوات الانتخابية تجري على قدم وساق؛ العديد منها رصدتها منظمات مراقبة الانتخابات وفريق المراقبة التابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان. بالرغم من مطالبة الهيئة المستقلة للانتخاب بالتحرك واتخاذ الإجراءات الرادعة لتلك الممارسات، إلا أن التجاوب كان ضعيفاً ومتأخراً؛ قبل يوم الإقتراع بأسبوع فقط، وعندما تعالت أصوات كثيرة باتهام السلطات بالتواطؤ مع تلك الممارسات شعرت الحكومة والهيئة المستقلة بأنه لا بد من اتخاذ إجراءات حازمة وملموسة لـ «رد» الإتهام حيث أوقف المدعي العام أربعة مرشحين اتهموا بشراء أصوات انتخابية والتأثير على الناخبين؛ فاز إثنان من هؤلاء وهما في السجن.

بلغ عدد المقترعين ١,٢٨٨,٠٤٣ ناخباً وناخبة، أي بنسبة ٥٦،٦ ٪ من مجموع عدد المسجلين في الجداول الانتخابية، واعتبرت الهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة ذلك نجاحاً كبيراً للعملية الانتخابية. إلّا ان وقع إرتباك كبير لدى الإعلان عن نتائج العديد من الدوائر الفردية والعامة ؛ وخلال الاسبوع الذي تلا يوم الإقتراع وقعت أعمال شغب وعنف واشتباكات مع قوات الأمن والدرك لدى إندلاع مظاهرات احتجاجية على بعض النتائج في عمّان ومأدبا والكرك ومعان والشوبك

وإربد وعجلون والفحيص حيث وردت معلومات عن «إختفاء صناديق إقتراع وأوراق رسمية تحمل نتائج الفرز»، وتناقض بين أرقام الفرز المعلنة والحقيقية إلخ... وأصدرت منظمات راقبت الانتخابات تقارير أشارت فيها إلى أخطاء وقعت في عمليات الفرز «مسّت بمعايير الانتخاب» وقصور في مكافحة المال السياسي وتخبط في إعلان النتائج وشبهات «تزوير». ولاحقاً رفع مرشحون طعوناً في نتائج ١٢ دائرة انتخابية وعامة إلى القضاء. وفي مطلع آذار/مارس ٢٠١٣ أبطلت محكمة إستئناف عمان انتخابات الدائرة السادسة في الكرك (لواء فقّوع). ويعد هذا الحكم أول سابقة قضائية يبطل فيها القضاء إجراءات انتخابات في تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن التي تعاقب عليها سبعة عشر مجلساً نيابياً، كون الطعون الانتخابية تقدم لأول مرة أمام القضاء. وسيعاد إجراء الانتخاب في هذه الدائرة. بالمقابل، ردت المحكمة الطعن المقدم من مرشحي قائمة «النهوض الديمقراطي»، وثبّتت صحة نيابة رئيس قائمة «المواطنة» موضوعاً، وهي القائمة المنافسة.

في المحصلة، فازت أكبر قائمة وطنية (قائمة الوسط الإسلامي) بثلاثة مقاعد، وكان هناك ثلاث قوائم فازت كل واحدة منها بمقعدان، وخمسة عشرة قائمة فازت كل واحدة منها بمقعد واحد. شكّل فوز قائمة حزب الوسط الإسلامي (إنشقاق عن الإخوان المسلمين) بثلاثة مقاعد مفاجأة، إذ من المعروف بأن هذا الحزب ضعيف، وليس له تواجد جماهيري واسع. لكن بعض المراقبين يعزون هذا الفوز إلى مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي للانتخابات، أي أن «الجمهور الانتخابي الإسلامي» صوّت لمرشحي تلك القائمة، بإعتبارهم الاقرب إليه أيديولوجياً، في ظل غياب مرشحي الإخوان المسليمن (حزب جبهة العمل الإسلامي). المفاجأة الثانية ظهرت بعدم فوز أي مرشح يمثّل أحزاب المعارضة اليسارية والقومية (قائمة النهوض الديمقراطي)، وكذلك خذلان الناخبين لقائمة حزب «التيار الوطني»، وهو حزب موال للنظام وكان رئيسه، عبد الهادي المجالي، رئيساً لمجلس النواب حتى وقت قريب. في الواقع، الاتجاهات الديمقراطية واليسارية والإصلاحية، ممثّلة من خلال نواب انتخبوا كأفراد، موجودة في المجلس النيابي وقد لا تتعدى نسبتها العشرين

بالمئة من مجموع أعضائه البالغ عددهم المئة والخمسين. ويلاحظ إزدياد تمثيل النساء من خلال وجود **١٩** إمرأة في المجلس.

أما التركيب العام للمجلس، فهو لا يختلف كثيراً عن تركيب المجلس السابق، إذ يتميز هو الآخر بهيمنة القوى العشائرية والبيروقراطية ونواب ما يسمى بـ «المال السياسي»، أي رجال الأعمال. وقد دفع ذلك نشطاء الحراك الشبابي والشعبي والسياسي إلى المطالبة بحل المجلس الجديد منذ بداية شباط/فبراير، أي قبل أن يبدأ أعماله!

▪ **مكافحة الفساد:** تظهر استطلاعات الرأي بان مكافحة الفساد تكاد تشكل الهاجس الأبرز في سلّم اهتمامات قطاع واسع من المواطنين الأردنيين، وذلك لإعتقادهم بان إنتشار الفساد قد ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد الوطني، فضلًا عن الشعور العام بعدم وجود إرادة سياسية جادة لمكافحته والحدّ منه. يعتقد كثيرون بان العديد من عمليات الخصخصة التي طالت عدداً من المؤسسات العامة والشركات قد صاحبها فساد مالي وإداري نجم عنه خسائر جسيمة للدولة.

في مواجهة المطالب الشعبية المتكررة بضرورة مكافحة الفساد وتقديم المسؤولين عن قضايا الفساد إلى القضاء، سعى مجلس النواب السابق إلى فتح ملفات الفساد، وشكّل لجاناً للتحقيق فيها بحيث بلغ عدد هذه اللجان أربعة وعشرين. وبدأت بعض اللجان في إستلام معلومات من الإدارات الحكومية عن عدد من قضايا الفساد، بناءً على طلب تلك اللجان. بعد فترة وجيزة، وتحت ضغط جهات متنفذة في الدولة، جرى التصويت على حل جميع لجان التحقيق النيابية هذه، بحجة ان هناك جهة رسمية معنية بذلك وهي «هيئة مكافحة الفساد». أكثر من ذلك، تم لاحقاً إستصدار فتوى من ديوان تفسير القوانين بأن الملفات التي يقرر مجلس النواب إغلاقها لا يجوز له فتحها من جديد!

كان من نتيجة إغلاق ملفات الفساد في مجلس النواب أن اشتدت المطالبة الشعبية بمكافحة الفساد، مضافاً إليها إتهام مجلس النواب بـ «التواطؤ» مع الفساد! تزايدت الإتهامات للحكومات بأنها هي من تحمي الفاسدين، خصوصاً بعد افتضاح أمر الخروج غير القانوني لأحد رجال الأعمال من البلاد والذي كان يقضي عقوبة في السجن،

بذريعة حاجته للعلاج في الخارج. هنا شعرت السلطات بضرورة تقديم إثباتات ملموسة عن مكافحة الفسادن فعملت على خطيّن :

أ) تقديم مسؤولين عن قضايا فساد إلى المحاكمة؛ فقد أصدرت محكمة جنايات عمان أواخر العام **٢٠١٢** حكماً بالسجن ثلاثة عشر عاماً وثلاثة أشهر على المدير السابق لدائرة المخابرات العامة، الفريق محمد الذهبي، وتغريمه **٢١** مليون دينار بتهم الإختلاس وغسل الأموال وسوء إستغلال الوظيفة العامة.

صحيح أن شخصيات قد لوحقت بعد ذلك بجرائم فساد، أبرزها وليد الكردي (قضية شركة الفوسفات/زوج عمّة الملك)، وأكرم حمدان (شركة موارد) وعامر البشير، نائب أمين عمّان السابق (على خلفية ملفات شبهات فساد في امانة العاصمة عمان)، إلا أن ذلك لم يقنع الرأي العام بوجود إرادة سياسية حازمة وجادة في متابعة جميع قضايا الفساد مهما علت مرتبة المتهمين فيها. إن الشعور العام السائد لدى قطاعات واسعة من الرأي العام وقوى المجتمع هو أن مكافحة الفساد تخضع للإنتقائية ولحسابات سياسية، وليس للمعايير القانونية وهذا ما يجعل قوى الحراك الشعبي والأحزاب السياسية مستمرة في المطالبة بمواجهة فعّالة للفساد وفتح جميع الملفات التي هي موضع إتهام.

ب) تشكيل اللجنة الملكية لتعزيز النزاهة الوطنية: عهد الملك إلى رئيس الوزراء، د. عبدالله النسور برئاسة لجنة لـ «تعزيز منظومة النزاهة، تُعنى بمراجعة التشريعات ودراسة واقع جميع الجهات الرقابية، وإقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتقويم سير عمل هذه الجهات في مكافحة الفساد».

عقدت هذه اللجنة حتى نهاية آذار/مارس **٢٠١٣** ثلاثة اجتماعات لها.

ج) لجنة مراجعة وتقييم التخاصيّة: شكّل رئيس الوزراء، د. عبد الله النسور هذه اللجنة، بناءً على طلب من الملك، بتاريخ **٢٠١٣/١/١٤** من مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين ممن «يتمتعون بالنزاهة والحيادية والخبرة الموثوقة» في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقييم سياسات وعمليات الخصخصة (أو التخاصية) التي قامت بها الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ عام **١٩٨٩** وحتى آخر عملية خصخصة تمت.

جاء تشكيل هذه اللجنة بعد أن تعرّضت عمليات الخصخصة إلى إنتقادات وإتهامات كثيرة طالت العديد من المسؤولين، خصوصاً في تبديد عائدات الخصخصة على مشاريع وفي قرارات تدور حولها شبهات، كتسديد ديون غير مستحقة (مبلغ مليار وربع من الدنانير) بذريعة الحصول على خصم لا يعرف أحد مدى جدواه.

الانتقاد الرئيس لهذه اللجنة هو أن أعضائها يشكلون طيفاً واحداً في الفكر الاقتصادي، وأنهم جميعاً منحازون لنهج الخصخصة، أو على الأقل لديهم ميول تذهب لصالحها، أي انها لا تضم أعضاءً لديهم موقف ناقد تجاه الخصخصة.

من المفترض أن تقدم اللجنة تقريراً عن أعمالها بعد ستة أشهر من تاريخ اول اجتماع لها؛ أي في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

تاسعاً: مراجعة لعامين من الصراع حول الإصلاح

استقالت حكومة البخيت منتصف تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١١ ليحل محلها حكومة عون الخصاونة (٢٠١١/١٠/٢٤)، وهو قاض مرموق عمل لمدة تزيد عن العقد كنائب لرئيس محكمة العدل العليا في لاهاي، أي أنه ليس بسياسي أولًا. ثم إنه لم يكن على اطلاع دقيق على تطورات الحياة السياسية الداخلية، نظراً لكونه قد أمضى معظم الفترة السابقة خارج الأردن. لكن ذلك كله لم يكن يعني بأن الرجل المحافظ في تفكيره وسلوكه لم يكن يحمل «وجهة نظر» أو «توجهاً» للسير قدماً في عملية الإصلاح. ظهر على السطح بأن جهات أخرى تزاحم الحكومة على اتخاذ القرارات الرسمية، وبشكل خاص القصر الملكي ودائرة المخابرات، إضافة إلى «قوى الشد العكسي»، أي تلك القوى المتنفذة داخل أروقة الدولة والتي تستطيع التأثير بقوة على القرارات الرسمية دون أن تحتل مناصب رسمية معلنة، وهي معروفة بعدائها الشديد لعملية الإصلاح برمتها.

كان العنوان العريض لحكومة عون الخصاونة لدى تسلّمه المسؤولية هو إذاً «استعادة الولاية العامة للحكومة»، أي انها ترفض تدخّل الجهات المذكورة أعلاه أو أية جهات

أخرى في شؤون تعتبرها من صميم صلاحياتها، بما في ذلك عملية الإصلاح ووضع قانون انتخابي جديد إلخ. وفي خضم الجدل الذي كان محتدماً حول قانون الانتخاب، لم يخفِ الخصاونة تفضيله العودة إلى قانون عام ١٩٨٩ المستند إلى القوائم الإسمية؛ وكان يُقرَن بين هذا التفضيل ومغازلته الإخوان المسلمين. إذ من المعروف أن ذلك القانون سمح لهؤلاء بحصول مرشحيهم على عدد كبير من المقاعد النيابية آنذاك أكبر من حجمهم الفعلي في المجتمع. كان رئيس الحكومة يبرر لقاءاته بممثلي الإخوان ورديفهم حزب جبهة العمل الإسلامي بأنهم «القوة السياسية الرئيسية» في البلاد. أصدرت حكومته في شباط (فبراير) ٢٠١٢ قانوناً للانتخاب يشكّل «مزيجاً» غريباً من مشروع قانون لجنة الحوار الوطني وقانون ١٩٨٩ وقانون الصوت الواحد الذي كان مطبقاً حتى عام ٢٠١٠. حُوّل هذا المشروع إلى مجلس النواب بالرغم من الرفض الشديد الذي جُوبه به من قبل أحزاب المعارضة وقوى الحراك الشعبي وقوى اجتماعية وحقوقية أخرى عديدة.

في النهاية قدم عون الخصاونة استقالة حكومته بطريقة غير مألوفة، أواخر آذار (مارس) ٢٠١٢، أي بعد ستة أشهر فقط من تشكيلها، بعد أن أصبح واضحا أن الحكومة لم تعد قادرة على إحراز أي تقدم ملموس في إنجاز القوانين الناظمة للحياة السياسية وخاصة قانون الانتخاب.

حمل اختيار شخصية د. فايز الطراونة لتشكيل الحكومة الجديدة دلالات لم تخف على كثيرين. فالرجل معروف بأنه ينتمي إلى فئة السياسيين البيروقراطيين المحافظين الشديدي الولاء للملك.

في ضوء ذلك، ليس من المبالغة الاستنتاج بان مجيء حكومة الطراونة، بداية نيسان (أبريل) ٢٠١٢، يعتبر ارتدادا واضحاً عن عملية الإصلاح بالمضمون الذي طرحه الحراك الشعبي وقوى المعارضة.

في الحقيقة أن تصميم القوى المتنفذة داخل النظام على البقاء ممسكة بكافة خيوط السلطة قد ازداد بعدما أظهرت نتائج الانتخابات في تونس ومصر الفوز الكبير للاتجاهات الاسلامية. أدى ذلك إلى الخشية من تكرار هذا الفوز في حالة الأردن إذا ما

تم تبني قانون انتخابي يسمح بتمثيل حقيقي للإرادة الشعبية (الصيغة التي تطالب بها الحركة الاسلامية تضمن حصولهم على مقاعد نيابية توازي حجمهم التمثيلي بالشارع الاردني)؛ فالإسلاميون الأردنيون، وإن لم يشكلوا أغلبية عددية، يمتلكون –كما هو معروف– قدرات تنظيمية ومالية تساعدهم على الفوز بنسبة كبيرة من الأصوات في أية انتخابات، مقارنة بالأحزاب الأخرى التي تفتقد لتلك القدرات.

أما العامل الآخر الذي كانت تراهن عليه القوى المتنفذة المعادية للإصلاح فهو تطور الوضع في سورية. ومما لا شك فيه أن استمرار أعمال القتل والعنف هناك لمدة تزيد عن العامين قد أدى إلى تراجع التأييد لعملية الإصلاح لدى أوساط اجتماعية مهمة خشية أن يؤدي الصراع حولها إلى وضع مشابه لما يجري في سورية، خصوصاً وأن الأردن شديد التأثر بالوضع في سورية إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ولا يخفى أن قطاعاً من الرأي العام الأردني يقف إلى جانب النظام السوري، متبنياً «نظرية المؤامرة على سورية» التي يرددها هذا النظام.

العامل الثالث الذي جعل «قوى الشد العكسي» أو «الحرس القديم» تستعيد زمام المبادرة وتصر على الاحتفاظ بـ «كعكة» السلطة دون أي شريك فهو الضعف النسبي للحراك الشعبي والشبابي وعدم قدرته على حشد المزيد من الجماهير. وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة إلى أن قسماً هاماً من المواطنين، وهم الأردنيون من أصل فلسطيني، قد أحجموا عملياً عن المشاركة في الحراك المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والدستورية. لكن هذه الملاحظة يمكن أن تنسحب أيضاً على قطاعات واسعة من الشرق أردنيين الذين أظهروا تأييدهم للإصلاح ولكن دون الاستعداد للنزول إلى الشارع من أجله، ربما بسبب الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن النظام والحكومة سائران على طريق تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

العامل الرابع والأخير لما يمكن تسميته «التراجع عن الإصلاح الحقيقي» يتمثل بالضوء الأخضر الذي التقطه النظام من الإدارة الأمريكية بصورة غير مباشرة.

هذه الاستراتيجية «الجديدة» تعني ببساطة التوقف عن عملية الإصلاح من منظور المطالب الشعبية والسياسية. بطبيعة الحال لن يعلن النظام ذلك صراحة أو علانية، بل

سيمضي في ترديد خطاب الإصلاح، وأنه عازم على المضي قدماً في طريقه، وكأن شيئاً لم يتغير. لكن المسار على أرض الواقع سيتخذ منحى آخر. بالرغم من أن رئيس الوزراء الجديد كان قد عبّر عن تفضيله قانون الصوت الواحد، إلّا أن الملك عبد الله الثاني أكّد في لقاء مع النواب (٢٠١٢/٦/٦) بأن «لا عودة لقانون الصوت الواحد، ولا تأجيل للانتخابات النيابية»، وأكّد أن القانون يجب أن يكون «توافقياً». هذه تأكيدات مشجعة بالطبع إذا ما أُخذ بها. لكن يجب تذكر مصير «ضمانات مخرجات لجنة الحوار الوطني» قبل أن يسرف المرء في التفاؤل! واقع الأمر يشير إلى استمرار وجود خلافات داخل مجلس النواب على صيغة القانون الانتخابي العتيد. من المؤكد أن مجلس الأمة سوف يتبنى قانوناً للانتخاب خلال الأسابيع القليلة المقبلة لا يمكن لأحد أن يتكهن بتفاصيله أو بتوجهه العام في الوقت الحاضر. ومن المحتمل جداً أن يتم تنظيم انتخابات نيابية عامة أواخر العام ٢٠١٢، أو ربما – لأسباب قانونية – أوائل العام القادم، ثم يعلن المسؤولون بعد ذلك بأن عملية الإصلاح قد أنجزت وانتهت بـ «نجاح»!

لكن المتابع عن كثب لما يدور في المجتمع الأردني، خاصة على صعيد الحركات السياسية الجديدة، يدرك بأن إدارة الظهر لعملية الإصلاح الحقيقي هي قصر نظر سوف يؤدي إلى نتائج غير محسوبة. إن ما يغيب عن صانعي القرار هو أن نواة الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح الحقيقي ليست أحزاب المعارضة التقليدية فقط، بل قوى جديدة ربما تكون أكثر أهمية من تلك الأحزاب، انبثقت من بين صفوف العشائر الأردنية والشباب، وهي وإن كانت محدودة العدد في الوقت الحاضر، إلّا ان برامجها وخطابها تعبّر عن قطاعات واسعة من الشعب، خاصة الشباب الذين يعانون بمرارة شديدة من البطالة والحرمان والتهميش، وهم «مادة الاحتياط» التي سوف تلتحق بالحراك في المستقبل؛ وهي اليوم لم تعد تعاني من الخوف ولا تأبه بالقمع، خصوصاً وأنها تدرك يوماً بعد آخر أن عدم تغيير الوضع في البلاد، باتجاه إصلاحات حقيقية، سيغلق آفاق المستقبل أمامها كلياً، ويأتي تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية في البلاد ليؤكد لها بأن طريق النضال في الشارع هو ضمانة تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي.

في بداية حزيران (يونيو) **٢٠١٢** استطاعت هذه الدراسة أن ترصد أسماء ثلاثين حراكاً عشائريا وشبابياً[٤] يقوم بتنظيم المظاهرات المطالبة بالإصلاح –خاصة يوم الجمعة– في العاصمة وفي مدن أخرى عديدة، بالتعاون مع أحزاب المعارضة. هذه الحراكات تصر على طابعها السلمي. وهي تسعى حالياً لتوحيد صفوفها في إطار واحد. يضاف إلى ذلك كله ما أشارت إليه الوثيقة السياسية التي أصدرتها لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في نيسان (ابريل) **٢٠١٢** بعنوان «عام على انطلاق الحراك الشعبي الأردني» حين ذكّرت بأن «**الحراك قد تمكن من فرض إرادته على السلطات الحاكمة، حتى ولو بصورة جزئية، وأجبرها على عدم تجاهلها، كما كان يحصل في حالات عديدة**». وعدّدت الوثيقة الإنجازات التي تحققت دون أن تغفل القول بأنه «**لا يزال أمام الحراك العديد من الأهداف التي يتعين مواصلة النضال من أجل إنجازها**»[٥].

هو إذاً صراع لا يزال مفتوحاً أمام جميع الاحتمالات. وهذا ليس حكراً على الحراك الشعبي والسياسي في الأردن، لأن معظم الحكام في أقطار «الربيع العربي» لم يلتقطوا أو لم يفهموا بعد «كلمة سر» هذا الربيع، وهي أن الشعوب العربية لم تعد تقبل بأن يستمر حكمها بالطريقة نفسها التي كانت سائدة في العقود السابقة!

عاشراً: الإصلاح السياسي بين المطلوب والممكن

بالرغم من الاختلاف حول مدى الإصلاح السياسي الذي من شانه أن يلبّي طموحات الشعب، كما تم التعبير عنها بالوسائل المختلفة، إلا أن هناك شبه إجماع على أن المطلوب هو إصلاح النظام وليس تغييره. وقد تراوحت المطالب الإصلاحية بين مطالبة بإحداث تغييرات على القوانين الناظمة للعملية السياسية كتغيير قوانين الانتخابات والأحزاب والاجتماعات العامة وبين ضرورة مكافحة الفساد الذي يعتقد الكثيرون بأنه منتشر في الدولة الأردنية، وأنه لا بد من مكافحته. في المقابل، وبما لا يتعارض مع ما سبق، فقد باتت بعض الأصوات تطالب بإحداث تغييرات دستورية جوهرية تحد من صلاحيات الملك وتحوّل الدولة إلى ملكية دستورية، يسود فيها الملك ولا يحكم

(الفئات المطالبة بهذا النوع من التغيير محدودة الحجم والتأثير في الساحة الأردنية). إنه لمن نافل القول، أن مطالب التغيير الدستورية لا تلقى رضى من كافة الأطراف الاجتماعية. وبالتالي، فإن المطالبة بتغيير جوهري في دستور البلاد لم تحظ بقبول كافة الأطراف والفعاليات.

استجابة للحراك الشعبي، قامت الدولة بتشكيل لجنة للحوار الوطني، أنيط بها تقديم مقترح لقانون انتخابات حديث، يتجاوز العيوب والمشاكل التي نجمت عن القانون السابق، وتقديم قانون جديد للأحزاب السياسية يشجع ويسهل العمل الحزبي في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، واستباقاً للحراك الشعبي على ما يبدو، فقد شكل الملك لجنة ملكية لمراجعة الدستور واقتراح تعديلات عليه لمناقشتها وعرضها على البرلمان وإقرارها. كذلك قدمت الحكومة مشروع قانون جديد للبلديات، وأقرت إنشاء نقابة للمعلمين بعد امتناع لفترة زمنية طويلة، وعززت من عمل هيئة مكافحة الفساد. وقد تم بعد ذلك إنجاز القوانين التالية: قانون الهيئة المستقلة للانتخابات، قانون الاحزاب السياسية، وقانون المحكمة الدستورية، وقانون الانتخاب الذي تم رده من قبل الملك طالباً زيادة عدد المقاعد في القائمة الوطنية، وهو ما تحقق. وبالتالي، فإن خارطة الطريق للإصلاح السياسي باتت شبه واضحة.

لقد هدأ الشارع نسبياً، بعد أن تم الإعلان عن هذه الخطوات المختلفة، والتي تبدو نقطة وسط وإجماع في نظر غالبية القوى السياسية. إلا أن التباطؤ في تطبيق هذه الإصلاحات أو عدم تحديد جدول زمني لتنفيذ الإصلاح السياسي في المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي في بعض الملفات، وخاصة في مكافحة الفساد، قد أدى إلى الشعور بأن الدولة قد لا تكون جادة في عملية الإصلاح السياسي. هذا الانطباع أدى إلى استئناف الحراك السياسي المحدود على شكل مسيرات اسبوعية وخاصة في المحافظات، تركز في الغالب على السياسات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالفساد. ويعود ذاك الشعور على ما يبدو إلى عملية الالتفاف، إن لم نقل الانقلاب غير المعلن على عملية الإصلاح برمتها؛ وهو ما كشفت عنه تفاصيل التعامل مع مخرجات لجنة الحوار الوطني واللجنة الملكية لمراجعة الدستور، وردود الفعل تجاهها من جانب مختلف الأحزاب وقوى الحراك الشعبي، وكذلك التغيير المتواصل للحكومات على امتداد ٢٠١١ و٢٠١٢.

وبشكل عام، يبدو أن الدولة باستخدامها مزيجا من الأساليب، تراوحت بين تلبية المتطلبات العامة في الإصلاح السياسي والاستجابة لقضايا مطلبية هامة كنقابة المعلمين أو من خلال التواصل مباشرة مع الأطر التقليدية (العشائر)، وتلبية بعض احتياجاتهم واحتياجات مناطقهم، استطاعت أن تعيد توازنها مع الشارع. بالطبع، هذا ليس العامل الوحيد الذي مكّن الدولة من إعادة الإمساك بزمام الأمور. فانقسام الشارع الأردني على ماهية الإصلاح وحدوده، قد أفاد الدولة، وتم استغلاله بشكل كبير في تحديد المسار الحالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنحى العنيف الذي أخذته بعض الثورات في العالم العربي كليبيا وسوريا، كان له أثر سلبي على عمق المطالب في الشارع السياسي الأردني خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار يتم اللجوء في ضوئها للعنف من قبل الدولة، وهذا ما لا يرغب فيه أحد.

إن الدولة الأردنية أمام تحد كبير وضعته لنفسها بقبولها إجراء تعديلات على القوانين الأساسية وعلى الدستور. صحيح أنها استطاعت من خلال ذلك تهدئة الشارع، ولكن هذا الشارع بقي في حالة انتظار لن تطول كثيرا، إذا ما تراجعت الدولة عن وعودها أو في حالة عدم تنفيذها لتلك الوعود، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنهاض الحراك الشعبي مرة أخرى؛ وهو حراك إذا ما حصل سيكون له سقف آخر من المطالب.

إن الأردن اليوم يواجه التحدي ذاته الذي يواجهه العديد من الدول العربية، وهو أن لديها الفرصة لقيادة عملية الإصلاح التدريجي الجاد، أو أن يقود الشارع عملية الإصلاح بدون القدرة على التنبؤ بالنتائج.

ولا بد من الإشارة هنا إلى وجود بعض المعوقات للإصلاح السياسي في الأردن، من أهمها انقسام الشارع الأردني بين من يركّز على المطالبة بالحقوق المدنية (للأردنيين من أصل فلسطيني) وبين من يركّز على قضايا الهوية ومستقبل الأردن ككيان سياسي له تاريخه وخصوصيته. إن هذا الإنقسام يضعف قدرة الأحزاب والحركات السياسية على الاتفاق على الحد الأدنى من البرنامج الوطني السياسي. أما المعوق الثاني فيتعلق بالمصالح التاريخية لبعض القوى السياسية أو ما يشار إليه أحيانا بقوى الشد العكسي أو ما أصطلح على تسميته بالحرس القديم.

الهوامش

١. أوضح رئيس الحكومة الحالية، د. عبدالله النسور، وهو الذي أمضى ردحاً طويلًا من الزمن متنقلًا بين مواقع المسؤولية الحكومية، موقف الدولة تجاه الأحزاب في محاضرة له قبل عام بيّن فيها «أن الدولة تستطيع إستهداف الحزبيين وأن تنكّل بهم، دون أن تسجن احداً منهم (...)، وذلك لأن الحزبي لا يصبح أميناً عاماً لأي وزارة ولا سفيراً ولا قائداً ولا محافظاً ولا مديراً عاماً». وأرجع النسور سبب عدم وجود الأحزاب السياسية في الحياة السياسية إلى أن الحكومات المتعاقبة لا تريد أن يكون هناك أحزاباً سياسية (محاضرة للدكتور عبدالله النسور في مدينة سحاب حول «الإصلاح السياسي في الأردن»؛ راجع موقع «السلط نيوز» الإخباري الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢. قد يقال بأن النسور كان في موقع «النائب المعارض» عندما صرّح بهذا الكلام. لكن ما يزكّي كلامه عن الأحزاب ويعطيه مصداقية تطابقه مع ممارسات السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية طوال العقود الماضية، والإصرار على سنّ قانون أحزاب يقيّدها بأكثر مما ينظّم عملها!

٢. في الحقيقة تنص الفقرة ب من المادة ٦: «لغايات الفقرة أ من هذه المادة، ترفع إلى الملك قائمة بالاسماء المقترحة للتعيين في المجلس يتم إعدادها من لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس القضائي. الملاحظ هنا عدم تحديد الجهة التي تشكل اللجنة المذكورة اعلاه (هل هي الحكومة أم الملك؟)، كما أن الملك يملك حق الإختيار من بين الاسماء المقترحة.

٣. قناة «رؤيا» بتاريخ ٢٠١١/٦/٧. تسجيل المقابلة متوفر على «يوتيوب».

٤. الحراك الوطني للإصلاح «البادية»، الحراك الشعبي في السلط والرمثا وعمّان وذيبان والكرك والشوبك ومأدبا وجرش وعجلون والمفرق وإربد و«حراك ائتلاف شباب معان»، «أبناء بني حسن من أجل الإصلاح» و«حراك الدعجة للإصلاح» وحراك حي الطفايلة؛ إئتلاف العشائر الأردنية، الحراك الشعبي في الشمال، «أردنيات من أجل الإصلاح»، الحراك الشركسي إلخ...

٥. يمكن قراءة النص الكامل للوثيقة على موقع «وطن نيوز» www.watnnews.net



تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيّرات الجارية في العالم العربي

ناجي سفير*

ترجمة: حسين عمر

بينما يشهد الكثير من البلدان العربية، ومنذ بداية العام ٢٠١١، تطورات سياسية ذات دلالات عميقة، بما فيها تلك التي استطاعت أن تُحدِث تغييرات عنيفة في النظام، تبدو الجزائر في حالةٍ من الاستقرار النسبي بل ومن الجمود. في الواقع، تسير الحياة السياسية في البلاد، أساساً، وفق الروزنامة المؤسسية، دون أيّ تصدّع كبيرٍ ذي طابعٍ خاصّ. وهذا وضعٌ مثيرٌ للدهشة لاسيما في بداية شهر يناير ٢٠١١، وحتى قبل فرار الرئيس التونسي من بلاده، حيث جرت في البلاد، لا سيما في المدن، اضطرابات شعبية ضخمة وعنيفة دون أن تكون لها مطالب سياسية واضحة ومحددة. بعد ذلك مباشرةً، سعى العديد من الحركات السياسية إلى استثمار تلك الاضطرابات الشعبية فدعا إلى مظاهرات، لاسيما في الجزائر العاصمة، ضدّ السلطة السياسية القائمة. ولكن تلك الدعوات، ورغم المحاولات العديدة، لم تستطع أن تحشد ما يكفي من المشاركين لتكون قادرة على تمثيل تحدٍّ جدّيٍ للسلطة.

---

* باحث في علم الاجتماع – الجزائر

مع ذلك، ورغم القصور والنقص العددي الذي أشرنا إليه، انتظمت حركة مدنية واستمرّت في ممارسة الضغوط الهادفة إلى نيل إصلاحات سياسية تُفضي إلى المزيد من الديمقراطية. وهذا ما تعهّدت به السلطة السياسية في نهاية المطاف من خلال خطاب للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠١١ في مسعى هادفٍ إلى الخروج، على الأقل من الناحية الشكلية، من حالة الجمود التي وسمت الوضع في البلاد. وهكذا بدأت عملية إصلاحٍ سياسي، شملت مراجعة نصوص قانونية هامّة –تتعلّق خاصّة بالنظام الانتخابي وبالأحزاب والجمعيات والإعلام– وربّما تشمل، في نهاية المطاف، مراجعة الدستور أيضاً.

بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة التي مارسها المجتمع الجزائري بنفسه، يُفسّر المسار الإصلاحي الذي سلكته السلطة أيضاً بالسياق الإقليمي الجديد المرتبط بالتطورات السياسية الجارية في العالم العربي. في الواقع، وبداهةً، ساد، وعلى نطاقٍ واسعٍ، إدراكٌ لتأثيرِ «العدوى الديمقراطية» بدءاً من مهدها التونسي الأوّل ومن ثمّ مع التطورات الجارية في مصر. وبالتالي، بطريقة أو بأخرى، مثَّلت التغيّرات السياسية الجارية في الجزائر بدءاً من يناير ٢٠١١ –والتي بادرت إليها السلطة القائمة في واقع الأمر– شكلًا من أشكال التكيّف مع التغيّرات الجارية في العالم العربي وتحسُّباً لعدواها المحتملة في البلاد، والتي عُدّت بوضوح مصدراً للمخاطر. ومنذ ذلك الحين، بدأت السلطة القائمة بتطوير استراتيجية رامية إلى الحفاظ على الوضع السياسي المحلي الراهن بأقلّ كلفة اجتماعية ممكنة، مع الإدراك أنّه من الممكن تحمّل الكلفة المالية بفضل الموارد والإيرادات التي تحظى بها البلاد.

١. تطورات الوضع السياسي غداة أولى التغيرات الجارية في العالم العربي

١.١ نتائج الاضطرابات المدينية في يناير ٢٠١١ وأولى التغيّرات في العالم العربي

حينما أقدم محمد بوعزيزي، في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ وفي تصرّف فردي يائس وغير متوقّع أبداً، على إحراق نفسه، كانت أهمّ ظاهرة تميّز الحياة السياسية الجزائرية لا تزال تتمثّل بالتعديل الحديث للدستور الذي تمّ في نوفمبر ٢٠٠٨. وإذ جرى تغليفه بمجموعة من الاعتبارات القانونية-السياسية المفتقرة لأيّ أساس، والتي كانت الغاية منها تبرير تعديل عدّة مواد من النصّ الأصلي، كان هذا التعديل الدستوري لا يرمي في الحقيقة إلا إلى السماح للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالحصول على ولاية رئاسية جديدة من خمسة أعوام بعد انقضاء ولايته الثانية في ٢٠٠٩. في الواقع، وبعد تعديل المادة ٧٤ من دستور ١٩٩٦، «يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرّة واحدة فقط»، ستكون الصيغة الجديدة التي سيتمّ تبنيها هي: «يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية»؛ دون ذكر أي تحديدٍ لعدد الولايات. وإذ جرى انتخابه في عام ١٩٩٩، للمرّة الأولى، وإعادة انتخابه في عام ٢٠٠٤ لولاية ثانية، والتي يُفتَرض بها أن تنتهي في عام ٢٠٠٩ –لم يكن بوسع الرئيس الممارس لمهامه أن يُطالب بولاية ثالثة. سيجري التصويت على التعديل الدستوري من قبل مجلسي البرلمان– المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) ومجلس الأمة –واللذين تسيطر عليهما الأحزاب الثلاثة التي تشكّل التحالف الرئاسي الداعم لموقف رئيس الجمهورية: جبهة التحرير الوطني (FLN) والتجمع الوطني الديمقراطي (RND) وحركة مجتمع السلم (MSP) الإسلامية. وإذ جرى التصديق عليه بخمسمائة صوت– وقد عارضه ٢١ صوتاً وامتنع ٨ عن التصويت – في ظلّ برلمانٍ خاضعٍ بوضوح لإرادة السلطة السياسية، كان هذا الإصلاح ذو الطابع المنافي للديمقراطية يصدر أساساً عن المنطق الشمولي للسلطة السياسية القائمة. وهكذا أُعيد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ٩ أبريل ٢٠٠٩ – كان قد تقدّم على أنّه «مرشّحٌ مستقل»– من الجولة الأولى، بنسبة ٩٠,٢٤٪ من أصوات المقترعين، ولولاية ثالثة ستمتدّ من حيث المبدأ إلى عام ٢٠١٤.

وبذلك، في اللحظة التي اشتعلت –في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ في سيدي بوزيد– «الشرارة» التونسية التي «ستُشعل النار، تدريجياً، في قسمٍ كبيرٍ من البقاع العربية»، كانت السلطة السياسية القائمة في الجزائر ماضية في يقينياتها الشمولية التي بدت وكأنّ لا شيء يمكنه أن يزعزعها جدّياً. مهما يكن، فإنّ المعطى السياسي الجزائري، المدرج في السياق العربي، هو ثمرة تاريخ خاصٍّ جداً سوف يطبعه بطابعه، تماماً كما هو الحال بالنسبة للشمولية الجزائرية المحلّية التي تتّسم بعدّة خصوصيات وتعود أساساً إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين. ففي الواقع، في أعقاب «أحداث» أكتوبر ١٩٨٩، التي طغت عليها أزمة معقّدة كبرى ورافقتها حملة كبيرة من المطالب الديمقراطية، ولا سيما نتائجها في الحقل السياسي، وخاصّة دستور فبراير ١٩٨٩ الجديد، اتّسمت الحياة السياسية في البلاد، وبعد عشرات السنين، بالتعددية الحزبية وبصحافة حرّة نسبياً.

وبينما أظهرت ردود الفعل الأولى –، الرسمية خاصّة– على الأحداث التي جرت في الجارة تونس وكأنّ السلطة غير قادرة على تقدير حقيقة مسار الأمور والمنحى الذي يمكن أن تسلكه، اندلعت اضطرابات في الجزائر. بدأت في الثالث من يناير ٢٠١١ وراحت تأخذ طابعاً وطنياً، عفوياً وعنيفاً، وامتدت إلى الكثير من المدن الكبيرة في البلاد، بما فيها العاصمة الجزائر. وهذه الاضطرابات التي قام بها الشباب –الذين يعانون غالباً من نسبٍ مرتفعة من البطالة الحقيقية والبطالة المقنّعة، والذين أطلقوا العنان لرغبتهم في إسماع صوتهم وفي التعبير عن شعورهم بالحرمان– استمرت ضخمةً لمدة أسبوع وتسبّبت بمقتل خمسة أشخاص وإصابة المئات بجروح. لم يكن قط من الممكن تحديد الأسباب الحقيقية لهذه الاضطرابات بشكلٍ دقيق على الرغم من تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ابريل ٢٠١١ بادرت إليها جبهة التحرير الوطني وقدّمت تقريرها في نوفمبر ٢٠١١.

بشكلٍ عام، إذا ما استندنا إلى تصريحات الكثير من المتظاهرين والمواطنين بل وحتى أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية، فإنّ العوامل التي ساهمت في اندلاع هذه الاحتجاجات هي بمجملها مرتبطة، بطريقة أو بأخرى، بارتفاع أسعار مختلف السلع الضرورية. أشار تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلى العديد من مكامن الخلل في سوق المواد الاستهلاكية الرئيسية،

بما فيها تلك المرتبطة بدعم المواد الضرورية، كما عرض التقرير للآثار المباشرة وغير المباشرة لعمل السوق السوداء وحالات التلاعب بالسوق. وحسب مصادر عديدة، فإنّ الفاعلين الاجتماعيين المسيطرين على السوق السوداء الحاضرة على نحو متزايد في النشاط الحقيقي للاقتصاد الوطني قد ساهموا، مع غيرهم، مباشرة في اندلاع هذه الاضطرابات، بغية الحؤول دون اتخاذ إجراء حكومي هادفٍ إلى تبني الدفع بالحوالات بالنسبة للعقود التي تتجاوز مبالغها عتبة (٥٠٠٠٠٠ دينار). من جهة أخرى، تراجعت الحكومة، في الوقائع، عن هذا الإجراء الذي لم يعد اليوم مطبقاً في اقتصادٍ يتّسم بتزايد حجم ما هو غير رسمي فيه، بما في ذلك الدوائر المافيوية، باعتراف رئيس الوزراء نفسه –والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي– أحمد أويحيى الذي صرّح مؤخّراً: «إنّ **المال المافيوي** بدأ يحكم في الجزائر.» (التشديد من عندي). (المؤتمر الصحفي المنعقد في **٢** يونيو **٢٠١٢** في أعقاب أعمال المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي).

وبالتالي، إذا كانت الاضطرابات التي اندلعت في بداية يناير **٢٠١١**، والتي لم تبلغ في أي لحظة حدّة اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨، لم تستطع زعزعة السياسة الوطنية الإشكالية، إلا أنّها كانت ذات أهمية جوهرية لفهم تبعات هذه التطورات السياسية التي ستحدث طيلة السنة. في الواقع، لن يكون مضمونها هو ما سيمنحها كلّ معناها ويجعل منها منعطفاً في سلوك الكثير من الفاعلين في الحقل السياسي، وإنّما اللحظة التي حدثت فيها هي التي ستجعل منها مرحلة هامّة سوف يتجاوز تأثيرها من حيث النتائج السياسية المستوى الذي ستكون عليه في سياقٍ «طبيعي» (أي من دون التطورات المتعاقبة الجارية في العالم العربي). في الواقع، اندلعت هذه الاضطرابات في حين كانت السلطة في تونس المجاورة تتراجع، تدريجياً ولكن بوضوح، أمام حركة احتجاجٍ شعبية أظهرت حزماً وروحاً معنوية عالية.

وهذه الرسالة الأساسية –التي تنبئ بإمكانية حدوث تغيير سياسي– هي التي، في نهاية المطاف، سيتم تلّقيها، وبقراءات مختلفة طبعاً، من قبل السلطة السياسية وجزءٍ من المعارضة والمجتمع المدني.

في الواقع، سيعتبر جزء من المعارضة والمجتمع المدني بأنّ المثال التونسي –ومن ثمّ المصري الذي تلاه مباشرة– يبرهنان تماماً بأن ليس بوسع أيّ سلطة سياسية أن تصمد

طويلاً في وجه حركة احتجاجٍ شعبية منظمة. وفي الواقع، سرعان ما ترسّخت فكرة «تأثير الدومينو» على المستوى العربي وقادت جزءاً كبيراً من المعارضة الديمقراطية إلى الرغبة في اتخاذ موقف القادر على تمثيل القطب الذي قد تتجمّع حوله القوى المتعطشة إلى تغييرٍ ديمقراطي. وسيكون الفاعل السياسي الرئيسي في هذه المسيرة التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بقيادة سعيد سعدي والذي سيبادر إلى تنظيم تجمعات شعبية في ساحة جزائرية كبيرة –ساحة الأول من أيار– للاحتجاج ضدّ السلطة السياسية القائمة. وستُرفَع من بين مطالب سياسية أخرى شعارات مثل: «ارحلي أيتها السلطة» و«ارحل يا بوتفليقة» المستوحاة مباشرةً من النموذج التونسي. منذ البداية، لم تستقطب هذه المظاهرات إلا القليل من الناس ووجدت نفسها في مواجهة جهاز شرطة هائل يقمعها، واقتصرت على احتلال بعض الساحات دون تأثيرٍ حقيقي على حياة السكان الجزائريين الذين لم ينضموا إليها. علماً أنّ حالة الطوارئ المعلنة منذ فبراير **١٩٩٢** كانت ما تزال سارية آنذاك – يناير **٢٠١١** – وأنّ التظاهرات في العاصمة كانت محظورة. وبغية مواصلة الضغط على السلطة السياسية وحشد المزيد من القوى السياسية والاجتماعية، أسّس منظمو التظاهرات هيكلية جديدة: «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية» (CNCD) تضمّ أحزاباً من المعارضة ونقابات مستقلة ومختلف ممثلي المجتمع المدني. لم تحسّن هذه الهيكلية الجديدة كثيراً فرص التحشيد. وبعد بضعة أسابيع من الحضور في الساحة نفسها ومن دون انضمام شعبي ملحوظ، انتهت هذه التظاهرات إلى فقدان معناها وتنظيمها، منبئةً بنهاية حلقة الاحتجاج التي نظّمتها. وإذا كانت هذه التظاهرات قد حقّقت انتصاراً ما فهو نجاحها في رفع حالة الطوارئ الذي تحقّق في **٢٤** فبراير **٢٠١١**؛ بيد أنّ التظاهرات ظلّت محظورة في الجزائر العاصمة.

فضلاً عن هذا البعد السياسي للاحتجاج، يجدر بنا ذكر بعدٍ اجتماعي، ناجم عن منطق الاحتجاج نفسه وظروف «الربيع العربي» لتقديم مطالب غالباً ما كانت فئوية. وسوف يعبّر العديد من الفئات المهنية، وغالباً بوساطة الهيئات النقابية أو شبه النقابية العاملة خارج إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، عن مطالب فئوية في معظمها، ومتركزة حول زيادة الرواتب. وبالارتباط بكلّ قطاعات النشاط، حاولت

هذه الموجة التي انطلقت على نحوٍ محسوس في مارس **٢٠١١** الاستفادة من الظرف الاستثنائي المتوفّر لها والذي سيتيح لها النجاح لصالح المبادرين إليها ولصالح مختلف الفئات المجتمعية المعنية بإدخال تحسين جوهري على الرواتب والأجور. إذ يعتقد الفاعلون المعنيون، في الواقع، أنّ السلطة السياسية ضعيفة ومهتمّة فقط بتجنّب وصول «الربيع العربي» إلى الجزائر، وبالتالي فهم يمارسون الضغط عليها بغية الحصول بأسرع ما يمكن على ما يرضيهم. وهكذا، تبعاً لبعض التقديرات، ارتفعت كلفة الإجراءات الاستثنائية المتخذة من قبل السلطات الحكومية تلبية لمختلف المطالب التي تمّ التعبير عنها إلى ما يقارب **٥٠** مليار دولار للنصف الأوّل من عام **٢٠١١**.

٢.١ إستراتيجية الردّ المستخدمة من قبل السلطة السياسية:

في الحقيقة، قامت السلطة بالقراءة نفسها التي قامت بها مكونات المعارضة والمجتمع المدني التي عارضتها، خلال الأحداث في تونس ومصر، ولكنها حتماً استخلصت منها خلاصات مغايرة تماماً. وقد انصبّت إستراتيجيتها كلّها على العمل للحؤول دون انتقال مثل تلك الأحداث إلى الجزائر إذ كانت تساورها مخاوف كبيرة من أن تشهد البلاد النمط ذاته من الاحتجاجات. وانطلاقاً من هكذا مخاوف انطلقت تدريجياً عملية سياسية ستبلغ أوّجها مع خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في **١٥** ابريل **٢٠١١** – وهو الأوّل منذ المسار الجديد للأحداث في العالم العربي – والذي سيتركّز على إشكالية الإصلاحات التي يجب المباشرة بها في البلاد.

في هذا الخطاب الموجّه إلى الأمّة، والممهور بالطابع الرسمي والاحتفالي الضروري، أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى التطورات الجارية في بلدان المنطقة بهذه العبارات: «إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وفي بعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية. أما على الصعيد الوطني، وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي، فمن الطبيعي وجود **تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير**. ومن البديهي أن **تتجه ميولنا**

أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشبعة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها.» (التشديد من عندي). مضمون الرسالة واضحٌ ويهدف إلى التذكير قبل كلّ شيء بالتزام السياسة الجزائرية تلك القاعدة الذهبية في الاحترام الصارم للسيادة الوطنية للآخرين كما للجزائر نفسها بطبيعة الحال. وبذريعة مبدأ «السيادة الوطنية» التقليدي، يتمّ تقديم الدعم السياسي للسلطات الشمولية التي يتمّ الاحتجاج عليها في مختلف البلدان العربية؛ وهو الدعم الذي سوف يتجلّى باستمرار في مختلف المحافل الدولية، خاصة في الجامعة العربية. على أيّ حال، يبقى أنّ الرئيس ذكر بوضوح «رياح التغيير التي تهبّ على المنطقة» والتي ستكون الجزائر معنية بها.

في ما يخصّ جوهر خطابه، شدّد عبد العزيز بوتفليقة على ضرورة تعميق العملية الديمقراطية في الجزائر –وبهذا يعتبر أنّ الديمقراطية متوفرة في البلاد– من خلال إصلاحات جديدة ترمي إلى تعزيزها. من هذا المنظور، أعلن بشكلٍ أساسي عن ثلاث حزمات من الإصلاحات تركّزت بمجملها حول تعديل نصوص في الدستور، الذي كان قد عُدِّل حديثاً، في عام ٢٠٠٨، ليفسح له في المجال لترشيح نفسه لولاية ثالثة يقضيها الآن؛ أما تلك الحزمات فتتعلق بعمل الأحزاب السياسية والجمعيات وبالقانون الانتخابي وبعمل الإعلام. وبموجب ذلك، يجب أن يُراجَع الدستور تبعاً لعملٍ أوّلي تقوم به لجنة استشارية مفتوحة للأحزاب السياسية وللمجتمع المدني، وكذلك لخبراء مختصين في هذا المجال. كما قدّم تصوّراً لتحسين تمثيل المرأة في مختلف المجالس المنتَخَبة. وأخيراً، كان ينبغي أن تتمّ الإصلاحات المقترحة قبل الانتخابات التشريعية في مايو **٢٠١٢** وفق ما تمّ تثبيت موعد استحقاقها: «لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة. وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة.»

بعد شهرٍ من هذا الخطاب، أي في **١٥** مايو **٢٠١١**، تم تشكيل «هيئة وطنية استشارية حول الإصلاحات السياسية» مكوّنة من ثلاثة أشخاص: عبد القادر بن

صالح، رئيس مجلس الأمّة، والذي ترأس اللجنة، بالإضافة إلى محمد تواتي (جنرال متقاعد) ومحمد علي بوغازي، وهما مستشاران في رئاسة الجمهورية. باشرت هذه اللجنة في ٢١ مايو ٢٠١١ أعمالها التي ستنتهي في ٢١ يونيو ٢٠١١ وسترتكز على تنظيم التشاور والتوافق مع جميع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني حول جميع المواضيع التي طرحها رئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقاه في ١٥ ابريل ٢٠١١. جرى كلّ شيء وكأنّ هذه الهيئة تلعب دور اللجنة التي أعلن عنها الرئيس في خطابه والتي ينبغي أن تكون مفتوحة لكلّ الأحزاب السياسية وللمجتمع المدني، وكذلك لخبراء في مجال القانون الدستوري، بغية وضع تصوّر حول التعديلات المقترحة على الدستور. وبالتالي جرى توسيع صلاحياتها في المجالات الأخرى التي طُرِحَت في الخطاب والمرتبطة بتعديل عددٍ من نصوص القانون المتعلقة بالأحزاب والجمعيات والانتخابات والإعلام، بينما تمّ في الوقت نفسه اقتضاب تركيبتها وخاصّة في بداية تشكيلها. وبالتالي ستلتقي، خلال شهر، العديد من الشخصيات من مسؤولي الأحزاب السياسية وشخصيات من الحركة الوطنية وممثلي المجتمع المدني وأساتذة جامعيين، الخ. كانت الغالبية العظمى من الشخصيات التي دُعيت للتعبير عن وجهة نظرها أمام اللجنة معروفة إمّا بقربها من السلطة السياسية القائمة، وإمّا بضعف تمثيلها لشرائح المجتمع. رفض التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) –وهما حزبان يحسبان نفسيهما على (التيار الديمقراطي)– المشاركة في المشاورات الجارية من قبل اللجنة. كذلك فعل العديد من الشخصيات التي دُعيت وقاطعت أعمال اللجنة، على غرار رؤساء الدولة السابقين والعديد من رؤساء الحكومة السابقين. في ختام أعمالها، سلّمت اللجنة إلى رئيس الجمهورية تقريرها الذي لم يُنشر واعتُبر حصيلة أعمال، التشاور.

من وجهة نظر كلّ الفاعلين، من محللين ومراقبين للحياة السياسية، شكّلت أعمال هذه اللجنة، على كلّ الصعد، دليلًا ملموساً على الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد والمرتبطة مباشرة بعجز السلطة عن توجيه وتنظيم عملية تشاور وتوافق ديمقراطية حقيقية. ولذلك، بدت عملية التشاور منحرفة منذ انطلاقها بدليل أنّ تركيبة اللجنة

المكلّفة بالمشاورات تدلّ بوضوح على رغبة السلطة في الاحتفاظ بسيطرة صارمة على مجموع العملية التي باشرت بها. في الواقع، لا يتمتّع أعضاء اللجنة الثلاثة –عبد القادر بن صالح ومحمد تواتي ومحمد علي بوغازي– بحسب سجلهم الشخصي والمهني والمهام التي يمارسونها في اللحظة التي تم تعيينهم فيها، بأيّ نوعٍ من الاستقلالية –لا الفكرية ولا السياسية– التي قد تضمن انفتاحاً سياسياً حقيقياً. يمكن اعتبارهم جزءاً من أوساط النخبة السياسية التي تمارس السلطة والأكثر انخراطاً في إدارة البلاد، وبالتالي غير قادرين أبداً على النيل من مصالح السلطة بأيّ شكلٍ من الأشكال. كانت تركيبة اللجنة لافتة للنظر، خاصّة وأنها اختلفت تماماً عما أعلن عنه الخطاب الرئاسي، وذلك في نقطتين رئيسيتين: المجال الذي ينبغي أن يشمله تعديل الدستور أوّلًا؛ والتركيبة التي كانت تتطلّب انفتاحاً على «الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والخبراء». أكّد الخطاب الرئاسي ما يلي: «لقد سبق لي وأن أعربت مرارا عن رغبتي في إخضاع الدستور للمراجعة وجددت تأكيد قناعتي ورغبتي هاتين في عدة مناسبات. سيتم ذلك من خلال **إنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري**، وستعرض عليّ اقتراحات أتولاها بالنظر بما يتلاءم مع مقومات مجتمعنا قبل عرضها على موافقة البرلمان أو عرضها لاقتراعكم عن طريق الاستفتاء.» (التشديد من عندي). على هذا الصعيد، اليوم وبعد مضي عام على الخطاب الرئاسي في ١٥ ابريل ٢٠١١، لم يتم تشكيل أي هيئة مكلّفة بالمراجعة الدستورية.

على كلّ حال، وبعد شهرٍ من أعمالها، سلّمت «الهيئة الوطنية الاستشارية حول الإصلاحات السياسية» تقريرها إلى رئيس الجمهورية. وعلى أساس نتائجه، من حيث المبدأ، أعدّت الحكومة عدداً من نصوص القوانين التي عُرِضَت على المجلس الشعبي الوطني المنتهية ولايته، وكذلك على مجلس الأمّة (مجلس النواب) اللذين أقرّا مشاريع القوانين تلك بعد مناقشات وتعديلات عليها. وبالتالي سيتمّ الإعداد للانتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٢ على أساس هذه النصوص القانونية الجديدة وتطبيقاتها ولكن من دون تعديل الدستور.

في سياق هذا الاستحقاق الانتخابي المقبل والهامّ، سوف يصدر رئيس الجمهورية، في ١٤ يناير ٢٠١٢، النصوص الرئيسية الخاصّة والمؤلّفة من خمسة قوانين أساسية تتناول «النظام الانتخابي» و«حالات التعارض مع الولاية البرلمانية» و«توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة» و«الإعلام» و«الأحزاب السياسية»؛ كما سيصدر قانونين حول «الجمعيات» و«الولاية». وسوف تتّجه تلك النصوص –باستثناء قانون الجمعيات– شكلياً باتجاه تحسين شروط ممارسة الديمقراطية في البلاد. أمّا من حيث مضامينها، فهي تستدعي الملاحظات الرئيسية التالية: فيما يخصّ «توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة»، هو نصّ يُلزم الأحزاب السياسية بتقديم ترشيحات النساء حسب نسب مختلفة، ولكنها معبّرة، في جميع الانتخابات (الوطنية والمحلية) تبعاً لعدد المقاعد المحددة للدوائر الانتخابية المعنية. أما قانون «الإعلام» فيفترض به أن يحدّد الشروط التي تسمح بانفتاح حقل الإعلام المرئي والمسموع، الذي لا يزال حكراً على القطاع العام، أمام القطاع الخاصّ – أسوة بالصحافة المكتوبة–. أمّا بالنسبة لنصّ «الأحزاب السياسية» فهو يعيد بشكلٍ خاصّ تحديد شروط تأسيس أحزاب سياسية جديدة. وبالتالي، على أساس هذا النص القانوني الجديد سوف يتم، في بداية عام ٢٠١٢، الإعداد للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في شهر مايو.

٢. تطورات الوضع السياسي المرتبطة بالانتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٢

١.٢ السياق: قبل عرض نتائج الانتخابات التشريعية، يجدر بنا أوّلًا استعراض سياقها الذي يمكن أن نبدى حوله ثمانية ملاحظات أوّلية.

١. تبعاً للأحكام التشريعية الجديدة الخاصّة بالأحزاب، تمّ تأسيس عدد كبير من الأحزاب. فقد تمّ الترخيص لثلاثين حزباً جديداً قبل الاستحقاق الانتخابي الواقع في شهر مايو وأصبحت هذه الاحزاب الجديدة قادرة على المشاركة فيه. سيبلغ عددها

في النهاية **٤٤** حزباً و١٨ قائمة مستقلة مشتركة في الانتخابات التشريعية. كانت هذه الأحزاب الجديدة بمعظمها لا تمتلك قاعدة شعبية أو انتخابية وازنة، وانتظمت غالباً حول برامج غامضة ذات خطاب وطني توافقي ومنطق زبائني محلّي. كما أنّها كرّست على الأرض، بطريقة أو بأخرى، بروز النخب الجديدة المرتبطة بالتوسّع الشديد الذي يشهده الاقتصاد غير الرسمي. من جهة أخرى، ولأخذ التغيّرات السكانية بالحسبان، كان عدد المقاعد قد رُفِع من **٣٨٩** إلى **٤٦٢** مقعداً.

٢. مع ظهور هؤلاء المنافسين الجدد، كانت جبهة التحرير الوطني (الشائخة) تعيش واحدة من أشدّ الأزمات في تاريخها، تمثّلت بحركة احتجاج داخلية قوية على سلطة أمينها العام عبد العزيز بلخادم، سُمّيت «حركة تقويمية» من قبل المبادرين إليها، وبدت وكأنّها تفتقر لأيّ أساسٍ أيديولوجي حقيقي، وترمي إلى التحكّم بلجان الحزب وطاقاته الرمزية المرتبطة بنضالاته التاريخية. من جهة أخرى، تمّ كلّ شيء وكأنّ الاستحقاق السياسي الحقيقي الوحيد الذي يتوقّف كلّ شيء على إطلاقه هو الانتخابات الرئاسية في عام **٢٠١٤**. ورغم حالة الارتباك الشاملة، سوف لن يمنع هذا الأمر جبهة التحرير من تسمية مرشحيها إلى الانتخابات التشريعية المقبلة.

٣. بينما كانت جبهة التحرير الوطني (FLN) غارقة في أزمتها، انفرط عقد التحالف الرئاسي الثلاثي الذي تشارك فيه الجبهة إلى جانب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) وحركة مجتمع السلم (MSP) والذي كان يفترض به أن يتقدّم موحداً إلى الانتخابات التشريعية. إذ قرّرت حركة مجتمع السلم (MSP) – المكوّن الإسلامي للتحالف – مغادرة هذا التحالف الموجود منذ عام **٢٠٠٤** والذي كان قد قرّر دعم موقف رئيس الجمهورية. في الواقع قرّرت حركة مجتمع السلم (MSP) مغادرة التحالف الثلاثي لتنضمّ إلى آخر: «تحالف الجزائر الخضراء» الذي غالباً ما يدعى «التحالف الأخضر» ويضمّ إلى جانب حركة مجتمع السلم حزبين إسلاميين آخرين هما «الإصلاح» و«النهضة». هذا وقد شاركت أحزاب أخرى يمكن أن توصف بالإسلامية –أربعة أحزاب على الأقلّ– في السباق الانتخابي الذي كان يتم الإعداد له. وكان هذا التحالف، الذي تأسّس في بداية شهر مارس، يهدف بوضوح إلى التحضير للانتخابات التشريعية القادمة في

شهر مايو ببرنامجٍ مشتركٍ وقوائم مشتركة. وكان كلّ شيء يدعو للاعتقاد بأنّ هذا التحالف الجديد يبني إستراتيجيته على التطورات الجارية في البلدان العربية الأخرى ويريد الاستفادة من «تأثير الدومينو» الذي سبق ذكره ويتمسّك، كاختبار رئيسي، بالحركية القوية التي تتمتّع بها – أو تبدو وكأنها تتمتّع بها – الأحزاب الإسلامية؛ وهي تطورات يعتقد التحالف بأنّها قابلة لأن تتكرّر في الجزائر. لا شكّ أنّ بروز هذا التحالف السياسي الجديد بالإستراتيجية التي يتبنّاها هو أحد النتائج المباشرة الأكثر تجلّياً في الجزائر للتحولات الجارية في العالم العربي. من جهة أخرى، لم تكفّ أحزاب التحالف الأخضر، في تصريحاتٍ عديدة، عن رفع الصوت عالياً بأنّها سوف لن تسمح بأن يُسرَق «انتصارها» وبأنّها جاهزة، عند الضرورة، لحشد كلّ أنصارها في الشارع.

٤. من حيث مشاركة الأحزاب في الاقتراع المقبل، جديرٌ بالذكر أنّ جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، في تحوّلٍ لافت، وبعد قرار التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية بعدم المشاركة في الاستحقاق الانتخابي في شهر مايو، وبعد أن كانت قد قاطعت لزمنٍ طويل أيّ شكلٍ من أشكال الاقتراع، غيّرت إستراتيجيتها جذرياً. إذ إنّها وبعد نقاشٍ واسعٍ وحادٍّ في صفوفها، وفي توجّهٍ جديد، على ما يبدو، من قبل زعيمها التاريخي حسين آيت أحمد، قرّرت، بعكس كل التوقّعات، المشاركة في الانتخابات التشريعية. هذا القرار، الذي ستكون له عواقب على الحزب بعد الاقتراع، ملفتٌ للانتباه خاصّة وأنّ للتجمّع والجبهة قاعدة انتخابية واحدة، سواءً من حيث التغطية الجغرافية، حيث التمركز الشديد في المناطق الناطقة بالأمازيغية في وسط شمال البلاد – منطقة القبائل – أو من حيث الحساسية السياسية، حيث غالبية المواطنين من المتعلمين المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية المتوسطة والمتشبثين تقليدياً بالأفكار الديمقراطية.

٥. سوف تُطبّق النصوص الجديدة المتعلقة بمشاركة المرأة للمرّة الأولى أثناء الانتخابات التشريعية في شهر مايو. وهكذا سترشّح الأحزاب، المرغمة على أخذ ذلك بالحسبان، وجوهاً جديدة قادمة من كلّ المناطق والفئات الاجتماعية، في ديناميكية جديدة تماماً ولكنها في الحقيقة ليست سوى انعكاسٍ للتحوّلات الاجتماعية العميقة الجارية. فالنساء، ومنذ سنوات عديدة، يمثّلن أغلبية في وسط الأجيال الشابّة والطلبة،

وكذلك بنسبٍ متزايدة في أوساط الموظفين في الكثير من القطاعات، كقطاع التربية – بما في ذلك التعليم العالي والبحث العلمي – والصحة والقضاء. وسوف تستمدّ الأحزاب ترشيحاتها النسوية من هذه القطاعات التي تضمّ الكثير من الحواضن للتقيّد بأحكام القانون الجديد.

٦. عشية الاقتراع، بعد حملة انتخابية باهتة نسبياً، بدا واضحاً أن أحد أهم رهانات الاقتراع المعلَن سيكون رهان مشاركة الناخبين. في الواقع، لم تنجح الحملة الانتخابية في حشد الكثير من المواطنين، وجرى كلّ شيء وكأنّ اهتماماتهم الحقيقية أكثر ارتباطاً بتحسين ظروف حياتهم أو برغبتهم في التعبير الصريح عن عدم رضاهم حيال نظامٍ سياسي لا يجدون أنفسهم فيه. وكانت الحالة الثانية ترتبط خاصّة بالشباب الذين، وبسبب تهميشهم الاقتصادي الواضح من خلال النسب المرتفعة للبطالة التي يعانون منها، قلّما يشاركون في الأنشطة السياسية الشكلية التي يعتبرونها عبثية وغير مجدية.

٧. بينما حدثت تطورات ذات طبيعة سياسية، كان الإرهاب، وإن انخفضت حدّته على نحوٍ ملحوظ، لا يزال نشيطاً في الكثير من الأقاليم في شمال البلاد، لاسيما في المناطق الريفية وخاصّة في منطقة القبائل. ومع أنّ الأعمال الإرهابية تُرتَكَب غالباً من قبل مختلف المجموعات التي لا تتبنى دائماً عملياتها، فإنّها تنفّذ عموماً تحت غطاء «القاعدة في المغرب الإسلامي» (AQMI) التي حلّت، منذ عام ٢٠٠٧، محلّ الجماعة السلفية للدعوة والجهاد (GSPC) القديمة. بهذا الصدد، تجدّد نشاط هذه الشبكة في جنوب البلاد، مرتبطاً بالتطورات الجارية في منطقتي الساحل والصحراء، من خلال هجوم ٣ مارس ٢٠١٢ على مخفر للدرك في مدينة تمنراست (أقصى الجنوب). وفي النهاية، تمّ تبني هذا الهجوم من قبل فاعلٍ جديد في الحراك الإرهابي دعا نفسه «حركة التوحيد والجهاد في أفريقيا الغربية» (MUJOD)، التي تنشط كحركة تعمل لحساب القاعدة في غرب أفريقيا. كما أن هذه الحركة نفسها شنّت عملية إرهابية كبيرة، ولكن خارج التراب الوطني الجزائري، حينما اختطفت في ٥ أبريل ٢٠١٢ سبعة دبلوماسيين جزائريين: القنصل الجزائري في غاو –مدينة تقع في شمال مالي– وستّة من معاونيه.

٨. أخيراً، من المناسب أن نذكر الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في سطيف في ٨ مايو **٢٠١٢** أي قبل يومين فقط من إجراء الاقتراع والذي لم يتردّد خلاله –وقد خرج عن النص الرسمي كما نُشِر فيما بعد وأراد أن يشدّد على أهمية الانتخابات المقبلة– في مقارنة الاستحقاق الانتخابي المقبل باستحقاق نوفمبر **١٩٥٤**؛ وهو أمرٌ يعدّ مبالغة واضحة، بل وفي غير محلّها. وبالطريقة نفسها، وبخروجه مرّة أخرى عن النصّ، صرّح: «أنتم جميعاً تعرفون حزبي»؛ الأمر الذي فُسِّر على أنّه رسالة واضحة من «الرئيس الشرفي لجبهة التحرير الوطني» باتجاه مؤسسات الدولة لكي تدعم مرشّحي الجبهة، وبالتبعية مرشحي التجمّع الوطني الديمقراطي. كما صرّح، ودائماً من خارج النص المكتوب، مستخدماً مقولة شعبية جزائرية بليغة جداً، بأنّ جيله قد أدّى دوره، وقد تمّ تجاوزه. وهذا ما قاد الكثير من المحللين والفاعلين السياسيين إلى الاستنتاج بأنّ الشرعية الثورية، التي ظلّت لزمنٍ طويل المصدر الوحيد للسلطة السياسية في الجزائر، لم تعد سارية بعد الآن، وأنّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، علاوة على ذلك، لا يفكّر في ولاية رئاسية جديدة – التي ستكون الرابعة – خلال الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤.

٢.٢ النتائج: إنّ نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٠ مايو ٢٠١٢ تستدعي أساساً الملاحظات الخمس التالية:

١. ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت، البالغة رسمياً ٥٦,٨٦٪، والتي لا بدّ أنها تمثّل ظاهرة سياسية واجتماعية مهمّة تُظهر ضعف انخراط السكان في العملية الانتخابية الجارية. هذا على الرغم من أنّ الحملات الانتخابية أُديرت آنذاك، إعلامياً، بطريقة وسمتها السلطات بالمبالغة الزائدة، وبالتعويل المفرط على المشاركة الكثيفة في الاقتراع. والحال أنّ الحزبين اللذين يشكلان قلب التحالف الرئاسي المنتهية ولايته –جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي– يمتلكان قاعدة انتخابية تضم على التوالي **١٣٢٤٣٦٣** و**٥٢٤٠٥٧** صوتاً من أصل جسمٍ انتخابي إجمالي يضم **٢١٦٤٥٨٤١** ناخباً منهم **٩٠٢٦٩٣٣** مصوّتاً و**٧٦٣٤٩٧٩** صوتاً أدلي بها. في الواقع، إنّ هذين الحزبين –جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي– ورغم حصولهما على نسبة **٥٩,٧٤**٪ من المقاعد، لم يحصدا

في الحقيقة سوى**٨,٥٣**٪ من أصوات الناخبين المسجّلين و**١٩,٧٩**٪ من المقترعين و**٢٤,٢١**٪ من الأصوات التي أدلي بها. وهذا يظهر مدى محدودية قاعدتها الاجتماعية الفعلية مقارنة بعموم المجتمع الذي يفترض أنّهما يتحرّكان باتجاهه. إنّ مثل هذه النتائج، التي من المستبعد التلاعب بها من قبل الحكومة نظراً للعلاقة القوية والمباشرة التي تربطها بالفاعلين الرئيسيين فيها – جبهة التحرير والتجمع الوطني –، وكذلك النتائج التي حصلت عليها أحزاب الحركة الإسلامية – حصل التحالف الرئيسي للأحزاب الإسلامية، تحالف الجزائر الخضراء، الذي يضمّ حركة مجتمع السلم (MSP) التي كانت تشارك في التحالف الرئاسي المنتهية ولايته، على **٤٧٥٠٤٩** صوتاً – نقول إن مثل هذه النتائج يُظهر بوضوح ضعف اهتمام الغالبية العظمى من الجسم الانتخابي بالانتخابات الرسمية. وفي الاتجاه ذاته، جدير بالذكر ارتفاع عدد البطاقات البيضاء أو الفارغة والبالغة قرابة ١,٧ مليون، أي ١٨٪ من الأصوات التي أدلي بها.

٢. انتصار الحزبين، جبهة التحرير والتجمع الوطني، اللذين، وبفضل أحكام الاقتراع المقرّر إضافة إلى عوامل أخرى، حصلا على ٢٠٨ و٦٨ مقعداً على التوالي، وذلك بعد الأخذ بالحسبان الطعون المسجّلة لدى المجلس الدستوري وإعلان النتائج النهاية – هذا الانتصار يسمح لهما وحدهما، مع قرابة ٦٠٪ من المقاعد، أي **٢٧٦** مقعداً، بتجاوز الأغلبية المطلقة الضرورية وهي **٢٣٢** مقعداً؛ إذ إنّ العدد الإجمالي لمقاعد المجلس الجديد هو **٤٦٢** مقعداً. أما الأحزاب الرئيسية الممثّلة في المجلس الجديد فهي التالية: جبهة التحرير الوطني (**٢٠٨**) مقاعد، التجمع الوطني الديمقراطي (**٦٨**)، تحالف الجزائر الخضراء (**٤٩**)، جبهة القوى الاشتراكية (**٢٧**)، حزب العمال (**٢٤**)، الجبهة الوطنية الجزائرية (**٩**)، جبهة العدالة والتنمية (**٨**)، الحركة الشعبية الجزائرية (**٧**). وأخيراً حصلت **٢٧** قائمة للأحزاب على مقعدٍ واحدٍ على الأقلّ لكلّ قائمة وحصدت القوائم المستقلة ١٨ مقعداً. في الواقع، وخارج الأحزاب الرئيسية المذكورة، تشكّل «بقية» المجلس نوعاً من «كشكول» يعكس العديد من الاعتبارات المحلية. جدير بالقول، شكلياً على الأقل، أنّ بروز الأغلبية الجديدة المكوّنة من جبهة التحرير والتجمع الوطني، والقادرة على الحلول محلّ الأغلبية القديمة المتكوّنة من

التحالف الرئاسي الثلاثي –مع حركة مجتمع السلم الإسلامية– المنتهية ولايته يشكّل انعطافاً حاسماً سيطبع المعطى السياسي الجزائري بخصوصيته.

٣. أظهرت هزيمة ثلاثة أحزاب إسلامية منضوية في تحالف الجزائر الخضراء، والتي تعرّضت، بحصولها على ٤٩ صوتاً، لفشلٍ ذريع –أظهرت خفّة وزنها السياسي. تُقارن نتيجة الأحزاب الثلاثة– ٤٩ مقعداً، أي قرابة ١١٪ – مع ٦١ نائباً لحركة مجتمع السلم وحدها في المجلس السابق، أي قرابة ١٦٪ من إجمالي المقاعد. وبالطبع تُقارَن هذه النتيجة بكلّ الإستراتيجية المعروضة قبل الانتخابات والتي راهنت على التطورات الجارية آنذاك في بعض البلدان العربية وسعت إلى إثبات أنّ تحالف الجزائر الخضراء قادرٌ على فرض نفسه كأغلبية في المجلس الجديد وبالتالي على تسلّم مقاليد الحكومة. بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية الثلاثة المكوّنة لتحالف الجزائر الخضراء، تمّ انتخاب ما يقارب ١٢ نائباً من ذوي الميول الإسلامية ومن بينهم خاصّة ٨ نواب ينتمون إلى جبهة العدالة والتنمية بقيادة عبد الله جاب الله، أحد أبرز رموز الحركة الإسلامية في الجزائر. على كلّ حال، تشير الانتخابات التشريعية بكلّ تأكيد إلى انعطافٍ هام بحيث جرى كلّ شيء وكأنّ القوى الإسلامية داخل المجتمع يتآكل.

٤. بروز النساء داخل المجلس الجديد بحصولهنّ على ١٤٦ مقعداً، مستفيدات من أحكام قانونٍ أُقرّ في نوفمبر ٢٠١١ –أحد القوانين الأساسية المدرجة في البرنامج المعلَن للإصلاحات– حول أحكام تمثيلهنّ في مختلف الانتخابات، الوطنية والمحلية. وبالمقارنة مع تمثيلهن في المجلس المنتهية ولايته –٣٠ مقعداً من أصل ٣٥٩، أي ٨,٣٥٪– فإن انتصارهنّ هذا يمثّل قفزة كبيرة. فهذا التمثيل بـ١٤٦ مقعداً من أصل ٤٦٢ يبلغ ٣١,٦٠٪ ويجعل من الجزائر أحد البلدان الأكثر تقدّماً في مجال التمثيل البرلماني النسائي. في مجال الترشيح، كان عددهنّ ٧٧٠٠ مرشّحة من أصل مجموع المرشحين البالغ ٢٤٩١٦ منخرطاً في السباق الانتخابي.

٥. بالطبع تُطرَح مسألة أساسية حول مصداقية هذه الانتخابات ونتائجها لأن في هذه المصداقية معياراً أساسياً في تعيين مدى تأثيرها الحقيقي على المجتمع الجزائري. كان قد تمّ تشكيل هيئتين لمراقبة العمليات الانتخابية: الأولى، يغلب عليها الطابع السياسي

ومستقلة نسبياً، «اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية» مكوّنة من ممثلي ٤٤ حزباً سياسياً مشاركاً في الانتخابات وممثلٍ عن المرشحين المستقلين؛ والثانية، أكثر قرباً من الحكومة وهي اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية، مكوّنة من ٣١٦ قاضياً من المحكمة العليا ومن مجلس الدولة والسلطات القضائية الأخرى وممثّلة على مستوى جميع الدوائر الانتخابية. بيّنت الأولى، في تقريرها النهائي، أنّ انتهاكات وتجاوزات قد شابت، من وجهة نظرها، العملية الانتخابية، واعتبرت أنّ الانتخابات كانت فاقدة للشرعية. فقد نعتتها بأنّها «مفتقرة للمصداقية وغير شفافة». وقد أُرسِل تقريرها، الذي نُشِر في ٢ يونيو ٢٠١٢، مفصّلًا العديد من حالات التزوير وموقّعاً من ٣٥ عضواً من أعضائها – أربعة منهم بعد تسجيل تحفّظاتهم والطعن فيهم من قبل جبهة التحرير والتجمع الوطني –إلى رئيس الجمهورية. علاوة على ذلك، انتقد الكثير من فاعلي الحياة السياسية– خاصّة التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي كان قد قرّر عدم المشاركة في العملية الانتخابية – ومن المجتمع المدني، بقسوة ظروف سير الاقتراع. على أيّ حال، جرت الانتخابات بحضور ما يقارب ٥٠٠ مراقب دولي من بينهم ١٥٠ مراقباً من الاتحاد الأوروبي و٢٠٠ من الاتحاد الإفريقي و١٠٠ من الجامعة العربية و٢٠ من منظمة التعاون الإسلامي و١٠ من الأمم المتحدة. سلّمت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها إلى السلطات الجزائرية. وحسب ما ذُكر في الصحافة الجزائرية، وعلى الرغم من احتوائه على انتقادات شديدة لظروف سير الاقتراع، وخاصة في ما يتعلّق بعدم تمكّنها من الوصول إلى البطاقات الانتخابية، فإنّ هذا التقرير لم يطعن في نتائج الاقتراع. أخيراً، رغم بعض التصريحات، خاصّة من الأحزاب الإسلامية –أعضاء التحالف الأخضر– لم يحدث اعتراضٌ شعبيٌ كبير يهدف إلى رفض نتائج الانتخابات، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الوطني. ومع ذلك اعترض بعض الأحزاب داخل التجمّع الشعبي الوطني نفسه، خاصّة الإسلامية منها، والتي شاركت في الاقتراع وحصلت على مقاعدٍ، على نتائج الانتخابات التي اعتبرتها «غير شرعية». بعضُ تلك الأحزاب، ومنها ١٤ حزباً يمتلك ٦ منها ٢٨ مقعداً، قرّر مقاطعة أعمال المجلس وتشكيل «جبهة سياسية لحماية الديمقراطية». إلا أنّ اعتراضها الرمزي

والمحصور في الأوساط السياسية لم يكن له تأثير ملحوظ على المجتمع الذي لم يبدِ أيّ ردّ فعلٍ يُذكَر. وفي نهاية المطاف، فرضَت نتائج الانتخابات التشريعية نفسها كمعطى سياسي جديد وسط لامبالاة كبيرة من المجتمع الذي أظهر بوضوح ضعف نسبة مشاركته في العملية الانتخابية.

٢. ٣ الوضع السياسي الراهن

في حينّ انقضت أربعة أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية، يتّسم الوضع السياسي في البلاد، من جهة، بغموضٍ سطحي مثيرٍ للانتباه، ومن جهة أخرى، على نحوٍ أعمق، ببنية تتشكّل في الحقل السياسي يجدر بنا ذكر محاورها الرئيسية.

٢.٣.١ تتجلّى العوامل التي تسير باتجاه غموضٍ سطحي في ما يلي:

١. أولًا على الصعيد المؤسسي، تمّ كلّ شيء وكأنّ النتائج السياسية للانتخابات التشريعية السابقة في ١٠ مايو ٢٠١٢ لم تكن ذات معنى أو تأثيرٍ كبيرٍ. فقد صرف المجلس الشعبي الوطني القائم قرابة أربعة أشهر لكي يتمكّن من إجراء تغييرٍ حكومي ليس له مضمون سياسي كبير. بالتأكيد، من الناحية الشكلية، ليس هناك في الدستور أي التزام مباشر لرئيس الجمهورية بتغيير الحكومة مباشرة غداة الانتخابات التشريعية. ومع ذلك، فإنّ روح الدستور –على الأقلّ بالنسبة للأحكام المتضمنة في مواده من ٨٠ وحتى ٨٤– وكذلك المفهوم السليم للحياة السياسية، لاسيما في ما يتعلّق بالاحترام الصارم لصوت المواطنين، لا بدّ أن يؤدّيا إلى تغيير الحكومة غداة الانتخابات التشريعية بما يأخذ في الاعتبار التوازنات السياسية الجديدة الناشئة داخل المجلس المنتَخَب. في الواقع، هذا موقفٌ غريب، خاصّة وأنّ رئيس الجمهورية نفسه، وبطريقة مبالغة، جعل من هذا الاستحقاق الانتخابي مرحلة حاسمة يتولّاها شخصياً. علاوة على ذلك، فإنّ الارتباك المؤسسي بيِّنٌ حداً لاسيما وأنّ حالات الظهور العلني لرئيس الجمهورية، منذ شهر مايو، كانت وظلّت نادرة؛ وما فتئ، في واقع الحال، يغذي التكهّنات المتعلقة بتدهور حالته الصحية وبالتالي قدرته على قيادة البلاد فعلياً. أمّا الحكومة الجديدة المعلنة

في **٤** سبتمبر **٢٠١٢** والتي لم تأخذ تركيبتها بالحسبان نتائج الانتخابات التشريعية، فكانت شكلياً مفتوحة أمام أربعة ممثلين للأحزاب السياسية التي شاركت، للمرّة الأولى، في التشكيلة الحكومية. ينتمي أحدهم إلى حزبٍ يزاول نشاطه منذ **١٩٩٥** (التحالف الوطني الجمهوري)؛ وينتمي آخران إلى حزبين مرخّصين حديثاً (حزب الحرية والعدالة والحركة الشعبية الجزائرية)؛ وينتمي الرابع –وكان عضواً في الحكومة المنتهية ولايتها– إلى حزبٍ قيد التأسيس (تجمّع أمل الجزائر). ولكن هذا الانفتاح يبدو وكأنّه محدودٌ للغاية نظراً لكون الأشخاص الأربعة، من خلال سيرتهم، مقرّبين جداً من السلطة السياسية؛ إذ سبق لاثنين منهم ممارسة مسؤوليات حكومية. على أيّ حال، لا يشكّل تغيير الحكومة، في ظلّ القيود الحقيقية لنظام الحكم القائم في البلاد، حدثاً سياسياً حاسماً ويبدو وكأنّه تعديلٌ طفيف يطال جهازاً جرى تحجيمه منذ زمنٍ بعيد وتحويله إلى جهازٍ تقني إداري يُستخدَم غالباً كمجرد أداة «مطواعة».

٢. ثانياً، على صعيد حياة الأحزاب السياسية التي يعاني معظمها من أزمات داخلية خطيرة. فإذا ما أخذنا حالة الأحزاب السياسية الرئيسية الممثّلة في المجلس الجديد، باستثناء حزب العمال، سنجد أنّها بمعظمها تمرّ بأزمة داخلية خطيرة. فجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتحالف الجزائر الخضراء وجبهة القوى الاشتراكية تعاني كلّها من حالات تمزّق تُطرح أخباره يومياً أمام الرأي العام. ويمكن تصنيف هذه الاحزاب في فئتين وفقاً لأنماط الاعتراضات المسجلة: فالاعتراضات تنصبّ بالدرجة الأولى على شخصية الزعيم في الحزبين الأوّلين وعلى الإستراتيجية في الحزبين الأخيرين. في حالة الحزبين الأوّلين –جبهة التحرير والتجمع الوطني– القريبين بوضوح من السلطة السياسية القائمة، لا يحمل هذا النزاع الداخلي فيهما أيّ مضمون أيديولوجي ذي مغزى وإنما يرتبط بالخلاف مع زعيميهما –عبد العزيز بلخادم وأحمد أويحيى– المنهمكين في صراعات متمحورة حول الاستحقاق الرئاسي المقبل في عام **٢٠١٤**، شريطة أن يتمكنا من التغلّب على مختلف المصاعب المتعلقة بالنزاع الذي يستهدفهما داخل عائلتهما السياسية الواحدة.

في حالة الحزبين الآخرين –التحالف الأخضر وجبهة القوى الاشتراكية– يتركّز النزاع الداخلي خصوصاً على الإستراتيجية، وعلى نحوٍ أخصّ حول خطّ الحزب إزاء

السلطة. ففي جبهة القوى، يتركّز النزاع على مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي تمّت بعد أن التزمت الجبهة لزمنٍ طويل بمنطق مقاطعة العمليات الانتخابية بدعوى عدم نزاهتها مسبقاً –المقاطعة باتت تحدّد هوية الحزب–. منذ ذلك الحين، بدا قرار الحزب بالمشاركة في اقتراع مايو **٢٠١٢** للمعترضين وكأنّه تراجعٌ غير مقبول عن الخط التقليدي، بل ويمكن فهمه على أنّه تساهلٌ مع السلطة السياسية القائمة التي تعزّز «واجهتها الديمقراطية». بالنسبة للتحالف الأخضر، يتركّز النزاع الداخلي أيضاً على الإستراتيجية نفسها ولكنّه من حيث المضمون يختلف نوعاً ما، لكونه يتعلّق بالنسبة للمنخرطين فيه بتحديد خطٍّ لدعم السلطة القائمة. النزاع الرئيسي هو نزاعٌ داخلي في حركة مجتمع السلم، العضو السابق في التحالف الرئاسي والتي انخرطت عشية انتخابات مايو **٢٠١٢** في التحالف الأخضر، معتقدةً بإمكانية أن تتكرّر في الجزائر التطورات الجارية في البلدان العربية الأخرى لصالح الحركات الإسلامية. تعيش حركة مجتمع السلم، الوفية لمنطقها الجديد والعازمة على البقاء في المعارضة، أزمة داخلية خطيرة يُثيرها أنصار الحفاظ على الخطّ السياسي القديم الداعم للسلطة القائمة والذي كان قد عمل في إطار التحالف الرئاسي. وقد سعّر هذا الخطّ الاحتجاجي بشكلٍ خاصّ وزيرٌ سابق للأشغال العمومية –لتسعة أعوام في حكومة الائتلاف المنتهية ولايتها والذي تمّ تعيينه في المنصب ذاته في الحكومة الجديدة– وهو عمر غول الذي قرّر أن يغادر حركة مجتمع السلم ويؤسِّس حزباً سياسياً جديداً سماه «تجمّع أمل الجزائر» (TAJ). تكمن قوّة هذا الحزب الجديد في الكاريزما الشخصية لمؤسسه الذي نجح في قيادة قائمة التحالف الأخضر في الجزائر العاصمة للفوز بثلاثة عشر مقعداً –١٢ نائباً بالإضافة إليه– أي أكثر من جميع القوائم المنافسة الأخرى، من أصل ٣٧ مقعداً في دائرة انتخابية تحمل رمزية كبيرة وهي العاصمة. يسير مشروع الحزب الجديد (TAJ) الآن في الطريق الصحيح ويهدف، حسب تصريحات مؤسسيه، ووفق منطق التجمّع الواسع على حدّ تعبيرهم، إلى تجميع «القوى المنبثقة عن التيارات السياسية الرئيسية الثلاثة العاملة في البلاد: الوطني والإسلامي والديمقراطي». منذ ذلك الوقت، يجري كلّ شيء وكأنّ هناك إعادة تأسيس للتحالف الرئاسي القديم والذي سيضمّ، في حلّته الجديدة، جبهة

التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمّع أمل الجزائر. وهذا التحالف يضمّ أساساً الأغلبية العظمى من الإسلاميين الداعين إلى المشاركة في إدارة شؤون البلاد في إطار تحالفٍ وطني واسع.

٣. أخيراً، في ما يخصّ اتّساع التعددية السياسية إذ إنّ عدد الأحزاب في ازديادٍ مستمرّ. في الواقع يجدر بنا أولًا أن نذكر أنّ ٤٤ حزباً –تمّ الترخيص لـ٢١ منها حديثاً– كان قد شارك في اقتراع ١٠ مايو ٢٠١٢ وأن ٢٧ منها أصبح مُمثّلًا في المجلس الشعبي الوطني. والحال أنّه، منذ ذلك التاريخ، تمّ الترخيص للكثير من الأحزاب السياسية الأخرى وأصدر وزير الداخلية والمجالس المحلية بيانات تعلن عن تراخيص بتفعيل أحزاب جديدة أو ممّن سُمِح لها بتنظيم مؤتمراتها التأسيسية. ولذلك يُعتَقد الآن بأنّ ما يقارب مائة حزب، من الناحية الشكلية على الأقلّ، ستتمكّن من المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة المقرّرة في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢. هذا التزايد في عدد الأحزاب، دون أن يكون لها وجودٌ فعلي، من شأنه إثراء الحياة السياسية، أخذ، على نحوٍ مفارق، يفقدها قيمتها في أعين المواطنين الذين يحيّرهم هذا التضخّم المفرط والفوضوي في المشهد السياسي، لاسيما وأنّ قسماً كبيراً من هذا المشهد الجديد يبدو ملائماً لمنهجين بعيدين عن أيّ رغبة حقيقية في تعزيز نوعية الحياة الديمقراطية في البلاد: يُراهن الأوّل، وهو ناشئ عن السلطة القائمة ويعمل وفق المبدأ الدائم «فرّق تسد»، على تفتيت مختلف قوى المعارضة. وهو ليس بوسعه، فعلياً، سوى دعم القوى السياسية المهيمنة التي تسانده. ويتّصل الثاني –المرتبط بتنامي شبكات ناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، بما فيه بعض جوانبه المافيوية، في سياق تنامي الفساد– برغبة هؤلاء الفاعلين في أن يكونوا حاضرين من الآن فصاعداً في الحقل السياسي بصيغٍ مختلفة للدفاع صراحةً عن مصالحهم.

٢.٣.٢ تتجلّى العوامل التي تسير باتجاه تشكيل بنية سياسية جديدة في ما يلي:

١. أولًا، في تكريس قطبٍ مهيمن مكوّن من جبهة التحرير والتجمع الوطني. والحال أنها واجهة ثنائية ظاهرية، لأنها في آخر المطاف، تابعة لمنطق سياسي وحيد هو منطق جبهة التحرير كحزب يزاول السلطة رسمياً منذ ١٩٦٢. هذه الاستمرارية الطويلة

المتسمة بقربها من المراكز الحقيقية للسلطة، ومن جهاز الدولة على كلّ المستويات، والتي لا يبدو أن الزمن قد أوهنها بعد، تتعزّز اليوم بالانتخابات التشريعية. في سياق المجتمع والاقتصاد الجزائريين في عام ٢٠١٢، تجسّد هذه الاستمرارية نظاماً ريعياً –هشّاً جداً– قدّم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نفسه كحارسٍ له في خطابه الذي ألقاه في ٨ مايو ٢٠١٢ في سطيف، وسيفعل كذلك في استفتائه الشعبي المحتمل عبر صناديق الاقتراع. من وجهة النظر هذه، يبدو القطب المتشكّل حول النواة المتمثلة بجبهة التحرير والتجمع الوطني وكأنّه محافظٌ من حيث الجوهر بصفته ضامناً لنظامٍ ريعي تنبني من حوله الرهانات الاجتماعية. يطرح هذا القطب المهيمن الذي يبدو وكأنّه لا يمتلك برنامجاً قادراً جدّياً على أن يأخذ على عاتقه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحقيقية التي تفرض نفسها على المجتمع الجزائري، في سياق التحوّلات العالمية الكبرى –يطرح خطاباً وطنياً يحظى أساساً باستمرارية تاريخية طويلة ويقدمه كبرنامج. وإذ يواصل العمل كقطبٍ مهيمن– متسلّط حقيقة –على الحياة السياسية، فهو يهدف إلى أن يجمع من حوله، من جهة، التشكيلات السياسية الجديدة والتي بمعظمها قريبة جداً منه موضوعياً، ومن جهة أخرى، الأحزاب السياسية الإسلامية القادرة، في سياق المجتمع الجزائري، وحدها على مجابهة مواقفه المهيمنة.

٢. وتتجلّى ثانياً في التطوّرات التي تميّز الحركة الإسلامية التي باتت منذ ما يقارب عشرين عاماً عنصراً هاماً في الحياة السياسية وتسعى للتكيّف مع التغيّرات الجارية في البلاد والعالم. من وجهة النظر هذه، فيما يتعلّق بالأحزاب السياسية العاملة في إطارٍ شرعي وعلني، يحضر موقفان جوهريان. الأوّل، وهو المتعاون مع القطب المهيمن القريب من السلطة –الجبهة والتجمع– يدعو إلى تجديد تجربة التحالف الرئاسي الثلاثي المنتهية ولايته؛ وذلك بجعل نفسه، على نحوٍ ما، قوّة إسلامية داعمة. هذا الخيار الذي كان خيار حركة مجتمع السلم والذي يبدو أنّه قد أصبح، من أوجه كثيرة، خيار تجمّع أمل الجزائر قيد التأسيس، يندرج في إستراتيجية «التسلل» الرامية إلى إكساب الحركة الإسلامية خبرة لا غنى عنها في إدارة الشؤون العامّة على المستوى الوطني. قد يلاقي هذا الخيار الدعم من الناخبين الذين لا يزالون ينتظرون بعض الفوائد المتعلقة بإعادة

توزيع الريع. كذلك فإن الدعم الإسلامي الممنوح للقطب المحافظ الأساسي المتمثّل بالجبهة والتجمّع ضروري لتأمين انضمام كتلة انتخابية كبيرة لا بدّ أن تكون طموحاتها من حيث القيم الدينية والأخلاقية موجّهة نحو تعبيرٍ مقبولٍ للحفاظ على التوازنات السياسية الأساسية التي تستند عليها السلطة المركزية.

أمّا الموقف الثاني، المواجه للجبهة والتجمّع، فهو ينأى بنفسه بوضوح عن هذا القطب؛ وذلك بتبني خطاب وبرنامج إسلاميين، وبطرح نفسه كقوة سياسية قادرة على تأمين إدارة البلد أو على الأقلّ قيادة تحالف قادرٍ على فعل ذلك. في هذه الحالة المجازية، لابدّ أن تجتمع في النهاية تيارات متمسكة بقراءة أكثر صرامة لرسالة الإسلام السياسي كحامل لمشروعٍ بديل. وإذ تعارض أيّ تعاونٍ مع السلطة القائمة لكونه قد يُفسّر على أنّه يشكّل نوعاً من التواطؤ أو التساهل، يمكن لهذه التيارات أن تحمل رسائل جديدة في المعارضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الحالة الثانية، من المواجهة المحتَمَلة، تطرح مباشرة مسألة تدخّلٍ محتملٍ في الحقل السياسي للقوى المرتبطة، من جهة، بالإرث الرمزي (للجبهة الإسلامية للإنقاذ) المنحلّة ومن جهة أخرى، بالتيار (السلفي) على غرار ما حدث في مصر على سبيل المثال. في اللحظة الراهنة، هاتان القوتان ليستا نشيطتين جداً على الصعيد السياسي بما هما عليه الآن، ويبدو أنّهما تفضّلان أشكالًا من العمل على صعيد المجتمع والتغيير الاجتماعي طويلة الأمد. غير أنّهما حاضرتان ونشيطتان في المجتمع وتستطيعان، خاصّة في سياق الأزمات المتوقّعة باستمرار، أن تحظيا بأهمية من حيث القدرة الكامنة على التعبئة أكثر بكثير مما تمتلكانها الآن.

٣. أخيراً، في تهميشٍ متواصل لأحزاب تستند بوضوح إلى القيم الديمقراطية و/ أو الليبرالية السياسية لتجعل منها محوراً أساسياً في برنامج عملها. في الواقع، من بين الأحزاب «الكبيرة»، القادرة على تعبئة كتلة انتخابية هامّة ونيل عددٍ كبيرٍ من المقاعد في انتخاباتٍ ذات طابعٍ وطني، ثمّة حزبان فقط «يعملان» في داخل البلاد كما في خارجها، ويمكن اعتبارهما حاملين لهذه القيم بوضوح: جبهة القوى الاشتراكية والتجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية. والحال أنّ قاعدة هذين الحزبين، شاءا ذلك

أم أبيا، وإن كان لا يزال لهما حضورٌ وطني، ظلّت تاريخياً في جزءٍ كبيرٍ منها مرتبطة بواحدةٍ من المناطق الناطقة بالأمازيغية في البلاد: منطقة القبائل. لا شكّ أن الحزبين يحصدان نتائج –كبيرة أحياناً– في مناطق أخرى، ولكن هذا لا يمنع من أن تكون الكتلة الأساسية لناخبيهما وبيئة نشاطهما متركّزة أكثر ما يكون في وسطٍ محدّد، ناطقٍ –كلياً أو جزئياً– باللغة الأمازيغية وحول منطقة القبائل ذاتها. فالنواب الذين تمّ انتخابهم من جبهة القوى الاشتراكية في انتخابات مايو ٢٠١٢ والبالغ عددهم ٢٧ نائباً، كانوا جميعاً –باستثناء نائبين: واحد عن قسطنطنية وواحد عن الجالية الجزائرية في تونس– منتخبين من الولايات التالية: تيزي أوزو وبجاية وبرج بوعريرج والبويرة وبومرداس والجزائر العاصمة؛ وهي –باستثناء العاصمة– ولايات ذات بيئة جغرافية ولغوية وثقافية قبائلية –أمازيغية. باستثناء هذين الحزبين «الكبيرين»، هناك أحزاب أخرى تطرح نفسها على الساحة السياسية كحاملة للقيم الديمقراطية ولكن أحداً منها لم يحصل على نتائج معتبرة خلال الانتخابات.

في نهاية المطاف، لا بدّ من إعادة الإعتبار إلى هذه التيارات الديمقراطية، خاصّة وأنّ هناك في المجتمع حركات متنوعة من شأنها أن تشكّل لها حواضن هامّة وقادرة على تزويدها بالأنصار والكوادر، سواءً أكانت حركات تُعنى بمشاكل الشباب والنساء والعاطلين عن العمل، أو نقابات حرة تتزايد وتنشط في الكثير من القطاعات الحيوية، أو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي حين أنّ هذه الحركات غالباً ما تكون نشيطة جداً في مختلف مجالاتها الخاصّة وتضم بالتالي العديد من المناضلين برسم الأحزاب السياسية الديمقراطية، يجري كلّ شيء، بالنسبة للمواطنين المعنيين والمنخرطين بقوّة في مجالاتهم الخاصّة، وكأنّ «القفزة النوعية» المطلوبة من المنظمات غير الحكومية و/أو من الحركة الاجتماعية نحو الحزب السياسي لا يمكنها أن تحدث أو أنّها لا تحدث إلا بصعوبة بالغة. هذه وضعيّة غريبة بعض الشيء، لأن السلطات الوطنية أو المحلية لا تكفّ عن انتهاك الحريات العامة، وهي بذلك –ومن حيث لا تقصد– تعبّىء بانتظام الناشطين ضدها في المجتمع المدني، والذين أصبح كثير منهم شخصيات وطنية معروفة! من وجهة النظر هذه، جديرٌ بالذكر أنّ واحداً من القوانين التي يُفتَرَض أنها تجسّد الرغبة

الصريحة في إصلاح النظام السياسي –القانون المتعلّق بالجمعيات والذي تبنّاه المجلس الوطني في ديسمبر ٢٠١١ وأُقرّ في يناير ٢٠١٢– أُعتُبِر من قبل الغالبية العظمى من ناشطي المجتمع المدني أنّه يشكّل مسّاً خطيراً بحريتهم في العمل، خاصّة بسبب حالات التقييد الشديدة المفروضة عليهم في ما يخصّ علاقاتهم مع المنظمات الأجنبية. في هذا الصدد وبطريقة أعمّ، جديرٌ بالذكر أنّ اللجنة الوطنية الاستشارية لتنمية وحماية حقوق الإنسان، وهي هيئة استشارية رسمية، قدّمت، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١، صورة قاتمة عن الوضع السائد في البلاد بشأن احترام حقوق الإنسان.

٣. بعض المحدّدات لتفسير نتائج الانتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٢ والتطورات السياسية الجارية

في هذا الإطار، وعلاوة على فورية بعض الأحداث السياسية، ثمّة ستة محدّدات هي، بطريقة أو بأخرى، أساس التحوّلات السياسية المتحققة، وتستحق أن تخضع للفحص والنقاش:

١.٣ المركزية المنظومية للريع

منذ عدّة عقود خلت، وبصورة أوضح منذ عام ٢٠٠٠، أصبح يسيطر على المجتمع الجزائري نسق اقتصادي ريعي يزداد وضوحاً ويغدو الآن منتظماً. في الواقع، تشكّل الموارد المرتبطة بالمحروقات ما نسبته ٣٥–٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٦٥–٧٠٪ من واردات ميزانية الدولة و٩٨٪ من الصادرات. من جهة أخرى، تُظهر نتائج «أول إحصاء اقتصادي» المنشورة حديثاً حقائق اقتصادٍ مفكّكٍ كلّياً، إذا ما استثنينا قطاع المحروقات، وخاضعٍ على نحوٍ واسع لسلسلة من المشاريع العائلية الصغيرة الداخلة في القطاع الثالث –٨٩٪ في التجارة والخدمات– وتكرّس تحرّك غالبية الوكلاء الاقتصاديين نحو أنشطة القطاع الثالث المهيكلة على نحوٍ ضعيفٍ للغاية، والبعيدة في كلّ الأحوال، عن إنتاج الثروات. فضلاً عن ذلك، وبطريقة منهجية منذ سنوات عديدة،

وبحسب كلّ التصنيفات الدولية التي تعتمد النتائج الإحصائية الحقيقية لمختلف البلدان بشأن إنتاج الثروات و/أو المعارف، تبدو الجزائر بوضوح كبلدٍ غير تنافسي، يحتلّ المراتب الأخيرة. وفي هكذا نسق خاضعٍ لإشكالية ريعية تصبح مسألة الوصول إلى الموارد الريعية –التي تديرها السلطة السياسية المركزية، المكلّفة وحدها بأحكام إعادة توزيعها بمنطقٍ ريعيّ ايضاً– تصبح، بطريقة أو بأخرى، رهاناً حاسماً بالنسبة لجميع الإستراتيجيات الفردية والجماعية الموجودة في المجتمع. في الواقع، بطريقة أو بأخرى، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، سوف يعتمد جميع الفاعلين الاجتماعيين إستراتيجيات تهدف إلى بلوغ مكاسبهم أوجها وسط التنافس الشامل الذي يجري للوصول إلى الموارد المذكورة، بوصفها المصدر الرئيس للإثراء في المجتمع. في هذا السياق، ستكون الفئات الاجتماعية الأكثر استفادة من إعادة توزيع الموارد الريعية –على نحو ما حصل في هاتين السنتين الأخيرتين بالأشكال الأكثر تنوعاً، لا سيما باستخدام الإنفاق كتدبير وقائي في مواجهة أخطار عدوى «الربيع العربي»– ستكون الفئات الأكثر استفادة هي تلك التي شكّلت على الدوام القاعدة الاجتماعية الرئيسية لناخبي جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي. تتألّف هذه الفئات بشكلٍ أساسي من الطبقات الأجيرة المتوسطة والعليا الملتفة حول نشاط مجمل المؤسسات الحكومية: الإدارات المركزية والإقليمية، المؤسسات العامّة والمحلية. يضاف إلى ذلك بعض مالكي المنشآت الخاصّة المستفيدين من الأسواق العامّة، وبعض الحرفيين و/أو منتجون صغار مستفيدون من قروض حكومية مخفّضة، خاصّة في قطاع الزراعة، وكذلك الأمر بالنسبة للطبقات الأجيرة المتوسطة والعليا العاملة في القطاع الخاصّ. يمكن أن يُنظَر إلى كلّ هذه الفئات، وفق نظرية«insider/outsider»، المستخدمة في بعض المناهج السوسيولوجية والاقتصادية بشأن العمل، كفئات «واصلة» إلى العمل و/أو الريع في آنٍ واحد، وبالتالي إلى الموارد الريعية الضرورية. كما يمكن اعتبارها في هذه الحالة الفئات الاجتماعية المسيطرة، بفضل السياسات الحكومية النافذة، على عمل أجهزة توزيع «اقتصاد البازار» ومختلف أشكال الاقتصاد غير الرسمي القائمة موضوعياً. هذه الفئات هي غالباً قريبة ثقافياً وإيديولوجياً ووظيفياً من الحركة الإسلامية، وستشكّل القاعدة الاجتماعية الرئيسية للأحزاب

الإسلامية المنخرطة في المنافسة. إنّ المجموعة المكوّنة من مختلف الفئات الاجتماعية المذكورة، وهي عموماً من مواطنين مسنّين ونسبياً مندمجين اقتصادياً واجتماعياً، خاصّة بفضل الشبكات الاجتماعية التي غالباً ما تكون ذات طبيعة ولائية ومتمحورة على القنوات الرسمية وغير الرسمية لإعادة توزيع الريع –وبالتالي جميعهم من «الواصلين»– تلك المجموعة شكلت في الواقع الكتلة الأساسية من الناخبين الذين شاركوا في العملية الانتخابية التي جرت في ١٠ مايو ٢٠١٢.

٣. ٢ اللامبالاة المتنامية لدى الشباب حيال العمليات الانتخابية

مقابل تلك المجموعة الأولى المكوّنة من «واصلين»، في مجتمعٍ يغلب عليه الشباب –متوسط العمر الآن هو ٢٨ عاماً– توجد أعداد كبيرة من «غيرِ الواصلين»، بمعظمهم من الشباب الذين يشكلون جوهر حالات الامتناع عن التصويت المسجلة. وهؤلاء قلّ اهتمامهم بالأحداث السياسية الرسمية، قبل كلّ شيء بسبب تهميشهم من قبل الأجهزة المهيمنة على إعادة توزيع الريع. يظهر ذلك من خلال المستوى المحدود لمساهمتهم في عام ٢٠١٠ في إجمالي الناتج المحلي الصناعي (٥٪) والزراعي (٨٪) وكذلك تعميم اللجوء الواسع إلى السلع المستوردة، بما فيها مواد لا تحتاج لأيّ تقنية معقدة. هذا الأمر الأخير يكشف أزمة تراجع التصنيع التي تعاني منها البلاد، حيث أنّ جميع القطاعات الاقتصادية القادرة على خلق فرص للعمل هي في أزمة عميقة. ومع التزايد المتنامي لنسبة البطالة والبطالة المقنّعة، كأسوأ نتيجة مباشرة لهذه الأزمة الخطيرة، ولاسيما في صفوف الشباب الذين يعانون من متوسط نسبة بطالة حقيقية يبلغ **٣٥–٤٠٪** وقد يزيد في بعض المناطق الجغرافية – نقول مع ذلك هناك بعض الشباب الأكثر تأهيلًا والأفضل اندماجاً اجتماعياً –سواءً مباشرة أو في إطار الاستراتيجيات العائلية– والذي يعمل على تطوير استراتيجيات الخلاص في إطار اقتصادٍ قائمٍ على «تدبير الأمور» في طريقه للتوسّع، محاولًا بذلك الوصول على طريقته إلى الموارد الريعية. وإذ تُحبطهم النتائج الهزيلة التي يحققونها، يتملّكهم شعورٌ صريح بأنّهم مبعدون عن الأجهزة الرئيسية القائمة على عملية إعادة توزيع الريع والتي في كلّ الأحوال لا تعني لهم شيئاً. وحتى

لو التفتت إليهم أحياناً فإنها، في الواقع، لا تستطيع أن تخفّض من مستوى ضعفهم ولا أن تؤمّن اندماجهم الاجتماعي، بل تعزّز وضعيتهم كأناس «غير واصلين». حتى حينما يعملون في القطاع الرسمي، غالباً ما يعيش الكثير منهم في ظروف عاملٍ فقير، لا يخفّف من سوء حاله سوى التضامن الاجتماعي والعائلي الذي لا يزال فعّالًا في المجتمع. وإذ يحاولون التعبير بطريقتهم عن مشاعرهم في التمرّد وكذلك عن حرمانهم وغيظهم، بأساليب فردية وفي نطاق محلّي غالباً، يكونون الفاعلين الرئيسيين في العديد من أعمال العنف والاضطرابات المحلية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وبذلك يساهمون في خلق وضعٍ مقلقٍ من الفوضى الاجتماعية. أمام العمليات السياسية الرسمية، كالانتخابات التشريعية الجديدة، يشعرون بأنهم غير معنيين جدّياً بها ويشكّلون بالتالي القاعدة الاجتماعية الرئيسية للمقاطعة الواسعة المسجّلة.

٣.٣ التطوّر الجديد للحركية الإسلامية

أما وقد استقرّت الحركة الاسلامية في المجتمع الجزائري –على الأقلّ منذ منعطف الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي– هناك حيوية أيديولوجية وثقافية واجتماعية معقدة جعلت، تدريجياً، من الطابع الفكري الإسلامي أحد المحددات الرئيسية لكلّ مجالات الحياة في المجتمع. في الواقع، وعلى مدى هذه الفترة التاريخية التي تنوف الآن على عقدين من الزمن، كان هناك حركة لأسلمة المجتمع زرعت في الذهنيات الفردية والجماعية إشكاليات إسلامية مختلفة –بما في ذلك بعض أشكالها «السلفية»– وكأنها يجب أن تشكّل الخيارات الفردية والجماعية الوحيدة الممكنة، من بين كلّ الخيارات الأخرى. والحال كذلك، سوف يتمّ التركيز على الدور الذي تلعبه أربعة مجموعات كبيرة من العوامل المؤسسية التي ستتلاقى مناهجها العملية وخطاباتها السائدة، خالقة بذلك شروط هيمنةٍ ثقافية ذات طبيعة إسلامية داخل المجتمع: النظام التربوي، شبكة المساجد، وسائل الإعلام الوطنية العامّة وقنوات التلفزة الفضائية العربية. إنّ الدعم الجليّ الذي تقدّمه السلطة السياسية القائمة –لا سيما جبهة التحرير الوطني– لحركة الأسلمة الجارية في المجتمع، ما دامت «تقتصر» على الممارسات الدينية والاجتماعية والثقافية، ساهم

في تصويرها على أنّها ضامنة موضوعياً لمشهدٍ سياسي ذي مصداقية إسلامية من حيث المضامين الدينية والاجتماعية والثقافية كما تعبّر عنها غالبية المجتمع. هذا المشهد الإسلامي – «الوسطي» نوعاً ما – جذّابٌ، خاصّة وأنّه، من خلال إتاحته تجنّب الانجرار إلى مخاطر الانحرافات السياسية التي قد تمثّلها الأحزاب الإسلامية نفسها، يبدو لجميع الفاعلين كتسوية اجتماعية مقبولة ويمكن إدارتها. في المقام الأوّل، لأنّه يضمن الاستقرار السياسي الضروري لاستمرارية إعادة توزيع الريع، التي لا غنى عنها في نظر «الواصلين» الذين، بعمرهم ووضعهم، يقدّمون معظم قادة الرأي الناشطين في المجتمع.

٤.٣ احتكار أفق التغيير من قبل الحركة الإسلامية

بسبب ضعف التأثير الاجتماعي للأحزاب السياسية غير الإسلامية –غير جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وبعض الحالات الخاصة التي تمثلها جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة– تجد هذه الحالة مصدرها في حزمةٍ من المناهج التاريخية المرتبطة بشكلٍ خاصّ بتاريخ استعمار البلاد وبالتصدعات الثقافية الداخلية التي نجمت عن ذلك ومن بينها التناقض بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالعربية؛ يُضاف إلى ذلك الخيارات المعتمدة بعد ١٩٦٢ والممارسات السياسية التي أقصت منهجياً من الحقلين السياسي والثقافي كلّ خيارٍ ذي طبيعة ديمقراطية. في مثل هذه الظروف، يبدو اليوم أيّ تغيير سياسي جوهري، بحكم الواقع، وكأنّه غير ممكن عملياً إلا لصالح الحركة الإسلامية وحدها. إنّ هكذا «إقفال» لإشكالية التغيير السياسي، المقتصر في الظروف الحالية على خيار محدود: «السلطة القائمة أو الحركة الإسلامية»، يساهم بالنسبة لكثيرٍ من الناس في تعزيز الأولى بوصفها الضامن الوحيد للاستقرار في مواجهة المخاطر والتهديدات التي قد يحملها أيّ تغييرٍ لصالح الثانية. أمام هذه الإشكالية المزدوجة التي قد تبدو ذات نتائج وخيمة لا يمكن السيطرة عليها بسبب التاريخ الحديث للبلد نفسه ولبعض البلدان العربية في آنٍ واحد، اختار الكثير من المواطنين، وفي المقام الأوّل أغلبية الفئات المختلفة من «الواصلين» المستفيدين بطريقة أو بأخرى من السياسة الحالية لتوزيع الدخل، موقفاً محافظاً مفهوماً، وفضّلوا تأييد المشهد السياسي الذي تقدّمه السلطة القائمة.

٥.٣ الذكرى الراسخة لمأساة التسعينات

لقد قادت الطريقة الفوضوية التي سارت بها تجربة دمقرطة الحياة السياسية بعد «أحداث أكتوبر ١٩٨٨»، والمآزق الشديدة التي نجمت عنها مباشرة جرّاء العنف الذي مورس في التسعينيات، قادت المواطنين إلى مزيدٍ من الحذر حيال الانحرافات الخطيرة التي تشتمل عليها كلّ عملية سياسية تبدو ظروف إجرائها محفوفة بمخاطر خارجة عن السيطرة، خاصّة من حيث العنف. في الواقع، بالنسبة لعموم المجتمع، لاتزال تجربة التسعينيات الأليمة تغذّي الذاكرة الفردية والجماعية بالصور الصادمة التي لا يتمنى أحدٌ اليوم أن تتكرّر ثانية، لاسيما وأنّ الإرهاب الإسلامي لايزال نشيطاً وإن كان قد فقد شدّته، وأنّ الشعور الشائع والثابت يبقى أنّ البلاد ليست بمنأى تماماً عن تجدُّد نشاطاته بل وعن حريقٍ جديد ترفضه مطلقاً أغلبية المجتمع الذي لا يزال مصدوماً بقوة، بما فيه عناصره الشبابية. فضلاً عن ذلك، توجد في كلّ البلاد مختلف أشكال الاضطرابات المحلية التي تندلع لدوافع مختلفة والتي تنتهي بالسيطرة النسبية عليها من قبل السلطات الحكومية، الأمر الذي يُبقي الأوضاع مفتوحة على الإحتجاج السياسي والاجتماعي بأوسع مدى في البلاد. في نفس الاتجاه، يساهم انتشار العنف اليومي «العادي» بمختلف الأشكال الفظّة وانعدام الأمان على الطرق والعدوانية والجنوح والإجرام، يساهم هو الأخر في توجيه قوة العنف الكامنة، خاصة عند الشباب من ضحايا نسب البطالة المرتفعة، نحو أهداف أخرى غير سياسية.

٦.٣ التأثير السلبي للسياق الإقليمي الجديد

تبدو التطورات السياسية الجارية في البلدان العربية الأخرى التي تشهد «الربيع العربي» –خاصّة تونس ومصر والمغرب، وبالأخصّ ليبيا وسوريا– وبفضل قنوات التلفزة الفضائية العربية التي يتنامى تأثيرها في البلاد، تبدو هذه التطورات، على نحوٍ متزايد، في أعين الرأي العام، على أنّها مخيّبة للآمال. إنّ الأغلبيات السياسية الصاعدة –أو تبدو أنها قادرة على الصعود– في هذه البلدان التي يهيمن عليها غالباً التيار الإسلامي خسرت من شرعيتها ومصداقيتها، كونها عجزت عن حلّ المشاكل، لا سيما الاقتصادية، بطريقة

مرضية –على الأقل ليس كما كانت تدّعي– وتؤكد قدرتها على ذلك. وهكذا، أمام المصاعب الموضوعية التي واجهتها عمليات التغيير الجارية في بعض البلدان العربية، بدا أنّ شعوراً بخيبة الأمل يسيطر على الرأي العام. أخيراً، هناك عاملٌ لا يمكن إهمال تأثيره على سلوك الناخبين الجزائريين: وهو الذي يتعلّق بـ «فرضية المؤامرة» بخصوص «الربيع العربي» المنتشرة جداً وسط الرأي العام، كما في الأوساط الفكرية والسياسية، والتي يتمّ استخدامها على نطاقٍ واسعٍ من قبل السلطة القائمة. في ردّ فعلٍ ذي طابعٍ وطني، نازعٍ إلى إظهار خصوصية جزائرية فريدة، تمّ التركيز عليها لزمنٍ طويل، استطاع الناخبون أن يثبتوا «لا امتثاليتهم» وذلك من خلال النأي بأنفسهم عن التيار الإسلامي الذي يُنظَر إليه و/أو يُعتبر كألعوبة في يد «الغرب» الذي تُعدّ استراتيجياته تجاه العالمين العربي والإسلامي معادية لمصالح شعوبهما الحقيقية.

٤. الرهانات السياسية الرئيسية

من بين الرهانات السياسية الكبرى التي تميّز المجتمع الجزائري، تتطلّب ثلاثة منها، نظراً لطابعها المستمر، اهتماماً خاصّاً.

١.٤ شرعية السلطة السياسية

بوجه عام، يظلّ الحقل السياسي الوطني خاضعاً بشكلٍ أساسي لخطابٍ يستمدّ كلّ مشروعيته من استمرارية رسالة جبهة التحرير الوطني «التاريخية»، رسالة حرب التحرير الوطنية. يتجلّى هذا المنطق أكثر ما يتجلّى في الاستغلال الفاحش حتى لاسم جبهة التحرير الذي تمّ إفراغه من معناه تماماً، في حين كان ينبغي، على الأقلّ منذ إقامة التعددية في عام ١٩٨٩، أن يُحظَر هذا الاستغلال بصرامة بغية الحفاظ على التراث الغني لهذا الاسم الذي ينتمي إلى الذاكرة الجماعية ولا يجوز أن يخضع بعد الآن إلّا للتحليل التاريخي النقدي. والحال أنّ كلّ الهياج المثار حول الشرعية التاريخية لجبهة مستمرّة على قيد الحياة اصطناعياً، إنما يرمي إلى إخفاء مختلف حالات الخلل الوظيفي والعجز التي

تعتري الشرعية الديمقراطية. فبعد إقامة نظام سياسي ديمقراطي يرتكز على التعددية، ويستند إلى أحكام دستور ١٩٨٩، يبقى الاختبار الأساسي لمختلف أنماط الانتخابات –الرئاسية والتشريعية و«الولاياتية» والبلدية– هو اختبار شرعيتها الديمقراطية الحقيقية، علاوة على الإجراءات الرسمية الشكلية. والحال أنّ كلّ الانتخابات التي تعاقبت، منذ ذلك التاريخ، تمّ الاعتراض على نتائجها، بطريقة أو بأخرى، بسبب غياب الشفافية والوضوح عن ظروف إجرائها. في الواقع، يحدث كلّ شيء في المجال السياسي كما لو أنّ المنطق الريعي المعمول به مستندٌ تاريخي مستمر، يبدأ من العام ١٩٥٤، ويمنح السياسيين الحاليين –بمن فيهم عددٌ ممن يعتبرون أنفسهم من المجتمع المدني– حقَّ الانتفاع به كإرث خاص أو إقطاع. إنّهم يستخدمونه ويستغلّونه لتبرير ممارساتهم اليومية في سياقٍ يبتعد موضوعياً عن سياق الأصول المؤسّسيّة ويُبطل كلّ إدعاءاتهم بشرعية ما. في الواقع، حاز التراكم الريعي على مشروعية اجتماعية طالما ظلّ محافظاً على حيويته، واكتسب بذلك معنى ما على الأصعدة التاريخية والمجتمعية والأنطولوجية. بيد أنه فقد الكثير من قيمته لما غدا مع الوقت جامداً متحجراً، ومجرّد مصدر للدخل قلّما ارتبط بنشاط إنتاجي حقيقي لديناميات ومرجعيات وممارسات مبتكرة، شبيهة بتلك التي مورِسَت خلال السياقات الأصلية. عبر منطقٍ قائمٍ على تحويل الاتجاه وعلى الاسترجاع، أصبح التراكم الريعي وسيلة لشرعنة السلطات القائمة الحريصة على أن تدوم لأطول وقتٍ ممكن، وذلك باستخدامه، حسب نفس المناهج الأداتية الأساسية –علاوة على «مخزون» المحروقات– بوصفه «مخزون» الشرعية التاريخية.

٢.٤ طبيعة السلطة السياسية

وتطرح طبيعة السلطة القائمة – التي يمكن تحليلها أساساً كبيروقراطية الدولة المكوّنة من مؤسسات وأشخاصٍ وآليات اتخاذ للقرار وخطاباتٍ وممارسات –تُطرَح بوضوحٍ متزايد في الجدال العامّ بوصفها مسألة مركزية. والحال أنّ بيروقراطية الدولة هذه التي تظلّ كلّ المناهج المحدّدة لعملها الاستراتيجي مرتكزة، في نهاية المطاف، على الغرض المنهجي للسيطرة على الموارد الريعية للبلاد– هذه البيروقراطية خاضعة بداهةً ومنذ أمدٍ

طويل، لهيمنة الجزء العسكري من السلطة. ولذلك ظهرت تساؤلات عديدة، بعد أن أخفيت بل وكُبِتَت لزمنٍ طويل، حول الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في العديد من عمليات اتخاذ القرار ذي الطابع السياسي والتي لا تقع ضمن مجالات صلاحياتها، بالمعنى الحصري. في الحقيقة، وعلى الرغم من أنّها لم تعد تحظى بالشرعية المرتبطة بممارسة المسؤولية العملياتية للكفاح المسلّح، إلا أنّ العلاقة ذاتها التي تجعل كلّ ما هو غير عسكري تابعاً لما هو عسكري هي التي لا تزال سارية بعد عام **١٩٦٢** تحت تأثير منطق حرب التحرير الوطنية والتوازنات الفعلية التي غلبت عليها من خلال العنف ضمن السلطات الوطنية التي تكفّلت بها المؤسسة العسكرية، كما ظهر بطريقة رمزية بقدر ما هي مأساوية من خلال عملية اغتيال عبان رمضان أواخر عام **١٩٥٧** على يد رفاقه في السلاح. وهكذا تُظهِر اليوم الشهادات المتقاطعة العديدة والصادرة عن مصادر وطنية موثوقة أنّ الدور السياسي المهيمن للمؤسسة العسكرية هو حقيقة ملموسة في عمل المؤسسات. إنّ واحدة من أبلغ تلك الشهادات هي بالتأكيد شهادة رئيس الوزراء السابق، سيد أحمد غزالي، في مقابلة مع صحيفة «لو كوتيديان دوران» في ١٨ أكتوبر **٢٠١٠**. وباستعادة التعابير التي استخدمها رئيس الوزراء السابق، يبدو الأمر متعلقاً «بنظامٍ يتّخذ القرار داخل النظام» ويشتمل في الواقع على أجهزة الاستخبارات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، التي يسمّيها في نصّ المقابلة بعبارة «الجيش السياسي». ومن الواضح أنّ هذا التوسّع في حقل عمل الجيش خارج صلاحياته الرسمية يجد شرعيته في الإرث الذي يعتبره استمراراً لجيش التحرير الوطني وبالتالي يندرج، هو أيضاً، في منطق الطراز التاريخي السياسي الذي سبق ذكره. والحال أنّ حقيقة هذه الازدواجية الفعلية للسلطة السياسية، التي اختبرها طويلاً نشطاء المجتمع الجزائري أنفسهم كما جميع نشطاء الخارج، أُنكِرَت – بعكس كلّ الحقائق – على الدوام رسمياً وبالتالي شكّلت بسبب حالات الغموض العديدة التي نجمت عنها مصدراً بنيوياً للتوتّرات الشديدة في العمل السياسي الوطني وجهاز الدولة. يحدث كلّ شيء، وعلى كلّ المستويات، كما لو أنّ جهازين كانا يعملان في الوقت ذاته بالتوازي: أحدهما، مخوّلٌ رسمياً، لا يملك السلطة إلا ظاهرياً، والآخر غير مخوّل رسمياً ولكنه يمتلك السلطة فعلياً. في الوقائع، انتهت هذه الحالة من الكتمان والغموض شبه المعمّمين، والمنتجة

لاختلالات وظيفية خطيرة بين المستويين الشكلي والحقيقي لممارسة السلطة – بالإضافة إلى العجز الواضح على صعيد العمل الحقيقي للمؤسسات – انتهت إلى المسّ المباشر، قبل كلّ شيء، بالشرعية الاجتماعية لأيّ سلطة، ومن ثمّ بمصداقية كلّ العمليات الانتخابية التي فقدت الكثير من مضمونها ومعناها مذ لم يعد الشخص الذي يقترع له المواطنون بحرية هو مَنْ يتّخذ فعلياً، طبقاً لتفويضه، القرارات المرتبطة بصلاحياته. علاوة على ذلك، إنّ جملة هذه العمليات التي تمسّ بالسلطة الشكلية الظاهرة – في كلّ المجالات وعلى كلّ المستويات – هي التي، في نهاية المطاف، تغذّي مباشرة حالة الأزمة الفوضوية الغالبة في عموم المجتمع والتي تقوده في حلقة مفرغة خطيرة. فيما يخصّ دور المؤسسة العسكرية وبغية تقدير تأثيرها الحقيقي، جديرٌ بالذكر أنّه بمناسبة المناقشات الجارية حول الإصلاحات السياسية، اقترح رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني في مايو ٢٠١٢، غداة نتائج الانتخابات التشريعية، تعديلاً على المادة ٧٠ من الدستور التي تنصّ على أنّ رئيس الجمهورية هو «ضامن الدستور». اقترح قسطنطيني في الحقيقة، مستحضراً النموذج التركي، أن يُذكَر في هذه المادة الجيش الوطني الشعبي أيضاً على أنّه «حارس الدستور». ولذلك يجب أن تكون مسألة الدور الذي ينبغي أن تلعبه المؤسسة العسكرية فعلياً في المجتمع الجزائري عموماً، وفي عمل نظامه السياسي خاصّة، والذي يُذكَر الآن غالباً في تدخّلات ذات تأثيرٍ لا يزال محدوداً، يجب أن تكون هذه المسألة، وسريعاً، موضوع نقاشٍ وطني واسع، بات لا مناص منه من الآن فصاعداً. من وجهة النظر هذه، فإن المناقشات والتحولات الجارية في بعض البلدان العربية – وخاصّة في السياق المصري منذ انتخاب الرئيس محمد مرسي – سيكون لها بالتأكيد تأثير مباشر على تطورات المسألة في الجزائر نفسها.

٣.٤ «مساءلة» السلطة السياسية

إنّ حالة الأزمة الخطيرة التي تعيشها البلاد تطرح مباشرة مسألة تحديد المسؤولية المباشرة، بشكلٍ عامّ، لنظام الحكم القائم، وعلى نحوٍ أخصّ النخب السياسية المكلّفة بالشؤون العامّة. في هذا الصدد، علاوة على المبدأ الوحيد للمسؤولية، يجب

أن تُطرَح المشكلة من حيث «المساءلة»: التعبير الجديد المناظر للمبدأ الأنكلوسكسوني «accountability» الذي يستوجب بالضرورة تقديم الحسابات للمواطنين، الحائزين الوحيدين للشرعية، وبالتالي للسلطة أيضاً. أمّا فيما يخصّ نظام الحكم السائد، في ضوء النتائج التي تمّ الحصول عليها بعد خمسين عاماً من الاستقلال وتبعاً للضغوط الممارسة على المستوى العالمي، من الواضح أنّه ليس تنافسياً وينبغي استجوابه حول الحالة التي يعيشها. وبالتالي، فجملة المؤسسات وآليات اتخاذ القرار التي تشكّله هي التي يجب أن تحلّل بطريقة نقدية دون إغفال مختلف الطرائق الحقيقية لاشتغاله. على أن يكون مفهوماً أنّه، علاوة على دور الأفراد -الهامّ بالتأكيد والذي ينبغي أن يُقيّم ويُحدّد بوضوح- لا بدّ من الوقوف أيضاً على طبيعة المؤسسات وآليات اتخاذ القرار التي أدّت إلى هذا الوضع الراهن. فيما يخصّ مسؤولية النخب السياسية المكلّفة بالشؤون العامّة، من المتاح أيضاً تسجيل غياب «المساءلة» الملحوظ لديها. إذ إنّ ممارسة النقد الذاتي من قبل الشخصيات المنخرطة فيها نادرة جداً، بل معدومة في تاريخ البلاد. هذا مع العلم أن شخصيات كثيرة صمتت عن قرارات كان لها نتائج سلبية واضحة للعيان على المجتمع وأدّى صمتُها هذا إلى القضاء على مصداقيتها الشخصية ومصداقية المؤسسات التي تمارس مهامها فيها. على أيّ حال، فإنّ المسألة الأساسية المطروحة هي، وبطريقة أعمّ وفي نهاية المطاف، مسألة طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع التي لا معنى لها من حيث المنطق الاجتماعي الكلّي ما لم تكن الدولة في خدمة المجتمع. أما مناهج بيروقراطية الدولة المتَّبعة، ومن دون روادع مؤسسية واجتماعية حقيقية، فلا يمكنها أن تنتج سوى مختلف أشكال النزعة الاستبدادية. لهذه المناهج البيروقراطية نتائج سلبية -محتملة أو متحقّقة فعلًا حسب المجالات ومراحل التطور التاريخية- على صورة النظام السياسي، لا سيما في ما يتعلّق بشرعيته ومصداقيته لدى المواطنين المتضرّرين. والواقع أن غياب «المساءلة» يؤدي تدريجياً إلى نوع من الطلاق بين الدولة والمجتمع؛ وهو طلاق يُفضي بدوره إلى تعايش نموذجين متوازيين: نموذج الدولة التي تزعم أنها تطبّق مناهج رسمية معلنة، ولكنها في الواقع لا تأخذ على عاتقها المشكلات الحقيقية للمجتمع، فتراها إما عاجزة مترددة لا تفعل شيئاً يذكر (بسبب انعدام الكفاءة أو خوفاً من ردود فعل

المجتمع)، وإما تحاول أن تفرض بالقوة حلولًا لصالح الفئات البيروقراطية السائدة. أما النموذج الثاني فهو المنبثق من دناميّات المجتمع، والذي غالباً ما تنأى المؤسسات العامة بمسؤوليتها عنه. وإذ لا يلتقي النموذجان، فإن مناهج الدولة العقيمة التي تعمل بلا نتيجة، وتجد نفسها باستمرار عاجزة عن تمرير رسائلها نحو المجتمع وعن تطبيق برامج عملها فيه تبقى هي السائدة.

٥. الآفاق

ضمن هذا السياق من اللا استقرار المزمن (أزمة اجتماعية خطيرة ذات نمط فوضوي) يجب إذاً أن تقيّم التطورات الحالية للمجتمع الجزائري. وإذا أخذنا بالحسبان التمزّقات العنيفة الحاصلة في البلدان العربية الأخرى، قد تشكّل تطورات الوضع الجزائري مفاجأة لنا بافتقارها للراديكالية السياسية. على أيّ حال، ليس هناك ما يمنع الاعتقاد بأن بعض الاضطرابات لا تزال ممكنة، في سياقٍ وطني يتّسم بثلاث سمات: أوّلًا، على الصعيد الاقتصادي، يتّسم بعجزٍ بات الآن مزمناً عن توليد الديناميات المطلوبة، خاصّة بشأن البطالة الحقيقية والبطالة المقنّعة، لاسيما عند الشباب. ثمّ، على الصعيد الاجتماعي، يتّسم بتوترات شديدة من كلّ الأنواع، قادرة على أن تؤدّي مباشرة إلى أزمات حادّة مولّدة لأعمال عنفٍ قد تتعدى النطاق المحلي. أخيراً، على الصعيد السياسي، يتّسم بعمل جهازٍ سياسي، ديمقراطي ظاهرياً، ولكنّه استبداديّ في حقيقته. ويبدو أنه لم يعد لدى القائمين عليه من همٍّ سوى تأمين ديمومته. هذا في سياقٍ إقليمي شديد الاضطراب، وما من بلد عربي في منأى عن تأثيره، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

١.٥ نموذج ثنائي الريع في حالة أزمة

إذا ما تجاوزنا المدى القصير، في محاولة لاستشراف تطورات المجتمع الجزائري على المدى المتوسّط والطويل، يختلف الإدراك الحسّي تماماً، بسبب الضغوط العديدة والشديدة الماثلة والتي تطرح بوضوح احتمالات من قبيل ما يحدث حالياً في مجمل البلدان العربية.

لو درسنا النموذج الكلّي الذي عزّز المناهج المؤسّسة للعلاقات البنيوية بين المجتمع والدولة خلال فترة طويلة – فعلياً، منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي – سيبدو واضحاً أنّه نموذج ثنائي الدخل، يغذّي أشكالًا معينة من الشرعية الاجتماعية، في غياب شرعية ديمقراطية حقيقية. والحال أنّ هذا النموذج يدخل، الآن، في دوّامة من الأزمات المرتبطة موضوعياً بالنضوب المحتوم للرصيدين الأساسيين اللذين استخدمهما «كمحرك».

الرصيد الأول تاريخي سياسي، يتعلّق بانتساب السلطة السياسية القائمة – ومنذ أمد طويل – إلى الشرعية التاريخية المنبثقة من الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. هذا الرصيد لم يعد، منذ سنوات، مرتبطاً بأنشطة من شأنها إعادة توليده، فضلًا عن الاختفاء التدريجي لحاملي ذكرى نضالات الماضي. فالحال أن الأجيال الجديدة لم تعش بنفسها التجربة الاستعمارية – نصف السكان تقلّ اعمارهم عن ٢٨ عاماً، أي أنهم ولدوا بعد ١٩٨٤ – وبالتالي يتراجع اهتمامها بالخطاب الرسمي المستند إلى الشرعية التاريخية والمضخّم غالباً. من هنا يبدو استخدام السلطة لهذا الرصيد – بقيمته السياسية والرمزية – مجرّد ذريعة لتبرير جمودها؛ وهي بذلك إنما تدور في حلقة مفرغة.

أمّا الرصيد الثاني، وهو ذو طابع اقتصادي اجتماعي، فيعمل في سياق اقتصادٍ ريعي نمطي، بل كاريكاتوري. هذا الرصيد يعاني هو الآخر من تراجع فعاليته بسبب النضوب المتوقّع للمحروقات كمصدرٍ أحفوري يشكّل، بطبيعته، مخزوناً غير قابلٍ للتجديد، وكذلك بسبب التزايد المستمر للمطلب الاجتماعي المرتبط بتزايد السكان (من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى٤٧ مليون نسمة بحلول ٢٠٥٠). وهذا تطوّر لا يسعه إلا أن يقلّص هامش المناورة أمام أيّ سياسة مرتكزة على منطق وحيد في إعادة توزيع الموارد الريعية المنتجة بهذه الطريقة.

في الواقع، إنّ بطلان مصدري الشرعية هو أصل أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، زاحفة وعميقة، ولا شكّ أنّها تنبئ باضطرابات وانقسامات مادامت شرعية سلطة الدولة تفقد تدريجياً أساسها ومعناها. على أمل تجاوز نمطي الدخل – التاريخي السياسي والاقتصادي الاجتماعي – المعرضين حتماً للبطلان، أيّاً كانت النهاية المتصوّرة، يبدو

نموذج الاستجابة لتحديات العالم المعاصر نموذجاً لا يمكن تجنّبه على الإطلاق وسوف يتحكّم مباشرةً بالاحتمالات المستقبلية لأيّ مجتمع. وإذا كان هناك من عمل يجب القيام به، فينبغي ألّا يكون مجرّد «عملية تجميل» للميثاق الاجتماعي الحالي –الذي لا يزيده النموذج الرَّيعي إلا تصدُّعاً– وإنما بإعادة صياغة شاملة له؛ وذلك بتكييفه مع عالم اليوم وتحضيره لعالم الغد.

٢.٥ الانتقال الصعب

دخلت الجزائر مرحلة دقيقة من التحول، بعد أن خضعت طويلاً لحالة من الجمود، وبلغ مسار نموذجها السياسي – الاجتماعي نقطة انسداد قوي. وهي مرحلةٌ تتطلب بطبيعتها تجاوز النموذج الحالي الثنائي الرّيع، الذي عفا عليه الزمن، نحو مشروعٍ اجتماعي جديد يستلزم إعادة تأسيسٍ جوهرية وشاملة. من هنا، سوف تشكّل مضامين وأحكام هذا التحوّل، الذي لابدّ من التحكّم به لكي ينجح، الرهانات المركزية للسنوات المقبلة بالنسبة لكلّ الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. ولأنّه معقّدٌ وخاضعٌ للعديد من المتطلبات الداخلية كما الخارجية، المتولّدة عن عالم يسيطر عليه عددٌ من التقلّبات والخصومات، يستلزم هذا التحوّل اعتماد خيارات واضحة في الكثير من المجالات، وخاصّة التالية منها:

- على الصعيد الاقتصادي، الذي يستلزم اتّباع نموذج جديد من النمو غير الريعي، قادرٍ على اندماجٍ حيوي في العولمة، والذي لن يكون له معنى إلا بمعالجة حالات العجز والنقص في شأن إنتاج الثروات –غير المحروقات– والخدمات، كما في شأن المعرفة التي لا ينبغي نسيانها أبداً في سياقٍ عالمي تهيمن عليه على نحوٍ متزايد ديناميكية اقتصاد المعرفة. في هذا الصدد، تكون مسألة الإدارة الشفافة والديمقراطية للموارد الريعية جوهرية للغاية، ويجب أن تكون موضوع اهتمام السياسات العامّة التي ينبغي أن تهدف إلى الإفلات، بطريقة فعّالة، من الفخّ الريعي العالقة فيه الآن. وذلك بتحديد وعزل المصادر الريعية، بطريقة منهجية، واستخدامها ضمن شروط الشفافية المطلقة التي وحدها تستطيع تأمين مؤسسة

ضامنة لمشاركة ديمقراطية مفتوحة على المجتمع المدني. هذا البعد الاقتصادي، المستند إلى مناهج جديدة في الإنتاج، هامّ جداً، كونه يساهم في حلّ مشكلة خطيرة جداً مثل البطالة، خاصّة عند الشباب، والتي تشكّل «قنبلة موقوتة» حقيقية لما تنطوي عليه من احتمالات العنف وعدم الاستقرار.

- على الصعيد السياسي الذي يتطلّب، في إطار بناء توافق اجتماعي واسعٍ حول قيم وممارسات ديمقراطية ضمن المجتمع، أن يتمكّن جميع الفاعلين السياسيين المؤثرين، من التفاهم على إطارٍ للعمل الإجرائي الضامن للنشاط الفعّال للمؤسسات الشرعية اجتماعياً. من وجهة النظر هذه، لا بد من إعادة النظر في دور الدولة كفاعل لا مناص منه يتكفّل بالرؤية الإستراتيجية والضبط المركزي لخدمة المطامح والمشاريع المنبثقة من المجتمع. إنّ فاعلية الإجراءات التي ينبغي اتّخاذها والمؤسسات التي ينبغي إقامتها مسألة جوهرية للغاية. ذلك أنّ ما كان يجري غالباً وحتى الآن هو التشديد على المظاهر محض الشكلية التي قادت المواطنين تدريجياً إلى عدم الوثوق بعمل المؤسسات وخطابات الأشخاص الذين يمثّلونها. كذلك سيكون على التوافق السياسي المنشود أن يستند إلى دولة القانون والقضاء على الفساد باعتبارهما شرطين أساسيين للنموذج الجديد في التنمية الاقتصادية التي ينبغي الشروع فيها.

ختاماً، اليوم، وبعد تقييم وقائع «الربيع العربي»، التي قُدِّمَت سريعاً جداً على أنّها ترنيمة قداسية، نتأكّد تماماً من أنّها لا ترتبط بالزمنية الحقيقية للنضالات السياسية ولا للحركات الاجتماعية ولا للتغييرات الجارية في الذهنيات. إنّ تطورات جميع المجتمعات العربية –ومن ضمنها المجتمع الجزائري– دخلت في طورٍ تاريخي جديد وطويل، صعب بالضرورة، بل وفوضوي، من التحولات المعقدّة والمتنوعة بطبيعتها. سوف ترتبط فعالية التطورات الجارية في اتجاه النمو والتقدّم والحرية بالإمكانات الحقيقية لكلّ مجتمعٍ وقدرته على صياغة واستخدام مشروعٍ حداثي ذي مصداقية، وبطريقة توافقية، على مستوى التحديات التي تفرضها تطورات العالم، وتحت طائلة الانتكاس مجدداً. من وجهة النظر هذه، يمكن القول أنّ المجتمع الجزائري، وبفعل المخاطر العديدة التي

تضغط اليوم على احتمالاته، يجد نفسه الآن – وقد انخرط في عملية تحوّل صعبة – أمام بديلٍ واضح ذي طبيعة سياسية أساساً. هذا علاوة على الإشكاليات الأخرى المحتملة والتي يجب أن تُدرَك وتُقدّر بمقياسٍ صحيح، خاصّة فيما يتعلق بنتائجها على المديين المتوسط والطويل، ومن ضمنها ما يتعلّق بالرهانات المرتبطة بتماسك المجتمع نفسه والذي في النهاية قد يتعرّض للخطر.

بالخلاصة والإجمال يمكن القول إن المجتمع الجزائري يقف اليوم عند مفترق بين احتمالين، وفق سيناريوهين مختلفين:

الاحتمال الأول، أن يستطيع – في أقصر مدة ممكنة، ووفق سيناريو لتجاوز الوضع الراهن والقطع مع المنهجيات السابقة – التحوّل إلى فضاء اجتماعي خلّاق، يؤمّن إنتاجاً مادياً (عدا المحروقات) وفكرياً ورمزياً متناسقاً. هذا مع الأخذ بالحسبان متطلبات مشاركته في المبادلات العالمية المختلفة من جهة، ومتطلبات إعادة إنتاج نظامه السياسي على أساس شرعية اجتماعية ذات طبيعة ديمقراطية من جهة ثانية. من هذا المنظور، تغدو الرهانات السياسية المتمحورة حول المسألة الديمقراطية وإقامة دولة القانون هي الحركية الخاصة التي تتحكّم في نهاية المطاف بالوصول السلس إلى الأهداف ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. وإنه لمن العبث الاعتقاد بإمكانية تعبئة الاستثمارات الخاصة، الوطنية كما الاجنبية، في عملية تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بمنطق جديد، من دون توفير شروط فعلية لحكم ديمقراطي حقيقي. علاوة على ذلك لا بد من التصدّي لمسألة جوهرية أخرى، الا وهي مسألة الاندماج المغاربي التي تُطرح في البلدان الأربعة الأخرى من اتحاد المغرب العربي الحالي (موريتانيا، المغرب، تونس، ليبيا). فهذه البلدان لا يستطيع أيٌّ منها بمفرده مواجهة الضغوط القوية للمنافسة العالمية التي تفرض نفسها على الجميع وفي كل المجالات. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الموضوعية لإمكانات كل منها.

الاحتمال الثاني هو أن يعجز المجتمع الجزائري عن توفير مقوّمات التحوّل المطلوب، فيواصل الاعتماد على الرَّيعين المعلومين للنظام القائم (الريع المادي للبترول، والريع السياسي للشرعية التاريخية)؛ وهما في الواقع ريعان آيلان سريعاً إلى النُّضوب. هذا

يعني مواصلة السير وفق سيناريو «استمراري» لما سبق، مرتكز على ديناميات منطق الافتراس، كما يعني أن المجتمع لن يتخلّص بسهولة من «سموم» المناهج الريعية وقيود التقاليد. وهو ما سيُفضي إلى مفاقمة الأزمات القائمة وبلوغها أوج مستوياتها، كما سيترافق على الأرجح مع «صعود المتشدّدين» من الفاعلين في المجتمع، وانتشار الفوضى والعنف. وفي مثل هذا السياق المأزوم سوف تتّجه كل الرهانات نحو السلطة وقدرتها على احتواء الأوضاع بكلفة مقبولة نسبياً لدى المجتمع. من وجهة النظر هذه، ونظراً للتوتّرات المتوقّعة في كلّ المجالات، من الصعب التخيّل أنّ نظاماً ديمقراطياً يستطيع فعلًا أن يقوم ويعمل؛ وسيكون الاحتمال الوحيد المتوقّع هو نشوء أشكال جديدة من الاستبداد يتمّ التصدّي لها من قبل السلطات القائمة بصورة شكلية على الأرجح.

بالطبع، تبقى المسألة الجوهرية التي تطرحها قضية النظام البديل هي مسألة طبيعة القوى –الاجتماعية من جهة، والسياسية من جهة أخرى– التي ستكون قادرة على قيادة عمليات التغيير الديمقراطي المذكورة في السيناريو الأوّل، سيناريو القطع مع المناهج السابقة والمرتكز على الإبداعية. في الحالة الراهنة للمجتمع الجزائري، ونظراً للقوى الاجتماعية والسياسية الأكثر نشاطاً وحيوية فيه كما بالنظر إلى ميزان القوى الظاهر، من الواضح أنّ عمليات الانتقال لا تزال غير مؤكدة في اتجاهاتها ومظاهرها وتوجّهاتها الغالبة.

وهذا التردّد بالضبط، ذو الطابع الداخلي بشكلٍ رئيسي، هو الذي يسمح بالاعتقاد أنّ المجتمع الجزائري ما إن ينخرط في إشكالية التغيير السياسي التي ستميّز على المديين المتوسط والبعيد تطورات العالم العربي، كشرطٍ لصياغة مشروعه الحداثي، سوف لن يشكّل (هذا التردُّد) استثناءً.

فيما يخصّ المؤشرات المتعلقة بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن الرجوع إلى المواقع التالية:

١. موقع المكتب الوطني للإحصاء:

http://www.ons.dz

٢. موقع المكتب الوطني للإحصاء المتعلّق تحديداً بالإحصاء العام للاقتصاد:

http://www.ons.dz/IMG/Resultats_definitifs_phase%20I_RE2011.pdf

٣. موقع صندوق النقد الدولي الخاصّ بالجزائر:

http://www.imf.org/external/country/dza/index.htm

٤. موقع البنك الدولي الخاصّ بالجزائر:

http://data.worldbank.org/country/algeria

٥. موقع الخدمات الاقتصادية لسفارة فرنسا في الجزائر:

http://www.tresor.economie.gouv.fr/pays/algerie



النساء في الثورات العربية

مائلا بخاش*

«ربيع النساء»

من الصعب رسم صورة ناجزة لدور النساء العربيات في زمن متقلب ومتسارع لم يستقر بعد، ولم تنجلِ صورته. ففي بعض البلدان الثورة مستمرة وفي البعض الأخر لم تنته الفترة الإنتقالية للتحول الديمقراطي. فالأزمنة مختلفة وتأثيراتها متداخلة.

سأعرض للتنوع الذي صبغ مشاركة النساء في كل بلد خلال الثورة: مواصفاتها، العلامات الفارقة، عناصر القوة والمقايضات التي تواجهها وأهم التحديات في الفترة الانتقالية التي تعيشها كل من تونس ومصر وليبيا واليمن بينما لا تزال البحرين وسوريا في زمن الثورة. ومن ثم سألقي الضوء على أهم القضايا المشتركة لنساء بلدان الربيع العربي كما على دوافع وأبعاد مشاركتهن الملفتة في الثورة. وربما تظهر المعطيات المذكورة زوايا مخفية في قضايا النساء العربيات ومسألة تطوير المساواة في مجتمعاتهن.

---

* خبيرة في مجال التنمية البشرية – لبنان.

المشترك والمختلف بين النساء في زمن الربيع العربي

من أقصى المتوسط الى المحيط الهندي فاجأت النساء العربيات المراقبين بوجودهن الميداني القوي في **٣٠** نشاطاً أساسياً للثورة وبرهنت عن كفاءة وشجاعة عالية في التنظيم والتواصل وفي القيادة والمواجهة.

> «في **١٨** يناير **٢٠١١** في القاهرة، نشرت المدونة أسماء محفوظ البالغة من العمر **٢٦** عامًا، تسجيلاً على موقع الفايسبوك ينادي إلى تجمع في ميدان التحرير يوم **٢٥** يناير **٢٠١١**، للاحتجاج على نظام حسني مبارك. وفي اليوم التالي، شاركت اليمنية توكل كرمان، وهي ناشطة وصحافية تبلغ من العمر **٣٢** عامًا في تظاهرة تضامن مع الشعب التونسي، فدعت اليمنيين إلى الوقوف في وجه حكامهم الفاسدين. وقد أدى توقيفها في **٢٢** يناير إلى موجة من التظاهرات أفضت إلى انطلاق حركة شعبية كبيرة. وفي ليبيا كانت النساء مصدراً لانطلاق الثورة التي انتهت إلى إسقاط نظام القذافي: إذ نزلت أمهات وبنات وأرامل لرجال قتلوا عام **١٩٩٦** في سجن بو سليم في طرابلس إلى شوارع بنغازي للإعلان عن رفضهن نظاماً يقتل الحريات.»[١]

لكن العالم العربي مثل لبنان «بيت بمنازل كثيرة»[٢] يعمّه الاختلاف تحت العنوان الواحد. وتختلف الحركة **النسوية** من دولة عربية إلى أخرى حسب تفاعل العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية وموقف النخب الحاكمة من موضوع المساواة بين المرأة والرجل. وهذا أدى إلى نشوئها باكرا في مصر (**١٩٢٠**) ثم تقدمها وبروزها في تونس. وبالرغم من الإقرار المبكر في عام (**١٩٥٤**) لحق السوريات في التصويت إلا أن الناشطات السوريات (كالبحرينيات واليمنيات) لم يؤسسن لحركة نسوية مؤثرة في تغيير القوانين وفي نفاذ المرأة الى السياسة.

وأدى هذا الاختلاف التاريخي في مسار الحركة النسوية إلى تمايز في الوضع القانوني للمرأة بين بلد وأخر. فالجميع يحسد التونسيات لنيلهنّ المساواة الكاملة في الشأن العام

والخاص، بينما تعطي التقارير الدولية مؤشرات محزنة عن أوضاع النساء في اليمن لجهة التمثيل السياسي والصحة والحقوق القانونية[٣]. اما في بقية البلدان فأوضاع النساء في المساواة ونيل الحقوق تتراوح بين مكتسبات مهددة في مصر وسوريا حيث القيود الشديدة على حرية التعبير والتجمع لا تترك مجالا لحرية المرأة، وفي ليبيا حيث قانون **«إقرار الحريات» لعام ١٩٩٠، يعترف بأن «المواطنين الليبيين، رجالاً ونساء، أحرار ومتساوون في الحقوق، ولا يمكن أن تنتهك هذه الحقوق»** ولكن ذلك لم يمنع التمييز في الممارسة، ولم يغير كثيراً بالعرف القبلي السائد في مناطق واسعة، أو في البحرين حيث النساء ما زلن يناضلن لدخول المجال السياسي.

الاختلاف في النظرة إلى حقوق المرأة ودور الشريعة الإسلامية في التشريع.

بينت دراسة استطلاعية لشركة غالوب[٤] أن نساء بلدان الربيع العربي لا ينظرن بالطريقة نفسها إلى حق المرأة في العمل خارج المنزل: ففي حين تتقبلها البحرينيات بنسبة **٩٢٪** والمصريات والتونسيات بنسبة **٨٩٪** واليمنيات بـ٨٧٪ تنخفض نسبة الليبيات الى ٦٦٪ والسوريات الى ٥٨°٪. أما حقها في المبادرة للطلاق فتتراوح نسب القبول بين ٨٦٪ للمصريات و**٣٢٪** للسوريات[٦] بينما تتراوح نسبة قبولهن الشرع الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع بين ٥٨٪ من اليمنيات و**١٥٪** من السوريات فقط. وهذا يوضح كيف دخلت النساء الى الثورة من زاويا وتطلعات مختلفة فيما يخص حقوقهن.

لكن النساء العربيات يتشاركن المطالبة بمساواة الرجل في فرص التعلّم (مع أن نسبة المتعلمات ارتفعت إلى ٨٠٪ في غضون الأربعين عاماً الأخيرة)، وفي فرص العمل (ما زلن يمثلن ربع القوى العاملة في المنطقة العربية بينما تصل نسبتهن إلى النصف في بقية بلدان العالم)، وكذلك يشتركن في ضعف التمثيل البرلماني (بواقع **٩٪**، أي أقل من أضعف النسب العالمية وهي ١٠٪)[٧].

وتتشارك النساء العربيات أيضاً في الإقبال على **الثقافة الحديثة المعولمة، إذ هناك** الجامعيات والصحفيات والفنانات والمحاميات والطبيبات، وكل ذات مهنة حرة، وهناك ايضاً المواطنات اللواتي يتواصلن ويتشابكن عبر وسائل الإتصالات الإلكترونية ويكتبن المدونات ويُبدين آراءهن في السياسة والاجتماع والدين وشؤون المرأة والرجل. ولقد أذهلنا الإبداع والابتكار اللذان ظهرا في النصوص الرائعة[٨] واللوحات المعبرة والمسرح الحر على المدونات واليوتيوب[٩]. فتعيش المرأة هذا الزمن كأي مواطن في مهنتها وكتاباتها، وتمارس حرية التعبير في الحيز العام والافتراضي على الانترنت إن كانت في تونس أو في صنعاء. وتتشابه أوضاع النساء أيضاً في الريف **وفي الأحياء الشعبية** من حيث خضوعهن للقوانين والعادات الأبوية الصارمة التي تنظر إليهن نظرة «المكملات والقاصرات وغير الراشدات»[١٠]. وبطبيعة الحال يتشاركن اللغة والدين **بمنظومته القيمية** كما يتشاركن خصوصاً **التهميش** في ثقافة يسودها الطابع الأبوي للسلطة والعائلة. ومع ذلك لم يمنعها الاختلاف من المشاركة الواعية والصاخبة في ثورة الحرية والكرامة التي عصفت في بلادها. لقد علمنا الربيع العربي أن النساء **تتشارك** الأحاسيس والمشاعر، قبل أي اعتبار أخر، بنظرتها وحدسها أن الثورة طريق أساسي للتحرر من الاستبداد والفساد والمطالبة بالعدالة والديمقراطية والحرية، وإطار يتيح للجميع ممارسة العمل السياسي التلقائي والمؤثر في المستقبل. أكُنَّ أميات أو مثقفات، من القاهرة أو من تلبيسة، كل النساء فهمن أن رياح الحرية تنفخ أملا جديدا في حياتهن وحياة مجتمعاتهن فلبين النداء بسرعة متجاوزات اعتبارات القمع والعنف.

تونس: المختبر الطليعي

مشاركة النساء في زمن الثورة

كان للنساء وجود إعلامي مميز، إذ شاركت المحاميات والمناضلات والباحثات في حوارات متلفزة وإذاعية[١١] محللةً الوضع القائم ما قبل وخلال الثورة. كذلك شاركت

المرأة ومن كل الأجيال في تنظيم التظاهرات وقادت بعضها بكفاءة وحماس، وأحياناً واجهت وتحدت قمع رجال الأمن.

علامات فارقة

حقوق المرأة مكفولة في الدستور التونسي: فمنذ خمسينيات القرن الماضي (١٩٥٢) قامت الدولة بوضع حد لزواج القاصرات ومنعت تعدد الزوجات وفرضت نظام المحكمة على الطلاق ومنعت الرجل من الولاية التلقائية على أملاك زوجته وأعطت المرأة حق التصويت. إلى ذلك أصبح العنف المنزلي مُجرَّماً واستعمال وسائل منع الحمل حقاً مشروعاً. الا ان الحكومة تحفظت على البنود المتعلقة بنقل الجنسية وباختيار محل الإقامة واسم العائلة للأطفال والتملك العقاري عن طريق الميراث؛ وهي بنود أوصت بها اتفاقية السيداو (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). وقد سمحت المكتسبات التاريخية والقانونية للنساء التونسيات بلعب دور مميز في الحراك السياسي استناداً الى وجودهن في مواقع مؤثرة في المجتمع. وبعد الثورة تابعت النساء التحريض على التظاهرات والاعتصامات احتجاجا على تهديد الإسلاميين؛ وأبرزها، حتى ساعة إعداد هذه الورقة، تظاهرة ١٦ آب ٢٠١٢ عندما تظاهرن لحماية حقوقهن المكتسبة ورفضن الترهيب الذي يسلكه السلفيون لإخضاعهن[١٢].

الفترة الانتقالية

نقاط القوة

حظيت النساء بقانون إنتخابات ينصُّ على المناصفة في اللوائح الإنتخابية ما أدى الى فوزهن بـ٢٤٪ من المقاعد البرلمانية (سابقاً ٢٣٪)، وتقدم حزب النهضة بلائحة إنتخابية ٤٧٪ منها نساء (وبعضهن غير محجَّبات)، وتم إلغاء جميع التحفظات السابقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وعينت وزيرتان في مجلس الوزراء الذي يضم ٢٦ رجلاً. ورداً على طرح حزب النهضة أرسلت ٢٨ جمعية نسوية وحقوقية مشروع دستور جديد يصون حقوق المرأة بشكل جذري ويرفض استغلالها السياسي

والديني. ودعمتها جمعيات وشبكات حقوقية بطلب مفتوح الى المجلس التأسيسي بعدم المس بالأحوال الشخصية في الفترة الإنتقالية[١٣].

نقاط الضعف والمقايضات

يشير الوضع ما بعد الثورة الى حالات عنف ممنهجة ضد النساء مما يؤدي الى مزيد من التهميش وانتهاك حقوق النساء وتعزيز ثقافة الفرز حسب المظهر. من ذاك: فرض بعض المسؤولين إلزامية الفصل بين الجنسين في الجامعات أو إجبار البنات المقيمات في المعاهد على ارتداء اللباس الاسلامي الشرعي. وقامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطرد مديرة إذاعة الزيتونة من منصبها كون الإذاعة «مقدسة». وأجبرت أستاذتين في «القيروان» على إعلان «الشهادتين» أمام الجميع. إلى ذلك لجأت بعض العائلات الى تحجيب الفتيات القاصرات رغما عنهن، وعادت ظاهرة «الزواج العرفي» (شبيه بزواج المتعة الذي لا يعطي المرأة أي حق) ممهدة لإحياء تعدد الزوجات. ومنذ كانون الأول تسعى مجموعة سلفيين لفرض النقاب في جامعة «المانوبة» مستخدمة أساليب الترهيب والوعيد ضد الأساتذة العلمانيات. وتشعر بعض الناشطات بالإحباط عندما يعاد طرح المكتسبات السابقة على بساط البحث مما سيجبرهن على معاودة المعارك القديمة من جديد في ظل سلطة غير مبالية بالتجاوزات[١٤].

التحديات

للمساواة بين الجنسين في تونس تاريخ قديم أتاح النساء التعلّم في الجامعات والعمل خارج المنزل التمثيل السياسي، لا بل صان القانون المساواة في الأحوال الشخصية والحياة الخاصة، ومنها الحق في الصحة الإنجابية.[١٥] وكل هذه العناصر أهلتهن للمشاركة الكاملة في الشأن العام. لذا، حضرت النساء بقوة عندما انطلقت الثورة مناديةً بالحرية والعدالة والكرامة الانسانية، هن اللواتي وقفن شبه وحيدات[١٦] في تحدي الآلة القمعية لبن علي في بداية هذا القرن. وتتكاثر الصراعات والتجاذبات في المجتمع التونسي ما بين الإسلام السياسي والعلمانية، خصوصاً لجهة صياغة دستور جديد خلال

عام؛ إذ إن إعلاء مكانة الشريعة الإسلامية لا يرضي الحركات النسائية التي تخاف على مكتسباتها من الضياع. والخطر الحقيقي هو في احتمال أن تجوُّف حقوق المرأة وتتراجع مكانتها في المجتمع. والتحدي المطروح على الحركات النسائية هو العمل على ترجمة القوانين التي تصون المساواة بثقافة شعبية واسعة الإنتشار تؤثر في الثقافة الابوية السائدة وتربط القوانين بالممارسة العادلة بحق وحرية المرأة.

مصر: التغيير القلق

مشاركة النساء في زمن الثورة

وصلت نسبة مشاركة المصريات في التظاهرات الى **٣٠ ٪**[١٧]. ولقد واجهت المرأة قوات الأمن في الصفوف الأمامية، وكتبت الشعارات والصيحات ونظمت التظاهرات، وتحدثت إلى الإعلام وتواجدت بشكل مستمر في ميدان التحرير، كما نالت نصيبها من السجن والتعذيب والضرب.

علامات فارقة

كان لبعض الناشطات كتابات شبه يومية في المدونات الالكترونية، وثابَر بعضُهن على الدوام في الميدان ليلًا نهاراً لمدة ١٨ يوما، شاركن خلالها في كل الأعمال بما فيها حفظ الأمن. كانت المتظاهرات على وجه الإجمال من الصبايا الحديثات السنّ؛ ولكن أتى إلى ميدان التحرير كذلك نساء من كل الأعمار والبيئات والتيارات السياسية واتى البعض مع أطفالهن. وكانت الرفقة بين النساء والرجال تسوس العلاقات بكل احترام وبعيدا عن التحرش الجنسي. ولكن المرأة واجهت أحياناً حواجز منعتها من الوصول إلى ساحة التحرير، وكان بعض الثوار يهتفون «النساء في الخلف»، الأمر الذي حمل بعض النساء على التزيّي بزيّ الرجال للدخول إلى الميدان. وعند رفعهن شعارات خاصة بالمرأة، كانت الجموع تهتف بشعار: «واحد، واحد، واحد» بحجة الخوف من الانقسامات والتركيز على هدف جامع. وعند وقوعهن في قبضة الأمن كان يتم إخضاعهن لفحص العذرية[١٨].

الفترة الانتقالية

نقاط القوة

راكمت الحركة النسوية المصرية الخبرات عبر التاريخ وبرزت شخصيات مميزة مثل هدى شعراوى، نبوية موسى، ملاك حفني ناصيف، نوال السعداوي وغيرهن كثيرات. وكان المجتمع المدني والحقوقي ناشطا ومتشعبا. وبرزت قيادات نسائية جديدة مع نظرة أكثر راديكالية إلى حقوق المرأة خلال الثورة مثل خلود يبداك أو اكرام يوسف. وطوّرت نساء «حركة الجوامع»[١٩] دورا جديدا في الممارسات الدينية مثل إقامة الصلاة والاجتهاد الفقهي. ويوجد تيار شبابي داخل جماعة الاخوان المسلمين أقرب إلى تطلعات النساء، على غرار «النسوية الإسلامية». وتعرّف مارجو بدران[٢٠] النسوية الإسلامية كحركة إبداع وممارسة نشأت في تسعينيات القرن الماضي في أماكن متعددة مثل إيران وتركيا وأميركا الشمالية وأفريقيا الجنوبية وماليزيا، في بيئة جامعية. وتعيد الحركة جذر قضية المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية الى القرآن، بمقاربة اجتهادية نسوية تركز على الآيات التي تقول بالمساواة الأساسية بين النساء والرجال باعتبارهما الاثنان معا إنسانا. وهي تندد بالتفكير والممارسات الذكورية السائدة في المجتمعات الإسلامية وتعدّها دخيلة على الإسلام. وفي ظل الحكم الإسلامي المنتخب تعطي مقاربة الحركة النسوية الإسلامية لقضية المساواة الإطار الفكري والعملي الذي يسمح بالربط بين المنظومة الفقهية السائدة في البلدان العربية ومنظومة حقوق الإنسان بين الشرق والغرب، وبين الفكر والممارسة، وبين المرأة والرجل.

نقاط الضعف والمقايضات

دفع الصراع السياسي الذي ساد في ثمانينيات القرن الماضي الى التسليم المتصاعد بمرجعية الدين كمصدر للتشريع في قضايا الأحوال الشخصية على حساب حقوق المرأة (الإرث، الطاعة الزوجية، السلطة الأبوية، حق الطلاق، الوصاية في الزواج، والإذن بالسفر، الخ...) كما استخدم النظام القديم يافطة حقوق المرأة كوسيلة لتجميل

صورته أمام الغرب رابطاً الإنجازات في هذا المجال بـ «السيدة الأولى». وتلكأت الحركة النسوية بحكم ماضيها النخبوي وفي ظل أحزاب اعتمدت شعارات نسوية وممارسات أبوية وأفكاراً علمانية في الظاهر فقط، حتى إن بعض الإعلام كان يصف الناشطات كمنحلات أخلاقياً. وكان الإمساك المجلس العسكري (هيئة ذكورية قمعية بامتياز) بالسلطة دوراً في تعزيز إقصاء النساء عن مراكز صنع القرار فهمشت من اللجنة الدستورية ومن اللجان المنوط بها كتابة الدستور الجديد، كما أن التعيين الوزاري قلل عدد الوزيرات من ٣ الى ٢. وبفوز الاسلاميين في الانتخابات النيابية مع خطابهم المزدوج عن حقوق المرأة، زاد التوتر بين التيارات العلمانية والليبرالية من جهة والحكم الجديد من جهة ثانية، وخاصة أن السلفيين أوصوا بإسقاط القوانين التي تمنح المرأة حق الوصاية على الأطفال والطلاق بالخلع.

التحديات

وجود التيارات الإسلامية على رأس السلطة في الفترة الإنتقالية يضع حقوق المرأة في مهبّ المقايضات، مما يشكل تحديا أمام الحركات والشخصيات النسوية البارزة لمنع هذه المتاجرة. وهذا الأمر سيتطلب منها تنسيق الجهود مع الجمعيات الحقوقية وتيارات أخرى (مثل النسوية الاسلامية) المناصرة للعدالة الاجتماعية والمساوة أولًا، ثم رسم استراتيجية لتكريس مكتسبات المرأة في المواجهة مع الحكم الإسلامي.

اليمن: النجومية واللاعنف

مشاركة النساء في زمن الثورة

شاركت النساء والجمعيات النسائية في التظاهرات وفي الدعم اللوجيستي للاعتصامات، ونظمت تظاهرات نسائية كبيرة، وبلغ عدد النساء خمس عدد المتظاهرين في ساحة التغيير، كما نظمت التنسيقيات في المدن الكبرى، ورافق الرجال أخواتهم وبناتهم إلى ميدان الحرية.

علامات فارقة

قامت المرأة اليمنية بتأسيس لجان عديدة، من بينها لجنة الإعلام، وتصدرت توكل كرمان المنابر لمخاطبة الجموع واعتقلت من قبل قوات الأمن وأطلق سراحها بعد أسبوع. وفي تشرين الأول ٢٠١١ تظاهرت مئات من النساء في صنعاء وقمن بحرق حجابهن كإحتجاج رمزيٍ على تلكؤ علي عبد الله صالح في الرحيل.

الفترة الإنتقالية

نقاط القوة

لقد كان مذهلا حقاً أن يطغى الطابع السلمي المدني واللاعنفي على الثورة في بلد يعتبر السلاح «زينة الرجال». وقد سمحت الثورة للمرأة بالخروج من الحيز الخاص الى الميدان العام بأعداد كبيرة مما أدى الى زيادة عدد الناشطات في الثورة. وأدى ظهور توكل كرمان كنجمة للثورة وحاملة جائزة نوبل للسلام الى دفع النساء اليمنيات الى المشاركة بزخمٍ أكبر. فهي الرمز لقيادة الثورة وأول امرأة عربية تحوز على جائزة نوبل. وتنشط توكل كرمان في حزب الإصلاح اليمني (اسلامي معتدل) وانتخبت في عام ٢٠٠٧ عضواً في مجلس شورى الحزب مع ١٢ من زميلاتها.

قفزت توكل كرمان الى هذا الدور القيادي من هيئات حزبية خاصة بالنساء سمحت لها بالعمل في قطاع المجتمع المدني. وأسست في عام ٢٠٠٥ منظمة «صحفيات بلا قيود» مما عزز نضالها من أجل حرية التعبير والحقوق المدنية والعدالة الإجتماعية، وفتح لها مجالا لتعدد أدوارها «كإصلاحية»، وناشطة اجتماعية، وصحفية. وكذلك افسح لها في المجال لبناء شبكة علاقات واسعة مما سهل وصولها إلى القيادة، وذلك رغم معارضة التيار السلفي في حزب الإصلاح لتقوية حضور المرأة وتعزيز دورها القيادي. وأتت الثورة فقدمت لتوكل فرصة القيادة والابتكار ومواكبة الحدث الوطني. وتركز نضال توكل كرمان اللاعنفي على الإصلاح

السياسي للمجتمع ومن أجل تعزيز الدور القيادي للنساء في ظل حركة إسلامية غامضة في موقفها من قضية حقوق المرأة. فقضية المرأة المركزية أي المساواة في الحقوق ليست في صلب نضال حزب الإصلاح. وتبقى توكل كرمان المثل الحي لتيار «النسوية الإسلامية»[٢١].

نقاط الضعف والمقايضات

التمييز كبير جدا بين النساء والرجال في اليمن التي تحظى بالمرتبة الأخيرة في التقرير العالمي عن الفروق الجندرية، وهناك فروقات بين الشمال والجنوب أيضاً. فالوضع الاجتماعي متدنٍ جدا مع وجود **٤٥٪** من السكان يعيشون تحت خط الفقر و**٣٥٪** يعانون من البطالة بينما نسبة البطالة النسائية تصل إلى ٧٤٪. وما زال تزويج القاصرات (٨ سنوات) ساريا في الأرياف مما يساهم في خفض نسبة التحاق الفتيات بالمدرسة (٤١٪ لعام ٢٠٠٧) ويزيد نسبة الخصوبة (٧١٪ لعام ٢٠١٠) عند القاصرات ما بين **١٥** و**١٩** سنة[٢٢]. وقامت مؤسسة «غالوب» باستطلاع لرأي النساء ما بعد الربيع العربي[٢٣] أفاد أن اليمنيات يؤيّدن بنسبة ٥٨٪ فكرة أن تكون الشريعة هي المصدر الرئيسي الوحيد للتشريع ما بعد الثورة.

التحديات

دخل اليمن في مسار الحوار الوطني بين ممثلين للمجتمع المدني والحكومة سعياً لتحضير وصياغة الدستور الجديد في عام **٢٠١٣** وإجراء الانتخابات العامة في عام **٢٠١٤**[٢٤]. ولكن في ظل الضعف الحالي للحركة النسوية والوضع الاجتماعي الهش والقابل للتصدع، فإن التحدي الأساسي للناشطات يبقى مكافحة الفقر والأمية. فإذا التزمت الحركة النسائية هذه القضية سيكون تأثيرها عميقا على سياسات التعليم والعمل، ما يجعلها أكثر إنصافا للنساء والفتيات.

البحرين: الثورة المخنوقة

مشاركة النساء في زمن الثورة

كانت مشاركة النساء في انتفاضة البحرين توازي مشاركة الرجال، وتقدم دورها في التنظيم والقيادة بحكم التجربة في عام ٢٠١٢. وكانت النساء في طليعة المطالبين بالإصلاحات؛ وقد تعرّض الكثير منهن للاعتقال والتعذيب، وحوكم بعضهن أمام محاكم الطوارئ العسكرية.

علامات فارقة

كشفت الصحافيات والناشطات في منظمات المجتمع المدني عن قمع التظاهرات السلمية، ودعت المعلمات إلى الإضرابات العامة، ووفرت الممرضات والطبيبات المساعدات الطبية للجرحى، وطالب اتحاد النساء البحرانيات بمشاركة النساء في أي مفاوضات ستجري بين الحكم والمعارضة. وكانت أكثرية المشاركات في تجمع اللؤلؤة من اللواتي شاركن منذ بضع سنوات في التظاهرات المناهضة لقانون المرأة. وأضربت زينب خواجة عن الطعام مطالبة بتحسين شروط اعتقال والدها عبد الهادي خواجة فأصبحت أيقونة الثورة البحرانية[٢٥].

نقاط القوة

بالرغم من القمع الممارس لأكثر من ١٨ شهرا، ومقتل ٨٠ شخصاً وهدم دوار اللؤلؤة (مسرح الثورة البحرانية)، تابع الثوار تحركاتهم. وأشار استطلاع «غالوب» إلى وجود وعي عالٍ لدى البحرانيات بما يخص المساواة في الحقوق بين الجنسين.[٢٦]

نقاط الضعف والمقايضات

من أهم نقاط الضعف سيادة الدعاية الرسمية التي يقوم بها النظام والتي تقدم الثورة بوصفها إطاراً للمطالب الخاصة بالطائفة الشيعية؛ وهو ما يعزّز قسمة الشعب البحريني عموديا. هذا بالإضافة الى ضعف الحركة النسائية الوطنية الشاملة والعابرة للطوائف.

التحديات

الانشطار الطائفي القائم في البحرين يعرقل تحقيق أهداف الثورة. وهذا يطرح على البحرينيات أولوية العمل لإعادة الجسور بين مكونات المجتمع البحريني وتوحيد الحركة النسائية.

ليبيا: الثورة المدعومة

مشاركة النساء في زمن الثورة

لعبت النساء دوراً أساسيا عند انطلاقة الثورة حيث أقامت أمهات وأرامل الرجال الذين قتلوا في عام **١٩٩٦** في سجن أبو سليم التظاهرة الأولى في **١٥** شباط **٢٠١١** أمام محكمة العدل في بنغازي للاحتجاج على اعتقال محاميهم.[٢٧] وشاركت المرأة الليبية في الاحتجاجات الحاشدة في مختلف المدن الليبية. وعندما بدأت عسكرة الثورة، شاركت النساء في نقل المعلومات وتهريب السلاح (مثل عيشة غدور وهي طبيبة نفسية) وفي تنظيم الإغاثة ودعم المصابين وعائلاتهم[٢٨].

علامات فارقة

تكونت مجموعات نسائية لتقديم الدعم الإنساني والمعنوي للعائلات المشرّدة أو التي فقدت أحد أعضائها. كما شاركت النساء في المعركة وحملت السلاح (مثل بيت موادة)؛ وباعت نساء «جمعية شهيد مصراطة» حُليهنَّ لشراء السيارات الحربية[٢٩]؛ وأخبرت إيمان العبيدي (محامية) الصحافيين أمام عدسات العالم أنها تعرضت للاغتصاب على أيدي قوات الأمن. ووثقت سعاد الوهابي **٥٤** حالة من الاغتصاب؛ وتجمعت **١٠٠٠٠** امرأة في ساحة الشهداء (طرابلس) للاحتفال بسقوط نظام القذافي في **٢٠** تشرين الأول **٢٠١١**؛ واحتشدت النساء في مسيرة صامتة وهنّ مكمّمات الأفواه للمطالبة بدعم ضحايا الاغتصاب في (تشرين الثاني **٢٠١١**) وسلمت منظمات المسيرة رسالة الى مكتب رئيس الحكومة[٣٠].

الفترة الانتقالية

نقاط القوة

غالبية أعداد المتخرجين من الجامعات هُنَّ من النساء. وحصلت المرأة على فرص متزايدة للتعليم وللعمل. وعبأت الثورة عددا من النساء اللواتي بدأن يطالبن بالمساواة مع الرجال[٣١]، كما بدأت الليبيات بتشكيل جمعيات نسائية وتوزيع طلبات الانتساب سعيا إلى تحسين التمثيل النسائي. وشكلت ليبيا استثناءا عندما ربح التيار غير الإسلامي الانتخابات النيابية من بين مجموعة البلدان التي وصلت إلى المرحلة الانتقالية. ويشير استطلاع «غالوب» أن (٣٢٪) فقط من الليبيات يوافقن على تبني الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي وحيد للتشريع ما بعد الثورة.

نقاط الضعف والمقايضات

تقف ليبيا في المرتبة **٩١** من **١٠٢** في قضية المساواة بين الجنسين، وهذا التخلف ناتج عن التقاليد الأبوية المتأصلة في الثقافة القبلية المهيمنة على المجتمع. ورغم أن للمرأة الليبية حق التصويت منذ **١٩٦٤** ولها تتمتع **١٩٩٧** بـ«**ميثاق حقوق وواجبات المرأة**»، لكن ذلك كان حبرا على ورق في ظل نظام سياسي مستبد يعاقب بالإعدام الشخص الذي يتجرأ على الانتماء إلى جمعية غير مصرح بها. ومع نجاح الثورة، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي مشروع الميثاق الدستوري الذي يؤكد في مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ويعتبر باطلا أي قانون يخالفها[٣٢].

التحديات

في ظل الخلفية القانونية والاجتماعية والتاريخية المذكورة أعلاه، وانعدام وجود حركة نسوية مستقلة حتى الآن، ستواجه الليبيات تحديا مصيريا للتقدم نحو المساواة والمشاركة والحرية. ولا ننسى تمايز الثورة الليبية عن سابقتيها التونسية والمصرية، إذ إن تحولها الديمقراطي مرَّ بمخاض عنيف حيث استشرى العنف الجنسي ضد النساء. ونظرا

لحالات الاغتصاب التي اتخذت طابعا ممنهجا في الفترة الأخيرة للثورة، وإذ يواجه توثيقها صعوبات جمة[٣٣]، ينبغي في مسار العدالة الانتقالية (المحتملة) العمل على تصنيف الاغتصاب كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية (حتى الآن لم ترفع أي شكوى بجرم الاغتصاب أمام المحكمة الدولية ضد معمر القذافي وابنه سيف الإسلام وعبد الله السنوسي[٣٤]). وفي إطار العدالة الانتقالية، فإن اعتبار الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية، سيعطي النساء الليبيات والعربيات بشكل عام، الفرصة لطرح موضوع العنف الجنسي علناً، وسيساعدهن في الخروج من ثقافة الصمت التي يعيشها ضحايا الاغتصاب، ويضع العدالة الانتقالية على سكة إنصاف المجتمع بأكمله. وينبغي على الناشطات الليبيات التنسيق مع جمعيات عربية مخضرمة (نسوية وحقوقية) للدفاع والمساعدة في متابعة هذه القضية المحورية (العنف ضد النساء في مسار العدالة الانتقالية) وتأسيس تكتل نسوي كمرصد لحقوق النساء في الفترة الانتقالية.

سوريا: الثورة العسيرة

مشاركة النساء في زمن الثورة

اشتركت المرأة السورية في كل أنحاء البلاد في تظاهرات نسائية أو كجناح خاص في تظاهرات الرجال. كذلك تظاهرت مع أسرتها وأطفالها وانضمَّ إليهم ربُّ الأسرة. وتظاهرت في الليل وفي النهار، في المدن والأرياف، في الأزقة الضيقة كما في الشوارع العريضة. وشاركت في تنظيم الاحتجاجات، وقادت بعضها، وأطلقت الأغاني والصيحات. وتحملت الاعتقال والشتائم والتعذيب والتشويه والاغتصاب والقتل المباشر لها او لأحد أفراد عائلتها[٣٥]. وكان هناك ظاهرة اختطاف النساء كوسيلة للضغط على أفراد العائلة (زينب الحسني شقيقة محمد الحسني). واستعمل الخطف خاصة في دوما وأماكن الاحتجاجات الكبيرة. ونظَّمت النساء بعض لجان التنسيق المحلية، وتشارك ثلاث نساء (من أصل ٣٦ عضوا) في المجلس الوطني. وتشارك المرأة السورية في المقابلات الصحفية والتليفزيونية وتكتب المدونات (مثل رزان غزاوي

وكاترين التلالي اللتين اعتقلتا) وتنشر المقالات (مثل الكاتبة سمر يزبك التي اضطرت الى اللجوء إلى الخارج)، وتعمل كصحفية متطوعة فتصور الحدث في الميدان، وترسل الصور أو الفيديو الى الوسائل الإعلامية الدولية.

علامات فارقة

بروز قيادات نسائية مثقفة مثل سهير الاتاسي، أو من عامة الشعب مثل «تنسيقية نساء دوما الحرة». ولقد هتف المتظاهرون والمتظاهرات:

«صوت المرأة ثورة ثورة، صوت المرأة مش عورة»

«ثورتنا ثورة نسوان، حيوا سهير وحيوا رزان»

وكُرمت المرأة السورية بجوائز دولية مثل فوز رزان زيتونه بجائزة سخاروف وأنا بوليتوفسكايا[٣٦]. ومؤخرا فازت بجائزة ابن رشد. وأطلقت المرأة السورية التظاهرات النسائية والليلية والمنزلية والصامتة والطيارة، وكتبت الشعارات لتظاهرات يوم الجمعة وردها المتظاهرات والمتظاهرون، واستعملت الحجاب لإخفاء وجهها عن رجال الأمن في التظاهرات حتى أن بعض النساء في الزبداني استخدمن العلم السوري كحجاب (علماً أن نسبة المحجبات في سوريا أقل مما نراه على الشاشات الفضائية).[٣٧] وعملت السوريات كصحفيات في التصوير ونقل الخبر وتعميمه في ظل نظام يمارس التعتيم الإعلامي، وفي تهريب ونقل معدات التصوير والدواء والأجهزة الطبية. وقمن بحماية الجرحى وإخفائهم ومعالجتهم وحماية الرجال بأجسادهن عند اقتراب رجال الأمن لاعتقالهم. وفتحن بيوتهن كمستشفيات ميدانية خوفاً من تعريض الجريح لتعذيب الأمن. وكانت المرأة السورية تخرج بدوريات استطلاعية قبل انطلاق التظاهرات (تنسيقية دوما) كون الرجال مطلوبين. وبالرغم من البيئة المحافظة (العيب) قمن بالتجول من منزل الى منزل لحشد السيدات وإعطاء زخم للتظاهرات خاصةً بعد الاعتقالات العشوائية. وتظاهرت فتيات الزبداني راسمات علم الثورة السورية بأجسادهن وهن يلوحن بمناديل الأحمر والأخضر والأبيض. وفي البيضاء يوم ١٣ نيسان ٢٠١١، وبعد اعتقال كل الرجال، تظاهرت النساء على الطريق العام واستطعن لفترة إيقاف الدبابات، ثم تحدثن مباشرةً

أمام الكاميرا مطالبات بإطلاق سراح رجالهن ومرددات: «أنا ابنة حرة لامرأة حرة». واعتبرت النساء السوريات قضية المعتقلين من الثوار قضيتهن المركزية من خلال هتافاتهن ولافتاتهن والمثابرة على الموضوع جمعة بعد جمعة، جامعات صور المعتقلين والمعتقلات وحاملات آمال عائلاتهم.

نقاط القوة

حسب بيانات البنك الدولي[٣٨] فإن ٦٨ ٪ من الفتيات دخلن المدرسة الثانوية بينما ٤١٪ دخلن سوق العمل (٢٠١١)، وأظهرت النساء خلال الثورة مستوى عالياً من التعبئة والتنظيم والالتزام على مدى ١٨ شهرا[٣٩]، كما أفرزت النساء قيادات ماهرة. وتعطي أعداد الصحافيات والكاتبات والمحاميات والفنانات والطالبات السوريات الملتزمات بمطالب الثورة وحراكها صورة عن الإمكانيات الكبيرة لبروز قيادات وتنظيمات نسائية في المستقبل.

نقاط الضعف والمقايضات

مثل الليبيات، تعيش السوريات تناقضاً هائلاً في وضعهن. فهن يحظين على الورق بالمساواة[٤٠] بينما على أرض الواقع، لا يزيد تمثيل النساء عن ١٢٪ من مجلس الشعب (وهي الغرفة البرلمانية الوحيدة في سوريا، ودون أن تخصّص الحكومة كوتا نسائية). وتوجد منظمة نسائية وحيدة هي «الاتحاد العام لنساء سوريا» وهي منشأة حكومية. ويستعمل النظام حقوق المرأة كسلعة للمساومة مع الإسلاميين (فتراجع عن السن القانوني للزواج حسب اتفاقية السيداو معتبراً هذا البند في الاتفاقية «مخالفاً للشريعة الإسلامية). وتبقى المشكلة الأساسية في المناخ القمعي السائد منذ ٥٠ عاما والذي كان مُصادراً» لحرية الرأي والتعبير والتجمع والتظاهر مما جمد المسار التحرري للمرأة السورية. كذلك يبقى المجتمع السوري تقليدياً وأبوياً بشكل عام. ويبين استطلاع «غالوب» أن السوريات من أقل المدافعات عن حق الطلاق وعن حق العمل خارج المنزل من بين نساء دول الربيع العربي.

التحديات

أمام السوريات ورشة عمل شاقة لسلوك طريق المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. ومع عسكرة الثورة والعنف المتزايد (ومنه العنف الجنسي) ولعب النظام على الانتماءات الطائفية وانتشار القتل والدمار على صعيد واسع، تفرض بعض الأولويات نفسها على النساء. في الفترة الانتقالية الآتية يمكن للنساء فرض أنفسهن كلاعبات أساسيات في موضوع المصالحة الوطنية، بالرؤية والمهارة والفعالية (وهي مهام مفتوحة أمام النخب والمثقفات والناشطات). إضافةً الى ذلك، يقع على عاتقهن المشاركة الواعية وتفعيل التحالفات والتعلم من تجربة تونس ومصر لكي يلبي الدستور الجديد تطلعاتهن.

العناصر المشتركة

دلالات ومعاني مشاركة النساء

بعد عقود من احتقار الإنسان وقمعه وكبته بالعنف وإذلاله بالفساد، أعادت الثورات العربية للإنسان قيمته ومعنى وجوده كما أعادته إلى ملعب السياسة. لنتذكر صرخة الشاب السوري: «أنا ماني حيوان أنا إنسان». والمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة ومكافحة الفساد، أعطت الثورات طابعاً أخلاقياً. والملفت للنظر انه بالرغم من الصعوبات المالية وفقر الأرياف وتصاعد البطالة (رمزهم محمد بو عزيزي) فإن المطالب الاقتصادية والاجتماعية كانت هامشية إن لم نقل غائبة. وبرز عند المتظاهرات والمتظاهرين وعي عالي في التصرف والتعبير: فتضامنوا مع البلدان الثائرة والمدن المقموعة، وعبروا عن احترامهم لكل فئات المجتمع بمختلف أطيافه الدينية والعرقية والمناطقية، وخاطبوا وجدان الجنود، وتصرفوا بإنسانية عندما أسعفوا الجريح تحت النار وسحبوا الموتى تحت الخطر وأخفوا الملاحقين والجرحى. وفرض التواجد الكثيف للنساء وجوب التصرفات التضامنية في الميدان وأعاد الاعتبار علناً لقيم الإنسانية وحقوق الإنسان واحترام الحياة البشرية؛ وهي قيم مقموعة في المجتمعات التي تسوسها الديكتاتوريات بالاستبداد

وقيمه البربرية. وأبرز الحضور الفعال للمكون النسوي في الثورات العربية صورة مؤنسنة أدهشت العالم وجعلت العرب يكتشفون أنفسهم من جديد. هذه القيم وهذه الممارسات تعيد الاعتبار إلى معاني الحياة في المجتمع والسياسة؛ وهي في معظمها قيم وتصرفات إنسانيه أكان حاملها نساء أم رجالًا.

تحطيم الصورة النمطية

فتحت المشاركة الطوعية في الثورات مجالًا أمام النساء لعيش المساواة على أرض الواقع مع الرجال، ما عدّل الصورة النمطية للمرأة؛ إذ أضافت مشاركتها إلى دورها كمصدر وحاضن للحياة (الإنجاب والتغذية والحماية) أدواراً أخرى مارستها في الحيز العام من مثل:

دور الناشطة السياسية وقائدة للرأي عبر مدوناتها الإلكترونية (تونس، مصر، سوريا، البحرين) أو عبر مخاطبتها الجموع (اليمن، تونس، سورية)، أو مقالتها الصحفية (البحرين، مصر، سورية)؛

ودور الناشطة الاجتماعية التي تضع كفاءتها العلمية واللوجيستية وعلاقاتها الإجتماعية والمهنية في خدمة الثورة. فهي حاضرة، جريئة، تنظم التظاهرات والاعتصامات بمساعدة أولادها، وتشجعهم على المشاركة، ورائدة في التظاهرات (النسائية والليلية والطيارة) أو مؤزارة تنظيميا وعددياً؛

ودور المثقفة حيث بيّنت مشاركة الكاتبات والحقوقيات والصحفيات والفنانات غنى المستوى الفكري والفني لدى المرأة بأسلوب مفعم بالابتكار الحر، وبعد صمت دام عقوداً من الزمن. وقد كتبت وبرزت في الإعلام المحلي والفضائي وكشفت للصحافيين شراسة القمع.

هذه الوجوه كلها عدلت الصورة النمطية للنساء: فلم تعد المرأة تختزل بجسد ينجب ويُقمع ويُحجب، بل أصبحت وجوهاً وأصواتاً متعددة، حتى أنها في بعض الأماكن (اليمن، سورية، البحرين) أصبحت وجه الثورة وصوتها. والأهم أنها تخلصت من صورة تلصق بها كلما نشب نزاع عنيف وهي صورة الضحية. ففي النزاعات العنيفة

تبرز صورة الثنائي المرأة والطفل (وفي بعض الأحيان الشيخ) رمزاً لكائن هزيل، منزوع القدرات لفضح فظاعة الجلاد. في الثورات العربية تحطمت هذه الصورة على إيقاع تحطم أصنام المستبدين. فإذا كانت المرأة ضحية القمع فهي ضحية كسائر المواطنين الثائرين وليست رمزاً للضعفاء والمستضعفين. وقامت ناشطات مصريات بوضع خط ساخن للإعلان عن أي تحرش جنسي[٤١] ولم ينتظرن الشفقة من أحد. فقد واجهن القمع العنيف لرجال الأمن والبلطجية والشبيحة وحمين الناشطين وفتحن منازلهن كمستشفى ميداني سري لمعالجة الجرحى، وتنشقن الغازات السامة، واستُهدفن بالرصاص الحي، وخطفن وحجزن وعذبن وقتلن .... مثلهن مثل الشباب. وبخروجها من الصورة النمطية فتحت المرأة الباب للأبناء فخرجوا بدورهم وشاركوا في الثورة. وبخروجها الى الساحات والشوارع والأزقة، وبحديثها مع من يشاطرها الرأي أو يخالفها، أبطلت المرأة رمزية الحجاب كعازل وقائي. والأهم أنها خرجت طوعاً كمواطن فرد وليس كرقم في قطيع، أي أنها عززت فرديتها مجاهرة بإسمها وهويتها. وكتبت فوزية زُعاري[٤٢]: احتلّت النساء الشارع، عابرةً من الحلقة العائلية الضيقة (دون تأثير سياسي) الى الموقع السياسي بامتياز حيث الشعب يفرض صوته على الحاكم.

أصبح جسدها الذي كان موضوعاً تصوغه الأديان ملكها الخاص ورمزاً لسيادتها ولحريتها الفردية، تعطيه شكلًا وصوتاً على مرأى ومسمع الجميع، فتزينه أو تعريه، معبرةً من خلاله عن مواقفها السياسية. وخروج النساء من منزلهن ومن حياتهن اليومية ومن دورهن النمطي في مجتمع أبوي مطالبات بالتغيير والحرية والمشاركة كان خطوة أساسية في ممارسة التحرر والمساواة. ولقد أعطت المرأة في الثورة مثلا نقيضا لنساء السلطة اللواتي يظهرن كأيقونات تقليدية (الإغراء والعبودية) ويبرّزهن الديكتاتور في محاولة لتجميل صورته في عين الغرب.

النساء والعنف في الثورة وما بعدها

معضلة العنف هي في قلب الثورة: فهي الوسيلة المفضّلة لدى مالكي القوة لقمع الاحتجاجات وتخويف المواطنين، واستعمالها من قبل الثوار يجعل الحاكم المستبد

يتحجج بها للإفراط بالعنف. وفي الصراع، يعطي امتلاك وسائل العنف أصحابها السطوة على الخصم. أما اللاعنف فيعطي أصحابه قوة الحق والأخلاق ويتطلب منهم الإبتكار الفكري والرمزي والفني في مواجهة آلة القمع ومخاطبة ضمير الخصم والعالم في الوقت عينه. فسلمية الثورات (ليبيا في البداية) وإطلالة النساء من خلالها هو ما أدهش العالم وأربك الحكام المستبدين. وجود النساء في الإحتجاجات أعطاها وجهها السلمي ورقيها، على نقيض الرواية الرسمية للحاكم المستبد عن مواجهة عصابات مسلحة. وعندما تتصاعد المواجهة بين الحركة الاحتجاجية والسلطات ويتصاعد عنف هذه الاخيرة يلجأ عندئذ رجال السلطة الى الإغتصاب كأداة حرب «بإعادة النساء الى مجرد جسد يمكن إنتهاكه وعقابه لإزاحتهن من المشهد السياسي»[٤٣]، وتركيع المجتمع الثائر.

لقد رأينا على شاشات التلفزة الصحفية الليبية إيمان العبيدي[٤٤] التي جهرت علنا باغتصابها وتعذيبها من قبل كتائب القذافي؛ وبعد عام رأينا الصبية المصرية المحجبة ذات الصدرية الزرقاء[٤٥] التي عراها رجال الأمن وهم يجرونها على الطريق. وكم أغضب هذا المشهد الشارع المصري فخرجت تظاهرات ضخمة تحت قيادة النساء تضامناً معها. ثم ظهر على بعض جدران الشوارع رسم الصدرية الزرقاء، رمزاً للعنف ضد النساء. وفي شهر آذار ٢٠١٢، تقدمت سميرة ابراهيم بشكوى ضد رجال الأمن لإجرائهم فحص العذرية للمحتجات وتصويرهن عاريات[٤٦] في العام السابق. وأخذت الناشطات السوريات والليبيات في جمع الأدلة على عمليات الاغتصاب التي حصلت في مناطق حمص وأدلب ومصراطة. وكل ذلك خير دليل على أن العنف الجسدي الممارس ضد النساء لم يعد محكوماً بثقافة الصمت التي كانت تحجبه وتزيد من مفاعيله. والخروج من الصمت بوجه عار، مثل ما رأينا على الأنترنت، يخلع عن المرأة صفة الضحية الأبدية ويجعلها ضحية ممارسة همجية تطالب بالعدالة. وعندما يتكلم الذكور عن الإغتصاب، دون وصف المرأة بالعاهرة ويطالبون لها بالعدالة، فهذا يدل على تغير نوعي في صورة المرأة أولاً في مرآة ذاتها وثانياً في مرآة المجتمع ككل. وهكذا يعاد الاعتبار لكونها إنسانة صاحبة حقوق مشروعة وطبيعية، ويغدو الاعتداء عليها اعتداء على إنسانيتها أيضاً.

النساء والمجتمع المدني

بروز النساء في «أروقة الثورة» راجع الى تغير أساسي في الواقع الأنثروبولوجي للمجتمعات العربية. فلقد حصل انفتاح ملحوظ في العلاقات الأسرية، حيث تراجع زواج الأقارب (في مصر من ٢٥ الى ١٥٪) كما تراجعت نسبة تزويج القاصرات (ما عدا في اليمن)[٤٧]. وكذلك تراجعت الأمية من ٥٩٪ في السبعينيات الى ٣٥٪ في التسعينيات، وتراجعت الأمية لدى الصبايا تحديداً بين ١٥ و٢٤ عاماً من ٤٥٪ في ثمانينيات القرن الماضي إلى ٤,١٩٪ في بداية القرن الحالي[٤٨]. تؤشر هذه المعطيات إلى انفتاح على العالم الحديث وعلى المعرفة. فارتفاع عدد الجامعيات والجامعيين خلال العقود الثلاثة الماضية، وأعداد المشاهدين للفضائيات العربية والعالمية خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وأعداد مستعملي الإنترنت خلال هذا العقد، كل ذلك خلق تصدعا في التركيبة العائلية والسياسية حيث لم تعد العائلة التقليدية والحزب الواحد المصدر الوحيد للمعرفة ولا المنظومة القيمية والعلائقية الوحيدة لشرائح واسعة من المجتمع، بعدما كانا (العائلة والحزب) الركيزة الصلبة لذلك كله. كذلك أصبح نمط المجتمع المدني، ببنيته التعاقدية، وعلاقاته الديمقراطية، والإدارة الحكيمة للموارد، فضلًا عن الحاكمية الرشيدة، كما بانفتاحه على التشبيك الدولي وتبادل الأفكار. أصبح هذا النمط مطلوباً ومرغوباً لدى فئات واسعة من المواطنين؛ وهو نمط نقيض للسائد في ظل القمع السياسي والتقليد الاجتماعي. ولقد فتحت كل هذه التغيرات فجوة واسعة في المجتمعات العربية أتاحت لفئات مقموعة مثل النساء التسلل الى فضاءِ الثورة الشعبية لكي تعبر عن تطلعاتها وأحلامها.

النساء ووصول الإسلاميين إلى السلطة

يسود القلق لدى كثيرين من بروز الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات المرجعية الدينية الاسلامية المتشددة في الحياة العامة. وهناك مؤشرات على إمكانيات تزايد سلطانها في عدد من الدول العربية مما يلقي بظلال من الشك على التقدم المرتجى باتجاه حقوق المرأة[٤٩]. وبعيدا عن الإعلام ووجهت بعض التظاهرات النسائية في تونس بحاجز رجال

يصرخون «النساء إلى المنازل النساء الى المطبخ»[٥٠]. وفي مصر بعد الثورة تكونت لجنة لمراجعة الدستور و«مجلس الرجال الحكماء» بغياب فاقع للنساء فأوصيا بذكورية رئيس الجمهورية. وقلل التعديل الوزاري عدد الوزيرات، وألغت الحكومة تمثيل المرأة النسبي في البرلمان فانخفضت نسبة النساء من ١٢٪ إلى ٢٪. وتجمعت النساء للتظاهر احتجاجا على هذا القرار المجحف فواجهتها تظاهرة معاكسة من الرجال اتّهمتها بتعريض الثورة للخطر جراء المطالبة المبكرة بحقوق المرأة. وفي تونس، وبالرغم من التطمينات وإعطاء الكوتا النسائية كل مداها في الانتخابات (نصف المقاعد) تخشى النساء أن تنجر الى معركة خلفية لحماية مكتسباتها بدلًا من تطويرها.

خلاصة: من المشاركة في الثورة إلى المساواة في الديمقراطية

إذا أردنا «أن لا تصبح المرأة موضوعاً للصفقات بعد انتهاء المعارك»[٥١]، يقع على عاتق النساء ترجمة مشاركتهن في الثورة بحقوق تكفلها الدولة التي يسودها القانون. ويترتّب عليهن في الفترة الانتقالية وضع إستراتيجية للوصول إلى هذه الغاية كما ينبغي عليهن وضع خطة عمل خاصة بكل بلد وقابلة للتشارك مع بلدان أخرى، آخذات في الحسبان المكتسبات الموجودة والثابتة والحلفاء المعروفين والمحتملين مثل «النسوية الاسلامية» (مصر) والحاجات الملحة والقضية الناجحة التي تربط كل هذه العناصر. وعلى ضوء ما جاء آنفاً برزت بعض القضايا التي تدعم بقوة مشاركة وحقوق النساء، مثل:

١. المطالبة والمشاركة في مسار العدالة الانتقالية (ليبيا)
٢. المطالبة والمشاركة في مسار المصالحة الوطنية (سوريا والبحرين)
٣. العمل على تجريم العنف الجنسي (مصر، ليبيا، تونس)
٤. مكافحة حرمان النساء من حقوقهن الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، كما نصت معاهدة سيداو. (اليمن)

٥. مقارعة الثقافة الذكورية المهيمنة بنشر التوعية على حقوق المرأة وربطها سياسيا واجتماعيا بقيم المواطنة. (تونس)

وعلى صعيد المشاركة السياسية فإن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية تشكلان آلية مهمة من شأنها أن تُفضي إلى إقرار قوانين وسياسات عامة لمصلحة المرأة. فإذا نجحت النساء في فرض المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية كبند رئيس في ورشة وطنية، فإن فرصة فريدة تُتاح لنبذ العنف والكراهية من المجتمع؛ ومما لا شك فيه أن المرأة ستكون المستفيد الأول من نبذ العنف كونها أولى ضحاياه. وتظهر الدراسات[٥٢] أن النساء إذا شاركن في هكذا ورشة فسيعززن من فرص نيل حقوقهن ومشاركتهن السياسية في الفترة الانتقالية. كما يمكنهن «اختراق» المجال العام الذي يتطلب الابتكار والإبداع والمرونة. فمن المعلوم أن النساء في النزاعات العنيفة يلعبن دورا كبيرا[٥٣] في عملية حفظ السلام في بيئتهن المباشرة ساعيات الى حل المشاكل وتهدئة النفوس (مثل رفح ناشد في دمشق). وعلى صعيد مهني، كلما طرح مجال جديد (كالميديا والفنون التعبيرية ومهن الوساطة الإجتماعية) تتفوق النساء. ويساعد على ذلك وجود الناشطات والمحاميات والطبيبات والممرضات والمساعدات الاجتماعيات والصحفيات والفنانات، ولكل منهن دور في استقصاء الحقائق (مثلا رزان زيتونه في سوريا وسعاد الوهيبة في ليبيا)، والمرافعات وحل النزاعات والمتابعة النفسية للضحايا، والإعلام والإعلان...

وعلى صعيد حقوق المرأة، فإن المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية يفتحان للنساء ميدانا جديدا لطرح العنف التمييزي ضدهن كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، والمطالبة بتجريم العنف المنزلي في نصّ القانون. إن الحركة النسوية (في بلدان تواجدها) هي اللاعب المؤهل لقيادة هذه الديناميكية، وسيتطلب هذا الأمر منها مراجعة نقدية لخطابها وممارساتها وصورتها العامة وعلاقتها مع السلطة الحاكمة [٥٤] في ظل إعادة صياغة الخارطة السياسية العامة. وإلا فالاحتمال الأخر هو بروز قيادات جديدة من ناشطات وناشطي الثورة الذين سيتبنون قضايا المرأة، وسينظمون أنفسهم من أجلها[٥٥]. ولا ننسى أيضا بروز ناشطات وناشطين في الجمعيات الحقوقية، كما الناشطات في الحركة

النسوية الإسلامية الموجودة (في مصر «حركة الجوامع» وبشخصية توكل كرمان في اليمن). وتكون التحالفات الظرفية المنسوجة حول هذه القضايا فعالة مع الحركة النسوية الإسلامية والحركات الحقوقية والناشطات والناشطين إذا استندت إلى رؤية واضحة وسياسة إعلامية مناسبة، فتزيد الحركة النسوية مصداقية واحتراماً. ولا بد للحركة النسوية القائمة (أو من يخلفها) أن تبقى العين الساهرة على الممارسات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة وأن تقود وتنظم وتتابع الحركة الاعتراضية والمطلبية. ان التحدي كبير لكي تحافظ النساء على مكتسباتهن السياسية وتطوير دورهن في وجه التيارات الارتدادية. ان معركتهن للمساواة هي في بدايتها وهي الضامن الوحيدة للوصول إلى الديمقراطية العادلة. وحتماً يجب أن يبقى صوت نساء الربيع العربي الصوت الذي لا يكتم.

الهوامش

١. "Women and the Arab Spring: Taking their Place ?", FIDH, 2012, P.3
٢. عنوان كتاب لكمال صليبي عن الروايات المتعددة للتاريخ اللبناني
٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية حول المرأة (٢٠٠٥)، و"The Global Gender Gap Report 2011"
٤. ."After *the Arab uprisings: women on rights, religion, and rebuilding*" Gallup, 2012
٥. نفس المرجع، ص ٩
٦. نفس المرجع ص ١٠
٧. Idem "*After the Arab uprisings*…" p. 8=9
٨. أمثال سمر يزبك السورية
٩ أنظر الى الصورة الفنية للبنى عويدات في الصفحة الأخيرة من هذا النص.
١٠. أمل قرامي في «الى نساء بلادي الغاضبات» ٢٠١٢
١١. مراجعة المقاطع العديدة على YouTube
١٢. «الى نساء بلادي الغاضبات» من أمل قرامي.
١٣. In "De Tunis à Rabat, la Crainte d'un retour en arrière", Le Monde, Vendredi 9 mars 2012
14. و«النساء والثورات والعنف»، أمال قرامي ٢٥ ت٢ Idem 2011
١٥. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: حقائق وأرقام

١٦. مثل «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات»

١٧. بحسب استطلاع «غالوب»

١٨. In "Les ‘creatures’ de la revolution ont bousculé la société". Le Monde , vendredi 9 Mars 2012 (op cité) also in "Women and the Arab spring: Taking their place?" (FIDH, 2012, p. 18 (op. already mentioned

١٩. Stéphanie Latte Abdallah: "*Qu’entend-on par féminisme islamique*?" http://jesuisvenuemechangerenpierre.over-blog.fr/article-stephanie-latte-abdallah-qu-entend-on-par-feminisme-islamique-61865987.html

٢٠. In "*Islamic Feminism: What’s in a Name*?", Al-Ahram weekly 17-23 January 2002, .and "Islamic Feminism Revisited", Coutercurrents.org, 10 February 2006

٢١. Margot Badran in "*Islamist Feminism: What’s in a Name*?" Al-Ahram Weekly, 17-23 January 2002

٢٢. بيانات البنك الدولي.

٢٣. "*After the Arab Uprisings : Women on Rights, Religion and Rebuilding*", July 2012, available at http://www.gallup.com/poll/155306/arab-uprisings-women-rights-religion-rebuilding.aspx

٢٤. In "*Yémen, Jordanie, Bahrein*": où en sont les mouvements révolutionnaires, Pierre .Puchot, Médiapart 2 Septembre 2012

٢٥. In "Women and the Arab spring: Taking their place?", FIDH, 2012, p.

٢٦. "After the Arab upraising: women on rights, religion, and rebuilding, 2012, Gallup (Gender Report p.9 (op already mentioned

٢٧. In "*Libya, Women and the Arab Spring*", FIDH report 2012

٢٨. Idem, p. 26

٢٩. In "*Libyan Women: it’s our revolution too*", Chris Stephen, The Guardian, .September 16 2011

٣٠. In "*Libya, Women and the Arab Spring*", FIDH report 2012

٣١. في ذكرى مرور سنة على انطلاقة الثورة: كانت النساء ٣/١ الجموع وخاطبت الجموع مطالبة بالمساواة السياسية رافضة الإكتفاء بالعمل الإجتماعي،

٣٢. خطاب رئيس المجلس الوطني في إعلان تحرير البلاد من الديكتاتورية (٢٣ ت١ ٢٠١١)

٣٣. وفقاً لـ«صوت المرأة الليبية» تم التخلص من كثير من الادلة.

٣٤. In "*Women’s rights in the Arab Spring: A chance to Flourish, A risk of .Hibernation*". Rosa Ana Alija Fernandez & Olga Martin Ortega

٣٥. المعتقلة الأولى في الثورة كانت مروة الغميان في ١٥ آذار ٢٠١١ وأولى الشهيدات في ١ نيسان كانت تهاني الخالد. مقتل الطفلة ابتسام محمد قاسم في ٢٣ آذار ٢٠١١، ودانا الجوابرة صاحبة فكرة قافلة رفع الحصار عن درعا، ويذكر أيضاً ربما فليحان التي روجت «بيان الحليب» أو نداء أطفال درعا بين الفنانين والمثقفين.

٣٦. رسالة رزان زيتونه عند حصولها على جائزة أنا بوليتوفسكايا . http://www.rawinwar.org/content/view/163/

٣٧. 'Women's mass protests during the Syrian Revolution: Preliminary analysis', Mohja Kahf, February 2012

٣٨. In "The status of progress of Women in the Middle East & North Africa" World Bank

٣٩. عمر الثورة حتى تاريخ اليوم

٤٠. المادة ٣٣ في الدستور: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات دون أي تمييز مبني على النوع»

٤١. http://harassmap.org/. In "*Printemps arabe: quand le corps féminin fait la révolution*." par Nadia Aissaoui & Ziad Majed, Médiapart, 23 Juin 2012

٤٢. In "*Réjouissez vous des révoltes arabes*", Confluences Méditerranée, 2011/2 (N° 77) http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=COME_077_0193

٤٣. ص ١٧، عماد صيام «انتفاضة ٢٥ يناير بداية لثورة في طور الاكتمال»

٤٤. http://www.youtube.com/watch?v=GN2BAcATMHg

٤٥. http://edition.cnn.com/2011/12/22/opinion/coleman-women-egypt-protest/index.html

٤٦. http://www.youtube.com/watch?v=HU31hvjF1xA&feature=share

٤٧. In "*Allah n'y est pour rien*" Emmanuel Todd, arretsurimage.net, 2010

٤٨. In "Education for all and literacy", N° 66, '*L'analphabétisme dans le monde arabe*' Hassan R. Hammoud.

٤٩. المؤتمر النسوي الإقليمي في بيروت «الربيع العربي» (٢٧-٢٨-حزيران ٢٠١١)

٥٠. In le Monde du 30 Mars 11, "*Printemps arabe : pas de démocratie sans les femmes*" http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/03/30/printemps-arabe-pas-de-democratie-sans-les-femmes_1500376_3232.html

٥١. «انتفاضة ٢٥ يناير بداية لثورة في طور الاكتمال» ص ١٧، عماد صيام)

٥٢. "*Women's rights in the Arab spring*". (Idem 21)

٥٣. "*Women, Gender, and Peacebuilding*" D. Pankhurst.http://www.brad.ac.uk/acad/confres/assets/CCR5.pdf

٥٤. في مصر علاقة بعض الجمعيات النسوية مع سوزان مبارك وفي تونس علاقة «الإتحاد الوطني للمرأة التونسية» مع بن علي

٥٥. مثلاً، من أصل ٢٧ جمعية عربية وقعت على وثيقة «عشرون إجراء من أجل المساواة» ٥ منهن هي جمعية نسوية.



نساء مصر: من الثورة إلى العورة

شيرين أبو النجا*

الجسد المقدس

بدت اللحظة المطوَّلة –١٨ يوماً– رائعة: لا تحرش، لا تمييز، لا تفرقة، لا تقسيم اعتيادياً للأدوار. لحظة وكأنها حلم.... حيث كان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» يهدر بشكل مستمر. يبدو أن انتقاص حقوق مواطَنة النساء –واستخدامهن حين يستدعي الأمر– كان جزءا من هذا النظام الذي طالبت النساء بإسقاطه. ما من مقال أو بحث يتناول النساء في «الربيع العربي» إلا ويؤكد خروجهن في مصر وتونس بشكل لافت للنظر. والمؤكَّد ايضاً أن النساء في مصر نجحن أثناء الاعتصام الكبير الذي دام من ٢٨ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١ في استعادة ملكية الشارع. والشارع هنا يحمل كل دلالة المجال العام الذي كان قد أصبح طاردا للنساء بشكل معقد. إذ كان الشارع خاضعا لخطابات يمينية تماماً، أكانت خطاباً يمينياً بورجوازياً صغيراً دأب على استهلاك ثقافة دينية سطحية واختار النأي بنفسه عن تطوير المجتمع، أو خطاباً حكومياً لم يرد

* أكاديمية، ناقدة، وباحثة في المجال النسوي – مصر

أن يفسح المجال لمجتمع مدني قوي وارتأى في «نسوية الدولة» (المجلس القومي للمرأة والمؤتمرات المدعومة من زوجة الرئيس آنذاك) خير واجهة حداثية يقدمها للمجتمع المصري بشكل عام وللغرب بشكل خاص. في أثناء الاعتصام الكبير، اعتقدت النساء أنهن استعدن حقوق المواطَنة كاملة. بُني هذا الاعتقاد على ما تجلى في الميدان (والميادين كلها) من قبول حقيقي للتعددية: في العقيدة والجنس والشكل. كانت المرة الأولى التي تختلط فيها الجموع المختلفة وتتواصل بدون خوف، وكانت المرة الأولى (وربما الأخيرة) التي تترسخ فيها قيمة قبول «الآخر»، لتجد المرأة المصرية ذاتها وقد أصبحت ثورة كاملة مبشرة بالمرأة الجديدة. هل كان ذلك التفاؤل ساذجا ينهل من عوالم الحلم، ولم تكن تلك الاستعادة إلا حقا لحظيا مرهونا بظرف مكاني وتاريخي (القضية الوطنية)؟

سواء أكانت التفسيرات سياسية أم اجتماعية أم حتى نفسية، لا بد من الخوض فيها وتحليلها من أجل فهمها: ما الذي جعل الأمر يتغير بين ليلة وضحاها؟ هل كان الأمر مجرد اجتماع أكثر من مليون مواطن في مساحة ضيقة متفقين على مطلب واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام»؟ هل اقتضت المصالح السياسية للتنظيمات المتعددة والحلقات اليسارية مراعاة وجود «نسبة» النساء؟ أم أن قضية تقسيم الأدوار على أساس الجنس تراجعت ثقافيا مع وصول الحراك السياسي إلى الذروة، وهو ما تؤكّده الصيحات التي كانت تنادي أن السياسي هو الثقافي، بالرغم من تأكيد النقاد ومنهم البريطاني «تيري ايجلتون» أن تغيير الثقافي يفوق تغيير السياسي صعوبة[1]. هناك تفسيرٌ آخر، يقول بأن وجود النساء في ميدان التحرير كان ملائما لإشكالية «التمثيل» الحقيقي لكافة طوائف الشعب. ربما. وإذا وافقنا على هذا التفسير فهل يمكن أن نستمر في ذلك دون العودة إلى الاحتكام لمصطلحات تموج بها الخطابات المجتمعية والثقافية والدينية والتشريعية من قبيل «دور المرأة في المجتمع وواجباتها تجاه الأسرة»[2]؟

لم يكن تواجد النساء في ميدان التحرير غريباً أو حتى فعلًا يثير الدهشة. إذ كن متواجدات دائما في كافة الفعاليات السياسية التي سبقت الثورة ولم يختلف تعامل السلطة معهن عن معاملة الرجال، بل ربما كان أسوأ؛ إذ كان يتم اللجوء غالبا إلى استخدام

منظومة الشرف جسديا ومعنويا لإقصائهن عن المجال السياسي العام. كما أن تواجدهن على مستوى المجتمع المدني كان ظاهرا وقويا وإن لم يكن دائما فعالا كحال معظم الجمعيات الأهلية التي كانت خاضعة للقوانين المقيدة للحريات. من هنا كان خروج النساء في ثورة **٢٥** يناير أمرا طبيعيا ونتيجة حتمية لكل النضالات السابقة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الناشطة» أسماء محفوظ» من حركة ٦ أبريل كانت قد نشرت فيديوهات على الانترنت تدعو فيها المواطنين للخروج يوم **٢٥** يناير. كان المشهد يضم كافة التيارات السياسية وكافة الأعمار –واجتماع الأجيال النسائية المختلفة ليس بالأمر الهيّن، فالسلطة الأمومية لا تقل شراسة أحيانا عن السلطة الذكورية. كان المجال العام –ميدان التحرير في هذه الحالة– مليئا بهؤلاء النساء من كل الطبقات الاجتماعية والمهنية ومن كل الفئات العمرية، وهو ما كان يعني أن النساء قد حصلن على مكانهن في المجال العام الذي اتخذ لنفسه حقوق المواطنة وكرامة المواطن محورا. في هذا المجال انتفت أو بالأحرى انهارت كافة الحواجز المفتعلة التي يتم تشييدها لإعاقة مشاركة النساء في الحياة العامة وفي المجال السياسي، ومنها على سبيل المثال: الاختلاط واحتمالية الاحتكاك الجسدي والتعامل مع الآخر الغريب.

إذا كان الميدان قد تحول إلى مركز مقاومة عنيدة استدعتها السلطة الغاشمة، فإن هذه المقاومة قد استدعت بدورها خارج الميدان مقاومة مضادة – وهو ما يصطلح على تسميته الآن «ثورة مضادة» – كانت تقف حرفيا على هوامش الميدان لتتصيد الضحايا. وهنا يمكن النظر إلى المشهد بشكل مفارق للغاية. فالنساء في داخل الميدان كن آمنات وكان الرجال يعتبرون أن التحدي هو ألا يتم المساس أو التحرش بأي امرأة؛ إذ إن التجارب مع السلطة كانت مريرة ومحفورة في الأذهان.

كان أمان النساء هو نقطة التحدي الأساسية بعد أن انتشرت ظاهرة التحرش الجنسي خلال العقد الأخير في مصر وبعد أن روجت السلطة كثيرا أن هناك دائما «قلة مندسة» في أي تجمع أو مظاهرة تتحرش بالنساء جنسيا. وبتجاوز هذا التحدي واحترام الجسد الأنثوي كمساحة «مقدسة» لا يصح الاقتراب منها أو انتهاكها كانت أولى مؤشرات النجاح. أما هوامش الميدان التي كانت تتغير طبقا لهجمات «البلطجية»[٣]

وأعدادهم فقد كانت الصورة فيها متناقضة تماما مع المركز. كان اصطياد النساء من أكثر القصص المروعة التي كانت تجعل كل امرأة تفكر كثيرا قبل أن تغادر الميدان، كما منعت الكثيرات من المجيء اليه.

كان هذا الاصطياد يتضمن الضرب الوحشي وجذب الشعر والصفع على الوجه والتحرش بكافة أجزاء الجسد، مع شتمهنَّ بألفاظ لا تقال إلا للنساء. وهو ما يختلف عن الأسلوب الذي كان يتم به الهجوم على الرجال. ومن أشهر القصص المروعة ما حدث لـ«نهى رضوان» أستاذة الأدب العربي بجامعة كاليفورنيا التي جاءت خصيصا لتشارك في الاعتصام، وقد كتبت القصة كاملة عل صفحتها الخاصة بموقع الفايسبوك[٤].

في الوقت ذاته كانت الدعاية المضادة للمقاومة في الميدان تعتمد على تشويه صورة النساء المشاركات بشكل كبير واختلاق القصص الكثيرة حول سلوكهن، بل تم توظيف الكثير من النساء أيضا في هذه الدعاية المضادة. فقد ظهرت إعلاميات شهيرات وفنانات وصحفيات يحاولن -بتوجيه من السلطة- إفقاد مصداقية كل من تواجد في الميدان، بل وأتين بصحفيات مأجورات يدعين تلقي دورات تدريبية في أمريكا وقطر حول «كيفية قلب نظام الحكم». لم تكن كل امرأة بالضرورة تحمل خطابا نسويا خاصا ومندرجا في السياق العام. فقد كانت القضية السياسية العامة والمطالب الاجتماعية هي الرابط في ذاك الوقت. بمعنى أدق، كان الكل مجتمعا حول قضية تحرير الوطن. ولسوء الحظ، أو بالأحرى لتدافع الأحداث بشكل غير مسبوق، لم تتوقف النساء للتفكير في مصير «النسوية» البائس أمام القضية الوطنية. وهو المصير الذي تناولته كافة الأدبيات النسوية في معرض شرح حقوق النساء في مرحلة ما بعد الاستقلال في بلدان العالم الثالث[٥].

الجسد المنتهك

لا تزال ثورة الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) مثالا حيا حاضرا في الأذهان. تشير المناضلة والجامعية «زليخة بلقدور» إلى أنه بعد الاستقلال «فهمنا أننا شاركنا في القتال

كمواطنات بكامل حقوقنا، لكننا يجب أن نعود إلى بيوتنا ونصمت، وهو ما لم نقبله[٦]. لم يختلف الأمر في مصر كثيرا بالرغم من الفارق الزمني الكبير بين الثورتين حوالي نصف قرن. بمجرد ظهور بوادر النصر الأولى –١١ فبراير– تم جر النساء إلى أرضية المعركة «الوطنية» بوصفها الهم الرئيسي في تلك المرحلة (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، ولم يدركن أنهن أداة تم استخدامها. أما أرض المعركة الفعلية والمستمرة فهي تلك التي تتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإنشاء أحزاب ثورية جديدة وإعادة صياغة الفكر المجتمعي في ضوء المتغيرات السياسية. في هذه المعركة تم التعامل مع النساء ليس بوصفهن ذوات فاعلة بل بوصفهن موضوعاً تدور حوله المعركة وذريعة في الوقت ذاته تنشب على إثرها قضية إشكالية وغالبا ما تكون مفتعلة ومجتزأة من السياق السياسي العام بل ومخالفة له وشاذة عنه. لكن الثابت في هذه «المخالفات» التي تتحول إلى المعتاد والطبيعي هو أن النساء يتم تجريدهن من صفتهن الإنسانية ويتحولن إلى رمز لإعلاء قيمة الأصالة والتراث والحفاظ على الجذور ليصل الأمر إلى تحميل النساء عبء الحفاظ على الهوية. كانت العلامة الأولى هي التشكيك في استشهاد «سالي زهران» في الأيام الاولى للثورة، ثم وضع حجاب على رأسها في الصور عبر تقنية الفوتو شوب. وتوالت العلامات. في يوم المرأة العالمي ٨ مارس ٢٠١١ توجهت مجموعة كبيرة من النساء صوب ميدان التحرير من أجل الاحتفال، إلا أنهن تعرضن من المارة (كان هذا هو أول ظهور لما يسمى «الطرف الثالث») للسخرية اللاذعة أولا، ثم للتحرش اللفظي والجنسي، وتمت مطاردتهن في الشوارع الجانبية المحيطة بميدان التحرير. وفي اليوم التالي –٩ مارس– تمّ فض اعتصام في ميدان التحرير بالقوة وتم اعتقال كل من كان فيه –رجالًا ونساء– واقتيادهم الى المتحف المصري حيث تعرض الجميع للتعذيب، ومن ثم نقلوا إلى السجن الحربي. كان للنساء نصيبٌ إضافيّ في كل ذلك؛ وهو كشوف العذرية التي اضطر المجلس العسكري إلى الإقرار بارتكابها بعد أن كتبت عنها الصحف الأمريكية والأوروبية واستنكرتها المنظمات الدولية. هاهنا عودة لتحويل الجسد الأنثوي مرة أخرى إلى وصمة عار، لتحويل المرأة مرة أخرى إلى رمز يحمل في دلالاته المتعددة خطابا يعبر

عن هوية الأمة كاملة؛ وهو خطاب له مناصروه ومؤيدوه من المحافظين ومن فئات لا تنتمي إلى أي من المؤسستين -العسكرية والدينية- لكنها تتبنى خطابا محافظا تجاه النساء يهدف إلى فرض الصمت الكامل عليهن، ويسعى إلى إزاحتهن من المشهد السياسي كاملا. هكذا تلتقي أهداف المؤسسات القمعية والذكورية مع أهداف ثقافة لا ترى في النساء سوى جسدٍ يمكن عقابه أو إخفاؤه أو انتهاكه.

تتضمن قصة كشوف العذرية عدة دلالات تكشف وضع النساء في المجتمع الذي حصل للتوّ على «الاستقلال». فبدايةً أنكر المجتمع (كما ظهر في تعليقات القراء على مقالات الصحف وفي الأحاديث اليومية) وقوع هذا الانتهاك. وبعد أن خرجت واحدة من اللواتي كن ضحية لهذا الانتهاك وأدلت بشهادتها على موقع يوتيوب جاءت التعليقات وهي تطعن في شرفها ببذاءة، وتستنكر مشاركتها في الاعتصام. إلا أن هذه الفتاة وهي «سميرة إبراهيم» تحلت بشجاعة نادرة وقامت برفع دعوى ضد المجلس العسكري، وبالتحديد ضد الطبيب المجند الذي قام بإجراء كشف العذرية. تحملت «سميرة إبراهيم» على مدار عام الإهانات والتشكيك في نواياها، وتحملت الضغط المجتمعي الذي ينظر لمن تعرضت لانتهاك جسدي نظرة شك وريبة، حتى حصلت «سميرة إبراهيم» وكل النساء على «مكافأة» لهذه الجهود: في ١٠ مارس ٢٠١٢ أعلنت المحكمة براءة الطبيب المجند!!! في كل هذا المسار الثوري الذي انتهي بخيبة أمل وإعلان صريح من العسكر بجواز استباحة الجسد الأنثوي الثوري، لم تقدم أغلبية البرلمان بغرفتيه الشعب والشورى أي بادرة تضامن، واعتبر حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) وحزب النور السلفي أن ما وقع لهؤلاء الفتيات لا يخصهم في شيء.

وتوالت الدلالات الرمزية التي تحث جموع النساء ضمنيا على العودة إلى الحيز الخاص، والتي تسعى في الوقت ذاته لانتزاع ملكية الحيز العام عبر محو مساحة الجسد المقدس. قرب نهاية العام وقعت أحداث مجلس الوزراء حيث تم فض الاعتصام بالقوة صباح ١٦ ديسمبر. وبالرغم من وقوع الانتهاكات والتعذيب على الجميع احتفظت النساء دائما بخصوصية. ف «سميرة إبراهيم» التي لم تحصل على حقها من

القضاء تشابه الآلاف الذين لم يحصلون على حقوقهم لكن لم يتهمهم أحد في مسألة الشرف. ومثل ما وقع في أحداث مجلس الوزراء لـ« هند نافع» (معيدة بكلية التربية بجامعة بنها) تكرر في حالة «ست البنات»[٧]: وهو ما يدل على هشاشة وضع النساء في مواجهة مجتمع لم يرد الاعتراف بهزيمة الجسد الأنثوي. ففي الحالة الأولى ضربت «هند نافع» بوحشية من الشرطة العسكرية حتى أوشكت على الموت، فكان أن قام أهلها بعقابها بالحبس ومنعها من الحديث إلى وسائل الإعلام، ووصمت في بلدتها بأقاويل تشكك في شرفها. وفي الحالة الثانية شاهد العالم بأكمله فتاة ملقاة على الأرض وقد تعرت من شدة السحل، وظهرت حمالتها الصدرية. إذا كانت هند نافع قد عوقبت من أهلها فإن «ست البنات» قد عوقبت من مجتمع كامل لم يتوان عن إلقاء اللوم عليها[٨]. إنها استباحة الجسد الثوري الذي ظن أنه امتلك الحيز العام، ثم سرعان ما خاب ظنّه وتبدّدت لحظة الحلم. وإذا كانت النساء قد بدأن العام ثائرات فقد أنهينه وهن عاريات.

قانون الاستباحة

كان ظهور خطاب التيار السلفي المبني كاملا على خطاب يشتبك مع النساء ويحصل على شرعية من مجتمع محافظ، هو أول علامة على إعلان انتهاء دور النساء في الفعل الثوري. وتبع ذلك حصول كل من الإخوان والسلفيين على أغلبية برلمانية. من المعروف أن تغيير النظام السياسي لا يستتبع بالضرورة تغيير النظام الاجتماعي، وأن الشرعية الثورية لا تطال منظور المجتمع للنساء وليس من المحتمل أن تفرز ثورة ثقافية. تمكن التيار السلفي من تحقيق عدة أهداف في زمن قياسي. أولا: طرح خطابه المتشدد تجاه النساء بشكل عام؛ ثانيا: طرح خطابه المتشدد فيما يتعلق بالديانات الأخرى وهو ما أدى إلى قيام الأقباط برد فعل مساوٍ في العنف مضمونا ومختلف شكلا؛ ثالثا: انشغل مجتمع «ما بعد الاستقلال» بقضية الإسلام والكنيسة. وكما رفع السلفيون المصاحف رفع الأقباط الصلبان، وكما هتف السلفي «بالروح

بالدم نفديك يا إسلام» هتف القبطي «بالروح بالدم نفديك يا صليب». وسط هذا الصراع سحقت فاعلية وذات «كاميليا شحاتة» على سبيل المثال بين مؤسستين متشددتين، ولم يكن لها وجود كامرأة بل كرمز للصراع الديني السياسي، وكانت الوسيلة التي فتحت باب الخطاب الطائفي المأزوم. لم تحترق أيضا كنيسة أطفيح إلا بفعل شائعة عن علاقة بين فتاة مسلمة وشاب قبطي، ولم تقع المجزرة أمام كنيسة إمبابة إلا بسبب امرأة كانت تعاني في حياتها الزوجية فهربت من زوجها القبطي لتتزوج من آخر مسلم. هكذا تحول جل اهتمام التيار السلفي إلى الاشتباك مع الأقباط، عبر اتخاذ تحول هذه أو تلك عن الدين المسيحي ذريعة، وأصبحت المرأة –المسلمة والقبطية– ضحيّة مؤسسة ذكورية متطرفة، لا ثورية بالتعريف والطبيعة. بمعنى آخر، يبدو الارتباط وثيقا بين الخطاب الطائفي والخطاب المأزوم تجاه المرأة الذي ينهل من العنصرية القائمة على الجنس من ناحية، وبين تحجيم دور المرأة وانتشار التيار الديني من ناحية أخرى. من المدهش أن المفكر الراحل «نصر حامد أبو زيد» قد تناول هذا الخطاب المأزوم المتعلق بالمرأة بكافة تجلياته الحادثة الآن في سياق تحليله للخطاب العربي عامة والمصري خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧[٩]، حيث أثبت أن الواقع الاجتماعي هو بعد مفقود في الخطاب الديني الذي يتعلق بالمرأة. لكن تلك كانت هزيمة فكانت التجليات مفهومة في السياق. لكن أن يحدث ذلك في سياق ثورة «انتصر» فيها الشعب فهو من باب المفارقات الكبرى.

إلا أن خطاب التمييز تحول إلى خطاب مهيمن وسائد بعد انتخابات البرلمان. ففي حين كان التيار السلفي يطلق فتاوى عجائبية عن النساء في وسائل الإعلام وكان يمكن تجاهلها، تحول الأمر إلى واقع بدخول هذا التيار مجلس الشعب، ومعه أغلبية من الإخوان المسلمين. تصور البعض في البداية أن «الأخوات المسلمات» لهن موقف مختلف. إلا أن الجناح النسائي في حزب الحرية والعدالة بدا أكثر تزمّتاً من الجناح الذكوري. فأخطر ما يمكن التعامل معه هو إعادة النساء إنتاج خطاب قمعي ذكوري. اختارت الأخوات المسلمات أن ينفصلن عن جموع النساء يوم ٨ مارس وتم عقد المؤتمر النسائي الأول الذي افتتحه «محمد البلتاجي» الأمين العام للحزب

(وهو الأمر الدال)، مؤكّداً في كلمته الافتتاحية: «يجب أن نكون نحن الفاعلين في كل قراراتنا وقوانيننا وليس المفعول بهم، ولن نكون بعد ذلك مطالبين بتقديم تقارير دورية لأية جهة كانت»[١٠]، في إشارة إلى لجان الأمم المتحدة؛ وهو ما يعني أن أوضاع النساء شأنٌ داخليّ لا يتطلب تقديم تقارير للمنظمات الدولية عنه، كما يمهد هذا التصريح لفكرة إلغاء توقيع مصر على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ وهي الفكرة التي طرحت فيما بعد في البرلمان. بدا المؤتمر في مجمله وكأنه عودة سريعة إلى الخلف، وإعلان مواجهة حادة مع كافة الحقوق التي اكتسبتها النساء على مدار أعوام النضال. فعلى سبيل المثال أكدت «سيدة محمود» أمينة المرأة بالحزب: «وجود مخاطر جسيمة بمناهج التعليم المختلفة، فلابد من إعادة النظر فيها» مشيرة إلى وجود «مقرّر تعليمي خطير يدرس للمرحلة الابتدائية يسمى (أفلاطون) ويرسخ في ذهن الطفل أن البنات مثل الاولاد، ليس دورهن تربية الأطفال فقط، وأن كل مجالات العمل مفتوحة أمامهن، وكل الألعاب الرياضية كذلك، فلابد من علاج ذلك وترسيخ مفهوم القوامة»[١١]. زيادة على ذلك تم شن هجوم حاد على المجلس القومي للمرأة باعتباره مسؤولًا عن صدور كافة قوانين الأحوال الشخصية المنصفة للمرأة والتي –بحسب سيّدة محمود– لابد أن تُعاد صياغتها «وفقا للشريعة الإسلامية»[١٢].

في حين كان هذا المؤتمر يتحدث عن المجتمع كله وكأنه امتلك فكره تماما، كانت مسيرة أخرى تضم آلاف النساء قد تحركت من نقابة الصحفيين متجهة إلى مجلس الشعب، وذلك احتفالا باليوم العالمي للمرأة. طالب هؤلاء النساء بأن يكون للمرأة دور في الجمعية التأسيسية للدستور بنسبة ٥٠٪ والمساواة التامة بين الرجال والنساء في كل الأجور والعلاوات، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على التحرش الجنسي بالنساء وكل أشكال الاضطهاد والتمييز، وإعادة العمل بإجازات الأمومة وحضانة مجهزة في كل مكان عمل، علاوة على زيادة ميزانية الرعاية والتوعية الصحية للنساء وتعديل قوانين الأحوال الشخصية لضمان حقوق النساء. وتم ترديد هتافات ذات معنى ودلالة في ظلّ حَشر النساء بين مطرقة العسكر وسندان التيار

الديني من قبيل: «يسقط يسقط حكم العسكر.. ستات مصر الخط الأحمر»، «علّي وعلّي الصوت. دول عايزين (يريدون) الثورة تموت»، «يا بديع يا بديع (المرشد العام للإخوان المسلمين) حق الشهدا مش (لن) هيضيع»، «صوت المرأة ماهوش (ليس) عورة صوت المرأة ثورة ثورة»، «عيش حرية عدالة اجتماعية»، «علّي وعلّي وعلّي الصوت. ستات مصر اتحدوا الموت»، «أول مطلب للستات العسكر على الثكنات»، «لا إخوان ولا سلفية.. المرأة في التأسيسية»، «همّ اتنين مالهمش (ليس لهم) أمان حكم العسكر والإخوان». تؤكد المطالب والهتافات أن النساء ينظرن لحقوق المرأة بوصفها جزءا من القضية الديمقراطية، كما أنهن على وعي تام بخطورة الفاشية العسكرية والفاشية الدينية. بهذا يظهر التنافر بين هذا الخطاب النسوي الجذري الذي يطالب بالمزيد من الحقوق والضمانات وبين الخطاب النسائي الحزبي الذي يعتمد على أيديولوجيا دينية ويطالب بالعودة إلى الخلف. والمؤكّد أن قراءة الوضع العام تشي بوجود مطالب تستحق النزول إلى الشارع لاستعادته من قبل خطاب جذري في حين لا يجد البعض غضاضة في عقد مؤتمر يفتتح بإعلان وصاية أبوية. ويتضح من الخطاب المطروح أنه يسير في ظل سياسة حزبية محددة. بين هذين المشهدين تتحول حقوق النساء -أي حقوق المواطنة الكاملة- إلى أرضية تفاوض بين السلطات المختلفة، وهو ما يسهل التضحية بها في أي صفقة سياسية. لا يمكن اعتبار المؤسسة العسكرية -التي تحكم في الفترة الانتقالية- أفضل حالا من المؤسسة المتشددة دينيا. فإذا كانت الأولى تسحق ذات المرأة وتعتبرها تابعا ولا ترى فيها سوى جسدٍ يجب إخفاؤه، فإن الثانية لا تطلب منها سوى نفس التبعية والخضوع، ولا ترى فيها سوى جسدٍ يمكن انتهاكه. في الحالتين تختزل المرأة فعليا إلى جسد وتتحول سياسيا إلى الأرضية التي تنعقد عليها الصفقات بعد انتهاء المعارك. لا يختلف هذا كثيرا عما كان النظام السابق يفعله فيما يتعلق بوضع النساء. إلا أن نسوية الدولة كانت تخفف من حدة الاستقطاب، بقدر ما كانت تستلب أرضية العمل النسوي شكلا من الجمعيات النسوية الدفاعية والحقوقية.

أي مستقبل؟

يبدو مستقبل حقوق النساء وأي حركة نسوية نضالية وفكرية غائما وضبابيا في الوقت الراهن. فبعد حصول أغلبية دينية يمينية على مقاعد البرلمان بدأت تخرج كل يوم فتوى بشأن النساء؛ وكلها فتاوى تنزع عن النساء صفة الأهلية والمواطنة والقدرة الفاعلة. فقد بدأ الأمر باقتراح مشروع لتبكير سن الزواج. فبدلا من أن يكون ١٨ عاماً اقترح حزب النور السلفي أن يكون ١٦ عاما (كانت «هدى شعراوي» قد كافحت لرفع سن الزواج إلى ١٦ عاماً!). ثم طرحت مسألة إلغاء قانون الخلع الذي صدر عام ٢٠٠٠ بحجة أنه يرفع نسب الطلاق، وأن المرأة ليس من حقها تطليق زوجها (بالرغم من أن القانون كان قد صدر بعد أن أجازته كافة الفتاوى الشرعية الاسلامية). إلا أن حقيقة الأمر هو أن هذا التيار اليميني الذي يريد أن يقطع –ولو شكلا– مع النظام السابق لا يجد إلا حقوق النساء التي كانت مكتسبات في ذاك العهد لينقض عليها. وكما اعتبرت الأحزاب السياسية أن التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية في نظام السادات يجب وصفها بأنها «قانون جيهان»، فقد وصفت نفس التيارات اليمينية مكتسبات النساء في نظام مبارك بأنها «قوانين سوزان»؛ وهو ما يفسر الهجوم الشديد على المجلس القومي للمرأة والمطالبة بتحويله إلى مجلس الأسرة[١٣]. بمعنى آخر، يطرح التيار الديني خطابا يتركّز همه في الحفاظ على الأسرة مما يعني ضمنيا أن أي خطاب مغاير يسعى لهدم الأسرة؛ وهو المفصل الذي يبدأ فيه توجيه اتهام استيراد الأجندات الغربية[١٤]. يزداد الأمر خطورة عندما نلاحظ أن التيار الديني اليميني يهاجم الليبرالية (والفكر اليساري بالطبع) عبر تشويه كل أطرها الفكرية المرجعية خاصة المتعلقة بالنساء (بالتركيز على غياب الحجاب وهو الأمر الشكلي للغاية)، حتى يتحول الخطاب الليبرالي إلى مساو للردة أو الكفر[١٥]، ويتحول الاستقطاب السياسي إلى استقطاب ديني قائم على «الحلال والحرام».

مع ذلك لم يكن لحقوق النساء المساحة الملائمة في برامج الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة واتخذت من الليبرالية شعارا. فالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ذكر

المرأة في جزء من جملة واحدة وذلك في معرض الكلام على المساواة. أما حزب المصريون الأحرار فقد جاء في مبادئه «الإيمان بدور المرأة فى المجتمع ووجوب تمكينها من المشاركة فى كافة المجالات وتولي كافة الوظائف العامة». وربما كان حزب التحالف الشعبي الاشتراكي هو الحزب الذي حصلت فيه حقوق النساء على مساحة ملائمة. فقد جاء في البرنامج «التصدي لكل أشكال التمييز ضد النساء، بدءا من قوانين الجنسية، ومرورا بعدم المساواة في الأجور في بعض القطاعات، وانتهاء بالحق في الزواج والطلاق بحرية مع الاحتفاظ بكافة حقوقهن المادية، وإقرار حق النساء في الحصول على إجازات رعاية أطفال بأجر كامل وإعادة العمل بإجازات الأمومة (إجازة الوضع وإجازة رعاية الطفل)، وتشديد الردع والعقوبات على التحرش الجنسي بالنساء خاصة في أماكن العمل، وتوسيع وزيادة ميزانية الرعاية والتوعية الصحية للنساء، وتبني الدولة لسياسات تشجع على تولي النساء المناصب العامة وترقيهن الوظيفي والعلمي، والتشجيع على تعاون الرجال والنساء في الاضطلاع بمهام الأسرة ورعاية الأطفال». بالطبع –والأمر ليس مستغربا– يقدم حزب الحرية والعدالة في باب القضايا الاجتماعية حقوق النساء بوصفها «واجبات» تتعلق بدور المرأة في الأسرة بوصفها أُمّاً فقط.

عندما بدأت تلوح في الأفق معركة كتابة الدستور الجديد قام عدد من المنظمات النسوية[١٦] بتقديم قراءة متأنية لمجموعة من الدساتير العربية (تونس والمغرب) والدساتير العالمية (ألمانيا والسويد وجنوب أفريقيا) لرصد المواد التي تؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص. وهو ما يعني أن قضية المواطنة الدستورية قد أصبحت الآن في جوهر اهتمام مجتمع «ما بعد الاستقلال» تحسبا لتراجع المكتسبات. والملاحظ أن النساء تحديدا هن اللواتي التفتن لهذا الأمر وليس الأحزاب الثورية مثلا. وفي حين تحرص النساء على المطالبة بحقوقهن مع التأكيد على القضية الديمقراطية، لا يبدو أن الرجال (الأحزاب والنقابات) يلتفتون كثيرا لحقوق النساء. وفي يوم ١٠ مارس توجه وفد نسائي إلى البرلمان لتسليم المطالب التي يجب أن تتحقق في الدستور وتضمن الحفاظ على المكتسبات[١٧]، وهي:

١. العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، نساء ورجالاً، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو

المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة، في كافة نصوص الدستور والقوانين، وضمان تطبيقها على أرض الواقع من خلال النص على الآليات التي تراقب تطبيق القوانين وترصد الانتهاكات وتتصدى لها.

٢. المناصفة في تشكيل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، من النساء ذوات الكفاءة والخبرة، بما يضمن تمثيلا عادلا للنساء في صياغة الدستور، باعتباره وثيقة توافقية تضمن حقوق جميع المصريين، بغض النظر عن الأغلبية والأقلية البرلمانية.

٣. اتخاذ كافة التدابير التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية العادلة للنساء على جميع المستويات وتمثيلهن في كل مواقع اتخاذ القرار، في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٤. تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنات والمواطنين، بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، بما في ذلك الحق في العمل، وفى التعليم والرعاية الصحية الجيدة، وفى التأمين الاجتماعي، وفى بيئة صحية نظيفة، مع وضع آليات لضمان الحصول على تلك الحقوق.

٥. الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر والتي تحمي حقوق النساء والأطفال وحقوق الإنسان عامة، والعمل على رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦. إرساء حقوق المواطنة وسيادة القانون وضمانات استقلال القضاء والعدالة الناجزة، باعتبارها أساس الاستقرار في المجتمع.

٧. التمسك بقانون الخلع الذي أكد مجمع البحوث الإسلامية كما أكدت المحكمة الدستورية العليا اتفاقه مع الشريعة الإسلامية، مع ضمان وجود قانون أحوال شخصية عادل لكل أفراد الأسرة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حقوق النساء والأطفال في سرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام، خاصة أحكام النفقة.

٨. التمسك بقانون الطفل، بما يحقق المصلحة الفضلى للأطفال، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والحضانة والرؤية.

٩. إصدار قانون رادع ضد العنف عامة، وخاصة العنف الأسري، والعنف المؤسسي، والعنف في الشارع، وفي الأسرة، وفي الأماكن العامة، وجرائم الاغتصاب والتحرش الجنسي، بما يوفر الحماية ويضمن السلامة الجسدية والنفسية لجميع أفراد الأسرة، خاصة للنساء والأطفال.

قد يكون الأمر مصادفة لكنه يحمل رمزية عالية. ففي نفس اليوم الذي تم فيه تسليم هذه المطالب صدر حكم براءة الطبيب المجند الذي قام بإجراء كشوف العذرية. ومع تسارع الأحداث وسرعة وتيرة المؤشرات الدالة على رغبة الأغلبية في الاستحواذ على كافة المنابر، بدا واضحا منذ اللحظة الأولى التي تشكلت فيها اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور أن كافة طوائف المجتمع مستثناة وليس النساء فقط؛ وعليه لا يمكن الحديث هنا عن إقصاء بعينه. وسواء تغير الأمر أو بقي كما هو فإن ما يهمنا هو توجه التيار الإسلامي في البرلمان لإقصاء الجميع، الامر الذي يعني أنه يتوجب على كل فئة أن تناضل من أجل الحفاظ على المكتسبات. يزداد الأمر صعوبة عندما ندرك أن النساء قد بدأن النضال من أجل الحصول على حقوقهن منذ حوالي قرن، وكانت الضغوط المجتمعية ممثلة في العادات والتقاليد والأعراف هي المعوق الرئيسي أمام إقرار الحق الإنساني. وكأن الزمن يعود إلى الخلف بالرغم من الانطباع الذي تركه رحيل مبارك وهو أن المجتمع يدفع إلى الأمام. إلا أن المثير للإعجاب هو مطالبة النساء بحصولهن على ٤٩٪ من مقاعد اللجنة التأسيسية؛ وذلك ترجمة للشعار الدائم: المرأة نصف المجتمع، وانعكاس لنسبة النساء في تعداد السكان.

وبعد، لا يمكن التنبؤ بمعالم مستقبلية واضحة الملامح فيما يتعلق بوضع النساء. وبالرغم من كل المؤشرات التي تدفع إلى ما يشبه «الذعر» يمكن أن نعيد اجترار تاريخ الفترات الانتقالية، حيث تتضخم كافة الخطابات وتتداخل الأطراف التي تسعى للمشاركة في المشهد السياسي. لا يمكن الجزم بأي يقين ولا يمكن الركون إلى واضعي السياسات، بل يتوجب الاستمرار في النضال النسوي أكان ذلك عبر الاشتباك مع برامج الأحزاب

والنقابات أو مخاطبة وسائل الإعلام. إلا أن الحاجة الملحة في هذه اللحظة الضبابية هي تدعيم كل المنظمات النسوية خاصة تلك التي يدخل عملها في نطاق الدفاع والحقوق؛ إذ لا معنى كبيراً الآن للمنظمات الخيرية، ناهيك عن التنموية البحتة. كما أن زمن التحالفات والتشبيك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي قد عاد مرة أخرى. ولأنه لا يمكن طرح الدفاع عن حقوق النساء بمعزل عن كافة حقوق المواطنة فلابد أن تشمل قراءة المشهد كافة الأطراف السياسية في تلك العلاقة المعقدة التي تجعل من تسليم السلطة لرئيس منتخب هدفاً أوحد، متجاهلة كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ازدادت سوءا على مدار الأشهر السابقة، والتي تؤثر بشكل مباشر على وضع النساء. في وقت مبكر، وبالتحديد في ٨ مارس ٢٠١١ كتبت الباحثة التركية المعروفة «دنيس كانديوتي» مقالا عن المأمول والأخطار فيما يتعلق بأوضاع النساء في الربيع العربي، فقالت:

«أيا كانت الحقائق السوسيولوجية على الأرض لا يوجد ممر ذاتي الحركة بين حشد الجماهير والديمقراطية الشاملة، من التطلعات إلى الحوكمة. إن طبيعة الاتفاقيات السياسية في الأنظمة التالية لها دور رئيسي قطعا في تحديد درجات مرونة سياسات المساواة بين الجنسين. يكمن الخطر الأكبر في مراحل انتقالية مجهضة ومنقطعة حيث يتم طرح حقوق النساء كبند للتوافق الشعبوي»[١٨].

الهوامش

١. Terry Eagleton, After Theory. London: Penguin. 2003.

٢. المادة ١١ من دستور ١٩٧١ الذي كان معمولا به حتى وضع الإعلان الدستوري في مارس ٢٠١١

٣. مصطلح دارج يطلق على الخارجين على القانون ومعتادى الإجرام او الذين يتكسبون من استخدام العنف.

٤. دخلت نهى رضوان الميدان من الجهة التي يتجمع عندها بعض «البلطجية» وسألها أحدهم صراحة عن رأيها في مبارك، فقالت «اختلاف الرأي لا يفسد في الودّ قضية». فحملها الرجل وألقى بها لمجموعة رجال قاموا بضربها بشدة وكان أحدهم يتحرش بها في الوقت ذاته حتى استغاثت بضابط جيش يقف على دبابة فرفض أن يساعدها. ولكنه عندما أيقن أنها على وشك الموت سمح لها أن تختبئ داخل المدرعة.

٥. انظر على سبيل المثال كتاب Kumari Jayawardena, Feminism and Nationalism in the Third World. London: Zed Books, 1986.

٦. ميدل ايست أونلاين، ١٦ مارس ٢٠١٢.

٧. تم سحل هذه الفتاة وضربها وتعرية جسدها على يد جنود الجيش، وهو ما صورته كاميرات أجهزة الإعلام، وقد اختفت هذه الفتاة فى أعقاب ما تعرضت له من انتهاك ورفضت الإفصاح عن نفسها فأطلق عليها النشطاء لقب ست البنات تكريما لها.

٨. انتشر خطاب فج يتعلق بما كانت ترتديه الفتاة، وسبب ذهابها لتلك المنطقة. وقد كانت النساء أنفسهن تُعِدنَ إنتاج هذا الخطاب في الكثير من الأحوال.

٩. نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة. المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩، ٧٧–١٢٥.

١٠. إخوان أون لاين، مؤتمر الحرية والعدالة يحدد أولويات المرأة في المرحلة القادمة. ٨ مارس ٢٠١٢

١١. إخوان أون لاين، مؤتمر المرأة الأول لحزب الحرية والعدالة. ٨ مارس ٢٠١٢.

١٢. إخوان أون لاين، المرأة المظلومة تقليعة وافدة من الغرب. ٨ مارس ٢٠١٢.

١٣. لا يلقى هذا الأمر اهتماما كبيرا من المنظمات النسائية لأنه واقع تحت سيطرة المجلس العسكري وهو بالتالي لا يمثل أي شرعية.

١٤. كان النظام السابق يستخدم نفس الاتهام عندما يتعارض خطاب المنظمات النسوية مع خطابه الشكلي، ولنراجع على سبيل المثال ما حدث في قضيتي الختان والعنف ضد المرأة عندما طرحا في مصر بعد مؤتمر السكان عام ١٩٩٤.

١٥. وقد اتضح أن جموع البسطاء تقتنع بهذا الخطاب خاصة عندما يصدر من الدعاة في المساجد وعلى القنوات الفضائية.

١٦. قامت مؤسسة «المرأة والذاكرة» بتوجيه الدعوة لأفراد وأحزاب ومنظمات في المجتمع المدني.

١٧. بيان مسيرة «نساء مع الثورة» وقد وقع عليه تحالف المنظمات النسوية وعدة منظمات أخرى. والبيان منشور على موقع مؤسسة المرأة الجديدة والمرأة والذاكرة.

١٨. Deniz Kandiyoti, "Promise and Peril: Women and the Arab Spring". March 8, 2011. http://www.opendemocracy.net

دور الاعلام الاجتماعي في «الربيع العربي»

نزيه درويش*

مقدمة – ما هو الاعلام الاجتماعي؟

قد لا يختلف إثنان في أن ثورات ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي»، الذي جاء متأخراً عن «ربيع براغ» المخنوق ثلاثة وأربعين عاماً، وعن «ربيع اوروبا» الزاهر إثنين وعشرين عاماً، قد اتسَمت، إضافة الى عنصر المفاجأة، بعناصر جديدة لم تكن لتخطر ببال أحد، أو على الأقل وبكل تأكيد لم تخطر ببال الحاكم العربي المطمئِن لفائض سلطته وفعالية أجهزته القمعية والاستخبارية.

من أبرز هذه العناصر استخدام تكنولوجيا المعلومات، للمرة الاولى في تاريخ الثورات، بشكل محترف وبمهنية وكفاءة عالية. حتى إن ديكتاتوراً عربياً لم يتردد في لحظات يأسه وحَنَقه من تحميل هذه الوسائل مسؤولية اندلاع الثورات وانتشارها[1]. فأصبحت هذه التكنولوجيا –التي وفّرها أصلا النظام نفسه– هي «حفّارة قبره»[2] – نسخة القرن الواحد والعشرين!

---

* باحث ومتخصّص في الاعلام الاجتماعي – لبنان

وقد شكّلت هذه التكنولوجيا رافدا فعّالا و«حاملًا» موثوقاً وسهل الاستعمال لشباب الثورات، عوض الحزب والمنشور أو الدعاية السرّية أو أيٍ من الأساليب التقليدية في التحشيد والتحريض أو التشبيك.

ونتحدث هنا تحديداً عن استخدام الهواتف الخليوية المزوَّدة بكاميرات رقمية، وعن شبكات الاتصالات الهاتفية التي باتت ايضا قادرة على الولوج إلى شبكة الانترنت، وعن مواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة في هذه الشبكة: يوتيوب وفليكر ودايلي موشن لتحميل الافلام والصور؛ فايسبوك وتويتر للتشبيك والتواصل وإرسال واستقبال المعلومات والنصوص، ومواقع المدوّنات لعرض الأفكار والنقاشات وتحريض الرأي العام، إضافة بطبيعة الحال الى المحطات التليفزيونية الفضائية والمواقع الاخبارية والشخصية المنتشرة.

تكنولوجيا متطورة، بخسة الثمن نسبياً وسهلة الاستعمال، أتاحت الفرصة لجيل شاب ومتعلّم في التعبير عن نفسه بحريّة وعفوية، ومن ثم سمحت له باختبار أفكاره على أرض الواقع، وتأطير المؤيدين والتنسيق في ما بينهم والتشارك في التحرّكات، والتحوّل من الفضاء الافتراضي الى «الساحة»، التي بدأت مذاك وشيئا فشيئا تستقبل الوافدين الى أن أصبحت هي الميدان بألف ولام التعريف.

ولم يقتصر الاختبار على الأفكار، التي سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم، وإنما كان اختباراً أيضاً للتكنولوجيا نفسها بآفاق استعمالها، ومدى إمكانياتها وسرعة وفعالية استجابتها.

تبدأ الرحلة من هاتف محمول بسيط مزوّد بكاميرا رقمية يحمله «المتظاهر»[٣]، يسجّل عبرها الوقائع التي يشاهدها أو يتعرّض لها؛ يُحمِّل الصور أو الافلام على موقع يوتيوب أو فليكر ومن ثم يتشارك بها مع مواقع التواصل الاجتماعي بوصلات سهلة وسريعة. دقائق ويشاهدها العالم أجمع!

وقد يكون أول اختبار حقيقي وعلى نطاق واسع لهذه الوسائط ذاك الذي حصل قبل أشهرٍ قليلةٍ من اندلاع النار في جسد بوعزيزي، بائع ناصية سيدي بوزيد الجوّال في العاصمة التونسية، حين اكتشف العالم بذهول قُدرة وفعالية مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما تويتر وفليكر، في نقل وقائع «الثورة الخضراء» التي هبَّت، ساعات قليلة

بُعيد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في طهران عام **٢٠٠٩**، احتجاجاً على تزوير الانتخابات و«إبطال وسرقة» أصوات الناخبين. لجأ الغاضبون الايرانيون حينها الى تويتر، بعد أن شُلَّ الاعلام ومُنع الصحافيون والمراسلون من تغطية أحداث القمع الدموي، فكان نافذة الشارع الايراني الى العالم والى الاعلام الغربي الذي بدوره لم يتردد في نقل «التغريدات» مباشرة من مكان الحدث وفي بناء المواقع الالكترونية المتخصّصة بذلك، مُطلقاً على هذه الثورة «ثورة تويتر» (Twitter Revolution) تيمّناً بالثورة التي انطلقت قبل أشهر قليلة في مولدافيا (ربيع **٢٠٠٩**) واستُخدم فيها تويتر أيضاً على نطاق واسع. حينها لم تتردد وزارة الخارجية الأميركية في تقديم طلب غير اعتيادي من تويتر لتأجيل برمجة صيانة الموقع حتى لا تنقطع الإدارة عن دفق أخبار الشارع الايراني الواصلة عبره[٤]. وقد دعا حينها مارك بفيفل، مستشار الأمن القومي المركزي السابق، الى منح تويتر جائزة نوبل للسلام ذاك العام مؤكدا أنه «لولا تويتر لم يشعر شعب إيران بالقوة والثقة بالنفس للوقوف في وجه القمع والنضال من أجل الحرية والديمقراطية»[٥].

كذلك في منطقتنا، غابت أجهزة الاعلام التقليدية فظهرت وسائل بديلة جديدة ما لبثت أن اكتسبت مشروعية إعلامية كبيرة وأصبحت في أماكن وأحيان كثيرة مصدراً (شبه وحيد) للخبر وللصورة. وبسرعةٍ تحوّلت مواقع التواصل الاجتماعي من مساحات للتسلية والتعارف والإعلان الى مواقع نشاطات سياسية نضالية تستقطب مئات وآلاف الشابات والشبان العرب المعترضين والغاضبين. وتدحرجت كرة الثلج التكنولوجية هذه سريعاً وكبُر تأثيرها من ساحة الى أخرى منذ انطلاقها الأول في شوارع طهران وحتى آخر قرية شقية منسيّة في بلادنا.

وقد يكون من المُبكر الجزم بحجم مسؤولية هذه الوسائط في اندلاع الثورات العربية وتقييم دورها الحقيقي في ذلك. فحبرٌ كثيرٌ بدأ يسيل من باحثين وأكاديميين ومن عاملين وناشطين في حقل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والاعلام ومن «الثوار» أنفسهم، موافقاً أو معترضاً، متحمسّاً لإعطائها دوراً فريداً او مُقلّلًا من أهميتها. ولكنّ المؤكَّد أنها شكَّلت علامة فارقة ومميّزة ستطبع يوميات هذه الثورات بطابع العصر الرقمي وتعطيها بُعدها الحداثي الذي خاطب العالم –للمرة الأولى–

بلغة واضحة ومفهومة، فشدّ انتباهه وحشد المؤيدين وأسقط مرّة واحدة والى الأبد مقولات «الخصوصيات والاستثناءات العربية»، غربياً كان مصدرها أم عربيا.

تحتوي هذه الورقة على لمحة سريعة عن واقع الانترنت والمواقع الاجتماعية في المنطقة (عدد المشتركين/نسبة الانتشار/نسبة التقدم) وقد دلّت الأرقام على الأثر الايجابي للثورات في زيادة انتشار واستخدام هذه الوسائط من قِبل الشباب العربي، كما تستعرض سريعاً انعكاس هذه الوسائط على ثورات كل من تونس، مصر وسوريا، إضافة الى محاذير استخدام هذه الوسائط وسلبياتها مثلا لجهة استفادة السلطة منها في تعقّب المعارضات، وتمرُّ سريعاً على دور المحطات الفضائية في إعادة بث أشرطة يوتيوب وسدّ ثغرة طرد المراسلين من أماكن «الحدث» وبعض سلبيات ذلك. وتخلص الورقة الى محاولة الإجابة عن السؤال الأساسي «هل الثورات العربية هي ثورات فايسبوك؟»

الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي

لكي نفهم حقيقة الدور التي لعبه فايسبوك، تويتر ويوتيوب، يبيِّن الجدول (١) عدد مستخدمي الانترنت[٦] وفايسبوك وتويتر وعدد مشتركي الهاتف الخليوي نسبة لعدد السكان في عددٍ من البلدان العربية ولا سيّما تلك التي تعيش الثورات.

أ) موقع فايسبوك

تأسَّس سنة ٢٠٠٤ كموقع تشبيك اجتماعي حصري لطلاب جامعة هارفارد، يحتوي اليوم على ما يقارب ٨٠٠ مليون مستخدم. يتيح الموقع لمستخدميه «التفاعل» مع بعضهم البعض أو مع «أصدقاء فايسبوك» (Facebook friends)، عبر تحديث «الحالة الشخصية» (Status)، والكتابة على حائط مستخدم آخر (wall)، أو إضافة تعليق على أي مادة يضعها مستخدم «صديق» آخر، أو ارسال رسالة خاصة مباشرة له (message)، او الدردشة الفورية معه (chat). كما يتيح لمستخدميه إنشاء والانضمام الى مجموعات ذات اهتمامات معيّنة، وإضافة «أعجبني» (Like) الى صفحات مستخدمين

جدول (١)

البلد	عدد السكان	عدد مستخدمي فايسبوك	نسبة الانتشار ٪	عدد مستخدمي تويتر	نسبة الانتشار ٪	عدد مستخدمي الانترنت *١٠٠	عدد مشتركي الخليوي *١٠٠
الجزائر	٣٥,٩٥٣,٩٨٩	١,٩٤٧,٩٠٠	٥,٤٢	١٣,٢٣٥	٠,٠٤	١٣,٤٧	٩٣,٧٩
البحرين	٨٢٢,٥١٠	٣٠٢,٩٤٠	٣٦,٨٣	٦١,٨٩٦	٧,٥٣	٥٣,٠٠	١٧٧,١٣
مصر	٨٥,٩٥٠,٣٠٠	٦,٥٨٦,٢٦٠	٧,٦٦	١٣١,٢٠٤	٠,١٥	٢٤,٢٦	٦٦,٦٩
العراق	٣٢,٢٦٦,٥٧٧	٧٢٣,٧٤٠	٢,٢٤	٢١,٦٢٥	٠,٠٧	١,٠٦	٦٤,١٤
الاردن	٦,٥٩٨,٦١٥	١,٤٠٢,٤٤٠	٢١,٢٥	٥٥,٨٥٩	٠,٨٥	٢٦,٠٠	٩٥,٢٢
لبنان	٤,٢٨٧,٦١٠	١,٠٩٣,٤٢٠	٢٥,٥٠	٧٩,١٦٣	١,٨٥	٢٣,٦٨	٥٦,٥٩
ليبيا	٦,٦٧٠,٩٢٨	٧١,٨٤٠	١,٠٨	٦٣,٩١٩	٠,٩٦	٥,٥١	٧٧,٩٤
المغرب	٣٢,٧٧٠,٨٥٢	٣,٢٠٣,٤٤٠	٩,٧٨	١٧,٣٨٤	٠,٠٥	٤١,٣٠	٧٩,١١
فلسطين	٤,٥٤٢,٨٢٤	٥٩٥,١٢٠	١٣,١٠	١١,٣٦٩	٠,٢٥	٣٢,٢٣	٢٨,٦٢
قطر	١,٥٧١,٥٢٠	٤٨١,٢٨٠	٣٠,٦٣	١٣٣,٢٠٩	٨,٤٦	٤٠,٠٠	١٧٥,٤٠
السعودية	٢٦,٧٧٧,٦١٣	٤,٠٩٢,٦٠٠	١٥,٢٨	١١٥,٠٨٤	٠,٤٣	٣٨,٠٠	١٧٤,٤٣
سوريا	٢٣,٠٠٨,٢٦٨	٣٥٦,٢٤٧	١,٥٥	٤٠,٠٢٠	٠,١٧	٢٠,٤٠	٤٥,٥٧
تونس	١٠,٤٧٦,٣٥٥	٢,٣٥٦,٥٢٠	٢٢,٤٩	٣٥,٧٤٦	٠,٣٤	٣٤,٠٧	٩٥,٣٨
الامارات	٤,٨١١,٣٤٥	٢,٤٠٦,١٢٠	٥٠,٠١	٢٠١,٠٦٠	٤,١٨	٧٥,٠٠	٢٣٢,٠٧
اليمن	٢٤,٩٤٣,٩٥٠	٣٤٠,٨٠٠	١,٣٧	٢٩,٤٢٢	٠,١٢	٩,٩٦	٣٥,٢٥

آخرين والتشارك في مادة معروضة ونقلها الى صفحة المستخدم الخاصة (share). إضافة الى عرض الصور والأفلام القصيرة الخاصة. كل ذلك مع إمكانية توسيع أو تضييق نطاق المشاهدة للجميع أو إتاحتها للأصدقاء فقط أو لأصدقاء الأصدقاء أيضاً ..الخ. وإمكانية استيراد قوائم الأصدقاء (contacts) والتفتيش في ما بينهم. **٧٩٪** تقريبا من المستخدمين يومياً للفايسبوك هم من خارج الولايات المتحدة الأميركية وكندا. **١,١١** مليار هو عدد المستخدمين شهرياً (إحصاء مارس **٢٠١٣**) منهم **٧٥١** مليون يستخدمون فايسبوك بواسطة هواتفهم أو لوحاتهم المحمولة (tablets). **٦٥٥** مليون هو معدّل عدد المستخدمين يومياً للفايسبوك.[٧]

وقائع – فايسبوك

- وصل عدد مستخدمي فايسبوك الإجمالي في الوطن العربي[٨] إلى **٤٥,١٩٤,٥٤٢** مستخدماً (إحصاء نهاية حزيران يونيو ٢٠١٢) بعد أن كان ٣٧,٣٩٠,٨٣٧ مستخدما (في ٣ يناير ٢٠١٢)، ما يعني أنه قد ارتفع بنسبة ٥٠٪ تقريباً مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق ٢٩,٨٤٥,٨٧١ (في نهاية يونيو ٢٠١١).
- في نهاية يونيو ٢٠١٢، كان متوسط انتشار مستخدمي فايسبوك لكلّ دولة في المنطقة العربية يزيد قليلا عن ١٢٪، بعد أن كان ١٠٪ في بداية العام و٨٪ في يونيو ٢٠١١ وأقل من ٦٪ في نهاية ٢٠١٠.
- تضاعف عدد مستخدمي فايسبوك في العالم العربي ثلاث مرات تقريباً خلال العامين الماضيين (يونيو ٢٠١٠ – يونيو ٢٠١٢) بزيادة من ١٦ مليون مستخدم الى ٤٥ مليون مستخدم.
- بقيت نسبة مستخدمي فايسبوك من النساء ثابتة تقريباً. بعد ان تراوحت قليلًا بين ٣٣,٥٪ و٣٤٪ خلال العام الماضي (٣٣,٧٪ في يونيو ٢٠١٢). وهذا أدنى بكثير من المعدل العالمي، حيث تشكل النساء نصف مستخدمي فايسبوك تقريباً.
- يشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً) حوالي ٧٠٪ من مستخدمي فايسبوك في المنطقة العربية، وهي النسبة التي ظلّت ثابتة منذ أبريل ٢٠١١.

- لم تعد بلدان مجلس التعاون الخليجي تحتل المراكز الخمسة الأولى من حيث مستخدمي فايسبوك في المنطقة العربية بالمقارنة مع عدد السكان. وتبقى الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول في المنطقة العربية، تليها الكويت، في حين استعادت قطر موقعها في المراتب الخمس الأولى. ويحتل لبنان والأردن المركزين الباقيين.
- ما زالت مصر تضم ربع إجمالي عدد مستخدمي فايسبوك في المنطقة العربية. وقد أضافت المزيد من المستخدمين الجدد في العام الماضي أكثر من أي دولة عربية أخرى، ليتجاوز عدد المستخدمين الجدد فيها ١,٦ مليون مستخدم جديد في الفترة ما بين يناير ويونيو ٢٠١٢. وكانت حازت على ٤ مليون مستخدم في الفترة بين يناير وأكتوبر ٢٠١١.
- ما زالت اللغات الانجليزية والعربية والفرنسية أكثر اللغات استخداماً على فايسبوك بين النساء والرجال، بالرغم من تفضيل نسبة من النساء أكبر من الرجال استخدام اللغة الانجليزية؛ والعكس صحيح بالنسبة للغة العربية.
- عندما نقارن بين عدد مستخدمي فايسبوك في البلدان العربية وبين عددهم في بعض البلدان التي تأتي ضمن «أعلى ١٠ دول» من حيث انتشار فايسبوك على مستوى العالم (ايسلندا، هونغ كونغ، سنغفورة، تشيلي، النروج، الدانمارك، كندا، استراليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) نجد أن العديد من البلدان العربية قد تفوقت على تلك البلدان من حيث عدد المستخدمين الجدد لفايسبوك في الفترة من يناير وحتى يونيو ٢٠١٢، ودائما بالمقارنة مع عدد السكان. مثلا في نهاية يونيو ٢٠١٢ أضافت ١٤ دولة عربية مستخدمي فايسبوك جدد أكثر (كنسبة مئوية من عدد السكان) من كندا. وهذه الدول هي بالترتيب (قطر، سوريا، الامارات، فلسطين، عمان، الكويت، السعودية، الأردن، البحرين، ليبيا، مصر، تونس، لبنان، الجزائر). وكان عدد المستخدمين الجدد (كنسبة من عدد السكان) قد تجاوز في بداية أكتوبر ٢٠١١، في ١٥ دولة عربية عدد المستخدمين الجدد في بريطانيا، التي تُعد إحدى أعلى دول العالم من حيث استخدام فايسبوك. هذه الدول كانت بالترتيب: الاردن، تونس، الكويت، الامارات، سوريا، مصر، المغرب، السعودية، فلسطين، الجزائر، عُمان، العراق، جيبوتي، البحرين ولبنان.

جدول (٢) عدد مستخدمي فايسبوك الجدد في المنطقة في الفترة بين ٣ يناير و٢٥ يونيو ٢٠١٢[٩]:

البلد	العدد	النسبة لعدد السكان[١٠] (٪)
مصر	١,٦٠٨,٤٢٠	١,٩٠
سوريا	١,٣٧٦,١١٢	٦,٥٠
السعودية	٩٧١,٩٠٠	٣,٤٠
الجزائر	٦٢٩,٩٦٠	١,٧٠
المغرب	٥٩٠,٣٦٠	٤,٣٥
الامارات	٥٢٣,٦٠٠	٦,٥٠
العراق	٣٨٢,١٤٠	١,١٠
قطر	٢٤٤,٨٤٠	١٢,٦٠
الأردن	٢١٧,٥٠٠	٣,٤٠
تونس	١٨٧,٤٤٠	١,٨٠
ليبيا	١٥٤,٠٠٠	٢,٤٠

جدول (٣) عدد مستخدمي فايسبوك الجدد في المنطقة في الفترة بين ٥ يناير و١ اكتوبر ٢٠١١:

البلد	العدد	النسبة لعدد السكان (٪)
مصر	٤,١٥٧,٥٠٠	٤,٨٤
الجزائر	١,٢٨٠,٥٤٠	٣,٥٦
السعودية	١,١٦١,٢٤٠	٤,٢٨
سوريا	١,١٢٨,١٣٣	٤,٩٠
تونس	٩٢٩,٢٨٠	٨,٨٧
الاردن	٨٣٤,٩٨٠	١٢,٦٥
العراق	٧٠٤,١٠٠	٢,١٨
المغرب	٥٩٠,٣٦٠	٤,٣٥
الامارات	٤١٣,١٨٠	٥,٠٠

الجدولان (٢) و(٣) يبيّنان بوضوح العلاقة الجدلية بين الثورات وتطور استخدام فايسبوك في المنطقة حيث يتبيّن ان أحداث عام ٢٠١١ في تونس ومصر قد رفعتا عدد المستخدمين الجدد في هذين البلدين في تلك السنة، بينما ساهمت الثورة السورية المستمرّة في مواصلة ارتفاع أعداد المستخدمين الجدد (سنة ٢٠١١ بلغت النسبة ٤,٩٪ من عدد السكان وسنة ٢٠١٢ بلغت ٦,٥٪).

ب) موقع تويتر

تأسّس سنة ٢٠٠٦، تويتر هو «شبكة معلومات فورية تصلك بآخر الأخبار عمّا يثير اهتمامك»[١١]. يتمّ الاتصال بواسطة «تغريدات» (tweets)، وهي تدوينات قصيرة (posts) لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً، وتسمح بحمل وصلات الى ملفات صوت وصورة. مستخدمي تويتر يستطيعون اتّباع (follow) مستخدمين آخرين ليحصلوا على تحديثاتهم الفورية. الى ذلك يمكن تصنيف التغريدات باستعمال «واصفات» (hashtags) التي تجمع المشاركات بحسب نوعها أو موضوعها. وقد دخلت وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب بمعظمها عالم تويتر، إضافة الى المشاهير من الفنانين والسياسيين الخ..

وقائع – تويتر

- ارتفع عدد مستخدمي تويتر النشطين[١٢] عالمياً ليتجاوز **٥٠٠** مليون مستخدم في سبتمبر **٢٠١١**، ينتجون مليار تغريدة اسبوعياً.
- قُدّر عدد مستخدمي تويتر النشطين في المنطقة العربية في نهاية يونيو **٢٠١٢** بـ **٢,١٧٢,٥٦٥** مستخدماً، بعد أن كان حتى شهر سبتمبر **٢٠١١** فقط **٦٥٢,٣٣٣** مستخدماً.
- قُدّر عدد التغريدات التي أنتجها هؤلاء «المستخدمون النشطون» في الوطن العربي في مارس **٢٠١٢** بحوالي **١٧٢,٥١١,٥٩٠** تغريدة بواقع **٥,٧٥٠,٣٨٠** تغريدة يومياً أو **٣٩٩٣** تغريدة في الدقيقة أو ٦٧ تغريدة في الثانية، بعد أن

كانت حتى سبتمبر ٢٠١١ تقدّر بـ ٣٦,٨٨٩,٥٠٠ تغريدة، بواقع ١,٢٢٩,٦٥٠ تغريدة يومياً أو ٨٥٤ تغريدة كل دقيقة، أو ١٤ تغريدة تقريباً كل ثانية.

- كانت أكثر الواصفات (hashtags) استخداماً للموضوعات الشائعة عبر المنطقة العربية حتى مارس ٢٠١٢ هي bahrain# (التي وردت حوالي ٢,٨ مليون مرة في التغريدات التي أرسلت خلال تلك الفترة) تليها #سوريا (التي وردت نحو ١,٥ مليون مرة) ثم #بحرين (١,٤٨ مليون مرة) ثم syria# (١,٣ مليون مرة) ثم egypt# (٩٠٠,٠٠٠ مرة) وkuwait# (٨٦٠,٠٠٠ مرة). فيما كانت أكثر هذه الواصفات تداولا حتى سبتمبر ٢٠١١ bahrain# (والتي وردت ٥١٠,٠٠٠ مرة في التغريدات التي أرسلت خلال تلك الفترة)، egypt# (٣١٠,٠٠٠ مرة)، syria# (٢٢٠,٠٠٠ مرة) feb14# وfeb14# (اللتان وردتا مجتمعتين ١٥٣,٠٠٠ مرة) وkuwait# (التي وردت ١٤٠,٠٠٠ مرة). بينما وردت egypt# بين يناير ومارس ٢٠١١ حوالي ١,٤ مليون مرة وjan25# وردت ١,٢ مليون مرة و-li# bya وردت ٩٩٠,٠٠٠ مرة.
- وكما في فايسبوك، تحتل تركيا الصدارة من حيث عدد مستخدمي تويتر الذي بلغ ١,٥٠٦,٤٧٣ مستخدما، وجاءت بعدها المملكة العربية السعوية التي تتصدّر البلدان العربية بعدد ٨٣٠,٢٩١ مستخدما. وتأتي مصر والسعودية والكويت والامارات العربية ولبنان كأكبر خمس دول عربية من حيث عدد مستخدمي تويتر. وللمرة الأولى تنجح دولة عربية غير خليجية، الى جانب مصر، في انتزاع موقعا لها في نادي الخمس الأوائل وهي لبنان الذي تفوق على البحرين بفارق ضئيل.
- عند الحديث عن نسبة مستخدمي تويتر على مستوى المنطقة، تتميّز الكويت بنسبة انتشار تبلغ ١٢,٨٣٪ تليها البحرين بنسبة ٥,٣٣٪. وعلى النقيض من فايسبوك، تأتي أعلى خمس دول من حيث نسبة مستخدمي تويتر جميعها من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتلّ الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية المراكز الثلاثة.

- مستخدم واحد في القاهرة أنتج لوحده ٦٠,٠٠٠ كلمة في اليوم خلال ١٨ شهراً من الثورة في مصر، ما يشكّل ١٥٠٠ تغريدة.[١٣]
- تُعتبر اللغتان العربية والإنكليزية الأكثر شيوعاً لدى مستخدمي تويتر في المنطقة العربية. حيث يبلغ عدد التغريدات باللغة العربية نحو ضعف التغريدات باللغة الإنكليزية حتى مارس ٢٠١٢ (٦٢,١٪ و٣٢,٦ على الترتيب).

جدول (٤) عدد مستخدمي تويتر النشطين في المنطقة العربية (متوسط عدد المستخدمين في شهر يونيو ٢٠١٢)[١٤]:

البلد	عدد المستخدمين النشطين (متوسط عدد المستخدمين في يونيو ٢٠١٢)	نسبة الانتشار ٪) معدل يونيو ٢٠١٢)	عدد التغريدات المنتجة خلال ديسمبر ٢٠١١	عدد التغريدات المنتجة خلال مارس ٢٠١٢
مصر	٢٨٥,٦٨٤	٠,٣٥	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٥٣٠,٠٠٠
المملكة السعودية	٨١٨,٨٩٤	٢,٨٩	٧,٢٠٠,٠٠٠	٤٩,٦٠٠,٠٠٠
الكويت	٣٥٢,٨٩٢	١٢,٨٣	١١,١٠٠,٠٠٠	٥٨,٩٠٠,٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٦٢,٧٢٠	٣,٢٥	٣,٩٠٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠,٠٠٠
البحرين	٧١,٧٦٩	٥,٣٣	٢,٥٢٠,٠٠٠	٨,٦٨٠,٠٠٠
المغرب	٣٨,٢٨٥	٠,١٢	٧٨٠,٠٠٠	٢,٢٣٢,٠٠٠
قطر	٥٨,٦٣١	٣,٠٩	١,٣٥٠,٠٠٠	٥,٥٨٠,٠٠٠
لبنان	٧٨,٢٧١	١,٨١	٧٢٠,٠٠٠	٢,٧٥٩,٠٠٠
الاردن	٦٠,٢٤٣	٠,٩٢	٦٣٠,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
العراق	١٠,٩٥٤	٠,٣٠	٤٥٠,٠٠٠	٩٩٢,٠٠٠
تونس	١١,٩٣٦	٠,١١	٣٩٠,٠٠٠	٧١٣,٠٠٠
الجزائر	٨,٦٣٦	٠,٢٠	٢٧٣,٠٠٠	٤٩٦,٠٠٠
سوريا	١٠,٣١٥	٠,٥٠	٤٥٠,٠٠٠	١,٤٨٨,٠٠٠
ليبيا	٤,٤٠٢	٠,٧٠	٢٢٨,٠٠٠	٣٤١,٠٠٠
اليمن	٥,٩٦٥	٠,٢٠	١٨٣,٠٠٠	٤٩٦,٠٠٠

نظرة إقليمية عامة حول فايسبوك وتويتر

- شهد فايسبوك نموا سريعاً في المنطقة العربية، حيث ارتفع عدد مستخدميه بنسبة **٥٠**٪ في غضون ستة أشهر. وكانت نسبة نموّه قد تجاوزت ٪ **٦٠** في الشهور التسعة الأولى من عام **٢٠١١** أيضاً.
- تغير ترتيب البلدان تغيراً طفيفاً منذ سبتمبر **٢٠١١** حيث استعادت قطر مكانها بين المراكز الخمس الأول (متفوقة على تونس) في حين حافظت دول المشرق العربي كلبنان والأردن على مواقعها. وكانت قطر والبحرين قد خرجتا من المراكز الخمس الأولى في تقرير الفصل الثالث من العام **٢٠١١**.
- ظلت نسبة مشاركة المرأة العربية في استخدام فايسبوك منخفضة بواقع ٪ **٣٣,٧** مقارنة بنسبة مشاركة المرأة العالمية من مستخدمي فايسبوك (٪**٥٠** تقريبا).
- ما زالت فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين **١٥** و**٢٩** عاماً تقود الزيادة في عدد مستخدمي فايسبوك في المنطقة، لتستحوذ على ٪٧٠ من عدد المستخدمين.
- بالنسبة لاستخدام تويتر، فقد تصدر لبنان لائحة البلدان في المراكز الخمس الأولى من حيث مستخدمي تويتر النشطين، متقدماً على البحرين، مع أن دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والكويت تحديداً) تواصل صعودها، وذلك إلى جانب مصر.

ج) موقع يوتيوب

يوتيوب هو موقع بث وعرض مقاطع الفيديو الشخصية والتشارك بها التابع لشركة غوغل. وقد شكّل الحلقة التي لا بدّ منها التي تربط بين الكاميرا الرقمية المحمولة أو الهاتف المحمول وبين مواقع التواصل الاجتماعي أو مباشرة مع وسائل الاعلام التقليدية التي بدورها أخذت تعيد بث المقاطع المذاعة عبره. وقد لاحظت غوغل أهمية دوره في تغطية الأحداث فعمدت الى تطويره ليتيح تحميل ونقل المقاطع مباشرة ومعالجتها فورياً وبسهولة مطلقة. ما عزّز مكانة «المواطن – الصحفي».

ولمعرفة حجم هذا الموقع هذه بعض الأرقام:

يزور الموقع حالياً أكثر من مليار زائر شهرياً. تُصرَف على الموقع أكثر من ٤ مليارات ساعة مشاهدة كل شهر. تُحمَّل على الموقع (upload) ٧٢ ساعة فيديو كل دقيقة. ٧٠٪ من زيارات الموقع من خارج الولايات المتحدة الأميركية. يستوطن يوتيوب في ٥٣ بلداً وفي ٦١ لغة عالمية مختلفة. كان معدّل المشاهدة في يوتيوب في عام ٢٠١١ حوالي ١ تريليون مشاهدة (أو بمعدّل حوالي ١٤٠ مشاهدة لكل واحد من سكان الأرض). وملايين الاشتراكات المجانية في الموقع تحدث كل يوم. تتيح هذه الاشتراكات الاتصال بأشخاص لهم اهتمامات مشابهة (أصدقاء أو مشاهير) والبقاء على اطلاع على نشاطاتهم في الموقع. ٢٥٪ من مجموع مشاهدات يوتيوب يأتي عبر أجهزة الهاتف المحمول واللوحات (tablets). يشاهد الناس حوالي مليار عرض عبر الهاتف المحمول في اليوم.يشاهد الناس حوالي مليار عرض عبر الهاتف المحمول في اليوم.يشاهد الناس حوالي مليار عرض عبر الهاتف المحمول في اليوم. المشاهدة عبر الأجهزة المحمولة تضاعف ٣ مرّات خلال عام٢٠١١ .[١٥]

وقائع – يوتيوب

- تضاعف عدد مرّات مشاهدة مقاطع فيديو في يوتيوب خلال العام الماضي في المنطقة العربية.
- يوجد نحو ١٦٧ مليون مرة مشاهدة لمقاطع فيديو يوميا في المنطقة العربية، ما يضعها في المرتبة الثانية عالمياً (خلف الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام البرازيل). وازداد عدد مرات المشاهدة في المنطقة بنسبة ١٢٠٪ خلال الأشهر الستة الأخيرة.
- تتصدر المملكة العربية السعودية المنطقة بأعلى عدد لمرّات العرض، تليها مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة
- بيانات استخدام يوتيوب الخاصة بكل دولة في ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٠١٠:

  ○ المملكة العربية السعودية: قفز رفع مقاطع الفيديو بنسبة ٢٠٠٪. وازدادت مرّات المشاهدة بنسبة ٢٦٠٪

- مصر: زاد رفع مقاطع الفيديو بنسبة ١٥٠٪، وازدادت مرّات المشاهدة بنسبة ٢٢٠٪.
- تونس: زاد رفع مقاطع الفيديو بنسبة ٪٢٤٠، وازدادت مرّات المشاهدة بنسبة ١٠٠٪.
- اليمن: ازدادت مرّات المشاهدة بنسبة ١٥٠٪
- الأردن: زاد رفع مقاطع الفيديو بنسبة ١٤٠٪، وازدادت مرّات المشاهدة بنسبة ٢٤٠٪.

الاعلام الاجتماعي شريك

سنمرُّ سريعاً على أمثلة «حيّة» تبيّن الدور الذي لعبه الاعلام الاجتماعي في ثورات تونس ومصر وسوريا. علماً أنه لعب أدواراً مشابهة في ثورات ليبيا واليمن وفي انتفاضة البحرين وحراك الأردن والمغرب.

أ) حالة تونس

أمام ما أحدثته المدوَّنات وغيرها من أنواع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت من تأثير كبير على الواقع السياسي في تونس والدور الكبير الذي لعبه المدوّنون في الثورة الشعبية التي أطاحت نظام الرئيس زين العابدين بن علي، جاء تعيين سليم عمامو أحد أشهر المدونين التونسيين وصاحب مدوَّنة «عمار ٤٠٤»، في منصب كاتب دولة في أول حكومة بعد تنحي بن علي (الحكومة الانتقالية) اعترافاً بدور هذه الوسائط وأهميتها.

فالمدوّن **عمامو** المشهور بـ@slim404 كان أُوقف مطلع السنة **٢٠١١** بتهمة قرصنة واختراق مواقع أنترنت حكوميّة رسميّة ولم يطلق سراحه إلا بعد سقوط الرئيس بن علي، فنقلته ثورة التغيير من السجن إلى مكتب الوزير، ليكون بذلك أصغر عضو في الحكومة الانتقالية، هو الذي لم يتجاوز الخامسة والثلاثين عاماً.

«نيويورك تايمز»: كاميرات الهواتف الخلوية باتت السلاح الأقوى في التظاهرات

نيويورك –يو بي أي– ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، ان الكاميرات الصغيرة الموجودة في الهواتف الخلوية، باتت السلاح الأقوى في وجه البنادق والقنابل المسيلة للدموع التي تستخدم خلال التظاهرات في الشرق الأوسط.

واعتبرت ان كاميرات الهواتف الخلوية، التي كانت أمرا جديداً قبل أقل من عقد، باتت أداة أساسية، مشيرة إلى ان منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان اعترفت بأهمية هذه الوسيلة ونشرت إرشادات وقدمت تدريباً على كيفية استخدام هذه الكاميرات بفاعلية.

وقال جيمس كاتز، مدير مركز روجرز لدراسات الاتصالات الخلوية، «أخيراً ثمة تكنولوجيا بحجم كف اليد وما يمكن أن يلتقطه شخص ما يمكن أن ينتهي حول العالم». وأضاف: «هذا خنجر في حلق الأنظمة القديمة التي تمكنت من خلال التلاعب بالتكنولوجيات القديمة من إخماد أصوات الشعب».

وذكرت «نيويورك تايمز» انه فيما توافرت الكاميرات في الهواتف الخلوية منذ أواخر التسعينيات، إلا ان المنظمات لم تأخذها على محمل الجد إلا بعد «التسونامي» الذي ضرب جنوب شرقي آسيا في العام ٢٠٠٤ ومن ثم تفجيرات مترو أنفاق لندن، مذكرة بمقاطع الفيديو التي تم تناقلها في يونيو ٢٠٠٩ لإطلاق النار على الشابة «ندا» في طهران، وتم تنزيلها على موقع «يوتيوب»، فأثارت غضب المعارضة الإيرانية وانتشرت حول العالم.

أيام قليلة بعد تعيينه وزيراً (١٧ يناير ٢٠١١) ألغى عمامو الرقابة على الانترنت في تونس.

يشير المدوّن عمامو إلى أن ثورة الشعب التونسي «لم تشكّل حدثاً مفاجئاً وإنما كانت نتائجها التي أسفرت عن هروب الرئيس هي التي فاجأت الجميع». ويقول[١٦]: «الثورة نتاج سنوات طويلة من نضالٍ ساهم فيه أطراف كثيرون، بخاصة الشباب الذين عملوا على تحرير الإعلام، وناضلوا من أجل حرية التعبير والكلمة على شبكة الانترنت، عبر تغطية ونقل كل ما يحصل، بدءاً من أحداث منجم الفوسفات في قفصة والرديف وصولاً إلى سيدي بوزيد والأحداث الأخيرة التي أطاحت نظام بن علي البائد».

ويتابع عمامو: «فقدان الإعلام الرسمي التونسي لصدقيته بسبب تقديمه للخبر وتفسيره بأسلوب يخدم مصالح الحزب الحاكم أو إخفاء الاخبار في أغلب الأحيان، دفع الشباب إلى استخدام الإنترنت والأدوات الإلكترونية كمصدر أساسي للأخبار والمعلومات».

ولعلّ من بين الأسباب التي أكسبت المدونين تلك القدرة الكبيرة على التأثير، يوضح عمامو، أن «تغطية المدونين للأحداث تتسم بالسرعة وتقترب من الناس؛ وهو ما مكّن الناشطين في تونس من نقل النشاط التدويني من العمل الفردي إلى الحركة المنظّمة والهادفة، وجَعلِه وسيلة تعبئة تحدّت النظام الأمني وترجمتها الثورة الشعبية على أرض الواقع».

استقال عمامو من الحكومة التونسية في **٢٣** أيار **٢٠١١** ليعود الى صفوف «المشاغبين».

بشير بلاغي مؤسس موقع «تونس حرة» على فايسبوك يقول[١٧]: «الناس أطلقوا على ثورة تونس ألقاباً عدة: ثورة الياسمين، انتفاضة سيدي بوزيد، الثورة التونسية... ولكن هناك اسم يختصر بحقّ ما حصل في تونس: ثورة المواقع الاجتماعية او اختصارا ثورة الفايسبوك». يتابع بشير: «في غياب الاعلام التقليدي، حيث الحكومة حظّرت التقارير الصحافية وسجنت الصحافيين المستقلين كفهيم بوقدوس مثلا، لجأ التونسيون في الأسابيع الأخيرة الى هواتفهم الخليوية لتوثيق تاريخ بلادهم.» يضيف: «جنباً الى جنب مع تويتر، ساعد ذلك على الأرض في تنظيم الحشود الضخمة التي بدأت تتجمع من الأحياء الصغيرة والفقيرة. لقد كان ذلك ضروريا وأساسياً في الجهد التنظيمي.»

المدوَّنة «**نواة**» (nawaat.org)، تأسَّست عام **٢٠٠٤**، سنوات قبل اندلاع «ثورة الياسمين»، ملأت بين ديسمبر **٢٠١٠** ويناير **٢٠١١** الفراغ الإعلامي الذي أحدثه التعتيم الرسمي على أخبار المعارضة ومن ثمّ الثورة، مقدِّمة معلومات وأخبار مباشرة وموثّقة باللغتين العربية والفرنسية مدعَّمةً بالصور ومقاطع الفيديو. وبعد الثورة استمرّت في لعب دور إعلامي كبير أهّلها لنيل جائزة (netizen) للعام **٢٠١١** من منظمة «مراسلون بلا حدود» وجائزة «المؤشر على رقابة الاعلام». وكان الموقع بقي محجوباً داخل تونس طيلة الفترة السابقة لرحيل بن علي. كذلك أُجبر مؤسِّسه رياض غرفلي على مغادرة

البلاد والانتقال الى فرنسا، هناك حيث ساعد في توفير فضاء افتراضي للشبكات المعارضة التي تصارع الرقابة.[١٨]

ناصر ودادي، مدير التوعية على الحقوق المدنية في المجلس الاسلامي الاميركي، والذي تابع عن قرب الاحداث في تونس، يرى ان مواقع التواصل الاجتماعي في حين لم تتسبب هي بالثورة الشعبية، الا أنها لعبت دوراً أساسياً في نشر الأخبار وإعلام الخارج بالانتفاضات الشعبية وأعداد القتلى خلالها وممارسات البوليس[١٩].

ويمكن فهم دور وسائل الاعلام الاجتماعي في تونس بمراجعة محاولات الحكومة السيطرة عليها وإسكاتها. فقد راقبت السلطات بشدة الانترنت منذ **١٩٩٥**، مانعة الوصول، لا الى المواقع السياسية فحسب، وإنما أيضاً الى مواقع وسائل الاعلام الاجتماعي، مثل «ديلي موشن». وكانت مواقع مشاركة أفلام الفيديو هدفاً خاصاً للرقابة الحكومية، لأن الناشطين التونسيين كانوا قد وزّعوا سابقاً أفلاما «استفزازية» عدة على الانترنت، بما فيها واحد يوثّق رحلات التسوّق الكثيرة للسيدة الأولى الى أوروبا باستخدامها طائرة رئاسية. ومن ثمّ بدأت السلطات التونسية تشن هجمات على حسابات الناشطين الذين يستخدمون «جي ميل» و«فايسبوك»، وتمكنت من الحصول على مفاتيح سرية لبعض هذه الحسابات. وعندما بدأ «الشغب» مطلع سنة **٢٠١١**، بدأت الحكومة توقيف ناشطين بارزين على الشبكة العنكبوتية.

يكتب **حسام براهمي**:[٢٠]

كما هو معلوم، لعب الاعلام دورا كبيرا في نجاح ثورة تونس وفي تبليغ صوتها إلى الداخل والخارج، لكن الـ«فايسبوك» يُعتبر صاحب الريادة في فضح ما كان يعانيه التونسيون من خنق للحريات وانتهاك للحرمات. ونتيجة التضييق على الاعلام الدولي وتنكر الاعلام المحلي، اضطرّ المحتجون الى صنع افلامهم الخاصة وكتابة مقالاتهم الشخصية. لكن الصعوبة الكبرى التي واجهتهم، كانت تتمثل في تحميل تلك الفيديوهات والصور على الـ «فايسبوك». اذ كثيرا ما كانت صفحاتهم تتعرض للحجب، وتعرّضوا هم أنفسهم للتهديد والاعتقال، بل كاد عديد منهم يحاكمون بدعوى الترويج للفتنة، كما حصل خصوصاً خلال أحداث الحوض المنجمي في ٢٠٠٨.

لكن إيمان المتظاهرين بعدالة مطالبهم دفعهم الى ابتكار وسائل وطرق عديدة للتغلب على هذه الصعوبات مثل استعمال «البروكسيات» (Proxies). هذا بالإضافة الى تعاون أصحاب محال الانترنت معهم، من خلال السماح لهم بتحميل أفلامهم الخاصة وصورهم، رغم فرض رجال الأمن مراقبة مشددة عليهم وتهديدهم بغلق محالهم وملاحقتهم قضائياً. «كنا ممنوعين من استخدام هذه «البروكسيات»، وكنت أسمح دائماً، بالسرّ، لشباب الإتحاد الطالبي، باستخدام هذه التقنية، وتعرضت بسبب ذلك للمساءلة والتهديد بإقفال المحل.»

زد على ذلك أن الـ«فايسبوك» ساهم في تنسيق الجهود وتأطير الشباب من خلال تحديد مواعيد التظاهرات وأمكنتها. لكن الدور الأبرز لـ «فايسبوك» تمثل أساسا في مرحلة ما بعد الثورة، بعد انتشار حالات السلب والنهب، ما دفع الشباب الى ابتكار فكرة تكوين لجان الأحياء التي تبنّتها بعد ذلك القوى السياسية والجيش، حيث كان التواصل بين الشباب والتنسيق في ما بينهم من خلال تبادل الصور والأخبار والقيام بالتبليغ والتحذير من اللصوص والمجرمين؛ وهو ما ساهم في إلقاء القبض على العديد منهم.

يبقى القول، أن ظاهرة المواقع الاجتماعية تشبه كثيراً كرة الثلج المتدحرجة. فصفحة «شعب تونس يحرق نفسه، سيدي الرئيس» التي اجتذبت ١٥٠٠٠ زائر في أيام قليلة، أثّرت في الاف الشبان في البلدان المحيطة بتونس وشجعتهم على تأسيس صفحات مماثلة لدعم الثورة التونسية ونقل مجرياتها. ومن أهم الأمثلة على ذلك تأسيس صفحة «مصريون يدعمون الثورة التونسية». ثم جاء انتصار الثورة التونسية ليشجع الشباب المصريين «الجيران» على الانتفاضة ويعطيهم العزم والإصرار على المتابعة.

ب) حالة مصر

كما في تونس كذلك في مصر. استخدم الشباب المصري وسائل وفّرتها أصلاً الحكومة لتقويض سلطتها وقلب النظام! فتكنولوجيا المعلومات وبالتالي انتشار استخدام الانترنت هو ثمرة جهود بذلتها الحكومة باعتبارها أدوات أساسية للتنمية الاجتماعية

والاقتصادية في البلاد، فقد شملت مبادرات الحكومة، منذ **١٩٩٩**، توفير انترنت مجاني، ودعم أسعار الحواسيب، ونشر مراكز خدمة انترنت عمومي[٢١].

يمكن القول[٢٢] أن المدوّنات المصرية blogs التي فرضت نفسها على الساحة السياسية والاجتماعية، وكذلك الأمنية منذ عام **٢٠٠٤**، والتي تولَّد بعدها الحراك الالكتروني النشط من خلال أدوات مثل «فايسبوك» و«يوتيوب» و«تويتر»، هي الأساس الافتراضي الذي بنيت عليه ثورة **٢٥** كانون الثاني (يناير) **٢٠١١**.

«نورا يونس»، «بنت مصرية»، «الوعي المصري»، «منال علاء»، ومئات من المدونات التي حفرت في فضاء الانترنت بدايات ثورة ميدان الحرير. ويكفي أن فضح ممارسات الشرطة ضد المواطنين، وموجات التحرش الجماعي، وقضايا فساد عدة تمت على أيدي أصحاب المدونات التي ظلت تشهد نشاطاً حامياً إلى أن بدأ نجمها يخفت قليلاً، ربما لما نجم عن تأثيرها المتنامي من تفتح عيون رجال الأمن، الذين أطلق عليهم تفكهاً لقب «قوات مكافحة المدونات» (على غرار قوات مكافحة الشغب)، وهو ما استدعى عدداً من قرصات الأذن المتتالية.

يقول المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد لـ«الحياة» إن ما حدث في **٢٥** كانون الثاني **٢٠١١** هو نتاج ما بدأ على شبكة الإنترنت قبل نحو ست سنوات. «الفضل الأكبر في كسر حاجز الخوف التاريخي لدى المصريين هو للمدونين! ليس هذا فقط، بل نجح أولئك في أن يكونوا مصدر ثقة بالنسبة إلى جموع الناس ومصدراً للمعلومات التي لم يكن أحد يحلم بمعرفتها حتى عهد قريب».[٢٣]

وعلى الرغم من أن ثورة مصر التي فجرها شباب الإنترنت انطلقت من «فايسبوك»، إلا أن جانباً مهماً من نجاح الثورة كان في بقائها حية على المدونات العربية خلال أيام انقطاع كل الاتصالات الخاصة بالشبكة العنكبوتية، وهي الخطوة التي أقبل عليها النظام كوسيلة لإجهاض الثورة في أيامها الأولى حتى لا ينظم المتظاهرون أنفسهم! ويقول عيد: «خلال هذه الأيام كنت أحد القلائل الذين تمكنوا من الاستمرار في تويتر عبر خط هاتف دولي. وكان الغرض الرئيس هو تغذية تويتر بأخبار الثورة لحظة بلحظة والتي تلقفها المدونون العرب الذين رفعوا راية الثورة المصرية الشبابية طيلة هذه المدة».

حركة « ٦ ابريل» من «فايسبوك» إلى الشارع

نجحت حركة «٦ ابريل» التي ولدت على شبكة الانترنت، والمؤلفة من شبان يعارضون نظام الرئيس المصري حسني مبارك، في الانتقال الى الشارع عبر نداءات الى التظاهر استقطبت آلاف الاشخاص.
ففي نيسان ٢٠٠٨، أعرب آلاف المصريين على شبكة الانترنت عن دعمهم لعمال كانوا يحتجون في دلتا النيل على غلاء الاسعار. وسرعان ما اتسعت مجموعة «فايسبوك» التي ولدت في ذلك اليوم الربيعي.
وكانت حركة شبان «٦ ابريل» التي لا تنتمي الى اي حزب سياسي، والتي حصلت على مظاهر التأييد الاولى من الشبان المثقفين، دعت اعضاءها الى ارتداء الثياب السود للتعبير عن احتجاجهم على السلطة.
ودعمت الحركة، التي تقوم بوظيفة منتدى حواري ومكبر صوت عملاق يدعو اعضاءه الى التظاهر، في تموز الماضي عريضة المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعارض محمد البرادعي الذي صار منافساً للرئيس مبارك. ورسخت هذه الحركة التي خرجت من رحم «فايسبوك» أقدامها تدريجاً في المجتمع، تدعمها طبقات محرومة وحركة «كفاية» التي نظمت تظاهراتها الاولى في كانون الاول ٢٠٠٤، وأعضاء أحزاب معارضة ومنتسبون الى جماعة «الاخوان المسلمين».
وفي سياق الانتفاضة الشعبية في تونس التي اطاحت الرئيس زين العابدين بن علي، وجهت الحركة دعوات الى حشد عناصرها الذين يبلغ عددهم ٨٦ الفاً على شبكة الانترنت.
(رويترز)

وكانت أولى ضربات «فايسبوك» قد أتت مع دعوة الناشطة إسراء عبد الفتاح إلى إضراب يوم ٦ نيسان (أبريل) عام ٢٠٠٨، تزامناً مع إضراب عمال النسيج في مصانع الغزل في مدينة «المحلة الكبرى» التي تتوسّط دلتا النيل. بعد نجاح كبير لتلك الدعوة، التي شاركت فيها رسائل الخليوي القصيرة بكثافة، اعتُقِلَت عبد التاح.[٢٤]

وفي صيف ٢٠١٠، لقي الشاب خالد سعيد مصرعه على يد الشرطة، بعد أن اقتاده بعض أفرادها عنوة من مقهى إنترنت إلى أحد مراكز الشرطة في مدينة الإسكندرية، وآذن مصرعه بتسارع وتيرة الدعوات إلى التظاهر والاعتصام. وتأسس موقع «كلنا خالد سعيد» على فايسبوك ونشر صورته قبل مقتله وبعده على أثر التعذيب الوحشي الذي

تعرَّض له. ومع ان اسم مؤسس الموقع حينها بقي غير معلوم (عُرفَ فيما بعد أنه وائل غنيم) فقد انضم اليه سريعاً حوالي ٤٠٠ ألف شاب سجلوا أسماءهم من أنحاء مصر كلها ومن الخارج. ونظم هذا الموقع فعاليات شبابية شارك فيها الآلاف. وهو أول من دعا الى المظاهرات في عيد الشرطة في ٢٥ يناير احتجاجا على ممارساتها العنفية.

وبدا أن الحلم بثورة شباب مصر دخل مرحلته الأخيرة، مع ظهور الناشطة السياسية أسماء محفوظ على «يوتيوب» و«فايسبوك»، حيث أعلنت أنها «نازلة التحرير يوم ٢٥ يناير (عيد الشرطة) ٢٠١١»، طلباً للكرامة والحرية. نشطت صفحات الـ«فايسبوك»، في أسابيع قليلة، في تناقل الدعوة إلى «يوم الغضب».

وعلى صفحات «فايسبوك» (وكذلك عبر «تغريدات» موقع «تويتر»)، جرى تناقل المعلومات عن مداخل ساحات التجمّع ومخارجها، وسبل الوقاية من القنابل المسيلة للدموع، وأساليب التصدي لهراوات رجال الأمن المركزي، وحيَل الفرار من ضباط مكافحة الشغب وغيرها. وانتشرت الدعوات إلى التظاهر عبر ملايين الرسائل القصيرة للخليوي، مع أعداد مماثلة من النقرات على زر «شارك» («شير» Share) في صفحات «فايسبوك».

ويمكن القول إن أبرز دليل على نجاح الإنترنت وأدواته في إشعال الثورة، هو قرار قطع الإنترنت في محاولة لسلب المتظاهرين هواء التواصل،[٢٥] قطعت السلطات الإنترنت عن مصر، وأوقفت خدمات الرسائل القصيرة عبر أجهزة الهواتف المحمولة، في شبكات الخليوي المصرية كافة! ولكن المفاجأة حدثت، واستمر الشباب الإلكتروني في التظاهر، بل زاد حنقهم وتفاقم غضبهم ليصل الى درجة تُداني الانفجار. ولجأ نفر من المحتجين الى الاتصالات الدولية من أجل الوصول الى الإنترنت ونقل الأخبار لحظة بلحظة الى العالم الخارجي. وإضافة لذلك، صوّر ناشطو الإنترنت المشاركون الأحداث بتفاصيلها، استعداداً لتحميل الأفلام على الإنترنت، عندما يتوقف انقطاعها عن مصر.

وكانت مجموعة «غوغل»، قد أعلنت، انها تعاونت مع «تويتر»، لاطلاق نظام يتيح للمصريين الاتصال بموقع المدونات الصغرى بواسطة الهاتف العادي، وبالتالي الالتفاف على قطع السلطات خدمة الانترنت عنهم[٢٦]. وهنا لا بدّ من الملاحظة

إن قطع الانترنت والاتصالات عن الشارع المصري قد ضاعف عدد المشاركين بالتظاهرات. فقد حسم عدد كبير من المصريين الذين كانت مساهماتهم في الثورة حتى ذلك الوقت فقط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خيارهم ونزلوا الى الشارع إن بدافع الفضول لمعرفة ماذا يحدث في الخارج (بعد التعتيم الالكتروني) أو لأنهم شعروا بالاستفزاز.

في الختام قد يكون من الضروري تسليط الضوء على بعض الشخصيات التي لعبت أدواراً هامة في الثورة بواسطة الاعلام الاجتماعي، **عمر عفيفي**، ضابط شرطة سابق وخبير في الاعلام. نشر عفيفي سنة **٢٠٠٨** كتاباً قدّم فيه نصائح الى المصريين حول كيفية تجنّب وحشية رجال الأمن[٢٧]. مُنع الكتاب طبعاً وتعرّض كاتبه لتهديدات أجبرته على مغادرة البلاد واللجوء الى الولايات المتحدة. هناك استفاد عفيفي من وسائل التواصل الاجتماعي ليحوّل نصائحه هذه المرّة أفلاماً على يوتيوب وينشرها في فايسبوك وتويتر. عند اندلاع الثورة في تونس، نشط عفيفي وأنتج حلقات يوتيوب تفصيلية لتعليم المصريين على استخدام التقنيات[٢٨]، أين ومتى يجب التحرّك، ماذا ينبغي الارتداء أثناء التحرّكات، كيفية الحفاظ على سلمية التحرّك، التحايل على رجال الأمن، الاختباء والهرب[٢٩].

أحمد غربية[٣٠]، مدوّن **٣٤** عاما، متخصص في حماية البرامج المعلوماتية، أمضى سنوات عدة في تقديم المشورة والعلم للنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان العرب، عن كيفية حماية ملفاتهم واتصالاتهم ومواقعهم وعن تقنية الدخول الى المواقع «الممنوعة»، بالاشتراك مع شقيقه عمرو، الذي يعمل في منظمة العفو الدولية في لندن، أيضاً في المجال المعلوماتي.

المدوّن **أحمد ماهر**، مهندس مدني **٣٠** عاماً، أحد مؤسسي «حركة ٦ ابريل»، وعضو حركة «كفاية» منذ **٢٠٠٥**، دعا عدة مرّات الى الاضراب بين **٢٠٠٦** و**٢٠٠٨** ما عرّضه للاعتقال مراراً. وهو مقرَّب من عالم الاجتماع والأستاذ في الجامعة الأميركية في القاهرة سعد الدين إبراهيم، الذي دفعته معارضته للنظام للانتقال الى الولايات المتحدة.

في الأسابيع التي سبقت **٢٥** يناير[٣١]، تحلّق النشطاء حول وائل غنيم، أحمد ماهر وأحمد غربية وغيرهم في اجتماعات عديدة لتبادل الأفكار والتخطيط ومناقشة أدقّ التفاصيل، من اختيار الواصفات hashtags الى تحضير الارشادات للمتظاهرين. أحمد عبد الله، مخرج سينمائي **٣٢** عاماً حائز على التانيت الذهبي من مهرجان قرطاج عام **٢٠١٠** عن فيلمه «ميكروفون»، تطوّع مع آخرين لتركيب ستوديو «ميداني» جُهّز بأحدث المعدات الفوتوغرافية المربوطة بحواسيب معزّزة ببرامج توليف رقمية سمحت بتصوير عشرات الساعات من يوميات ميدان التحرير. طيلة الفترة وحتى خلال التعتيم الرقمي. وما أن رُفع حظر الانترنت حتى انطلق تحميل أكثر من ١٠٠ جيغابايت من هذا الستوديو لتصبح على الشبكة بعد دقائق معدودة.

ج) حالة سوريا

ينشط في سوريا، التي غادرها معظم المراسلين الأجانب، «الصحافيون المواطنون» الذين يبقون الانتفاضة السورية في واجهة الإعلام العالمي، عبر صورهم المأخوذة بهواتفهم المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي المحظورة حتى وقت قصير مضى في بلادهم.

ويقول الناشط السوري **أسامة منجد**[٣٢]: «تمكنّا خلال الأسابيع الأخيرة الماضية من تطوير شبكات تعمل بفاعلية، ومن خلالها يمكننا اليوم أن نرى ما يحدث في كل مدينة وقرية في سورية. لم يعد النظام قادراً على وقف المعلومات أو الصور أو أشرطة الفيديو التي تصل إلينا». ويضيف أن «دور مواقع التواصل الإلكترونية بات أساسياً جداً. إنه يشكل جسراً يربط بين ما يقوم به الناشطون على الأرض وبين وسائل الإعلام التقليدية».

ويصدر منجد تقريراً يومياً عن «أخبار الثورة السورية» يتناول الاحتجاجات والصدامات مع قوى الأمن وأعمال العنف في سورية، بالاستناد الى شهود وصور وأفلام التقطتها هواتف نقالة للمحتجين يتم التحقق منها قدر الإمكان.ويتم إرسال التقرير بالإنكليزية والعربية والفرنسية عبر البريد الإلكتروني الى منظمات حقوق الإنسان والصحافة العالمية.

رزان غزاوي «مدونة» الثورة السورية

بيروت –أ ف ب– قبل ان يتم توقيفها على الحدود السورية الاردنية واقتيادها الى السجن (الاعتقال الأول من ٣ الى ١٨ كانون الاول ديسمبر ٢٠١١ والاعتقال الثاني من ١٦ الى ٢٠ فبراير ٢٠١٢)، كانت رزان غزاوي تدوّن آراءها وأفكارها المناهضة للرئيس السوري بشار الاسد على صفحتها على الانترنت باسمها الحقيقي، داعية الى الثورة من دون هوادة حتى اسقاط النظام.
وقد مثلت المدونة السورية الاميركية (٣١ عاماً) بعد ايام من توقيفها امام قاضي التحقيق في دمشق ووجهت اليها تهمة «القيام بدعاية ترمي الى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية» و«نقل انباء يعرف انها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة»، بحسب ما افاد بيان صادر عن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الذي تنشط فيه رزان. كما اتهمت بالمشاركة في «انشاء تنسيقية أحياء دمشق» المعارضة للنظام. وفي حال ادانتها، قد يحكم عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث و١٥ سنة.
وكانت رزان غزاوي تعبر عن نفسها على مدونتها «رزانيات» منذ العام ٢٠٠٩، وعرفت بمواقفها اليسارية ودفاعها عن قضايا المرأة والقضية الفلسطينية. كما كانت ناشطة جدا على موقع «تويتر»، مثلها مثل آلاف الشباب الذين حركوا «الربيع العربي» عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل اساسي. وكتبت رزان في الثاني من كانون الاول على تويتر: «دعوة الاسد الى التنحي هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ سورية من الحرب الاهلية ومن سيطرة حلف شمال الاطلسي».
وكتبت رزان في أحد تعليقاتها على تويتر: «نحن الثوار السوريين، نتضامن مع الثوار في مصر والبحرين واليمن والكويت. آن الاوان لتكتب الشعوب تاريخها».

أ ف ب ١٩ كانون الأول ٢٠١١ (الحياة)

وازداد اعتماد وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية على الصحافيين المواطنين – وهو تعبير جديد نسبياً في المنطقة العربية – من أجل تغطية حركة الاحتجاجات السورية الأولى من نوعها ضد نظام الرئيس بشار الأسد والتي بدأت في ١٥ آذار (مارس).

وتبث محطات التلفزة والمواقع الإخبارية على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مثل «فايسبوك» و«تويتر» أفلاماً لمصورين هواة، بعضها غير واضح، وغالباً ما تكون قصيرة جداً ومأخوذة على عجل.

ويقول منجد المقيم في الولايات المتحدة: «تم تطوير ما يشبه غرفة عمليات لا مركزاً جغرافياً محدداً لها تجمع كل ما يأتي من داخل البلاد لإيراده في التقرير». ويشير الى أن «الناس على الأرض يتصلون بنا، ويزودوننا بالمعلومات والصور والأرقام الهاتفية للاتصال، ويتم توزيع كل ذلك على وسائل الإعلام».

ومنذ ١٥ آذار، تاريخ بدء حركة الاحتجاجات، شددت السلطات السورية التي كانت رفعت القيود عن عملية الدخول الى مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت في شباط (فبراير) الماضي، رقابتها على عمل وسائل الإعلام. وبات الدخول الى مناطق تشهد احتجاجات مثل درعا واللاذقية وغيرها، محظوراً على الإعلاميين من دون إذن مسبق ومرافقة أمنية.

وأصبحت صفحات مثل «الثورة السورية ٢٠١١»، و«شبكة شام» وصفحة «طل الملوحي» على موقع فايسبوك، وهي صفحات داعمة للمعارضين السوريين، من المصادر الأساسية لاستقاء الأخبار الآتية من سورية. وخلال أيام انتشرت عبر هذه المواقع لقطات بكاميرات من هواتف محمولة تظهر مثلاً دخول الدبابات مدينة درعا وانتشار القناصة فوق سطوح المباني، واستهداف مواطنين إذا غادروا منازلهم، كما عرضت لقطات مصورة تظهر جثث مدنيين وعسكريين في مشرحة في حمص؛ ومصدر كلّ ذلك هي أخبار وصور من مواطنين عاديين.

ويلجأ الناشطون السوريون الى الهواتف عبر الأقمار الاصطناعية عندما تنقطع شبكة الانترنت أو عندما تتوقف شبكات الهاتف.

ويقول الناشط **رامي نخلة**[٣٣] الموجود في لبنان إن «تواصلنا يتوقف الى حد بعيد على التجهيزات العاملة عبر الأقمار الاصطناعية». ويصدر نخلة يومياً تقرير «ثورة الياسمين» السورية حول حركات الاحتجاج والقمع، ويوزعه على صحافيين منتشرين في العالم أجمع، مشيراً الى أن نوعية الأفلام المصورة على الهواتف المحمولة تحسنت خلال الأسابيع الأخيرة.

وبات «الصحافيون المواطنون» يحرصون اليوم في أفلامهم على ذكر التاريخ وعلى تصوير لوحة أو أي شيء يشير الى المكان أو اسم المدينة التي تجري فيها الأحداث المصورة، حتى لا يتم التشكيك في الأفلام.

سوريون يستخدمون تقنيات أميركية للاتصالات

رويترز

أكد مستشار وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الابتكار اليك روس ان ناشطين في سوريا ودول أخرى يستخدمون تقنيات اميركية ربما شملت ما يسمى «زر الطوارئ» في الهواتف الخليوية و«الانترنت في حقيبة» للتغلب على القيود التي تفرضها الحكومات على الاتصالات.

وقال ان الولايات المتحدة تعمل على ما بين عشرة و٢٠ تقنية سرية يمكن ان يستخدمها المحتجون وغيرهم ممن يواجهون قيودا على الاتصالات. وتحدث أيضا عن طريقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل «فايسبوك لمواجهة الدعاية التي تنشر على الانترنت مما وصفه بـ «الجيش الالكتروني السوري».

وشرح روس احدى التقنيات الجديدة التي قال إنها مستوحاة من اعتقال محتجين في إيران والبحث في هواتفهم عن معلومات تتعلق بشبكات الناشطين.

وتعرف هذه التقنية باسم «زر الطوارئ» وهي شيفرة تتولى فور ادخالها الهاتف الخليوي مسح قائمة العناوين والرسائل المخزنة عليه. وهناك تقنية أخرى تعرف باسم «الانترنت في حقيبة» قال انه يمكن استخدامها لإقامة شبكة اتصالات حتى إذا قطعت هيئة الاتصالات التي تسيطر عليها الحكومات خدماتها او استغلتها لمراقبة المعارضين ومعاقبتهم.

(الحياة ٢٢ حزيران ٢٠١٢)

ويرى المعارضون السوريون أن خطوة النظام السوري بالسماح للمواطنين السوريين باستخدام مواقع التواصل الإلكترونية لا تعبّر عن انفتاح من جانب النظام، بقدر ما تؤشّر إلى محاولة لتشديد الرقابة على المعارضين الذين يستخدمون هذه المواقع.

ويقول نخلة: «لدينا تقارير من عدد من مصادرنا في سورية تؤكد أن أشخاصاً عديدين أجبروا خلال التحقيق معهم على الإفصاح عن كلمات السر الخاصة ببريدهم الإلكتروني أو صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي». ويشير الى أن «معظم الأشخاص تعلموا كيفية استخدام الانترنت مع إخفاء هوياتهم الحقيقية».

لكن على رغم كل القيود والأخطار الناتجة من تحرك الناشطين السوريين الإعلامي والإلكتروني وعلى الأرض، فإن أخبار الانتفاضة السورية تحتل العناوين الأولى في وسائل الإعلام الى حد كبير بفضل هذا النشاط المكثف.

ويقول أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت سمير خلف إن «الدور الرئيسي الذي يقوم به الصحافي المواطن هو رفع صوت أولئك اليائسين الذين لا يملكون القدرة ولا الوسيلة على التعبير». ويضيف: «من الذي سيتكلم بالنيابة عن هؤلاء المحرومين من التعبير؟ هنا يلعب الصحافي المواطن دوره... فالانتفاضات في النهاية هي قضية مواطنية».[٣٤]

والحكومات شريكٌ من نوع آخر!

ليس بالضرورة أن يكون الانترنت والمواقع الاجتماعية عاملًا ناشراً للديموقراطية، يقول يفغيني موروزوف[٣٥] محاضراً في قاعة كاين في جامعة واشنطن أمام حشد من الطلاب والمهتمين[٣٦]. فعلى العكس من اولئك «المبشرّين» بعصر الوسائط المعلوماتية والمواقع الاجتماعية كنبيّ جديد لإله الديموقراطية، يُعدّد موروزوف كيف أن السلطات والحكومات تستخدم هي أيضاً هذه الادوات ولكن لتقويض الحرّيات وملاحقة وتعقّب المعارضات.

فخلال «الثورة الخضراء» في إيران عام **٢٠٠٩** لاحقت الحكومة الايرانية والمخابرات أعداد الثائرين ونجحت في اعتقال عدداً كبيراً منهم، لمجرّد تطوير برنامج بسيط للتعرّف على الوجوه[٣٧] في الصور التي نشرها الثوار أنفسهم على موقع Flickr. ويتابع موروزوف ناسباً الى محطة الجزيرة الاخبارية: من أصل **٦٠** ناشطاً مستخدماً لتويتر من داخل إيران فشلت السلطة في التعرّف على ستة فقط منهم ونجحت في كشف واعتقال الآخرين.

ويتابع، لقد صُمّمت المواقع الاجتماعية، ولاسيما فايسبوك، وفق هندسة تتيح للمعلنين الوصول بسرعة وسهولة الى المستخدمين. وهذا ما صعّب أو منع بعض الإجراءات التي من شأنها حماية المواقع أو جعلها ملاذا آمناً للثوار المعارضين، كمثل

استعمال أسماء وعناوين وهمية. يقول موروزوف: فايسبوك تريد أن تتأكد من أنها تضع اعلاناتها أمام «أشخاص حقيقيين»! وشرح كيف أن بعض التطبيقات، ولا سيما التي يعرضها طرف ثالث، تسمح لمطوّري التطبيق بالوصول الى كمية كبيرة من «أسرار» المستخدم، ككلمات المرور والصور ولائحة الاصدقاء والملفات. الخ وقد عمد كثير من الاجهزة الحكومية الى استخدام هذه التطبيقات لإغراء المستخدم بالاشتراك بها ومن ثم «سرقة» ملفاته بالكامل. هذا إذا لم نتحدث عن الثغرات «البريئة» التي يعمد المطوّرون الى النفاذ منها الى ملفات المستخدمين بحرّية، قبل أن تنتبه فايسبوك وتصلح الأمر لاحقاً.

ولا تقتصر الرقابة الحكومية أحياناً على هذه الأساليب أو على الأساليب التقليدية (قطع خدمة الانترنت أو الطلب الى الشركات المزوّدة للخدمة بمراقبة محتوى المواقع والحدّ من فعالية محرّكات البحث..) فقد تعمد الى استخدام أساليب أكثر ذكاء وخطورة. ففي تايلند مثلا التي تمنع أي موقع أو إشارة سلبية ضد العائلة الملكية الحاكمة، عمدت السلطات الى إنشاء موقع «أحمِ الملك» (protecttheking.net) الذي كان يتيح لمستخدميه نشر عناوين وصلات links أي موقع يُعتبَر مناهض للمَلَكية. وبحسب BBC نجحت الحكومة بواسطة ذلك من حجب ٥٠٠٠ موقع في أول ٢٤ ساعة. غنيٌّ عن القول إن الموقع لم يحتوِ أي آلية للمراجعة في حال الخطأ. تستخدم هذه التقنية في المملكة السعودية على نطاق واسع.[٣٨]

وكالة رويترز نقلت في تقرير بعنوان «المواقع الاجتماعية: سلاح ذو حدَّين في سوريا»[٣٩]، حالة الذعر التي كانت لدى الشابات والشباب وخصوصا الطلاب من الملاحقات والتوقيفات بسبب نشاطات فايسبوكية، وكيف أن بشار الاسد سمح مجدداً باستخدام فايسبوك (بعد ان كان منعه لدى تسلّمه السلطة سنة ٢٠٠٠) في «خدعة» لتعقّب الناس معتمداً على جيش من المواطنين الواشين. وذكرت رويترز ان رسميين أميركيين قد أبلغوا واشنطن بوست ان إيران بدأت فعلياً بتزويد الحكومة السورية أجهزة مراقبة متطوّرة لتعقّب المعارضين بواسطة الانترنت؛ وهي التقنية التي برعت في استخدامها في قمع انتفاضة طهران سنة ٢٠٠٩.

الفضائيات التلفزيونية العربية («الجزيرة» و«العربية» مثالًا)

مع بدء الانتفاضة التونسية، تلقّفت محطة «الجزيرة» (أول إخبارية عربية تأسست عام **١٩٩٦** في قطر بتمويل من وزير خارجيتها حمد بن جاسم آل ثاني) الفرصة لـ«ردّ التحيّة» الى نظام زين العابدين بن علي، الذي كان قد أغلق مكاتبها وطرد موظفيها في مناسبات سابقة. فقد فتحت المحطة أثيرها لعشرات الساعات من الصور والافلام الحيّة التي تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك وتويتر) عن الأحداث الجارية في تونس.

وقد كان لتبنّي هذه المحطة، التي اكتسبت شهرتها العالمية وسرعة انتشارها منذ **١٩٩٨** بفضل تغطيتها الحيّة حربَي أفغانستان والعراق، مثلما اكتسبت شعبيتها العربية بفضل برامج التوك شو والحوارات السياسية المفتوحة حول حقوق الانسان والديمقراطية والحكم الفاسد التي استضافت عشرات الناشطين من معارضي الأنظمة العربية والمنفيين العرب (بغض النظر عن «شعبوية» الطرح والأداء في أوقات عديدة)، كان لذلك أثرٌ كبير في إيصال ما التقطته كاميرات الهواتف النقالة الى ملايين المشاهدين العرب وفي العالم، ومن ثم في تأمين التأييد (المعنوي ومن ثم المادي) للثورة. فعوّض ذلك ضعف انتشار الانترنت والفايسبوك في تونس وضاعف من تأثيره[٤٠] (عند اندلاع الثورة، فقط حوالي ٢٠٪ من كل ١٠ تونسيين موصولين على الشبكة كانت لهم حسابات فايسبوك). هذه المواقع نشرت صور وأفلام الانتفاضات الشعبية الصغيرة في الأحياء. وجاء دور «الجزيرة» و«العربية» في حمل هذه الصور ونشرها وتخصيص الساعات الطوال لمناقشة «الحدث».

تكرّر الأمر، ولكن بصورة أعمّ وبمهنية أكبر، في مصر، حيث، والى وقت متأخر، كانت مكاتب المحطتين وموظفوها لا يزالون حاضرين في قلب الأحداث مع الكاميرات المحترفة وأنتينات البث المباشر والمراسلين المنتشرين بين الجموع في «ميدان التحرير». لعبت المحطتان دورا متعاظماً ليس فقط في نقل الأحداث – عبر المراسلين – ولكن أيضاً بدعوة «الجمهور» لإرسال صورهم وأفلامهم وشهاداتهم الخاصة. وقد ساهم

مقتطفات «تقنية» من كتاب وائل غنيم

«ثورة ٢,٠» Revolution 2.0

في سياق حديث عن الإجراءات الاحترازية التي كان يتبعها وائل غنيم سراً خلال فترة ادارة صفحة «كلنا خالد سعيد»، خصوصاً الحذر من الفيروسات الإلكترونية التي خشي ان يرسلها أمن الدولة له، يذكر وائل غنيم في كتاب «ثورة ٢,٠» أن أجهزة الكومبيوتر التي تعمل بنظام «ماك أو أس» Mc OS هي أكثر أماناً، من نُظُم تشغيل «مايكروسوفت» على رغم كون الأخيرة هي الأكثر شيوعاً.

من الواضح أن غنيم يميل لمنتجات «آبل» عموماً. إذ يذكر كذلك أنه كان يود ان يوثق مجريات «ثورة ٢٥ يناير» باستخدام «آي فون»، الذي حطمته قوى الأمن المصرية في اليوم الأول من الثورة.

كي لا يتم اكتشاف موقعه، إستخدم غنيم برنامج «بروكسي» يعرف باسم «تور» Tor يعمل على تغيير عنوان الكومبيوتر «آي بي آدريس» IP Address باستمرار.

في أوج التحضيرات للثورة، حجب موقع «فايسبوك» صفحة «كلنا خالد سعيد» بشكل مفاجىء، الا ان الحجب لم يكن لاسباب سياسية ولا بسبب المحتوى، بل مردّه إلى اعتماد غنيم حساباً مستعاراً في إدارة الصفحة. وراسل «فايسبوك» ثم وافق مسؤولو هذه الشبكة الإجتماعية على إعادة فتح الصفحة بعد ربطها بحساب مستخدم حقيقي، لكنه لم يكن وائل غنيم، بل زميلة مصرية له مقيمة في الولايات المتحدة وافقت على استخدام اسمها الحقيقي.

(فيصل عباس، جريدة الحياة، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢)

ذلك، في حالة الثورة السورية خصوصا، في تعويض غياب الصحافيين والمراسلين المحترفين الذين طردهم النظام في أيام الثورة الأولى. فظهر على الشاشة «المراسل الهاوي»، ذو الكاميرا الرقمية الصغيرة والصور غير المُمنتجة، من قلب «الحدث» مباشرة، وبصوته المتهدج والمتقطع بصيحات المتظاهرين وأحياناً كثيرة بأصوات الطلقات النارية الحيّة المنهمرة على الجميع.

ولكن لا بد من الإشارة الى أن هاتين المحطتين اللتين نجحتا في مسك «عصب الشارع الغاضب» ونشر قيم الثورة وشعاراتها في تونس والمغرب ومصر واليمن وليبيا وسوريا والسودان، حتى أن المحللين لم يتوانوا عن اعتبار الجزيرة

«قناة الثورة»، قد فشلتا في تأدية الدور نفسه عندما جاء دور البحرين. فقمع ثورة البحرين السلمية والديمقراطية بعنف كبير من قِبَل السلطة الحاكمة، لم يحظَ سوى بالتفاتات «خجولة» منهما، حيث كان واضحا انها في آخر سلم تغطية الثورات العربية. هنا تعطّل «الرأي والرأي الآخر» (شعار «الجزيرة») ولم ينفع تذرّع المحطة بالمشاكل اللوجستية في ترميم مصداقيتها لجهة التوازن وعدم تسييس الأخبار فيها.

أخيراً وبالرغم من الدور الايجابي والطليعي لهذه المحطات، الا أنه لا بدّ من الإشارة الى الانتقادات «المهنية» التي سيقت إليها لجهة اعتمادها على مراسلات مواطنين هواة (تويتر/يوتيوب)، وهؤلاء «المواطنون-الصحفيون» يفتقدون في أغلب الأحيان للخبرة التقنية والمهنية وللموضوعية في نقل الأحداث، وأحياناً هم عُرضة للشكّ في مصداقيتهم ومصادر معلوماتهم. غنيٌّ عن القول ان جواب هذه المحطات كان «إنَّ الضرورات لها أحكامها!».

من ناحية ثانية، لم تُخفِ هذه المحطات انحيازها الكامل للثورات، حتى أن قناة الجزيرة قد أُطلق عليها لقب «قناة الثورة». وقد رُفعت أعلامها في مصر واليمن وسوريا خلال التظاهرات الحاشدة ووجهَت التحية اليها.

هل الثورات العربية هي ثورات فايسبوك؟

شاهد العالم أجمع شابّات وشبّانا في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والاردن يثورون على أنظمة حكم استبدادية ويطوون، في وقت قياسي، سنوات طوال من القهر والعذاب والفساد واستغلال السلطة. شاهد ذلك منقولا من صفحات مواقع التواصل الاجتماعي أو عبرها مباشرة. فلم تتوانَ المحطات «الغربية» وبعض المحللين عن وصف هذه الثورات بـ «ثورات الفايسبوك وتويتر» أو بإسناد دور هامّ وأحياناً حاسم لهذه الوسائط في قيام ونجاح الثورات أو بعضها.

ولكن هل هذه الثورات هي فعلًا ثورات فايسبوك وتويتر؟ أوليسَ في ذلك مبالغة في تقدير دورها؟ وكيف يكون ذلك والاحصاءات المعروضة في الجداول آنفاً تدلّ على

النِسَب المتدنية لحيازة المواطنين العرب هذه الوسائط؟ (٢٠٪ فقط من المصريين الذين يناهزون ٨٠ مليونا يستعملون الانترنت وبشكل متقطع).

ومَن يا تُرى أدقّ من وائل غنيم، مُطلق صفحات الفايسبوك الأكثر نشاطاً على الشبكة، ليجيب عن السؤال[٤١]: هل كانت «ثورة **٢٥** يناير» لتحصل لو لم يكن هناك إنترنت في مصر؟ أجاب غنيم بأنه من الضروري عدم تضخيم دور الإنترنت وفي الوقت عينه لا ينبغي التقليل من تأثيره. وكذلك يذكّر بأن عام **٢٠١٠** شهد من الاعتصامات التي خرجت لأسباب اقتصادية، أكثر مما شهدته العقود الثلاثة الأخيرة. لكنه لا ينفي كذلك أنه لو جرت أحداث يوم **٢٥** كانون الثاني قبل **٢٠** عاماً، لكان مصير المتظاهرين السجن والنسيان، مذكراً بـ «ثورة العيش (الخبز)» التي وقعت في **١٩٧٧**، والتي قمعها الرئيس الراحل أنور السادات بصورة عنيفة.

لم تطلق المواقع الاجتماعية وحدها الثورات العربية، وإنما كانت محفّزاً قويا لها الى جانب عدد لا يحصى من وسائل الاعلام الرقمية والفضائية. التقدّم التكنولوجي كالهواتف الخلوية، والكاميرات الرقمية المحمولة التي تسجل صورا وافلام فيديو ايضا، فايسبوك والمدوّنات وتويتر ويوتيوب، بالترافق مع وسائل الاعلام التقليدية والفضائيات، ذلك كله خلق الظروف المناسبة لانتشار فعّال وقوي للمعلومات. الوسائل الرقمية أتاحت للناس اليوم فرصة التعبير بحرية؛ وهي فرصة لا تُتيحها وسائل الاعلام التقليدية التي غالباً ما تكون مراقَبَة جيدا من السلطة. وهكذا تلقّت الشعوب العربية رسائل لا تحتوي خطابات (جوفاء) محبَكة بقدر ما تحتوي صوراً وأفلاماً ومواد موثّقة غير مُسيطر عليها من أحد، التقطها أفرادٌ هواة.

نجحت «تكنولوجيا المعلومات» هذه في جذب شرائح واسعة من الشباب الى ميدان العمل السياسي. هؤلاء المهمَّشين سابقاً أو المتردّدين أو غير المقتنعين بالعمل السياسي المنظّم كما درجت الاحزاب على ممارسته، وجدوا في هذه الوسائط الحديثة – الأقرب الى الألعاب الالكترونية (gadgets) – ما يشبه «حداثتهم» ولغتهم وما يشبه «شغبهم» و«شغفهم» بالمغامرة والتحايل على البوليس والقمع وصولا الى التمرّد عليه.

لقد استهوت لعبة «القط والفأر» عدداً كبيراً منهم، وقبلوا التحدّي مُعلنين أنهم في هذا الميدان هم الأقوى والأذكى من رجل الأمن التقليدي البيروقراطي غير المثقف وغير المطّلع على «روح العصر». رجل الأمن الذي «نام على حرير» الرقابة التقليدية (منع الصحف والتليفزيون والمناشير واعتقال الصحفيين وطرد الأجانب منهم) قبل أن يستفيق على أن ما يُحرّك الجامعة أو المدرسة أو الجامع أو الشارع اليوم لم يعُد القائد أو الزعيم الملهَم أو حتى أيديولوجية بعينها. وانما صِلات افتراضية بين ناس ليس بالضرورة يعرفون بعضهم بعضا، «جمعتهم المصيبة» –أي معارضة القمع والعنف والفساد، وتبنّي قيم العدالة والكرامة الإنسانية ونبذ العنف– تواعدوا وقرروا اختبار صِلاتهم «الالكترونية» والانتقال الى أرض الواقع، مأخوذين بإنجازات سابقة حققها أقرانٌ لهم في ايران ومولدافيا وسياتل.. فبدأت تجربتهم الخاصة وانطلقت في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين.. وكان كلُّ انجاز يزيدُ في اندفاعة «كرة الثلج» ويفتح أمامها مساحات إضافية.

بهذا المعنى لم يكن التحرّك «إبن ساعته». لقد خاطر شبابٌ عديدين من تونس ومصر وبعدها من سوريا واليمن بالاتصال بشباب في الخارج أكثر خبرة وتجربة منهم، أشهرٍ عديدة قبل اندلاع الثورات فعلياً. اتصلوا بإيرانيين معارضين وبحركات مدنية صربية عارضت حكم سلوبودان ميلوسوفيتش (حركة Otpor! وتعني مقاومة! أو مركز CANVAS[٤٢])، وبمنظمات أميركية سهّلت لهم الحصول على تكنولوجيا رقمية حديثة، كما أقاموا صِلات مباشرة مع شركات غوغل وفايسبوك وتويتر ويوتيوب، فأدخل هؤلاء عدة تعديلات على برامجهم لتسهيل «نقل الأحداث» وتخطّي العقبات التي وضعتها الأنظمة.

لقد خلقت هذه المواقع فسحات تضامن داخلية (في البلد الواحد) وخارجية (مع البلدان الجارة ومع الرأي العام العالمي) بحيث أصبح المصري يقرأ ويرى الثورة التونسية أو السورية مثلا بلسان وعيون المواطنين الثائرين أنفسهم وليس بواسطة أجهزة إعلام النظام. فانحلّت عقدة الالسن وانطلقت المبادرات وصار يكفي نشر دعوة من سطر واحد على فايسبوك أو تويتر لكي يصبح موعداً لكثيرين.

وجاء دور الفضائيات لتضاعف الآف المرّات تأثيرات المواقع الاجتماعية ولتبلُغَ مناطق كان من غير الممكن وصول هذه الأخيرة اليها (بسبب الفقر والجهل وتخلّف البنى التحتية وبسبب العمر أحياناً). وهو ما عبّد الطريق أمام المواطنين لاستخدامها في ما يشبه الحلقات المتواصلة. وكثيرا ما شاهدنا خلال يوميات هذه الثورة أو تلك مواطناً عادياً (ليس صحافيا) في مظاهرة يقع أرضاً وهو مصرٌّ على مواصلة تسجيل الاحداث إيماناً منه أن الكاميرا التي يحملها هي سلاح الثورة ومبعثَ انتصارها.

في قراءة معمّقة لكل الأرقام التي سيقت في هذه الورقة، قد يكون جائزاً لنا أن نعكس السؤال الذي بات يتردد ببغائيا في كل مكان وهو «هل ساعدت وسائل الاعلام الاجتماعي الثورات العربية؟» والذي جوابه بالتأكيد هو أجل لقد فعلت. أن نعكسه لنسأل: «**هل ساعدت الثورات العربية على انتشار وسائل الاعلام الاجتماعي**؟» نظرة غير متسرّعة على الجداول والأرقام الواردة آنفاً ستبيّن لنا كيف ان استخدام هذه الوسائل قد تضاعف منذ بدء الثورات وكيف انها دقّت أبواب كل بيت، وصارت مصدر الخبر والصورة لجميع وسائل الاعلام التقليدية التي لم تكتفِ بذلك وانما بدأت هي أيضاً بفتح صفحاتها الخاصة على فايسبوك وتويتر وبإنشاء مواقع إخبارية لتحجز حصتها في الكعكة العنكبوتية. تماماً كما ساعدت اللغة العربية في التقدّم بسرعة في هذه الوسائط ومنافسة الإنكليزية والتفوّق عليها كلغة استخدام في بلدان المنطقة.

لم يصنع الفايسبوك الثورة وإنما معاناة الناس لعقودٍ وعقود، ومقدار القهر والظلم والفساد والاستهتار بالكرامة الانسانية الذي كان يتراكم بصمت في نفوس الناس ومشاعرها هو من فعل ذلك. فايسبوك، ساهم في توحيد تلك النفوس والمشاعر وكثّف معاناتها بأن أضاء عليها دون رتوش وتجميل، فكسر خوفها وأطلق لسانها، وأقنعها أن التغيير ليس مستحيلا. والأهم هو هذا الشعور «الفايسبوكي» أنك لستَ وحدك بعد اليوم! انتقل الشباب الفايسبوكي فجأة، بعد حواراتهم المستفيضة وصخَبهم على الشبكة الى مرحلة جديدة، لم يعُد فيها «النضال» يتطلّب فقط المغامرة

بالضغط على زر «أشارك» (join) أو «أتشارك» (share)، وإنما صار لازماً التقدّم خطوة واختبار مدى استعداد مئات والاف الشباب «الافتراضي» في التحرّك مدنياً وميدانياً، وتحمّل عواقب تبقى أقلّ وخامة ممّا تعرّض له بوعزيزي في سيدي بوزيد أو خالد سعيد في الإسكندرية أو نِدا أغا سلطان في طهران. والحال أن شبكات فعلية مدنية واجتماعية «تقليدية» كانت بانتظارهم، استفادت من نشاطاتهم الرقمية ومن جذب الانتباه الإعلامي الذي نجحوا فيه لتطلق شرارات الثورة في الشارع، وتحتلّ الساحات رافضةً العودة الى البيت قبل اسقاط النظام. وقد عبّر عن ذلك الكاتب والصحافي مالكولم غلادويل، مؤلف أربعة كتب دخلت جميعها قوائم نيويورك تايمز للكتب الأكثر مبيعا، بقوله «نجح نشطاء فايسبوك ليس لأنهم دفعوا الناس الى بذل تضحيات كبرى، وانما لأنهم حرّضوهم على فعل الأشياء التي يفعلها الناس عادة حين لا يكون لديهم الدوافع الكافية لبذل التضحيات الكبرى.»[٤٣] كما عبّرت عن ذلك الناشطة جيليان يورك في تدوينة منشورة في سبتمبر ٢٠١٠ قالت فيها: «تتعزّز النشاطية التقليدية بالفعل عبر الأدوات الرقمية (أحياناً بشكل عظيم)، في حين أن الأنشطة الرقمية وحدها يمكن أن يعرقلها ضعف الروابط... وبكلام آخر، النشاطية الرقمية وحدها عديمة الفائدة الى حد بعيد، ولكن استخدام الأدوات الرقمية يمكن أن يجعل النشاطية التقليدية أقوى بما لا يقاس»[٤٤].

الهوامش

١. خطاب الرئيس الاسد في مجلس الشعب السوري في ٣٠ أيار ٢٠١١ وفيه قال «ان ما زاد من صعوبة الاوضاع هو وجود الانترنت وانتشاره...»
٢. العبارة لماركس وانجلز في «البيان الشيوعي»، إنّ الرأسمالية تخلق حفّار قبرها بنفسها أي البروليتاريا
٣. مجلة «تايم» الأميركية اختارت «المتظاهر» شخصية العام ٢٠١١
٤. Small Change, Malcolm Gladwell, The New Yorker, October 2010
٥. المرجع السابق
٦. المعلومات والارقام من تقارير Arab Social Media Reports الذي أصدرتها دوريا كلية دبي للإدارة الحكومية Dubai School of Government بين ٢٠١٠–٢٠١٢

٧. إحصاءات فايسبوك http://newsroom.fb.com/Key-Facts
٨. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي –الإصدار الرابع– يوليو ٢٠١٢ الصادر عن كلية دبي للإدارة الحكومية
٩. مرجع سابق
١٠. أعداد السكان لعام ٢٠١٢، من إدارة الإحصاء بمنظمة العمل الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة (http://laborsta.ilo.org)
11. https://twitter.com/about
١٢. «المستخدم النشط» هو المستخدم الذي أنتج تغريدة واحدة على الأقل شهرياً (بحسب التعريف الرسمي لتويتر الذي اعتمدته تقارير الاعلام الاجتماعي العربي)
١٣. Tweets from Tahrir, Nadia Idle and Alex Nunns, New York OR Books, 2011
١٤. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي – الإصدار الرابع – يوليو ٢٠١٢ الصادر عن كلية دبي للإدارة الحكومية
١٥. الإحصاءات من https://www.youtube.com/yt/press/statistics.html
١٦. جريدة الحياة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١
١٧. The Huffington Post through Firas Al-Atraqchi from the American University of Cairo
١٨. The New Arab Reolutions that Shook The World, Farhad Khosrokhar, Paradigm Publishers
١٩. مرجع سابق Firas Al-Atraqhi
٢٠. «ملحق النهار الثقافي» (٢٧ ايار ٢٠١٢)
٢١. Hamdy, N. (2009). Arab citizen journalism in action: Challenging mainstream media, authorities and media laws. Westminster Papers in Communication and Culture, 6(1), 92–112.
٢٢. المدونون العرب أبطال التعبئة السياسية ووجه النضال الحديث، جريدة الحياة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١
٢٣. مرجع سابق
٢٤. أمينة خيري، جريدة الحياة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٢٥. وقائع الجمر الالكتروني في الاحتجاج الشبابي المصري، أمينة خيري، جريدة الحياة، ٤ شباط/فبراير ٢٠١١
٢٦. وقال مسؤولو «غوغل» على المنتدى الرسمي للمجموعة الاميركية العملاقة، ان «هذا النظام يعمل منذ الآن وبامكان الجميع ارسال الرسائل الى تويتر بمجرد ترك رسالة صوتية على أحد الارقام الدولية التالية: ٤١٩٦ ٤١٩ ٦٥٠ ١+ او ٠٦٦٢٢٠٧٢٩٤ ٣٩+ او ٣١٦١٩٩٨٥٥ ٩٧+ ولدى الاتصال باحد هذه الارقام يرد مجيب آلي «علي صوتك يا مصري: لسماع تويت صوتي اضغط الرقم ١، لتسجيل تويت صوتي اضغط الرقم ٢». واكد مسؤولو «غوغل»، انه «لا حاجة لاي اتصال بالانترنت، بامكان الناس الاستماع الى الرسائل عبر الاتصال بالارقام نفسها او عبر الذهاب الى الموقع الالكتروني: تويتر.كوم/سبيك٢تويت». وقال اوجوال سينغ، الشريك المؤسس لمجموعة «ساي ناو»

التي اشترتها «غوغل» لتوها، وعبد الكريم مارديني، مدير المنتجات في «غوغل» لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا، «نأمل ان يساهم هذا في مساعدة الناس في مصر على البقاء متصلين في هذه الفترة البالغة الصعوبة. نحن نفكر في كل الناس الموجودين هناك». وقالا: «على غرار الكثيرين انقطعت عنا اخبار ما يجري في مصر وفكرنا في ما يمكننا فعله لمساعدة الناس في الميدان»، مضيفين انه «خلال نهاية الاسبوع راودتنا فكرة اطلاق خدمة تسمح بـ«التكلم على تويتر»:امكانية ارسال رسالة تويتر عبر اتصال هاتفي صوتي«. ويعمل في هذا النظام الجديد «فريق صغير من مهندسي تويتر وغوغل وساي ناو». (النهار ٢ يناير ٢٠١١)

٢٧. Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory, NAHED ELTANTAWY & JULIE B. WIEST, International Journal of (Communication 5 (2011

٢٨. Afifi, O. January 14 Tunisian Freedom Day & our date is January 25. [YouTube video]. Retrieved from http://www.youtube.com/watch?v=gdJQRz0BtU8&feature=related

٢٩. Afifi, O. (2011b). General instructions on peaceful protests: Part I. [YouTube video]. Retrieved from http://www.youtube.com/watch?v=ujtIdyfjgWU

٣٠. Claude Moniquet, Printemps Arabe, printemps pourri, Ed. Encre d'Orient, 2012

٣١. مرجع سابق

٣٢. جريدة الحياة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١

٣٣. مرجع سابق

٣٤. جريدة الحياة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١

٣٥. Evgeny Morozov صحافي ومؤلف كتاب «وهم الشبكة: الوجه المظلم لحرية الانترنت» (The Net Delusion: The Dark Side of Internet Freedom) منشورات Public Affairs

٣٦. Will the Revolution be Tweeted? Power & Money Still Rule the World محاضرة من تنظيم World Affairs Council ومنشورة في http://mcdm.uw.edu

٣٧. يقول موروزوف في iberation Technology: Whither Internet Control? المنشور في Journal of Democracy, Volume 22, No. 2, April 2011:

«تقنية التعرّف الى الوجوه مربحة جداً حتى أن عملاقاً كغوغل Google لم يقاوم الدخول في هذه اللعبة التي أتقنتها Face.com، وهو موقع ربح شعبية كبيرة عبر إتاحة المجال لزواره بالتعرّف الى الوجوه الموجودة في الصور التي تحتويها ألبوماتهم الخاصة. وفي ٢٠٠٩ أصبحت Face.com تطبيقة ضمن فايسبوك. وبأقل من سنة كانت الشركة قد مسحت ٩ مليارات صورة وتعرّفت الى ٥٢ مليون وجه فردي. استخدم الحرس الثوري الإيراني هذه التقنية وطوّرها للتعرّف على هويات الناشطين في «الثورة الخضراء» بمعيّة «متطوّعين» متحمّسين.»

٣٨. مرجع سابق

٣٩. Social Media: a double-edged in Syria, Reuters, Jul 13, 2011

٤٠. Arab Revolutions and the Social Media Effects, Zahera Harb

٤١. Revolution 2.0, Wael Ghonim, Forth Estate Publication, 2012

٤٢. Center for Applied Non Violence Action and Strategies مركز تطبيق نشاطات واستراتيجيات اللاعنف في بلغراد الذي زاره في وقت سابق شباب من حركة ٦ ابريل المصرية بحسب رواية الصحفي والباحث الفرنسي كلود مونيكيه في كتابه المشار اليه سابقاً (ص ١٩١–١٩٧).

٤٣. Small Change, Malcolm Gladwell, The New Yorker, October 2010

٤٤. Jillian York, The False Poles of Digital and Traditional Activism أوردها جيلبير الأشقر في كتاب «الشعب يريد» (ص ١٧١) الصادر عن دار الساقي، ٢٠١٣.

خلاصات أوليَّة: أي تحدّيات بعد الثورات؟

زياد ماجد*

يصعب الركون الى خلاصات قاطعة في ما خصّ الثورات العربية. أوّلًا لأنها وإن تشابهت في الكثير من أسبابها وشعاراتها، تختلف في مساراتها ومآلاتها وفي خصائص القوى الحاملة لها سياسياً واجتماعياً. وثانياً لأن آثارها المباشرة لمّا تنته بعد، ولأن الآثار غير المباشرة ستستمرّ بالتفاعل سنوات طويلة.

وقد ظهّرت الأوراق المنشورة في هذا الكتاب الكثير من مكامن التشابه والاختلاف من جهة، والكثير من أوجه عدم الاكتمال من جهة ثانية.

مع ذلك، يمكننا اليوم الوقوف على مستويات ثلاثة من الاستنتاجات بعد مضيّ عامين ونصف العام تقريباً على انطلاق الحراك التغييري في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، ثم تفاعل بعض الحركات الاجتماعية معه في المغرب والأردن ودول أُخرى.

المستوى الأول مرتبط ببعض الظروف التي تضافرت لتجعل الثورات ممكنة ابتداء من أواخر العام ٢٠١٠. المستوى الثاني مرتبط بما يُعدّ إنجازات يصعب على أي نظام عربي الانقلاب عليها مستقبلًا. أما المستوى الثالث، فمتعلّق بالتحدّيات

---

*) أستاذ دراسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في باريس – لبنان

والمصاعب القائمة نتيجة ما يُمكن تسميته بعودة السياسة والانتخابات والخيارات والمقايضات.

أ) مستوى أوّل: ما الذي دفع ملايين الناس الى إطلاق انتفاضات عارمة وثورات في السنوات الثلاث الأخيرة؟

تتعدّد العوامل التي يمكن لعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد البحث فيها.

منها ما يرتبط بتغوّل الاستبداد المقرون بالفساد في العقد الماضي، وبلوغه مراتب فجور صار استفزازها للناس يدفع غضبهم الى حدود تُتيح كسر الاستكانة والسكون.

ومنها ما يرتبط بارتفاع نسبة التعليم في المجتمعات العربية وبروز جيل جديد يملك من مقوّمات التمرّد على المنظومات التي استسلم لها أهله ما لم يمتلكه الأهل، إن لِصلته بما تتيحه شبكات المعلوماتية من تواصل مع العالم، أو لتنامي إحساسه بكيانيته الفردية الذي يوقظ وعيه بذاته وكرامته.

ومنها أيضاً ما يتّصل بآثار التحوّلات الاقتصادية في العقدين الأخيرين التي هشّمت قطاعات زراعية وصناعية واسعة الاستقطاب لليد العاملة لصالح قطاعات جديدة خدماتية أو تجارية قد تكون ضرورية لمواكبة التطوّرات الاقتصادية عالمياً، لكنّها غير كافية لخلق فرص عمل وفيرة أو تعميم فوائد تعوّض على عائلات المطرودين من قطاعات انخراطهم السابقة خسائرهم.

ومنها كذلك التبدّلات الديموغرافية التي شهدتها المنطقة العربية عموماً في العقدين الأخيرين، لجهة تباطؤ النموّ السكّاني وانخفاض معدّلات الخصوبة وارتفاع سنّ الزواج وما يعنيه الأمر من توفير حيّز أكبر للجيل الجديد كي ينشط سياسياً دون أن تُعيقه الأثقال والأعباء الاجتماعية المُبكرة بالمقدار نفسه الذي كانت تُعيق أهله والأجيال التي سبقته. وهذا، معطوفاً على تقدّم الخيارات الفردية، سمح للشباب بالنزول الى الساحات، ودفع الشابات الى مشاركتهم، تأكيداً لمساواتهنّ بهم تطلّعاتٍ ومتطلّبات، بمعزل عن الرحلة الشاقة التي ما زالت تنتظرهنّ لفرض حضورهنّ وانتزاع حقوقهنّ المسروقة أو المصادرة أو المنسيّة.

ومنها أيضاً وأيضاً توسّع المدن والتجمّعات السكنية على نحو يُتيح التواصل الجغرافي المباشر بين كتل بشرية تتشارك الخصائص المكانية ولو كانت من خلفيات أو أصول مختلفة.

وقد أضافت مواقع التواصل الاجتماعي التي وفّرها توسّع شبكات الانترنت في المنطقة (وتزايد عدد مستخدميها باضطراد) الى كّل ما ذُكر عنصراً حاسماً جعل الإعلام بلا قيود، ومكّن المواطنين من التحاور وإنتاج المواقف السياسية سوياً.

وما إن بدأت الثورات حتى صارت الفوارق بين العالم الافتراضي ومُقابله الواقعي محدودة، فتحوّل الافتراض نفسه الى وسيلة تعبئة واقعية ومساحة التقاء وانتفاض تحمل كل ضروب الإبداع والتعبير عن تراكم الغضب من جهة، وعن التوق الى الحرّية والعزّة من جهة ثانية.

ب) مستوى ثانٍ: ما الذي أنجزته الثورات ويصعب العودة عنه؟

إستعادت المجتمعات العربية منذ الثورات الأخيرة علاقتها بالسياسة وبالزمن السياسي، واستعاد المواطنون أفراداً وجماعات في أكثر من بلد الحقّ في التعبير قولًا وفعلًا وتجمّعاً في ساحات عامة. وهذا يعني أن زمن تأبيد السلطة في الجمهوريات وتوريثها قد انتهى، وصارت الولايات الرئاسية أو القيادية مرتبطة بمواعيد دستورية وباستحقاقات إنتخابية تؤمّن تداول السلطة دورياً. وهو ما لم تشهده معظم الدول العربية منذ عهود استقلالها.

كما أن انتزاع الحق في التعبير وفي مواجهة الرقابة والرقابة الذاتية اللتين هيمنتا لعقود طويلة يمنع إعادة بناء جدران الخوف التي خنقت حرّية الرأي والتي استندت الى «قوانين طوارئ» أو «مكافحة إرهاب» كان هدفها منع التنوّع السياسي وتحويل التعبير الى مجرّد إعلان طاعة وموالاة للسلطات القائمة. ولنا في ما يجري اليوم في معظم البلدان العربية من عَصْف فكري وثقافي وسياسي وقانوني في قضايا كانت محظورة، أو من رفض للاستكانة لمحاولات الهيمنة السياسية أو من تعبير فنّي عن أفكار وتطلّعات كانت مقموعة في السابق، ما يتيح لنا الجزم بصعوبة إعادة الزمن الى الوراء لجهة كمّ الأفواه وخنق التعبير من جديد.

وإذا عطفنا على ذلك تحرير المواطنين والمواطنات للساحات العامة واستعادة الحقّ في التظاهر والاعتصام اعتراضاً سلمياً على كل ممارسة أو قانون أو خيار يمكن لسلطة اعتماده، وهو ما صار يجري في جميع الدول التي شهدت ثورات، أمكننا القول بأن العودة الى مصادرة الساحات العامة لصالح الحاكم ومؤيّديه دون سواهم صارت أيضاً صعبة للغاية، ولم يعد ممكناً احتكار الحقّ في التظاهر والاحتشاد لصالح أيّ من القوى.

الى هذا يضاف أمر آخر، يتّصل بفلسفة المساءلة التي بدأت ملامحها بالتشكّل بطرق مختلفة، والتي تعني أن لا حصانة مطلقة لحاكم. فوسائل الإعلام وأنشطة المواطنين وبيانات المثقّفين وأسئلة السياسيين –ومن بينهم النوّاب المنتخبون– ومواقع التواصل الاجتماعي والبرامج الحوارية السياسية صارت جميعها تمارس الرقابة وتتابع الحياة السياسية والتصريحات والأفعال، وتشجّع على تكوين رأي عام وعلاقة جديدة بالسياسة لم تكن أنظمة الحزب الواحد والإعلام المسيّر ومجالس الشعب الموالية بأكملها تتيح أياً منها. ومن الملاحظ أن ما يجري من ضغوط سياسية على صحافيين أو ناشطين أو فنّانين صار يتمّ اليوم من خلال محاولة تحريك القضاء ضدّهم، وهذا ما يجعل التضامن معهم دعماً لحقوقهم وعلى نحو علني لا يشبه في شيء الخوف من عناصر المخابرات كما في السابق. وما احتشاد المحامين للمرافعة عنهم إلا تأكيد على التصدي لمحاولات إعادة تطويع القانون للنيل من الخصوم السياسيين.

وما لا يقلّ أهمية عمّا ذُكر هو بالطبع عودة الانتخابات الحرّة، وعودة التنافس بين القوى السياسية المختلفة وسعي كل منها الى تعزيز علاقتها بالناخبين لكسب ثقتهم وأصواتهم. إن عودة الحياة الانتخابية التنافسية –إذا ما تكرّست– تغدو بذاتها مدعاة تغيير عميق في الثقافة والسلوك السياسيين لدى المرشّحين والمواطنين – الناخبين.

ج) مستوى ثالث: التحدّيات الأبرز التي تواجه أكثر الدول العربية اليوم

لا تنفي التبدّلات الهامة المذكورة، التي تتأكّد يوماً بعد يوم، المقدار الهائل من الصعوبات والتحدّيات التي ما زالت تعترض التحوّل الديمقراطي في مختلف الحالات العربية، وتهدّد بجعله عظيم الكلفة على أكثر من صعيد.

الأسطر التالية استعراض لأربعة عناوين تندرج تحتها الصعوبات والتحدّيات.

أوّلًا: تكيّف تيارات الإسلام السياسي مع المعطى الديمقراطي – المدني

لأوّل مرة منذ نشأة الأحزاب الإسلامية السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، يصل بعضها –ممثّلًا بجماعة الأخوان المسلمين– الى السلطة بواسطة صندوق الاقتراع (في تونس ومصر)[١]. وهذا يطرح تحدّيات كبرى ترتبط بقدرة الأحزاب الإسلامية المذكورة على التعامل مع الواقع بمعزل عن «المقدّس» من جهة، وبقدرة القوى المدنية من جهة ثانية على التعامل معها وفرض توازن قوى يسمح لها بتجربة برامجها في الحكم واحترام متطلّباته (في عالم تحدّد العلاقات الدولية والمصالح الكبرى كثرة من شوؤنه)، ولا يبقيها مدّعية مظلومية وبدائل ناجعة للقائم من المشاكل يعرقل تنفيذها «الاعتراض المسبق» عليها.

وإذا كان العام الذي تلا فوز الإسلاميين الأخوانيين في الانتخابات التونسية ثم المصرية (والى حدّ ما المغربية) لا يكفي للحكم على مدى نجاحهم أو فشلهم في تجربة السلطة، فإنه يكفي على الأقل للقول بأن ادّعاءهم الحلول السريعة للمشاكل المتفاقمة تهافت، وإن براغماتيّتهم تقدّمت على حساب الدوغمائية، مما يجعل اختباءهم خلف

١. لم تكتمل عملية وصول جبهة الانقاذ في الجزائر الى السلطة عام ١٩٩١ إذ أوقف الجيش المسار الانتخابي وقتها ودارت بعد ذلك الحرب الطاحنة. كما لا تُعدّ حركة حماس في تماسها مع الصراع الاسرائيلي وفي وصولها الجزئي الى السلطة وما تلى ذلك من خصام ثم صدام مع حركة فتح حالةً نموذجية لوصول «الإسلام السياسي».

«المقدّس» بعد انغماسهم في الدنيوي أصعب من ذي قبل. كما أن وقوعهم بين الضغط السلفي من ناحية والمدني – العلماني من ناحية ثانية جعلهم على الدوام ملزمين بمقايضات هي بمعنى ما جوهر السياسة وخياراتها الممكنة بمعزل عن الدين وشروطه والخيارات المقدّمة بإسمه. وهذه دروس يمكن أن تؤدّي الى مراجعات إيجابية قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة التي سيخوضونها، ولو أنها جعلت قيادتهم للمرحلة الانتقالية الأولى شديدة الصعوبة وكثيرة المشاكل والتوتّرات.

يبقى أن نقاشات مهمّة تدور لأوّل مرّة في أكثر من بلد عربي، بالترافق مع حراك ميداني وأنشطة سياسية (وأحياناً صدامات) ناتجة عن تراكمات وضغط لم يُتَح له في السابق أن يعبّر عن نفسه، ومحورها قضايا الهويّة والتنوّع الديني والحرّيات الفردية وحقوق المرأة. وجميع النقاشات المذكورة على تماس سلبيّ مع جوانب عدّة من خطاب القوى الاسلامية المختلفة، ولو أنه يصعب اختزال القسمة حولها في مجتمعاتنا وفق القسمة الإسلامية – العلمانية الكلاسيكية، إذ تتعدّد حيالها المواقف في كل جهة، وليس بعض العلمانيّين أو مدّعي العلمنة أكثر انفتاحاً أو ديمقراطية بالضرورة في ما خصّها (خاصة أولئك المتحدّرون من تجارب سلطوية استأثرت بالحكم سنوات وفرضت قوانين عرفية ونظماً شمولية مدعّمة بالعسكر والمخابرات).

مسألة «الإسلام السياسي» والتحوّل الديمقراطي مسألة مفتوحة إذاً، وتوزانات القوى فيها هي ما سيحدّد لاحقاً مآل الكثير من أمورها.

ثانياً: بناء المؤسسات الديمقراطية

من أبرز التحديات التي يمكن الوقوف عليها في البلدان العربية اليوم،تحدّي التعامل مع بناء المؤسسات الديمقراطية وفق مبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء ومهنية أجهزة الشرطة والأمن وخضوعها كما الجيش لأمرة السلطات المدنية المنتخبة.

وهذه التحدّيات – المهام تتطلّب مراجعات مستمرة لقوانين الانتخاب بما يوفّر نزاهة العمليات الانتخابية المستجدّة في المنطقة وعدالة تمثيل القوى السياسية في كل بلد، وتعزيز مشروعية البرلمانات ومصداقيتها وانبثاق الحكومات من أكثريّاتها.

وتتطلّب أيضاً إصلاح النظم القضائية بما يحمي استقلالية القضاء ويعيد بناء ثقة المواطنين بفلسفة القانون وأجهزته. فمن خلال إظهار فاعلية الأجسام القضائية واستقامتها، يمكن لحكم القانون أن يسود بعد عقود من تعليقه أو تهميشه أو إخضاعه لصالح الحكّام وأنصارهم.

كما تتطلّب تغيير أدوار الجيش والشرطة والأمن في المجتمعات العربية، ذلك أن الأدوار القديمة قامت على أساس الولاء للأنظمة الحاكمة وأحزاب السلطة من ناحية، ووفق ثقافة تسلط وممارسات قمع وفساد من ناحية ثانية. وتغيير الثقافة والممارسات باتّجاه الولاء للدولة ومؤسساتها السياسية الدستورية، وتطوير مناهج الدراسة القانونية في برامجها، ومعاقبة أي انتهاك من قبلها لحقوق الناس، سيبدّل المفاهيم والوظائف التي قامت حولها وبخصوصها منذ زمن.

ولا شكّ أن التحدّيات المؤسساتية المذكورة، كما تلك المرتبطة بالإدارات العامة والبلديات والمصالح الخدماتية، تتطلّب للتعامل مع موجباتها وقتاً طويلاً وخبرات ما زالت الى اليوم محدودة على أرض الواقع لقلّة الخبرة في ممارستها...

ثالثاً: التنمية الاقتصادية

في مجتمعات تميّزها الديموغرافيا الشابة والحاجة إلى خلق مئات الألوف من فرص العمل سنوياً لاستيعاب تدفّق الباحثين عن عمل، يُعدّ التركيز على تعديل السياسات الاقتصادية وتنظيم القطاعات المنتجة ومواجهة معدّلات البطالة المرتفعة على قدر عال من الأهمية. ولأنه يصعب البحث في تعديلات كبرى من دون الأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والدولية، يمكن القول أن تطوير أسس جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية من ناحية وبينها وبين الدول القريبة والبعيدة من ناحية ثانية هو تحدّ كبير راهناً ومستقبلاً.

كما أن تقديم الحوافز والسعي لجذب الاستثمارات والتركيز على الميزات التفاضلية وتأمين التنمية المتوازنة جغرافياً داخل كل بلد هي أولويّات لئلا تصبح الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بذاتها خطراً داهماً في ظلّ المرحلة الانتقالية على الأوضاع الأمنية التي تمرّ بها بلدان المنطقة.

ولا تبدو الأمور يسيرة حتى الآن في ظلّ حالة القلق واللا إستقرار الداخلي وتراجع الثقة الخارجية التي يعيشها أكثر من بلد، مما يولّد احتقانات ويدفع نحو إحباط في أوساط العديد من الفئات، لا سيّما فئات الشباب والعاطلين عن العمل.

رابعاً: حقوق الانسان والمساواة بين الرجل والمرأة

تميّزت الثورات العربية بمشاركة واسعة للنساء ولناشطي المجتمع المدني. كما تميّزت برفع شعارات الحرّية والكرامة الفردية والجماعية. إلا أن ترجمة الشعارات والتطلّعات الى واقع مُعاش ما زالت أمراً متعثّراً، والتحدّي القائم راهناً من أجل صياغة تشريعات والسير بممارسات تنتزع حقوق النساء وتساوي بين المواطنين تجاه القانون وتحمي حقوق الانسان وفق المواثيق الدولية هو تحدّ مضاعف نتيجة الصعوبات والعوائق القائمة والمتراكمة منذ زمن بعيد، ونتيجة تحكّم التيارات الإسلامية حالياً بأكثريات برلمانية تمكّنها من رفض ما تعدّه منافياً لمفاهيمها الدينية وتفسيرها لها.

بطبيعة الحال يمكن أن تُضاف الى العناوين الأربعة المذكورة عناوين عدّة، تشمل قضايا الهوية الوطنية والقومية والطائفية والقبلية وغيرها. ويمكن التطرّق الى الاستثناء السوري حيث تتواصل كبرى الثورات الشعبية العربية ضد أكثر الأنظمة توحّشاً واستبداداً (تخطّى عدد ضحايا القمع المئة ألف قتيل إضافة الى ملايين الجرحى والمعتقلين والمهجّرين) وحيث تتحوّل البلاد الى ساحة صراع إقليمي ودولي. ويمكن كذلك التحدّث عن تصاعد الاحتقان المذهبي السنّي الشيعي في المشرق العربي بأسره. ويمكن أيضاً التوقّف عند سلبيّات تعاظم نفوذ دول الريع النفطي الخليجية وثقافاتها المحافظة، وعند استمرار المعاناة الفلسطينية في ظل رفض الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة احترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتّحدة واستمرار احتلال الجيش والمستوطنين للأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس، وأَثر ذلك إذا ما تصاعد التوتّر أو انفجر على المسارات السياسية الانتقالية في عدّة بلدان عربية. وهذه كلّها قضايا تستحقّ البحث التفصيلي المستقلّ، وعلى نحو لا تدّعيه في أي حال هذه الخلاصة...

❖ ❖ ❖

في المحصّلة، تبدو المنطقة العربية اليوم، لا سيّما في الدول التي نجحت ثوراتها، في خضمّ مسارات شائكة تبرز فيها المشاكل التي تراكمت وغُيّبت، فإذا بها تطفو اليوم على السطح وتصبح سافرة؛ وتبرز فيها أيضاً مشاكل جديدة ناتجة عن التحوّلات، كما تبرز بالطبع إنجازات كبرى ومكتسبات لن يتمكّن أي من الأطراف الداخلية والخارجية من تجاهلها والتصرّف من جديد بعقلية الاستبداد السابق عليها.

ومن المرجّح أن تشهد الأشهر والسنوات المقبلة تحوّلات تعكس توازن القوى الآخذ بالتبلور في معظم البلدان. وفي الوقت عينه، لا بدّ أن تفضي التطوّرات في بلدان أُخرى لم تكتمل ثوراتها أو الإصلاحات المفترضة فيها الى تغييرات جديدة. وهذا ما سيُعين على تقييم أدق وخلاصات إضافية لاحقة، في مرحلة من أكثر مراحل التاريخ العربي المعاصر حراكاً سياسياً وتطارحاً للأسئلة والافتراضات...



تمّ إخراج هذا الكتاب
في مؤسسة درغام، بيروت
تموز ٢٠١٣
لحساب دار «شرق الكتاب» للنشر

